

أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الْحَادِي عَشَرَ

تَأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاندهلوي المدني

المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ

اعتنى به وعاقب عليه

الأستاذ الدكتور في الدين الندوي

دار الفقه

ممسوق



إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ
مَنْظُومًا
مَوْظُوعًا

الطبعة الأولى
محققة ومفتحة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
خفوق الغنيح مخلوصة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN ADWI CENTER
For Research & Islamic Studies,
MOZAFIAR PUR, AZAMGARH U.P. (INDIA).
Tel. (0561) 54677-70, 04
(0561) 54677-75, 17
Fax. (0561) 54677-76, 86

مركز شيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفر پور . (عظم جرام پور) (الہند) .

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ - كتاب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قدّمت النسبة على الترجمة في أكثر النسخ المصرية، وفي بعضها كالمصرية قدّمت الترجمة لأنها سمّرت العنوان. وافتتحت الأول ليكون بدء الكذب أيضاً بالتسمية.

(٢٨) كتاب الطلاق

اسم بمعنى المحذور الذي هو التطليق، كالتلويح والسباح بمعنى التلويح والتسريح، ومع قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْغَبٌ﴾ أي التطليق، والطلاق في اللغة حلّ الوفاق، مشتق من الاطلاق، وهو الإرسال والتروك، وفلان طلق أزيد بالعبير أي كثيراً البذل، كما في البذل^(١).

وفي الدر المنثور^(٢) هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلاقاً، فلما كان أنت مطلقة بالسكون كناية، قال ابن عابدين: عبارة «البحر» قالوا: إنه استعمال في التكاثر بالتطليق، وفي غيره بالإطلاق حتى كان الأول صريحاً، والثاني كناية.

قال في البدائع^(٣): هذا الاستعمال في المرف، وإن كان المعنى في التطليق لا يختلف في اللغة، كما قال. حصان يمنع الحاء في المرأة، ويكسر هاء في المرفس. قال المحافظ^(٤): وفي الشرع حلّ عقدة الزوج فقط، وهو موافق لبعض

(١) بدل المجهولة (١٠) (٢٣٨).

(٢) (٢٤٩/٣).

(٣) بدائع مصانيع (٣) (١٥٧).

(٤) ادّخ البري (٩) (٣٤٦).

أفراد عائله البغوي، قال إمام الحرمين: هو عقد جامع بين ذرا الشرج بغيره، وحلفت المرأة بفتح الطاء ومنع اللام وعنتها أيضاً رغباً لأصبح، وتحلفت أيضاً بضم أوله وكسر اللام المصدرة، فإن خضعت فهو حرام ثم لا بد، والمنطرح فيهما بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقاً يسكن اللام، فهي طالق فيهما.

ثم الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مباحاً أو جائزاً، أما الأول: فيهما إذا كان بدعيّاً، وله صورتان: والثاني: فيما إذا وقع بغير سب مع استقامة الحق، والثالث: في صير منهما الطلاق في رأي ثلث الحكام، والرابع: فيما إذا كانت غير عفيفة، وأما الخامس: فيما التوري، وهو رد غيره، إذا كان لا يرثها ولا يطير نفسه أن يحصل مؤنتها من غير منصوص، محرر الاستماع، فقد صرح لإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره، انتهى.

وفي القدر المختار: يشاع مباح عند جماعة لإطلاق الآيات، وفي: لأصبح خبره إلا نكاحه، والذهب الأول، وفراهم: لا بأس فيه لحظر معناه أو الشارع بذلك الأصل، بل يستحب لمو عاقبه أو غاركة صلاة، ويجب نوافات لإسناد بالمعروف، وسعوم لمو ماماً، انتهى.

وقال اندرديري^(١): إن الطلاق من حيث هو جائز، وقد اعتبره لأحكام أربعة من حرمه، كما هو علم أنه إن ظفها وضع في الزمان تعقته جاء أو لعدم قدره على زواج غيرها، وكراهة كما لو كان له رغبة من النكاح أو يزوج به نكاحاً، ووجرت كما لو علم أن بقاءه يوقعه في محرم من نفقة أو غيرها، ودعت كما لو كانت رتبة اللعان، فاللهي ما استوفي فيه التبرؤ ولو حرم، وما لم يستوفها بدعي، وهو يجب كمن لم يقدر على القيام بحقوقها، انتهى بزيادة من الله في.

(١) (١١٤/١)

(٢) (١١٤/٢) (٣٦١)

(١) باب ما جاء في البتة

قال غزالي^(١): وفي مشروعية النكاح مصالح المصالح الدينية ودنيوية، وفي إطلاق إبطال له إذ لا بد منه فلهذا النكاح، فيطلب، التخليص منه عند انقضاء الأخلاق وعروض الأهواء، فشرعه رخصة منه مسخية بتعاليه، وفي جملة حقائق حكمة لطيفة، لأن النفس كالدابة، وما يظهر عدم الحاجة إلى المرافة، فإذا وقع حصل المنفعة، وصالح الصدر، فشرعه سبحانه وملائكته لئلا تحجب نفسه في المورد الأولي، فإذا كدر الواقع صدقها استمر حتى تنقضي العدة، ولا يمكنه التدارك بالرجوع، اهـ

(٢) باب ما جاء في البتة

هذه الموحدة والفوقية الشديدة، أي يسر قال لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، في قصه بدعه الشرطي وامرأته إذ قالت: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، في أمه قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ويحتمل أن يكون السرد طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه، وهو أعلم من أن يكون طلقها، إلا ما عدا يوسف أو مرقاة، اهـ. وأصل البتة الطلق، وحذفوا في طلاق البتة، وفي عند الإمام مالك ثلاث، كما مبين، التصريح بذلك في آخر الباب، ولذا ورد في الباب روايات ثلاث، وإن لم يكن أقل من ذلك.

قال طبرسي^(٢): في من قال: أنت خليفة، أنت بريق، أنت بانيء ونحو ذلك: أكثر الروايات من أبي عبد الله كراهة الفتوى في ذلك مع ماله إلى أنها ثلاث، وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد عنه روايتين: إحداهما أنها ثلاث، والثانية: يرجع إلى ما سواه، اختارها أبو الخطاب، وهو مذهب

(١) مشرق الزيدي، ١/٢١٦.

(٢) فتح الباري، ١/٣٦٦.

(٣) مصنف، ١٠١/٣٦٤.

النافع، قال: أرجع إلى ما روي، فإن أم أبو شيثا دعت، اختلفوا، وحق، عوار.
الجمهور إلا أنه قال: يقع طلاقة بالغة لأن الله يقضي الدينونة، ولا يقتضي
عنده، وروى حنبل عن أحمد ما يدل على ذلك.

وحديث شافعي رحمه الله تعالى أنه أبو ذر^(١)، قال: من ركعة طلق
أمرأة البتة، فأجر السن بثلث، وقال: والله ما أدركت إلا - عدد، فقال
رسول الله ﷺ: ألا ما أدركت إلا واحدا قال: لا، كذا، وثنا رسول الله ﷺ
عليه السلام الحديث. وقال الثوري وأصحاب الرأي: إن روي ثلاثا فلا، وروى
السنن في واحدة فراحلة، ولا يقع التيسر، لأن الكسبة تقتضي تيسر، وروى
العدد، والبدن بثلث صغر، وكسرى، فالتيسر في الواحدة، والكسرة
بثلاث، ولأوفقتا السنن كان مدعيه العدد، وفي لا يقتضي.

وقال: ربيعة ومالك: يقع بعد الثلاث، من ربه إذا لم يخلع أو نذر
الدين، قال: فظنوا، والله، لأنها تقتضي الدينونة، وهي تحصل من الخلع
ونذر الدين، من عدد، ولم يرد عليها، لأن النطق لا يقتضي راحة، وهي
محرمة، يقع الثلاث ضرورة أو التيسر لا تحصل إلا بهاء، ووجه ثلاث بأنه نذر
أصحاب رسول الله ﷺ.

وفي الروي الرابع^(٢) اختيارا لوعاءة فخره وأخيه، وعاد من الأولى
نحو الثاني، والله، له قال: لا يقع كفاية وهو ظاهرة مطلقا إلا شبه إذا حال
حصوله أو حصلت أو حرم، سألوا، فبلغ، ولو لم يور، ويقع الكسرة الظاهرة
ثلاث وإن روي واحدة لغير عمدة المصنف، ويقع بالوجه من رواد من واحدة
وأنت، الله.

(١) حسن ابن داود ٢/ ٢٦٢ ح ٢٢، قال: من كان ثلاثا من كتاب الفلاحي.

(٢) (ص ١٥١)

١/١١٢١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ نَلَفَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ

تَعْلِبَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَّاسٍ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي مائة تَلْفِيفَةٍ.....

وهكذا منعهب المالكية كما في "الدردير" إذ قال: ألماط الطلاق ثلاثة: صريح، وكناية ظاهرة، وكناية خفية. ثم قال في القسم الثاني: أي الكناية الظاهرة ثلثم الثلاث، في المدخول بها وغيرها في أحد هذين التلطفين، أنت، بنت، وحيلك على غاربك، اهـ.

وما حكى المؤلف من منعهب مالك من التفريق بين المدخول بها وغيرها ليس في لفظ البتة. بل في ألقاط آخر من لفظ أنت طالق بآنة، وغيره. كما بسطه الدردير. وكذا ما سيأتي عن ابن همام من موافقة مالك وأحمد للشافعي في ذلك ليس بوجيه.

ففي "التهذيب": إذا وصفت لطلاق بضرب من الشدة كان مائتاً، مثل أن يقول: أنت طالق بآنة أو البتة. وقال الشافعي: يقع رجعية إذا كان بعد الدخول بها. قال ابن الهمام: ويقول له مالك وأحمد: ولنا: أنه وصفت الطلاق بما يحتمله وهو التبينونة، فإنه يثبت به التبينونة قبل الدخول في الحال وبعده بعد العدة، فيقع واحدة بآنة، إذا لم تكن له بة أو نوى التبين، أما إذا نوى الثلاث، الثلاث، انتهى^(١).

فعلينا من هذا كله أن السنة ثلاث وإن نوى واحدة أو اثنين عند مالك وأحمد، وواحدة رجعية عند الشافعي، إن لم ينو شيئاً وإلا ما نواه، وثلاث عندنا إذا نواه وإن لم ينو الثلاث فواحدة بآنة.

١/١١٢١ - (مالك أنه ملقه) مما رواه عبد الرزاق وأبو بكر من أبي شبة

عن سعيد بن جبير وغيره قاله الرزقاني. وسيأتي عن السجستاني (أن رجلاً قال لابن عباس): أي لعبد الله بن عباس (إني طلقْتُ امْرَأَتِي مائة تَلْفِيفَةٍ)، الظاهر بكلام واحد.

(١) انظر: "ميج القدير" (٣/ ٣٨٧).

فَمَاذَا تَرَى عِيسَى؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتُ مَتَكَ بِثَلَاثٍ، وَزَيْجُكَ وَتَنْتَفُونَ تُحَادِثُ بِهِ قَدَامَ اللَّهِ خُرُوجًا.

وروى البخاري^(١) بحمل إشاعها محسنة ومضروفة، ولا تأثير للثالث على الثلاث من جهة إلا ما به من التأثير في تعريفها، وذلك أنه أتم فيها، ولا بعد حيزه بشيء منها، وإن حيزه كانها به روح، وإنما الذي يرقى به هو، فإن الذي يطبقها واحدة بعد أخرى، يعني له الذي يحرم بها عليه، وهي الثلاث الأولى، وما بعده من الطلاق، فإلما بدول امرأة تحسب لا يمس بها طلاقه، والذي يجمع لا يتعر له الثلاث، بني تحريم بها عنه، وهذا لا تأثير له في الحكم إلا في الاستثناء.

وعنه إذا قال لها: طَلَّقْتُكَ مائة إلا سبعة وسبعين، فقد روي عن سحون أنها ماتت به ثلاث، وروي عنه أنه قال: لا يقع عليها إلا واحدة، فمن جعل ما ردد على لفظ ثلاث ليس له عبر حكم الثلاث، أرواه الثلاث بمنزلة قوله: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، ومن جعل للفظ المائة تأثيراً جعل له زاد من الاستثناء، على الثلاث تأثيراً، فلم ينو من الطلاق إلا واحدة، بعد.

(فَمَاذَا تَرَى عِيسَى) في ذلك من ضمن تلهن أو بعضهم؟ (فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتُ) حسنة في «السعي» بفتح الطاء، وصحة اللام، وهكذا أعربت من النسخ التصريفة، وبجمل ضم، فطه، وكس اللام التثنية، (مَتَكَ ثَلَاثًا) الأول في المضروفة، وعبر التسمية في المحتملة يعني أن الثلاث تعقت بها، ذلك ما زاد على ذلك، فبها لا تعلق أيها، (وَزَيْجُكَ) توسع وتضمن انقضت، بتفسير الخطأ، (بِهَا آيَاتُ اللَّهِ) المأمور الأول أقوله، انصاف، والظاهر أنها (أهروا) أي مهزوزة بها، وروي بمعنى ما في آيات مرفوعة، كما سألني بعد الأثر الأخير.

قال البخاري^(٢) يريد أنه أتى به تلاعباً واسهوا ومخالفة لما أتى به

(١) «السنن» (١/١٢١)

(٢) «السنن» (١/١٢١)

أبات لله عز وجل من أن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِتَرْكِهِ أَوْ فَتَرِجَ بِإِخْتِيَارٍ﴾^(١) وهي الثالثة عند كثير من العلماء منهم فتاة، وقال غيره: إن الثالثة قوله عز وجل: ﴿إِنْ خَلَعْتَ فَلَا تَحِلُّ لَمْ يَزْ سَلًا﴾^(٢) فإذا كان الباري عز اسمه قد نُصِرَ في كتابه الكريم على أن الطلاق ثلاث، ثم طلق رجل أكثر من ثلاث، فقد خالف كتاب الله، وقصد الاستهزاء والتلاعب. اهـ.

وفي المحض: إشارة إلى ما ذكر بعد قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ إلخ. ﴿وَلَا تَحْطُوا بِهِنَّ اللَّهُ يَهْدِيكُمْ إِلَى مَسَرِّحٍ﴾^(٣) وقال السبوعي في تفسير هذه الآية: أخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال: إني طلقت امرأتي الصاء وفي لفظ: مائة. قال: ثلاث تحررها عليك، وبقيتين وزوا، اتخذت أبوت الله هرو.

وفي المعنى^(٤): روى الدارقطني^(٥) بإسناده عن عبادة بن الصامت قال: «صُلِّقَ بعض آبائي امرأته ألفاً، فانطلق ينوء إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إن أباها حلق ألفاً ألفاً، فهل له مخرج؟ فقال: إن أباكم لم ينن الله، فيجعل له من أمره مخرجاً، باتت منه ثلاث على غير السنة، وتسعمائة وسبعة وتسعون إنهم في عقه».

وحواه في الدار المنثور^(٦) إلى ابن مردويه وابن عساكر، وفيه أيضاً أخرج عبد الرزاق عن داود بن عبادة بن الصامت قال: «صُلِّقَ جدي امرأة له

(١) سورة النجم: الآية ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٤) (٣٣٤/١٠٦).

(٥) مسند الدارقطني، (٢٠/٤).

(٦) انظر: «الدر المنثور» (١١٤٩/١).

ألف تظليقه، فاستلقت أبي إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، فأمر النبي ﷺ ما اتفق الله حذرك، أما ثلاث فله، وسبعة وسبعون فعدوان وضيم، إن شاء عدوك، وإن شاء غيرك، وهي ثمر الثوب ذبل على وقوع الثلاث بدخول ثلاث، فما موافقها بعد واحد، وهو قول الأئمة الأربعة والمحققين.

وحكى الشيخ في المسند^(١) عن حذفي الشيخ ابن الشيعة أنه اختلفوا في ذلك على أربعة مذاهب، أحدها: نفع، وهذا قول الجمهور كذا سيأتي، الثاني: أنها لا تنفع بل تضر لأنها راحة صرفة، والثالث: راحة اقوية ينفذ أمر عدلي عملاً ليس عليه أمرنا فهو راحة، وهذا المذهب حكاه محمد بن حزم، وحكي الإجماع أحمد، وأبو بكر، ومالك: هو قول الرافضة، وحكى الساجي عن بعض أهل الغضاه: وقال: يسألي عن هذا عن الفخاخ من أوطاه ومحمد بن إسحاق.

الثالث: أنه يقع به واحد رجعي، وهذا ثابت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: (إمام أحمد) وهذا مذهب ابن إسحاق يقول: خلاف السنة، فيرد إلى السنة، وهو قول طاووس وعكرمة واختار الشيخ ابن تيمية.

الرابع: أنه يفرق بين المصحح منها وغيرها، فنفع ثلاث - مضمون به ونفع بغيرها واحدة، وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس، وهو مذهب إسماعيل بن إسماعيل فبما مكاه عنه محمد بن عيسى التبريزي في كتاب الاختلاف^(٢) انتهى.

وحكى الترمذي^(٣) عن المذهب عن سناء وطاروس وسعيد بن جبيرة وأبي الشعب وعبد بن دينار، قلت: وداود ذهب الحموي، قال المرفقي: إن طائفة ثلاث بكثرة واحدة نفع الثلاث، وحرمت عليه حتى تنكح رجلاً غيره، ولا

(١) مسند سعيد (١٠: ٢٩٩).

(٢) المختار (١٠: ٢٣٥).

هو في غير الدعوى وبعدة، روي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس، وهو قول أكثر أهل العلم من التاميين والأئمة بعدهم.

قال الزرقاني^(١): والجمهور على دفع الثلاث، بل حكى ابن عبد البر الإجماع قائلًا: إن خلافه شذوذ لا يلتفت إليه، انتهى.

وقال الحافظ في الفتح^(٢) بعد ما أتم الكلام في ذلك: وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة تطير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ووصلوا من خلافة عمر - رضي الله عنه -، قال: ثم نهانا عمر - رضي الله عنه - عنها فأنهينا، فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث الإجماع الذي استقر في عهد عمر - رضي الله عنه - على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر - رضي الله عنه - خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجمهورهم في عهد عمر - رضي الله عنه - فالمخالف بعد هذا الإجماع ما به له، والجمهور على عدم اعتناء من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، اهـ.

وقال النعيني^(٣): مذهب جماهير العلماء أن من طلق امرأته ثلاثاً وتعتز، ولكنه يأنس، وقالوا: من خالف في ذلك فهو شاذٌ مخالف لأهل السنة، وإنما تعلق به أهل البدع ومن لا يلتفت إليه لشذوذه عن الجماعة التي لا يجوز عليهم التواضع على تحريف الكتاب والسنة، اهـ.

(١) شرح الزرقاني، (١/١٧٧).

(٢) فتح الباري، (٩/٣٦٥).

(٣) معمد القاري، (١٤/٢٢٦).

قال الناسبي: نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على لزوم اثنتي عشرة حرم من أوقعتها، يحكى في الإزنشاده عن بعض المستدعة أنه إنما ينزله واحده، ببعض المسفة بسد لإمام انتهت أن يصل به الناس، وقد كذب على هذا الإمام.

زاد الناجي تبين فإن لزوم ثلاث عمران بن حصين وعائشة، وقال: والدليل على ما قبله إجماع الصحابة، لأن هذا مروي عن هؤلاء ولا محالة لهم، وما روي عن ابن عباس في ذلك من رواية طاووس فإن فيه بعض الاحتياط، وهو وهم. وقد روى ابن طاووس عن أبيه عن ابن وهب خلاف ذلك، وإسناد وضع الإجماع في التأويل.

قال الناجي^(١) وخندي أن الرواية عن ابن طاووس بذلك صحيحة، فقد روى عنه الأمة معمر وابن حريج وغيرهما. والحديث الذي يشروا إليه هو ما رواه ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر رستين من خلافه عمر - رضي الله عنه - طلاق اثنتي عشرة واحدة، ففار عمر - رضي الله عنه - قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أدلة، فلو أمضيه عليهم، فأعضاء عليهم.

ومعنى الحديث أنهم كانوا يريدون طلقه، أحده بدل إيفاج الناس ثلاث تعاليفات، وبدل على صحة حد التأويل أن عمرو - رضي الله عنه - قال: إنهم قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أدلة، فذكر عليهم أو أخذوا استعجاله أمر كانت لهم فيه أدلة، فلو كان حالهم من أول الإسلام ما قام ما عاب عليها الاستعجال، وبدل على صحة هذا التأويل ما روي عن ابن عباس من غير طريق أنه أثنى بلزوم الثلاث لمن أرفعهما مجتمع، وإن كان هذا معنى حديث

(١) النسخة (٢٤٤)

من جوز الطلاق الثلاث، الآثار التي فيها البتة، والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما، وأن البتة إذا أطلقت تشمل على الثلاث إلا إن أراد المطلق واحد فيقبل، وكانوا في العصر الأول يقبلون معنى قال: أردت بالبتة الواحدة، فلما كان عهد عمر - رضي الله عنه - أمضى الثلاث في ظاهر الحكم.

ومنها: أنه ورد في صورة خاصة، وهي تكرير لفظ أنت طالق أنت طالق، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم، أنهم أرادوا التأكيد، فلما كثرت الناس في زمان عمر - رضي الله عنه -، وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يسع قبول من ادعى التأكيد، وحمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار، فأمضاه عليهم، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي. وقال المتوحي. هذا أصح الأجوبة، اهـ. وهذان الحوايان أرجح الأجوبة عندي، فاستغفرت عليهما روي للاختصار في هذا الأوجه.

وقال شيخ مشايخنا الشافعي رضي الله عنه في إزالة الخفاء: إن في حديث طاووس إشكالاً قوياً، لأن النسخ لا يتصور بعد وفاة النبي ﷺ، فعلى البخاري للعلماء فيه ثلاث تأويلات، إحداها: معناه قول الرجل: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، كانوا في الزمن الأول يصدقون في أنهم أرادوا واحدة، فلما رأى عمر - رضي الله عنه - في زمانه أموراً أنكروا أثرهم الثلاث، ناسبها قول الرجل لغير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً، ذهب أصحاب عبد الله بن عباس إلى أنها واحدة، وقول عمر - رضي الله عنه - وعليه جمهور أهل العلم: إنها ثلاث، فالتبها: معناه أنت بتة، كان عمر - رضي الله عنه - رآها واحدة، فلما تابع الناس أثرهم الثلاث.

والأوجه عندي أن قوله: أنت طالق ثلاثاً دفعة واحدة لفظاً لأنه أرسل الكلمة دفعة واحدة، وثلاث دفعات معنى؛ لأنه أراد أن يقول: أنت طالق،

أُتِيَ طَلْقٌ، أُنْتُ طَالِقٌ، فَاخْتَصِمَ ثَلَاثَهُ، وَقَالَ: أُنْتُ طَالِقٌ ثَلَاثًا. فَكَانَ الْمَدْعَى فِي رَمَاهُ بِطَلْقٍ لَمْ يَنْكُشْهُ لَيْعَمَ لَأْسِهِ، فَكَاسُوا كَثِيرًا مَا يَذْهَبُونَ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَكَفَلَتْ فِي زَمَانِ الْأَصْدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلِيمًا كَانَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَرَفَعَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ أَتَاهُمُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، وَصَرَحَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَنْدَعْ مَحَلًّا لِخِلَافٍ، وَلَمَّا قُلْنَا نَظَائِرَ كَثِيرًا، فَهَرَبَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، كَمَحْوِ مِثْلِ حَدِيثِ بَيْعِ أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، إِه.

وفي «المحلى»، اختلفوا مع الانطلاق على وقوع الثلاث، قيل يكره أو يحرم أو يباح، فقال الشافعي: يجوز جبراً ولو دفعة، وإن الأولى نفريتها. وقال بعض المالكية: انبى مكروه، والثلاث مستوع، وقال الحنفية: يكون بتدريج إذا أوقعه بكلمة واحدة لحديث ابن عمر عند الدارقطني. قلت: يا رسول الله أرايت لو صلتها ثلاثاً، فقال: إذا عصيت ربك، وباتت منك امرأتك، إه.

وقال ابن أبي شيبة^(١): أما لو تعدد فإنه لا يحل أن يوقع أكثر من طلقة واحدة، فمن أوقع طلقين وثلاثاً فقد طلق بغير الحنث، وقال الشافعي: سَوَّغَ الثَّلَاثَ جَمَلَةً مُطْلَقًا لِلْمَنَةِ، إه.

وقال النحوي^(٢): اختلفت الرواية عن أحمد في جبر الثلاث، فروي عنه أنه غير محرم، بخلافه الحرثي، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وداود، وروي ذلك عن الحسن بن علي وعبد الله بن عمر بن عوف واشعبي، لأن عويمراً للعجلاني لما لا عن امرأته قال: كذبت عليها يا رسول الله إن أمكنها، فطلقها

(١) «المستدرج» (٣/٤).

(٢) «المعني» (١٠٠/١٠٠ - ٣٣٣).

ثَلَاثًا قُلْتُ إِنَّ أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَتَّقُوا عِلْمَهُ، وَلَمْ تَعْلَمُوا إِنْكَارَ النَّبِيِّ ﷺ.

وعن عائشة أَنَّ امْرَأَةً رَوَّاعَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رَوَّاعَةً ضَلَقْنِي، فَهِيَ ثَلَاثَتِي، مَتَّقِي عَمَلِي، وَلِي حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَسٍّ أَنَّ زَوْجَهَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَغْلِيظَاتٍ.

والرواية الثانية أَنَّ جَمْعَ الثَّلَاثِ طَلَاقٌ بِدَعْوَى مُحَرَّمٍ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ خَفْصَرٍ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَدَعَوْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ وَأُمِّي سَتِيعَةَ، قَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يُطْلَقُ أَحَدٌ لِلْمَحْنَةِ فَيَنْتَدِمُ، وَعَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُنْثِيَ بِرَجُلٍ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَوْجَعَهُ حَمْرًا، وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّ شَحَابَةَ قَالَتْ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: يَا عَمُّكَ عَصَى اللَّهَ، وَأَهْدَعَ الشَّيْطَانَ، فَعَمَّ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا.

وروى الثَّانِي^(١) بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ لُبَيْدٍ قَالَ: أَحْبَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَغْلِيظَاتٍ مُجْبِغًا، فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعِبُ بِكُتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَلَا أَقْنُظُهُ؟ وَرَوَى ابْنُ عَدَارٍ قَطْنِي بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ نَسِيَّ ﷺ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَغَضِبَ، وَقَالَ: فَتَحْتَادُونَ آيَاتِ اللَّهِ هَرَوًا، أَوْ دَبَّحَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مَنْ طَافَى إِلَيْهِ الْإِزْمَاءَ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَتَكَبَّرَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَلَئِنْ نَحَرْتُمْ لِلْبَيْضِ مِنَ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَحَرَمَ كَالظُّهَارِ. بَلْ هَذَا قَوْلِي؛ لِأَنَّ الظُّهَارَ يَرْفَعُ تَحْرِيمَهُ بِالتَّكْفِيرِ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ لِلزَّوْجِ إِلَى دَفْعِهِ بِحَالٍ.

ولأنه ضرر، وإفساد سمعه، وبإمرائه من غير حاجة، فيدخر في عموم النهي - ورسا كان وميفة إلى عوده إليها حراماً، أو بحيله لا قَبِيلَ التَّحْرِيمِ وَفَوْقَ

(١) حسن إسناده (١١٢٩).

٢/١١٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي ثَعَالِي تَطْلِيقًا. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَمَادَا قِيلَ لَكَ؟

الندم وخسارة الدنيا والآخرة. فكان أولى بالتحريم من الطلاق في التحريض الذي ضرره أعظمها في العدة أياً ما يبره.

أو الطلاق في ظهر منها هو الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل. فإن ضرر جميع الثلاث بضاعف على ذلك أضمافاً كثيرة، ولأنه قول من سمينا من الصحابة، رواد الأثرين وغيره، ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك إجماعاً، ولا خلاف بين الجميع في أن الاختيار والأولى أن يعلن واحدة ثم ينعها حتى تنقضي عدتها إلا ما قيل: إنه يطلق في كل مرة طلقه. والأول أولى؛ فإن في ذلك امتثالاً لأمر الله سبحانه، وموافقة لقول السلف. وأما من الندم، فإنه متى ندم راجعها، فإن قاته ذلك بالنقض عدتها، فله نكاحها.

قال محمد بن سيرين: إن علياً - كرم الله وجهه - قال: لو أن الدس أحذراً بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة أبداً، يطلقها تطليقه. ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاثاً، متى شاء راجعها، اهـ.

٢/١١٢٢ - (مالك أنه بلغه) وقد رواه ابن أبي شيبه عن علفمة، قاله الزرقاني، وذكره السيوطي في «المندرة»^(١) برواية عبد الرزاق وأبي يعقوب عن علفمة كما سيأتي (أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن مسعود فقال: إني طلقْتُ امرأتِي ثَعَالِي) بالياء في النسخ الهندية، وبحدتها في النسخية (تطليقات) فإن الزرقاني^(٢): في كلمة بأن قست لها: أمت مائتي ثمان تطليقات، وهو كذلك في رواية الدارمي الآتية (فقال ابن مسعود: فمادَا قيل لك؟) أي بأي شيء أفكاك المبتون.

(١) «المندرة» (١/٦٢٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٦٧).

قال: **بَيْنَ لِي إِنَّهَا قَدْ بَاتَتْ بِنِّي**. فقال ابن مسعود: صدقوا. فمن طلقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ نَهْ. ومن تَبَيَّنَ عَلَى نَفْسِهِ لِبَسَاءَ جَعَلْنَا نَفْسَهُ مُلْصَقًا بِهِ.

قال الباجي^(١): يحتمل أنه قال ذلك ليرى أقوال الناس في ذلك، ويذهب اتفاقهم من اختلافهم، وربما كذب لمنفي في ذلك شيء إلى^(٢) أمر أعفاه. وإن وجد العمد قد خالفوا ما ظهر إليه عمله ذلك على إعادة النظر، والزيادة في الاجتهاد والتثبت، وإن رأى ففعله، قد وافقوا رأيهم فوي في نفسه وظهر إليه وشكر الله تعالى على ما أعانه عليه.

(قال) **انسأنا**: (قيل لي: إنها قد باتت سي) فلا تحل لي، لا بعد روج آخر (فقال ابن مسعود: صدقوا) أي المسمون (من طلق كما أمره الله تعالى فقد بين الله له) قال الزرغاني كما أمره الله بقوله: **فَالطَّلَاقُ مَرْئِيٌّ**، وقد بين الله له أن المراد الذي فيه الرجعة بقوله: **فَالْإِسْأَلُ بِمَرْكُوفٍ كَزُكْرٍ بِإِخْمَتٍ**، اهـ. وفي المحلى^(٣): كما أمره الله في كتابه بقوله: **فَالطَّلَاقُ مَرْئِيٌّ** بأن طلق ثلاثاً متفرقة، اهـ. قال الباجي: يريد أن سر إطلاق ينة قد بينها الله عز وجل في كتابه، لا يحتاج العامل بها، ولا اسمي فيها إلى بحث ولا نظر ولا اجتهاد، ومن أطاع الله تعالى في طلاقه، وأوقعه على حسب ما أمره به فهو بين واضح، اهـ.

(ومن لبس) بفتح الموحدة بالتخفيف، وهي المحلى، سميده الموحدة وهو لغة في اللبس بمعنى الخلط، والمعروف التخفيف، اهـ. (على نفسه لبساً) بإمكان الموحدة، خلطاً أي من اختلط على نفسه خلطاً بأن طلق أكثر من أمر الله به (جعلنا نفسه به) أي ملصقاً ومزجاً به.

(١) (المنهاج) (٢/٤٤).

(٢) كذا في الأصل. مش.

(٣) (١٠٠/١٧٦).

لَا تَلْبَسُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَتَنْخُلُوا عَنْكُمْ. هُوَ كَمَا يَقُولُونَ.

قال الباقى^(١): برية من تعدى تواضع من أمر الله فى الطلاق. فقد لبس على نفسه، ودخل في أمر منبسر مشته يحتاج المفتي فيه إلى تبحر والاجتهاد، فيجمل نفسه به ويميل على عقده، وذلك من وجوب: أحدهما: أنه متى بردت الأدلة بين التعرية والإباحة، ولم يكن وجه الحكم بين قلب التعرية والتمنع. والثاني: أن الطلاق المصح هو الذي يقتضي التحقيق، فمن غلته إلى الطلاق الممنوع المحرم، فقتضى التغبظ عليه. هـ.

وأخرج الدرهمي^(٢) عن الزوال من سيرة قال: ما حفظ عبد الله خطبة بالكوفة إلا شهدتها، فسمعه يوماً، وسئل عن رجل يطلق امرأته ثنية وأشباه ذلك، قال: هو كما قال، ثم قال: إن الله أنزل كتابه، وإن بين برائه، فمن ألقى الأمر من قبل وجهه فقد بين له، ومن خالف فواث ما نطق خلافكم.

(لا تلبسوا) بحدف التثنية، والدرهمي لا تلبسون بالثلاث النون، قال صاحب «المصنف»: هو انطباع، وسكر توجه الخلاف (عنى أنفسكم) أى لا تخلطوا عنيتها بغيرها، فيشاع الثلاث مما فوقه دعة واحدة بخلاف أحكام الفرائض (وتحمله عنكم) بارتكاب التأويل البعيد بأن تقول مثلاً: إنها بدعة محرمة، وأبدعة مردودة، فلا تقع شيئاً، أو تقول مثلاً: ربه عاتق السنة، فيرجع إلى نفسه، فيقع به بوحدة رجعية، كما تقدم في المذهب الثاني والثالث من المذهب الأربعة المذكورة تحت أثر ابن عباس.

(هو) أى الحكم والفتوى (كما يقولون) من أنه يقع الثلاث. وأخرج الدرهمي بإسناده إلى محمد بن سيرين عن عذينة قال: جاء رجل إلى عبد الله،

(١) المصنف: (٤/١٥).

(٢) من الدرهمي: (١١/٣٥) ج (١٠٢).

٣/١٩٢٣ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ لَهُ:

فقال: إنه طلق امرأته البارحة ثعالباً، قال: بكلام واحد؟ قال: بكلام واحد، قال: فيريدون أن يبيحوا لك امرأتك؟ قال: نعم، قال: وجاء رجل، فقال: إنه طلق امرأت مائة طليقة، قال: بكلام واحد؟ قال: بكلام واحد، قال: فيريدون أن يبيحوا منك امرأتك؟ قال: نعم، فقال عبد الله: من طلق كما أمره الله فقد بين الله الطلاق، ومن لسر على نفسه وكلنا به لُبسه، والله لا تلبسون على أنفسكم، وتحمله نحن هو كما تقولون.

وفي «الترغيب والترهيق»^(١) أخرجه عبد الرزاق^(٢) والبيهقي عن علقمة بن قيس: قال: أتى رجل ابن مسعود، فقال: إن رجلاً طلق امرأته البارحة مائة، قال: قلنها مرة واحدة؟ قال: نعم، قال: تريد أن تبين منك امرأتك؟ قال: نعم، قال: هو كما قلت، قال: وأتاه رجل فقال: رجلاً طلق امرأته البارحة عدد النجوم، قال: قلنها مرة واحدة؟ قال: نعم، قال: تريد أن تبين منك؟ قال: نعم، قال: هو كما قلت، ثم قال: قد بين الله أمر الطلاق، فمن طلق كما أمره الله، فقد بين الله، ومن لبس على نفسه جعلنا به لبسته، والله لا تلبسون على أنفسكم، وتحمله عنكم، هو كما تقولون.

قال الزرقاني^(٣): ولأن أبي شبة أيضاً عن علقمة أن رجلاً قال لابن مسعود: إني طلقْتُ امرأتي مائة قال: بانت منك ثلاث، وستترهن معصية، وفي لفظ «عدوان» وعنده أيضاً أن رجلاً قال: كان بيني وبين أهلي كلام، فطلقها عدد النجوم، فقال: بانت منك، فهي وقائع متعددة.

٣/١٩٢٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) فسه إلى جد أبيه (أن عمر بن عبد العزيز قال له) أي سأل أن

(١) مصنف عبد الرزاق، (٦/٣٩٤، ٣٩٥)، وابن أبي شيبة، (٧/٣٣٥).

(٢) شرح الزرقاني، (٣/١٦٧).

الْبَيْتُ، مَا يَقُولُ النَّاسُ بَيْتًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَطَلْتُ لَهُ: كَانَ أَنْ يَبْرُ
عُثْمَانَ يَتَعَنَّهَا وَاحِدَةً. فَقَالَ عُثْمَانُ لِمَنْ عَبْدُ الْعَزِيزِ: لِمَنْ كَانَ انْطِلَاقُ
الْفَاءِ، مَا تَقْبَلُ الثَّمَنَةَ مِنْهَا شَيْئًا. مِنْ قَالَ الِثْنَةَ فَقَدْ رَضِيَ الْمَاءَ بِهَ
الْفَقْصَى

١١٢٤/٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ تَائِبِكَ، عَنْ زَيْنِ شَهَابٍ: أَنَّ
مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الَّذِي يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ

بكر (الْبَيْتُ) أي الطلاق لفظ البيت (ما يقول الناس فيه؟) سأل عما يلزم من
أقوال الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم، وقد اختلفوا في ذلك اختلافًا
كثيرًا، كما تقدم شيء من في أول الباب، وسيأتي في آخره أيضًا

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَطَلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ) أمير المدينة
(يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً) وحكي ذلك عن عمر - رضي الله عنه - أيضًا (فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَوْ كَانَ الْفُضْلُ) أي عدد حبتها (الْفَاءُ) بدل الثلاث (مَا أَبَيْتُ) لفظ
(الْثَنَاءُ) أي من الألف (شَيْئًا) لأنها من الت، وهو الضم، معناه قطع جميع
لوصفة التي بهما.

(مَنْ قَالَ) لامرأته أنت طالق (الثَلَاثُ) أو أنت الِثْنَةُ (فَقَدْ رَضِيَ الْمَاءَ) لغاية القصوى
يريد أنه من قال: بَيْتَةً فِي مِثْلِهِ، فَقَدْ بَلَغَ أَقْصَى الْغَايَاتِ فِي انْطِلَاقِ، وَمَعَ
الْتِرَاجُعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَقْتَضِي الْبَيْتِ، وَعَلَى ذَلِكَ التَّحْسِينِ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ
الْطَّلَاقِ، فَيَقُولُ لِمَنْ جَلَّ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ بَيْتَةً أَيْ لَا سَبِيلَ إِلَيَّ مَخَالَفَةً قَوْلِهِ، وَلَا
إِلَى الْعَدُولِ مِنْ بَوَاحِ، فَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِمُ الْبَيْتِ، مَعْنَاهُ طَلَاقًا لَا سَبِيلَ
فِيهِ إِلَى مِرَاحِمَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

١١٢٤/٥ - (مَالِكُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (أَنَّ مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ) الْأُمَوِي
أَمِيرَ الْمَدِينَةِ أَيْضًا (كَانَ يَقْضِي) قَالَ الْمَاجِي: يَقْضِي سَكَارًا هَذَا لِقَاءُ، مِنْ
وَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ يَسْتَعْمَلُ هَذَا الِظْهَرُ بَيْنَ بَكْرٍ مِنَ الصَّحَابِ (فِي الَّذِي يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ

البينة، أنها ثلاث تطليقات.

قال مالك: وهذا أحسن ما سيق، إني في ذلك

البينة، أنها ثلاث تطليقات) وإنما استظهر مالك بذلك: لأن مروان بن أسير السدبني في زمن جماعة من الصحابة وأحله النابغسي وعاصم بن عاصم، فظاهر أنه كان لا يقضى إلا عن مشورتهم، فإذا تكرّر ذلك مرة ذلك على أنه كثر الظاهر من أقوالهم، والممدود، به من مذهبيهم، كما في المتن.

أقال مالك، وهذا) يذكر من كون البينة ثلاثاً (أحب ما سمعت) من الأقوال المختلفة في ذلك (إني في ذلك) اللفظ، قال صاحب المحرر: يدفع عنه في البينة ثلاث تطليقات، نوى واحدة أو أكثر أو لم يدر شيئاً، دخل به أو لم يدخل، كما في المتن.

وقال صاحب: اختلف أصحاب في البينة فروي عن غير من الخطابي أنه قال: هي واحدة، وبه قال أبو بكر بن عمار، وقال علي - رضي الله عنه - هي ثلاث، (روي أيضاً عن غير - رضي الله عنه - به قال الزهري وعمر بن عبد العزيز) وهذا مكفأ قال، ولم يذكر اختلاف أصحابه.

ثم قال: هذا في المدخول به، وأما غير المدخول به، فإن نوى الثلاث أو لم ينو شيئاً فلا خلاف في مذهب أنها ثلاث، وإن نوى واحدة فهل يجرى أولاً، فيه روايتان إحداهما: لا يجرى وتلزمه الثلاث، وبه قال أصحابنا وإبي حبيب، والثانية ثنائية: أنه يجرى، وبها قال مالك، وهذا

وتقدم في أدلة أسباب مذاهب لأربعة في ذلك، واستدل من قال: إن البينة محتسبة لواحدة والثلاث بعد ذلك بركن، إذ قال له النبي ﷺ وقد طلق امرأته البينة: أتيتك إلا واحدة؟ فقال: أنه ما أردت إلا واحدة، رواه أبو داود^(١) وحريه. فهذا يدل على أنه لو أراد الثلاث بغير قصد، ولا لم يكن لتطليقه معنى.

(١) (٧/٤٩)

(٢) (حسن أبي داود ٢٢٠٨١)

(٢) باب ما جاء في الخلقة والبرية وأشباه ذلك

(٢) ما جاء في الخلقة والبرية وأشباه ذلك

قال الموفق^(١): إن الطلاق لا يقع إلا بنفط، وهو نواه مقبله من غير نفط، ثم يقع في قول عامة أهل العلم، وقال الزهري: إذا عزم على ذلك طَلَّقْتُ، وقال ابن سيرين فيمن طَلَّقَ في نفسه: ألبس قد عزمه الله، ولنا، قوله **يُطَلِّقُ**: فإن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل، روى الترمذي وقال: صحيح، وإذا ثبت أنه يُغَيَّرُ فيه اللفظ، فاللفظ ينقسم إلى صريح، وكنائية، فالصريح يقع به الطلاق من غير نية، والكنائية لا يقع بها الطلاق حتى ينويه، أو يأتي بما يعوم مقامه.

وصريح الطلاق ثلاثة ألفاظ: الطلاق، والسراح، والنفراق، وما نُصِّرَفَ مِنْهُنَّ، وهذا ما ذهب تشافعي، وذهب أبو عبد الله بن حامد إلى أن صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده، وما نُصِّرَفَ منه لا غير، وهو ما ذهب أبي حنيفة ومالك.

وجه الأول أن هذه الألفاظ ورد بها الكتاب، بمعنى الشرفه بين الزوجين فكانا صريحين فيه، قال تعالى: **فَإِمْسَاكُ بِمَرْهُونٍ أَوْ فَرِيحٌ يَخْتَلِفُ**^(٢) وقال تعالى: **وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِفَنِّ اللَّهِ**^(٣) الآية، ووجه قول ابن حامد وهو أصح أن لفظ الفرائ والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيراً، فلم يكونا صريحين، فإن قال: فارتك أو سرحتك فمن يراه صريحاً أوقع به الطلاق بغير نية، ومن أم يراه صريحاً لم يوقع به إلا أن ينويه.

والكتابات ثلاثة أقسام^(٤): الأول: كتابة ظاهرة، وهي ستة ألفاظ: حَلَّة،

(١) المعني (١٠٠/٣٥٥).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) سورة النساء: الآية ١٣٠.

(٤) المعني (١٠٠/٣٦٢).

وبريقته، وبيان، وثقته، وثقلته، وأمر بك ببدك، وحكى صاحبه «الشرح الكبير» عن المومق مسعة، ولم يذكر فيها أمر بك ببدك، بل عدّ فيها أنت حرة، وأنت الحرج، وذكرهما المومق في النوع الآخر كسا سياني، وأكثر الروايات عن الإمام أحمد كراهة أنثى في هذه الكتابات مع ميله إلى أنها ثلاث، وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد عنه روايتين: إحداهما: أنهما ثلاث، والثانية: يُرْخَع إلى ما نواه، اختارها أبو الخطّاب، وهو مذنب الشافعي، قال: يرجع إلى ما نوى. فإن لم ينو فاختلف، والثاني مختلف فيها في أنها كناية ظاهرة أو خفية.

وهي ضربان متصوّر عليهما، وهي عشرة: المحني بأهلك، وحملك على غاربك، ولا سبلي لي عليك، وأنت على حرج، وأنت علي حرام، وادهبي فتزوجي من شئت، وغطّي شعرك، وأنت حرة، وقد أعتقتك، هكذا ذكر المومق مسعة، وقال: مهله عن أحمد فيها روايتان: إحداهما: أنها ثلاث، والثانية: ترجع إلى ما نواه. من لم ينو شيئاً فواحدة كسائر الكتابات، هـ

والضرب الثاني مقبوس على هذه، وهي: استبرلي رحلك، وحللت للزواج، وثقّني ولا سلطان لي عليك، مهله في حكم المتصوّر عليها، فيكون حكمها حكمها

فقسم الثالث: الكناية الخفية نحو: اخرجي، وادهبي، وغوفي، وتجرعي، وأنت مخلّة، واختاري، ووهبتك لأهلك، وسائر ما يدر على انقرفة. يؤدي معنى الغلاق سوى ما تقدم ذكره من الألفاظ

وعدّ فيها في «الشرح الكبير»^(١): وخطبتك، وأنت واحدة، ولست لي بامرأة، واعتدي أيضاً، فيله عنى ما نوى، وإن لم ينو فواحدة، وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يقع ثنتان، وإن نواهما وقع واحدة، لأن الكناية تختص باليهونة دون العند.

والبيوتية بينوشاد: هنري، وكري، فالصغرى بالواحدة، والكبرى بالثلاث، والطلاق الواقع بالكتابات رجعي ما لم يقع الثلاث في ظاهر المذهب، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: كلها يواتن إلا اعتدلي، واستبرني وحكم، وأنت واحدة، اهـ.

وفي «الروص المربع»^(١): صريح الطلاق لنقض الطلاق وما تصرف منه، وكتابه نوعان: ظاهرة، وخفية، فالظاهرة الألفاظ الموصوعة للينة تحو: أنت خلية، ويرنة، وباش، وبنه، والخفية الموصوعة للطلق الواحدة نحو: اخرجي واذهبي، وما أشبه، ولا يقع بالكتابة ولو ظاهرة طلاق إلا بنية مقابلة للمفرد إلا حال صعوبة أو غيب أو جواب سؤالها، فيقع بالكتابة الظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة، وبالخفية ما نواه، فإن نوى الطلاق فنقضه واحدة، اهـ.

وفي «شرح الإقناع»^(٢): انقلاقي ضربان فقط: صريح، وكتابة، والصريح ثلاثة ألقاب: انطلاق، والسراح، والنراق، ولا يفتقر فيها إلى اثنية، والكتابة كل لفظ احتمل الطلاق وغيره، وتفتقر في وقوع الانقلاقي بها إلى اثنية، وألفاظها كثيرة لا تكاد تنحصر، مثل أنت خلية، وأنت بنه، ومانن، وما أشبه ذلك، اهـ.

رحمى الحافظان ابن حجر والعيني: أن قول الشافعي القديم أن الصريح فنقض الطلاق أو ما تصرف منه فقط، والقول الجديد ثلاثة ألفاظ: ويرجم جماعة منهم تقديم كالطري والعجملي وغيرهما.

وقال الدردير^(٣): ألفاظ الطلاق ثلاثة: صريح، وكتابة ظاهرة، وكتابة خفية، والكتابة الظاهرة ثلاثة أقسام، ما يلزم فيه الطلاق الثلاث في المدحول

(١) (١٢٧/٣) - (١٥٦)

(٢) (١٩٠/٣)، (١٩١)

(٣) «الشرح الكبير» (٣٧٨/٢)

بها وغيرها ولا يوتي، وما يرمم به الثلاث في المشاغل وما يوتي في غيرها، وما يرمم به الثلاث ويوتي مطلقاً، ثم ذكر في مثال التصريح لفظ الفلاق الذي يصبح مخصوصة. وفي النوع الأول من الكتابات الظاهرة أنت تترك وحيدك على غارتك. وفي النوع الثاني من أنت واحد، أنت، أنت كالحبنة والدم، ومثل لا يملك، أنت حرام، أنت حبة وبيضة، وغير ذلك، وفي النوع الثالث من خلقت حديث.

وفي الكتابة الخاصة أنت مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، ثم تروحت، أنت حرة، الخفي بالخط، أنت في الأمر، ثم قال: بين بعض الألفاظ كالحبة، وبيضة، وحملت على غارتك، وكذلك والسيف، أنت يرمم به ما ذكر إذا جرى بها العرف. وأما إذا تيسر استعمالها في الفلاق بحث لم يجرى الثاني كما هو الآن، فيكون من الكتابات الحمية، اهـ.

وسمع الفلاق هذا قصد المطلق، المطلق التصريح، والكتابة الظاهرة ونحو ثم قصد حل العصة، ومع في الكتابة الخاصة إذا قصد حل العصة، كما حزم، فترد به، فلكل كتابة الظاهرة قصد به التصريح في أنها لا تحتاج إلى حل العصة.

وعنه ابن رشد^(١) أما اختلافهم في الحكم مبرج الفلاق الفلاق، ففيه مسائل مشهورات، إحداهما أن مالكاً والشافعي وأبنا حنيفة انفقوا على أنه لا يفل قول السطرن إذا نطق بالفاظ الفلاق أنه لم يرد به خلافاً، إذا قال تروحت: أنت طاهر، واستمسك بالكتابة بأن قالت: إلا أن يقرن بالحالة أو بالدلالة فربما يدل على عدم دعواه، وقعه التمسك عند الشافعي وأبنا حنيفة أن الفلاق لا يحتاج عندهم إلى نية، وأما مالك فإنه مشهور عنه أن الفلاق عند، يحتاج إلى نية، لكن لم يرد هذا لموضع التمسك.

(١) بداية الصحيح (٢: ٧٤).

والسبالة الثانية. اختلافهم فمن قال نكحته أنت محرم، واغوى أنه أراد بذلك أكثر من واحد. إما اثنين وإما ثلاث. فقول مالك: هو ما نرى وقد نرجمه. وبه قال الشافعي إلا أنه ينفيد، ويقول: طلقها واحدا، وهذه خلاف أبي حنيفة إذ العدد لا يقتضيه لفظ الإفراد لا كتابة ولا تصريحاً.

وأما ألقاط الطلاق التي ليست بصريح، فمما ما هم كناية ظاهرة. ومنها ما هي كتابة محض، وبذهب مالك أنه إذا نكح في الكتابة، ظاهرة أنه لم يرد طلاقاً لم يقبل قوله. إلا أن تكون عينك دربة تدل على ذلك غرض في التصريح. وكذلك لا يقبل عدة ما يدهيه من دور. الثلاث في الكتابات الظاهرة. وذلك في المدخول بها. وأما غير المدخول بها. فيصلي في الكتابة الظاهرة فيه. دون الثلاث. وأما ألقاط الطلاق المحملة سير الظاهرة، بعد ما لا يدور فيها رجم. اهـ.

وعكر المحظوظ^(١) عن الإمام مالك أنه إذا خاطبها تأتي بعد ثاب. ونفس الطلاق حاققت، حتى لو قال: يا خلاه. يرد به الطلاق فهو طلاق. وبه قال الحسن بن صالح بن حي. اهـ.

قلت. وهو كذلك. وبعد نحو هذا عنهم من الكتابات الخفية، قال القردسري^(٢). إن قصد الطلاق، بلفظ الماء، أو بكل كلام له ادخلى وكسبه، أو غيره، نرجمه ما قصد من الطلاق وحده، لا أن قصد اللفظ بالطلاق. فيعط بهذا لفظاً بأن سبقة مداهم، فلا يلزمه شيء لعدم وجود ركنه. وهو اللفظ الصريح أو غيره مع فيه، بل أراد إيقاعه، فلفظ هو في الخارج غير. اهـ.

وهي النذر المستحثة^(٣): ألقاط صريح. وملحوظ به، وكتابة. فإن اس

(١) النسخ الحاشي، (١/٢٧٠)

(٢) النسخ الخبير، (٢/٢٨٢)

(٣) (١/٢٨٢)

عامة من التصريح ^{١٠٠} لا يستعمل إلا في حل غمزة النكاح، سواء كان الواقع به حجب أو نكاحاً، فلو لم يلاحظ فيه شيء من حجب، عدواً حاشية إلى أنه كلف التصريح أو من حيث وقوع أثره في زيادة احتياج إلى زيادة عقدي واستتير رجعت وأنت واحدة، وإذ كفايه ما لم يوضع لفظان واحتمله وغيره

ثم قال صاحب الدرر: صريح من لم يستعمل إلا مرة، فخطبتك رأيت ضائق، ويقع بها واحدة رجعية، وإن نوى حلافتها من النباش أو أكثر خلاف لما ذهب إليه صاحب راجع إلى قوله: أو أكثر فقط، والأولى أن يكون خلافاً للأحد الثلاثة، وهو المثل الأول، لأنهم لا يسمون محتمل لفظ، وقوله رجعية، أي عند عدم ما جعل مائلاً، فخر "المسلم" ^{١٠١} تصريح بوجاهة صريح حمي: بصرح بان، فأولاً أن يكون الحروف الطلائ غير مبرورين بغيره، ولا بعد الثلاث، ولا موصوف بصفة تميز عن الجنوة، ولا متباعد أو صفة مثل سلبها، وأما الذي قيل من محله، ^{١٠٢}

وهي "الجنوة" ^{١٠٣} المقابلة على صريح، منها ثلاث كلمات يقع بها لفظان بجمعي، ولا يقع بها لا واحدة، وهي "الجمعي" واستتيري رجعت، وواحدة، وبنية الكلمات إذا ما في بها المذهب كانت واحدة مائة، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً، وإن نوى ثنتين كانت واحدة، وحدث ابن القيم في "وصف الألفاظ من خية الكلمات هل يقع فيها جمعي أو فاعل؟

وقال الحافظ في "المنهاج" ^{١٠٤}، مباح ذلك أن كل كلام أنهم بصرقة ولم مع الدقة يقع به الخلاف مع القصد، فأما إذا لم يحتمل بفرقة من اللفظ، فلا يقع

^{١٠٠} انظر المطبع المجمع (٢٤: ١٦٦)

^{١٠١} (١٩٩: ٣٢)

^{١٠٢} (٢٤: ١٦١-١٦٢)

٥/١١٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ نَلَّغَهُ أَنَّهُ كُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْيَمَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ.

الطلاق ولم قصد بنيه، كما لو قال: كُلي واشربي ونحو ذلك. وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك. وقوله عنه الشعبي وعطاء وعمر بن دينار وغيرهم، وبهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي. وقال مالك: إذا غاضبها بأي لفظ كان، وقصد الطلاق طلقته، امر.

٥/١١٢٥ - (مالك أنه بلغه) هكذا أخرجه البيهقي برواية الشافعي عن مالك، وأخرج بمعناه بطريق آخر كما سيأتي (أنه كتب) بينا المجهول وفاعله عامل عمر - رضي الله عنه - على العراق على الظاهر كما يدل عليه السياق. وعلى هذا فكان عامل عمر - رضي الله عنه - سائئ عن أمر رجل قال لامرأته هكذا. ويحتمل أن يكون السائل صاحب القول بنفسه. وأجابه عمر - رضي الله عنه - بنموط عامله لمصالح لا تخفى (إلى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (من العراق) على حسب ما يلزم من مطالعة رأي الإمام العليم بما يقع للناس من المسائل التي لم يتقدم فيها قول أو تقدم فيها الخلاف، وفيها إشكال، ولم نقرر أحكامها بعد. ولا انصح وجه الحكم فيها، كذا في «المنتقى»^(١).

(أن رجلاً قال لامرأته: حبلك على غاربك) العارب ما تقدم من الظهور وارتفع من العنق، والسمنى خلعت سبك، كما يخلو البعير في الصحراء، ويترك زمامه على غاربه ليرعى كيف شاء. وقال النردب^(٢): أي عصمتك على كثفك كناية عن كونه ثم يكن له عليها عصمة. كالمعسك برمام دابته، يرميه على كثفها، وفي «المنتقى»: قال أبو بكر بن الأنباري: القارب من البعير أسفل

(١) (٢/٧).

(٢) «الشرح الكبير» (٢/٣٧٩).

فَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى غَامِلَةٍ: أَنْ مَرَهُ يُزَافِيَنِي بِمَكَّةَ فِي
الْمَوْسِمِ. فَيَنْتَمَا عُمَرُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، إِذْ لَقِيَهُ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ. فَقَالَ
عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أُجْلِبَ عَلَيْكَ. فَقَالَ
عُمَرُ: أَتَأْتِكَ بِرَبِّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ،

السنام، وهو ما انحدر من العنق، وقال أبو العباس: كانت العرب في الجاهلية
يُظَلِّقُونَ نِسَاءَهُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ، اهـ.

(فكتب عمر بن الخطاب إلى عامله) على العراق (أن مره) مصيغه الأمر أي
مر الفاعل بذلك (أن يوافيني) أي يوافيني (بمكة في الموسم) أي أيام الحج،
قال الشافعي^(١): هذا مما يجب على المني وناظر في أمور المسلمين أن يفعله
إذا أشكلت عليه مسألة أو بشخص من زلت به، ويسأله ويتأجبه عن فصولها،
والمعاني التي تتعلق بالحكم بها، ولحل عمر - رضي الله عنه - وقت له الموسم؛
لأنه الأيسر على المقاصد في وروده وانصرافه، ويضيف إلى ذلك عمل الحج،
وتحصيل عبادة في الموسم إن يسر ذلك له، وثو اشخصه إلى موضع آخر لم
يحصل له من ذلك ما يحصل لمن قصد مكة، ويحتمل أيضاً أنه قصد المبالغة
في وعظه واستخبار جليلة ما عنده باستحلافه على ذلك عند البيت، لما يتعين
من تعظيم المسلمين له، اهـ.

(فبينما) بزيادة الميم في الترخ المصرية، وفي التهذيب «فبينما عمر» بدون
الميم (عمر) - رضي الله عنه - إذ ذهب في الموسم بمكة (يطوف بالبيت، إذ
لقيه الرجل) الثقات لامرأته: حبك على غارك (فسلم) الرجل (عليه)، فقال
عمر) - رضي الله عنه -: (من أنت؟) لعله سأله لما أكره قصده إياه بالسلام إذ
ذاك وهو يطوف (فقال) الرجل (أنا الذي أمرت) بصيغة الخطاب لعمر - رضي الله
عنه - (أن أجلب) بغض الهمة وسكون الجيم ساء المجهول أي أكره (عليك)،
فقال) له (عمر) - رضي الله عنه - (أتأتك برّب هذا البيت) هكذا في النسخ

مَا أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ خُتْلُكَ عَلَى خَيْرِكَ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْوَحْلِ: نُوِ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا صَدَّقْتُكَ (أُرِدْتُ، بَدَلْتُ، الْفَرَقُ، فَتَنَ) عَمْرُ بْنُ الْخُثَّابِ. غَرَّ مَا أُرِدْتُ.

التهديد، وفي جميع النسخ المصرية من المتن، وتشويخ عرب هذه البنية.

١٠، الناحي هكذا يراه قوم البنية، وهو سم وقع عند كل منتهى. لكنه حص البيت بالإشارة إليه، كما قال: ورب هذا أنت، وراهي رب هذه البنية، عني مثل فعيلة. قال ابن السكيت: لعلنا: الكعبة. بدل: لا ورب هذه البنية، اهـ.

وفي «المجمع»^(١): وكانت تدعى به إبراهيم، وقال المحدث: لبني بالحبس والكسر: ذا بيته حمزة بن ماضم والتميمي، والبنية كعبة. الزكاة فخرها، اهـ. رساله سرجا لمع علم من تعظم المسلمين للبيت، وحديث كثير ممن يستحب الكتاب في غير ذلك الموضع (٢) استحل به.

أما أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ: حَبْلِكَ عَنِّي خَيْرُكَ؟ أَيِ مَا فَصَلْتُ بِقَوْلِكَ (فَصَلَ) (المرحل) نُوِ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ مَا صَدَّقْتُكَ) إِجَارَ مِنْ بَعْظِيهِ النَّاسُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَإِنَّمَا يُلْتَزَمُ مِنْ أَمْرِ نُوِ حُدُودَ حَبْلِهِ مَا لَا يَعْرِفُ فِي غَيْرِهِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَدْعُوهُ مِنْ أَمْرِهِ نَامَةً عَلَى الْإِثْلَاقِ وَنَوْمًا مَعَهُ أَمْرٍ طَوِيلٍ (أُرِدْتُ بِأَمْرِكَ) الْكَيْدُ (الْفَرَقُ، فَتَنَ عَمْرُ بْنُ الْخُثَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِسْدَاءُ أَوْ مُوَافَقَةُ لِقَوْلِ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (هُوَ مَا أُرِدْتُ).

وأخرجه البيهقي^(٢). رواية الترمذي عن مالك بهذا اللفظ، ثم أخرج برواية غيره عن أبي عبد الله عن عثمان بن مفر عن سعد بن زيد عن أبي الحلال أعتكي فقال: هذا رجل إلى عمر بن الخطاب فصار: إنه ذر لاسمائه: حصلت على

(١) المجمع جاز الأنوار (١٠٠/٢٢٠)

(٢) سنن الكبرى (٣٢٣/٧)

غدا بك فذا له عمر: والح فذا اليوم، فذا الرجل في الله - حد الحرام، فذا عليه الفضة، فذا، نرى ذلك الأصل بطرف مايت، ادع إلى فذا، ثم ارجع، فآخرس ما يرجع إليه. قال: فذا له. فذا عمر علي - رضي الله عنه - فقال: من بعثك إلي فذا؟ أمير المؤمنين، فقال: استحل انتبه، احلف بالله ما أردت طلاقاً، فقال الرجل: وأنا أحلف بالله ما أردت إلا طلاقاً. فذا، قالت منك امرأتك.

ثم روى برواية هشيم عن منصور عن عطاء عن أبي رباح أن رجلاً قال لامرأته: جارك على غايك، قال تلك مرأوا، فأتى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فاستحافه بين المؤدب والمقام، ما الذي أردت مقولك؟ قال: أردت الطلاق مشرق بينهما، قال البيهقي: ركانه فيما استحافه على إرادة التأكيد والتكبير، وقد لا بأس به. وكانه أقر فقال: أردت بكل مرة إحداث طلاق، فخرق بينهما.

قال الشافعي - رحمه الله - في كتاب التلخيص: وذكر ابن حريج عن عطاء، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رفع إليه رجل قال لامرأته: جارك على غايك، فقال لعلي - رضي الله عنه -: سطر بينهما، فذكر سعي ما روي إلا أنه قال: أأضاه علي - رضي الله عنه - ثلاثاً، قال: وذكر عن سعيد عن قتادة عن الحسن بن علي - رضي الله عنه - أنه، قال الشافعي: وهذا لا يصادف، رواية مالك، وكان عمر - رضي الله عنه - جعلها واحدة، كما قال في البقرة، وعليه - رضي الله عنه - جعلها ثلاثاً، ويحمل أنها جميعاً جعلها ثلاثاً لتكبره، الخط في المدحول به ثلاثاً وإرادته بكل مرة إحداث طلاق، كما قلنا في رواية منصور عن عطاء، اهـ.

وقال الزرقاني^(١) في حديث الشافعي: هو ما أردت، وما وفي «العدونة»

(١) شرح الزرقاني (١/٤٠٤)

عن مالك بلزوم الثلاث ولا يوي، وظاهره مدخولاً بها أم لا، وفي «الموازاة» عنه بنوي في غير المدخول بها ويختلف، وفي «الترادف» عن أشهب عن مالك لو ثبت عشي أن عمر - رضي الله عنه - قال: يوي ما حالفت. وقال بعض البغداديين: يحتمل أن ما جاء عن عمر - رضي الله عنه - لم يدخل بها إذ ليس في أثره أنه بنى أو لم يبن، اهـ.

وقال الباغي^(١) قوله: ما أردت، يريد أنه ألزمه الفراق وحكم به عليه، ولم يبين في الحديث مقداراً أهو طلعة واحدة رجعية أو طلعة واحدة لا رجعة فيها؛ لأنه آخر ما بقي له فيها؛ أو ثلاث تطليغات، ونفط الفرقة عند مالك ثلاث لا بنوي في المدخول بها - روى أشهب عن مالك في «النية» قال: فإن لم يدخل بها فعسى أن تكون واحدة، ولو ثبت عشي أن عمر - رضي الله عنه - قال: بنوي ما حالفت، وقد قال بعض أصحابنا العراقيين: يحتمل ما جاء عن عمر في النبي لم يدخل بها، ولم يذكر في الحديث بنى بها أو لم يبن فهو محتمل.

وهذا يقتضي أنه حمل قول عمر في العرقه على أنها واحدة، وقول مالك: لو ثبت عشي أنه نواه ما حالفت، يحتمل معنيين؛ أحدهما: أنه من أهلي اللغة، وهو أعلم بما يقتضيه هذا اللفظ، فإن كان هذا اللفظ يقتضي عنده أنه بنوي لما خالته العرب؛ لأن العرب لا تختلف في اللغة لا سيما مع ما يقرن بذلك من علم عمر - رضي الله عنه - ودينه وفقهه.

والمعنى الثاني: أن يكون الأمر فيه بعض الإشكال، ولا يترجح بين أن ينويه أو لا ينويه، وترجح عنده الآن أنه لا ينويه في المدخول بها، فلم يصح عنده أن عمر بن الخطاب نواه في مثل هذه القضية التي قد شاعت لترجح عنده

(١) المستضى (١/٢).

هذا القول، وظاهر قصة عمر - رضي الله عنه - يقتضي أنها كانت حين لم يبق له إلا طئفة واحدة، أو فيمن كان له فيها جميع الطلاق، فأثرم الثلاث، وذلك مقتضى مذهب مالك فيمن قال للإمرأة: حلالاً، على غاريبك، ووجه ذلك أن النحل هو الذي كان بين الزوج منها، وذلك كناية عن عصمة الزوجة وملكه لها، فإذا قال: حيلتك على غاريبك، فقد أقر بخروجه عن يده وبكونه يدها، وذلك يقتضي أن يكون طلاقه لا رجعة فيه؛ لأنه إن كان له فيها رجعة، فليس حيلتها على غاريبها، بل هو يدها، ويرجعها متى شاء، فخرج لملك من بد الزوج حين إيقاعه لا يكون إلا بالثلاثة وبأحر الطلاق، اهـ.

وفي المعلى: قال الشافعي في «الأم»^(١): وبهذا نقول، وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به حتى يسأل قائله، فإن أراد الطلاق يكون طلاقاً، وخالف مالك وأتباعه عمر - رضي الله عنه - في ذلك، فزعموا أنه يقع بذلك القول ثلاث طلاقات، وقال ابن أبي زيد المالكي في «رسائله»: هي ثلاث في التي حدثت بها، ويسوي في التي لم يدخل بها، وفي «شرح الرسالة» ما ذكره هو في كتاب ابن المواز، وفي «المدونة»، في «كتاب الرجعية»: أنه لا يري قبل ولا بعد. وعلى هذا مشي الشيخ خليل في «مختصره» وقرنها بمسألة اليقة، اهـ.

وتقدم قول الباب في كلام التدوير: أنها من كلمات تلزم به الثلاث في المدعوى بها وغيرها، ولا ينوي، وفي كلام الموفق: أن لأحمد فيه روايتين، أحدهما: أنها الثلاث، والثانية: ترجع إلى ما نواه، وإن لم ينو شيئاً، فواحدة رجعية كسائر الكنايات، وهو مذهب الشافعي، والواقع بالكتابيات عندهما رحمة به لم يقع الثلاث، وغتها صاحب «الهداية» في الكتابيات التي إذا نوى بها الطلاق، كانت واحدة بآنية، سواء نوى واحدة أو اثنين وإن نوى ثلاثاً فتلاث.

أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

تطبيقات مع الاختلاف عند المالكية في مزاريعها كسا سباني (أحسن ما سمعت في ذلك) أي يسمى قال (إمرأته) أنت علي حرام ويدل على أنه - رحمه الله - سمع في ذلك أقوالاً مختلفة، وهو كذلك، قال الحافظ: في المسألة اختلاف كثير من السلف، بلغها القرطبي إلى ثمانية عشر قولاً، ورواه غيره عنها، وفي ما هب مالك فيها تفاصيل أيضاً يطول استيعابها

قال القرطبي: قال بعض علمائنا - بسبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً، ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة، فتعاطبها العلماء، فمن تسلك بالبراءة الأسلية قال: لا ينزعه شيء، ومن قال: إنه يمين، أخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وَصَّيْنَا أَنفُسَكُم مِّن قَبْلُ لَوْ تَعْلَمُونَ أَسْكُمُ﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٢) ومن قال: نجس الكفارة ونجس يمينه على أن معنى اليمين التحريم، فوفقت الكفارة على المعنى، ومن قال: وقع به طائفة وجعل جعل الكفارة على أقل وجوهه الظاهرة، ومن قال: باتة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجدد العقد، ومن قال: ثلاث، حسن الظن على منتهى وجوهه، ومن قال: ضار ظن على معنى التحريم، ونفع النظر عن الطلاق، فاحصر الأمر عنه في الظاهر، اهـ.

وقال الشوكاني: ومن المصولين تبحث في هذه المسألة الحافظ ابن القيم في النهدي^(٣) تكلم عليها كلاماً طويلاً، وذكر ثلاثة عشر مذاهباً أصولاً تفرعت إلى عشرين مذهباً، وذكر في الإعلام المصنفين^(٤) خمسة عشر مذهباً، وسنذكر المذاهب على طريق الاختصار عن الشوكاني، ومريد عليه حواشي غيره.

(١) سورة التحريم: الآية ٢.

(٢) سورة التحريم: الآية ١.

(٣) إراد المتعارفين ٥١/٥٦٦.

(٤) نظروا: ٩٤/٩٠ - ٩٠.

الأول: أن هذا القول نعم، وما ضل لا يترتب عليه شيء، وهو إحداهن الروايتين عن ابن عباس، وبه قال مسروق وعطاء والتشبي وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث، وهو أحد قولَي الصالكية، واختاره أصحح ابن الفرج منهم، وبه قال ربيعة كما في «الفتح»^(١).

الثاني: أنها ثلاث تطليقات، وهو قول علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحسن البصري، وحكي عن أبي هريرة، واعتزض ابن زعيم^(٢) على الرواية عن زيد بن ثابت وابن عمر، وقول: الثالث عسباً ما رواه ابن حزم أنهما قالاً: عليه كفارة يمين رغم يصح عنهما خلاف ذلك، وحكى الحافظ عن بعضهم أنها ثلاث تطليقات، ولا يسل عن نيته. وبه قال مالك.

الثالث: أنها بهذا القول حرام عليه، قال ابن حزم وابن القيم: صح عن أبي هريرة، والحداد، وخالد بن عمرو، وحابر بن زيد، وقتادة، ولم يذكر هؤلاء إطلاقاً، بل أمره ما احتسبها فقط، وصح عن علي - رضي الله عنه - أبصاراً، إما أن يكون عنه روايتان أو أراد تحريم الثلاث.

الرابع: الوقف وسح عن علي وهو قول الشعبي، الخامس: إن نوى المطلق فهو، وإن لم ينو فيمين، وهو قول طويوس، والزهري، والشافعي، ورواية عن الحسن، وحكاه في «الفتح» عن الشعبي، وإسحاق، وابن مسعود، وابن عمر، السادس: إن نوى الثلاث فتلاث. وإن نوى واحدة فواحدة، بانكته، وإن نوى إيمناً فيمين، وإن لم ينو شيئاً فهو كفارة لا شيء، فيها قاله سمعان، وحكاه الشعبي عن أصمام، وهكذا حكى ابن رشد مذهب الثوري.

الخامس: مثل هذا، غير أنه إذا لم ينو شيئاً فهو يمين يكتفها، وهو قول

(١) انظر: فتح الباري (٩/٢٦٧).

(٢) انظر: زاد المعاد (٥/٢٦٧).

الأوامر، الثامن: مثل هذا، غير أنه إذا لم ينو شيئاً فواحدة مائة وعملاً للنفذ التحريم، فكذلك هي إعلام المؤمنين^(١) ولم يحكمه عن أحمد، بحكمه ابن حرم عن إبراهيم النخعي، التاسع: فيه كفارة، الضيق، حكمه في المحامي عن إسحاق، قال ابن القيم: صح عن ابن عباس: رأيت فلاناً، وسعيد بن جبير، ووهب بن منبه، وعثمان بن عفان، وهو إحدى الروايات عن أحمد، قال ابن القيم: هذا أثر الأئمة العاشر: أنها تحققة واحدة، وهو إحدى الروايات عن عمر، وثوبان حماد بن أبي سليمان شرح أبي حنيفة

الحادي عشر: أنه يروي ما أراد من أصل الطلاق وعدده، وإن نوى تحريماً بغير طلاق فيعين مكفرة، وهو قول الشافعي كما حكمه ابن القيم، ونقدم في القول الخامس أنه مذهب الشافعي، وهو الذي حكاه عنه في «المصحح» بل حكاه عنه ابن القيم بنفسه قاله الشوكاني، وأنت خير بأنه ليس به هذا والخامس كبير فرق غير أنه التحريم وعدمه

الثاني عشر: أنه يسوي ما شاء من عدد الطلاق، إلا أنه إذا نوى واحدة فائنة وإن لم ينو شيئاً فمؤبداً، وإن نوى الكذب قبل شيء، وهو قول أبي حنيفة، أصحابه كما دلت من النجم، وفي «الفتح» عن تحفة: أنه إذا نوى ثبوت فهي واحدة بائنة، وإن لم ينو طلاقاً فهو يمين، وتصير مؤبداً وفي رواية عن أبي حنيفة: أنه إذا نوى الكذب دس، ولم يقل في حكمه، ولا يكون مظاهراً عند نواه أو لم ينو، ولو صرح به فقال: أعي به الغهار لم يكن مظاهراً.

الثالث عشر: أنه يمين يكفروه ما يكفر اليمين ما كان كافي حلق، قال ابن القيم: صح ذلك عن أبي بكر، وعمر، وابن عباس، وعائشة، وروى من ثابت، وابن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعكرمة، وعطاء، وحنيفة، وأحس،

وأنشعبي، وسعيد بن المسيب، وسلمان بن يسار، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبر، ونازع، والأوزاعي، وثيم ثور، وإحدى سواهم.

الرابع عشر: أنه يدين مغالطة يتعين بها عتق رقية، قال ابن القيم: صحيح، نبأ عن ابن عباس رضي الله عنهما وعمر بن الخطاب ومعهود وجماعة من التابعين.

الخامس عشر: أنه طلاق، ثم إنها إن كانت غير مدخول بها، فهو ما نواه من إحادة لما فوقها، وإن كانت مدخولاً بها فهو ثلاث، وإن نوى أقل منها وهو إحدى الروايتين من مالك، ورواه في النهاية المجتهد، عن علي وزيد بن ثابت، اهـ.

واختلفت إردميات عن الأنثى أيضاً في ذلك والمرجع عندهم، كما في فروعه، حكى قال الحنفية^(١): إذا قال لزوجته: أنت علي حرام، وأطلق فهو ظهار، وأما إن نوى غير الظهار فائمنصوص عن أحمد في رواية جماعة أنه ظهار، نوى الطلاق أو لم ينو.

وفي «الروض النسيم»^(٢): إن قال لزوجته: أنت علي حرام، أو كظهر أبي، فهو ظهار ترك سوى به الطلاق، وعذ في شرح الإمتاع من ألفاظ الكنابات أنت حرام، قال البيهقي^(٣): وكذا علي الحرام فكتابة إن قصد به الخطأ وقع وإلا فلا، ومع عدم التبع يزمه كسرة بين اهـ.

وعده صاحب «الهدية» في الكنابات التي إذا نوى بها لطلاق كانت واحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً، ثم قال في الإيلاء: إذا قال لامرأته: أنت علي حرام، مثل عن نيت، فإن قال: أردت الكذب فهو كما قال؛ لأنه

(١) النسي، (١٠/٣٩٩).

(٢) (٣/١٥٣).

(٣) (٣/١٩٥).

١١٢٧/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كُنَادَ يَقُولُ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ: إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ. كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

نوى حقيقة كلامه، وقيل: لا يُصَدَّقُ في الفصاء؛ لأنه بمن ظاهر، وإن قال: أردت الطلاق فهي تطليقة بآنة (إلا أن يشوي الثلاث، وإن قال: أردت الظهار فهو ظهار عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: ليس بظهار، وإن قال: أردت التحريم أو لم أرد به شيئاً فهو بمن يصير به مؤنباً، اهـ.

وقال الباجي^(١) بعد أثر علي - رضي الله عنه -: وهذا الذي ذهب إليه مالك: إنها في المدخول بها ثلاث نوى واحدة أو ثلاثاً، وإن زعم أنه لم ير طلاقاً لم يصدق، وأما غير المدخول بها فإن مالكاً ينويه، وقوله: أردت واحدة ويحصله على الثلاث إذا لم شو عقداً، وحكى الزرقاني عن «العدونة» هي ثلاث في المدخول بها ولا ينويه، وله نيته في التي لم يدخل بها.

وفي «المحلى»: قال عياض: المشهور عن مالك أنه يقع به ثلاث سراء كانت مدخولة بها أو لا، لكن لو نوى أقل من ثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة.

والثاني: أنه يقع به ثلاث، ولا تقبل نيته في المدخول بها ولا غيرها، قال ابن أبي ليلى: رعد المملك العاجشون المالكي.

والثالث: أنه يقع على المدخول بها ثلاثاً، وعلى غير المدخول بها واحدة، قاله أبو مصعب وابن عبد الحكم المالكيان، وروي عن مالك أنه يقع به واحدة بآنة. وعن عبد العزيز بن أبي سلمة المالكي ظلفه رجعية، اهـ. وعنه التردير^(٢) في ألقاط تحب بها الثلاث إلا أن يسوي أهل في غير المدخول بها.

١١٢٧/٧ - (مالك عن نافع، أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان يقول في الخليلة والبرية: إنها ثلاث تطليقات، كل واحدة منهما) أي من اللطيفين

(١) «المشتر»: (٩/٤)

(٢) انظر: «الشرح الكبير» (٢٧٩/٢١)

٨/١١٢٨ - وحدثني عن فابك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أن رجلاً كانت تحته وليدة تقوم، فقال لأهلها شأنكم بها، فرأى الناس أنها تظليقة واحدة.

المذكورين، قال الباقى^(١): هذا هو تمشير من مذهب مالك؛ وبه قال علي بن أبي طالب وعائشة وابن عمر وزياد بن ثابت، ولم يرو ماله في المدحول بها، وقد روى أبو النرج عن أصيب عن مالك في الخلية والبرية أنه يروي في المدحول بها، وقال الشافعي: هي ما روى أهل من ثلاثة في رجعية، وهو نحو رواية أشهب، وقال أبو حنيفة في الخلية والبرية: إذا أراد طلاقاً فواحدة مائة، أو

وقال الدردير، يلزم ثلاث إلا أن يروي أهل في غير المدحول بها، وتقدم في أول الباب من كلام السوفى، وقد عذب في الكتابة الظاهرة أن لأحمد في روايتين، أحدهما: أنها ثلاث، والثانية: يرجع إلى ما نواه، وهو منسحب انتدفعي، فإن لم يرد شيئاً وقعت واحدة رجعية، وفي المرد من التبرع^(٢) أحدهما في الكتابة القاهرة، وأنه يقع بها ثلاث وإن يروي واحدة

٨/١١٢٨ (مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أن رجلاً كانت تحته وليدة، أي أنه (لقوم غفلة) الزوج المذكور (لأهلها) أي مع البها (شأنكم) - حسب (بها) في حدها (فرأى الناس أنها تظليقة واحدة) وفي المنسحب هو قول الأئمة، ويصححها روى عند مالك والشافعي، ويأتى عنه أي حينئذ، أو.

قال البرقاني^(٣): لأنها كناية حقة، فإذا أراد الغلاقي وقع واحدة إلا لية أكثر، أو.

(١) المنقذ (١/١٠٩).

(٢) (٣/٢٥٦).

(٣) منسحب التبرع (٣/١١٩).

قال الخرفي^(١) إذا وهب زوجته لأهلها، فإن قبلوها فواحدة بملك الرجعة إن كانت مدخولاً بها، وإن لم يقبلوها فلا شيء، قال المؤلف: عند المصنفين عن أحمد في هذه المسألة، أنه قال إن سمروا، وعطوا، ومسروا، ونزوي، ومكحول، ومالك، وإسحاق، وروى عن علي - رضي الله عنه - والمجعي أن قبلوها فواحدة مائة، وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت وأحمد بن حنبل إن قبلوها ثلاثاً، وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية، وروى عن أحمد مثل ذلك.

وقال ربيعة، ويحيى بن سعيد، وأبو الرناد، ومالك: هي ثلاث في كل حال قبلوها أو ردوها، وقال أبو حنيفة فيها كفوف في الكتابة الطاهرة، قبلوها أو ردوها، وكذا قال الشافعي: واحدة إذا باءت على أنها لا فمها، أحد يعني أن الواقع ثلاث إن نوها، وإلا فما نرى عند الشافعي، وهي رجعي، وواحدة باءة عند أبي حنيفة.

قال الساجي^(٢): قوله: سألكم بها، يريد أنه قال ذلك على وجه الاستعانة، أو طلب الطلاق منه، أو ما يقتضي أن ينهم منه الطلاق، وأما لو تقدمت قبل ذلك رجعتهم إليه في أن ليت عندهم أو لسافر معهم، فقال نيم: سألكم بها، وقال: ثم أرد بملك إلا إباحة ما سألتهم في لو يكن عليه شيء، قال أشهب: وأما إذا قال ذلك على ما قدمناه، وقال: ثم أرد طلاقاً لم يفسد منه، لأن هذا من الألفاظ التي جرت العادة باستعمالها في الطلاق، فإذا وقع على وجه ينهم منه ذلك لم يفسد عليه.

ثم إن قال: نديم الطلاق، فقد روى ابن القاسم عن مالك أنها واحدة،

(١) المتن: ١٦٠١، ٢٢٩.

(٢) المتن: ١٦١، ١٢٢.

٩/١١٢٩ - وحدثني عن مالك: أنه سمع ابن شهاب يقول، في الرجل يقول لامرأته: برئت مني وبرئت منك: إنها ثلاث تطليقات.

إلا أن يرد أكثر من ذلك في غير المذخور به، فلها ثلاث ولا بد، كما لو قال: وهاتك ياها، وقال ابن حبيب: إنه حمل حديث القاسم على غير المذخور به، ولذلك رأى أهل العلم أنها تطليقة، وفي رواية أخرى: أن ما ذكره قال: لا ينجزي ذلك ثرية حديث القاسم قال مالك: وإنها ثلث قد مضت بها، وإن لم يدخلها فهو ثلث، أنه ليس إلا واحدة، إذا لم يكن ثمة.

وقال ابن حبيب: وأصح: هي ثلاث بين بها أو حر بين به، إلا أن يزوج واحدة كالخوعدة، ويراد: أنه، وإن ردت عن ذلك، ولم يزل شهاب بين أن يقول لأهله: شاكم به، ليس أن يقول لها: شاك - هلك، فلا يزوج في الزوجة، وهو في الشيء - وروى نيس عن ابن القاسم أن ذلك حواء، يزوج في الشيء له من عا، ولا يزوج في المذخور به، أخر.

٩/١١٢٩ - (مالك أنه سمع ابن شهاب) نزهدي (يقول في الرجل يقول لامرأته: برئت، بكسر الهمزة، مني وبرئت ارضها، منك) إنها ثلاث تطليقات يستوفى البتة، فيه أن البتة أربعة: الزنا، تطليقاته، عدل الزهري، وتقديم في أول كتابه أن في السنة روايتين لأحمد: إحداهما: أنه ثلاث، وهو محذور الخروج، وهو مذهب المالكية، لا يزوج في المذخور بها ولا غيرها، ولكنه لأحمد ما روى - وهو مذهب الشافعي، فإن روى أقل من الثلاث فهو رخص، ومذهب الحنفية أنه يزوج ثلاثا عدالة، وإن روى أقل منها فهو واحدة بانه.

قال الباجي^(١) فيه مسائل: إحداهما: أن اللفظ امرأة يرضي الثلاث، لا، به منع برائتها من الزوجية وقد تقدم ذكره. أخر، والله، والله ما تقدم في

السرية من أن معنى السرية هي نفي بركت من عصبة الزوج؛ لأن كلام الزوج راجع إلى ذلك؛ لأنه لم يظنها بغيره، عرجع قوله إليه، اهـ.
 ونحو المدرس^(١) أن مقتضى ما يرى من الانقضاء السري يلزم بها التامع إلا أن نوى أهل في ما لا يخلو بها، اهـ. وفي البحر المحرر (البرهان) في أن بركت مقتضى لا يقع وإن نوى. ونحو قال: أمراءك من الزوجية. يقع بلاية، اهـ.

لمسألة الثانية: ما قال القاضي: إن إضافة الطلاق إلى الزوج أو الزوجة سواء، فهذا قال: بركت مني أو بركت منك فهو سواء، فكذلك لو قال: أنت مني دائر، أو أنت حرام، وأنت عليك حرام، وكذلك لو قال لها: أنا منك حلال، أو أنت طالق سواء أضاف الطلاق إلى الزوج أو الزوجة. وقال أبو حنيفة: إن إصاءة الطلاق إلى الزوج يلغى الطلاق لا يقع به الطلاق، والدليل على ما نوه أنها حرة، لو أضاف إليها الطلاق يلغى الميمونة ثبت حكمه فحبه الزوجية، اهـ.

وقال الصرخي في المسطرة^(٢): هو ذلك أنا ملك طالق، فليس هذا بشر، وإن نوى الطلاق عندنا، وقال شافعي: يقع به الطلاق إذا نوى الوقوع عليها؛ لأنه لو قال: أنا منك بائن أو أنا عليك حرام، ويؤثر به وقوع الطلاق يقع، ولفظ التصريح أقوى من لفظ الكتابة، وهذا لأن ملك التكاثر مشترك بين الزوجين حرة، سعيًا متساكين، ويسمى في التكاثر بقدر كل واحد منهما، ويهي التكاثر موت كل واحد منهما، حتى يترك كل واحد منهما من صاحبه، فيصح إضافة الطلاق إلى كل واحد منهما، إلا أن إضافة الطلاق إلى الزوج غير مشروطة، فيحتاج فيه إلى شيء، ومحل وقوع الطلاق المرأة، فلا بد من نية التلويح عنها، كما في القاطن لكثير.

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٧٩)

(٢) «المسطرة الصرخي» (١/٢٧٩)

وحديثنا في ذلك ما روي أن امرأة قالت فزوجها. لو كان إلي ما لبثت لرأيت ماذا أصنع؟ فقال: جعلت إليك ما إلي. فقالت: طلقته، فرجع ذلك إلى ابن عباس - رضي الله عنهما -، فقال: قُضِيَ اللُّهُ ماها. هَلَا قالت: طلقته نفسي منك، وفي الكتاب بطلان. فقال: لأن الزوج لا يكون طائفاً من امرأته، ومعنى الطلاق هو الإطلاق والإرسال، وقيد البعث في جانبها، لا في جانبها، ألا نرى أنها لا تزوج بغيره، والزوج ينزوي بغيرها، فلا يتحقق الإرسال في جانبها، ولذا يكون الوقوع عليها لا عليه، ومه قارن البسوة والحرمة، لأن البسوة قطع الوصلة، والوصلة مشتركة بينهما، ألا نرى أنه يقال: بانت عنك ومان عساه، وكذلك لعظ الحرمة، يقال: حرم عنيتها وحرمت عنيه. والذي يقول: المالك مشترك، كلام لا معنى له، بل المالك للزوج عليها خاصة، حتى يتزوج المسلم الكتابية، إلى آخر ما بسطه.

والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الموفق^(١). إن قال: أنا منك طائفة، أو جعل أمر امرأته بيدها، فقالت: أنت طائفة لم تطلق زوجته، نص عليه أحمد في رواية الأثرم، وهو قول ابن عباس والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر، وروي ذلك عن عثمان، وقال مالك والشافعي: تطلق إذا نوى به الإطلاق، وروي نحو ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وابن مسعود - رضي الله عنه - وعطاء والنخعي والقاسم وسحاق، لأن الطلاق إزالة النكاح وهو مشترك بينهما، ولا خلاف في أنه لا يقع به الإطلاق من غير نية.

ولنا، أنه محل لا يقع الطلاق بإضافته إليه من غير نية. فلم يقع وإن نوى كالأجنبي، ولأنه لو قال: أنا طائفة، ولم يقل: منك، لم يقع، ولو كان محلاً للطلاق لوقع بذلك كالمرأة، ولأن الرجل مالك في النكاح، والمرأة مملوكة، فلم يقع بإزالة الملك بإضافة الإزالة إلى المالك كالتعنى.

(١) المعنى (١٠٠/٣٧١).

وردد علي هذا أن الرجل لا يوصف بأنه مُطَلَّقٌ بخلاف المرأة، رجاء
رجل إلى ابن عباس فقال: ملكك امرأتي امرأة، فقطقني ثلاثاً فقال: خطأ^(١)
الله نؤاها. إن الطلاق لك ونفس لها عاك، ورواه أبو عبيد^(٢) وأبو حمزة وأحمد
في أحمد.

وإن قال: أن ملك رثن أو مربي، سئل فيه أحمد، قال أبو عبد الله من
حامد بن حريش عن حميد بن أسيد، لا ينع، لأن الرجل محل لا يقع
انطلاق ما ساءه صرحه إليه، فلم يقع بإحصاء كذا إلى كذا جسي، والشافعي
يقع، لأن لفظ النسيئة وسواءه يوصف بها كل واحد من الزوجين، يقال: رد
فتى، ورددت منه، ورددت منه، ورددت منه، وكذلك لفظ العرقه يضاف إليهم.
قال تعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَفْقَهُونَ الْآيَةَ

وَمَا لِي بِهِمْ^(٣)، روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل امرأته
بيدها، فقال: أنت طالق ثلاثاً، فقال ابن عباس: خطأ الله نؤاها، ألا هلئت
نفسها ثلاثاً، ثم أخرج سده إلى الأعمش، وعن حماد بن أبي ثابت عن ابن
عباس مذكوره، ثم قال: ورواه الحسن بن عمار عن عبد الله بن عبد الله بن
سعيد بن جابر عن ابن عباس أنه من ذلك، والحسن بن عبد الله، ثم أخرج بهذا
السند، أن امرأة قامت لزوجها، لو أن ما حدث من أمرى كان بيدي لعنيت
كيف أصعب، قال: بن جابر من أمراء بنيك، قال: قد طلقك ثلاثاً، فقل
ذلك لأبي عبد الله، فقال: خطأ الله نؤاها، أي لا طلاق لنفسه، إنما الطلاق
عليه وليس عليه.

(١) أي: الخطأ المصغر، وما جهل، انظر: «تاريخ الحديث»، لأبي عبد الله (١١٢٩١).

(٢) «تاريخ الحديث» (١١٢٩١، ٢١٠، ٢١١).

(٣) «الشمس المشرقة» (٣١٩/٧، ٣٥٠).

قال مالك، في الزجر قول لامرأته: أنت خلية أو برة أو حبة أو
 دابة إنها ثلاث تطيقات للسراقة التي قد دخل بها. يعني هي التي
 لم يدخل بها أو واحدة أو اثنتين ثلاث. قول قول واحد تحبب نفسي
 ذلك ركبان خارج من الخطايا.

أما مالك في الزجر بقول لامرأته: أنت خلية أو برة أو دابة أي ما
 واحد من هذه الأقسام الثلاث إنها ثلاث تطيقات للسراقة التي قد دخل بها
 نعمت بدم حمراء من ثمر من حمراء. هو من الخلية والبرية وهو
 حديث السبع. لا معنى في ذلك. وهو يخرج من روي أبي حمزة ورواه
 الأعمش وهو منسب إلى الحسن بن علي بن عيسى بن أبي حمزة من الثلاث فقد
 روي. يصبح له الرجوع. أما عند الحديث. فإن يروي ثلاثة مثله. إلا غير
 واحدة. فلا يصح الحديث. وقد تعدد بذكرها.

(وتدبر) بناء لتجديد من الزجر. قال صاحب الفلاحي: فإنه يبين
 ذلك في معنى الزجر. أي تجزئ التي قد يصدق بها في الزجر. وفي أنه أفي التي
 لم يدخل بها أو واحدة أو برة أو حبة أو دابة ثلاث. وفي قال: برة أو واحدة
 خلية برة أو حبة أو دابة. وفي حصص السبع من الأفعال (عصر ذلك)
 أي على إقامته واحدة أو كان خاطباً من الخطايا يعني إن كان تحدث الحكيم
 فلهذا في الزجر. أي في الزجر. قال مالك: إن كانت ثلاثاً تصبح فوجوه،
 وذلك ما في الزجر الزجر. وإن من الزجر. هو نفس الزجر.

قال النووي: جميع أهل العلم يرون أن الزجر هو الزجر. أي
 واحدة. ولا يستعمل تطيقات. أي من الزجر. لأن الرجعة لا تكبر من الزجر. ولا
 عند كل الزجر.

ثم نفس الزجر مالك. يعني أنه غنة. وجه الغنة في أن هذه الأقسام

لأنه لا يَحْبِي المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يَبِينُها ولا يَبْرئُها إلا ثلاث تطليقات. والتي لم يدخل بها، تُخْلِيهَا وتَبْرئُهَا وتَبِينُهَا الواحد.

قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

(٣) باب ما يبين من التعليل

ثلاث في المدخول بها ولا يَدْرِي، ويدْرِي في غير المدخول بها. فذل: (لأنه) النصير لثلاث (لا يَحْبِي) ضم التحنيه وسكون الحاء وقصر اللام (المرأة) مدخول (التي قد دخل بها زوجها) صفة المرأة وزوجها داخل دخل (ولا يبينها ولا يبرئها) ينسم أولها الثلاثة مضارع من الإخلاء والإبراء (إلا ثلاث تطليقات) فلا يحسن معنى هذا: الالتقاط الثلاثة في المدخول بها إلا بثلاث كحذقات

(والتي لم يدخل بها) زوجها (تُخْلِيهَا وتَبْرئُهَا وتَبِينُهَا) بالنصباء كالآيات (الواحدة) فاعل ملكن، والسمي أن هذه الالفاظ تدل على قطع لوصلة والعصبة بينها. وقيل العصمة لا تنقل من المدخول بها إلا بثلاث: لأن قلبها عضو الروح غمي رجعتها متى شاء، فهي باقية في عصمتها. ثم يحل عنه، ولم تنس ولم تُبرأ منه، وعبروا بالمدخول بها الذين مواحدة، وإن ادعى ذلك رجعت عليه لصدق قوله، لأن اللفظ يحملها لتحقيق التوبة حينئذ أيضاً

(قال مالك: وهذا) الذي اختاره (أحسن ما سمعت إلي في ذلك) عندي، إن وقع بها قول آخر أيضاً

(٣) ما يبين من التعليل

يعني إذا ملك الرجل امرأة أن يفتق نفسه من أن يقول لها قد ملكتك أمرك، أو أمرت بذلك، أو طلاقك بيدك أو سمع ذلك، فهل يكون ذلك طلاقاً أم

لا؟ وعلى الأول كم يكون من التطبيقات؟ ولما كان هذا طلاقاً في حض
المصور، ولا يكون طلاقاً في بعضها ترجم المصنف - رحمه الله تعالى - بثلاث
تراجم. الأول: بيان الصورة التي يقع فيها الطلاق، وهذا إذا ظلمت نفسها،
والثاني: كم تطلق في ذلك، والثالث: بيان الصورة التي لا يقع فيها الطلاق،
وهي إذا اختارت الزوج

قال الدردير^(١): النية في الطلاق أربعة: التوكيل، والتخيير، والتعليك،
والرخصة، والتوكيل: جعل إنشاء الطلاق بيد الغير باقياً منع الزوج من إيقاعه،
قال المدوني: قوله: جعل إنشاء الطلاق بيد الغير جسد بعم التعليك والتخيير
أيضاً، وقوله: باقياً منع الزوج منه فصل بخرجهما؛ لأن له العرن في التوكيل
دونها، وكل لفظ دل على أن الزوج فرص لها المقاء عن العصة أو الذهاب
عنها، فهو تخيير، ومن صيغة: اختاري نفسك، وكذا من صيغة
اختاري أمرك، وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها دون تخيير فهو تعليق،
ومن صيغة: أمرك بيدك، أو طلاقك بيدك، اهـ.

قال الحوفي: إذ قال لها: أمرك بيدك، فهو بيدها ما لم يفسخ أو
يطلأها، قال المعوق^(٢): جملة ذلك أن الزوج فخير بين أن يطلق نفسه وبين أن
يوكل فيه، وبين أن يقوضه إلى المرأة، ويجعله إلى اختيارها، بدليل أن
الشيء خير نساءه فاحتره، ومتى جعل أمرها بيدها فهو بيدها أبداً لا يتقيد
ذلك بالمحضر، وبقي ذلك عن هنيء - رضي الله عنه -، وبه قال المحكم وأبو
نور وابن المنذر، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي: هو مقصور على
المجلس، ولا طلاق لها بعد مفارقتها؛ لأنه تخيير لها، فكان مقصوراً على
المجلس، كقوله: اختاري.

(١) الشرح الكبير (٤/١٥٠).

(٢) المغني (١٠/٣٨١).

وليناء، قول عني - رضي الله عنه - في رجل جعل أمر امرأته بيدنا، قال هو نها حتى شكل، ولا تعرف له في الصحابة مخالف، فيكون إجماعاً، ولأنه نوع نوكيل في الطلاق، فكذلك، على الفرائسي، كما لو جعله لأختيه، والمارق قوله، اختاري، فإنه تحبير.

فثبت، قوله، «لا تعرف له في الصحابة مخالف» مشكك، فقد روي عن ابن مسعود وعمر وعثمان وغيرهم من التملك أياً أنه يقتصر على المجلس، كما سألني في آخر الباب الثالث، ثم قال السوفق: «إن رجوع الزوج فيما جعل إليها أو قال، فسخت ما جعلت إليك بطل، وبذلك قال عطاء ومجاهد والنسعي والنخعي والأوراعي وإسحاق»، وقال الفرعي والثوري ومالك وأصحاب الرأي: ليس له الرجوع، لأنه ما كنها تلك فلم يملك الرجوع، كما لو طلق ولا يقع الطلاق بمجرد هذا القول ما لم ينو به إغفار طلاقها في الحال، أو نطق نفسه، ونرى ردت الأمر الذي جعل إليها بطل.

ونم ينفع شيء في قول أكثر أهل العلم، منهم ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومسروق، وعطاء، ومجاهد، والزهري، والكوفي، والأوراعي، والشافعي، وقال ثمانية: إن ردت فواحدة رجعية.

قال المحافظ^(١): «جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار على أن من حبر زوجته، فاختار له لا يقع عليه بذلك هلاقي. وحكى الترمذي عن علي بن اختار نفسه فواحدة بالثمة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت إن اختارت نفسها ثلاثاً، وإن اختارت زوجها فواحدة بالثمة. وعن عمر وابن مسعود إن اختارت نفسها فواحدة بالثمة، وعنه ما رجعت، وإن اختارت زوجها فلا شيء، اهـ»

(١) فتح الباري، (٩/٢٦٨)

١١٣٠/١٠ - حَفِظْنِي يَحْيَىٰ عَنْ فَاثِمَةَ أَنَّهَا بَغَتْهُ أَنْ رَحَلَ خَا.
إِلَى غَدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ - إِنِّي حَفِظْتُ أَمْرَ
أَمْرَتِي فِي بَدْعٍ فَوَلَّيْتُ أَفْئِدَتِي

وقال الموفق^(١) : إن قالت : اختبرت نفسي ، فهي واحدة ، صبيحة ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب ومعاوية بن وهب عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال عمر بن الخطاب : روي عن علي بن أبي طالب والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور وروى عن علي بن رستم عنه ، أنها واحدة ، لأنه روي قال أبو حنيفة وأصحابه ، لأن تمليكها إياك أمرها بقتلي روي معطاه عنه . وإذا قلنا ذلك بالاحتياط وجب أن يروى عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقائه الرجعة . وعن زيد بن ثابت أنها ثلاث . وروى قال الحسن ومالك والنسائي إلا أن مالكاً قال : إذا لم تكن مدعولاً بها قيل منه ، إذا أراد واحدة أو اثنين ، لأن غير المدعوّل بها يزور سلطانه عليها واحدة ، لاكتفى بها ، اهـ

هذا اختصار الأبواب الثلاثة، وما حكي العرفاني في آخر كلامه عن التثليث عند مالك يكون في محض الضمور. كما سألني في كلام الباحث، وأيضاً هذا إذا لم تنو أكثر من واحد، فإن موث أكثر منها. سأنتي قريباً.

١١٣٠/١٠ - (مالك أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله
عنه - (فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية أبي عمر - رضي الله عنه - (إني جعلت
أمر امرأتي في يدها، فطلقت نفسها) قال النجاشي^(*) يقتضي أنها جارية. فقوله
طلقت نفسها، والمعنى يور في المذهب أن المرأة تملك ما أرادت بشروطها.
طلقت نفسها، بروي عن ابن القمام أنها لا تملك. وهي واحدة في التملك،
قال محمد هو أحسن إلتي.

$$\{T_n\}_{n=0}^{\infty} \text{ is a } \mathcal{C}_0\text{-semigroup on } X \text{ with } T_0 = I_X. \quad (1)$$

191,535,220 (3)

فَمَاذَا تُرَى؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَرَاهُ كَمَا قَالَتْ. فَقَالَ الرَّجُلُ:
لَا أَفْعَلُ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَا أَفْعَلُ؟ أَأَنْتَ
فَعَلْتَهُ.

١١/١١٣١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ

وجه القول الأول أنها تسأل لئلا تدعي أكثر من واحدة، فتنكر أو
تمضي، ووجه القول الثاني أنها إن دعت أكثر من واحدة لم يقبل قولها؛ لأن
اللفظ كثيراً ما يستعمل في المطلقة الواحدة، فإذا أطلقت هذا اللفظ، الذي
يستعمل غالباً في الواحدة لم يقبل دعواها أنها أرادت أكثر من واحدة؛ لأن
ذلك استئناف دعوى منها، وهكذا كل لفظ لا يستدل به على الثلاث؛ لأنه
يحتمل غيره، فإن المرأة تسأل عما أرادت بذلك، فانه ابن القاسم.

وروى ابن حبيب عن ابن القاسم في العمىة نقول: قد طلقنت هي
واحدة، إلا أن تريد المرأة أكثر من ذلك، ثبت القولان لابن القاسم، وأما إن
قالت: قبلت نفسي، أو اخترت نفسي، أو حلفت نفسي ثلاثاً، أو بنت منك،
أو حرمت عليك، أو برئت منك، فإنه محمول على ثلاث، ولا تسأل المرأة
عما أرادت بذلك؛ لأنها لو قالت: أردت أقل من ثلاثة هي المدخول بها ثم
تصدق فيه، رواه ابن القاسم عن مالك، ومالك قوبها: أنا خيعة منك، أو
برية، أو باني، وأن عليك حرام، وهذه الألفاظ كلها قد تقدم القول فيها، اهـ.

(هناذا ترى) في ذلك من طلقتم أم لا؟ (فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله
عنهما - (أراه) أي أظنه (كما قالت) أي وقع الطلاق (فقال الرجل) لا تفعل - يا
أبا عبد الرحمن) أي لا تحملني مطلقاً (فقال ابن عمر) رداً عليه (أنا أفعل؟) أي
ما فعلت (بني أنت فعلت) حيث حملت أمها بيده.

١١/١١٣١ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه -
(كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته) بصيغة الماضي من التملك (الرجل) فاعل (امراته) مفعوله

لأمرها، فأنقضها ما أقدمت به، إلا أن ينكر عليها فيقول: لم أزد إلا واحدة، فبعضت على ذلك، ويحكم أنك بها، ما كنت هي بعينها.

الأول (أمرها) شعيرة ثلثي (فالنقض ما قضت) به من واحدة أو أكثر، فإن شاعى^(١) برمد^(٢) لم ينقض فتسلك مقتضي ذلك: لأن ظاهره تمثيل نفسها، وذلك لا يكون إلا «الطلاق» وقد فهم من هذا اللفظ وضع الطلاق يدها، وإذا كان ذلك لمعلوم من اللفظ وجب أن يثبت حكمه، كما أثر تلمظ بعض الطلاق، فلا يفس منه إلا ثم أورد تعارض الطلاق، كما لا يقل عنه ذلك إذا انقضت الطلاق، أعني.

وهذا صريح فيما ينبغي في آخر البحث أن هذا اللفظ لا يحتاج إلى إثبة عند ذلك خلافاً للثلاثة، لا يخلو أن يكون المرأة مكنته أو غير مكنته، فإن كانت مكنته لم يمه ما قضت به، وإن كانت غير مكنته فلا يخلو أن تدل شهادته أو لا تدل، فإن عقله، فهو «الموازية» عن ما كان في الذي يخبر زوجه قبل أن يبيع وقبل ذلك، فأحاررت عليه فيه ضلاق، قال ابن القاسم: يرد إذا بلغت حد الوطء، روى عيسى عن ابن القاسم إذا بلغت ما بعد تعرفها ما منك، قال عبد الملك وسحو: وكذلك لو جعل أمرها بيد حبي، أعني.

(إلا أن ينكر) نكح (عليها) قضى، ما (فيقول: لم أزد) بالتسليك (إلا واحدة فبعضت) الزوج (على ذلك) أي على قوله: لم أزد إلا واحدة (ويكون) الزوج (أمك) أي أحق (بها) من غيرها (ما كانت) ما سمى به، ومع أي مده كونها (في عقدتها) قال ابن المواز: وأحد ما لك، أقول عمر رضي الله عنه - أن القضاء ما قضت إلا أن تنكر، وهذا يقتضي أيضاً أنها إن ردت التسليم أنه لا يقع به طلاق لأنها قضت بالبقاء على الزوجية.

وقد روى ابن السوازي أن ملعب ربيعة في التسليم هي واحدة قلت أو

(١) لشمس (٢) ١٨٣٦

روى، قال مالك: إذا أقرى من أبيه أخته، وقد اختار أو أوجب نسبي بطلان النكاح مع قلم يكن ذلك فرقاً، وقول عمر - رضي الله عنه - لا أن يكر عليها الزوج فقول: لم يود إلا واحدة، قلت أنه لا يفسد النكاح بغير أن ينوي به واحدة أو أكثر من ذلك؛ أو لا ينوي شيئاً. فإن نوى واحدة أو اثنين ففقدت بها نواها، فزيم ذلك بغيره أكثر من ذلك؛ لأنه قد مضى طلاق واحدة، وأقرعنها، فأمرها ذلك وأمر بالزواج أكثر من ذلك؛ لأنه لم يوجد شيء ثبت أنها ولا ولا سيما رضي بذلك ولا يقطع به، فيكون له الرجعة، وهذا في الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يقع طلاق واحدة إلا أن سوي ثلاثاً، فيكون ثلاثاً، فإن أوقعت ثلاثاً، وهو قد نوى واحدة للزمنة واحدة، وبغير رجعة أكثر منها، وبهذا أحد مالك، وهو يوجب عداً من عمر؛ لأن له أن ينكره، ويروي من علي - رضي الله عنه - ومعه من نسب أن الأمر على ما فقت ولا يقع الطلاق.

والدليل على صحة ما قلنا أن الطلاق إما صدر بيدها، جعله ذلك إليها ونحوه، والذي جعل لإيها طلقه واحدة، وما بعد ذلك من الطلاق لم يحددها، فلم يكن لها بقاءه كالمرة قبل أن يجعل ذلك إليها، وإن ملكها ثلاثاً صرح بها، وأما واحدة فلا يترجم شيء في رواية أبي القاسم، وقال الشافعي: يبرأ بطلقة، وهي رواية مطرف من مالك، قال مالك: ولو قال لها قد ملكتك أنت، وأوقعت واحدة لم يكن ذلك سداً لأن الحنة لا تنفس والنفقة تنفس، الخ.

قلت: قد مر في كلام المصنف أنها إن رقت فواحدة رجعة عند غيره، خلافاً لأكثر أهل العلم، وإن قالت: أحترمت نفسي فبهي واحدة رجعة عند

أحمد والشافعي والشرقي وأبي عبيد وإسحاق وأبي ثور، وواحدة بائنة عند الحنفية، وثلاث عند المالكية.

قال الميرفي^(١): هذا إذا لم تنو أكثر من واحد، فإن نوت أكثر من واحد وقع ما نوت، لأنها تنبذ الثلاث بانصریح، فتعكنها بالكنایة، وهكذا إن أنت شيء من الكتابة فحكمها فيها حكم الزوج، إن كانت مما يقع بها الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث إذا أنت بها، وإن كانت من الكتابة الخفية وقع ما نوت، قال أحمد: إذا قال نها أمرک بیک، فقال: لا بدخل علی إلا یؤذنی، تنوی فی ذلك، إذ قالت: واحدة، فواحدة، وإن قالت: أردت أن أعقبه قبل منها، ولا يقع شيء، وقوله: أمرک ببذک کنایة فی حق الزوج یفتقر إلى نية أو دلالة حال، كما فی -سائر الکتابات-، فإن غنی لم يقع شيء، لأنه ليس بصریح، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي.

وقال مالك: لا یفتقر إلى نية، لأن من الکتابات القاهرة، وقد سبب الكلام فيها، وهو أيضاً کنایة فی حق المرأة إن قبله بلفظ الکتابية، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا یفتقر وقوع الطلاق إلى نيتها إذا نوى الزوج؛ لأن الزوج علق انطلاقه بعمل من جهتها، فلم یفتقر إلى نيتها، كما لو قال: إن تكلمت فأنت طالق فتكلمت، وقال: لا يقع إلا واحدة بائنة وإن نوت ثلاثاً لأن ذلك تخيير، والتخيير لا بدله عدد.

ثم قال الموفق: وإن طنفت نفسها ثلاثاً، وقال: لم أجعل إليها إلا واحدة لم یلغى إلى قوله، والقضاء ما قصت، وعن قال: القضاء ما قصت عثمان وابن عمر وابن عباس، وروي ذلك عن علي وفضالة بن عبيد، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والزهری. وعن عمر وابن مسعود: أنها تطليقة

(١) «المعني» (٢٨٣/١٠).

واحدة، وبه قال غطاء، ومجاهد، ونفاسم، ورسعة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي. ونقل عبد الله عن أحمد ما يدل على أنه يرجع فيه إلى غيره.

وهي «الزوجه السريعة»^(١١٣١)، إن قال زوج: «أمرتك بملكك ثلاثاً ولم يوتى واحدة» لأنه كتابة ظاهرة، وإذا حى، قلنا: إن يطلق نفسه متى شاءت ما أمراً حياً، ولم يفسخ، ويختص قوله لها: «اختاري نفسك واحدة» بالبعث المتصل ما لم يرددها فيها ما يقول لها: «اختاري نفسك متى شئت أو أي عدة شئت، فيكون على ما قدر. لأن العزل له. هـ

وهي «المر المختارة»^(١١٣٢)، إن قال لها: «اختاري، أو أمرتك بملكك، يوتى بملك الطلاق» لأنها من كتابة ولا بعدل ولا بلاية. قلنا: إن تطلق في الصلح لا عدة، إلا إذا ردت متى شئت، ولا يصح رجوعه عن ذلك؛ لأنه تملك ونسي بنوكية، والفرق بينهما في خمسة أحكام، فمن الثلاث لا سراح، ولا يحول، ولا بطلان للزوجه، وينقض محله لا عقل، فيصح تعرضه لحول وصبي لا عقل. خلاف التوكيل.

وهي «اختاري» لا تصبح نية الثلاث، بل تبين بواحدة إن قالت: اخترت نفسي. خلاف أمرتك بملكك، إذ قال لها ذلك يوتى ثلاثاً، قالت: اخترت نفسي بواحدة، فمن؟ لا. لا اعتبار بصح جواباً لا امر بالية، ولو قالت: أطلق نفسي بواحدة عبي واحد، قالت: ومن؟ تصبح نية الثلاث في مرة. أمرتك بملكك لأنه يحتمل الحسم بخلاف قول: «اختاري» لأنه لا يحصل العموم كما حقق في الهداية.

وقال ابن القيم^(١١٣٣): الأمر باربنا الشغبير في جميع مسائله وهو نية

(١١٣١) (٣) (١١٣١)

(١١٣٢) (٣) (١١٣٢)

(١١٣٣) صحيح المنبر (٣) (١١٣٣)

الثلاث، فإنها تصح ههنا لا في التخيير، وقال صاحب «البدائع»^(١) بعد ما بسط الكلام على الألفاظ التي تصلح جواباً لتعليكه النواقيع بها طلاق واحد بائن عتياً: إن كان التفويض مطلقاً من ثوبة الطلاق بأن قال لها: أمرك بيدك، ولم ينو الثلاث، أما وتزوج الطلقة الواحدة، فلأنه ليس في التفويض ما يُبين عن العدد، وأما كونها سنة، فلأن هذه الألفاظ جواب الكناية، وإنكبايات عمى أصلنا مبيحات، ولأن قوله: أمرك بيدك، جعل أمر نفسها يدها، وإنما تصير مالكة نفسها بالبائن لا بالرجعي.

وإن قرن به ذكر الطلاق بأن قال: أمرك بيدك في تطلبة، فاحتشرت نفسها، فهي واحدة بمنك الرجعة؛ لأنه فوس إليها المصريح حيث نهر عليه، وأو قال: أمرك بيدك، ونوى الثلاث، فطلقت نفسها ثلاثاً، كان ثلاثاً؛ لأنه جعل أمرها يدها مطلقاً، فيحتمل الواحد، ويحتمل الثلاث، فإذا نوى ثلاثاً، فقد نوى ما يحتمله مطلق الأمر، فصحت نيته، وإن نوى اثنين فهي واحدة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزعم، انتهى.

ونحنم مما سبق كله أن قول الرجل لامرأته: أمرك بينك كناية في حق الزوج يفترض إلى نية أو دلالة الحال، فإن عدما فلا شيء عند الثلاثة، وقال مالك: هو من الكدبة العامة، فلا يفرض إلى نيته، ثم لطلاق يدها أيدياً، ما لم يفسخ ولا ينفق بالمعس عند أسماء خلافاً للأئمة الثلاثة إذ قالوا: ينفق بالمعس، هذا في التملك.

وأما التخيير فالأربعة متفق عليه أنه على انفور، صرح به الصوفق، وسيأتي في الباب الآتي عن مالك في: تملك قولان حكهما الباجي، وسيأتي في آخر الباب الثالث اليس في ذلك، وأن لمالك في التخيير أيضاً قولين، إلا

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣/١٨٧، ١٨٨).

ثم الراجح فيهما موافقة الجمهور، فإن رجوع الزوج حساً جعل إبيها، أو قال: فحسب ذلك، يظل اختيارها عند أحمد، وأمال مالك، والحنفية: أي: أنه المرجح.

ثم المدة إن ردت الأمر لندي، جعل إليها بعتل، ولم يقع شيء، هي قول الجمهور، وقيل قناعة: فتم واحدة رجعية، وحكى مجاهد عن علي بن أنها إن احتارت الزوج فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت: واحدة بائنة، وحكى مالك مذهب ربه أن واحدة فبنت أو ردت، والأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنها إن اختارت الزوج فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة رجعية عند الثلاثة، وبإتة عند الحنفية.

هذا إذا تم نفو أكثر من واحدة، فإن نوت أكثر منها وقع ما سوت عند الثلاثة، ولا تقع اشتتان عند الحنمية، بل واحدة أو ثلاثة، فإن طلق نفسها ثلاثاً، وقال الزوج: لم أجعل إبيها إلا واحدة، فالنشاء ما قطعت عند أحمد، وعند الأئمة الثلاثة أنها تطلقه واحدة.

ولا يذهب عليك أن المشهور في كتب نفقة المذاهب وشرح الحديث أن قوله: «أمر بك ثلاث نلات عند المالكية مطلقاً، وهذا ليس بصحيح، فقد تقدم قريباً عن الباجي، وهو صاحب المذهب، اعتمار فيه الزوج في التمرد، ولا يعتبر بفعها على نفسها بأكثر مما سكتها روحها.

وصرح بذلك المردبر^(١) أيضاً إذ قال: «ناكر^(٢) الزوج مخيرة، ك: تدخل وممكنة مطلقاً إن راداً، أي: المحيرة والمعلقة في الطلاق على الوحدة بأن يقول الزوج: إننا لودت واحدة فقط مشروط حصة، إن نوى الواحدة عند

(١) الشرح فكبر: (٢/٤٠٨)

(٢) الشكر: اضم: عدم الاعتراف.

وَعِيَاءُ تَذْمَعِي. فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: خَشِيتُ الْمَرَأِيَّ امْرَأَةً
فَقَارَظْتَنِي. فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا حَسَنْتَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْفَرْزُ. فَقَالَ لَهُ
زَيْدٌ: رَتِّجِيهِ إِنْ مَنَعَتْ. فَلَتَمَّا هِيَ وَاحِدَةٌ. وَأَنْتَ أَمَّاكَ بِهَا.

(وعياء) أي عيبت محمداً (تذمعيان) فتح لعيم تسيلاان دمرعاً من اليكأ،
يقضي بها بعدة فوط ندمه ونأسفه على فراق امرأته، وذلك يقتضي اعتقاد أنه لا
رجعة له عليها، إما لأنه ضر أنها واحدة بانه أو أنه ثلاث، ولو اعتقد أن له
عليها الرجعة لراجعها، ولم يحتج إلى ذلك لما فعل بعد أمره به زيد بن ثابت
وإرضاه إليه، كما في المستقى^(١).

(فقال له زيد بن ثابت) لما رأى به من اليكأ (ما شأنك؟) أي شأنك
(فقال) محمداً (ملكت) بتشديد اللام (امرأتي امرأة) أي جعلتها مالكة أمرها
(فقارظتني) فالت الموجب له بي من اليكأ وانزع (فقال له زيد) ما حملك
على هذا؟ يحمل أنه أراد به توبيخه على ما فعل وجلبده فيه، حتى لا يأتيه
مرة أخرى، ويحتمل أن يكون أراد سؤاها عن سبب هذا لئلا يكون الحكم
يختلف باختلاف سببه.

(قوله: الفَرْزُ) بانزع أي جعلني عليه الفَرْز، يعني ليس له سبب خاص
(فقال له زيد) رتِّجيها إن شئت فإتما هي الطائفة التي طُفقت بها بعدها (واحدة)
رجعية قيل لعاد كان مفعولاً بزيد، كانت لكون المفعول من مفعول روي، كما
خدم في أول كتاب النكاح، أنها في الخبرات بسبب ثلاث (وانت أممك بها)
أي أضر بها من غيرك.

قال محمد بن موهبة^(٢) بعد أثر زيد: هذا عندنا على ما سوي الزوج،
فإن سوي واحدة واحدة بانه، وهو مخاطب من الحفظاب، وإن سوي ثلاثاً
ثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فنهنا.

(١) (٢٠/٤)

(٢) روياً محمد مع مثنى المبيد (٢/٥٦٠)

١١٣٣/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَالَتْ:

وَمِنِي الْمُسْتَنِي^(١)، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَخَذَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ فِي اسْمِكَ، وَلَكِنِّي أَرَى إِذَا مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَنْ الْفَصَاءَ مَا قَضَتْ، إِلَّا أَنْ تَنْكُرَ عَلَيْهَا، فَيُحْلِفُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَبِحَسْبِ عَمَلٍ مَالِكٌ حِدَا أَنْ يَكُونُ، عَلِمَ مَذْهَبُ رَبِّدٍ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً، وَإِنْ لَوِيعَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ [سَائِلٍ]

وَبِحَسْبِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَالِكٌ بِرَبِّدٍ بِذَلِكَ، أَمَّا لَا أَقُولُ بِزَامِرٍ فَلِللُّغَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِقَوْلُهُ: فَخَافَنِي. وَالْفَرَاقُ عِنْدَ مَالِكٍ لَيْ يَعْصِي الرِّبَايَاتِ عِنْدَ بَيْتِنَصِي أَكْثَرَ مِنَ الْوَاحِدَةِ، وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ فَرَادَا عَلَى غَيْرِ لُحْظِ الْفَرَادِ، وَأَنَّهَا فَارَقَتْهُ بِطَلْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَلَكَهَا طَلْفَةً وَاحِدَةً بِالتَّصْرِيحِ، وَلَا يُلْزِمُهُ مَا زَادَتْ، وَأَمَّا مَا قَالَتْ: فَتَزَوَّجَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُوَافَقًا لِقَوْلِ مَالِكٍ، وَأَمَّا مَا جَزَعَهُ عَلَيْهِ، فَهَذَا فَرَقًا مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً سَائِلَةً، وَعَلِمَ مِنْ مَحَافِظِهِ أَنَّهَا إِذَا مَلَكَتْ، فَهِيَ أَمُّ تَمَامٍ، أَوْ أَمُّ إِحْدَى.

١١٣٣/١٣ - (مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ (أَوْ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ) ثُمَّ لُسَمَ (مَلِكٌ) شَدِيدَ السَّلامِ (امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَقَالَتْ) بَعْدَ اسْمِكَ مَعًا فِي هَذَا الْمَجْلِسِ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ خِلَافًا لِأَحَدٍ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهُ بِالْمَحْسَنِ، كَمَا تَقَامُ فِي أَكْثَرِ أَتَابِ الْمُعَاضِي، وَقَالَ فَبَاحِي: لَمْ يَخْلَفْ، وَبِهِ قَوْلُ مَالِكٍ: خَوَلَتْهُ الْفَدَا. وَأَمَّا أَمَّا دَا، مَا دَا، فِي الْمَجْلِسِ، وَبِذَا قَامَا فَمِنْ أَنْ تَقْضَى شَيْئًا بَعْدَ بَطْلِ النِّكَاحِ، لَمْ يَجْعَلْ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: بَهَا ذَلِكَ، وَلَا يَرِبُ لِلنِّسْبَاتِ سَهْبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْاسْتِمْنَاعِ، أَوْ يَوْفَقُهَا السُّلْطَانُ، وَتَطْلُقُ أَوْ تُرْفُ، قَالَ بِنُ الْقَاسِمِ: وَلَوْ أَنَّ الْأَوَّلَ أَحَدٌ لَيْ، انْتَهَى.

أَنْتَ الطَّلَاقُ فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ. فَقَالَ: بِفَيْكِ الْحَجَرُ. ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ. فَقَالَ: بِفَيْكِ الْحَجَرُ. فَانْخَضَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ. فَاسْتَحْلَفَهُ مَا مَلَكَهَا إِلَّا وَحْدَهُ، وَرَدَّهَا إِلَيْهِ.

(أنت لطلاق) وتقدم غريباً الاختلاف في إضافة لطلاق إلى الرجل من أنها ترفع عدد مالك والشافعي^(١) خلافاً للحنفية وأحمد (فسكت) الرجل (ثم قالت) مرة أخرى (أنت الطلاق، فقال) الرجل (بفيك) بكسر الكاف (الحجر) قال الشافعي^(٢). فله في الثانية إنكاراً للطلقة الثانية، وإنما سكبت في الأولى لأن منك يفتنيها، مما ردت على ما اعتقد من الطلاق شكر تلك عليها، فهذا حكم المتكبر أن يكون متصلاً بقولها على ما سيجز أن يكون موافقاً لقولها، قاله مالك في «المبسوط».

وجدت أنه بعد يعبر بإنكاره عما اعتقد حين التملك، فلا يحدج إلى إرباء ولا تطرق، فإذا لم يعاوبها بالإنكار وسكت منه رضي عن أوقعته من الطلاق، أو كان سكونه بمعنى الإقرار منه أن ذلك هو الذي ملكها، فذلك لم يعز أن يتأخر إنكاره عن قولها، ولا يدخل في ذلك من اختلاف قول مالك ما روي عنه في التملك. ثم أن تفضي بعد المجلس ما تم بوقع، أو تمكن من نفسها، انتهى.

(ثم قالت) مرة ثالثة (أنت الطلاق، فقال الرجل) إذ ذلك أيضاً (بفيك الحجر) فاختصما في ذلك إلى مروان بن الحكم، الأموي أمير المدينه (فاستعمله) مروان (ما ملكها) بشديد اليلام (إلا واحدة) وإنما حلف على ذلك (ردّها) أي مروان المرأة (إليه) حملاً ذلك على الملائكة الرجاء، كما هو ملك، الأئمة الثلاثة، قال الشافعي. يريد أنها كانت رجعية، فجعل له أن يردجها، فتكون عمده على ما بقي من طلاقها.

(١) «مطروح» الاستدلال: (٦٤/٦٦).

(٢) «المصنف» (٤/٦٣).

قال مالك: قال غنم الرخمين: فكار النفاسم يعجبه غنم
الغضاء. ويزه أحسن ما سمع في ذلك.
قال مالك: وهذا أحسن ما سمع في ذلك، وأجبه إنني

(قال مالك: قال عبد الرحمن بن القاسم الرازي [فكان] أبوه [القاسم]
المذكور [يعجبه] بضم 'ونه' [هذا الغضاء] فاعله [ويراه أحسن ما سمع في ذلك]
يعني في مسألة تمليك المرأة وقضائها بأن القضاة ما قضت إلا أن يأكروها
'الروح' فيختلف على المذكور، فلا يقبل أكثر مما قضى به ونواه

(قال مالك: وهذا) المذكور (أحسن ما سمعت في ذلك، وأجبه إنني) يعني
أن أيضا أختار قضاء مبرور هذا، وتقديم في أسر الحب لمائس 'اختلاف الأئمة'
في ذلك ويبدل مخارهم، قال صاحب 'التحليل': يعني كون القضاء ما قضت
إلا أن يأكروها الروح أحسن ما سمعت في التي يعجز 'مرحبا' وهي الأمة لكذا،
فمن قالت: ضلقت نفسي ثلاثا يقول: ما أردت ذلك، من أراد تسليمك لك
نصبت صفقة أو ضلقت مثلاً، فتقول له خلاص ما تو قال: بل ما أردت
بالسليمك لك شيئا أبدا، فلا يقبل^(١) قوله، بل يبيع ما أمعت، هذا أي
السلمة، وأما الشجرة، فإذا اختارت نفسها بيع عند ثلاث وإن أكرها^(٢)
الروح، هذا تفصيل لمذهب مالك كما ذكره ابن أبي ريد.

وعند أبي حنيفة^(٣) يقع في 'أمر بك' على ما روى الشرح، فإن روى
واحدة فواحدة، وبك ثلاثا ثلاث، هي: 'اختاري' بفتح واحدة مائة وإحدى
الروح ثلاثا، وعند الشافعي يقع 'جميع' في المصاحبة والبيع كليكهما، وهو قول
عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وروى الشافعي وعبد الرزاق وأبيه عن

(١) أي نعم لما من الثلاث المأفأة صحت، من

(٢) أي في المدحول ما لم يعدم شر

(٣) أصح الأصناف (١١٧/٣)، وافق للنفير (١١٤/٣)

فَرُوجُوهٌ. ثُمَّ إِنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالُوا: مَا زَوْجُنَا إِلَّا عَائِشَةُ. فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَجَعَلَ أَمْرَ قَرِيْبَةٍ بَيْنَهُمَا. فَأَخْبَارَتْ زَوْجَهَا. فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَلَافًا.

قال ابن سعد: تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر. فولدت له عبد الله وأم حكيم ومغيرة، ثم ساق بسند صحيح إلى ابن أبي مليكة قال: تزوج عبد الرحمن قريبة أخت أم سلمة، وكان في خلفه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حزنك، قال: فأمرك بيدي، قالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها، كذا في «الإصابة»^(١).

وفي «المحلى» أيضاً برواية ابن سعد: نحر هذه القصة، إلا أن فيها: لقد حزنوك منك، قال: فأمرك بيدي، الحديث (فروجه) أي زوج أواب، قريبة عبد الرحمن أيها (ثم إنهم عتبوا) أي غضبوا ووجدوا (على عبد الرحمن) في أمر فعله وبخالفهم فيه، وكان في خلفه شدة (وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة) يعني إنما وثقنا بفضيلها، وإنما لا نرضى لنا بأذي. ولا تسرع أخاها الإضرار بنا في ولتنا.

(فأرسلت عائشة) - رضي الله عنها - (إلى عبد الرحمن) من يحيى به أو يحرمه بذلك (فذكرت) عائشة (ذلك) الخير (له) أي لعبد الرحمن حضوراً أو غيبة، وتعلمها أرادت أن تصرفه، وتستزله عن المعنى الذي عتبوا عليه لأجله. (فجعل) عبد الرحمن (أمر قريبة بينهما) أي ملكها نفسها، ولعله وقع إذ ذاك ما تقدم من أنها قالت: حزنك، وأراد عبد الرحمن بذلك إزالة السلامة عن عائشة - رضي الله عنها - فخيرها على أن تبقى عنده على الأمر الذي عتبوا عليه من أجله أو تطلق نفسها إن شئت (فأخبرت) قريبة (زوجها) عبد الرحمن. وقالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً (فلم يكن ذلك) أي اختياره لزوجها (طلافاً).

١١٣٥/١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ رَوَّجَتْ خَفْضَةَ بِثَلَاثَةِ عَشْرِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَذَرِّئِ الرَّبِيرِ، وَعَقْدَ الرَّحْمَنِ غَالِبَ بِالشَّامِ.

وتقدم في أول الباب السابق وآخره أن الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار على ذلك؛ خلافاً لبعض المذاهب إذ قالوا: إن في اختيارها لزواجها أيضاً طلاقاً رجعيّاً أو باتاً.

١١٣٥/١٥ - (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي ﷺ روجت) قال النجاشي^(١): يحتمل أمرين، أحدهما: أنها باشرت عقد النكاح، ورواه أبو مزهر عن عيسى بن دينار، قال: وليس عليه العمل يريد حمل أهل المدينة حين كان بها عيسى، لأن مالكا وفقهاء المدينة لا يجوزون نكاحاً عقدت امرأة، وإنه لا يخفى قبل البناء بعده على كل حال، والوجه الثاني: أنها فرت بالمهر وأحوال النكاح، وتولى العقد أحد من عصبها، وتكسب العقد إلى عائشة لما كان تفرقه إليها، وقد روي عن عائشة أنها كانت تفرز أمر النكاح، لم تقول: اعتدوا، فإن النساء لا يعتدن، اهـ.

وفي المحلى: طاهر الحديث يدل على جواز ولاية المرأة عند النكاح، وهو قول الحنفي، وأوله الشافعية على معنى أنها مهتة أسبابه، لما أسند البيهقي عن القاسم كانت عائشة تخطب إليها امرأة من أهلها فتشهد، فإذا بقيت على النكاح، قالت لبعض أهلها: روي، وإن المرأة لا تلي عقد النكاح، اهـ. (خفصة بنت عبد الرحمن) من أبي بكر الصديق من ثقات التابعين، روى فيها مسلم والبخاري وغير ابن ماجة (المستقر) مضمول ثان تزوجت (ابن الزبير) بن العوام الأسدي أبو عثمان شقيق عبد الله بن ثقات التابعين (وعبد الرحمن) بن أبي بكر بالرفع على الإبداء بخبره (غالب بالشام).

(١) المستدرج (٤/٢٤٤).

فإن الناحي^(١) أما نكاح حفصة وأبوها عذاب وهي بكر، فإن مدعت مالك - رضي الله عنه - أنه لا يجوز أن يعقد نكاح بكر ذات ثب غير أبيها، وإن كان غالياً، إلا أن ببيت عبة المطلق، قال ابن حبيب عن مالك لا ترجع رجعت، فإذا لم تكون عتقت، أت غير هذا، وبما أن يكون معه الرخص قد نقل من بعض هذا النكاح، فيعقد على أدنى من الشهر الذي كان يعنده غير أن بيت عائشة، ويحصل أن يكون لم يعين الزوج وطئ أنه بعدد ما عن مثل المسير إلى مثل غيرة أو عبد الله معن كان أفضل من العترة، وذلك أنكر أن يصنع به مثل جد أو يفتات عليه، ولذلك خرج المسير أن يحصل الأمر بيده، ولو لم يكن النكاح لأد، لما احتاج إلى ذلك، ولم يكن النكاح مدداً لا يجوز أن يقر عنه

قال الناجي^(٢) ويعتبر عندني أن يكون العاقد لنكاح حفصة بنت عبد الرحمن أخوه أو أنه إن كان قائماً بأمره، فعلى المعتزلة غير وروية ميسرة عن ابن القاسم في أن جعل يزوج أخيه النكح، وأبو عاتق، إن كان المدة وأمره، فاجازة أنه جاز، وإن كان ما جاز على كل حاله فعلى هذا إن كان عاقد نكاح حفصة بنت عبد الرحمن أو أخاه إن كان في هذا، محمد بن أبي بكر أو غيره من عتقته ممن كان المأثم بأمره والمأثر له، وبما مما يجوز، إذا أحار عبد الرحمن، وقد فاز ابن القاسم في المنعونه، وأما واتجه في ذلك سيرة الأب، قال محمد بن السوار كما زوج، عائشة بنت أبيها فخر في ذلك، قال مالك، وذلك مكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وكلت عائشة رجلاً من عتقته، وهذا إذا كانت بكراً، وإن كانت ثيباً، فذلك حال - وأمر، وإن لم يخرجه عبد الرحمن، إلا محضاً

(١) النسخة (٢٥٤)

(٢) (٢٥٤/٢٥٤)

فَلَمَّا قَامَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَمَتْلِي يَضَعُ هَذَا؟ وَمَتْلِي يَضَعُ غَائِيهِ؟ فَكَأَلَتْ عَائِشَةُ الْأُمْسَرُ لِي الزَّائِرَ فَقَالَ نَعْلَمُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَضَلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا كُنْتُ لِأَرُدَّ أَمْرًا فَضِيئَةً. فَفَرَّتْ حَلِصَةُ عِنْدَ الْأُمْسَرِ. وَتَمَّ يَكُنْ ذَلِكَ حَلَالًا.

وأوله الزرعي^(١) بخصوصية عائشة - رضي الله عنها - ولا إشكال على مسلك الخصية إذا كانت بانغة، وهو الظاهر (فلما قدم عبد الرحمن) من الشام وأخبر بذلك (قال: ومتلي يضع) أي: أعيد (هذه به؟ ومتلي يذات عليه؟) بصم الماء وسكوز، أي: سأل ساء المجهول من الاقتنيات المأخوذ من نعت بانغة، قال صاحب المصحيح^(٢): يقال: نعت حلال عنى حلال من كذا. واذات عليه إذا نعت برأيه فيه في تصرف فيه. وأخفى: فعلى: فتصرف معنى المنع، يقال: نعل من أحدث شيئاً في أمرك: دونك، فقد اذات عليت فيه.

(فكلمت عائشة) بالنوع (تعتد بن الزبير بالنصب، أي: أخبره بنحو أحيها وأنه سخط بذلك (فقال المعتد: فإن ذلك) أي: إبقاء النكاح والطلاق (بعد عبد الرحمن) منك بذلك ليزيل عن عائشة يوم عبد الرحمن.

(فقال عبد الرحمن: ما كنت) بصيغة التكلم (لأرد أمراً فضيئاً) بكسر الهمزة وإدغام اللام منه عائشة، وفي نسخة فضيئته بإنيات الإداء لإشباع الكسرة. ولفظ محمد بن عوف^(٣) فقال عبد الرحمن: مالي رعية عنه. ولكن عني ليس يثبت عليه بنته. وما كنت لأرد أمراً فضيئاً (فترت حصة عبد الرحمن، ولم يكن ذلك طلاقاً) كما تقدم في الحديث السابق، وذكر الزبير بن عمار أن السدر فارق حصة، ورواه الحسن بن علي - حمي الله عنه - فاحتمل أن السدر عنه

(١) شرح الزرعي، (٣/١٧٢).

(٢) مجمع البحار، (١/١٨٠).

(٣) مؤلفاً، مع التعليق المصحح، (٢/١٢٧).

١١٣٦/١٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، سَمِعَا عَنِ لُحَيْلٍ، أَنَّكَ امْرَأَتُهُ أَمَرَهَا، فَتَرَدَّ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَلَا تَقْضِي فِيهِ شَيْئًا، فَقَالَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.**

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَنَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمَرَهَا، فَلَمْ يَتَرَكَهَا، وَهَرَّتْ عَنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.
قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمَمْلُوكَةِ إِذَا مَلَكَهَا وَزَوَّجَهَا أَمَرَهَا، ثُمَّ افْتَرَقَا، وَلَمْ يَنْقُلْ مِنْ ذَلِكَ.....

حتى يطلقها، فأعادها لنفسه، اهـ. - الظاهر أنها عر هذه القصة، سيأتي طلاق شخصه عن زوج في باب الإفراق.

١١٣٦/١٦ - (مالك أنه بلغه) حكاه، رواه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك. (أن عبد الله بن عمر وأبا هريرة مثلاً) بناءً على الجمهور (من خرجك بملك) يشايد اللام (امرأته أمرها) مده ولان (فترد) بناءً على ما عني أي امرأة (ذلك) الاختيار (إليه) أي إلى الزوج (ولا تقضي فيه) بناءً على ما عني (شيئاً فقالا) ليس ذلك بطلاق) كما خالته نعماء الأمصار.

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا فلك) تشديد اللام (الرجل امرأه أمرها، فلم يفارقه) أي ثم نكح نفسه ولم تنفس بالطلاق (وفرت) بالفتح أي احارت الفيم (اعتده، فليس ذلك بطلاق) فإن أبيه^١، كثر مالك في هذه المسألة القول، وأكثر من الآثار لمجانفة ربيعة في ذلك، اهـ. فقلت: وبعض نسخ أيضاً، كما تقدم في الباب الماضي.

(قال مالك في المملكة) بناءً على الجمهور أي امرأة التي ملكها ووجب أمرها (إذا ملكها زوجها أمرها، ثم افترقا) من النسخ (ولم ينقل) المرأة (من ذلك

(١) النسب (١١٣٦/٢٥)

شيئا، فليست بعدها من ذلك شيء، وهو لها ما دائما في انفسهم.

شيئا من الاختيار (فليس) بقدر ايدها بعد هذا المجلس (من ذلك) الاعتبار (شيء، وهو) الاختيار (لها ما دائما) أي الزوجان (في مجالسهما) الذي ملكها فيه، وبذلك (أراد) العزيمة (بأنه تعبدت) تلامها للإمام أحمد بدلالة لا ينقل الاختيار في البيت على المجلس، وأما في التحريم فلا خلاف، بينهم في التقي بالمجلس، كما تقدم في آخر الباب الثالث.

في المذهب^(١) قوله: (أيضا إذا انفرد) لم يضر مبرر مدعي من ذلك شيء، ذلك قوله الأول، (اختاره من التمام) وقد رجع عن هذا القول إلى أن لها ذلك روافعا للحدود. قال أصحابنا: وإنما قال ذلك القول مرة، ثم رجع إلى أن لها ذلك وتساء عليه، وقد روى صحيح بن يحيى القول الأول في الموطأ، وهو من آخر من روى عنه، وهذا يدل على أن مالكاً كان يرجح فيه في قوله: (فأمر في موطأه قوله لا زال، ولا يعبر عنه).

قال اندربر^(٢): (رجع مالك من قوله الأول في التحريم) لا شك أنه يظن أن غير المتقدمين بالزمان أو المكان، وهو أنهم به غير أن هذا بالمجلس بعد ما يور أنها تحدث في مشاء فإن عرفا عن و حرجا عند مالك من شيء، وإن لم يعرف سقط اختيارها إلى مخالفا، أي التمسر والتسلك بهذه، ولم يعرف ما لم يوافق عند حاكم، أو لو طأ أو تسكن من ذلك، وأما ابن التمام بسقوط خيارها به، فعند المتقدمين أو الحرج عنه لكلامهم، وإن أجمع هو الذي أخذ به ابن التمام، بل رجع إلى الإبقاء فيها، وفي عليه حتى مات، ما وجد لاختصار عليه. اهـ.

ونجم من أن المراجع في مشهد الإمام مالك أيضاً السيد بالمجلس، وهو

(١) المصنف (٢٥/٢٥)

(٢) تاريخ الكبير (٢١٩/٢٠)

«المحلى»: «وبه قال أبو حنيفة» إن لها أن تطلق نفسها ما قامت في المجلس، قال في «التهذيب»: «قال قامت منه وأخذت في حمل آخر خرج الأمر من بدنها» لأن المخيرة لها المجلس بإجماع الصحابة. وقال الزهري وقبادة ومالك في رواية «الشافعي في القديم لا يتفيد بالمجلس» وقال أحمد: لا يتفيد الأمر باليد بالمجلس، ويشهد لما قال به أبو حنيفة ومالك في «الموطأ» ما رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود أنه قال: «إذا منكها أمرها فترقا قبل أن يقضى شيء فلا أمر نهى، وما روى أيضاً عن جابر أنه قال: «إذا خير الرجل امرأته، ثم تخير في مجلسها ذلك» إلا خياراً لها. وما روى أيضاً هو وابن أبي شيبة عن عمر وعثمان أنهما قالوا: «أبى رجل ذلك امرأته أمرها، وخيرها، ثم افترقا من ذلك المجلس، فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها».

«راد في التحليل المصحح»^(١) وفي الباب عن عبد الله بن عباس وعمر بن العاص وأخرجه ابن أبي شيبة، وحماد وأخرجه عن حماد، جدير بن زيد، والثوري، ولخمي وظاروس وعطاء. قال البيهقي: «وهو يتعلق ببعض من يجعل لها الخبير، وثم قامت من المجلس بحديث عائشة - رضي الله عنها - هي «الصحيحين» قال رسول الله ﷺ: «إني ذكرك لأمراً فلا عليك أن لا تعجنني فيه حتى تستشيرني أموك» الحديث، وهذا خير ظاهر؛ لأنه ﷺ لم يخبرها في إيقاع الطلاق بنفسها، وإنما خيرها على أنها إن احتازت نفسها أخذت لها طلاقاً، كذا في «تاريخ الزيلعي»^(٢)، إلخ.

و«حاشي الموهن»^(٣) عن الحديث بأنه انسي ﷺ جسد إله الخبير على

(١) (٢٨/٢٦)

(٢) «المصنف» (٢/٢٣٠).

(٣) «المصنف» (٢/٢٣٠).

وقال عياض في «الإكمال»: الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يقال: آلى يولي إيلاءً ونألى نألياً، وانتلى انتلاءً.

وقال في «تنبيهاته»: الإيلاء لغة: الامتناع، ثم استعمل فيما إذا كان الامتناع من أجل اليمين، فسيروا اليمين إليه، فصار الإيلاء الحلف، وهو في عرف الفقهاء الخلف على ترك وطء الزوجة، وشق ابن سيرين، فقال: هو الحلف على ما في تركه مساءة لها وطأً كان أو غيره كحلفه لا يكلمها.

قال الزرقاني^(١): وقال ابن العاجشون: الإيلاء اليمين، فمن حلف فقد آلى، قال النجاشي: وهذا كما قال: إن الإيلاء في اللغة اليمين، وقال أبو إسحاق الزجاج: يقال: آليت أولى إيلاء، وإليته، وقال المفضل: الإيلاء اليمين، يقال: آلى يولي إيلاء، والاسم الآلية، انتهى.

وفي «المحلى»: الأصل فيه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٢) الآية، وكان طلاقاً في الجاهلية، فغير الشارع حكمه بما ذكر في الآية، وهو حرام للإيلاء، قال الشافعي: سمعت أهل العلم بالقرآن يقول: كان أهل الجاهلية يطلقون ثلاث تطبيقات الإيلاء والظهار والطلاق، فأقر الله تعالى انطلاق طلاقاً، وحكم في الإيلاء والظهار بما في القرآن، انتهى.

قال السمرقني^(٣): الإيلاء في اللغة الحلف، وفي الشريعة الخلف على ترك وطء امرأة، وشروط الإيلاء أربعة: أحدها: أن يحلف بالله، أو بصفة من صفاته، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلاء، فإن حلف على ترك الوطء بغير هذا، مثل إن حلف بطلاق أو عناق أو صدقة أو حج أو

(١) (١/٢٧٤).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٣) المعنى (١/١٦٥ - ٦).

ظهارة، فبها روايتان: إحداهما لا يكون: مولياً، وهو قول الشافعي المضمين، والثانية: هو مؤن، وروى عن ابن عباس: كل يمين سعت جصداً فهو إيلام، وبذلك قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم؛ لأنها يمين سعت جماعها، فكان كأنه سب مائة.

وقال أبو بكر: كل يمين من حرام أو غيرها يحجب بها كفارة يكون بخلافها مؤناً، وأما الطلاق والعتاق فليس الحديث به إيلام، لأنه يتعلق به حق أنمي، وما أوجب به كفارة تعلق به من الله تعالى. والثرواية الأولى هي المشهورة، والتعلق بشروط ليس بنفسه، ولذا لا يثبت فيه بحرفه القسم، ولا يحجب جوابه، ولا يدكره أهل العربية في باب القسم، فلا يكون إيلام، وإنما يسمى حلفاً تحذراً لمشاركة القسم في معنى المشهور في القسم، وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو تأكيد الخبر، والكلام عند إطلاله لحفظه.

ولا خلاف في أن القسم بغير الله وصعاقبه لا يكون إيلاماً؛ لأنه لا يوجب كفارة، فلا شيئاً يمنع من الوطء.

الشرط الثاني: أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر، وهذا قول ابن عباس وطرووس وسعيد بن جبير ومالك والأوزاعي والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد، وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي: لا حلف على أربعة أشهر، فقد رآه مالك مولياً، وحكى ذلك أبو العباس ورواية عن أحمد؛ لأنه مدينع من الوطء بأربعين أربعة أشهر. وقال النخعي وقتادة وحسن وابن أبي ليلى وإسحاق: من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير، وتركها أربعة أشهر فهو مؤن؛ لقوله تعالى: **الَّذِينَ يُولُونَ بِسَفْهَتِهِمْ الآية**، وهذا مؤن؛ لأن الإيلام الحلف، وهذا حالف، وراد المجازي فيمن قال بذلك الحسن وابن سيرين.

وحكى الموفق^(١) عن ابن عباس أن الصربي من يحلف على ترك الوطء أبداً ومطلقاً لأنه إذا حلف على ما دون ذلك أمكنه الحلص بغير حنث، ولأن الأربعة الأشهر مدة تستمر السراة تأخير الوطء عنها فإذا حلف على أكثر منهما كان موبياً كالأبد، وحكى الزرقاني ذلك القول عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: قال ابن عمر: كل من وقت في سميته وقتاً، وإن قال فليس بمولياً، إنما المولي من حلف على ترك الوطء للأبد، اهـ.

فإن الموفق: ودليل الوصف ما روي أن عمر - رضي الله عنه - كان يطوف ليلة في المدينة سمع امرأة تقول:

نظرت في هذا السيل وأزور جيبه وليس إلى خبي غنم إلا عبه
فوالله لولا الله لا شيء غيره لأعزى من هذا التبرير جوابه
مخافة ربي والحباء يثكفي وأحرم بة لمي أن أقال صراجه

فإن عمر - رضي الله عنه - ساء: كم تستمر المرأة عن الزوج؟ فقال: شهرين، وفي الثالث يقرأ الصبر، وفي الرابع ينفذ، فكتب إلى أمراء الأجداد أن لا نجسوا رجلاً عن امرأته أكثر من أربعة أشهر.

الشرط الثالث: أن يحلف على ترك الوطء في المفرج، ولو قال: والله لا وجهك دون انفرج لم يكن مولياً؛ لأنه لم يحلف على الوطء الذي يطالب به في الفية، ولا صبر على المرأة في تركه.

الرابع: أن يكون المحلوف عليها امرأته تقول تعالي: عزمي بكنهه؟ وإن حلف على ترك وطء أمته، لم يكن مولياً، وإن حلف على ترك وطء أجنبية، لم يكن مكها، وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر. وقال مالك: صبر مولياً إذا بقي من مدة سميته أكثر من أربعة أشهر؛ لأنه مستمع

(١) «المصنف» (١/١١٦).

من وطء امرأته بحكم يمينه مدة الإيلاء، مكان مولياً، كما لو حلف في الزوجية، وحكمي عن أصحاب الرأي إن حلف أن لا يفر بها، ثم تزوجها، لم يكن مولياً، وإن قال: إن تزوجت فلانة فوافقه لا قربتها صار مولياً؛ لأنه أضاف اليمين إلى حال الزوجية، فأشبه ما لو حلف بعد تزويجها.

ويصح الإيلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ضمة، حرة كانت أو أمة. لعموم الآية: ويصح الإيلاء قبل الدخول وبعده. وبهذا قال النخعي ومالك والأوزاعي والشافعي، وقال عطاء والزهري والثوري: إنما يصح الإيلاء بعد الدخول.

ولنا، عموم الآية، ويصح الإيلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء، وأما الصبي والمحتون فلا يصح إيلاؤهما؛ لأن افتقار مرفوع عنهما، ويصح إيلاء الذمي، ويلزمه ما يلزم المسلم إذا تقاضوا إلينا، وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: وإن أسلم لم ينقطع حكم إيلائه، وقال مالك: إن أسلم سقط حكم يمينه، وقال أبو يوسف ومحمد: إذ حلف بالله لم يكن مولياً، لأنه لا يحسن إذا جامع لكونه غير مكلف.

وإن كانت يمينه بطلاق أو عناق فهو مولياً، لأنه يصح عتقه وطلاقه. ولا يشترط في الإيلاء الغضب ولا قصد الإضرار. روي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن العنبري وروى عن علي - رضي الله عنه - ليس في إصلاح إيلاء، وعن ابن عباس^(١): إنما الإيلاء في الغضب، ويحو ذلك عن الحسن والنخعي وقادة، وقال مالك والأوزاعي وأبو عبيد: من حلف لا يعطى زوجته حتى تعطم ولده، لا يكون إيلاء، إذا أراد الإصلاح لولده، اهـ ملخصاً.

(١) أخرجه البيهقي في باب الإيلاء، في الغضب (٧/٢٨١).

١٧/١١٣٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ فَايِلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي صَالِبٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَلَى الرَّجُلُ مِنَ امْرَأَتِهِ،

وَقَالَ الْمُدْرِي^(١): الْإِبْلَاءُ بَيْنَ رَوْحٍ مُسَلِّمٍ وَلَوْ عِيْدًا، وَالْعِرَاءُ مَالِيَيْنِ مَا يَشْمَلُ الْحَلْفَ بَاقًا أَوْ بَصَقَةً مِنْ صَفَاتِهِ، أَوْ الرَّامَ نَحْوَ عُنُقٍ أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نَذْرٍ وَلَوْ مَبْهُمًا، مَكْلُفٌ لَا صَبِيٍّ وَدَمِيحُونَ، فَلَا يَتَعَدَّى لِهَمَا إِبْلَاءٌ كَالْكَافِرِ يَنْصُورُ وَقَاعَهُ، وَإِنْ مَرِيضًا عَلَى تَوَكُّعٍ وَجْهَ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمَرْضِيَّةِ، أَمَا هِيَ فَلَا إِبْلَاءَ عَلَيْهِ قَبْلِهَا إِنْ لَفِضَتْ مَصْلَحَةَ الْمَوْلَدِ، أَوْ لَا قَصْدَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرَيْنِ لِلْمَبْدِ، أَنْتَهَى.

وفي المنذر المختار^(٢): هُوَ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ غَرْمَانِهَا حَتَّى وَلَوْ ذَمِيمًا، وَشَرْطُ مَحَلِّيَةِ النِّسَاءِ بِكُونِهَا مَتَكْوَحَةً وَقَدْ تَنَجَّزَ الْإِبْلَاءُ وَأَهْلَبَ الزَّوْجَ لِلطَّلَاقِ، وَعِنْدَهُمَا أَهْلِيَةُ الْكُفَّارَةِ، وَالْمَدَّةُ أَقْنَاهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَلِلْأَمَةِ شَهْرَانِ، أَنْتَهَى.

١٧/١١٣٧ - (مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ (ابْنِ مُحَمَّدٍ) الْبَاقِرِ (عَنْ أَبِيهِ) الْبَاقِرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ (عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) وَفِيهِ انْقِطَاعٌ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَلَى الرَّجُلُ مِنَ امْرَأَتِهِ) أَيْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرِبَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ أَزِيدَ مِنْهَا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ كَمَا نَقَدَمَ. وَظَاهِرُ السِّيَاقِ الْأَوَّلِ، إِذَا دَارَ الْحَكَمَ الْأَمَنِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ الْبَاجِي^(٣): الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ الْإِبْلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْغَضَبِ دُونَ الرِّضَا، وَأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ فِي الرِّضَا، لَمْ يَكُنْ مَوْليًا، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يَكُونُ مَوْليًا.

(١) الشرح الكبير (٢/٤٢٦).

(٢) (٢/٤٦٠).

(٣) المنتقى (١/٢٦٦).

لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ،

(لم يفع عليه طلاق) بالإيلاء - (وإن مضت) مدة الإيلاء وهي (الأربعة الأشهر). وهو قول الحنمية في مدة الإيلاء، وهو رواية عن أحمد، والآخرى له، وبه قال مالك والشافعي: مدة الإيلاء أكثر من أربعة أشهر، كما تقدم قريباً في كلام المؤلف.

لم قال عياض: لا خلاف في أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة أشهر، وأنه يسقط الطلاق إذا حثت نفسه قبل تمامها، فإن مضت فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وروي مثله عن مالك، والمشهور عنه، وعن أصحابه، وهو قول الكافة: (به لا يقع بسفيها، بل حتى يرفقه الحاكم، فينيء أو يطلق عليه، فيتخير الآية عند الكوفيين: فإن قاموا فيهم، وعند الجمهور فإن قاموا بعدها، انتهى.

قال المؤلف^(١): إن المولى يترعر أربعة أشهر، كما أمره الله تعالى، ولا يطلق فيهم، فإذا مضت أربعة أشهر، ورافعه امرأته إلى الحاكم وخفه وأمره بالقبض، فإن أبى أمره بالطلاق. ولا تطلق زوجته ينقض مضي المدة قال أحمد في الإيلاء: يرفقه، عن الأكابر من أصحاب النبي ﷺ؛ عن عمر - رضي الله عنه - شيء يدل على ذلك، وعن عثمان، وعلي - رضي الله عنهما - وجعل يثبث حديث علي - رضي الله عنه - وبه قال ابن عمر وعائشة، وروي ذلك عن أبي القرداء، وقال سليمان بن يسار: كان تسعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يؤقتون في الإيلاء. وقال سهيل بن أبي صالح: سألت أثنى عشر من أصحاب النبي ﷺ، فكلهم يقول: ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر؛ يرفقه، فإن قام، وإلا طلق.

وبهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطايروس ومالك والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو نود وابن المنذر. وقال ابن مسعود وابن عباس

حَتَّى يُوقَفَ، فَإِنَّمَا أَنْ يُطْلَقَ، وَإِنَّمَا أَنْ يُنْفَى.

وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء والحسن ومروق وقبيصة والشامي والأوراعي وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائة، وروى ذلك عن عثمان وعلي وزيد وابن عمر - رضي الله عنهم - وروى عن أبي بكر بن عبد الرحمن ومكحول والزهري، تطليقة رجعية، وحكي عن ابن مسعود أن كان يقرأ: ﴿إِن كَانَ قَدْرُهُ﴾ فيمن ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ رَجِيمٌ﴾^(١)

وقال محمد في موطنه: يُلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا: إذا ألى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفى، فقد بانت تطليقة بائة، وهو حاطب من الخطأ، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة.

وقال ابن عباس في تفسير الآية: الضمة انجتماع في الأربعة الأشهر وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت تطليقة، ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعظم بتفسير القرآن من غيره، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء.

وفي التعليق للمسجد^(٢): هذا البلاغ استنه عبد المذاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي، عن عمرو وعثمان وعني وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: أنزلوا، طلقة بائة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفى، فهي أحق بنفسها، وبسط فيه، وفي الدر المنثور^(٣): «وتسبق النظام» الآثار في ذلك (حتى يوقف) بناء المجهول أي بحسب عند الحاكم (فإنما أن يطلق، وإما أن يفى) أي يرجع عن البين، ويكفر عن بيته، فإن امتنع طلق القاضي، وهو

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٢) (٢/٥٤١).

(٣) انظر (١/٦١١).

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

١٨/١١٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا رَجَلَ أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، وَقَفَ حَتَّى يُطْلَقَ، أَوْ يَقِيَّ، وَلَا يَقْعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، حَتَّى يُوقَفَ.

المشهور عن مالك، وبه قال الشافعي، وعن مالك رواية لا يطلق القاضي عليه، بل يجبر على الجمع أو الطلاق، ويعزى على ذلك إن استبح، كما حكاه النووي عن عياض، انتهى.

قال الأباحي^(١): ومن ذا الذي يرفع الخلاف؟ الظاهر من المذهب أن الحاكم يأمر بإيقاع الطلاق، فإن أوقفه كان على حسب ذلك، وإن ألى من إيقاعه مع امتناع من التنية، فقد قال مالك في «المسوط»: إن الإمام يلزمه ذلك طائفاً أو كارهياً، وزوي عن ابن العاجنون بأمره الإمام بطلاقاً إن لم يره التنية، فإن طلق وإلا طلق عليه الإمام، انتهى. وتقدم قريباً في كلام الموفق اختلاف الأئمة في ذلك.

(قال مالك: وفلك) المذكور من أنه يوقف بعد أربعة أشهر، فاما أن يطلق، وإما أن يعي (الأمر) المختار (عندنا) بالمدينة المنورة.

١٨/١١٣٨ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: إذا رجع رجل ألى من امراته، فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف) بناء المجهول (حتى يطلق) نفسه (أو يقى) أي يرجع إلى جماعها (ولا يضع عليه طلاق، إذا مضت الأربعة الأشهر) ولم يجامع فيها (حتى يوقف)^(٢) عبد الحاكم، كما تقدم في الأثر السابق، وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك.

(١) المستقر: (٣٦/٤)

(٢) بصيغة المجهول: أي يملك.

وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب؛ أن سعيد بن المسيب، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، كانا يقولان، في الرجل يولي من امرأته: إنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة. ولزوجها عليها الرجعة، ما كانت في العدة.

وحدثني عن مالك، أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يفتي في الرجل إذا أتى من امرأته: أنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة. وله عليها الرجعة، ما دامت في عدها.

قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب.

(مالك عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب، النامي الشير (وأما بكر بن عبد الرحمن) من حارث الممدود في الفتية. السعد عبد الله كان يقولان في الرجل يولي من امرأته: إنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة) راجع نفع حسنة (ولزوجها عليها الرجعة ما كانت) أي ما دامت المرأة (في العدة) ولعل محمد بن إسحق قد سمع مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا أتى الرجل من امرأته، ثم غاب، قبل أن يمضي أربعة أشهر، فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء. فإن مضت الأربعة الأشهر قبل أن يفيء فهي مطلقة، وهو أم لك بالرجعة ما لم تنصر عدها.

(١١٣٩/١٩ - (مالك أن بلغه أن مروان بن الحكم) الأمازي دأمر (كان يفتي في الرجل إذا أتى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة) واحدة رجعية (وله عليها الرجعة ما دامت في عدها).

(قال مالك: وعلى ذلك) الذي حكى عن مروان (كان رأي ابن شهاب) الزهري، فوافق رأي الزهري، رأي شيخ ابن المسيب وأبي بكر

(١) اعلم: أن هذا الحديث مع ما عليه الجمهور (٥٣٨/٢)

قال الماجي^(١): «أظهر مالك - رحمه الله - خلاف العلماء لما اختاره من التوفيق بعد الأربعة الأشهر، وأورد أقوال العلماء في ذلك بخلاف ما اختاره بأن بانقضاء الأربعة الأشهر تقع تطليقة، سواء أراد الميئة بعد ذلك أو لم يردّها؛ وهذا فعل منه من أهل الدين والعقل ونوسع في العلم»^(٢).

وحكى بعض شراح الحديث بعد هذه الآثار أنها قول أبي حنيفة، وقد عرفت فيه، سيّ أن الحنفية لم يقولوا بأنها تطليقة رجعية، بل هي عدلهم نظريته بآئنة، قال صاحب الهداية: «فإن وطنها هي الأربعة الأشهر حدث في يومه، وزمته الكفارة؛ لأن الكفارة موجب الحدث وسقط الإجماع، وإن لم يقرها حتى مضت أربعة أشهر ماتت من بتصفية، وقال الشافعي: ليس بتفريق انقاضي، قال ابن القيم^(٣): «ثم يقل انقاضي ليس، بل قد يقع رجعيًا، سواء طلق الزوج نفسه أو الحاكم، وبه قال مالك وأحمد».

والخلاف في موضعين، أحدهما: أن الفرية عنه يكون قبل مضي المدة ويعدّه، وعنه مصيبها يوقف إلى أن يضيء أو يضمن، وعنه الثاني في المدة لا غير، الثاني: أن بمضي المدة تقع انفارقة بينهما ضلّاكاً باناً عدماً، وعنده لا يكون إلا بطلاقه، أو بطلاق القاضي، ثم يحد في دلائل الفريقين.

وقال التوفيق^(٤): «المؤلي إذا امتنع من الميئة بعد الشرع أمر بالطلاق، فإن طلق رفع ضلّاه الذي أوقفه راحدة كانت أو أكثر، وليس للحاكم إجباره على أكثر من طلاقه؛ وإن امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه، وبهذا قال مالك. وعن أحمد رواية أخرى: «ليس للحاكم الطلاق عليه، فيجوز له وضيق

(١) «المصنف» (٣٣/٩١).

(٢) «فتح المصنف» (٤٩/٤١).

(٣) «المصنف» (٢٧/١٩).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُولِي مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُوقَفُ، فَيُطْلَقُ عَنْهُ
انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ. ثُمَّ يُرَاجَعُ امْرَأَتُهُ: إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصْبِتْهَا حَتَّى
تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا. وَلَا رُجْعَةٌ لَهُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ لَهُ عَذْرَاءٌ مِنْ مَوْصِيٍّ، أَوْ سَجْنٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَذَرِّ.
فَإِنْ ارْتَجَاعُهُ إِثْمًا ثَابِتٌ عَلَيْهَا.

عليه حتى يفي، أو يطلق، وللشافعي قولان كالروائيين. والطلاق الواجب، على
الموالي رجعي، سواء أوقعه بنفسه أو ممن أحكم عليه، وبهذا قال الشافعي.
وعن أحمد رواية أخرى أن طلاق المولي رجعي، وفريق الحاكم ياتين.

(قال مالك في الرجل يولي من امرأته، فيوقف) ببناء المجهول (فيطلق)
بناء القاعل (عند انقضاء الأربعة الأشهر) كما هو مذهب المالكية ومن وافقهم؛
كما تقدم، والطلاق عندهم رجعي (ثم يراجع امرأته) إن أراد ذلك، فإن له
أربعة عندهم (إنه) أي الرجل، وهذا معونة مالك في الصورة المذكورة (إن لم
يصبها) أي لم يجامعها في زمان العدة (حتى تنقضي عدتها، فلا سبيل له إليها،
ولا رجعة له عليها) يعني أنه إصابتها وجماعها شرط في صحة رجوعه، وقال،
الشافعي: رجعة صحيحة، وإن لم يصبها، قاله الباقي.

وقال الحافظ في «الفتح»^(١): ذهب الجمهور إلى أن الطلاق يكون فيه
رجعياً، لكن قال مالك: لا تصح رجعة إلا إن جامع في العدة، اهـ. وهكذا
قال الأبي، وزاد. ولا يعلم أحد قاله غيره، اهـ. يعني لم يشترط لجماع في
العدة غير الإمام مالك - رحمه الله -.

(إلا أن يكون له عذرة) مانع من الجماع (من موصي) بيان للمعذر (أو سجن
أو ما أشبه ذلك من المعذر) يعني لا تخصيهم للمعذرين المذكورين، بل هما
تعميل (فإن ارتجاعه إثمًا) بالثمان (ثابت عليها) ومعتبر.

(١) فتح الباري (٤/٤٦٩).

وإن مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك، فإنه إن أم إصابتها حتى تنقضي الأربعة الأشهر، وقف أيضاً. فإن لم يفرّ دخل عليه الطلاق بالإيلاء الأول. إذا مضت الأربعة الأشهر. ولم يكن له عليها رجعة؛ لأنه تكحها.....

قال الباجي^(١): ومعنى ذلك أنه إن كان له عذر من مرض أو سحر أو غيره، فإن رجعته ثابتة عليها، فإذا زال العذر بقدمه من سفره أو إفاقه من مرضه أو انطلاقه من سجنه، فمكّن مثب وأبى الوطء فزوّج بينهما، إن كانت العدة قد انقضت، قاله مالك في «المدينة» و«المبسوط». وقال عبد الملك: وتكون يائناً من يوم انقضت العدة، قال مالك: ولا عدة عليها الآن، قال ابن القاسم: ومحل ذلك عدي أن زوجها لم يعمل بها في العدة، فإن خلاها في العدة فعليها عدة الأرواح ولا رجعة عسيباً، بمنزلة رجل خلا بزوجته، ونظراً^(٢) على أنه لم يحصها، ثم عطفها فإن عسيباً النكاح للأرواح، لا رجعة له عليها بعد.

(وإن مضت عدتها) يعني لم يرجع حتى باتت ممضي العدة (ثم تزوجها بعد ذلك) وكانت مدة الإيلاء نافذة بأنه كان ألى منها إلى زمان ضوّل أو إلى الأبد (فإن لم يفرّ) أي لم يجزئها بعد النكاح الجديد (حتى تنقضي الأربعة الأشهر) مرة أخرى (وقف) ببناء المجهول (أيضاً) عند الحرام كالمرأة الأولى (فإن لم يفرّ) أي لم يرجع عن إيلائه إذ ذاك أيضاً (دخل عليها) بصير الثابت في المسخ الهندية، وعليه بصير تدكير في المصرية (الطلاق) الآخر تطليق أو بطليق انحكم (بالإيلاء الأول) الذي كان باقياً بعد لقول المدة.

(إذا مضت الأربعة الأشهر) هذا تأكيد لقوله: حتى تنقضي الأربعة الأشهر، (ولم يكن له عليها رجعة) بعد هذا الطلاق الثاني (لأنه) كان (تكحها) بعد

(١) المستدرج (٢/٢٤٤)

(٢) مكفاً في الأصل والظاهر: غفراً.

ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسِفَهَا. فَلَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا.

الطلاق الأول كاناً جديداً (ثم طلقها قبل أن ينسها) لأنه تم بصها بعد النكاح حتى حلفت الأربعة الأشهر، فهذا الطلاق الثاني وقع عليه قبل الدخول، والطلاق قبل الدخول يكون بائناً (فلا عدة له عليها) لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ لَدُنْ أَنْ تَنْصُرَهُنَّ فَمَا لَكُمْ لِهَيْبَتِي أَنْ يَتَزَوَّجَ﴾^(١).

قال الموفق^(٢) إن الموسي إذا أبا أن زوجته المنقصة مدة الإيلاء، بعير خلاف، عذراء، مواء، بائنت بفسخ، أو طلاق ثلاث، أو بخلع، أو بانتقاصه عدها من حين الطلاق الرجعي؛ لأنها صارت أجنبية منه، فإن عاد وتزوجها عاد حكم الإيلاء من حين تزوجها، واستؤنفت المدة حينئذ، وإن كان البقي من مدة يمينه أربعة أشهر فقد تولى لم يثبت حكم الإيلاء؛ لأن مدة التبرص أربعة أشهر، وإن كان أكثر من أربعة أشهر تبرص أربعة أشهر، ثم وقع لها، فوما أن بقي، أو يفتق، وإن لم يطلق طلق المحكم عليه، وهذا قول مالك.

وقال أبو حنيفة إن كان طلاق قبل مائة ثلاثة، ثم نكحها عاد الإيلاء، وإن استوفى عدد الطلاق لم يعد الإيلاء. لأن حكم النكاح الأول وإن كان كافيًا، ولما ترجع إليه على طلاق ثلاث، وقال أصحاب الشافعي: يحصل من اقترانه ثلاثة أقاويل، قولان كالمذهبين، وقول ثالث. لا يعود حكم الإيلاء بحال، وهو قول ابن المنذر؛ لأنها صارت بحال، وإلى منه لم يصح بلاؤه، فطلق حكم الإيلاء منها كالمطقة ثلاثاً، اهـ.

وفي «الهداية»^(٣)، وإن كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت اليمين؛ لأنها كانت مؤقته به، وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية، فإن عاد

(١) سورة الأحزاب الآية ٥٩.

(٢) المغني، (١/٥١).

(٣) (١/٢٥٩).

وَلَا رَجْعَةَ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُوقِفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَيُطْلِقُ، ثُمَّ يَرْتَجِعُ وَلَا يَمْسُهَا، فَتَنْقُضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا: إِنَّهُ لَا يُوقِفُ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ. وَإِنَّهُ إِذَا أَصَابَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، كَانَ أَحَقَّ بِهَا. وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا.

فتزوجها، عاد الإيلاء، فإن وطئها وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقة أخرى؛ لأن البين باقية، فإن تزوجها ثالثاً عاد الإيلاء، ووقعت بمضي أربعة أشهر أخرى إن لم يقربها، فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء. طلاق ثقيفه بطلاق عينا المنك، واليمين باقية لإطلاقها وعدم الحنث، فإن وطئها كُفِّرَ عن يمينه لوجود الحنث، اهـ.

وذكر سُورَاحُ «الهداية»^(١) في المطلقة الثلاثة خلافاً لزمز لإد بقاء حكمه عند حكم الإيلاء فيها أيضاً (ولا رجعة) لأن الطلاق قبل الدخول يكون باتناً.

(قال مالك في الرجل يؤلي من امرأته، فيوقف) بناء المجهول (بعد الأربعة الأشهر) كما هو وظيفة المولي عند انمالة وغيره (فيطلق، ثم يرتجع) بالسؤال وغيره (ولا يمسها) أي لا يجامعها (فتنقضي أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدتها) لطول العدة بحمل أو تأخير حبس (إنه لا يوقف) بناء المجهول (ولا يقع عليه طلاق) آخر (وإنه إذا أصابها قبل أن تنقضي عدتها، كان أحق بها) لصحة الرجوع بالجماع في العدة (وإن مضت عدتها قبل أن يصيبها، فلا سبيل له إليها) هكذا في الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها «عليها» لما تقدم قريباً من أن الجماع في العدة شرط لصحة الرجوع عند الإمام مالك، فإن لم يجامع في العدة فلا يصح الرجوع عند.

(١) انظر: فتح القدير (٤٧/١)

وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

(قال مالك: وهذا) التفصيل المذكور (أحسن ما سمعت في ذلك) قال (أبي) ^(١) وهذا كما قال: إنه إذا طلق عايه لامتاعه من أنفيه، فارتجع في العدة، فإنه لا يؤقّد، رأ أخرى غير الوقف، الأول: رأ يطلق عنه طلاق آخر، وإنما يكمن أمره مراعى، فإن مر في العدة صحت الرجعة، وبطل الإيلاء، نحوحد الحث فيه، وإن لم يطلق في العدة مع ارتفاع أموانع: طمت الرجعة.

وقال الشافعي: إن راجع في العدة، فبضت أربعة أشهر، ولم يطلق، وقب مرة أخرى، فإن فاء وإلا طلقت عليه طلقه بائنة، فإن ارتجع وفعل، فبضت ثلث من التوقيف والطلاق، حتى يكمل مائة فيه من الطلاق، اهـ.

ومذهب أحمد في ذلك موافق للشافعي كما صرح به العوفي ^(٢)، إذ قال: إذا طلق دون الثلاث، فراجعها في عدتها استؤبفت العدة من حين رجعه. فإن كان الباقي منها أقل من أربعة أشهر سقط الإيلاء، وإن كان أكثرها فترتد به أربعة أشهر، ثم وقفاه ليمى، أو يطلق، ثم يكون الحكم هاهنا كالحكم في وقته الأول. فإن طلق أو طلق الحاكم عليه واحدة، ثم راجع وقد بقي من مدة الإيلاء، أكثر من أربعة أشهر، انظرأ أربعة أشهر، ثم طوبى بالمينة أو الطلاق، فإن طلق فقد كملت الثلاث وحرمت عليه، وهذا مذهب الشافعي، اهـ.

قلت: وكذلك عند الحنفية ينكر الطلاق إلا أن الطلاق عندهم بائن، كما تنص في محله، فبذار الحكم عندهم على الزوج الجديد محل الرجوع، كما تقدم قريباً في كلام صاحب «الهداية» من قوله: فإن عاد فزوجها، عاد الإيلاء، فإن وطئها ولا وقع بمضي أربعة أشهر أخرى.

(١) «المعنى» (٣١/١)

(٢) «المعنى» (١١/١)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، فَتَنْقُضِي الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ قَبْلَ انْتِصَاءِ هَذِهِ الطَّلَاقِ. قَالَ: هُمَا تَطْلِيقَتَانِ. إِنْ هُوَ وَقَفَ وَلَمْ يَنْفِرْ. وَإِنْ مَضَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَيْسَ الْإِبْلَاءُ بِطَّلَاقٍ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ الَّتِي كَانَتْ تَوْقُفُ بَعْدَهَا، مَضَتْ وَلَيْسَتْ لَهُ، يَوْمَئِذٍ، بِأَمْرَأَةٍ.

(قال مالك في الرجل يؤلي من امرأته، ثم يطلقها) طلاقاً رجعيّاً مستأنفاً في مدة الإيلاء (لتنقضي الأربعة الأشهر) التي هي مدة التبرص (قبل انتضاء مدة الطلاق) المستأنف (قال) مالك في الصورة المذكورة (هما تطليقتان) مستلتان لكن كون الإيلاء إذ ذاك مشروطاً بشرطين: أحدهما: بوقفه المرأة، والثاني: تنقضي مدة التبرص قبل انتضاء مدة الطلاق.

ولذا بينهما بقوله: (إن هو) الرجل (وقف) عند الحاكم (ولم يفر) فيطلق هر أو يطلق عليه الحاكم.

(وإن مضت مدة الطلاق) أي انقضت عدتها من الطلاق المستأنف (قبل الأربعة الأشهر، فليس) يكون (الإيلاء) حينئذ (بطلاق) لأن المرأة صارت في حق الرجل المولي أجنبية ينتضاء المدة، ولذا قال: (وذلك) أي دليل أن الإيلاء لا يكون حينئذ طلاقاً (أن الأربعة الأشهر) يعني مدة التبرص (التي كان) الرجل (يوقف بعدها مضت، وليست) الواو حالية أي لم يبق المرأة (له يومئذ بفرقة).

قال الباجي^(١): وهذا كما قال: إن المولي منها يصح إيفاع الطلاق عليها لأنها زوجته، ولا يبطل طلاقه حكم الأشهر، لأنه طلاق رجعي يلحق فيه الطلاق والظهار، فلمحق به حكم الإيلاء، فإذا انقضت الأشهر، وهي في حديثها أنها توقفه إن شاءت، فإن فاء فحكم الفية أن يطلق، فإن لم يفر طلفت عليه بالإيلاء، وكانت مع الطلقة التي أوقعها تطليقتين على ما ذكر، قال في

(١) المحقق، (١/٣٥).

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَ امْرَأَتَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى يَنْقَضِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِبْلَاءً، وَإِنَّمَا يَوْقِفُ فِي الْإِبْلَاءِ.....

(المبروط): فإذا أوقفه الإمام فلا بد أن يفيء أو يطلق بعد، ولا يجزئ عنه ما معنى من الطلاق، اهـ.

قلت: فإن شاء يكون رجوعاً عن الطلاق المستأنف أيضاً؛ لأنه رجعي، قال الباجي: وقوله: فإن مضت عدة الطلاق، يريد أن الطلاق، الذي أوقفه إن انقضت عدته قبل إنقضاء الأشهر، فقد بطل حكم الأشهر؛ لأنها قد بانت منه، ولم يبق لها عليه حق مطالبة بوطء، ولذا قال: وليست له بامرأة، اهـ.

وتقدم قريباً في كلام الموفق، أن المولى إذا أبان زوجته انتقضت مدة الإيلاء بغير خلاف تعينه، سواء بانت بانقضاء عدتها من الطلاق الرجعي أو غيره.

وقال محمد في «كتاب الآثار»^(١): أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا أكل الرجل من امرأت ثم طلقها، فالطلاق يهزم الإيلاء، وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي قال: [إذا] أكل الرجل من امرأته ثم طلقها، فهما كغيرهما رهان، إن جاوزت الأربعة الأشهر وهي في شيء من عتقها، وقعت تطليقة الإيلاء مع التطليقة التي طلق. وإن انقضت العدة قبل أن يجهي، وقت الأربعة الأشهر سقط الإيلاء، قال محمد: فقلت لأبي حنيفة: بأي القولين تأخذ؟ قال: بقول الشعبي، قال محمد: وبه نأخذ، اهـ.

(قال مالك: ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوماً أو شهراً) مثلاً (ثم مكث) عن الوطء (حتى ينقضي أكثر من الأربعة الأشهر، فلا يكون ذلك إيلاء) لأن شرط الإيلاء الحلف على أربعة أشهر عند الحنفية، وعلى أكثر منها عند الأئمة الثلاثة (إنما يوقف) عند الحاكم (في الإيلاء) هكذا في النسخ المصرية وهامش

مَنْ خَلَفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الثَّوْبَةِ الْأَشْهَرِ، فَأَمَّا مَنْ خَلَفَ أَنْ لَا يَطْلَأَ
امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ إِبْلَاءً، لِأَنَّهُ إِذَا
جَاءَ الْأَجَلَ الَّذِي يُوَفَّقُ عِنْدَهُ، خَرَجَ مِنْ نَيْبِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
وُفْقٌ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ خَلَفَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَطْلَأَهَا حَتَّى تَقْطَعَ وَلَدُهَا،
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِبْلَاءً.

السخن الهندية، وقما هي متروكة مدته إيلاء (من حلف على) ترك الوطء، (أكثر
من الأربعة الأشهر، فأما من حلف أن لا يطأ امرأته أربعة أشهر، أو أكثر من ذلك،
فلا أرى عليه، إيلاء؛ لأنه إذا جاء الأجل الذي يوفف عنده وهو بعد أربعة أشهر
(خرج من نيبه) تمام مدة الحلف (ولم يكن عليه رفق) أي حبس إذ ذلك، كما
نظم في الشوط الثاني من شرائط الإيلاء في كلام المؤلف في أول الباب، بعد.

(قال مالك: ومن حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تقطم ولدها) فطام
العسي: فصلته عن أمه، يقال: فصلت الأم ولدها عطية ما كسر فطاماً، فهو
فطيم، كذا في المختار، مسحاج (فإن ذلك لا يكون إيلاء) قال البيهقي (١).
ومعنى ذلك أنه ليس بالإيلاء الذي يثبت به حكم الإيلاء من توقيف الزوج عند
انقضاء أربعة أشهر، وإن كان اسم الإيلاء يقع عليه؛ لأنه لا خلاف أنه حصص
من جهة اللغة، إلا أن السوئي الذي يلزمه التوقيف هو الذي وجد منه الإيلاء
الشرعي، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إنه سؤي، ولا
اعتبر برضاخ الوالد. وبه قال أبو حنيفة.

والدليل على ما نقوله أن الإيلاء الشرعي تعتبر به مدة قررها الشرع من
أن يكون التحالف إنما قصد الإضرار بالزوجة في ذلك، لأنه تعالى قد منع من
إسائه النساء على وجه الإضرار بهن، فقال عز اسمه: **وَلَا تُكْرِهَنَّ زَوَاجًا**

وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ شَبِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا.

لَقَعَتْهُ^(١) وَرَوَى عَنْ النَّسِيِّ نَحْوَهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَدَ هَمِيتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْمَعْبِلَةِ^(٢) حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ فَارِسَ وَالثُّرُومَ يَفْعَلُهُ نَبِيٌّ يَقُولُهُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَحَافِ ضَرَرَهُ، وَإِذَا تَرَكَ أَنْهَى عَنْهُ عَلَى وَجْهِهِ التَّوَكُّيدُ لِأَنَّهُ ضَرَرُهُ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ، إِنْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ اشْتِلَافُ الْعَنْدَةِ فِي ذَلِكَ، مِنْ أَكْثَرِ الْمُرُوقِ وَأَنَّ وَلَدًا، عَمُومَ الْآيَةِ لِأَنَّهُ مَانِعٌ لِنَفْسِهِ مِنْ حَمَلِهَا يَبِيءُ، فَكَانَ مَوْلًى كَحَالِ الْمَضْبِ، يَحْقِيقُهُ أَنَّ حَكْمَ الْإِبْلَاءِ يَنْبَغِي لِمَنْ الزَّوْجَةُ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْبَغِي سَوَاءُ فَضَدِّ الْإِضْرَارِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ، كَالسَّيْفِ، ذُبُونُهَا وَإِنْلَافُهَا، وَأَنَّ الْفُضْلَانَ وَالظَّهَارَ وَسَائِرَ الْأَحَادِ سَوَاءٌ فِي الرِّضَى وَالْغَضَبِ، فَكَذَلِكَ الْإِبْلَاءُ، وَلَئِنْ حَكَمَ الْبَيْسُ فِي التَّكْمَارَةِ وَغَيْرِهَا سَوَاءٌ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَى، فَكَذَلِكَ فِي الْإِبْلَاءِ، إِنْ^(٣)».

(قَالَ هَالِكٌ) ذَكَرَ تَقْوِيَةُ ثَقْوَتِهِ الْمَذْكُورَ سَابِقًا (وَقَدْ بَلَغَنِي) سَيَّأَتِي وَصْنَهُ (أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَثَلًا) سَنَاءَ الْمُجِبِلِ (عَنِ ذَلِكَ) أَيِ الْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ التَّوَدُّعِ مِلَّةَ الرِّضَا (قَلَمَ بِهِ الْإِبْلَاءَ) رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٤) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: «إِنِّي حَلَمْتُ أَنَّ لَا أَتِيَ امْرَأَتِي سِتْرِينَ، فَقَالَ: «إِنِّي أَرَاكَ فُذًّا أَيْتَ، فَقَالَ: حَلَمْتُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ تَرْضَعُ وَذَا هَذَا» قَالَ: فَلَا إِدَاءَ، كَذَا فِي دَائِلِ الْحَلْفِ».

وَقَالَ لِسِيرِطِي فِي «الْأَنْدَرِ»^(٥): أَخْرَجَ عَبْدَ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالْبَيْهَقِيُّ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣١

(٢) المَعْبِلَةُ: وَطء الرجل امرأته في حال الرضاعة، كما في «الذيل» (١٧/١٠٨).

(٣) انظر: «المعنى» (١١/٣٦).

(٤) «الحب عن الرضا» (١/٤٥٦).

(٥) (١/٦١٢).

(٧) باب إيلاء العبد

حدثني يحيى بن عمار عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال: هو نحو إيلاء الحر. وهو عليه واجب. وإيلاء العبد شهران.

عن عطية بن حبيب قال: ماتت أم عبي بيني وبينه قرابة، فحلف أبي أن لا يباع أبي حتى تظمه، فمضى أربعة أشهر، فقالوا: قد بانت منك، فأبى علياً، فقال: إن كنت حللت علي نضرة فقد بانت منك وإلا لا، وأخرج أيضاً عنه بطرق، وكنا البيهقي^(١) هـ.

(٧) إيلاء العبد

كذا بالافراد في النسخ الهندية، وأكثر المصرية، وفي بعضها العبد بالجمع.

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الزهري (عن إيلاء العبد؟) فقال) أي أحاب الزهري (هو نحو إيلاء الحر) في اللزوم (وهو) أي الحنف (عليه واجب) أي لازم، قال الباغي^(٢): يريد أنه نحو إيلاء الحر في لزومه حكم الأيمان واعتباره مدة التبرص والتوقيف عند انقضائها مع بقاء البعس، فإن غاب وإلا طلق عليه، هـ. قلت: ويصح الطلاق بمضي المدة عند الحنفية كالحر كما تقدم الخلاف في الحر.

(وإيلاء العبد شهران) قال الباغي: هو قول مالك سواء كان تحت الأمانة أو الحرية، وقال أبو حنيفة: إيلاء العبد من الحرية أربعة أشهر، ومن الأمانة شهران، وقال الشافعي: إيلاءه متها أربعة أشهر، والباقي على ما نقوله ما استدل به

(١) السنن الكبرى (٢٨٣/٧)

(٢) المستطى (٣٧/٤١)

(أ) باب طهارة الحر

القاضي أبو محمد أنه سنة الإيلاء ينصق بها حكم النسيئة، فوجب أن لا يسأري
به الحر أبداً (١) بل ذلك إطلاق، (٢).

قال القرافي^(٣) مدة الإيلاء في حق الأحرار والعبيد والمستعنين وأهل
البيعة سواء، ولا فرق بين الحرية والأمة والنسبة والنسبة والصغيرة والكبيرة في
ظاهر سادس، وهو قول الشافعي وابن المنذر، وعن أحمد، ورواية أخرى، أن
مدة إيلاء العبد شهران، وهو أشهر أبي بكر، وقول عطاء والزهري ومالك
والشافعي لأنهم علموا النكاح في الإيلاء في عهد المنكوحات، فكانت في مدة
الإيلاء، وقال أحمد والشافعي فيلأوه من الأمة شهران، ومن الحرية أربعة
وقال الشافعي: إيلاء الأمة نصف إيلاء الحرية، وهو قول أبي حنيفة، (٤).

وما في منازعنا^(٥) من موافقة أبي حنيفة والشافعي في ذلك ليس
بصحيح، قال صاحب "التهذيب"^(٦) مدة إيلاء الأمة شهران، لأن هذه مدة
فرت أحداً للبرية، فتصدق بأربع مائة الفضة، (٧).

(أ) طهارة الحر

فيه بالحر أنه في طهارة الحر والعبد من الاختلاف في بعض الفروع،
وبإني طهارة العبد قربة.

والطهارة بكسر طاء، المصروفة مصدر طهر مدحمة من الطهر، قال
الحافظ^(٨) الطهارة قول الرجل لامرأته: أنت على طهرك أمي، وإسا خبر
الطهر بذلك دون سائر، وأغصت له محل الزكوة، عارفاً، وإنا لا ندعي

(١) والمقدم (١٠٠/٣٠).

(٢) المرحم الزاوي (٣٧/١٧٦).

(٣) (١٠٠/٣٦).

(٤) المقدم الثاني (١٠٠/١٣٩).

المركوب ظهرأ، فنبهت الروجة بذلك، لأنها مركوب الرجل، اهـ.

وقال ابن الهمام^(١)، وقيل: الظهر منها مجاز عن البطن، لأنه إما يركب البطن، فكظهر أمي أي كظهرها بحلاقة المجاورة، ولأنه عموده، لكن لا يظهر ما هو الصارف عن الحقيقة من النكات، وقيل: غمر الظهر، لأن إتيان المرأة من ظهرها كان حراماً، وإتيان أمه من ظهرها أحرم، ذكر تنظيظ.

وقال الزرقاني^(٢)، قل: مأخوذ من الظهر؛ لأن البطن مركوب، وهو غالباً إنما يكون على الظهر، يؤيده أن عادة كثير من العرب وغيرهم إتيان النساء من قبل ظهورهن، ولم تكن الأنصار تفعل غير استبقاء للحياء وطمأنينة للمستتر وكراهة لاجتماع الوجوه حيثك والاطلاع على العورات، والمهاجرون بأنوفهم من قبل الوجوه، فزوج مهاجر من أنصارية، فراودها على ذلك فاستنعت، فأبى الله: **وَإِن تَزَوَّجْتُمْ تَرْتُمُنَّ** الآية على أحد الوجوه في نزولها، اهـ.

قال الموفق^(٣)، في هذه المسألة فصول خمسة: أحدها: أنه متى شبه مرأته بمن تحرم عليه على التأييد، فقال: أبى علي كظهر أمي أو أخبي، فهو مظالم، وهذا على ثلاثة أصرب.

أحدها: أن يقول: أنت علي كظهر أمي، فهذا ظاهر إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن مصرح الظهار، أنت علي كظهر أمي.

الضرب الثاني: أن يُشبهها بظهر من تحريم عليه من ذوي رحمه، كجدته وعمته وخطك وأخته، فهذا ظاهر في قول أكثر أهل العلم، منهم الحسن وعطاء وحابر بن زياد والشعبي والنعيمي والزهري والثوري والأوداعي ومالك وإسحاق

(١) فتح القدير، (٤/٨٥).

(٢) شرح الزرقاني، (٣/١٧٧).

(٣) المعجم، (١١/٥٧).

وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي، وهو جديد ثوري الشافعي، وفاء، في القديم: لا يكون ظهاراً إلا بأم أو جدة؛ لأنها أبناً أم، لأن اللفظ لا يأتي ورد به لقرآن مختص بالأم، وإذا عدل عنه لم يتعلق به ما أوجه الله تعالى به.

ولنا، أنهم محرمات بالقراءة فاشبهن الأم، فأما الآية، فقد قال فيها: **وَأَنْتُمْ يَتَوَلَوْنَ مُعْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً^(١)** وهذا موجود في مسألتنا فحري محراه.

للضرب الثالث: أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأييد سوى الأقارب، كالأمهات المرضعات، والأخوات من الرضاعة، وحلاتل الآباء والأبناء، وأمهات النساء، والربائب الثلاثي دخل -مهن- فهذا ظهار أيضاً، والاختلاف فيها كانهي فيها، ووجه المذهبين ما تقدم.

وقال الباجي^(٢): قال: إذا سئقه بظهر غير الأم مثل أن يقول: أنت علي كظهر فلانة، فلا يخلو أن تكون المرأة المذكورة من ذوي محارمه، أو أجنبية، وإن كانت من ذوي محارمه، فهو مظاهر في قول مالك، وإن كنت أجنبية، فسأته بانه قريباً.

المصل الثاني: إذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريماً مؤلفاً، كأخت امرأته وصحتها أو الأختية، فمن أحمد فيه روايتان، [حداهما]: أنه ظهار، وهو اختيار الخوفي، وقول أصحاب مالك، والثانية: ليس بظهار؛ لأنها غير محرمة على التأييد، وقال الباجي: وإن كنت أجنبية، فقد قال مالك: هو مظاهر، كان له زوج أم لا، وقال عبد الملك: يكون طلاقاً، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يكون طلاقاً ولا ظهاراً، انتهى.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) المتن: (٢٩/٤).

وإن شئتها ظهر أبى أو غيره من الرجال، أو قال: كظمير البهيمة، أو
أنت كالبهيمة، ففي ذلك كله رراتي؛ إحداهما: أنه ظهار، وبهذا قال ابن
القاسم صاحب مائتة قبل إذا قال: أنت عسى كظمير أبى، وزوي ذلك عن
حاتم بن زيد، والرواية الثانية: ليس بظهار، وهو قول أكثر العلماء؛ لأنه يشبه
بما ليس بمحل للامتناع أشبه بما لو قال: أنت علي لعل زيد.

وفي «نقد المختار»^(١) عن «البدائع» من شرائط الظهار كون المتظاهرين
من جنس النساء، حتى لا يشبهها مظهر أبى أو ابنه ثم يصح: أنه إذا عرف
بالشرح، والشرح بما ورد في النساء انتهى.

قال الموفق^(٢): فإذا قال: أنت عدي أو مكي أو معبي كظمير أمي كان
ظهاراً معتزلاً عني؛ لأن هذه الألفاظ هي أسماء. وإن قال: جمدانك أو زملك أو
جسلك أو تائك كظمير أمي كان ظهاراً، وإن قال: أنت علي كأمي أو منى
أمي، وسوى به العنبر، فهو ظهار في قول عامة العلماء، منهم أبو حنيفة
وصاحبه، والشافعي وإسحاق، وإن جئ به لكراهته والتوضيح، أو أنها متباعدة
الكفر أو الصفة، فليس بظهار، والقول بكونه من لبنه.

والأطلق، فقال أبو بكر: هو صريح في الظهار، وهو قول مالك ومحمد بن
الحسن. وقال ابن أبي موسى: فيه رواية: «ظفرهما أنه ليس بظهار» مني بنوه،
وهو قول أبي حنيفة والشافعي؛ لأن هذا اللفظ يستعمل في الزنا أيضاً أكثر مما
يستعمل في النكاح، وقام بحرفك إليه معنى كذا: إذا أطلق

رفعت المحرم^(٣)، إن قال: أنت علي كأمي، فقد قال مالك: هو مظهر،
قال أبو القاسم: كانت «ب» نوناً لا.

(١) (١٣٣٣)

(٢) «المعجم» (١١١) (١٢٠).

(٣) «المعجم» (١١٠) (١٢٠).

١١٤٠/٢٠ - حدثني يحيى عن مالك، عن سفيان

قال ابن القاسم: وكذلك إن ذر. أنت أمي، خلاف لآبي حنيفة
وشافعي غير قوليهما إذ لم يواظفهما، فهو محمول على أن والكمامة
انتهى

الفصل الثالث إذا قال: أنت علي حرام، فلا يوزي الظاهر فهو ظن، في
قوله: غاصهم، وإن يقول أبو حنيفة وشافعي، وبسط الساجي اختلاف فروخ
للملكية في ذلك.

الرابع: أنه إذا شذ بعضاً من امرأته بظهر أمه أو نظره من انصافها، فهو
مطاهر، فإن قال: مرجك أو طهرك أو رأسك أو جلدك علي كظهر أمي أو
مديها أو رأسها فهو مطاهر، وبهذا قال مالك. ومن حكي الشافعي، ومن أحد
رواية أخرى: ليس بظاهر علي شئ حيلة امرأته، وقال أبو حنيفة: إن شئها
مما يحرم النظر إليه من الأم، كالفرج والجنب وجوهها فهو مطاهر، وإن لم
يحرم النظر إليه كالرأس والوجه لم يكن مطهراً.

وقال الساجي^(١): إن شئ امرأته بعصر من أمه مثل أن يقول: أنت عني
كرأس أمي أو بفرج كاجل أو التمدد أو العضد، ففي المدونة يكون مطهراً
في هذه كله، وإذا عني غير الظاهر بغير الأم مثل أن يقول: أنت عني ككراس
ولانة أو يدها، فهو مظاهر سواء يضاف إليه ذب محرم بنسب أو صبر أو وخراج
أو أجنبية، أو مختصراً.

الخامس: أن الحظائر يحرم عليه وطء امرأته قل أن يكفر، وليس في
ذلك اختلاف إذا كانت الكافرة حرة أو صوباً. وأكثر أهل العلم على أن
التكفير بالإطعام من ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك في محله، اهـ

١١٤٠/٢٠ - (مالك عن سفيان) بكسر الهمزة، وقيل يسكنونها

(١) الساجي (١٣٨١).

ابن عمرو بن سليم الرزقي؛ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَةً، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا. فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ رَجُلًا جَعَلَ امْرَأَةً عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا. فَأَمْرُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا، أَنْ لَا يَقْرُبَهَا، حَتَّى يُكْفَرَ كَفَارَةَ الْمَنَظَّاهِرِ.

إياها، وفيمن اسمه سعيد ذكره الحفاظ في التجميع^(١) وقال: قال البخاري: قيل: اسمه سعد (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين المهملة (الرزقي) بضم الزاي وفتح الراء وبالقاف الأنصاري وثقه ابن معين وابن حبان، وقال: مات سنة ١٣٤ هـ. (أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر (عن رجل طلق امرأة إن هو تزوجها) يعني عاتق طلاقها على تزوجه إياها (فقال القاسم بن محمد) قال البيهقي: هذا منقطع، فإن القاسم بن محمد لم يدره عمر - رضي الله عنه - (إن رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه إن هو تزوجها) يعني كان رجل علق ظهرها على تزوجه إياها (فأمره عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (إن هو تزوجها لا يقربها حتى يكفر كفارة المظاهر) يعني جأوه القاسم بما روي عن عمر - رضي الله عنه - في مسألة المظاهر، ففاس تعليق الطلاق على تعليق المظاهر في المزمع بجامع ما بينهما من تحريم المرأة.

وهنا مسألان: إحداهما: مسألة الطلاق، والثانية: مسألة المظاهر، أما الأولى: فإن العلماء كافة أجمعوا على أنه لا يقع طلاق الناجز على الأجنبية، وأما تعليق الطلاق فقد قال الحفاظ في الفتح^(٢): هي من المسائل الخلافية الشهيرة وللعلماء فيه مذاهب، الوقوع مطلقاً، وعدم الوقوع مطلقاً، والتفصيل بين ما إذا عين أو غُصِمَ، ومنهم من توقف، فقال بعدم الوأج الجمهور، وهو

(١) تهذيب المغنعة (ص ١٥٤)

(٢) فتح الباري (٩/٣٨٦).

فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث، وقال بالرفوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى، ومن قبلهم ابن مسعود وأتباعه. وبه قال مالك في المشهور عنه، وعنه عام الرفوع مطلقاً، وهو عتيق، وعن ابن القاسم مثله، وعنه أنه توقف، وكذا عن الثوري وأبي حمزة.

وقال جمهور المالكية بالتفصيل، فإن سعى امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يذكر أن يعرض إليه لربمة الطلاق والعتيق، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل، بين أن يشترط ذلك في عقد النكاح امرأته أو لا، فإن شرطه لم يصح تزويج من عندها، والأصح أخرجه ابن أبي شيبة، اهـ.

وقال الموفق^(١): اختلفت الروايات عن أحمد في هاتين المسألتين يعني مسألة الطلاق أو العتيق، فعمد: لا يصح طلاق ولا عتيق، روي هذا عن ابن عباس. وبه قال سعيد بن المسيب، وعطاء والحسن وعروة وجابر والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. ورواه الثرمذي عن علي وجابر بن عبد الله وسعيد بن جابر وعمري بن الحسين وشويح. وقاله: هو قول أكثر أهل العلم، وهي مختار الموفق.

والرواية الثانية عن أحمد، وهي مختار الخرفي، أنه يصح في العتيق ولا يصح في الطلاق، قل في رواية أبي طالب: إذا قال: إن اشتريت هذا الغلام فهو حرٌّ، فاشتره عتيق، وإن قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فهذا عمر الطلاق، وقال أبو بكر في كتاب الشافعي: لا يختلف قول أبي عبد الله أن الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع، وأن العتيق يقع إلا ما روى محمد بن الحسن بن هارون، في العتيق أنه لا يقع، وما أورد إلا غلطاً، كذلك سمعت الخلّك، وعن أحمد - رحمه الله - ما يدل على وقوع الطلاق والعتيق، وهو

(١) (المعنى: ١٣/٤٨٨).

قوله الثوري وأصحاب الرأي؛ لأنه يصح تعاقبه على الأخطار، فصيح تعليفه على حديث العلق كالأوصية والشار والنجيب، وقال مالك: إن حص حبساً من لأحداس أو عبداً بعينه على إذا دلّكه، اهـ.

وأخرج محمد في «موطئه» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نكح فلانة فهي طالق، فهي كذلك إذا نكحها، قال محمد: وهذا باطل، وهو قول أبي حنيفة، وهي التعليق المصحح^(١) به قال طائفة من السلف، فأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والناسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وعاصم بن شعيب وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهرى ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق قالوا: هو كما قال، اهـ.

وأما المسألة الثانية: فقد قال الحنفى: إذا قال لامرأة أجنبية: أنت على كظهر أمي لم يطلما إن تزوجها حتى يأتي بالكفارة، قال الحنفى^(٢): وجبته أن يظهر من الأجنبية بصره سواء قال ذلك لامرأة بعينها، أو قال: كل النساء على كظهر أمي، وسواء أوقعه مطلقاً أو عطفه على التزويج، فقال: كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي. وسنّى تزويج التي طاهر منها لم يطلما حتى يتكفر، يروى نحو هذا عن عمر - رضي الله عنه -، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك وإسحاق. وبخيل أن لا يثبت حكم الظهار قبل التزويج، وهو قول الثوري وأبي حنيفة والثوري، ويرى ذلك عن ابن عباس، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُكُونُونَ مِنْ جُنْتِهِمْ﴾^(٣) الآية، اهـ.

(١) (٥٩٨-٥٩٩).

(٢) (المعنى) (٧٥/١).

(٣) سورة اسحذلة: الآية ٢.

قلت: هكذا قال الشافعي، ولم يصب في نقل المذهب، وإن ذهب مالك ليس حواقي لمذهب أحمد في ذلك، بل يصح الطهارة عنده في التمتع لا في التنجيز، كما سيأتي في الأثر الثاني من كلام الباجي، وكذا ما حكى من ثواب الشافعي وأبي حنيفة في ذلك، وليس بذلك، فإن محمداً - رحمه الله - أخرجه في موطئه^(١) أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور في الباب بهذا السند عن أنس، أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب فقال: إن قلت: إن تزوجت فلانة ففهي مني كظهر أمي، قال: إن تزوجتها فلا غربها حتى تكفر. قال محمد: وهذا ناحض، وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منب إذا تزوجها فلا غربها حتى يكفر.

وقال ابن رشد^(٢): وأما هل من شرط الطهارة كون المظاهر منها في حصنة؟ فذهب مالك أن ذلك ليس بشرط، وأن من عتق امرأة بعينها، وفاهر منها بشرط التزويج كان مظاهراً منها، ركذبت إن لم يعبر - وقال: كل امرأة أتزوجها فهي مني كظهر أمي، وذلك بخلاف الطلاق، ويقول مالك في الطهارة قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي، وقال قائلون: لا يلزم الطهارة إلا فيما يملك الرجل، ومن قال بهذا اتفق الشافعي وأبو ثور وداود.

وقيل قوم غفروا: إن أطلق أم يلزمه طهارته، وهو أن يقول: كل امرأة أتزوجها فهي مني كظهر أمي، ذلك قبل نكاحه، وهو أن يقول: إن تزوجت فلانة أو سمى قرية أو قبيلة، فمثل هذا اتفقوا بين أبي ثوري والحنين بن حي، ودليل الخريق: (أول قوله تعالى: ﴿أَتَزَوَّجُهَا﴾) ولأنه عقد على شرط الملك، فأشبه إذا ملك، وهو قول - عمر رضي الله عنه -، ودليل الشافعي حديث: «لا طلاق إلا فيما تمتعت» والمظهر شبهة بالطلاق، وهو قول ابن عباس، أنه:

(١) موطأ محمد مع التصحيح المصحف (٢/٥٢٠).

(٢) إنباء المصنف (٢/١٠٨).

١١٤١ / ٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ

الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَلِيمَانَ بْنَ بَسَّارٍ، عَنْ رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَائِهِ قُلَّ
أَنْ يَنْكِحَهَا؟ فَقَالَا: إِنْ نَكَحَهَا، فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يَكْفُرَ كَقَارَةِ
الْمُنْظَرِ.

١١٤٢ / ٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ، فِي رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسْوَةٍ لَهُ يَنْكِسُهُ وَاحِدَةً...

١١٤١ / ٢١ - (مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد) من أبي بكر

(وسليمان بن بشار) الهلالي أحد الفقهاء السبعة (عن رجل تظاهر من امرأته) أي
جعلها عليه كظهر أمه (قبل أن ينكحها) قال الباجي^(١): سؤاله عن رجل تظاهر
من امرأته قبل أن ينكحها، يريد قال لها: إن تزوجتك فأنت علي كظهر أمي،
فهذه التي يلزمه التظاهر منها إن تزوجها، وأما لو قال: أنت علي كظهر أمي،
ولم يضاف ذلك إلى تزوجها لم يلزمه شيء، وروى ابن مزيين عن عيسى بن
دينار أن معنى قول القاسم وسليمان: أن السائل كان قد قال، إن تزوجت،
وأما إن لم يقل ذلك، فلا تظاهر عليه إذا تزوجها، وقال الشافعي والثوري: لا
يلزمه تظاهر في التوجيهين، والدليل على ما نقوله أن هذا أصاب التظاهر إلى حال
الزوجة، فوجب أن يلزمه إذا وجدت. تزوجية: أم.

(فقلاً: إن نكحها، فلا يمسها حتى يكفر كفارة المنظر) قال الباجي:

يريد أن يعقد النكاح تتعين عليه الكفارة لما وجدت منه العودة المصححة
للكفارة قبل المسيس، أما لو كُفِّرَ قبل أن يتزوجها فإنه لا يجزئه؛ لأن العودة لا
تصح منه، وهي شرط في صحة الكفارة.

١١٤٢ / ٢٢ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (أنه قال

في رجل تظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة) يعني قال لهن: أنت علي كظهر

إِنَّهُ نَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةً وَجَسَةً.

وَحَقَّقْنِي مِنْ ذَلِكَ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، بِشَيْءٍ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا

أَمِي، فهو مظاهر من جميعهن، (إيه نيس عليه) في الحديث (إلا كفارة واحدة) إلا أربع كفارات، ميبأني اختلاف الأئمة في ذلك

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الراي النفي المشهير (مثل ذلك) أي مثل الذي روي عن عروة.

(قال مالك: وعلى ذلك) أي توحيد الكفارة (الأمر) السخت، (عندنا) قال البرقي^(١)، وهو "مشهور في المذهب"، وفيه قول ضعيف بالاعتداد، قال الناحي^(٢) معناه ذلك أنه من قال لأربع سنة له: أنتن عني كظهر أمي أنه متصهر به^(٣)، لم يوط من جميعهن، ويجزئه في ذلك كفارة واحدة لا لأحد فرأي الشافعي، أسي مسفة؛ لأن يمينه واحدة، وظهره واحد، فلم يلزمه إلا كفارة واحدة، فإن وطئ واحدة منهن، فقد حث في جميعهن، ولم يجر له أن يفرق ر سنة منهن، حتى يكفر لوجوب تقديم كفارة على التمسيس.

فإن كفّر عن واحدة منهن فقد بطل حكم الطهار، وجاز أن يبطأ سائرهن دون كفارة نزعها، وإن لم يوط بكفارته إلا لأولى، قاله كله في المدونة، ولو أورد كل واحدة منهن سقط طهار في مجلس أو مجالس، فيقول لإحداهن: أنت علي كظهر أمي، ثم يقبل للأخرى، وأنت علي كظهر أمي، ثم قال ثالثة كذلك، ويقول لثالثة كذلك، وجب عليه لكل واحدة منهن كفارة كاملة بالعرفه. هـ.

(١) شرح البرقي: (٣/٢٦٧)

(٢) المشهور: (١/١٠١)

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ نُسْظَاهِرٍ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

وقال الخريفي: لو تظاهر من أربع نساء مكلمة واحدة لم يكن عليه أكثر من كفارة واحدة، قال الموفق^(١): بغير خلاف في المذهب، وهو قول علي وعمر - رضي الله عنهما - وعروة وطاؤوس وعطاء وربيعة ومالك والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور والشافعي في القديم، وقال الحسن والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري والحنك والثرودي وأصحاب الرأي والمذاهب في الجديد: عليه لكل امرأة كفارة؛ لأنه وحده الظهار والعدو في حق كل امرأة - منهن - فوجب عليه عن كل واحدة كفارة كما لو أفردتها به.

ولما عجم قول عمر وعلي - رضي الله عنهما - رواء عنهما الأثر، ولا يعرف لهما في الصحابة مخالفاً، فكان إجماعاً.

ومفهوم كلام الخريفي أنه إذا تظاهر ميهن بكلمات، فقال لكل واحدة ميهن: أنت عني كظهر أمي، وإن لكل ميهن كفارة، بهذا قول عمر وعطاء، قال أبو عبد الله بن حنبل: المذهب به واحدة في هذا، قال القاضي: المذهب عندي ما ذكره الشيخ أبو عبد الله. وقال أبو بكر: فيه رواية أخرى أنه يحزبه كفارة واحدة، وأختار ذلك، وقال: هذا الذي قلنا اتباعاً لعمر - رضي الله عنه - والحسن وعطاء وإبراهيم وغيرهم، لأن كفارة الظهار حق لله تعالى، فلم تنكح بمكرر سببها، وإنما أنها أبعد منكثرة على أعيان متفرقة، فكان لكل واحدة كفارة اهـ

(قال مالك: قال الله تبارك وتعالى في كتابه في أقسام (كفارة المتظاهرين) قال المزرقاني^(٢): وفي نسخة في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَهَّجُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أي إعتاقها، قال الموفق^(٣): كفارة المتظاهر القادر

(١) المغني (٧٨/١١)

(٢) شرح البرقي (١٧٧/٣)

(٣) المغني (٨١/١١)

﴿إِن كُنْ تَشَاءُ﴾

على الإعتاق عن ربة لا يُجزئه غيره بحسب خلاف علمناه بين أهل العلم، فمن وجد ربة يستغني عنها، أو وجد ثمنها فاسداً عن حاجته ووجد لها به لم يجزئه إلا الإعتاق.

ولا يجزئه إلا ما سبق ربة مؤمنة من كفارة الظهار وسائر الكفارات، هذا ظاهر المذهب، وهو قول الحسن ومالك والشافعي والسيوطي وأبي عبيد، وعن أحمد رواية ثانية: أنه يجزئ فيما عدا كفارة القتل من الظهار وغيره، عن ربة دمية، وهو قول عطاء والنخعي والثوري وأبي ثور، وأصحاب الرأي وابن المنذر؛ لأنه تعالى أطلق الربة في هذه الكفارة، فوجب أن يجزئ ما تناوله الإطلاق، انتهى.

قال الباجي^(١) قوله تعالى: ﴿فَتَرَوْا كَبْتَةً﴾ يقتضي أن الربة تجزئ، ولها صفات الإسلام والسلامة.

قال الموفق^(٢): لا يجزئه إلا ربة سالمة من العيوب المعصرة مانعيل ضرراً يئس، لأن المقصود تملك العبد، منافعها، وملكه المتصورة، لفساد، ولا يحصل هذا مع ما يفسر بالعمل ضرراً يئساً، فلا يجزئ الأعمى، ولا البليغ، ولا المشطوع الأسنان والرجلين، ولا المسجون حبساً مطلقاً، وبهذا كله قال مالك والشافعي وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ونحكي عن شاذ أنه يجوز كل ربة يقع عليها الاسم أخذاً بطلاق النمط (﴿إِن كُنْ تَشَاءُ﴾) ولو طء والاستمتاع بقبلة أو مباشرة حملاً له على عبودية عبد أكثر العلماء، وبعضهم حكى على الوطء، منه أن يقل ويكثر ويعد في غير الفرج، فله الزواني^(٣).

(١) المنتقى (٤١/٤١).

(٢) المسمى (١١/٨٣).

(٣) شرح الزواني (٣/١٢٨).

فَمَنْ أُوْرِيَهُ

وفان ابن رشد^(١): اتفقوا على أن المظاهر يحرم عليه لومته، واختلفوا فيما حرم من ملامته ونظر لذة، فذهب مالك إلى أنه يحرم الجماع وجميع أنواع الاستمتاع ما عدا وجهها وبنيها وتسلها، وقال الشافعي: إنما يحرم الوطء في انفرج قسط. وبه قال الثوري وأحمد، انتهى.

قال الموفق^(٢): المظاهر يحرم عليه وطء امرأته قبل أن يكفر، وليس في ذلك اختلاف إذا كانت الكفارة عتقاً أو صوماً؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَنَاقَ﴾ وأكثر أهل العلم على أن التكفير بالإضمار مثل ذلك، كما سيأتي قريباً، وأما التذد بما دون الجماع من الخلعة واللمس والمباشرة فيما دون انفرج، ففيه روايتان، إحداهما: يحرم وهو اختار أبي بكر، وهو قول الزهري ومالك والأوزاعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، ورؤي ذلك عن انسجي وهو أحد قولي شافعي.

والرواية الثانية: لا تحرم. قال أحمد: أرجو أن لا يكون به بأس، وهو قول الثوري وإسحاق وأبي حنيفة. وحكى عن مالك، وهو القول الثاني للشافعي، انتهى.

وفي الهداية^(٣): لا يحل له وطؤها ولا متنها ولا تغيلها حتى يكفر عن طهارتها، انتهى.

(قُلْ لَمْ يَجِدْ) الرقية، وتقدم قريباً أن الإعتاق يشين على واجد الرقية إجماعاً، وقال المياجي: الوجود هو أن يملك رقية أو تسنها أو ما يسمته قدر تمنها من عرض أو غيره، فمن لم يكن عنده إلا أمة ظاهر منها، فقد قال ابن

(١) بداية المستهد (١٠٩/٢).

(٢) المصنف (٢٦/١١).

(٣) (٢٦٥/١).

الغاسم لا يجزئه نصيام، وكذلك روي عن مالك فيمن يملك من العروضة ما يشترى به رقبة، أو كانت له دار يكتفها ثمنها فبها رقبة لا يجزئه الصوم؛ لأنه راجد لرقبة، انتهى.

قال السرقني^(١): أحصوا على أن من وجد رقبة فضلة عن حاجته فليس له الانتقال إلى الصيام، وإن كانت له رقبة محتاج إلى خدمتها ليزني^(٢) أو كبير أو مريض أو عظيم خلقي وسوء معه ينجّره عن خدمة نفسه، أو يكون مس لا يخدم نفسه في العادة، ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته، فليس عليه الاعتاق. وهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي: متى وجد رقبة لزمه إعتاقها، ولم ينجّره له الانتقال إلى الصيام، سواء كان محتاجاً إليها أو لم يكن؛ لأنه تعالى شرط في الانتقال إلى الصيام أن لا يجد رقبة، وهذا واجب، وإن وجد ثمنها وهو محتاج إليه لم يلزمه شرائها، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك: يلزمه لأن وجدان ثمنها كوجودها، انتهى.

وقال أيضاً^(٣): الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب في أظهر الرأيتين، وهو أحد أقوال الشافعي، فعلى هذا يُغفر بشاره وإعساره حال وجوبها عليه، فإن كان مؤسراً حال الوجوب استقر وجوب الرقبة عليه، فلم يسقط بإعساره بعد ذلك، وإن كان معسراً ففرضه الصوم. فإذ أسير بعد ذلك لم يلزم الانتقال إلى الرقبة، والرواية الثانية الاعتبار بأعظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير، فمتى وجد رقبة فيها بين ذلك لم يحرره إلا الاعتاق، وهذا قول ثانٍ للشافعي. وبه قول ثالث أن الاعتبار بحالة الأداء، وهو قول أبي حنيفة ومالك، انتهى.

(١) «المنها» (١١/٨٦).

(٢) الزَّمن: العلة الملازمة.

(٣) «المنها» (١١/١٠٧).

قَسَنَ لَوْ يَنْتَظِعُ فَوْضَعًا بِرَبِّهِ بِرَبِّكَ^(١).

صوماً إجماعاً، قال السوفق: فإن أصابها في ليالي الصوم أفسد ما مضى من صيامه، وأبداً الشهرين. وهذا قال مالك والثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي. وروى الأثرم عن أحمد بن التتابع لا ينقطع بهذا، وبني. وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر. وإن وطنها أو وطن غيرها في نهار الشهرين عامداً أقطر، وانقطع التتابع إجماعاً.

قال الباقى^(٢): إن جامع في أثناء صومه ليلاً أو نهاراً المظاهر منها أو عبرها نهاراً ابتداء الصوم، قاله في «المختصر الكبير» والمدة «خلافاً للشافعي في أنه إن وطنها ليلاً لم يطل صيامه، انتهى».

قال البجيرمي^(٣): يحرم الرطه فيهما ولو ليلاً؛ لأنه لا يجوز له الرطه في الظهار إلا بعد تسم الكفارة، لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافاً لمالك وأبي حنيفة، انتهى.

وقال زين رشد^(٤): إذا رطى في صيام الشهرين هل عليه استناب الصيام؟ فقال مالك وأبو حنيفة: يستأنف إلا أن أبا حنيفة شرط في ذلك العمد، ولم يفرق مالكاً بين العمد والسيان، وقال الشافعي: لا يستأنف على حال، (قصر) لَوْ يَنْتَظِعُ^(٥) انصيام (فَقَلَمًا بِرَبِّهِ بِرَبِّكَ^(٦)).

فيه عدة مباحث، الأول: ما قال السوفق^(٧): أكثر أهل العلم على أن التكفير بالاضعاع مثل العتق والصوم في أن يحرم وطؤها قبل التكفير. منهم عطاء والرحري والشافعي وأصحاب الرأي. ودعوى أبو ثور إلى إباحة الجماع

(١) «المعنى» (١٤/٤).

(٢) «شرح الإنشاء» (١٣/٤).

(٣) «بداية المجتهد» (١١/٦).

(٤) «المعنى» (٦٦/١١).

فيل التَّكْفِيرُ بِالْإِطْعَامِ: وعن أحمد ما يقتضي ذلك؛ لأنه أمر اسمه ثم يستعمل
المسيير فيه: كما هي المعتق والصيام.

ولما ما روي عن عكرمة بن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً
أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إنني نظّهرت من امرأتي فوقعت عليها فيل
أن أكفر؟ فقال: أما حدثت شي ذلك برحمتك الله؟ قال: رأيت خُلُوعَها في
سرو القصير، قال: أفلا تقربها حتى تدخل ما أسرك الله؟ رواه أبو داود
والترمذي، وقال: حسن، اهـ.

قال الباجي^(١): لا يجوز له الوطء في أثناء إطعامه، وس شرط إطعامه
تقديمه على وطء المظاهر منها خلافاً للشافعي، وسواء وطئ ناسياً أو عناداً،
فإنه يبطل ما تقدم من إتمامه، وبحسب عليه انتهاء الإطعام آخره، اهـ.

قال السويفي: لو وطئ في أثناء الإطعام لم تلزمه إعادة ما مضى منه، وبه
قال أبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: يستأنف، اهـ.

وعلم من ذلك كله أن ههنا مسألتين: إحداهما: حرمة الوطء قبل التَّكْفِيرِ
ولا خلاف في ذلك بين الأئمة، ومن حكى فيه خلاف الإمام الشافعي بعد
وهم، ففي شرح الإقناع^(٢) من فروع الشافعية لا يعمل ووطئها حتى يكفر؛
لقوله تعالى: **فَمَتَّعُوهُ زَوْجَةً آيَةً**، ويقدر من قبل أن يتماسا في الإطعام
حملاً للمطوق على المقيد، اهـ. والثانية: استئنف الإطعام، وفيه خلاف الإمام
مالك، وفي التهذيب: إن قرب التي ظهر منها في حلال الإطعام لم يستأنف،
انتهى.

والثاني: ما قال السويفي^(٣) أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا تم

(١) والمضى (١/٤١).

(٢) (٢/٤٢).

(٣) والمضى (١/٩٢).

يجد الرهب، ولم يستطع انصيام، أذ فرضه إطعام ستين مسكيناً على ما أمره الله عز وجل، وجاء في سنة نبيه سواء عجز عن انصيام لكبر أو مرض بخاف الصوم يباطره أو الزيادة فيه، أو الشيق، فلا يصير فيه من الجماع، فإن أوس من الصامت لما أمره رسول الله ﷺ بالنصيام قالت نمران: يا رسول الله إنه شيخ كبير، ما به من صيام، قال: أفليصم ستين مسكيناً^(١)، ولما أمر سلمة بن صخر بالنصيام قال: هل أصبت الذي أصبت إلا من نصيام؟ قال: فأطعم، فنقله إلى الإطعام لما أخره أن به من الشيق والشهوة ما يمنعه من الصيام.

والواجب في الإطعام طعام ستين مسكيناً لا يجوزته أقل من ذلك، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لو أطعم مسكيناً وحداً في ستين يوماً أجزأه وحكمه القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد، انتهى.

قال الرزقاني: ولا خلاف عند المالكية أن هذا العدد معتبر، فلا يجوزته ما دونه، ولو دفع إليهم مقدار إطعام الستين، وقاله الشافعي، انتهى.

والثالث: ما قال الرزقاني^(٢): إن مقدار الطعام لكل مسكين مدّ وفلّان بمدّه^(٣)، انتهى. وهكذا قال اندرديمر، قال المدسوقي: مجموعها، عانة مدّ بمدّه^(٣)، وذلك خمسة وعشرون صاعاً؛ لأن الصاع أربعة أمداد، انتهى. ويسط انباحي^(٣) اختلاف أقوال المالكية في ذلك، وجزم أيضاً أن مدّ هشام مدان بمد النبي ﷺ، وقال: المستحب أن يزداد في كفارة الظهور ويبلغ المدين، فقد روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم في «المدينة»، أما الظهار فمدّ بمدّ

(١) مسن أبي داود (١/٥١٣).

(٢) شرح الرزقاني (٣/١٧٨).

(٣) انظر: «المعنى» (٤/١٥).

هشام أو مدان بمد النبي ﷺ انتهى. وهو موافق لما تقدم في «الموهبات» في أبواب صدقة الفطر من قول الإمام مالك - رضي الله عنه - إن الكفارات كلها بالمد الأصغر مد النبي ﷺ إلا الظهار، فإن الكفارة فيه بالمد الأعظم مد هشام، انتهى.

قال الترمذي^(١): لكل منهم مد وثلاثان من بر إن اقتاتوه، وإن اقتاتوا نحرًا أو مخرجًا في الفطرة من شعر أو سلك أو غيرهما، فعدله شعراً لا كيلاً خلافاً للهاجي، قال عياض: معنى عدله شعراً أن يفاد: إذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه غيرها، فيقال: كذا، فيخرج سواء، زاد عن مد هشام أو نقص، انتهى.

وقال المؤلف: إن قدر المعتد في الكفارات كلها مد من بر لكل مسكين أو نصف صاع من تمر أو شعير، وممن قال ملقب زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر حكماء عنهم الإمام أحمد، ورواه عنهم الأثرم، وعن عطاء وسليمان بن موسى، وقال سليمان بن يسار: أدركت الناس إذا أعطوا في كفارة التبعير أعطوا مدًا من حنطة بالمد الأصغر مد النبي ﷺ، وقال أبو هريرة: يضم مدًا من أي الأنواع كان. وبعد قال عطاء والأوزاعي والشافعي.

وهذا مالك مدان من جميع الأنواع، وممن قال: مدان من قمح مجدّد وعكرمة الشعير والنخعي، وقال الترمذي وأصحاب الرأي من القمح مدان، ومن التمر والشعير صاع لكل مسكين. لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صخر: «فأطعم مسكناً من تمر»، رواه الإمام أحمد في «المسند» وأبو داود^(٢) وغيرهما، انتهى.

(١) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٦٢)، والترمذي (١١٩٨)، وابن ماجه (٢٠٦٢).

والرابع ما قال النووي^(١): إن الواجب نسيك كل إنسان من العمائم العذر الواجب له من الكفارة، ولو عدل السابق أو غناهم ثم جزيه سواء فعل ذلك بالتفدية الواجب أو أقل أو أكثر، ولو عدل كل واحد بماله بحره إلا أن يملكه يواد. وهذا مذهب الشافعي. وعن أحمد رواية أخرى أنه يحرنه إذا أطعمهم بالقدار الواجب، وهو قول تطعي رأبي حنيفة انتهى.

وقال الإمام مالك: لا أحب في كفارة التطهار الحداء وإحضار لاسي لا فلك سبع مائة شامي.

قال المترجم^(٢): معنى لا أحب: لا يجزئ، وسئل عليه قوله: لأنني لا أظنه سبع مائة شامي، فأخذ به أنه لو تحقق بلوغه أجراه، انتهى.

وهي الهداية^(٣): وإن غناهم رخصهم حال، فإيلاً كان ما أكسوا أو كلبراً. وقال الشافعي: لا يجزئ إلا التسليك اعتباراً بالركاة وصداقة الفطر، وهذا لأن التسليك أجمع للحاجة فلا يتوب منه إلا الإحالة. ولذا، إن أحد صوم عليه هو الإطعام، وهو حفظ في النفس من الضم وفي الإحالة ذلك كما في التسليك، أما الواجب في الركاة الإحالة، وهي صدقة الفطر الأداء، ربما للتسليك حقيقة، انتهى.

والخامس ما دل الناحي^(٤): إن الذي يحرنه به في التحسين على حسب ما تقدم في كفارة الحيض، انتهى.

ثبت. وتقدم في كفارة اليمين أن أفعال الأعطسة هي ما يخرج في زكاة

(١) مالمعي (١/٩٦)

(٢) الشرح لكبير (٤٤٤/٢)

(٣) (٣٩٨/١)

(٤) المحض (٤١/٤٥)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَنْتَظِرُ مِنْ فَرَأْنِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ.
قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَرَةٌ وَاحِدَةٌ.

الفطرة، وهي الأنواع السبعة، وتقدم في الفطرة أن العبرة عند المالكية لغالب قوت السند. وبه جزم الدردير في الظاهر أيضاً إذ قال: «... وثلاثان برأ» إن اقتنوا، وإن اقتنوا تمراً أو مخرجاً في الفطرة من شعير أو سلت أو أرر أو حجر أو ذرة فعدله شعراً لا كلاً، انتهى.

وقد الموفق^(١): إن المجزئ في الإطعام ما يُجزئ في الفطرة وهو السر والشعير والتمر والزبيب سواء كانت قوته أو لم تكن، وما عداها، فقال الشافعي: لا يُجزئ إخراجها سواء كان قوت بلده أو لم يكن؛ لأن الخبر ورد بإخراج هذه الأصناف على ما جاء في الأحاديث، وقال أبو الخطاب: «عندي يجرئ الإخراج من جميع الحبوب التي هي قوت بلده كالفرة والشعير، وهذا مذهب الشافعي».

ولا يُجزئ القبضة في الكفارة بقنها الميموسي والأثرم وهو مذهب الشافعي، وشرح مضر أصحابنا من كلام أحمد رواية أخرى، أنه يجرئ، وهو ما روى الأثرم أن رجلاً سأل أحمد قال: «أعطيت في كفارة خمسة دنانير؟ فقال: لو استغفرني قبل أن تُعفي لم أُبَرِّ عليك، وهذا ليس برواية، وإنما سكت عن الذي أعطى؛ لأنه مختلف فيه فلم ير التصيق عليه فيه، انتهى».

وفي «التهذيب»^(٢): يطعم كل مسكين نصف صاع برأ وصاعاً من تمر أو شعير؛ لأن المعتسر دفع حاجة اليوم لكل مسكين، فيعتبر بصدقة الفطر، وقوله: قبضة ذلك مذهبان، انتهى.

(قال مالك في الرجل ينتظر من امرأته في مجالس متفرقة قال: ليس عليه [إلا كفارة واحدة] قال الباجي^(٣): وهذا على إطلاق الثنية دون تقييدها بالتكرار،

(١) «المعني» (١١/٢٩٩)

(٢) (١١/٢٦٨)

(٣) «المعني» (١١/٢٦٦)

متر أن يقول لها: أنت علي كظهر أمي، ثم يقول لها مثل ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر، ويؤي تأكيد لقول الأول، وتكراره، أو ثم ينو شيئاً، فليس عليه إلا كفارة واحدة؛ لأنها بمنزلة واحدة تكررت في شيء واحد، فكان إطلائها ينقض التأكيد، ونو نوى بالقول الثاني كفارة ثانية، ففي كتاب ابن الموزان: تلزمه كفارة ثانية، وهذا كله ما ثم تلزمه الكفارة الأولى بالنوط، فإن وطئ ثم ظاهر منها مرة أخرى، فهي مختصر ابن عبيد الحكم: عليه كفارة ثانية، ووجه ذلك أنه لما وقع الحث بالنوط ولزمته الكفارة كان ظهاره بعد ذلك ظهاراً مبتدأ له حكمه، انتهى.

وقال المدقق^(١): إذا ظاهر من زوجته مراراً، فلم يكفر فكفارة واحدة. هذا ظاهر المذهب، سواء كان في مجلس أو مجالس، بنوي بذلك التأكيد أو الاستئناف أو اطلاق، فقد عني أحمد جماعة وانتدبه أبو بكر وابن حامد، وروي ذلك عن حماد بن عيسى - رضي الله عنه -، وروى فاب عطاء وحامير بن زهد وحماد بن عثمان والشافعي وأبو عبيد وأبو عبيد وأبو عبيد وأبو عبيد وأبو عبيد وأبو عبيد والشافعي القديم، ونقل عن أحمد فليس حلف أيماناً كثيرة، فإن أراد تأكيد اليمين، فكفارة واحدة، فمفهومه إن نوى الاستئناف فكفارتان، وروى ذلك لثوري والشافعي في الجديد، وقال أصحاب الرأي: إن كان في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن كان في مجالس فكفارات. وروى عن علي بن وهزم بن دينار وقفاة، انتهى.

وفي رد المحتار^(٢) من منج الجديد: لو كبر الظهار من امرأة في مجلس أو مجالس تتكرر الكفارة بتعدد، إلا إن سوي بما بعد الأول - كيداً - فيصدق قضاء بهما، لا كما قيل في المجلس لا المجالس، انتهى. قال في

(١) (١١٤/١١)

(٢) (٤١٨/٢)

فَإِنْ تَطَاهَرَ ثُمَّ كَفَّرَ، ثُمَّ تَطَاهَرَ بَعْدَ أَنْ يَكْفُرَ، فَعَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ إِذَا بَلَغَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ تَطَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَكْفِيرَةٌ وَاحِدَةٌ. وَيُكْفَرُ عَنْهَا حَتَّى يَكْفُرَ. وَيُسْتَعْفَرُ اللَّهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

والبحر: وفي بعض الكتب فرق بين المجنس والمجانس والمعتمد الأول انتهى

(هو من تطاهر) أحد (ثم كفر) ثم تطاهر بعد أن يكفر) أي بعد التكفارة (فعليه التكفارة) الأخرى (أيضاً) حقيقة لأنه بذ طاهر به، أن قام التكفارة، فلا بد لذلك التطاهر من كفارة؛ لأن التكفارة الأولى ليست بتكفارة عما يأتي بعدها من الأيمان، وهذا جده، قال الموفق: فأما إن كفر عن الأولى ثم طهر ثم كفر بكفارة بلا خلاف، انتهى.

(قال مالك: من تطاهر من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة) وهي كفارة الطاهر، وليس عليه لأجل أن ليس بكفارة أخرى، ودفعه ذلك حرامه لقوله عمر ابن الخطاب: «فَإِنْ قَبْلَ أَنْ يَتَنَبَّأَ لَكُنْ مَعَ الْحَرَمَةِ لَا تَعْبُدُ الْكُفْرَةَ (ويكفر عنها) بعد ذلك (حتى يكفر) ولا يبرحم أنه إذا وقع مرة قبل التكفير يباح له التراجع إلى ذلك متى شاء؛ لأنه عليه قال لمحل طاهر من امرأته يواظبها لا تدبرها حتى تكفر، رواه أبو داود وغيره^(١) (ومستغفر الله) عن وجه، أي ليس عليه فعله ذلك لكونه حراماً.

(قال مالك: وذلك) أنه وحوب التكفارة الواحدة لا غير (أحسن ما سمعت) في ذلك، وعيب منه أنه روي عنه - سمع في ذلك أمراً لا يختلف، قال الموفق^(٢)، انظر بغيره عليه وجه زوجته قبل التكفير لقوله عمر

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٢٧)، وابن ماجه (١١٩٩)، والبيهقي (٢٢٥٨)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

(٢) المغني (١١٠/١١).

اسمه من لعن والنصب. ^(١) لم يزل يقول: "لينا وعلينا محض ربه استجابتنا أمروا. ونستنصر الكفارة في دمه. فلا نستغفر عنه ذلك سورت ولا ضلالي ولا غيره. ونحريم روحته عليه باقي بعده حتى يكفره. هذا قول أكثر أهل العلم. وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبي بختاز والنخعي وعبد الله بن أدية وسالك والنوري والأورعي والشافعي والشافعي وأبي نوري. وروي الخليل عن النخعي بن دينار قال: سألت عشرة من الفقهاء عن المذاهب بما مع قول أن يكفره قالوا: ليس هذا لا كفارة. حدثنا الحسن وابن سيرين ويحيى النخعي. وموتى النخعي وعطاء. طابوس ومجاهد. حكيم بن قيس. قال وكيع وأبو الأشرع - معاً.

وتحكي عن عمرو بن العاص أن عليه كذا بين، وروي ذلك عن أبيه وروى عن جابر والزهري وقدها لأن الله يوجب كفارة. والظاهر مدحج الآخرين. وقال أبو حنيفة لا تنب الكفارة في دم. وإنما هي شرط الإحراق. كما كانت قبله. وتحكي عن بعض الناس أن الكفارة لا يغفر إلا مرة واحدة. وروى.

وفي الهداية: إن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى. ولا يعود حتى يكفر. أقوله بفتح اللام واقع في قوله قبل الكفارة. استغفر الله ولا يغفر حتى يكفر. ولو كان شيء غير واجب عليه سلباً قبل من المسامحة ^(٢) لأنه مقام اليأس. فقلتم أنه عام الحكم انعاده. فلا يجب كذا مرة. كما نزل عن عمرو بن العاص ونسبته وصعبه من حبيب الزهري وقدها. ولا ثلاث كفارات. قد روي عن الحسن الصوري والحميري انتهى.

(١) سورة المجادلة الآية (٣) د.

(٢) معجم النسخ (٢/٤٨)

قَالَ مَالِكٌ: وَالطُّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَرَامِ، مِنَ الرِّضَاعَةِ
وَالنِّسْبِ، سَوَاءٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ طَهَارٌ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالطُّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَرَامِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَالنِّسْبِ سَوَاءٌ) لِأَنَّهُ
نَشَأَ مِنْ نَحْلٍ مِنْ حَرَمٍ، فَهُوَ شَامِلٌ لِمَنْ حُرِّمَتْ الرِّضَاعَةُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ (١)
وَلَمْ يَذْكُرْ مَحْرَبَ الْمَعْدُومَةِ لِأَمِّ زَوْجَتِهِ وَزَوْجَةِ أَيْهِ، وَبِحَبِّ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُنَّ
حَكْمَ مَنْ طَاهَرُ: لِأَنَّهُنَّ مِمَّنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، انْتَهَى.

وَقِيَّ الْمَحْرَبُ (٢): فَهُوَ قَالَ: أَسْبَغْتُ كَطَهَرْتُ أَحْسَنَ مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ عَمِيَ
مِنَ النِّسْبِ، أَوْ أُمُّ امْرَأَتِي فَهُوَ مَضَاهِرٌ. وَهُوَ مَضَعٌ أَيْ حَبِيقَةٌ، وَعَنِ الْحَسَنِ
وَالنَّخَعِيِّ وَالزَّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالتَّوْبَرِيِّ نَحْوَهُ، وَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ. لَا يَكُونُ الطُّهَارُ
إِلَّا بِالْأَمِّ وَحِدَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالشَّعْبِيِّ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ: لَمْ يَنْسِ اللَّهُ أَنْ يَذْكُرَ
الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَمَاتِ وَاسْخَالَاتِ إِذَا أَخْبِرَ أَنَّ الطُّهَارَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْأُمَّهَاتِ، انْتَهَى.

وَنَضَمَ فِي أَوَّلِهِ آيَاتٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَوِّفِ أَوْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ انْقِدَابُ
وَالْجِدَّةُ فِي هَذَا تَقُولُ بِسُزْلَةِ الْأُمِّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الْجَدِيدُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْجَسَدِ، فِي
أَنَّ الطُّهَارَ يَكُونُ مَنْ يَحْرَمُ عَلَى تَأْيِيدِهِ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ طَهَارٌ) قَوْلُ ذَلِكَ الْمَرْءِ الرَّجُلِ: أَسْبَغْتُ
كَطَهَرْتُ أَيْ وَنَحْوَهُ، وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَذَا فِي التَّامِجِ، وَقَالَ
ابْنُ رَشْدٍ (٣): عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهَا
طَهَارٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَمِلُهَا كَفَّارَةٌ بِمِثْلِ، وَالثَّالِثُ:
عَمِلُهَا كَفَّارَةُ الطُّهَارِ، أَعَدَّ.

(١) الشَّافِعِيُّ (٤٨/٢).

(٢) بِنَايَةُ الْمُحْتَمَلِ (١٠٩/٢).

وقال الحرقي: إذا قالت المرأة لزوجها: أنت علي كظهر أبي، لم تكن مظهرة وثمرتها كفارة الظهار؛ لأنها أنت الممنكر من القول والزوج. وقال الموفق^(١): جملة ذلك أن المرأة إذا قالت لزوجها: أنت علي كظهر أبي، أو قالت: إن تزوجت فلا مأ فيه علي كظهر أبي، فليس ذلك بظهار، قال القاضي: لا تكون مظهرة براءة واحدة، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال الزهري والأوزاعي: هو بظهار، ودوي ذلك عن الحسن والنخعي، لا أن النخعي قال: إذا قلت ذلك بعد ما تزوج فليس بشيء، ولعنهم يحنون بأنها أحد الزوجين تغادر من الآخر.

وقال، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾^(٢) الآية، فخصهم بذلك، ولأن نجر في المرأة حق بلرجل، فسمي بذلك المرأة بزالمة، إذا ثبت هذا فاختص عن أحمد في التكفارة، فقتل عنه جماعة: عليها كفارة الظهار، أما زوى الأثرية بإسناد عن إبراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت: إن تزوجت مصعب بن الزبير فهد علي كظهر أبي، قتلت أهل المدينة فرأوا أن عليها الكفارة.

وزوج علي بن مسهر عن الشيباني قال: كنت جائلاً في المسجد أنا وعبد الله بن مغفل المزني، فجاء رجل حتى جلس إلينا، فسأته من أنت؟ فقال: أنا موسى لعائشة بنت طلحة التي أعطيتي عن ظهارها، خطبها مصعب بن الزبير، ففانسا: هو عتي كظهر أبي إن تزوجته، ثم رعبت فيه، فاستفتت أصحاب رسول الله ﷺ، وهم يومئذ كثير، وأمروها أن تثنى رقبة وتزوجه، فأعفتني وتزوجته.

(١) (المضي) (١١٢/١١).

(٢) سورة المجادلة الآية ٢.

قَالَ مَالِكٌ بِنِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا قُلُوهُنَّ قَدَرٌ. سَمِعْتُ أَنَّنِي تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُنْتَظَرُ مِنَ الرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ. ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى إِسْكَانِهَا.....

وروى محمد هدير نخع من مختصر من. ولأنها زوج أنى بالمسكو من القول والزور. فتمت كفاة. أظهر كآخر. ولأن الواحد كفارة يمين، فاستوى فيها الزوجان كاليمين بالله تعالى

والرواية الثالثة: ليس عليها كفارة. وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور. لأنه قول منكر وزر. وليس بظهار. فتم بدوجب كفارة نالسب والحدف. والرواية الثالثة: عليها كفارة اليمين. قال أحمد: ذهب طفاء مذهباً حسناً. جعله يسيرة من حرم على نفسه شيئاً، مثل لطفام وما أشبه. وهذا أقبل على مذهب أحمد وأشبه بأخونه، انتهى

وهي المأخذ المختارة^(١): ظاهرها منه نحو فلا حرمة عليها ولا كفارة. به يعني. وروى ابن النخبة إيجاب كفارة يمين. قال ابن عابد: قوله لا حرمة. بياناً لتكون لغواً أى فلا حرمة عليها إذا مكثت من نفسها. ولا كفارة ظهار ولا يمين. وقوله لا يفتى. مذهب ما في شرح الوهبانية: لما قبل أنى عن الحسن بن زياد من صحة ظهارها. وعليها كفارة الظهار. وروى عن أبي يوسف. انتهى.

(قال مالك في تفسير قوله) تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا قُلُوهُنَّ قَدَرٌ﴾ (١) (قال مالك سمعت) من أهل العلم (أن تفسير ذلك) أى تفسير العود المذكور في الآية (أن يتظاهر الرجل من امراته ثم يجمع) محرم النساء وسكون جمع وكسر ميم أى عزم وحسم (على إسكانها أى إمساك المرأة

(١) (٣/٥١٠).

(٢) سورة مائدة الآية ٣

وَإِصَابَتِهَا. فَبَزَّ أَجْمَعٌ عَلَى ذَلِكَ فَتَدْرَجَتْ عَلَيْهِ الْكُفْرَةُ.....

في نكاحها (وإصابتها) أي جماعها (فإن أجمع) أي عزم رصم (على إصابتها وإصابتها) هكذا في النسخ الندية. وفي النسخ المصرية: فإن أجمع على ذلك (فقد وجبت عليه الكفارة) لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرُوا بِهِنَّ فِي الْأَيَةِ﴾.

قال الباجي^(١): قال مالك: إن تفسير ذلك يعني العودة: أن يجمع بعد الظهار على إصابتها وإصابتها. هذا الذي ذكره في: الموطأ وعنه أكثر أصحابه. وقد قيل عت غير ذلك. وأميل هذا أن العلماء اختلفوا في الكفارة إذا تمتعت، فذهب مالك ومسلم والشافعية إلى أنها تمتعت بشرطين: وجود الظهار، والعودة، وقال مجاهد والثوري: تحب بنفس الظهار دون شرط آخر، والدليل على ما نقول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُقْرِئُونَ بِهِنَّ أَنْفُسَهُنَّ ثُمَّ يُكْفِّرُونَ﴾^(٢) الآية. فملئ الكفارة - بظهار والعودة.

ثم اختلف العلماء في العودة ما هي. ولما كان في ذلك ثلاثة أقوال، قال الشيخ أبو القاسم: إحدى الروايتين العزم على إصابتها، والثانية: العزم على وطئها، وقد ذكر في الموطأ الأمرين جميعاً، ويتضمن قوله هذا أن مراد كل واحد منهما بالعمز العودة، قال الباجي^(٣): وهذا عهدي واجتماع إلى الإمام، وقال أحمد من حنبل: روى عن مالك أبو القاسم بن الجلاب: رغبه ورافة أخرى: أن العزم هو نفس الموطأ، وبه قال الحسن والزهرى وطاوس، وقال الشافعي: أن بسفي من الزمان مدة يمكنه فيها إيقاع الطلاق، فلا يوقعه، وذهب نازد إلى أن العودة هي إعادة قطع الظهار.

والدليل على ما نقول أن الكفارة إنما تجب في الأيمان بمخاتفة اليمين،

(١) النسخة (١٩/٢).

(٢) سورة المجادلة: الآية ٢.

(٣) الموطأ (٥٩/٢١).

ومن ظاهر أقصى ظاهره، حريم روحه، فإن أراد استحالتها، عقد عاد فيه. ترك ورجع إلى الوطء الذي حرم، وفي مثل هذا يقال: «عد فلان لكذا»، ولو كان السقوط بظهور ثانياً يوجب الكفارة لأوجبه الأول، فلما لم يوجبه الأول لم يوجب الثاني، لأنهما من جنس واحد نظراً ومعنى. انتهى.

وفي «الصحى»^(١): «العود في السوطاء العزم على الوطء والإمساك معا وفي المذونة» على الوطء خاصة، وروي الإمساك خاصة. كذا في المختصر، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): «عن مائت في ذلك ثلاث روايات: إجماع: أن العود هو العزم على إمساكها ووطء معا، وانتفاء العزم على الوطء فقط، وفي الرواية الصحيحة المشهورة عند أصحابه، وفيه قال أبو حنيفة وأحمد والثالثة: هو نفس الوطء، وفي أصح الروايات، وقال الشافعي: العود الإمساك نفسه، انتهى.

وقال نذير^(٣): «تجب الكفارة وجوباً موسعاً بالعود بارتكاب بالوطء ولو ماساً نحتاً لا بتل السوطاء سواء تمت في عصمته أو طلقها، ولا تجزئ قبل العود. والعود هو العزم على الوطء فقط ثم العزم مع الإمساك في العصمة، أي لا ينافيها على العزم تأويلان، وخلافه، وسقطت الكفارة بعد العود المندفع، ما أئني منه إذا لم يبق للمظاهر بطلانها لئلا لا يلزم».

قال المدققي قوله: تأويلان بخلاف، أي تأويلان على «المذونة» وخلاف في المذهب، يعني في الساعب قولان شهير كل منهما، وحسب

(١) انظر «الصحى»: (٩٦/١١١٤٤).

(٢) «مباني المذهب»: (٩٦/١١١٤٤).

(٣) «الشرح الكبير»: (٢١/١١١٤٤).

«المدة» على كل منهما، و«المدة» العود إلى الزوجة بالإجماع عليه.

واختلف الأشيخ بعد ذلك فيما تقتضيه «المدة»، فابن رشد فهم «المدة» على أن العود مجرد العزم على الزوجة بغير قضاء الوصفة، وأم يعرض للعزم على الإمساك، وقال: إنه المشهور، «قولها» والإجماع عليه، أي العزم عليه مرادف لما قبله، وهو إرادة الزوجة. وفهم عبارة من «المدة» على أنه العزم على الزوجة مع العزم على الإمساك وقال: إنه المشهور انتهى.

وقال الموفق^(١) العدد وهو الزوجة، فمن وطئ لمرته الكفارة، ولا نجب قبل ذلك، إلا أنها شرط لحل النكاح، فيبطل به من أراد أن يستحل، كما يؤسر بعقد النكاح من أراد حل المرأة، وحكي ذلك عن الحسن والنعمان، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه لا يوجب الكفارة على من وطئ، وهي عند أبي حنيفة من وطئ ممن لم يوطأ، وقارن القاضي وأصحابه: العود للعزم على الزوجة إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على التعازم على الزوجة إذا مات أحداهما أو طلق قبل الزوجة إلا أبا الخطاب، فإنه قال: إذا مات بعد العزم أو طلق بعد الكفارة، وهذا قول مالك وأبي سعيد.

وأكثر أحمد هنا، فقال: مالك يقول: إذا أجمع امرته الكفارة، فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة؟ إلا أن يكون بسبب شيء قول ضروري، نكلم بالظهار لزومه. مثل الطلاق، ولم يجيب أحمد قول طائفة، وقال الشافعي: العود بمسكها بعد ظهارة زمتها يمكنه طلاقها فيه؛ لأن ظهارة منها يقتضي إبانها، فإمسكها عود فيها، وقال داود: العود تكرار الظهار مرة ثانية؛ لأن العود في الشيء إعادته، ولنا: أن العود فعل شد قول، ومنه انعاده في مئة، انتهى.

(١) «تأنيدي» (١١/٢٢)

وَأَنَّ طَلَّقَهَا، وَلَمْ تُجْمِعْ بَعْدَ تَطَاهُرِهَا مِنْهَا، عَلَى إِسْتِئْذَانِهَا وَإِصَابَتِهَا، فَلَا كُفَّارَةَ غَنِيَّةً.

وفي «المحلى»: اختلفوا في تفسير العود، فقال الجمهور: معناه يعودون إلى قولهم ما عندك؛ وذلك بحصول عند مالك بالعزم على الجماع، وعند الشافعي بإسكانها في الإنكاح، وعند أبي حنيفة باستباحة استمتاعها ولو بنظر شهوة. وقال جماعة: معناه يعودون إلى قولهم بالظهار في الإسلام بعد ما كانوا بظاهرون في الجاهلية، وهو قول الثوري ومجاهد، وتكراره لفظاً، وهو قول الظاهرية، أو معنى بأن يحلف على ما قال، وهو قول أبي مسلم، انتهى.

وفي «النز المصنوع»^(١): وهو المذكور في الآية عزمه عزمًا مؤكدًا على استباحة وطنها، فلو عزم ثم بدا له أن لا يطأها لا كفارة عليه، قال ابن عاشر: لعدم العزم المؤكد، لا لأنها رجعت عنه بنفس العزم ثم سقطت، كما قال بعضهم: لأنها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جسد، انتهى.

وفيها أيضاً من قال: أنت علي كظهر أمي في كل يوم تجتذ الظهار كل يوم، وله قريبها نيلًا، وكذا من قال في رمضان كله، وجب كله، نه وظهرا في شعبان بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار.

(وإن طلقها) أي زوجته (ولم تجمع) صبح أوله فسكون أي لم يعزم (بعد تطاهره منها على إسكانها) عنده في عصته (وإصابتها) فلا كفارة عليه لعدم تحقق العود الموجب لتكفارة. قال الموفق^(٢): إن التكفارة لا تجب بمجرد الظهار، فلو مات أحدهما أو فارقها قبل العود فلا كفارة عليه. وهذا قول عطاء والنخعي والأوزاعي والحسن والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي، وقال طاووس ومجاهد والشمسي وأزهري وقتادة: عليه الكفارة بمجرد الظهار، لأنه

(١) (٣/٥١٥)

(٢) «المعني» (١١/٧٦).

قَالَ خَالِدٌ: فَإِنْ تَرَوُحَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، لَوْ يَسْتَوْفِي حَتَّى يُكْفِرَ بِكُفَّارَةِ الْمُنْظَاهِرِ.

سبب للكفارة، وقد وجب، وقال الشافعي: متى أمسكتها بعدظهار، ربما يسكت طالقها فيه، فلم يظننها معنية بالكفارة؛ لأن ذلك هو العود عنده. ولما قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّا لَا ذَنْبَ عَلَيْنَا» الآية، وأوجب الكفارة بأمرين: ظهار، وعود، فلا تنكح، بأحداهما، ولأن الكفارة هي تغطية كفارة بعين، فلا يحدث تغير الحدث ككسائر الأيمان، وانحلت فيها هو العود، وترك طلاقها ليس بحدث فيها. ولا يقال إنما حلفت على تركه، فلا تحب به الكفارة.

(قال مالك: فإن تروحها بعد ذلك) أي بعد التخلي المذكور، وهو التخلي بعد الظهار قبل العود لم يمسها؛ أي لا يجوز له أن يجامعها سكاخ جديد أيضاً (حتى يكفر كفارة المتظاهر) لفاء حكمة لظهار، قال الموفق^(١): إذا طلق من ظاهر متناه ثم تروحها لم يحل له وطئها حتى يكفر، سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو فيه، نص عليه أحمد، وهو قول عطاء والحسن والزهري والنخعي ومالك وأبي عبيد، وقال قدامة: إذا كانت سنط الظهار، فإذا عاد فنكحها فلا كفارة عليه، وذلك ما في قولنا: لا كفارة عليه وقوله ثالث: إن كانت البيونة بالثلاث ثم تعبد الظهار والاعاد، ونساء عدوم الآية، فإنه قد ظاهر من امرأة فلا يحل أن يتناسا حتى يكفر، انتهى.

وفي المسند المختار^(٢): يحرم وضوف عليه ودواعيه حتى يكفر، وإن سادت إليه خلقة بعين أو بعد زوج آخر لفاء حكم الظهار، قال ابن عابدين: أورد أنه لو طلقها ثلاثاً ثم عادت إليه بعد سنط الظهار، انتهى.

(١) سورة الاحقاف: الآية ٣.

(٢) المعنى (١١/٧٩).

(٣) (٢/٥٦٤).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَتَّظَاهِرُ مِنْ أُمْتِهِ: إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَصِيَّهَا، فَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ نَفْهَارٍ، قِيلَ أَنْ يَطْلَمًا.

(قال مالك، في الرجل يتظاهر من أمة: إنه إن أراد أن يصيها) بعد ما تظاهرها (ففيه كفارة الطهارة قبل أن يطلما) لأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم، ويدخل في عسوم قوله تعالى: ﴿يَنْكِحُهُمْ﴾ وقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه من طريق همام: سئل قتادة عن رجل تظاهر من سريره؟ فقال: فإن الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار: مثل فُهار الحرّة، وهو قول الفقهاء السبعة، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث، قاله المحافظ^(١).

وقال ابن رشد^(٢): اتفقوا على لزوم الطهارة من الزوجة التي في العصمة واحتلوا في الطهارة من الأمة، ومن التي في غير العصمة، وفهار المرأة من الرجل، أما الطهارة من الأمة فقال مالك والثوري وجماعة: الطهارة منها لازم كالتفهار من الزوجة الحرّة وكذا المدبرة وأم الولد، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا تطهارة من أمة، وقال الأوزاعي: إن كان بطأ أمة فهو مطاهر، وإن لم يطلما فهو بعين، وفيها كفارة بعين، وقال عطاء: هو مطاهر، لكن عليه نصف كفارة، انتهى.

وقال الموفق^(٣): لا يصح التفهار من أمة ولا أم ولد، ذوي ذلك عن ابن عمر وابن عمرو وسعيد بن المسيب وعطاء والشافعي وربيعة والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، وذوي عن الحسن وعكرمة والشافعي وعمرو بن دينار وسليمان بن يسار والزهري وقاتادة والحنك والثوري ومالك في التفهار من الأمة كفارة تامة؛ لأنها مباحة لها، فصح التفهار منها كالزوجة، وعن الحسن والأوزاعي إن كان بطأها فهو طاهر، وإلا فلا؛ لأنه إذا لم يطلما فهو كتحريم

(١) فتح الباري (٩/٤٣٤).

(٢) بداية المجتهد (٢/١٠٧).

(٣) المنهاج (١١/٦٧).

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيْلَاءٌ فِي تَطَاهُرِهِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا لَا يُرِيدُ أَنْ يَفِيءَ مِنْ تَطَاهُرِهِ.

ماله. وقال عطاء: عليه نصف كفارة حرة؛ لأن الأمة على النصف. من انحره في كثير من أحكامها، وهذا من أحكامها، فتكون على النصف. ورواه عنه تعالى. ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ﴾^(١) تحصن به، ولأنه لفظ يتعز به تحريم الروحة، فلا تحرم الأمة به كالطلاق، ولأن الظاهر كان مطلقاً في المعاملة، فنقل حكمه، وبقي محله، وروي عن أحمد أن على الظاهر من أمته كفارة ظهارة، وقال أبو بكر: لا يتوجه هذا على مدعيه؛ لأنه لو كانت عليه كفارة طهار كان ظهاراً، ولكن عليه كفارة بغير؛ لأنه تحريم لمباح من ماله، فكانت فيه كفارة بغير، كتحريم سائر ماله؛ انتهى.

(قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيْلَاءٌ فِي تَطَاهُرِهِ) قال الباقون^(٢): يريد أن يكون تطاهراً غير معلن بصحة، وإن عتقه بصحة مثل أن يقول: إن لم أقبل كذا وكذا، فإنه يضرب له أجل للإيلاء من يوم يرفعه إلى السلطان، ويلزمه حكم الموالي؛ لأن الوطء مباح عليه حتى يفعل ما عتق يمينه به، فإذا كان منعاً من الوطء لأجل يمينه فانظرها، ولو تكن اليمين مباشرة للمنع من الوطء لم يدخل عليه الإيلاء إلا إذا طالبت الزوجة بذلك ورفضته، فيضرب به السلطان من ذلك اليوم أجل الموالي، وأما إذا كان الظاهر مطلقاً غير معلن بصحة، فلا يدخل عليه بمجرد الظهار؛ لأن يمينه لم يباشر المنع من الوطء، وإنما تحريم الوطء حكم من أحكامه كإطلاق الرجعي، انتهى.

[إِلَّا أَنْ يَكُونَ] الزوج (مضارع) اسم فاعل من ضارَدَ أي مُدْخِلُ المضرة على الزوجية، وفسره بقوله: (لا يريد أن يفيء) أي يعود (من تطاهره) كذا في النسخ المصرية، وفي المهدية ومن ظاهره وفي الأخرى من ظاهره.

(١) سورة الحجرات الآية ٣.

(٢) المعنى (٥٠/٤١).

قال الباجي^(١): معنى ذلك أن يجد الكفارة فلا يكفر، قاله مالك في المبسوط، قال مالك: وإذا لم يتبين ضرره لم يوقف إلا أن يطول ذلك، وروى أشهب عن مالك في المتقاهر لا يجد ما ينتق ولا يقدر على الصيام، ولا يجد ما يطعم، فلا مخرج له، وليتكف عن أهله حتى يجد ما يكفر به. يريد ولا حجة لها، ففي هذا ثلاثة أحوال: أحدها: أن يتبين ضرره، فيدخل عليه الإيلاء والثنية: لا يتبين ضرره. ولا عذره، فلا يدخل عليه أجل الإيلاء، يطول المدة، والحالة الثالثة: أن يتبين عذره. فلا يدخل عليه إيلاء جملة.

واختلف قول مالك في أجل الإيلاء، ففي «المدة»: يبدأ له أجل المؤتي عنه ما يرى الناس من إصراره، ثم يجري بحسب المولي، تقول بعض القرويين على أنه يضرب له الأجل من يوم يتبين ضرره، وفي كتاب محمد: أجله من يوم الظاهر، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): عل يدخل الإيلاء على الظاهر إذا كان مضاراً، وذلك بأن لا يكفر مع قدرته على الكفارة، فإن فيه اختلافاً، فأبو حنيفة والشافعي يقولان: لا يتدخل الحكماء؛ لأن حكم الظاهر خلاف حكم الإيلاء، وسواء كان عندهم مضاراً أو لم يكن، وبه قال الأوزاعي وأحمد وجماعة. وقال مالك: يدخل الإيلاء على الظاهر بشرط أن يكون مضاراً. وقال النووي: يدخل الإيلاء على الظاهر، وتبين منه مانقضاء الأربعة أشهر من غير اعتناء بالمعصرة، فيه ثلاثة أحوال للعلماء، انتهى.

وقال ابن عابدين^(٣): الظاهر أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثر أنه لا

(١) «المبسوط» (٢/٥٠).

(٢) «بداية المجتهد» (٢/١١٠).

(٣) «مرد المحتار» (٣/٥١٧).

٢٣/١٩٤٣ - وَحَلَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّهُ
سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ

يَكُونُ إِيَّاهُ لَعَدَمَ رُكْنِهِ، وَهُوَ الْحَلْفُ أَوْ التَّمْلِيقُ بِمَشْقٍ، وَفِي «الزَّيْلَعِيِّ»: قَوْلُ
مَنْ قَالَ: إِنْ الظَّهَارُ يَمِينٍ فَاسَدَ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ مَشْكُرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوْرٌ مُحْضَرٌ،
وَالْيَمِينُ تَصَرُّفٌ مَشْرُوعٌ مَبَاحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي «كَافِي الْحَاكِمِ» لَا يَدْخُلُ عَلَى
الْمَظَاهِرِ (إِيَّاهُ) وَإِنْ لَمْ يَجَامِعْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ^(١): إِنْ تَرَكَ الرُّطَّةَ بَشِيرَ يَمِينٍ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا، لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ
الْحَلْفَ، لَكِنْ إِنْ تَرَكَ ذَلِكَ لَعْدِرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غِيَةِ وَنَحْوٍ لَمْ تُضْرِبْ لَهُ مَدَّةٌ،
وَإِنْ تَرَكَهَ حَفِيرًا بِهَا، فَهَلْ تُضْرِبُ لَهُ مَدَّةٌ؟ عَلَى رَوَائِبِيٍّ: إِحْدَاهُمَا: تُضْرِبُ لَهُ
مَدَّةٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ وَطَّنَهَا، وَإِلَّا ذَهَبَ بَعْدَهَا إِلَى الرُّطَّةِ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَمِيرُ
بِالْعِلَاقِ، كَمَا يَفْعَلُ فِي الْإِيْلَاءِ سَوَاءً، لِأَنَّهُ أَضْرَبُ بِهَا بِشْرَكَ الرُّطَّةِ فِي مَدَّةِ
الْإِيْلَاءِ، فَلَزِمَ حَكْمُهُ كَمَا لَوْ حَلَفَ، وَلَئِنْ وَجِبَ فِي الْإِيْلَاءِ إِنَّمَا كَانَ لِدَفْعِ
حَاجَةِ الْمَرْأَةِ وَإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهَا، وَضَرُورُهَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْإِيْلَاءِ وَعَدَمِهِ، فَلَا
يَخْتَلِفُ الْوَجُوبُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَا يَبْقَى لِلْإِيْلَاءِ أَثَرٌ، فَلَمْ أَفْرُدْ لَهُ بَيَاضًا؛ فَلَنَا: بَلْ لَهُ أَثَرٌ، فَإِنَّهُ
يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ الْإِضْرَارِ، فَيَتِمَّلِقُ الْحَكْمَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ قَصْدُ الْإِضْرَارِ
اِكْتَمَى بِدَلَالَتِهِ، وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الْيَمِينِ احْتَجَجْنَا إِلَى دَلِيلٍ سِوَاهُ. يَدُلُّ عَلَى
الْمَصَارَةِ، فَيَحْتَسِبُ الْإِيْلَاءُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقْتَضَى لَا لِبَغْيَتِهِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا
تُضْرِبُ لَهُ مَدَّةٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوءُ بِمُؤَلِّهِ، فَلَمْ تُضْرِبْ
لَهُ مَدَّةٌ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِضْرَارَ، وَلَئِنْ تَعَلَّقَ الْحَكْمُ بِالْإِيْلَاءِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَائِهِ
عِنْدَ عَدَمِهِ، إِذْ لَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَكْمُ بِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ، انْتَهَى.

٢٣/١٩٤٣ - (مَالِكٌ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْدِ بْنِ لَاحِقٍ قَالَ لَأَمْرَأَةٍ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَكَحَّحُفَا عَلَيْكَ. مَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي. فَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ زَيْدٍ: يُخْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ عَقْلُ رَقِيَّةَ.

(عروة بن الزبير عن) حكيم (رجل قال لامرأته: كل امرأة أتكححها عليك) بكسر (لكاف) ما عشت) بكسر (الشاء) فهي علي كطهر أمي، فقال عروة بن الزبير: يخزيه من ذلك، أي عن ظهاره المأكور (عق رقبة) إن وحدها، وإلا فالتصدي ثم لإلحاحه، والمعنى يخزيه كفارة واحدة.

قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ^{١١١} قَدْ لَبِثْتُ نَحْسَ بْنَ دَبَّارٍ. أَرَأَيْتَ مَعْنَى هَذَا أَيْ أَرَأَى امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّعُ عَنْهَا رَقْعًا، ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَا نَسَبُهَا عَلَيْهَا قَالَ: نَعَمْ، هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَهوَ أَخَذَ، وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ نَسَبَةٌ مِنْ تَطَاهَرٍ مِنْ سَوْدَةٍ لَهُ فِي كَسَمَةٍ وَحَدَثٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ، يَجْزِي بِهَا عَمَلُهُ.

وَقَالَ مَجْنُونٌ مِنْ حَبَشَةٍ: عَنْ نَافِعٍ مِنْ زَافِعٍ. سَبَّحْتَ أَخَذَ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَرَى أَنَّهُ قَدْ تَطَاهَرُ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ يَتَكَحَّحُهَا عَلَيْهَا، فَكَلَّمَا نِكَحَ امْرَأَةً كَثُرَ عَنْهَا فَبَلَ أَنْ يَسْمُهَا كَفَارَةً عَنْ كُلِّ امْرَأَةٍ، وَمِثْلُهُ فِي «كَذِّبَ ابْنُ السَّوَّادِ» فَسَّ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ تُتَزَوَّجُهَا، فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، فَإِنَّهُ تَلَوَّى كَفَارَةً عَنْ كُلِّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا أَبَدًا، وَفِي «الْعَبِيَّةِ» عَنْ مَا لَكَ مِنْ ذَوَابَّةِ ابْنِ الْقَسَمِ مِثْلُ مَا فِي «الْمَوْطَأِ» مِثْلُ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ تُتَزَوَّجُهَا عَلَيْكَ مَا عَشْتُ، فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، يَجْزِيهِ فِي ذَلِكَ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ، أَنْتَبِهْ.

وَقَالَ ابْنُ السَّوَّادِ^{١١٢} إِذَا قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجَ سَائًا، وَأَرَادَ نَعُودَ، فَعَلَيْهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ، سِوَاهُ تَزَوُّجِهِمْ فِي عَقْدٍ أَوْ فِي عَقْدٍ مُتَعَرِّفَةٍ، لَفْظُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ «إِسْحَاقُ» لِأَنَّهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ،

(١) انظر «السنن» (١/٤١).

(٢) «المعجم» (١/٧٥).

(٩) باب طهارة العبد

١١٤٤/٢٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ طَهَارِ الْعَبْدِ؟ فَقَالَ: نَحْوُ طَهَارِ الْحُرِّ.
قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ أَنَّهُ مَغْتُغً عَلَيْهِ كَمَا يَتَغَيَّ عَنْهُ الْحُرُّ.

فكفارتها واحدة، كما لو طاهر من أرح نساء بكلمة واحدة، وعنه: أن لكل عقد كفارة، نحو تزوج ثنتين في عقد، وأراد العود، فعليه كفارة واحدة، ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود، فعليه كفارة أخرى، روي ذلك عن إسحاق، انتهى.

وقد عرفت فيما سبق أن الطهارة بالأجنبية لا يصح عند الشافعي رحمه الله مطلقاً، سواء كان بالتعلق أو بدونه، وعند الحنفية يصح إن كان معلقاً.

إذا نظاهر نسائه في كلمة واحدة، فعليه لكل واحدة كفارة مستقلة، قال في «التهذيب»^(١): مر قال لنسائه: أنتن علي كظفر أُمي فإن مظاهراً متهن جميعاً، وعليه لكل واحدة كفارة؛ لأن الحرمة ثبتت في حق كل واحدة، والكفارة لإيهاء الحرمة، فتعذر بتعددتها، بخلاف الإيلاء؛ لأن الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم ولم يتعد ذكر الاسم، انتهى.

(٩) طهارة العبد

هكذا في التهذيب وأكثر المصنفات، وفي بعضها طهارة العبد بالجمع.

١١٤٤/٢٤ - (مالك) وأخرجه البخاري في «صحيحه» برواية إسماعيل بن أبي أوفى عن مالك (ثم سأله ابن شهاب) الزهري (عن طهارة العبد) وفي بعض النسخ «العبد» (فقال: نحو طهارة الحر) في لزومه وتعلق الأحكام به.

(قال مالك: يريد) الزهري (أنه) أي الطهارة (يقع عليه) أي على العبد (كما يقع على الحر) قال الألباني^(٢): «الأسل به قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُطَهَّرُونَ﴾»

(١) (٢١٦/١)

(٢) «المستدرج» (٤١/١)

قَالَ مَالِكٌ: وَظَهَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ رَاحِبٌ، وَصِيَامُ تَنْبِيْهِ فِي الظُّهْرِ
شَهْرَانِ.

لَا بَةَ. وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ، وَلَا حُوزَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ لَمَّا سَمَّ
يَكْفُرُ بِالْعَتَقِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الظُّهْرِ وَلَا مُخَاطَباً بِالْأَبَةِ، كَمَا لَا حُوزَ أَنْ
يَقَالَ: ذَاكَ، فِي تَنْبِيْهِ الضَّعِيفِ عَنِ الصِّيَامِ، وَلَا بَةَ قَدْ قَالَ نَعَالِي: ﴿فَكُنْ
أَمْ رَاجِعْ قَصِيصَهُمْ شَهْرَيْنِ﴾، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِوَاحِدٍ لِلرَّقِيقَةِ، فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ،
الْبُيْ.

وَقَالَ الْمَذَاهِبُ^(١)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ شَهَابٍ كَانَ يُعْطِي الْعَدَّ فِي ذَلِكَ
جَمِيعَ أَحْكَامِ الْحُرِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَزَادَ بِالتَّشْبِيْهِ، وَمُلِقَ صِفَةَ الظُّهْرِ مِنْ
الْعَبْدِ، كَمَا يَصُحُّ مِنَ الْحُرِّ، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَعْصِيَ جَمِيعَ أَحْكَامِهِ، لَكِنَّ نَقْلَ مَنْ
يُظَالِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْعَدَّ إِذَا طَامَرَ لَزِمَهُ، وَأَنَّ كِفَارَهُ: الصِّيَامُ شَهْرَانِ
كَالْحُرِّ، سَمَّ، اخْتَلَفُوا فِي الْإِشْعَامِ وَالْعَتَقِ كَمَا سَبَقَتْ، وَمَا نَقَلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ
فَمُرْدُودٌ، فَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ الْمُؤَوِّفُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ ظَهَرُ الْعَدِّ، لِأَنَّهُ لَا
يَمْلِكُ الرَّقَابَةَ، وَتَعَذُّبُهُ بِأَنْ تَعْرِضَ الرَّقِيقَةُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَنْ يَجِدُهَا، فَكَانَ كَالْعَبْرِ
فَمَرَّخَهُ الصِّيَامُ، انْتَهَى.

قَالَ مَالِكٌ: وَظَهَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ رَاحِبٌ (وَصِيَامُ الْعَبْدِ فِي الظُّهْرِ
شَهْرَانِ) كَالْحُرِّ، قَالَ السَّاجِي^(٢)، يُرِيدُ أَنْ حَكَمَهُ فِي قَدْرِ الصِّيَامِ حَكَمَ الْحُرِّ
لِأَنَّ صِيَامَهُ عَلَى وَجْهِ تَكْفَارِهِ، وَالتَّكْفَارَاتُ يَسْتَوِي فِيهَا حَكَمُ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ،
وَأَمَّا الْعَتَقُ فَلَا يَشْتَرِي فِي حَقِّهِ، لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَحْجُوزٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ.
وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَبْتَدِئُ لَهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ: الْمَحْجُوزُ عَلَيْهِ، حَقٌّ لِنَفْسِهِ
لِأَسْمِيَةِ، أَمَّا الْمَحْجُوزُ عَلَيْهِ لِحَقِّ غَيْرِهِ كَالْعَدِّ، فَمَتَى لَا يَحُوزُ لَهُ التَّكْفَارَةُ بِالْعَتَقِ

(١) - نَسَخَ (١/٤) (١٣٠)

(٢) - السَّاجِي (٤/٥١).

لعيسى: أختصما حتى اليب، والثاني: أن الولاء لا يسب، وذلك يمنع وقوع العتق عنه.

ومن عاتق في المدونة والمسنونة لا يحزنه العتق وإن أذن له السيد فيه؛ لأنه لا يكون له الولاء، وقد قال عبد الملك بن الساجسون: لا يكون للعثن: لأن لولاء لسيده، فإذا قلب: لا يجوز به العتق، وإذا مرصه العقيم، فهل لسيده أن يجمعه معه؟ ففي كتاب ابن الجوار: روى ابن القاسم عن مالك لأخت منعه إذ أضر نكاحهم في خدمتهم، وإذا لم يضر ذلك بهم، وإنما فصلوا ليعرفوا بينه وبين أهله أجبروا على ذلك.

وقال ابن الماجشون: ليس لسيده منعه من العيوم وإن أضر ذلك في عمله، وقاله محمد بن دينار في «المنية»: وجه قول مالك أنه ممنى أذنته على نفسه، فليس له أن يدخل على نفسه ما يضر سيده في عمله، كحقوق الأدبي، ووجه قول ابن الماجشون أن هذا صوم، قد ثبت عليه، فلم يكن لسيده منعه كالقروض، وإذا كان يضر عمله، وسوغنا للسيد منعه من الصوم، فقد قال ابن القاسم: إن منعه سيده في الصيام وأذن له في الإطعام أجزاء، وقال مالك في «المسنود»: إن أذن له سيده في الإطعام، فالصوم أحب إلي منه.

قال ابن القاسم: لا أذري ما هذا، وليس بطعم أحد يستطيع الصيام، ولا أرى جواب مالك في المسألة إلا وهماً، ولعله أراد كثرة اليمين، وقال القاضي أمر إسحاق: معناه أنه لا يندر على الصيام. فقول: الإطعام بجزته، وليس يستحسنه، لأن السيد لا تصرف فيه قبل أن يخرج إلى مكان، إلى آخره، بسطه في توجيه كلام مالك من الأقاويل.

وقال ابن رشد: اختلفوا في العتق هل يمكن بالعتق أو الإطعام بعد.

«فذاقهم أنه الذي يبدأ به الصيام، أعني إذا صحر عن انصيام؟ فأجاز لعبد العتق إن أذن له سيده أبو ثور وأبو داود، وأبى ذلك سائر العلماء، وأبى الإطعام، فأجاز مالك إن أطعم بلذن سيده، ولم يعز ذلك أبو حنيفة والشافعي، ومنه الخلاف في هذه المسألة هل يملك العبد أو لا يملك؟ انتهى.

وقال الخرفي: إذا كان المظاهر عبداً ثم يُتَّكَّرَ إلا بالصيام، وإذا صام فلا يجزئه إلا شهران متتابعان، قال العمري^(١): لأن العبد لا يستطيع الإعتاق فهو كالنحر المعسر. وأسوأ منه حالاً، وظاهر كلام الخرفي أنه لا يجزئه غير الصيام، سواء أذن له سيده في التكفير بالعتق أو لم يأذن، وحكي هذا عن الحسن وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: إن أذن له السيد في التكفير بالماء حاز، وهو مذهب الأوزاعي وأبي ثور؛ لأنه ياذن بغيره يصير قادراً على التكفير بالماء. وعنى هذه الرواية بجواز له التكفير بالإطعام عند المعجز عن الصيام.

وهل له العتق على روايتين؟ إحداهما: لا يجوز، وحكي هذا عن مالك، وقال: أرجح أن يجزئه الإطعام. وأنكر ذلك ابن القاسم صاحب، وقال: لا يجزئه إلا الصيام، وجه هذه الرواية أن العتق يقتضي اتولاء والتولية، والإرث. وليس ذلك للعتق.

والرواية الثانية: له العتق وهو قول الأوزاعي، واخترده أبو بكر، وعلى كلتا الروايتين لا يلزمه التكفير بالماء، وإن أذن له السيد؛ لأن فرضه الصيام، فلم يلزمه غيره، كما أذن مؤسر لحر مُشَرِّ في التكفير بماله، وإذا صام فلا يجزئه إلا شهران متتابعان، وهذا قول الحسن والشافعي والمذاهب والبرهري والشافعي وإسحاق، ولا نعمت لهم مخالفاً إلا ما روي عن عطاء أنه لم صام

(١) الترمذي (١١٤٤/١-١٠٦)

قَالَ مَالِكٌ. فِي النِّسْبَةِ يَنْظَاهِرُ مِنْ امْرَأَتِهِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِيلَاءٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بِصَوْمِ كَفَّارَةِ النِّسْبَةِ. دَخَلَ عَلَيْهِ طَلَقُ الْإِيلَاءِ. قِيلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صِيَامِهِ.

شهرًا أجزاء، وقاله النخعي، ثم رجع إلى قول الجماعة، انتهى.

(قال مالك، في العبد يتظاهر من امرأته: إنه لا يدخل عليه إيلاء) ونقدم في الباب السابق أنه يدخل على الحر عند مالك إذا كان مضاراً بها بخلاف الأئمة الثلاثة، فإنه لا يدخل عندهم الإيلاء، على الظاهر، كما جزم به ابن رشد (وذلك) أي وجه عدم دخوله على العبد (إنه) أي العبد، (لو ذهب بصوم) صيام (كفارة النسيئة) وهو صيام شهرين (دخل عليه طلاق الإيلاء قبل أن يفرغ من صيامه) عن الظاهر.

قال الزرقاني^(١): لأن إيلاء العبد شهران وأجمعه شهران، فلو أفطر سابعاً أو لمريض لا يقضي أجله قبل تمام كفارته، وهو بعض ما ينفرد به العبد في عدم دخول الإيلاء عليه، هكذا وجهه الباجي، وهو أحسن من توجيه ابن عبيد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد مضي الشهرين؛ لأنه خلاف المعروف من مذهب مالك، انتهى.

وقال الباجي^(٢): هذا القول من مالك بحتمل وجهين: أحدهما: أنه لا يضرب له أجل الإيلاء بوجه، ولو أذن له السيد في الصوم؛ لأن صومه لا يقضي حتى يقضي أجل الإيلاء، وتحليل مالك في «الموطأ» يقضي غير هذا غير أنني لا أعلم أحداً من أصحابنا قال بذلك، ولا يوجد لمالك على هذا التفسير. ونعله أراد أن هذا من بعض ما ينتفذه من العبد في رفع أجل الإيلاء عن نفسه.

(١) «شرح الزرقاني» (٣/١٧٩).

(٢) «المنهاج» (٤/٥٣).

(١٠) باب ما جاء في الخيار

والثاني: أن يريد العبد النكاح، ويشتد منه سوءه، لأنه يقصر به، فإن في ذلك عذراً للعبد مع دعوى الإيلاء عليه، وبه قال الأصح، وروى ابن القاسم عن مالك: لا بدخل على العبد إيلاء، إلا أن يكون مصداقاً، لا يريد أن يضيء أو يشتد أهله، النكاح بأمر لهم فيه عذر، فهذا يضرب له أجل إيلاء إن فلت امرأته، انتهى.

(١٠) ما جاء في الخيار

وكسر المعجمة اسم من الاخير، وهو طلب خير الأُمريين، وخيار المرأة في النكاح يكون لزوجها، منها لعب في الزوج، وقد تقدم الكلام عليه مبوطاً. وسيأتي شيء منه، ومنها خيار الحرة إذا كسح عليها الأمة عند مالك خاصة، كما تقدم في محله، ومنها خيار الزوجين بعد التلويح في خيار النكاح، ويقام شيء منه، ومنها خير المتق، وهو المذكور هنا، ومنها خيار المرأة لنفسها في تخيير الطلاق، وتقدم شيء منه في التنيك، وسيأتي في آخر هذا الباب.

وهذان الخياران مقصود المصنف من الترجمة، وسيأتي بيانهما، وذكر أنراً في خبر: اتعيب أيضاً، ولا يشب في نكاح خيار العجاس ولا خيار الشرط، قال المصنف: لا يشب في النكاح خيار وسوءه في ذلك خيار المجتر وحده، بشرط، ولا يلزم أحدًا غائت في هذا، ودلت لأن الحاجة غير داعية إليه، فإنه لا يقع في الغالب إلا بعد تردد وتكرار مسألة كل واحد من الزوجين عن صاحبه، والمعرفة بحاله، بخلاف البيع الواقع في الأسواق من غير ذكر ولا وقوف، ولأن النكاح ليس بمعاوضة محضة، ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالسقوط عليه برؤية ولا صفه، ويصح من غير تسمية لهوص ومع بساده، ولأن ثبوت الخيار مردّه على إتيان فسخه بعد إتيان المرأة، فإن في فسخه بعد

العقد ضرراً بالمرأة، ولذلك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق.
انتهى.

وقال ابن رشد^(١): موجبات الحيز أربعة: لعيب، والإعسار بالصداق،
أو بالثقة والكسوة، والثالث: فقد الزوج، والرابع: العتق للأمة المزوجة.
انتهى.

وقد عرفت أن مقصود المصنف من الترجمة بيان الخيارين خيار العتق،
وخيار النخبة، أما خيار العتق، فقال الشيخ في المبطل^(٢): إذا كان الزوج
عبداً، فأعتقت زوجته، فلها الخيار اثنان. وأما إذا كان الزوج حراً، فأعتقت
زوجته، فذهب الجمهور إلى أنه لا يثبت لها الخيار، وجعلوا العتق في الفسخ
عدم تكفأة، وذهب لشعبي والنخعي والتوري والحنفية إلى أنه يثبت لها
الخيار، انتهى.

بقي رحيلوا عتق الفسخ ملكها بعبثها، ويستوي فيه كون زوجها حراً أو
عبداً، وهذه لئلا أولى؛ لأنه يستفاد من قوله **فإذا**: فملكك بعبثها فاختاري،
رتب خيارها على ملك بعبثها.

وقال السمعاني^(٣): إذا عتقت الأمة وورثها عبد، فلها الخيار في فسخ
التمكاح، وأجمع أهل العلم على هذا ذكره بن المنذر، وابن عبد البر
وعبرهما، وإن عتقت تحت حر فلا خيار نهاء، وهو قول ابن عمر وابن عباس
وسعيد بن المسيب والحن وعطاء وسليمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي ليلى
وماذاك والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال قنابوس وابن سيرين ومجاهد

(١) بداية المجتهد (٥١/٢١).

(٢) المبطل المجتهد (١٠٠/٣٦٢).

(٣) المعجم (١٠١/٦٨).

٢٥/١١٢٥ - **حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زُبَيْدَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛**

وَالنَّعْمَى وَحَمَامٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالتَّوْرَى وَأَمْعَلَابُ الرَّأْيِ لَهَا الْخِيَارُ، أَنْتَهَى.

وفى «التعليق المعجم»^(١) بعن قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الضحاوي وابن أبي شيبة عن طبروس أنه قال: ثلاثة الخيار إذا اعتقت، وإن كانت تحت فريسة، وفى رواية: لهما الخيار تحت حرٍّ وعبد، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: تُخَيَّرُ حراً كان زوجها أو عبداً، ويُخْرَجُ عن معاهد قال: تُخَيَّرُ ولو كانت تحت أمير المؤمنين.

وفى «لهدايه»^(٢) إن تزوجت بإذن مولاهما ثم اعتقت، فلهما الخيار حرٌّ كان زوجها أو عبداً، فقولنا **ثَلَاثَةٌ** سريرة حين عُتِقَتْ: املكك بصعب فاحتاري؛ فالتعليل بملك البصع صبر مطلقاً، فيتظم العصيان، والشاغر يخالفها فيما إذا كان زوجها حراً، ولأنه يرتاد الملك عليها عند العتق، فيملك الزوج بعده ثلاث تعلقات، فملك ومع أمس العقد دفعاً للمريضة، وكذلك المكاتب، يعفى إذا تزوجت بإذن مولاهما، ثم عتقت، وقال زفر: لا خيار لهما؛ لأن اعتقاده عليها برضاها، وكان المهر لهما، فلا معنى لإثبات الخيار بخلاف الأمة؛ لأن لا يعتبر رضاها، ولذا، أن كعدة ازدياد السلك، وقد وجدناها في البكيات؛ لأن عتقها فمردان وطلاقها ثقتان، انتهى.

٢٥/١١٢٥ - (مالك عن زبيدة بنت أبي عبد الرحمن) فزوج المعروف ببيعة الرأي (عن القاسم بن محمد) بن الصديق الأكبر - روى الله عنه - (عن) عمه (عائشة أم المؤمنين) أخرج البخاري هذه القصة في عدة مواضع من «مسجده» أطولاً ومختصراً، وأخرج هذا الحديث في باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً،

(١) (٥٢٢/٢)

(٢) (١١٧/٣)

أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرَبْرَةَ ثَلَاثًا حُسَيْنٌ.....

يرواه إسماعيل بن عبد الله عن مالك، قال ابن عينة: ثبت: قد أكثر الناس في تشييق الحماني من حديث بربرة وتخريجها، فالحمد بن حريز في ذلك كتاب، والحمد بن حريزة في ذلك كتاب، والجماعة أبواب، وأكثر ذلك تختلف وإسقاط محتمل، لا يستغني عن دليل.

وذكر ابن العربي: أن ابن حريزة استخرج منه ما يثبت عن مائتين وخمسين فائدة، وجمع بعض الأئمة هؤلاء هذه الحديث، فزادت على ثلثمائة، لمخضب في فتح الباري، قال الزرقاني^(١).

وقال الحافظ^(٢): قال نسوي: ضعف فيه ابن حريزة وابن جدير نصيبين كبيرين، أكثرهما من إسقاط الفوائد، وثبت أثبت على نصيب ابن حريزة، ووقفت على كلام ابن جدير من كتابه تهذيب الأثر، وفحصت منها ما نشره وقد بلغ بعض المتأخرين المتون من حديث بربرة إلى أربعة، أكثرها مشبهة مشكوك، كما وقع نظير ذلك للذي ضعف في الكلام على حديث الصحاح في مصنف، فبلغ به ألف فائدة، انتهى.

(أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرَبْرَةَ) تقدم ذكرها في آخر الحنائق، معينة من البربر وهو ضم الأراك، وقيل: محيلة بمعنى منسوبة، أو فاعلة من البر، وبنيته القبطية، ونقصه الحافظ أنه لو كان كذلك لغير **بَرَبْرَةَ** اسمها كذا غير اسم جوبرية، وكان اسمها **بَرَبْرَةَ** (ثلاث سنين) جمع **بَرَبْرَةَ** ثلاثة أحكام مشروعة سنها رسول الله ﷺ، كانت أصابها بخرقة بربر، وقال عاصم: المعنى أنها شرفت في قصتها وما يظهر فيها ما سوى ذلك، كان قد علم من غير قصتها.

فإن **البربرية**^(٣): وفي هذا ما يدل على أن تحفظ أسباب الأحكام مما

(١) شرح الزرقاني (٢/ ١٨٠).

(٢) فتح الباري (٥/ ١٤٤).

(٣) المعنى (٤/ ٤٣).

أقبل به الصدقة، ونقله عنهم العلماء لأن ذلك عون على فهم معنى الحديث وعمومه أو خصوصه، ووجه نقله من تعلق به من اختصاص به أو ثبوت في غيره. وفيه عون على حفظ الأحكام واستدعاء حفظها، ولأبي داود من وجه آخر عن عائشة: أربع سنين، وزاد أمها أن تعتد عدة الحرائر، فانه "الزقاني" ولم أجد لها غير أبي داود. مل ثلث الحافظ^(١) في حديث ابن عباس عند أبي داود بأحمد قصي ضياء النسي ثلاث أربع قصيات، فذكر نحو حديث عائشة، وزاد وأمرها أن تعتد عدة الحرة، أخرجه الدارقطني، وهذه الزيادة لم تنع في حديث عائشة، ولذلك اقتصر على ثلاث. لكن أخرج ابن ماجه عن طريق الاسود عن عائشة قالت: أمرت بيرة أن تعتد بثلاث حبيزة، وهذه مثله حديث ابن عباس في قوله: تعتد عدة الحرة، وبخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعتد بحبيزة، والبحث فيه معه.

ومراد عائشة - رضي الله عنها - من قولها: ثلاث سنين ما وقع من الأحرار فيها مقصود، خاصة، فكان لما كان حكم كل منها يتمثل على تقدير قاعده، يستنبط العلم القطع منها فانه جمة. وقع التكرار من هذه الحبيزة، وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود، فإن في ذلك أيضاً فوائد تؤخذ بطريق التخصيص، أو الاستنباط، إذا اقتصر على الثلاث أو الأربع يكون أظهر ما فيها، وما عداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط أو لأنها أهم والمحاكاة إليها أمس.

وقال: لقصي عباقر. معنى ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها، وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها، وغدا أولى من قول من قال: ليس في كلام عائشة حصص، ومفهوم العدة ليس بحجة. وما أشبه ذلك

(١) شرح الزركشي (١/٣١٠).

(٢) فتح الباني (١/٢٠٥).

فَوُثِّقَتْ إِحْدَى النِّسَاءِ ثَلَاثَ أَعْتَقَتْ فَخُرِّتْ فِي زَوْجِهَا . . .

من الاعتبارات التي لا تدفع بزوال ما التحكمة في الاعتقاد على ذلك؟ انتهى.

[فكانت إحدى النيس الثلاث] شرعت في تعصبي ما أحصيت أولاً من النيس الثلاث (أنها) أي بريدة (أعتقت) براء السجوي واعتقها عنه - رضي الله عنها - كما - أي مفصلاً في كتاب بعض (فخبرت في زوجها) أي خبرها رسول الله ﷺ في الفداء مع الزوج بفراقه، وكان اسم زوجها عتقاً، وكان اسمه زميداً، مرنى لأن العتيرة وغيرهم.

وفي «البحاري» عن ابن عباس كان زوج بريدة عبداً، يقال: لها مبيت، كآني أنظر إليه بطرف حقيقاء ويدكي، ودموعه يسيل على خديه، فقال النبي ﷺ لعباس - رضي الله عنه - ما عباس ألا نعتج، من حد، مغتربة برة ومن بعض بريدة مبيتاً، فقال النبي ﷺ: ألم رجعته، قالت: يا رسول الله أعمري، قال: إنما أشتيم، قالت: لا حاجة لي به.

واختلفت الروايات في أنه كان (ذاك) حراً أو عبداً، وفي كلا المعنى تعددت الروايات، أما الروايات التي ورد فيها أنه كان عبداً، ولا تختلف أحداً من الأئمة الأربعة، لأنه تقدم في أول الباب أن عبداً العترة إذا كان زوجها عبداً (إجماعاً)، ولما الروايات التي ورد فيها أنه كان حراً اختلفت الأئمة الثلاثة، ولا محالة الخلفه لأن العترة ممدوم على كل حال.

وفي «السجلى»: اختلفت الروايات في أن زوجها يوم أعتقت كان حراً أو عبداً، عروى أبو داود وأبو يونس عن ابن عباس: أنه زوجها كان عبداً أسوداً، ولم يختلف الرواة في ابن عباس في أنه كان عبداً، وحزم به الترمذي عن ابن عمر، وحديثه عبد الشافي والدارقطني، وكذا أخرجه الباقى من حديث صفية بنت أبي عبيد أنه كان عبداً، وأسنده صحيح.

والخديعة الروايات عن عائشة، وقد ابن الهمام^(١) ويرجع في حديث عائشة أنه كان حرّاً، وذلك أن الرواة عنها ثلاثة: أسود، وحروء، وابن القاسم، فأما الأسود فلم يختلف فيه عن عائشة - رضي الله عنها - أنه كان حرّاً، وأما حروء، فمنه روايتان صحيحتان إحداهما أنه كان حرّاً والأخرى أنه كان عبداً، وأما ابن القاسم فمت روينا صحيحتان، إحداهما أنه كان حرّاً، والثانية الشك، انتهى.

وكذا حكى الشيخ في «البدل»^(٢) عن ابن القاسم في الرواة عن عائشة. وقال الحافظ: قال البخاري: قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: رأيت عبداً أصبح، وقال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث: خالف الأسود الناس في زواج بركة، وقال الإمام أحمد: إنما يصح أنه كان حرّاً عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك، وصح عن ابن عباس، وغيره أنه كان عبداً، وردوا علماء المدينة، وإن روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء، وإذا عشت امرأة تحت انحر فمعهما المتن على صحة لا يفسح بأمر مختلف فيه، انتهى.

وقال النعيني^(٣) بعد حديث ابن عباس: والاحتجاج به على أنه كان عبداً حين أعتقت بركة غير قوي، لأن قول: رأيت عبداً يعني زوج بركة لا يدل على أنه كان عبداً حين أعتقت بركة، لأن الظاهر أن يُخَيَّرَ بأنه كان عبداً، فلا يتم الاستدلال به. والنحفي في أن يقول: إن اختلافهم فيه في صفتين لا يجتمعان في حالة واحدة، فجعلهما في حالتين، بمعنى أنه كان عبداً في حالة، حرّاً في حالة أخرى، فالمعسرة تكون إحدى الحاليتين متأخرة عن الأخرى.

(١) «فتح المكي» (٣/ ٢٦٤).

(٢) «بدل المجتهد» (١٠/ ٢٦٢).

(٣) «معدة القاري» (١٤/ ٢٨٣).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وقد عَلِمَ أن الرقَّ بعينه الحرية، والحرية لا يعقبها رق، وهذا مما لا نزاع فيه. فإذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة، وحال الحرية متأخرة، غلب بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي خبرت فيه بريرة، وعقباً قبل ذلك، فيكون قول من قال: كان عبداً محمولاً على الحالة المتقدمة، وقول من قال: كان حراً على الحالة المتأخرة، فإذا لا يفي تعارض، وثبت قول من قال: كان حراً، فيعلق الحكم به.

ولئن سلمنا أن جميع الروايات أخبرت بأنه كان عبداً، فليس فيه ما يدل على صحة ما يذهب ممن يذهب أن زوج الأمة إذا كان حراً، فأصفت الأمة ليس لها العتق؛ لأنه ليس فيه ما يدل على ذلك؛ لأنه لم يأت عنه ﷺ أنه قال: إنما خبرتها، لأن زوجها عبد، وهذا لا يوجد أصلاً في الآثار، ثبت أنه خبرها لكونها قد اعتقت، فحينئذ يستوي به أن يكون زوجها حراً أو عبداً، انتهى.

وفي الحديث حجة لتجهيز أن مع الأمة لا يكون مطلقاً، وبه ترجح البخاري في «صحيحه» خلافاً لبعض السلف. كما تقدم الخلاف فيه في «باب الإحصان».

(وقال رسول الله ﷺ) وهذه النسبة الثانية أن بريرة لما كانت موالها جاءت عائشة - رضي الله عنها - تستعين في كتابتها، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» في «باب ما يجوز من شروط المكاتب»^(١) عن عائشة - رضي الله عنها - أن بريرة جاءت تستعين في كتابتها، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً، قالت لها عائشة: أرجعي إلى أمك، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاءك لي فعلت، فذكرت ذلك لبريرة لأهلها، فأبوا، وقالوا: إن شاءت أن تحبس عليك فلنعمل، ويكون ولاءك لنا.

(١) «متح الباري» (١٨٧/٥).

والأولاء لعنوا لغتوا

تذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «أعني، فأعني، وإنما الأولاء لعنوا لعنوا، لم قام رسول الله ﷺ، فقال: «ما من أحد من شرطون شرطاً ليست في كتابه من الشرط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له من شرطه شيء شرطاً شرطاً الله لعنوا وألقوا»

(الأولاء) صبح ابو ونداء وحريم (ليس لعنوا) أبي بشر ومصدقها وهو موصوفها، والعنوا منسب العنوا

قال الساجي: «ومعنى ذلك أن سريره قد لعنهم، وهم شر هلال في شره، فأباحت عائشة أن تشربه، ويكون ولاؤها لها، وأراد أنها أن يسموها، ويستمر ولائها، حتى تتركها، وأبطل الشرط ابنهين الأولاء، ومثل ذلك: الأولاء لعنوا، وإنما يصح ذلك عندنا على أصروا لعنهم من الكتاب الكتاب، إن شاء الله، ومن ذلك أن تكون بريرة قد عجزت عن أداء ما وجب عليها من جرمها، ومما روي في حكم من عاد إلى ذلك، فالذلك أجبر بها

بريرة ما أسره بئس من إحصاء شرط الأولاء أن الولاء لعنوا منها يندونه أبيه، وإنما هو شيء، يتردد، بعض، وإنما بعلمه الساجي ما وقع في عام أبيه في رقه، وهي التي يشاؤها شرافها، ومن شرط الولاء إليها فلهذا معنى، وأما بعد ذلك، فاصح شرافها، ولم يترد انتشارها في لعنهم لأنه لم ينادى إلا لعنهم ما شاول عقد السح.

وأما شارول معنى آخر لا يثبت إلا بعد استغناء السح، وفرد بعض من تقدم على هذا الحديث، إن الولاء شرطه عائشة نفسها، وإن معنى قول النبي ﷺ: «ما روي في الأولاء» في الشرح عليهم، لأن الكلام قد يكون بمعنى عام، وهذا الذي قاله عمر صحيح من معنى

وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْمَةُ تَقُورُ بِهِمْ.....

أَجْعَلُ. إِنْ اللَّامُ عَلَى أَصْلِهِ، لَا يَحْدُورُ أَنْ يَمْلَأَ بِهَا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا...
وَالثَّانِي: فِي أَمْرٍ يَكُونُ زَجْرٌ عَنْ ذَلِكَ، فَضَالَةُ يَخْلُو. فَمَا نَالُ وَحْدَلٍ بِشَرِّ رَهْطٍ
أَجْعَلَتْ وَجْهًا ثَوْبًا لِلْوَلَاءِ لَمْ أَتَقِ.

وَوَجْهٌ ثَلَاثٌ. مِمَّا يَدُى شَيْءٍ مِنْ أَيْدِيهِ عَرَّ عَائِنَةُ أَوْ كَسِي يَلْبُؤُ حِلْمًا فِي
ثَلَاثٍ، فَضَالَةُ: أَمَّا بَالُ، وَجَدْتُ مَذَكُم يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقَ بَا فُلَانٍ، وَأَوَّلًا، نِي،
وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرْسَفَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ خَالِعٍ عَنْ
عَدِّ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ ذَلِكَ مَائِشَةُ لِي لَشَرِّ جَدِيدِهِ أَوْ ذِيهِ، قَالَ أَصْلُهُ: عَلَى
بِلَاغِهِ نَالُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا يَمْلَأُكَ ذَلِكَ. فَمِنْ أَوَّلَاءِ أَمَّنْ أَعْتَقَ.
وَهَذَا مَعْنَى فِي هَذَا الْمَثَابِ، أَمْ.

وَمِنْ رَوَاهُ بْنُ عَسِرٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْكَدَرِيِّ. أَيْسَاءُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَكَذَا، وَ
خَلَّةُ الشَّرِّ عَنْ عَائِنَةَ، وَيَسْتَعْدِدُّ مَعَهُ بِحَصْرٍ. وَإِلَّا سَأَلَ نَزَمَ مِنْ إِيَّائِهِ نَالًا،
لَفَعْلَتُهُ فِيهِ نِي عَمْرٍو، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ بْنُ الْحَبِيبِ.

وَيَزُجِدُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا وِلَاءَ لِلْإِسْلَامِ عَمَّا أَحَدٌ يُعِيرُ الْعَقْلَ، فَيَنْقُضُ مِنَ الْإِسْلَامِ
عَلَى يَدِهِ أَحَدًا، وَالْإِسْلَامُ فِيهِ مَشْهُورٌ، وَأَنَّهُ لَا وِلَاءَ بِسَلْبِطٍ خِلَافًا لِإِسْعَاقِي،
وَلَا لِمَنْ عَدَّاهُ، يَنْسَبُ خِلَافًا لظُلُفَةِ مَنْ أَسْلَمَ، وَبِذَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، يَزُجِدُ مِنْ
عَمْرٍو أَنَّ الْعَرَبِيَّ نُو أَعْتَقَ عَمَّا، ثُمَّ سَلَّمَ أَنَّهُ يَسْتَعْمِرُ وَلَاؤُهُ، وَبِهِ قَالَ
الْمُتَأَنِّي، وَنَالُ ابْنِ عَبْدِ الْحَرِّ: إِنَّهُ قَبِيلٌ قَوْنُ مَالِكٍ، وَوَادِي عَالِي (أَمَّا أَبُو
يَرْسَفَ، وَخَالِفَ أَصْحَابَهُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لِيَعْتَقِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنْ يَقُولِي مَوْ
ثَقًا، قَالَ الْمُصَافِ).

وَأَيْسَاءُ الثَّقَانَةُ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرٍ عَائِنَةُ (وَالْقُرْمَةُ) عَمَّ
الْمَوْجِدَةُ وَيَسْكُونُ الْوَلَاءَ الدَّهْمَلَةُ، قَالَ: بِنُ الْأَثِيرِ مِنَ الْجَنْزِ مُطْفَأَةً وَحَصْبَةً
نَزَمَ، وَمِنْ فِي الْأَصْلِ الْمُتَعَدِّ مِنَ الْحَجَرِ لِمَعْرِفَةِ الْحَجَرِ (تَقُورُ) نَالُهُ أَمْ
عَلِي (بِفَعْلِهِ).

فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبِيرٌ وَأَدَمَ مِنْ أَدَمَ النَّيِّبِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُ أَرِ نَزْمَةً فِيهَا لَحْمٌ» فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ غَلَبَتْهُ صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ».

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ٦٤ - بَابِ لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأَمَةِ مُطْلَاقًا.

وَمُسْلِمٌ فِي ٢٠ - كِتَابِ الْحَقِّ، ٦ - بَابِ إِذَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَى، حَدِيثُ ١٤.

قال الحافظ^(١): وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقرة، وفيه نظر، بل جاء عن عائشة تصديق عسى مولاني بشاة من الصدقة، خير أوتى أن يؤخذ به، زاد في رواية: قدما ما خذناه (فقرب) بضم القاف وتشديد الراء المكسورة (إليه) بفتح الخاء وأدم بضم الهمزة ومكرى اندال المهملة جمع إدام، وهو ما يؤكل مع لحبز أي شيء كان (من أدم) بصيغة الجمع فيهما في النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها إدام بالهمزة، في التوضيح (البيت) الإضافة للتخصيص.

قال الباجي^(٢): يريد ما يكون مدغراً في السموت كالسمن والمثلج، ولا يكاد يحتم منها (فقال رسول الله ﷺ): إيكراً لتقديهم إليه ما دون اللحم من الإدام مع وجود اللحم (الْمُ أَرِ نَزْمَةً) على النار والهمزة لتخفيف (فيها لحم) قال الباجي: فيه أن أكل الإنسان أفضل ما سعه من الإدام ليس بمنافٍ لنورع أموله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ وَاسْكُتُوا لَهَا وَاعْلَوْا صَبِيحًا﴾^(٣) الآية.

(فقالوا: بلى يا رسول الله ولكن ذلك) الذي في القدر (لحم تصدق) بشاء المجهول (به على بريرة) مولاة لنا (وأنت لا تأكل الصدقة) إخبار له بأنه جرح الذي منع من تقديمه إليه، وهو أن لا يأكل الصدقة (فقال رسول الله ﷺ: هو عليها) وفي رواية لها (صدقة وهو لنا منها) أي من بريرة (هدية) حيث أهدت

(١) «فتح الباري» (٩/٢٠٦).

(٢) «المعنى» (٤١٠/٥٥).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٢.

ك : لأن الصدقة بسوغ لتفجير التصرف فيها بالإهداء والبيع وشير ذلك .

أما أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العيب ، فإذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها ، فيحوز للمعني ولو هاشمياً أكلها وشراؤها ، وقوله في حديث أم زرع^(١) : «ولا يسأل عما عهده ليس من هذا؟ وإنما ذلك أن يقول فيما عهده : أين هو ، وما صنع به؟ وأما شيء بجذبه فيقول : ما هذا؟ وليس منه ، مع أن ماله يُخْلَقُ إنما كان ليس لهم حكم ما جهلوا لأنه عدم أنهم لم يقطعوا له إتمام البيع دون سيد الأدم إلا لأمر اعتقدوه ، فكان كذلك ، فبين لهم حكمه . قال الحافظ^(٢) : وقع في رواية الأسود عن عائشة : «أتيت النبي ﷺ بلحم فقالوا : هذا ما تُصَلِّقُ على بريرة؟» وكذا في حديث أسد من النهية ، وجميع بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به ، وقبل له ذلك ، ووقع في رواية الثمام عن عائشة في كتابه الهبة ، فأهدي لها لحم ، فقيل : «هذا تُصَلِّقُ به على بريرة» ، فإذا كان الضمير لبريرة ، فكأنه أطلق على الصدقة عليها هبة لها ، وإن كان عاملاً ، فلا بد بريرة لما صدقوا عليها بالنعم أحدث منه لهائشة .

ويزيد ما وقع في رواية الثمام عند أحمد وابن ماجه : دخل على رسول الله ﷺ والمرجل يفرور بلحم ، فقال : «من أين لك هذا؟» قلت : أخذته لفريرة ، وتُصَلِّقُ به عليها .

قال الناجي^(٣) : ولا خلاف بين المصنفين أنها تنقل من حكم الصدقة إلى حكم البيع والهبة والمعبرات ، فبرئها الغني عن مودته للفقير ، وتصبر إليه عنه مالهة وغير ذلك من أنواع الملكية ، ولا يكون شيء من ذلك حكم لصدقة ، وإنما له حكم الوجه الذي نقل أخره . انتهى .

(١) أخرجه البخاري (٥١٨٩) ، باب : حسن العشرة مع الأهل .

(٢) دبرج أبيه (٤/١٠٦) .

(٣) السفي (٥٦/١٤) .

٢٦/١١٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ مُتَعَقًا، إِنَّ الْأَمَةَ لَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَمْسُهَا.

٢٦/١١٤٦ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) وصي الله عليهما (أنه كان يقول في الأمة) التي (تكون تحت العبد فتعق) بقاء المجهول أي الأمة، ولها الخيار حتى إجماعا لكون زوجها عبداً (إن لها الخيار ما) بمعنى ما دام (لم يمسها) الزوج، وقد أخرج أبو داود في قصة بريدة (فخبرها رسول الله ﷺ، وقال لها: إن فرتك فلا خيار لك).

قال الشيخ في «البدل»^(١): فيه دليل على أن خيار من عتقت على انشائها، وأنه يبطل إذا سكنت الزوج من نفسها، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو قول للشافعي، وأنه قول آخر: إنه على الفور، وهي رواية عنه إلى ثلاثة أيام، وقيل: بقيامها من مجدي أحكام، وقيل: من مجلسها، وهذا القولان للحنفية، ويقول الأول هو الظاهر لإطلاق التحجير لها إلى غاية، هي تمكيبها من نفسها، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد^(٢) عن النبي ﷺ بلفظ: إذا عتقت الأمة فهي بالخيار، ما لم يمسها إلى تشاء فارقتها، وإن وطئها فلا خيار لها، ولا تستطيع فراقه، وهي رواية للدارقطني^(٣): إن وطئها فلا خيار لك.

وفي «البدائع»^(٤): وهذا الخيار يبطل بالإبطال سماً ودلالة من قول: أو فعل يدل على الرضا بالانكاح، ويبطل بالانكاح عن المجنس؛ لأنه دليل لإعراض كخيار المخبر، ولا يبطل بالسكوت، بل يستدل إلى آخر المجنس إذا لم يوجد منها دليل الإعراض، انتهى.

(١) فيل لأحمد (١٠٠/٣٦٨) وانظر من الأرماء (٢/٢٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٦٥) و (٥/٣٧٨).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٢٩٤).

(٤) (٢/٦٤٣).

وقال اباجي^(١): لا يختص خيارها بالمجنس الذي يعلم فيه يمشها، بل لها ذلك ما لم تمكنه من نفسها طائفة، أو يترك ذلك ابتداءً، أو يوفضها السلطان، فإذا قضت وإما أخرج ذلك من يدها، انتهى.

وقال الحرقي: إن أُمْتُقِ قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ أَوْ وَطَّئَهَا بِطَلِّ خِيَارِهَا، عَلِمْتَ أَنَّ الْخِيَارَ لَهَا أَوْ لَمْ تَعْلَمْ، وَقَالَ الْمَوْفِقُ^(٢): إِنْ خِيَارَ الْمُحْتَقَّةَ عَلَى التَّرَاخِي، مَا لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: عَشَى زَوْجِهَا، أَوْ وَطَّئَهَا، وَلَا يُصْنَعُ الزَّوْجُ مِنْ وَطَّئِهَا، وَمِمَّنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِي، وَرَوَى ذَلِكَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَخْتِهِ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَبِهِ قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَنَافِعٌ، وَالزَّمَرِيُّ، وَفَادَةُ، وَحَكَاةٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ الْأَصْرَاقِيِّينَ: لَهَا الْخِيَارُ فِي مَجْلَسِ الْعِلْمِ، وَلِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَظْهَرُهَا: كَقَوْلِنَا، وَالثَّانِي: عَلَى الْفَوْرِ كَخِيَارِ الشُّعْمَةِ، وَالثَّلَاثُ: إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو الْبَرُّ: لَا أَعْلَمُ لِابْنِ عُمَرَ وَحَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَخَافَةً فِي الصَّحَابَةِ، انْتَهَى.

قلت. هذا المذكور أثر ابن عمر وسيأتي أثر حفصة قريباً، وقال محمد في «مروطه»^(٣) بعدهما: قال محمد: إِذَا تَخَلَّصَتْ أَنْ لَهَا خِيَاراً، فَأَمَرُهَا بِيَدِهَا مَا دَامَتْ فِي مَحَلِّهَا، مَا لَمْ تَقُمْ مِنْهُ، أَوْ تَأْخُذَ فِي عَمَلٍ آخَرَ، أَوْ يَمْشُهَا، فَإِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ عَدَا بَطْلِ خِيَارِهَا، فَأَمَّا إِنْ مَشَّهَا، وَلَمْ تَعْلَمْ بِالْحَقِّ، أَوْ عَلِمَتْ بِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ خِيَارَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا، انْتَهَى.

(١) المصنف: (٥٦/٤).

(٢) المعني: (٧١/١٠).

(٣) مروطاً محمد مع التعليل المسجدة: (٥٣١/٢) - (٥٣٢).

أنها كانت تحت عبد، وهي أمة يومئذ، ففعلت. قالت: فأرسلت إلي حفصة زوج النبي ﷺ فدخلتني. فقالت: إني فخرتك خيراً، ولا أحب أن تصني شيئاً. إن أمرتك بذلك، ما لم يمسك زوجك. فإن منك فليس لك من الأمر شيء. قالت: فقلت: هو الطلاق. ثم الطلاق. ثم الطلاق. فزارقة ثلاثاً.

١١٤٨/٢٨ - وحديثي عن مالك: أنه بلغه عن سعيد بن المسيب:

ربما عروء أنها كانت تحت عبد، وهي أمة يومئذ ففعلت. وما أحجوز
أقالت إبراهيم: فأرسلت يسكون الناء (إني) ياء المتكلمة أي أرسلت
إلي رسولاً (حفصة زوج النبي ﷺ) وأهل أروما (أدعيتني) فحلتها (أفانث) أي
مخبرتك) عصم المصم يسكون المعجبة بحسبة المصم المصم من الإخبار
(جراً) وما أحب أن تصني شيئاً من السارقة وغيرها. حتى تسأليني أمرت
حق الناس

وقال البخاري^(١): وهذا يقتضي من حفصة حفصة، وأنها لم تعد ذلك أدن
الروح، وإذا قيلت إحداهما عايد لها، ثم علمتها أنها لا تحب أن تشاركه، بل
حب أن يبقى عنى حكم الزوجية، ثم أعادها بحكمها، فقالت: إن أمرت ببيت
كسر لكاف، ولعل أن كسر الهمزة حيلة صالحة للخبر أو يستحبه فيكون بدلاً عن
الحجر (ما لم يمسك) وفي نسخة ما لم يمسكك منك الإدمع (زوجك، فإن يمسك)
زوجك (فليس لك من الأمر شيء) أي لا يبقى خيراً أقالت (أرسلت) فقلت: هو
الطلاق لم يطلاق، ثم الطلاق، فزارقة ثلاثاً أي عارفته ثلاث مرات كمر هتة الشاء
معها، ولعل محسنه في مبرطته^(٢) قالت: وفارقتها، وأحداهما أهل الحسم في قول
المرأة الزوجية: هو عايد. كما نقله، من أول الطلاق.

١١٤٨/٢٨ - (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب) هكذا أخرجه البيهقي

(١) الحديث (٥٧).

(٢) موطأ محمد بن عبد الله بن جعفر السجستاني (١٠٢١/١٠٢٢).

وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

٣٠/١١٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاثِلِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيْرَ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، فَاخْتَارَتْهُ، فَتَيْسَ قَبْلُكَ

قَوْلُ ابْنِ نَافِعٍ: إِنْ لَمْ يَوْقِعْ غَيْرَ وَاحِدَةٍ أَوْ لَمْ يَسُوْ شَيْئًا، وَلَوْ أَوْتَعَتْ الطَّلَاقَ لَكَانَ لَهَا ذَلِكَ، وَعَنِ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَيْسَ لَهَا غَيْرَ طَلَقَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَيْسَ بِهَا، أَنْتَهَى.

(وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا) بِاتِّسَافِ النُّصُورَةِ، وَقَالَ الثَّوْمَرِيُّ^(١): وَمَعْرِفَةُ الْحَبَارِ مَحْ لَا يَمْتَصِفُ بِهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَلَا أَعْلَمُ بِهِ خِلَافًا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: لَمْ لَا يَكُنْ طَلَاقًا؟ قَالَ: لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الرَّجُلُ، وَلِأَنَّهَا خُرْفَةٌ لِاخْتِبَارِ الْمَرْأَةِ، لَكَانَتْ فَخْأً كَالصَّخْرِ لَعَنَهُ، أَنْتَهَى. قُلْتُ: لِمَ الْخِلَافُ لَيْسَ صَحِيحًا، فَقَدْ عَرَفْتَ نَوَى مَالِكٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَنْتَجِعِ»^(٢): الْخِلَافُ فِي الشَّيْءِ تَخْتَارُ الْفِرَاقَ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا أَوْ فَخْأً؟ فَذَاكَ مَالِكُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّبِيثُ: تَكُونُ طَلَقَةً بَاطِنَةً وَتَبَتَ مِثْلُهُ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سَبْرِينَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ الْمَدَائِدِيُّ: يَكُونُ فَخْأً لَا طَلَاقًا، أَنْتَهَى.

فِي «الذَّرِّ الْمُحْتَارِ»^(٣): فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا الرُّوجُ؛ لِأَنَّ اخْتِبَارَهَا نَفْسُهَا فَمَسَحَ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لِبَيْعِهَا، لِأَنَّ الدَّخُولَ بِحَكْمِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَتَقَرَّرَ بِهِ الْمَسْمُومُ، أَنْتَهَى.

٣٠/١١٥٠ - (مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّمَرِيُّ (أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيْرَ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ) فِي اتِّبَاءِ فِي عَصَمَتِهِ وَفِرَاقِهِ (فَاخْتَارَتْهُ) أَيِ الزَّوْجِ (فَلَيْسَ ذَلِكَ)

(١) الثَّوْمَرِيُّ (٧٠/١٠).

(٢) الْمَنْتَجِعُ (١٠٨/٩).

(٣) (٢٣٦/٤).

بِطَّلَانِي.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمُخَيَّرَةِ: إِذَا خَيَّرَهَا زَوْجَهَا، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَقَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا.

أي تخييرها واختيارها الزوج (بطلاق) وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية والجمهور لما في «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - «خبرنا النبي ﷺ فأخترناه، فلم يَعدْ ذلك علينا شيئاً، انتهى».

(قال مالك: وذلك) أي عدم كونه طلاقاً (أحسن ما سمعت) من أهل العلم في ذلك وفيه أنه سمع فيه غير ذلك أيضاً، قال المؤلف^(١): فإن خيَّرها فأختارت زوجها، أو ردت الخيَّار أو الأمر لم يقع شيء، نص عليه أحمد في رواية الجماعة، وروى ذلك عن عمرو وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وابن العنبر، وعن الحسن: تكون واحدة وجمعة، وروى ذلك عن علي، ورواه إسحاق بن منصور عن أحمد قال: فإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة، وإن اختارت نفسها ثلاثاً، قال أبو بكر: الفرد بهذا إسحاق بن منصور، والعمل على ما رواه الجماعة.

(قال مالك في المخيرة) بصيغة المفعول التي خيَّرها زوجها (إذا خيَّرها زوجها، فأختارت نفسها، فقد طلقت) أي صارت مطلقة (ثلاثاً) لأن التخيير ثلاث طلاقات عند المالكية، والمساألة خلافية عند الأئمة، كما سيأتي.

قال الباجي^(٢): يريد أن إطلاق لفظ التخيير يقتضي تملكها ثلاث تعليلات؛ لأنه تخيير بين قطع العصمة وإبقاء الزوجية، وذلك لا يكون في

(١) «المعنى» (١٠/٣٩١).

(٢) «المتن» (٤/٥٨).

وَأِنْ قَالَ رَوَّجَهَا: لَمْ أُخْبِرْكَ إِلَّا وَاحِدَةً. فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُهُ.

المدخول بها إلا بثلاث تطليقات، وقد اختلف العلماء في معنى التخيير؛ فذهب أبو بكر القاضي إلى أن التخيير مكروه، لما فيه من جمع الطلاق الثلاث، قال الشيخ أبو عمران: وما علمت من كرهه. وهذا القول عن جمهور العلماء. لحديث عائشة: «خبرتنا رسول الله ﷺ ما اخترناه» الحديث. والفرق بين هذا وبين إيفاع الطلاق الثلاث جميعاً إن هذا ليس بإيفاع طلاق، وإنما هو تعليق الروجة إياه وإنما منع هو من إيفاعه. فإذا قلنا: إن التخيير مباح للزوج، فهل يعزم على الزوجة اختيار الفرقة وهي ثلاث؟ قال الشيخ أبو عمران: إنما يكره ذلك للزوج دون الزوجة، انتهى.

(وإن قال) شرطية (زوجه): لم أخبرك إلا طلاقاً (واحدة فليس ذلك) له (أي للزوج؛ لأن التخيير عند مالك لا يكون إلا بثلاث طلاقات (وذلك) أي كون التخيير ثلاث طلاقات (أحسن ما سمعت) من أهل العلم.

قال الموفق^(١): نفقة التخيير لا يقتضي بمطلقها أكثر من تطليقة واحدة، قال أحمد: هذا قول ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضي الله عنهم، وروي ذلك عن جابر وعبد الله بن عمرو، وقال أبو حنيفة: هي واحدة بآئنة، وهو قول ابن شبرمة؛ لأن اختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه عنها، ولا يكون إلا مائتة.

وقال مالك: هي ثلاث في المدخول بها؛ لأن المدخول بها لا يبين بأقل من ثلاث إلا أن تكون معزراً، ولما إجماع الصحابة، قال: من سمينا منهم قالوا: إن اختارت نفسها فهي راحلة وهو أحق بها، رواه النجاشي عنهم بأسانيد، ولأن قوله: اختاري تفويض مطلق، فيناول أهل ما يقع عليه الاسم، وذلك طلاق واحدة.

(١) المعني (١٠/٣٩١).

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ خَيْرَهَا فَقَالَتْ: قَدْ قَبِلْتُ وَاحِدَهُ وَقَالَ: لَمْ أَرِدْ هَذَا وَإِنَّمَا خَيْرْتُكَ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا. أَنَهَا إِنْ لَمْ تَقْبَلْ إِلَّا وَاحِدَهُ، أَقَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى نِكَاحِهَا وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِرَاقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(قال مالك: وإن غيرها) الزوج (فقالت: قد قبلت) طلاقه (واحدة) فقط لا غير (وقال) الزوج: (لم أرد هذا) أي واحدة (إنما خيرتك في الثلاث) كلها (جميعاً لأنها) أي المرأة (لأن لم تقبل) أي لم تحتر (إلا واحدة أقامت) امرأة (عنده)، أي الزوج في عصمته (على نكاحها ولم يكن ذلك) أي اختيارها (فيها) الواحدة (فراقاً) إن شاء الله عز وجل (ليس التعليق) أمسية في النسخ الهندية.

وقال الباجي^(١): لأن تحييره يقتضي التخيير بين المقام أو قطع العصمة، فإذا اعتدت واحدة، فقد أعرضت عما حمل لها، فاختارت غيره. فلم يلزمه ما اختاره؛ لأنه لم يجعل ذلك إلهاء انتهى.

وقال الموفق^(٢) بعد أنه قال: إنها نطليقة رجعية، لكن إن جعل إلهاء أكثر من ذلك، فلها ما حمل إلهاء سواء جعله بلعقله، مثل أن يقول: اختاري ما شئت، أو اختاري الطلقات الثلاث إن شئت، فلها أن تختار ذلك، فإن قال: اختاري من الثلاث ما شئت، فلها أن تختار واحدة أو اثنتين، وليس لها اختيار الثلاث بكسالتها؛ لأن أمراً للتعريض، فقد جعل لها الخيار بعض الثلاث فلا يكون لها اختيار الجميع أو جعله نيته، وهو أن ينوي بقوله: اختاري عدداً فإنه يرجع إلى ما نواه؛ لأن قوله: اختاري كتابة تحيية، فيرجع في قدر ما يقع بها إلى نيته، كسائر الكتابات الحدية، فإن نوى ثلاثة أو اثنتين أو واحدة فهو على ما نوى، وإن أضلقت النية فهي واحدة، وإن نوى ثلاثة، فطلقت أقل منها وقع ما طلقت؛ لأنه يحترق تولعها جميعاً، فيقع ما احتسما عليه، انتهى.

(١) النسخ (٦٠/٤).

(٢) النسخ (١٠٠/٢٩١) = ٣٩٤.

ونقدم في ابواب التملك أن الحرف بين وبين السحب بدخلة وجوده عند الحقة، منها: أنه تصح ثمة ثلاث في الملك لا التحريم، وفي «التهذيب»^(١) إذا قال لامرأته اختاري بيني بينك الطلاق، قلها أن تطلق نفسها ما دام في ملكها ذلك. فإن قامت منه أو أخذت في صل آخر حرج الأمر من بعدها لأن المصلحة لها السحب بجميع الصحبة. على اختار ثمة ثمة كانت واحدة ثمة، والقبول أن لا يقع بهذا شيء، وإن نوى الزوج الطلاق؛ لأنه لا يملك الإباحة بهذا العقد، فلا يملك التمسك بغيره، إلا أن استحسنه لإجماع الصحابة، ولا يكون إلا أن نوى الزوج ذلك، لأن الاختيار لا يمنع بخلاف ذلك، لأن البرهنة قد نتج

قال ابن الهمام^(٢)، وروي عن زيد بن ثابت أنه ثلاث، ربه أحد ماله في التمسك بها، ربي غيرها بغيره مع دعوى التمسك، وعر عمر، وابن عمر، وابن مسعود واحدة واحدة، وروى أحمد، الشافعي وأحمد، وثبت عن علي - رضي الله عنه - أن الواقع به واحدة ثمة، توسط بين العاتين، ولعل اختار نفس من نفس تعبيره بغير ملكها نفسها إذا اختارها؛ لأنه إذا كان الاستحسان من ذلك الملك، وهو بالتمسك، ولا ثم تحصيل ثمة السحب، إذا كان له أن يرجعها شدة أو دلت.

وقد روي الترمذي عن ابن مسعود وعمر - رضي الله عنهما - أن نواتج بها بدنة كما روي عنهم الترجمة، فاحتلت الرواية عهد، ثم هو غير منوع؛ لأنه لما قيد التمسك والقبول، والبرهنة ثبت فيه مضيق، فلا يعم، بخلاف أن ما بين رجوعه، فلا يقع الثلاث في قوله - اختاري - ربه نواتج بخلاف، التمسك بقوله - أموت بذلك - حيث تصح ثمة الثلاث فيه؛ لأن الأمر شامل

(١) ٤٢٣٦/١

(٢) انظر مجمع الزوائد، ٢١، ٤١٣.

(١١) باب ما جاء في الخلع

بعمومه لمعنى الشأن للطلاق، فكان من أفراد لفظاً، والمصدر يحتمل نية العموم.

وقيل: انفرق أن انفرق بلفظ الاختيار على خلاف التماس بإجماع الصحابة، وإجماعهم انعقد على الظلقة الواحدة بخلاف تلك المسائل، أي بانن ونحوه، لأن الوقوع مفتضى نفس الألفاظ، ومقتضاها البينونة وهي متنوعة، وفيه نظر، لأنفسه إجماعهم على اتوحدته، كما قدنا من قول زيد بن ثابت أن الواقع به ثلاث، اهـ.

وفي أن تبوت الطلاق بذلك بإجماع الصحابة، بخلاف التماس، وإجماعهم على اتوحدته ثابت، بخلاف ما زاده، فإنهم لم يجمعوا عليه، بل اختلفوا فيه.

(١١) ما جاء في الخلع

بضم الممجمة وسكون اللام، مأخوذ من الخلع، بفتح الخاء، النزع، سمي به؛ لأن كلاً من الزوجين لباس للأخر معنى، قال تعالى: ﴿لَمَّا لَبَسَ لَكُمْ وَاسْتَمْتَرَ لَكُمْ﴾^(١) فكانه بمشارقة الآخر نزع لباسه، وضم مصدره، تفرقة بين الجسبي والمعنوي.

وفي القدر المختارة^(٢): الخلع لغة: الإزالة، واستعمل في إزالة الزوجية بالضم، وفي غيره بالفتح، اهـ. وذكر أبو بكر بن جرير في «أماليه» أن أول خلع كان في الدنيا أن عامر بن الظرب - بفتح الظاء الممجمة وكسر الراء - وموحدة - زوج بنته لابن أخيه عامر بن العارث بن الطرب، فلما دخلت عليه نفرت منه.

(١) سورة النورة: الآية ١٨٧.

(٢) (١٨٢/٣).

فتلكا إلى أبيه، فقال: لا أجمع عليه فرأى أعدل، ومالك: رددت عليه منك بما استطيت، قال: فرعه العلماء، هذا إذا قول جلع نبي العرب.

وأما قول جلع في الإسلام مسمى ذكره، ويسمى أيضاً فدية وأداء، وأجمع العلماء على مسلم وعينه إلا ذكر بن عبد الله الترمذي القاسم المشهور، فإنه قال: لا يجزئ لفرج أن يأخذ من امرأته في مفسد فرجها شيئاً، لقوله تعالى: **وَأُولَئِكَ يَلْعَنُوا لَهُ اللَّهُ لَعْنَةً كَذِبًا**^(١)، وأورده عنه جلعاً، فإني أفتن بوجه^(٢)، فإنه يسميها مائة النساء، وأخرج ابن أبي نسيه وغيره عنه، وألفقه مع شدوده بقوله تعالى في النساء: **أَصْحَابُ الْيَمِينِ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ كَمَا كَانَ كَلْفُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ**^(٣)، وبهذا الإجماع بعده على اعتباره، فإذا لم يفتحه^(٤).

قال المعروف^(٥): إن المرأة إذا كرهت زوجها لحنقه أو الخلق أو غيره أو ضمه أو سمع غيبه، وحسب أن لا يؤدي حوائج الله تعالى في طاعته، حار لها أن تحالعه بموضع، لقوله تعالى: **يُؤْتِي بَيْنَكُمْ وَلَا يُلْقِي حُدُودَ اللَّهِ**^(٦) الآية، والمصلحة حبيبة بنت سهل، وهو حديث صحيح ثابت بالإسناد، رواه الأئمة مالك وأحمد وغيرهم، وإسناده البخاري في قصة امرأة ثابت بن عيسى، وبهذا فإن جميع الفقهاء مالم يحاروا فيه.

قال ابن عبد البر: لا مسلم أحداً يخلفه إلا ذكر بن عبد الله الترمذي، فإنه لم يجزه، وزعم أن أبا جلع منسوبة، بشره تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا**

(١) سورة النساء الآية ٢٠.

(٢) سورة النور الآية ٢٤.

(٣) سورة النساء الآية ٤.

(٤) فتح الباري، (١: ٣٩١).

(٥) المعنى (١: ١٢٦٧).

(٦) سورة النور الآية ٢٤.

٣١/١١٥١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ هَالِكٍ، عَنْ بُحَيْشِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّةِ،

رَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَأَبِي قَلَابَةَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْخُلْعُ حَتَّى يَجِدَ عَلَى بَطْنِهَا وَحَلًّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَزَوَّجُوا بِغَيْرِ مَا تَقَاتِلُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ شَيْءٌ﴾^(١) وَلَنَا، الْآيَةُ الَّتِي نَلُونَا وَالْخَبَرُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَصَابَةِ، لَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مَخَالَفَةً فَبُكِنَ إِجْمَاعًا.

ودعوى النسخ لا نسمع حتى يثبت تعدد الجمع، وأن الآية الناسخة متأخرة، ولم يثبت شيء من ذلك ولا يفتقر الخلع إلى حاكم، نص عليه أحمد، ورواه السناري عن عمر وعثمان، وبه قال الزهري وشريح ومالك والشافعي وإسحاق وأهل الرأي، وعمر الحسر وابن سيرين؛ لا يجوز إلا عند السلطان.

ولنا، قول عمر وعثمان، ولأنه معارضة، فلم يفتقر إلى السلطان كالبيع والوكالة، ولا بأس بالخلع في الحيض والنفاس الذي أصابها، لأن المنع من أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة، والخلع لإزالة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة، والسقام مع من تكرمه، وتبخصه، وذلك أعظم من ضرر طول العدة، اهـ.

٣١/١١٥١ - (ملك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن ذرارة الأنصارية المدنية (أنها أخبرته عن حبيبة) بفتح المهملة وموحدين بينهما نحية مائلة (بنت سهل) بن ثعلبة بن الحارث بن وهب (الأنصاري) صحابية أخت ربيعة شقيقتهما، أمهما عمرة بنت مسعود.

وعند ابن سعد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمرة أخبرته

(١) سورة النساء: الآية ٢٠.

(٢) سورة النساء: الآية ١٩.

أن حبيبة بنت ساهل تزوجها ثاس بن قيس، وذكرت أن النبي ﷺ قد كان فُجِرَ
 أن يزوج حبيبة وكانت جارية. وإن ثابته ضربها، فعند ابن أبي حاتم من عمرو
 الزبيري، وعند ابن سعد من عذرة حماد بن زيد كلاهما عن يحيى بن سعيد
 مطولا، وفيه: وهي إحدى عساني، وفيه: ذكر عدة الأنصاري. فذكره أن
 سواهم في سائرهم، وفيه: أن ثابته حطها فتزوجها، وكان في خلفه شدة،
 فضربها، واختلف في سم هذه المختلفة التي تحت ثابته، هل هي حبيبة أو
 جميلة أو مريم؟ وفي الثاني: أي جميلة هي؟

قال الشيخ: صطوب الحديث في سبعة أمراء مات، وأخرج البخاري
 في صحيحه عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثاس بن قيس أتت النبي ﷺ
 الخلب، قال أحفظ^(١) أبيه في هذا الطريق اسم المرأة، وثبتت في امر
 ثاب عن عكرمة مرسلا حميه، ورفع في رواه أن تحت سداه بن أبي بكر
 كبير العرج ورأس الشاف، ففلاخره أنها جميلة بنت أبي، ويؤيد، في من
 مائة عن ابن سائر أن جميلة بنت سول امرأة أحاطت بها هل هي أم أبي أو
 امرأة؟ ورفع في رواية أساني والضرائي من حديث الربيع بنت معوذ أن ثاب
 ضرب امرأته فكسر يدها، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي، وأبى أخوها
 بشكي.

وبذلك نرى أن سعد بن الطقات، قال: حبيبة بنت عبد الله بن أبي
 أسلمت، ورايحت، وكانت تحت جميلة بن أبي عامر غسيل أسلافك، ففعل
 حيا مأخذ، وهي حارة، فولدت له عبد الله بن حنيفة، فخلت عليها ثاب من
 فود، فولدت له ابنه محمدا، ثم اختلعت منه وتزوجت ثاب من الأشعث، ثم
 حبيب بن أساني.

(١) التبع الثاني، (٩) ١٣٩٨.

ووقع في رواية أبي الزبير أن ثابثاً كانت عنده ربيب بنت عبد الله بن أبي
 بن سلالة، وثابت أصداؤها حديقة، وكثر حسه، والحديث، أخرجه البخاري
 والبيهقي، وسند قوي مع إسناده. ولا تدفع فيه وبينه الذي فيه، لا احتمال أن
 يكون الجد، بسمان ابن أخيه، لقاب، وبينه لم يزوج هذا الجمع، فالحديث
 صحيح.

وقد عاهد يقول أهل السنة، أن إسناده، حديثه، رواه جده، النعماني،
 وذكر أنه كانت تحت عبد الله بن عبد الله بن أبي، شقيقة، أمهم، حركت
 نسبه من حرام، قال النعماني، وأما وقع في الحديث من أنها بنت أبي
 جده.

قال النعماني: ولا يلتزم إسناده كونه وحده، فإنه نسب، حراماً في هذه
 الرواية إلى جده أبي، كما نسبت هي في رواية إلى جده سلالة، فهذا صحيح
 من المحتمل من ذلك، وأما ابن الأثير وسعة السيوطي، حينما بأن قول من
 قال أنها بنت عبد الله بن أبي وهلم، وإن الصدوق أنها تحت عبد الله بن أبي،
 وليس كما قال، بل الصحيح أني، وجميع معشيم بالتحاد اسم السراة وحده،
 وأن ثابثاً حاتم التميمي واحدة، ما أعرف، ولا يعرف بعد، ولا نسب، مع اتحاد
 النحوي، وقد ذكره، سنة تسعين من الهجرة، الأصل، تاريخ التبعات، حرم، ثاب
 صحيحاً.

وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران، أحدهما أنها مريم
 المغيرة، أخرجه النسائي وابن ماجه عن الربيع بن معمر، ذات، احتجب من
 زوجي، فذكرت قصة فيها، وإنما مع عثمان في ذلك قصة، رسول الله ﷺ في
 مريم السعدي، ذكرت تحت ثابت بن قيس، فاحتجبت منه، وإسناده جيد، قال
 البيهقي: اضطرب الحديث في نسبة امرأة ثابت، ويمكن أن يكون الصحيح تعدد
 من ثابت، أم.

قال الحافظ: ويمكن رده للأول: لأن المعاليه منزع النسيم ونخفيف الغين نسبة إلى مغالة، وهي امرأة من الخزرج، ولدت لعبد بن مالك بن النجار ولده عدياً، فبنو عدي كلهم يعرفون بني مغالة منهم عبد الله بن أبي، فإد كان هو من بني مغالة، فيكون النوحم وقع في اسمها أو يكون مريم اسماً ثالثاً، أو بعضها لقب لها. والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل، فأخرج مالك في «الموطأ» وأصحاب السنن الثلاثة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه. وأخرج أبو داود بطريق أخر عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت.

قال ابن عبد البر: اختلف في امرأة ثابت بن قيس فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي، وذكر الشاميون أنها حبيبة بنت سهل، قال الحافظ: والذي يظهر أنهما فصتان، وقعنا لأمريتين شهرة الغمرين وصحة الطريقين، باختلاف تسابقين بخلاف ما وقع من الاختلاف في نسبه جميلة، ونسبها، فإد سياق قصتها متشابه، فأمكن رد الاختلاف فيه إلى التوافق، وقد أخرج البيهقي من طريق عمر - رضي الله عنه - قال: أول ما دخله في الإسلام حبيبة بنت سهل كانت نحت ثابت بن قيس، الحديث. وهذا على تقدير التعدد يقتضي أن ثابت تزوج حبيبة قيس جميلة، ولو لم يكن في لبوت ما ذكره المصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة، لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت بجميلة، ووقع لأين الجوزي في «متنحه» أنها سيلة بنت جيب، وما أظنه إلا مغلوطاً، والصواب حبيبة بنت سهل. وقد مرجم لها ابن سعد في «الطبقات»، وصاق نسبها إلى مالك بن النجار، وأخرج حديثها نحو حديث مالك، وزاد في أخره: وقد كان رسول الله ﷺ فم أن يزوجها، ثم كره ذلك لغيره الأنصار، وكره أن يزوجهم في سنانهم، كذا في «الفتح»^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/٣٩٨-٣٩٩).

أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ. وَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُرُجَ إِلَى الصُّبْحِ. فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ جُنْدًا بِأَيْدِي الْفُلَسِ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالَتْ: أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا شَأْنُكِ؟» قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ. يُزَوِّجُهَا. فَلَمَّا جَاءَ زَوْجُهَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ لَهُ

(انها) أي حبيبة (كانت تحت) أي في نكاح (ثابت بن قيس بن شماس) بمنح النبي الممجه واليمين المشددة فأنت قيس مهمله، الأنصاري الخزرجي خطيب الأنصار، من كبار الصحابة، مشرو النبي ﷺ بالجنة، واستشهد بالإمامة، ونفذ خالد بن الوليد وصيت بعد موته بمشام رأه بعضهم (وأن رسول الله ﷺ خرج) من بيته يوماً (إلى) صلاة (الصبح) فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في (الفلس) بالعين المعجمة واللام المضمومة: بقية الظلام

(فقال لها رسول الله ﷺ: من هذه)، قال الهاجي^(١): سؤاله هذا يقتضي المبالغة في التغليس إلا أن لا يميزها، وإن عرف أنها من النساء إلا أن تكون مسنودة الوجه، لكن ذكر الفلّس مع قوله: من هذه، أظهر فيما قلناه (فقلت: أنا حبيبة بنت سهل، يا رسول الله قل) ﷺ - (ما شأنك) أي ما أمرك وحالتك؟ إنكار تمجيتها في ذلك الوقت، إذ لم يكن وقت زيارة لأمهات المؤمنين ولا وقت طلب حاجة، وإنما تنكر في هذا الوقت لسمي معم فأخبرته بشأنها، (لالت: لا أنا ولا ثابت بن قيس)، أي لا نحشع.

وفي «البخاري» عن ابن عباس أول خلق كان في الإسلام، امرأة ثابت بن قيس، قالت: يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأسي ثابِتٌ أبداً (لزوجها)، من قول الرازي ليحمم من نقل إليه الحديث أن ثابتاً الذي أرادت مباينته وقطع ما بينها وبينه هو زوجها.

(فلما جاء زوجها ثابت بن قيس)، في مجلس رسول الله ﷺ، (قال له

(١) «المضي» (٦١/٤).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَلْهَدُ خَبِيئَةً بَنَتْ سَهْلًا. فَلَمْ تَذْكُرْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ).....

رسول الله ﷺ: هذه حبيبة بنت سهل (أنت يلي (أقد ذكرت) هي أمرك (ما شاء الله (أن تذكر) ذاك، الباطني. حال ذلك إعلاماً له بما أنت، ومظهر اللفظ يقتضي أنه قصد ﷺ الإخبار عما أنت له، ولم يفسر تفاصيل قولها، ويحتمل أن تكون هي قد شككت إليه ضرراً، ولم يحتج في أول الأمر إلى أن يقدم له ذلك الضرر حتى يسأل عنه الزوج، ويكفي من الإعلام الزوج أن يقال له: اشتكت ضرراً، فإن أنكره سالت البتة عما شككت منه، ويحتمل أن تكون حبيبة لم تشكك من ثبت بن قيس ضرراً، ولكنها كرهت مصاحته خاصة، لذلك لم يحتج أن يذكر له ما تشككت منه.

وقد روى البخاري من حديث ابن عباس أن امرأة ثابت أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ما أحب عليه في خلق ولادين، ولكن لا أطيقه أي بغضاً، كما في رواية البيهقي، وفي أخرى ببخاري عن ابن عباس يحفظ: ما أحب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، عن الحافظ^(١) بضم الحاء المعجمة أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا لتقصص دين، لكنني أكره إن أقمت عنده أن أذع بهما يقتضي الكفر.

وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه بسببه، لكن في رواية الترمذي: أنه كسر يدها، فيحمل على أنها أرادت أنه سيئ الخلق، لكنها ما تحببه بذلك بل بشيء آخر، وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي نازد أنه ضربها، فكسر بعضها.

لكن لم يشكه واحدة منهما بسبب ذلك. بل وقع التصريح بسبب آخر، وهو أنه كان دميم الخلق، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند

(١) انظر: معجم الدرر (٢/٤٩٩)

ان ما جاء: «كانت حبيبة بنت سبيل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً،
فألت: والله لولا مخالفة الله إذا دخل علي لمصفت في وجهه»

وأخرج عبد الرزاق^(١) عن معمر قال: السلمي أنها قالت يا رسول الله بي
من الجبان ما ترى، وثبت رجل دميم، وفي رواية عن ابن عباس: «قلت: يا
رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً، إني رفعت جانب الخاء، فراهته
أفنى في عذق، فإذا هز أشدهم موداً وأقصرهم فامة وأفسحهم وجهاً، اهـ».

قال الساجي^(٢): والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يجوز الخلع من غير
اشترط - ضرر خلافاً لما يمتنع ذلك، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: «فإن طلق
الذكر من شيء فقد استوفى الألف» وإذا كان الضرر من قبل الزوجة، والكراهية
للزوج، فلا خلاف في جواز الخلع، وإن كان الضرر منهما معاً، فقد قاله
بعض القرويين: لا يجوز أن يدخلها على ذلك بأن يأخذ منها شيئاً، قال: وهو
مخصوص لمن يقدم من علمائنا، قال: «ولست كما ألة الحكمين إذا كان الضرر
منها حاز ذلك؛ لأن التفريق في مسألة الحكمين للحكمين، فيبعد حكمهما في
ذلك، اهـ».

وخلاصة ما في السلمي^(٣): أنها إذا خالعت بغير عتس وغشية من أن لا
يقيم حدود الله، والحال عامرة، ولأخلاق مشتمة، فإنه يكره لها ذلك، فإن
فعلت مع الخلع في قول أكت أهل العلم، منهم أبو حنيفة والنووي ومالك
والأوزاعي والساجي، ويحتمل كلام أحمد تحريمه، فإنه قال: «الخلع مثل

(١) - مصنف عبد الرزاق: (١١٧٥٤).

(٢) - المعنى: (١١٧٥٤).

(٣) - سورة النساء: الآية ٢.

(٤) - المعنى: (١١٧٥٤) - (١١٧٥٤).

فَقَالَتْ حَبِيبَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أُعْطَانِي عُبَيْي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ: «خُذْ مِنْهَا».....

حدث سهلة نكرة الرجل، فنعطيه المير هذا الخلع، وهذا يدل على أن الخلع لا يكون صحيحاً إلا في هذه الحالة، وهذا قول ابن المنذر وداود، قال ابن المنذر: وروى معنى ذلك عن ابن عباس، وكثير من أهل العلم يقول تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ آبَائِكُمْ وَمِثْلَ بَنَاتِهِمْ﴾^(١) الآية.

ثم غلط الموصد فقال: ﴿يَنْكُحُ حُدُودَهُ﴾ الآية، وروى ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «أبما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأسه فحرام عليها دائرة الجنة»، روى أبو داود^(٢)، وهذا يدل على تحريم المسالمة لمير حاجة. ولأنه إضرار بها، وبزوجها، وإزالة لمصالح النكاح بغير حاجه، فحرم، واحتج من أجازه بقوله سبحانه: ﴿إِنْ يُلْقَاكَ أُلْقُوا عَنْهُ﴾ الآية، اهـ.

(فَقَالَتْ حَبِيبَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أُعْطَانِي) زوجي من المصدق نهر موجود (هنيئ) إشارة إلى أنها بدلته لزوجها على أن يفارقها^(٣)، وقد صرح ذلك في حديث عكرمة عن ابن عباس أن أنسي ﷺ قال لها: «أتردين عليه حديثه»^(٤) قالت: نعم.

قلت: وهذا أخرجه البخاري في «صحيحه»، قال الحافظ^(٥): ووقع في حديث عمر، يعني عند الزوار أنه كان أصدقها الحديقة المذكورة، ولعله: وكان تزوجها على حديقة نخل.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ: خُذْ) الحديقة (منها) قال الحافظ: أمر بإرشاد

(١) سورة لقمة: الآية ٢٢٩.

(٢) أخرجه أبو داود ج (٢٢٢٦).

(٣) انظر: «المستطى» (١/٤٦١).

(٤) «فتح الماري» (٩/٤٤٠).

فَأَخَذَ مِنْهَا. وَجَلَسَتْ فِي بَيْتِ أَهْلِهَا.

أُسرجه أبو داود في ١٣ - كتاب الطلاق، ١٧ - باب في الخلع.

والإسناني في ٢٧ - كتاب الطلاق، ٣٤ - باب ما جاء في الخلع

وإن ما جاء: ١٠ - كتاب الطلاق، ٢٢ - باب المختلفة تأخذ ما أعطاهما.

وإصلاح، لا إيجاب، ووقع في رواية جرير بن حازم. فرددت عليه، وأمره بإصلاحها، وقال الداجي: قوله. أخذ منها إباحة منه بطلان أخذ الفداء منها، وقد يصح أن يكون ندماً على ذلك، لما رأى من إثمها واستمرارها بالتمكث مع.

(فأخذ) ثابت (منها) أي من حبيبة ما أعطاهما (وجلس) حبيبة (في أهلها) هل الباجي^(١): إتماماً منه لما قرره النبي ﷺ بينهما من الخلع، وليس فيه أنه تكلم بطلاق ولا خلع، اهـ.

ونقط البخاري في حديث عكرمة عن ابن عباس: أقبل الحذيفة وطلقها بطلقة، قال الحفاظ^(٢): استدلل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق، وفيه نظر، وليس في الحديث ما يشهد ذلك ولا ما ينفيه، فإن قوله: طلقها يحتمل أن يراد طلقها على ذلك، فيكون خلافاً صريحاً على عوض، وليس البحث فيه.

إما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع، أو ما كان في حكمه من غير نمرص مطلقاً بصراحة، ولا كناية، هل يكون خلع طلاقاً أو فسخاً؟ وكذلك ليس فيه لتصريح أن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس، نعم في رواية غاندة المرسلة عند البخاري: ورددتها، وأمره عطلتها، وليس صريحاً في تشديده بالمطية على الأمر بالطلاق. بل يحتمل أيضاً أن يكون المراد إن أعطتك طلقها، وليس فيه أيضاً لتصريح برفوع صيغة الخلع

(١) «المعنى» (١١/٤).

(٢) «فتح الماري» (٩/٤٠٠).

٣٢/١١٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ مَوْلَاةٍ لَصْفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا. فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ

مسعود، لكن ضعف أحمد الحديث عنه، وقال: ليس في الباب حديث أصح من حديث ابن عباس أنه نسخ.

وخالفه الروايتان أنا إذا قلنا: هو طلاق، فخالعها مرة، خُسكت طلاقاً، فبقيت لها عدد خلافه. وإن خالعها ثلاثاً، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن قلنا: هو نسخ لم يحرم عليه، وإن خالعها مائة مرة، وهذا الخلاف فيه إذا خالعها بغير لفظ الطلاق، ولم ينو، فأما إن بطلت له العوض على مرافها، فهو طلاق لا اختلاف فيه، اهـ.

وفي المتن^(١) عن المبسوط من رواية ابن رجب عن مالك في رجل نكح امرأة، فقدم، فقال له أهلها: تؤذي إليك ما أخذنا منك، وتؤذي إليّ اختاً، ولم يكن بينهم طلاق ولا كلمة، فقبل: إنه إن تزوجها بعد ذلك كان ما تقدم من ذلك تطليقاً، وتكون عنده على تطليقتين، وفي النسخة من رواية ابن القاسم إذا قصد إلى الصبح على أن أخذ متاعاً، وسلم إليها متاعها، فهو خلع لازم، قال لها: أنت طالق، أو لم يقل، ووجه ذلك أن الفهرم مما أتوه إنفاد الطلاق وإيقاعه والفرقة الموجودة بينهما، والافتصال إما كان عن وجه الطلاق، فوجب أن يكون طلاقاً كالإشارة به أو الكتابة له، اهـ.

٣١/١١٥٢ - (مالك من نافع عن مولاة) أي أمة (لصفية بنت أبي عبيد) يقيم العيس الممثلة زوجة ابن عمر - رضي الله عنه - (أئها) أي لمولاة (اختلعت من زوجها بكل شيء لها) أي بكل شيء يكون في ملكها، زاد ابن أبي شبة: حتى اختلعت بعض ثيابها، كذا في المسحلي (فلم ينكر ذلك) أي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ .

: لا فتداء بهدي (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - حين بلغه ذلك .

قال محمد في «موطئه»^(١) بعد ذلك: ما اختلفت به المرأة من زوجها فهو جائز في الفداء، وما نجس له أن يأخذ أكثر مما أعطاها . وإن جاء النشوز من قبلها، فأما إذا جاء النشوز من فداء، لم نجس له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً، وإن أخذ فهو جائز في الفداء . وهو مكروه له فيما بينه وبين الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله . اهـ .

وفي الآخر مألوفان . أولهما: ما قاله الساجي: فونه: بكل شيء لها . يحتمل أن يكون ذلك قدر ما أصعبها، وأن يكون أكثر أو أقل . فأما الخلع بكل ما أصعبها أو أقل فصائر عند جميع الفقهاء، وأما الخلع بأكثر من ذلك، فستذكره بعد هذا، والتمسأنة الثانية: ما قاله الساجي^(٢) أيضاً: قولها بكل شيء لها . يحتمل أن يكون سهو ووصفه وأحضرته حتى كان مبروقاً غير محجوزاً، ويحتمل أن يكون الخلع وقع لها، بهذا اللفظ على أن تخلع له من كل شيء لها . فيكون ذلك محجوزاً، ولا يخلو ذلك من أن يوجد لها شيء، أو لا يوجد لها شيء، فإن وجد لها شيء له مقدار، فالخلع نافذ . وذلك أن الخلع على العبد الأبق جائز عند مالك، ويجوز ذلك على الجنين في بطن أمه، أو الجمل الشارد، والتمرة التي لم يسد صلاحها، خلافاً لأبي حنيفة وإسحاق . رحمه الله . اهـ .

وقال الخرفي: إذا قالت له: اخلعني على ما في يدي من الدراهم ففعل، فلم يكن في بقها شيء . لزمه ثلاثة دراهم . قال الموفق^(٣): الجملة أن الخلع

(١) «موطأ محمد مع الخلق المسجد» (٢/٥٦٦) .

(٢) «اللمعي» (٤/٦٢٢) .

(٣) «اللمعي» (١-٢/٢٨٩) .

بالمجهول جائز، وله ما يجعل له، وهذا قول أصحاب الرأي، وقدر أبو بكر: لا يصح الخلع ولا شيء له؛ لأنه معاوضة، فلا يصح بالمجهول فالبيع، وهذا قول أبي ثور، وقال القاسمي: يصح الخلع، وله مهر مثلهما، لأنه معاوضة بالبيع، فإذا كان العوض مجهولاً وجب مهر المعتل كالنكاح.

ولما، أن الطلاق معنى يحور تعليقه بالشرط، فحار أن يستحق به العوض المجهول كالمصدة، ولأن الخلع إسقاط فحظه من البضع، وليس فيه تمليك شيء، والإسقاط تدخله المدمرحة، ولذلك جاز من غير عوض، وعلى هذا إن خلعتها على ما في يدها من الدراهم صح، فإن كان في يدها دراهم فهي ١٠، وإن لم يكن في يدها شيء، فله عايتها ثلاثة، نزع عنه أحمد، لأنه أقل ما يقع عليه اسم الدراهم خفيفة.

والخلع على المجهول ينقسم أقسام.

أحدها: أن يخالعهما على عدد مجهول من شيء غير مختلف كالدراهم والدنانير، فهي التي ذكرها الخرفي

الثاني: أن يكون ذلك من شيء مختلف لا يعظم اختلافه مثل أن يخالعهما على عبد مطلق، فإنها مطلق بأي عبد أعطته، وقد قال أحمد بهما إذا قال: إدا أعطيتني عبداً فأنت طائقي، فإذا أعطته غداً، فهي طائقي، والظاهر من كلامه، قلناه، وقال القاسمي: له عبد وسط. وتأويل كلام أحمد على أنها أعطته عبداً وسطاً. ولنا: أنها خالعه على مسمى مجهول، فكان له أقل ما يقع عليه الاسم: كما في الدراهم.

والثالث: أن يخالعهما على مسمى تعظم الجهالة مثل أن يخالعهما على دابة أو بعير أو بقرة أو أوب، فالواجب في الخلع ما يقع عليه الاسم من ذلك، ويقع الطلاق بها إذا أعطته إياه، وقال القاسمي وأصحابه من الفقهاء: ترد على ما أحدث من حدتها.

ومن هذا القسم لو خالعهما على ما هي بينهما من المتاع، فإن كان فيه متاع فهو له، قليلاً كان أو كثيراً، معلوماً أو مجهولاً، وإن لم يكن فيه متاع، فله أفل ما يقع عليه اسم المتاع، وفي قول القاضي عليها المسمى في المتاع، وهو قول أصحاب الرأي.

الرابع أن يخالعهما على حمل أمها أو غنمها أو قان: على ما هي بطونها أو ضرعوها، وعن أبي حنيفة يصح الخلع على ما هي بطونها، ولا يصح على حملها، وإذا ثبت هذا فإن خرج الولد سليماً، أو كان في ضرعوها شيء من اللبن فهو له، وإن لم يخرج شيء، فكان القاضي: لا شيء له، وهو قول مالك، وأصحاب الرأي، وقال ابن عقيل: لها مهر المثل، اهـ.

قال ابن رشد^(١): أما صفة العوض، فإن الشافعي وأبا حنيفة يشترطان فيه أن يكون معلوم الصفة ومعلوم الوجود، ومالك يجيز فيه مجهول الوجود والمثمن المعلوم مثل الأبق والشارد، والشعرة التي لم يبد صلاحها، والعبد غير الموصوف، ويحكمي عن أبي حنيفة جواز الفرز وضع المعلوم، وسبب الخلاف تردد الموضع هنا بين الموضع في البيع والأشياء الموهوبة، فمن شبهه بالبيع اشترط فيه ما يشترط فيها، ومن شبهه بالهبة لم يشترط ذلك، اهـ.

وفي «الهداية»^(٢): إن قالت له: خالعتني على ما هي يدي، فخالعها فلم يكن في يدها شيء، فلا شيء له عليها؛ لأنها لم تغره بتسمية المال، وإن قالت: خالعتني متى ما في يدي من مال، فخالعها، فلم يكن من يدها شيء، ردت عليه مهره. ولو قالت: خالعتني على ما في يدي من درهم، ففعل فلم يكن في يدها شيء، فعليها ثلاثة دراهم، اهـ.

(١) «المبتهمة» (١٧/٣).

(٢) (٢١٢/١).

قال، مالك، في الْمُفْتَدِيَةِ ابْنِي تَغْتَدِي مِنْ زَوْجِهَا، ثُمَّ إِذَا غَلِمَ
أَنَّ زَوْجَهَا أَصْرَ بِهَا، وَضَبَّ

(أقل ملك في المفتدية) وقال الحافظ^(١): نقل ابن عبد البر عن مالك أن
المختلعة هي ابنة أحد الأب من جميع مائها. وأن المفتدية التي افترقت ببعض
مالها، والمشاركة التي برأت زوجها قبل الدخول، قال ابن عبد البر: وقد
يستعمل بعض ذلك موضع بعض، اهـ.

وقال الباجي^(٢): روى ابن وهب عن مالك، أن المبرة هي التي تناري
من زوجها قبل البناء بها، فتقول: حذ اندي لك وتركني، والمفتدية هي التي
تعطيه بعض الذي لها، وتمسك بعضه، وكذلك المضاحاة، والمختلعة هي التي
تعطيه جميع مالها، وتسلم عنه، وفي المفتدية من رواية محمد بن يحيى عن
مالك، مثله، قلت هي الثلاثة، وروى عيسى بن دينار عن مالك أن المشاركة هي
التي لا تأخذ شيئاً ولا تعطى، والمختلعة هي التي تعطى، اهـ.

وقال ابن رشد^(٣): الخلع والمدة والمصلحة والمباراة كلها تؤول إلى معنى
واحد، وهو أن المرأة الحرة على مازقتها، إلا أنه اسم الخلع يختص بذهابها
له جميع ما أعطاهما والمصلحة بعضها، والمدة أكثره، والمشاركة بإسقاطها عنه
حقاً لها عليه على ما رغب الغناء، اهـ.

(التي تغتدي من زوجها، إنه إن) وفي نسخة: إذا (علم) بناء المجهول أي
يعلم ويعرف ذلك عنه الناس، قال الباجي: يقتضي أن ذلك لا يكون بصجرد
دهواها أنه أسر بها، واحداً يكون ذلك بإقراره إن أقر بذلك أو بيينة تشهد له،
إلى آخر ما بسطه الباجي (أن زوجها أصر بها) أي أصر، المرأة مضرة (وضيق)

(١) صحيح البخاري (٤/٤١٤).

(٢) تنقيح (٤/٦٧).

(٣) مقدمة المجهود (٣/١١٦).

عليها، وُعِدَ أَنَّهُ ظَالِمٌ لَهَا، فَضَرَّ لَطْفًا فِي بَرْدٍ عَلَيْهَا مَا لَهَا. قَالَ:
فَهَذَا الَّذِي كُتِبَ أَشْنَعُ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ مَهْنَتًا.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ تُغْدِيَ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا، بِأَكْثَرِ مِمَّا
أَسْطَلَّهَا

الزوج (عليها وحلم) بناءً: المجبور (أنه ظالم لها مضى الطلاق) أن نفق عليها
الطلاق (ورد) الزوج (عليها مالها) الذي ائتمنت به

(قال) مالك: (فهذا) المذكور أن اقتداعها إذا كان بإضرار الزوج يَرُدُّ مَالُ
النِّسَاءِ (الذي كنت أسمع) من أهل العلم (ر) هو (الذي عليه أمر الناس عندها)
قوله الباجي^(١): يعني أن السقاية إذا كان اقتداعها لإضرار زوجها، وظلمه به
لم يلزمها ما ائتمنت به، وذلك أن إضرار زوجها لا يجوز له، بل هو مستوع
منه، فما أئتمه من طلاق أو طلع يلزمه؛ لأنه أوفعه باختياره، ويرد ما أخذ
منها، ولا يأخذ منها ما كانت ائتمته به من نفقة ورجاع، وما تقدم قريباً في
قصة حبة بنت سهيل بن قائل أفقوه في الخلع من غير اشتكاك ضرر للزوج

(قال مالك: لا بأس بأن تغدي المرأة من زوجها بأكثر مما أعطتها) نعموم
لاية، وقال الباجي: وهذا كما قال: إنه يجوز للرجل أن يطلق المرأة على أن
يأخذ منها أكثر مما أصدقها أو أقل أو مثل ذلك، والدليل عليه قوله تعالى:
﴿وَلَا تُخَاجُ عَنْهَا فِي الْفَلَاحِ بِهَا﴾^(٢)، وهذا عام في الجنس والمقدر إلا ما خصه
لحديثه.

قال ابن رشد^(٣): إن مالكا والشافعي وجماعة قالوا: حائز أن نخشى
المرأة أكثر مما يتخير لها من الزوج في صداقها إذا كان مشهور من قبلها،

(١) - المسنى (١/٢٤٤).

(٢) - سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) - الباقية المعاني (١/٢٧٧).

وقال فتكون. ليس له أن يأخذ أكثر مما أعطاه على طهر حديث ثابت، له.
وقال المخزومي: لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه

قال المحقق^(١): وهذا يدل على صحة الجمع بأكثر من الصداق، وانتهى
إذا تراخى على المطلق شيء صميم، وهذا قول أكثر أهل العلم، وزووى ذلك عن
عثمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخعي
ومالك وشافعي وأصحاب الرأي. ويروى عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله
عنه - أنها قالوا: لو انحلت امرأة من زوجها بعد نكاحها وغفاه رأسها كان
ذلك جائزاً. وقال عطاء وطاوس والزهري وعمر بن شعيب: لا يأخذ أكثر
مما أعطاه، يروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - بإسناد متصل، واحضاره أبو
يكره قال: فإن فعل ذلك الزيادة، وعن سعيد بن المسيب قال: ما أرى أن يأخذ
كل ما شاء، ولكن ليدع لها شيئاً.

واحتجوا بما روي أن حصة بنت سلول أتت النبي ﷺ فذات: «والله ما
أحب علي ثات هي دين» الحديث، وفيه: فأمره النبي ﷺ أن يأخذ منها
حظيته، ولا يزداد، رواه ابن ماجه^(٢). ولما قوته تعالى: «فَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمَا وَخُذْ
الْحُكْمَ بِرَأْسِهَا»^(٣) ولأنه قول من سب من الأصحاب، وقالت الأربع بنت: «وإذا
انحلت من زوجي بما دون غفاه رأسه، فجاز ذلك عثمان بن عفان، ومثل
هذا بشير». فلم يُنكح فبكون إجماعاً، ولم يصح عن علي خلافه، فإذا ثبت
عداء فإنه لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه، فإن فعل حاز مع الكراهة،
ولم يكرهه أبو حنيفة ومالك والشافعي. قال مالك: سم أزل أسمع بجارة العداء
أكثر من الصداق.

(١) المحقق: (١٠٠١/٢٦٦).

(٢) ابن ماجه: (١/٦٦٣).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٩).

ولنا، حديث جميلة، وروى عن عطاء عن النبي ﷺ أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه، روى أبو حفص بإسناده، وهو صريح في الحكم، فتجتمع بين الآية والخبر، فنقول: الآية دالة على الجوار، والنهي عن الزيادة للكرهية، اهـ.

وعلق البخاري في «صحيحه»: وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها، وذكر تخريجه الحافظ^(١)، وقال: للعقاص بكسر الميم جمع عقصة، وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه، وأخرجه البيهقي مطولاً، وقال في آخره: فدفعنا إليه كل شيء، حتى أجفت الباب بيني وبينه، وهذا يدل على أن معنى «دون» سوى، أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها.

قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه، وقال مالك: لم أر أحداً ممن يقتدى به بمنع ذلك، لكنه ليس من مكارم الأخلاق، واستدل على أن النفدية لا تكون إلا بما أعطى الرجل المرأة عبثاً، أو فبرها، بقوله ﷺ: «أتردين عليه حديثه؟» وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه والبيهقي، فأمره أن يأخذ منها ولا يردده، وفي رواية: قال أبو ب: ولا أحفظه ولا تزده، وفي رواية: وأما الزيادة فلا، وفي أخرى: كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، ذكر ذلك كنه البيهقي.

وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي، «أتردين عليه حديثه التي أعطاك؟» قالت: نعم وزيادته، قال النبي ﷺ: «أما الزيادة فلا، ولكن حديثه»، قالت: نعم، فأخذ ماله وعلف سبيلها، ورجاها بإسناده ثقات، اهـ. وسباني اثر

(١) فتح الباري (٩/٢٩٧).

(١٢) بِلَاب طَلَاقِ الْمُخْتَلَعَةِ

الربيع في الباب الأثني، وقد قدم قريباً ما قال محمد في «موطنه»^(١) بعد أثر مولاة صفية بنت أبي عبيد من قوله: جاز في انفصاء، وما نحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه.

وفي «الهداية»^(٢): إن كان النشوز من قبله، يكره له أن يأخذ منها عوضاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذُوا بِهِمْ فَتُحْبِطُوا بِهِنَّ﴾ ولأنه أوحشها بالاستبدال، فلا يزيد في وحشتها بأخذ المال، وإن كان النشوز منها، كرهنا له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، وفي رواية «الجمع الصغير»: طاب الفضل أيضاً لإطلاق ما تلونا مدداً، ووجه الأخرى قوله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس: «أما الزيادة فلا»، ذكر ابن حبان^(٣) تخريجه، وقال: قد روي مرسل ومسنود، وأخبر الأسانيد بسند عبد الرزاق، ثم قال صاحب «الهداية»: ولو أخذ الزيادة جاز في انفصاء، وكذا إذا أخذ، والنشوز منه، اهـ.

(١٢) طَلَاقِ الْمُخْتَلَعَةِ

قال الباجي^(٤): الخلع طلاق، وليس بفسخ، وفي الهداية: وقع بالخلع تطليقة بائنة، ولزمها المال، قال ابن المهام^(٥): هذا حكم الخلع عند جماهير الأئمة من السلف والخلف، وقالت الحنابلة: لا يقع بالخلع طلاق، بل هو فسخ بشرط عدم تبة الطلاق، وقال آخرون: يقع، ويكون رجعياً، فإن رجعها

(١) (٥١٦/٢).

(٢) (٢١١/١).

(٣) انظر: فتح القدير (٦١/٤١).

(٤) «المصنف» (٦٧/٢).

(٥) فتح القدير (٥٨/٢).

١١٥٣/٣٣ - حَقَّقْنِي بِحَيْثُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ رُبَيْعَ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَمْرٍاءَ، جَاءَتْ هِيَ وَعَمُّهَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا

رَدَّ الْبَدَلُ الَّذِي أَخَذَهُ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: فَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ، أَمَّا وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ مَا قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ثَلَاثَةَ آرَاءَ، وَهِيَ أَقْوَالُ لِلشَّافِعِيِّ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُؤَفِّقِ فِي ذَلِكَ

١١٥٣/٣٣ - (مالك عن نافع أن ربيع) بقسم الرأى وفتح الموحدة وتقبل التحية وعين مهملة، صحابية لها أحاديث^(١)، وربما غُرِّتْ مع النبي ﷺ كانت من المباحيات بعة الشجرة، روي عنها «كان النبي ﷺ يأتيها، فكان: اسكني لي وضوءاً» الحديث، أخرجه أبو داود وغيره، وروى البخاري وغيره عنها «جاء النبي ﷺ حين بنى عليّ فجلس على فراشي، كمجلسك مني، وجؤزيريات بضرب بالذِّف» الحديث، تزوجها إياس بن بكير الأنسي كذا في «الإصابة» (بنت معوذ) بشد الواو مفتوحة على الأشهر، وجزم بعضهم بالكسر ابن الحارث الأنصاري شهد بدرًا، وكان ممن قتل أبا جهل، ثم قاتل حتى استشهد ببدر (ابن عمرو) بنت عبيد النخارية الصحابية، وهي أم معوذ ومعاذ وعوف أولاد الحارث، وإليها ينسبون، ولها خصيصه لم توجد غيرها، وهي أنها صحابية لها سبعة بنين، كلهم شهدوا بدرًا، هؤلاء الثلاثة وإخوتهم لأهمهم: إياس، وخالد، وعائز، وعامر أولاد البكير بن يابل الليثي.

(جاءت هي وعمها) كذا في النسخ المصرية^(٢)، وفي الهندية بدلها عنهما (إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عن - (فأخبرته أنها) أي الربيع (اختلعت من زوجها) أخرج ابن سعد في «الطبقات» بسنده إلى عبد الله بن محمد بن عقيل

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (١٨٥/٣).

(٢) وكذا في «الاستبصار» (١٨٣/١٧).

فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، فَلَمْ يُسْكِرْهُ.

عن الربيع بنت معوذ بن عفراء، قالت: كان بيني وبين ابن عسي كلام، وهو زوجها. قالت: فقلت له: لك كل شيء لي وفارقي، قال: قد فعلت، قالت: فأخذ - والله - كل شيء، كان لي حتى قواشي. قالت: فحسب عثمان بن عفان، فذكرت له ذلك، وقد حُجِر، فقال: الشرط أملك، أخذ كل شيء لها حتى عفاص رأسه، إن شئت (ففي زمان عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - أي في زمان خلافته وكان ذلك في زمان حصاره - رضي الله عنه - يعني سنة خمس وثلاثين.

(فبلغ ذلك) أي خير اختلاعها بكل شيء لها (عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - (فلم يسكره) بل قضى بوفق ذلك، وأخرج ابن سعد عن الربيع، قالت: قلت لروحي: أختلع منك بجميع ما أملك؟ قال: نعم، فقدمت إليه كل شيء غير درعي، فخاصمني إلى عثمان، فقال: له شرطه، فلدغته إليه، وتقدم قريباً بلفظ آخر، وفيه: الشرط أملك.

وقال السيوطي في (الدر): أخرجه عبد الرزاق^(١) والبيهقي^(٢) عن الربيع، قالت: كان لي زوج بقل على الخير إذا حضرنني، ويحرموني إذا غاب عني، فكانت مني زلة يوماً، فقلت له: أختلع منك بكل شيء أملكه؟ قال: نعم، ففعلت، فخاصم عتي معاذ بن عفراء إلى عثمان بن عفان، فأجاز الخلع، وأمره أن يأخذ عفاص رأسه. فما دونه، ولفظ البيهقي يستدعي الربيع قالت: تزوجت ابن عم لي ففشي بي، وشقيت به، وعنى بي وعيت به، وإني استأجبت عليه عثمان - رضي الله عنه - ففعلتني وظلمتني^(٣)، ركز علي وكثرت عليه، وإنما انفلتت مني كلمة، أنا أفندي بمالي كله، قال: قد قبلت، فقال عثمان -

(١) مصاب عبد الرزاق (٦/٥٠٤)، (١١٨٥٠).

(٢) السنن الكبرى (٧/٣١٥).

(٣) معناه: نسني إلى الظلم ونسته إليه.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ

رضي الله عنه .. حذ منها، قالت: فانطلقت، فدفعت إليه مناعي كله (إلا ثيابي وقراشي، وأنه قال: لا أرضى، وأنه مناعاني على عثمان - رضي الله عنه .. فلما دونا منه، قال يا أمير المؤمنين: الشرط أمك؟ قال: أجل، فخذ منها مناعها كله حتى عقاصها، قالت: فانطلقت، فدفعت إليه كل شيء، حتى جئت بني وبينه الأب.

(وقال عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (عدها) أي عدة المعلقة (عدة المطلقة) إذا الخلع طلاق بموجس، والعدة لا تختلف باختلاف الطلاق، وهو السيوري: أخرج ابن أبي شيبة^(١) عن نافع أن الرضيع اختلعت من زوجها فأنى عنها عثمان - رضي الله عنه - فقال: تعتد حبيصة، قال: وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يقول: تعتد ثلاث حبيص حتى قال: هذا عثمان - رضي الله عنه - فكان ابن عمر يفتي به، ويقول عثمان: حيرنا وأعلمنا.

وأخرج النسائي وابن ماجه^(٢) عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت: قلت للربيع: حدثني حديثك قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان - رضي الله عنه - سألت: ماذا علي من العدة؟ فقال: لا عده عليك إلا أن يكون حديث عهد بك، فتمكتين حتى تحبضي حبيصة، قال: إنما أتبع في ذلك قصه رسول الله ﷺ هي مريم المصيبة.

وأخرج الترمذي^(٣) عن الربيع بنت معوذ بن عمرو أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحبيصة. قال مباحب النخعي: فلعله وقع للربيع الخلع مرتين، مرة في عهده ﷺ، ومرة في زمن عثمان - رضي الله عنه ..

(١) مصنف، بر أبي شيبة (١١٤/٥).

(٢) أخرجه النسائي (٣٤٩٨)، وابن ماجه (٢٠٥٨).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٨٥).

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب، رُسَيْمَانُ بْنُ
يَسَارٍ، وَابْنُ شَهَابٍ، كَانُوا يَقُولُونَ: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ عِدَّةِ
الْمُطَلَّغَةِ. ثَلَاثَةٌ فَرَوْهُ.

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار) الهلالي أحد
الثقة. السبعة (وابن شهاب) الزهري (كانوا يقولون، عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ عِدَّةِ
الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةٌ فَرَوْهُ) إن لم تكن حاملاً أو آيسة، قال البيهقي: أخرج البيهقي^(١)
عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ جعل الخلع نظيفة بائنة.

وأخرج عبد الرزاق^(٢) عن علي بن أبي طالب. قال: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ
عِدَّةِ الْمُطَلَّغَةِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ: عِدَّةُ
الْمُخْتَلَعَةِ حَبْصَةٌ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَاتَّرمذِي وَحَسَنُ وَالحاكم وصححه عن ابن
عباس في قصة امرأة ثابت بن فليس أمرها النبي ﷺ أن تعتد بحبضة.

قال السوفق^(٣): كُلُّ فَرْقَةٍ بَيْنَ زَوْجَيْنِ لِعِدَّتِهَا عِدَّةُ طَلَاقٍ، سواء كانت
بِخُلْعٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ أَوْ فسخ بِعَيْبٍ أَوْ إِعْسَارٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي تَوَلَّى أَكْثَرَ أَهْلِ
الْعِلْمِ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عِدَّةَ الْمُعْلَاعَةِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَأَبَى ذَلِكَ سَائِرُ
أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: عِدَّتُهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: عِدَّةُ
الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ، مِمَّنْ سَعِدَ مِنَ الْمَسِيْبِ وَمَالَمْ بَيْنَ عَيْنِ اللَّهِ وَغُرُورِ
وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنِ وَالشَّعْبِيَّ وَالنَّخَعِيَّ وَالزُّهْرِيَّ
وَقَتَادَةَ وَخَلَّاسَ بْنَ عُمَرَ وَأَبُو عِيَّاضٍ وَمَالِكٌ وَالثَّابِتُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ،
وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الْمُنْكَدَرِ:
أَنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ حَبْصَةٌ، وَرواه ابن القاسم عن أحمد لما روى ابن عباس أن

(١) مس البيهقي (٧/٤٤٦).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦/٥٠٦).

(٣) المعنى (١٩٠/١٩٥).

قال مالك في المقتضية:

أمره ثابت بن قيس الخثعمي منه، فحمل النبي ﷺ عندها حبصة، وراه السائي. وعن أبيه بن سعد مثل ذلك، وإن شتان قصي، روى السائي وأبو عاصم.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعُونَ﴾ الآية، ولأنها دقة بعد الدخول في نسيئة، فكانت ثلاثة مبرورة وحديثه يرويه عكرمة مرسلاً، قال أبو بكر: هو ضعيف مرسلاً، وقول عثمان وابن عباس قد حالته قولا عمر وعلي، فبينهما قولاً عندهما ثلاثة حبص، وفوقهما أولى. اهـ

وفي التعليق المنجدة^(١) عن أبي العبي في شرح نهاية حاكم وكتاب عثمان غير ما ذكرنا قال: اختلفوا أن الحبص تطليقة أم لا؟ يقول أصحابنا إنه تطليقة مائة، وهو قول عثمان وعني ابن مسعود والحسن وعطاء وشريح وربيعة ومجاهد وأبي سلمة والثوري ومكحول وابن أبي حنيم والشافعي في التحديد مائة. وقال الظاهرية: تطليقة ربعيه، وكذا أحمد وشافعي عرفة غير هؤلاء، وهو قول الشافعي في القديم. اهـ

وحكي الشيخ في البدل^(٢) عن فتح النور: أن الواجب في أربعة ثلاثة قرو، مانع: ولا يترك الصبر لأحد، وعن غيره أن المراد بالحبصة الحبس الذي يصدق على الغسل والكثير، ويُعفى بأنه وقع في السائي التصريح بالمرء، ويثبت عنه بأن زيادة الوعد في رواية السائي متى عني بهم إرازي بد فهم من لغة الحبص حبصة واحدة. اهـ

(قال مالك في المقتضية) تقدم في السب الباقين بعد ذلك في المقتضية إلا أن حكمهما واحد، قال السائي^(٣): إن المقتضية حكمها حكم

(١) (٤١٧/٢)

(٢) مسألة المجهولة (١٠/٢٣٢)

(٣) السب، ٤١/٦٧

إِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا إِلَّا بِتَكَاحٍ جَدِيدٍ

السختمة (إنما لا ترجع إلى زوجها إلا بتكاح جديد) لأن السختة طلاق بائن عند الجمهور.

قال ابن رشد^(١): جمهور من رأى أنه طلاق يجعله بائناً، لأن لو كان للزوج في العدة من الرجعة عليها، لم يكن لافتدتها معنى، وقال أبو ثور: إن لم يكن يقطع الطلاق لم يكن له عليها رجعة، وإن كان يقطع الطلاق كان له عليها الرجعة، اهـ.

قال الباجي: قوله: في المفتدية يقتضى فصلين: أحدهما: أن طلاقه ليس برجعي، بل بائن خلافاً لأبي ثور، والدليل على ما نقوله أنها إنما أعطته العوض لثمنك نفسها، ولو كان طلاقاً فتخلى رجعياً لم تملك نفسها، ولا تجتمع للزوج العوض، والعوض منه.

والمصل الثاني: أن له أن يتزوجها بتكاح جديد في العدة وبعدها. فأما بعد العدة فهو أحد الحُفَّتَابِ. وأما في العدة فإن العدة منه فلا تمنعه عند التكااح، وإنما تصعه غيره. فإن كانت حاملاً فذلك صباح له في جميع أوقات العدة، وإن كانت حاملاً فذلك له ما تم يقتل حمها، فتكون حبيسة بسببه من تزوج مريضة.

ولو بذلت العوض وشرط الرجعة، ففيها روايتان، رواهما ابن وهب عن مالك، إحداهما: ثبوتها، وبها قال سحنون، والثانية: نفيها، قال سحنون: ووجه الرواية الأولى أنهما قد اتفقا على أن يكون العوض في مقابلة ما سقط من عده الطلاق وذلك جائز، ووجه الرواية الثانية أنه شرط في العقد ما يمنع المفسود منه، كما لو شرط في هذا التكااح أني لا أطأ، اهـ.

قال ابن رشد: إن جمهور العلماء أجمعوا على أنه لا رجعة للزوج على

(١) بداية المجتهد، (٦/٢٩٩).

المختلفة في العدة، إلا ما روي عن سعيد بن المسيب وابن شهاب أنهما قالا: إن رد لها ما أخذ منها في العدة أشهد على رجعتها، والفروق التي ذكرنا عن أبي ثور بين أن يكون بلفظ الطلاق أو لا يكون، وأجمع الجمهور على أن له أن يتزوجها برضاها في عدتها، وقالت فرقة من المتأخرين: لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة.

قال النووي^(١): لا يثبت في الخلع رجعة سواء قلنا: هو نسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم، منهم الحسن، وعطاء، وطاووس، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وحكي عن الرهري، وسعيد بن المسيب أنهما قالا: الزوج بالخيار بين إمساك العوض، ولا رجعة له، وبين رده، وله الرجعة، وقال أبو ثور: إن كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة؛ لأن الرجعة من حرق الطلاق، فلا تقط بالعوض كالولاء مع العتق.

ولنا قول سبحانه: ﴿وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْيَتِيمَ وَالْمُتْرَكَةَ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الْمَوْلَى فَغُلِبَتِ الْيَتِيمَةُ وَالْمُتْرَكَةُ عَلَى الْمَوْلَى فَاغْلُظْ عَلَيْهِمَا﴾ وإنما يكون فداء إذا خرجت به عن قبضته وسلطانها، وإذا كانت له الرجعة فهي تحت حكمه، ولأن المقصد لإزالة الضرر عن المرأة، فلو جاز ارتجاعها بعد الضرر وفارق الرأى، فإن العتق لا يملك منه، والطلاق ينقُ عن الرجعة فيما قبل الدخول، وإذا أكمل العدة.

فإن شرط في الخلع أن له الرجعة، فقال ابن حامد: يبطل الشرط، ويصح الخلع، وهو قول أبي حيفة، وإحدى الروايتين عن مالك؛ لأن الخلع لا يفسد بكون العوض فاسداً، فلا يفسد بالشرط الفاسد، كالكباح، ولأنه لفظ يقضي اليقونة، فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق ثلاث، ويحتمل أن يبطل الخلع وتثبت الرجعة، وهو منصوص الشافعي؛ لأن شرط الرجعة والعوض متناهيان، فإذا شرطاهما سقطا، وبقي مجرد الطلاق، فثبت الرجعة بالأصل لا بالشرط، اهـ.

(١) السفني (١٠/٢٧٨)

قوله هو نكحها، فصارها قبل أن يمسه، ثم يكن ثمة عليها عدة من الطلاق الآخر وتبني على عدتها الأولى.

قال مالك: وهذا أحسن ما سمعته في ذلك.

قال مالك: إذا انتدب المرأة من زوجها بشيء، على أن يطلقها فطلقها طلاقاً متتابعاً،

(قوله هو نكحها) أي عقد عليها، مد الخلع عنها حينما هي عدة الممنوع (صارها) أي طهرها (قبل أن يمسه) لم يكن له عليها عدة (أخرى (من الطلاق الآخر) أي الطلاق الثاني الذي وقع بعد النكاح في عدة الخلع (وتبني على عدتها الأولى) أي شرعتها بعد الخلع لعدم التمسس في هذا النكاح الثاني، فلم تنس عليها إلا عدة الأولى ثم سر بعد

(قال مالك وهذا) المتأخّر من عدم تحديد العدة (أحسن ما سمعت في ذلك) حاشي غزالي: (قوله مُتَتَابِعًا) من قبل أن تسوغيها بكلمة يتيه من ياتي فتتزوجها^(١)، وإلا ما دام لهذه العدة تبعاً، ما لا ياتي يبرأ - رحمه الله - أن هذا نكاح لم يمت فيه، فلا تمت فيه عدة المرأة المتزوجة، هذا إن كان تزوجها بعد انقضاء العدة، فإن تزوجها ودارها قبل أن تنقضي العدة، فهي على عدتها الأولى؛ لأن النكاح الثاني لا يزيل هي العدة، ولا يبطال التمتع الذي عليها إلا بالتمسك، فإذا عدا من التمسك فلا يثبت بعد حكم العدة، اهـ.

قال مالك: إذا انتدب المرأة من زوجها بشيء على أن يطلقها، فطلقها طلاقاً متتابعاً، وهو المراء بشيء (سقاءً متتابعاً)، قال ساجد: «ومما نكحها»^(٢)، نعم حتى إذا كانت أمهات مستوفدة، والنسب أرفض ما جاء من الكلام على نظام

(١) سورة الأحزاب: ٥١، ٥٩

(٢) الحاشي: ٤٠٨.

فَلْيُكِّ ثَابِتٌ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ضَمَاتٌ، فَصَا أَتْبَعَهُ بَعْدَ
الضَّمَامِ فَلْيَسَّرْ بَشِيءٌ.

واحد، والنسق بالنسكين مصدر نسق الكلام، إذا عطف بعضه على بعض،
وبابه نصر (فذلك) الطلاق كله (ثابت عليه).

قال الباسي: يريد أن من قال نزوجته في طلاق الخناع الذي تبين به
الزوجه، وتخرج به عن حكم الزوج: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وكان
ذلك متصلاً، فإن حكمه في اللزوم حكم من قال لها ذلك في لفظ واحد: أنت
طالق ثلاثاً خلافاً للشافعي، والتدليل على ذلك أن نسق الكلام بعضه على بعض
متصلاً، يوجب له حكماً واحداً، ولذلك إذا اتصل الاستثناء بانيمين بالله أكثر،
ونسق له حكم الاستثناء، اهـ.

قال ابن رشد^(١): قال مالك: لا يرتد عن المصلحة طلاق إلا إن كان
الكلام متصلاً، وقال الشافعي: لا يرتد وإن كان الكلام متصلاً، وقال أبو
حنيفة: يرتد، ولم يفرق بين الغور والشرطي (فإن كان بين ذلك أي بين
كلامه في التطلق (ضمت) بالضم مكوت (فما أتبعه) أي ما تكلم من الطلاق
(بعد الضمات فليس بشيء).

قال الباسي^(٢): يريد إن لم يتصل كلامه وتخلط صمت أو كلام، لم
يتعلق بما فيه، ولما كانت المختلفة لا يلحقها طلاق متداً لم يلحقها طلاق
يسخلل بينه وبين المختلفة صمات؛ لأن ما حال بينه وبين طلاق صمته، فهو
كلام مبتدأ، له حكم الطلاق العبداء، ولما كانت المختلفة لا يلحقها طلاق في
العدة، لم يلحقها الطلاق الذي حال بينه وبين الطلاق الأولى صمت، وقال أبو
حنيفة: يلحق المختلفة الطلاق في العدة، اهـ.

(١) بداية المجتهد (٧/٧٠).

(٢) المبين (٤/٦٨).

(١٣) باب ما جاء في اللعان

وقال الموفق^(١): المختلعة لا يلحقها طلاق بحد، وبه قال ابن عباس، وابن القبر، وعكرمة، وجابر بن عبد الله، والحسن، والسبي. ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق الصريح المعين دون الكسفية، والطلاق البمائل، وهو أن يقول: كل امرأة في طائفتي، وزوي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب، وشريح، وطاووس، والحنفي، والرهري، والحكم، وحماد، وأشوري، لما روي عن لمبي رضي الله عنه أنه قال: «المختلعة بحدتها الطلاق ما دامت في الحد»^(٢).

ولما، أنه قول ابن عباس وابن القبر، ولا يعرف لهم مخالفاً في مصرهما، ولأنها لا تحل له إلا بتكافح جديد، فلم يلحقها «تلافه» بالمطابقة قبل المدخول أو المنقضية عدتها، وحدثهم لا يعرف نه أصلاً ولا ذكره أصحاب السنن. اهـ.

وقال ابن الهمام^(٣): المختلعة يلحقها صريح الخلاق عندنا، وبه قالت القاهرية، وهو قول ابن ميمون، وعمران بن حصين، وأبي الفداء، وابن المسيب، وراد غني من ذكر المومني مكحولاً وعطاء، وغان: قال مالك والشافعي وأحمد: لا يلحقها، وثما ما رواد أبو يوسف بإسناده في «الأماني» عن أبي يحيى أنه قال: «المختلعة يلحقها صريح الخلاق ما دامت في نعدته». اهـ.

(١٣) ما جاء في اللعان

مصادر لأعين كشاف من القدر، وهو انطرد، والإيعاد، سني نه لا

(١) الموفق: (١٠٠/٢٨٨)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/٤٨٩)

(٣) فتح الباري: (٢/٨٢)

بالمغضب، مع أنه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها، كاللعن في جانبها للعتة نفسه فعلها، والسبق من أسباب الشرحيح، وفرت شهادتها بالمغضب؛ لأنهن يكثرن اللعن، كما ورد في الحديث، فعاهن يجرش على الإقدام عليه؛ لكثرة جريه على اللعن، وسقوط رقعته عن قلبهين، فقرن المرقن في جسيهين بالمغضب ردعاً لهن عن الإقدام، اهـ. كذا في «الموسم المستر»^(١) وشرحه.

وقال لحافظ^(٢) ماخوذ من اللعن، لأن الملاعن يقول: لعنة الله عليه إن كان من الكافرين، واختير لفظ الملن دون المغضب في النسبة؛ لأنه قول الرجل، وهو الذي تدعى به في الآية، وهو أيضاً بدأ به، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس، وقيل: سُمي ملعناً؛ لأن الملن انظر والإبعاد، وهو مشترك بينهما، وإنما خصت المرأة بالمغضب؛ لعظم الذنب بالنسبة إليها؛ لأن الرجل إذا كان كاذباً لم يصل ذنبه إلى أكثر من الغضب. وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم؛ لما فيه من تلويث العراشي والتعرض للإحراق من لسن من الزوج، وتنشر المحرمية، ونبت الولاية والتعيرات لمن لا يستحقها، والملعن واللعنة والملاعة بمعنى، ويقال: ملعنا والملعنا ولاعن الملن الملن بينهما، والمرجل ملعن لو فوسه غالباً من الجانيز، اهـ.

قال المصنف^(٣) سُمي به لعاً فيه من لعن نفسه في الحامية، وهي من تسعية الكل باسم البعض، كالصلاة تسمى ركوعاً وسجوداً، ومعناه الشرعي شهادات مكدات بالأيمان مقرونة باللعن، وقال الشافعي هي أيمان مكدات بالمظ الشهادة فينشط أهلة اليمين عنده، فيحري بين المسلم وامرأته الكافرة، وبين الكافر والكافرة، ومن العبد وامرأته، وبه قال مالك وأحمد، وعندهما

(١) (٣/٥٣٠).

(٢) مجمع الزكي (٩/٤٤٠).

(٣) اعلمة الفقاري (١٤/٣١٢).

بشروط أهلية لشهادة فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين اعاقلين البالغين غير
معدومين في قذف، اهـ.

وقال الموهب^(١): اختلفت الرواية في صفة الزوجين المذنبين يصح اللعان
بينهما، فروي عنه أنه يصح من كل زوجين مكلنين، سواء كانا مسلمين أو
كافرين عدلين أو فاسقين، وأجسموا على مشروعيته، وعلى أنه لا يجوز مع
عدم التحقق، واختلف في وجوبه على الزوج، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه
فروي الوجوب، اهـ.

وقال أيضاً: هو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام.

فالأول: أن يراها تزني أو أقرت بالزنا، فضدّها، وذلك في طهر لم
يجامعها فيه، ثم اعتزلها مدة العدة، فأنت بولد لزمه قذفها لتعي الولد لتلا
يلحظه، فيرتب عليه المفاسد.

الثاني: أن يرى اجتنباً يدخل عليها حيث يغلب على ظنه أنه زنى بها،
فيجوز له أن يلاعن، لكن لو ترك فكان أولى لم يستر؛ لأنه يمكنه فراقها
بالتلاق.

الثالث: ما عدا ذلك لكن لو استعاض به فوجهان لأصحاب الشافعي
وأحمد الإجارة والمسع، اهـ. وبسط هذه الأنواع الثلاثة الرازي في تفسيره
فقال: القذف ينقسم إلى محظور، ومباح، وواجب.

وجملة الكلام أنه إذا لم يكن ثم ولد يريد نفيه فلا يجب، وهل يباح أم
لا؟ ينظر إن رآها بعينه تزني، أو أقرت هي على نفسها، ووقع في قلبه صدقها
أو نحو ذلك، فباح للزوج القذف لتأكد التهمة، ويجوز أن يمسكها ويستر

(١) «الشمي» (١١/١٢٢).

عليها، لحديث: «أمراني لا ترث يد لامس»، أما إذا سمع من لا يوثق بقوله أو استفاض من بين الناس، لكن الزوج لم يره معها، أو بالعكس، ثم يحل له قذفها؛ لأنه قد يذكره من لا يكون ثقة فينتشر، اهـ مختصراً. وسبأتي قريباً في كلام الباجي: لعان من وجد مع امرأته رجلاً ولم يرها تزني.

وقال الموفق^(١): القذف على ثلاثة أضرب - واجب: وهو أن يرى امرأته تزني في طهر لم يطلأها فيه، فإنه يلزمه اعتزالها حتى تنقضي عدتها، فإذا أنت بولد لسنة أشهر من حين الزنا، وأمكنه نفيه عنه، لزمه قذفها رتني ولدها؛ لأن ذلك يجري مجرى اليقين، هي أن الولد للزاني، فإذا لم ينفه لحقه الولد، وورثه، وورث أهاريه وورثوا منه، ونظر إلى بناته وأخواته، وليس ذلك بحاتر، فيجب نفيه لإزالة ذلك، ولو اقترنت بالزنا، ووقع في قلبه صلغها، فهو كما لو رآها.

الثاني: أن يراها تزني أو يثبت عنده زناها، وليس ثم ولد يلحقه نسبها، وثم ولد، لكن لم يعلم أنه من الزنا، أو يشيع في الناس أن فلاناً يفسر بفلانة، ويشاهده عندها، أو داخلأً (أيها)، أو يغلب على ظنه فجورُها، فهذا له قذفها، وإن سكت جاز وهو أحسن؛ لأنه يمكنه فراقها بطلاقها، ويكون فيه سترها وستر نفسه، وليس ثم ولد يحتاج إلى نفيه.

وقد روي عن عبد الله^(٢): أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، فأنكلم جدثهم، أو قتل فلتلوموه، أو سكت سكت على غيب، فذكر أنه يتكلم أو يسكت، ولم ينكر عليه النبي ﷺ.

الحال الثالث: محرم، وهو ما عدا ذلك من قذف أزواجه والأحابس،

(١) المنتهى (١٥٦/١١).

(٢) أخرجه مسلم في الممان (١٤٩٥)، وأبو داود (٢٢٥٣).

فإنه من الكفاية، قال تعالى: **عَلَيْهَا أَثَرُ الذَّلِيلِ** ^(١) **يُؤْتَى الْفَقِيرُ الْقَصَصَاتِ الْقَهْقَرَاتِ الْقَهْقَرَاتِ** ^(٢) الآية، ولا يجوز تقييد تعبير من لا يؤتى بجزء لأنه غير مأثور على الكفاية، عليها، ولا يوزنه رجلاً خارجاً من عندنا من غير أن ينفير، وإنما لأن يجوز أن يكون دخل سارقاً أو خافياً أو لمرءة أو لغيره من أحد فتم نكح، ولا لاستفادته فذلك في الناس من غير ضرورة بل على ما فيه لاحتمال أن يكون أحداهم أضعاف ذلك غيرها.

وقوله وجه آخر أنه يجوز، لأن الاستفادة أقوى من غير النكاح، ولا يستلزم التولد نون والمثلية، ولا تقتضيه تعبير والمثلية، لعدم ما يعنى أن يكون بوجه عرقه، وذكر القاضي أبو الخطاب أن ظاهر كلام أحمد حوّل نكح، وهو المرحه الثاني لأصحاب الشافعي، لشوكة تارة في حديث اللعان، فإن جاءت به أروق جعداً جديلاً ^(٣)، فهو للذي زمت به.

فأثبت على المرحه المذكورة، فقال قيس بن عمار: **مَنْ لَا أَلَدَ لَكَ فَكُلْ لِي وَلَهَا شَاةً** يجعل ثلثه شاة على غيره، ونسجج الأول، وعند الحديث أنها بدل على غيره مع ما تقدم من إمامه، وإليه إياه عن أحمد.

وفي الميزان المحقق ^(٤): **الْإِمْرَأَةُ وَالْمَوْلَى لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَالْمَكْرُوهِ**، واستحقاق نسب من أبير منه، بل من حامدين، لقوله **يُؤْتَى حَتَّى يَزْنِيَ أَيْةُ الْمَلَاحَةِ**، أما امرأة أدخلت فإن قدم من ليس منهم، فتمت من غير شيء، ولو بدخلها الله حرمه، أحد رقيه أيضاً: **جَارُ نِكَاحٍ مِنْ أَمِّ نَوِيٍّ**، وفيه وظهوره لا استبراه، وفي قوله تعالى: **وَأَوْزَيْنَا لَهُ بِكَيْفِهِمْ زُلْفَةً** ^(٥)

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥

(٢) عماليق: صبح الأعقاب، مع الأوصاف، كتاب النكاح

(٣) (٤) (٥) ٥٤٩

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٥

٣٤/١١٥٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ
مُهَنَّزَ بْنِ سَعْدٍ السَّعْدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ هُوَيْرًا الْعَجَلَانِيَّ

صَرَخَ بَأْسًا: «فَأَرْكَبُوا مَا كَانَ لَكُمْ مِنْ كَيْسٍ»^(١).

وفي آخر جولة الصحابي: «لا يحب على الروح عقين الماحرة» ولا
عقبها سربيع الماحر إلا إذا خاف أن لا يلبس حدوده، فلا بأس أن تنكر،
قال ابن عابد: استثناء منقطع؛ لأن التعريق حيث مسوب، عربية قوله لا
بأس، لكن في أول باب الخلاق: أنه منسوب لم مربية أو مارة صلا،
ويجب لو كانت الزمان بالمعروف، فالله أعلم استعمال لا بأس عند المسوب
اقتداءً بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ الْذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ»^(٢)، فإن
عبي الناس في «هو» يعني «الصحاح»^(٣).

ومثل ابن عابد بعد صاحب «البحر» لعوازل إلقاء الفاجرة في الخلق
بحديث: «لا تزد يد لابس» وتعلم من ذلك أن الهدف ليس بواجب عند الحاجة
أيضاً، إذا لم ينحرفوا عداوى الولد الذي ليس منه، وإذا تحققت ذلك، فالحديث
جواب.

٣٤/١١٥٤ - (ملك عن ابن شهاب) أن هري (أن سهل بن سعد) من ذلك
(الساهدي) الحر حي الصحابي ابن الصحابي (أخبره أو هويمراً) بحرم العرب
المستقلة «فتح البوق» حصرأ (العجلاني) صنع النسل المستقلة ويكون النسل سنة
إلى جده، وهكذا رواه كحوري^(٤) برويد إسحاق عن مالك، قال الحافظ^(٥).
وفي رواية النحسي عن مالك: عوير بن أسفر. وكما أحرمه أمر غار وأبو

(١) سورة النساء الآية ٥.

(٢) سورة التوبة الآية ٢٢٩.

(٣) صحيح الحديث ج (٤٣٠٨).

(٤) فتح الباري (١/١٧٩ - ١٨٨).

عوانة بنند آخر عن الزهري، ووقع في «الاستيعاب» عويمر بن أبيض، وعند الخطيب في «المسماة» عويمر بن الحارث، وهذا هو المصحح، قال الطبري نسبة في التهذيب الآثار، فقال: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الحد بن عجلان، فلعل أنه كان يلقب أشقر أو أبيض.

وفي لصحابة ابن أشقر آخر، وهو حاذق، أخرج له ابن ماجة، قلت: وتقدمت روايت في «الموطأ» في «الإخفاء»، قال: وانفتحت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل، إلا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز وإبراهيم كلاهما عن الزهري، فقال فيه: عن سهل عن عاصم بن عدي، قال: كان عويمر رجلاً من بني عجلان، فقال أي عاصم، فذكر الحديث، والمحفوظ الأول.

وفي كتاب «الحدود» من البحاري، قال سهل بن سعد: شهدت المذابحين وأنا ابن خمس عشرة سنة، وفي نسخة أبي إسماعيل عن شبيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال: توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة، فهذا يدل على أن قصة النعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي ﷺ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن النعان كان في شعبان سنة تسع، وحرم به غير واحد من المتأخرين، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عن الدارقطني أن قصة النعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من ثوك، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه.

لكن في إسناده كواقي، فلا بد من تأويل أحد القولين، فإن أمكن والا فطريق شبيب أصح، ومما يوهن رواية الكواقي ما انفق عليه أهل السير أن التوجه إلى ثوك كان في رجب، وما ثبت في «الاصحاحين» أن عجلان بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، وفي قصة أن امرأته استأذنت له النبي ﷺ أن يخدمه، فأذن لها بشرط أن لا يفرها.

جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري. فقال له: يا عاصم. أُرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً.....

وفيه: أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوماً، فكيفه نزع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من نبوك، ويقع الهلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وخير ذلك، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه، وكذا عند مسلم^(١) من حديث أنس أنه أول من لاهن في الإسلام.

والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا سبع، وكانت الوقاء النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة بانفاق، فليتم حيثن مع حديث سهل بن سعد، ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود: كنا ليلة الجمعة في المسجد، إذ جاء رجل من الأنصار، فذكر القصة في اللعان باختصار، فتمن البرم، لكن لم يتعين الشهر ولا السنة، اه مختصراً.

(جاء إلى) ابن عم أبيه (عاصم بن عدي) بن الجد العجلاني (الأنصاري) وكان سيد بني عجلان، كما تقدم في آخر الحج (فقال له: يا عاصم أُرأيت رجلاً) أي أخبرني عن حكم رجل وعثر بالإبصار من الإخبار؛ لأن الوقعة سبب العلم، وبه يحصل الإعلام (وجد مع امرأته رجلاً) أجنبياً، كذا اقتصر على قوله: مع، فاستعمل التثنية، ومراده معية خاصة، يعني جزم بأنه زنى بها.

وقال أئباجي^(٢): قوله: وجد مع امرأته رجلاً يحتمل أن يكون اقتصر على هذا اللفظ فقط، ويحتمل أنه زاد على هذا رأياً نزي، فإن نسر ذلك، فقال القاضي أبو محمد: إنه إذا أقمى الرؤية ووصف ذلك كما يصف الشهود على إحدى الروايتين، وأدعى الرؤية، ولم يفسرها على الرواية الثانية، فإن له

(١) أخرجه مسلم ح (١٤٩٦).

(٢) المنقح (٧٠/٤).

أَيُّنَالَهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟

أن يلاعى، وأن إذا لم يذبح رؤيته، فهل يلاعى أم لا؟ فعن مالك بن نبي ذلك روايت ابنه أحمد، يلاعى، أنه قال أبو حنيفة وشافعي، والثانية: أنه يبعد ولا يلاعى، وجه قولنا أنه يلاعى، قوله مالك: **أَوْ لَوْ أَنَّ يَتْرُكُ الْوُجُوهَ** ^(١)، وجه معنى بين أن مدعى رؤيته أو لا، ولأنه قد ذبح لوجهه، فلم يبين كذبه، فكان له أن يلاعى، ثم ادعى رؤيته، وجه الرواية الثانية أنها حرة عينة سليمة، فذهب من أم يعقوب فانه، ولزمه الحد كالأحرى، ولفظ الوجود مع امرأته ليس بصريح في القتل (أقبله) بنصرة الاستخبري (فتقتلونه) فصاعداً لثبته عليه بحكم القصاص.

قال الحافظ ^(٢) قد حلت العدة حين ذبح مع امرأته رجلاً صحف الأثر فتد هل يقتل به؟ فتبع الجمهور الأقدام، وقالوا: يقتل منه إلا أن يأتي سنة الرب، أو على المقتول ما لا عرفه أو يعترف به بولته، فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصناً، وفيه ما يغل فيه، لأنه ليس له أن يشتم العدة بغير ذل الإمام، وفي بعض الأصناف: بل لا يقتل أصلاً ويغزر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدق، وإليه أحمد وإسحاق، ومن تبعهما أن يأتي شاهدين أنه قتله بحيث ذلك، يوافقهم من الخامسة بأمر حبيب من المملوك، لكن إذا كان يكون المشكوك قد أحسن، أخر.

وقال النووي ^(٣): إذا أشر رجلاً: ادعى أنه وجد مع امرأته، أنه أنه قتله دفعاً عن نفسه، أو أنه دخل منزله بكنائره عن ماله، فلم يذبح، عني دفعه إلا بثبته، لم يغلب قوة ولا بيينة، ولزمه القصاص، روي بحر ذلك عن علي، ومن قال المدعى وأمر نور وابن الصديق، ولا أعلم فيه مخالفاً سوى، وجد في د.

(١) - بوجه الوجه (الوجه).

(٢) - صحيح الترمذ (١٤٩: ٢٨).

(٣) - صوفي (١١١: ١٦١).

القتل أو غيرها، أو وُجِدَ معه سلاح، أو لم يوجد، لما روي عن علي رضي الله عنه - أنه سئل عن وجد مع امرأته رجلاً فقتله، فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء فليبط بركته.

ولأن الأصل عدم ما يدعيه، فلا يثبت بمجرد الشهوى، وإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص عليه ولا دية؛ لما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يوماً يتفقد إذا جاءه رجل يعلو، وفي يده سيف مفلطح بدم، ووراءه قوم يعدون حلقه، فجاء حتى جلس مع عمر - رضي الله عنه -، فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين هذا قتل صاحبنا فقال له عمر - رضي الله عنه -، ما يقولون؟ فقال: يا أمير المؤمنين؟ إنني ضربت فخذِي امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقتله، فقال عمر - رضي الله عنه -، ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف، فوقع في وسط الرجل وفخذي المرأة، فأخذ عمر - رضي الله عنه - سيفه فهرقه، ثم دفعه إليه، وقال: إن عادوا فعد، رواه سعيد في «سننه».

وروي عن الزبير أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش، ومعه جارية له، فأثناء رجولان فقالا: أعطنا شيئاً، فألقى إليهما طعاماً كان معه، فقالا: خي عن الحارية، فصربها بسيفه، فقطعهما مضربة واحدة، ثم.

وفي «المدر المختار»^(١): ويكون التحرير بالقتل، كمن وجد رسلاً مع امرأته لا تحل له، ولو أكرهها فلها قتله ودمه هدر، وكذا الغلام إن كان يعلم؛ لأن لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح، وإن علم أنه يسرح، لا وإن كانت المرأة مغاورة قتلها، ولو كان مع امرأته وهو يرني بها أو مع محرمه وهما مطاوعان قتلها جميعاً.

ومفاده الفرق بين الأجنبية والزوجة والمحرم، فمع الأجنبية لا يحل القتل

(١) (٩٩/٦ - ١٠٢).

أَمْ كُنْتُمْ تَقْتُلُونَ؟

إلا بالشرط كالمذكور من عدم الانرجاء، وفي غيرها بحل مطلق، برزؤه في «لغيره» من النسوة بين الأختية وغيرها بلا شرط إحسان، لأنه ليس من المحذور بل من الأمر بالمعروف. وفي «المحتسب» الأصل أن كل شخص رأى مسلماً يزني يحل له قتله، وإنما يستع خوفاً من أن لا يصدق أنه زني.

قال ابن عباسين: حاصله أنه يحل ديان لا قصاء، فلا يصفى القاضي إلا بينة، والظاهر أنه يأتيه هنا التخصيص لمذكور في السرفة، وهو ما في «اليزازية» وغيرها إن لم يكن لصاحب الدار بينة، فإن لم يكن لمقتول معروفاً يكثر والسرقة قتل صاحب أمار قصاصاً، وإن كان منهمماً به فكذلك قياساً. وفي الاستحسان: تجب الدية في ماله؛ لأن دلالة الحال أثبتت شبهة في الفصاض، اهـ.

(أم كيف) مفعول به ثبوته (يفعل) أي: أي شيء يفعل، وأم محتمل أن يكون متصلة، يعني إذا رأى الرجل هذا العكر والأمر القطيع أيقظ فتقتلونه؟ أم يعبر على ذلك الشك والعار، ونحن أن نكون متفطنة، ورحمة صاحب «مجمع البحار».

والمعنى أنه سأل أولاً عن القتل مع الفصاض، ثم أصرب عنه إلى سؤال آخر؛ لأن «أم» المستقطعة متصلة بمعنى «هل»، ولعظم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: «رأيت إن وجد مع امرأته رجلاً، فإن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكوت سكوت عن مثل ذلك؟» وله عن ابن مسعود: «إن تكلم جلدتموه، وإن قتل قتلتموه، وإن سكوت سكوت على غيبته»، وفي رواية عن ابن عباس: «لما نزل ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(١) قال عاصم بن عدي: إن دخل رجل ما بيتاً، فرأى رجلاً على من امرأته، فإن جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك، فقد قضى

(١) سورة النور الآية ٤

سئل لي، يا عاصم، عن ذلك رسول الله ﷺ فقال عاصم
رسول الله ﷺ عن ذلك. فذكر رسول الله ﷺ المنايا وعابها.

الرجل حخته، وذهب. وإن فله قتل به. وإن قال وجدت ولاناً معها ضرب،
وإن مكنت مكنت على غيط، قاله الزرقاني^(١)

(حل) صيغة أمر من السؤال (لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ) وإنما
خص عاصماً بالسؤال، لأنه كان كبيراً فوعه، وصهره، على ابنته أو ابنة أخته،
ولعله كان ائتماعاً على محابيل ما سأل عنه، لكن أم يتحققه، فلذلك لم ينصح به
أو طلع حقيقة، لكنه خشى إذا صرح به من العقوبة التي تعسبها من رمي
المحصنة بغير بينة، أشار إلى ذلك ابن العربي، قال: ويحتمل أن يكون لم يقع
له شيء من ذلك، لكن اتفق أنه وقع في نفسه زيادة الاطلاع على الحكم،
فابتلي به، كما يقال. البلاء موكلاً بالمنطق، ومن ثم قال: إن اتفقت سألتك
عنه، قد ابتليت به، كذا في «المنع»^(٢).

وقال المناجي^(٣). قول عويسر من المجرر في السؤال، لئلا يصرح بتعدي
من سبب إليه ذلك، فيجب عليه الحد، وحكم اللعان ثم يكرر لعل وعنه
أيضاً لم يرد أن يفتن بخبره، وأراد أن يكون إعلانه وكتمانه على حب ما يرد
إليه من حكم القضية في السؤال. ولذا استناب عاصم بن عدي في
السؤال، هـ.

(سأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك، فذكر رسول الله ﷺ المنايا)
المذكورة (وعابها)، قال عياض: يحتمل أنه كره قذف الرجل امرأته بلا بينة
لا اعتقاده الحد، لأن ذلك كان قبل نزول حكم اللعان، بليل قوله ﷺ لهلل بن

(١) شرح الزرقاني، (١٨٧/٣).

(٢) انظر «منع الشري» ١٤٤٩/٩٦.

(٣) المنع، (٦٦/٤).

حَتَّى تَبْرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَوَّغَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَدْ رَجَعَ عَاصِمٌ
إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَ عُذَيْرٌ. فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ يُعْذِرُ: لَمْ تَأْتِ بِخَيْرٍ.....

أَمَّا: «التيبة أو النجاء في فنهرك»، ويحتمل أنه كره السؤال لفتح النار، وهتك
ستر المسلم، أو لما كان يهيئ عنه من كثرة السؤال. وقد هي عن كثرة سدا
لعب سؤال أهل الشنوب، أو سدا عن كثرة من التصديق من الأحكام التي لو
حكته عنها لم تلزمهم، وتركوا لاحتجاجهم فيها، كما قال «التركوني ما
ترككم، فوالله ما كان قبلكم تحتة سؤالهم أنبياءهم»، ويقولون ﷺ
«أعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم، فحرم من فعل مسأله».

وقال الحافظ^(١): سب كراهة ذلك ما قال الشافعي، قامت المسائل فيما
لم ينزل فيه حكم ومن ينزل الوحي ممنوعة، فلا ينزل الوحي بالمحرم، بما لم
يكن فيه ذلك محرماً فيحرم. ويشهد بذلك الحديث المخرج في «المسحح»
«أعظم الناس جرماً، الحديث»

وقال النووي: «أمر كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان
فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عنه، وليس المراد لمسائل
المحتاج إليها» وقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجبهم ﷺ
بغير كراهة، ولما كان في سؤال عاصم شناعة، وترتب عليه تليط اليهود
والمساكين على أعراض المسلمين كره مسأله، اهـ.

(حتى كبر) بفتح الكاف وضبط المرحمة أي عظم وورث ومنى (على عاصم
ما سمع من رسول الله ﷺ)، فلما رجع عاصم) من سرله ﷺ (إلى أهله جاءه
عويصر فقال: يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ في جواب ما سألتني مني
كفتك السؤال عي) (فقال عاصم لعويصر: لم تأتني بخير) يعني ما كفتني من

(١) مع الزين (١٤٩/٩).

فَذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُ عَنْهَا. فَقَالَ عُمَيْرُ: وَاللَّهِ لَا أَتَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُمَيْرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ

لَمَّا زَالَ لَمْ يَشْرَ خَيْرًا (قد ذكره رسول الله ﷺ المسألة التي سألت عنها) ولم يجب فيها بشي، غير الكراهة.

(فقال عومير: والله لا أنتهي حتى أسأله) ﷺ (عنها) يريد استدامه ما كان عليه من السؤال عن مسألتها، وطالب حكمة، ولم يرد عن ذلك ما ظهر إليه من كراهة النبي ﷺ لمسأله حين لم يمكنه الصبر على ما زعم أنه ظهر إليه، ولم يعلم ماله في ذلك من القول والفعل، ولعله خاف حملاً، فاحتاج إلى أن يعلم وجه نفيه عنه، ولعله قد تأول في الكراهة لمسأله بعض ما ذكرناه مما لا يمنع المسائل عنها، إن كانت قد نزلت به، أو لعله رجا أن يبين من حادثة إذا سأله ما يصل به إلى معرفة ما يريد من غير أن يوجب عليه نفسه حذراً، وترفع به الكراهية، كذا في «المتقى»^(١)

وقال ابن العربي في شرح الترمذي^(٢): إلحاح عومير في السؤال محتمل أن يكون؛ لأن الشارحة وقعت عنده، ويحتمل أن يكون؛ لأن مضمانه كان قد عاينها. فحذف الانتهاء إلى المكرره، وكذلك كان، ولعله لما سأل تحقق قبله الحال؛ لأن البلاء موطن بالمنطق، ولذا قال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، أي.

(تأويل) عومير (حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس) بفتح النسي وسكونها (فقال: يا رسول الله ﷺ (أرأيت رجلاً وجد مع امرأته) أي يزني، كما تقدم قال الساجي: فيه تحوز من التصريح باسم المقدوف؛ لأنه لو صرح به

(١) «المتقى» (٧٠/٤).

(٢) معارضة الأصفهاني، (١٨٩/٥).

رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ
أَنْزَلَ فِيكَ.....»

وإن قيل له البينة تكون قاذفاً له، يجب عليه الحد، ولم يتخلص منه باللعان،
خلافاً لما ذهبنا إليه، فيسقط ذلك فلا عين للزوجة، فإن حد لأجل المسمى فإنه
يسقط عنه اللعان، قال سحنون: وجه ذلك أن من حد بقذف رجل دخل فيه كل
قذف ثبت عليه قبل ذلك الحد، وإذا لم يُثبت عليه فلم يجب عليه حد، خلافاً لأحد
قولي الشافعي: إنه يجب عليه الحد وإن لم يسمه، اهـ.

(رجلاً أبقته فيقتلونه أم كيف يفعل؟) مثل الذي تقدم في سزانه عن
عاصم، زاد في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند مسلم: فسكب
النبي ﷺ فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أباه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد
ابتليت به، لما أنزل الله عز وجل هذه الآيات في سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يُزَوَّنُونَ
أَرْوَاحَهُمْ﴾ الآية.

(فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل) بضم الهمزة وكسر الراء، وفي رواية:
نزل بفتح نون بلا همزة، وفي أخرى: قد أنزل الله، قاله الزرقاني^(١)، وهذا يدل
على أن الرواية ههنا الأولى، وهو كذلك في النسخ المصرية، والنسخ الهندية
توافق الثانية. (فيلك) حكذا في «البحاري» أيضاً في رواية سهل بن سعد أن
آيات اللعان نزلت في قصة عويمر، وفي رواية ابن عباس عند البحاري أنها
نزلت في قصة هلال بن أمية.

في الحافظ^(٢): قد اختلف الأئمة في هذا الموضع، فعنهم من رجح
أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم
من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلاك، وصادف مجيء عويمر أيضاً،

(١) شرح الرامحاني (٤/١٨٨).

(٢) فتح الباري (٨/١٦٠).

فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد، وقد جئنا الشروي إلى هذا، وسبقه لخطيبه، فقال: لعلهما اتفق كونهما يوماً في وقت واحد.

ويؤيد الزعم أن القائل في قصة هلال، سعد بن عباد، كما أخرجه أبو داود والطبري من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزُؤْنَ^(١) أَرْزَائِهِمْ﴾ الآية. قال سعد بن عباد: لو رأيت لكاعاً قد نفعدها رجل لم يكن لي أن أخبجه حتى أتي بأربعة شهداء، ما كنت لأني مهم حتى تفرغ من حاجته، قال: فما كثروا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية الحديث، والقائل في قصة عويس بن عدي، كما في حديث سهل بن سعد عند البخاري، وأخرج الطبري من طريق الشامي مرسلاً، قال: لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزُؤْنَ^(٢) أَرْزَائِهِمْ﴾ الآية. قال عاصم بن عدي: إن لنا رأيت فتكلمت بكلمة، وإن سك سكيت على شبيهاً، ولا مانع أن تتعدد القصص، ويحدث النزول.

ويحتدل أن النزول سبق بسبب هلال، فلما جاء عويس لم يكن علم بما وقع لهلال عليه النبي ﷺ بالحكم، ولهذا قال في قصة هلال: نزل جبرائيل، وفي قصة عويس: قد أنزل الله عليك، فيؤول قوله: قد أنزل الله عليك أي وفيه كد مثلك، وهذا أحاب من الصاغ، قال: نزلت الآية في هلال، وأما قوله لعويس: قد نزل عليك معناه ما نزل في قصة هلال. ويؤيد أن في حديث أنس عند أبي يعلى قال: لو لم كان في الإسلام أن شريك بن سحمان قدغه هلال بن أمية بأمراته، الحديث. وجميع القرطبي إلى تحوير نزول الآية منس، قال: وهذه الاحتمالات وإن بدلت أولى من تشطيط الرواة الجاهل.

وقد ذكر جماعة ذكر هلال قبض لاعم، فأن القرطبي أنكره أبو

(١) حكاه في الأصل، والصحيح لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزُؤْنَ أَرْزَائِهِمْ﴾ الآية. (٢) حكاه في الأصل، والصحيح لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزُؤْنَ أَرْزَائِهِمْ﴾ الآية. (٣) حكاه في الأصل، والصحيح لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزُؤْنَ أَرْزَائِهِمْ﴾ الآية.

عبد الله بن أبي صبرة أخو المهلب، وقال: هو خطأ، والصحيح أنه عويمر، وسبقه إلى نحو ذلك الطبري، وقال ابن العربي: قال الناس: هو وهم من هشام بن حسان، وعليه دار حديث ابن عباس وأنس بذلك، وقال عياض في «المشارك»: كذا جاء من رواية هشام بن حسان ولم يقله غيره، وإنما القصة لعويمر المجلاني.

وقال النووي في «مبهماته»: اختلفوا في السلاخ على ثلاثة أقوال: عويمر المجلاني، وهلال بن أمية، وعاصم بن عدي، ثم نقل عن الواحدي أن أظهر هذه الأقوال أنه عويمر، وكلام الترجيح مُتَعَقِبٌ، أما قول ابن أبي صبرة فدعوى مجردة، وكيف يحزم بخطأ حديث ثابت في «الصحيحين» مع إمكان الجمع، وما نسب إلى الطبري لم أره في كلامه.

وأما قول ابن العربي: إن ذكر هلال دار على هشام بن حسان، وكذا جزم عياض بأنه لم يقله غيره فمردود؛ لأن هشام بن حسان لم ينفرد به، فقد وافقه عباد بن منصور وجريز بن حازم عن أبيه، وأما قول النووي تبعاً للواحدي وجنوحه إلى الترجيح فمرجوح؛ لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح، ثم قوله: وقيل: عاصم بن عدي، به نظر؛ لأنه لعاصم فيه قصة أنه الذي لا عن امرأته. وإنما الذي رفع من عاصم نظير الذي رفع من سعد بن عباد، اهـ.

ثم قال المحافظ^(١) في «اللعان»: والذي ظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول، ثم جاء هلال بعده، فنزلت عند سزائه، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فوجد الآية نزلت في شأن هلال. فأعلمه النبي ﷺ بأنها نزلت فيه، يعني أنها نزلت في كل

(١) «فتح الباري» (١٥٠/٩).

وفي صاحبك

من وقع له ذلك، لأن ذلك لا يحدث بهدوء، ويحس أنه بدأ شرع عليه بعد ترجمه العجلاي جاء ملاك، فأذكر قصته، فبرأت، فجاء عويمر، فقال: لقد نزل بك ربي صاحبك، انه.

فدلت. ويؤيد تعدد الوقائع ما ذكره الحافظ من حديث جابر ما رواه أنه اللعن إلا لكثرة الموال، أخرجه الحافظ في «المبهمات». انه.
(وفي صاحبك) قال الرقاعي^(١): هي خولة بنت قيس عن المشهور أن سنان عاصم بن عدي المذکور، أو بنت أخيه، انه.

وقال الحافظ^(٢): قد ذكر ابن الكثير أن امرأة عويمر هي بنت عاصم المذکور، وأن اسمها خولة، وقال ابن سعد في «كتاب الصحابة»: خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها، فلأعن النبي ﷺ سبها، نه ذكر، ولا نعرف لها رواية، وبها أبو نعيم، ولم يذكرها سلفه في ذلك وكأنه ابن الكثير، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه الفريسي أنها خولة بنت قيس، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه عاصم بن عدي، أما الرواة: «وَأَمَّا مَنْ كَفَرُوا أَتَمَّ عَمَلُهُ»^(٣) قال: يا رسول الله أين لأحدنا أربعة منها؟ فأنشئ به في بنت أخيه.

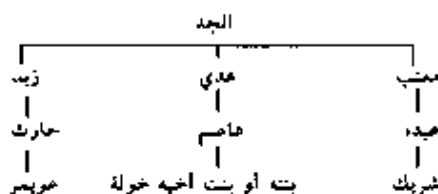
وأخرج من أبي حاتم في «تفسير» عن مقاتل بن حيان قال: «لما ساء عاصم عن ذلك ابتلي في أهل بيته، فأنه ابن عمه تحت أمة سعد، وبها بابن عمه، المرأة والروح والحلقة ثلاثهم بنو عم عاصم». ومن ابن مردويه في «موسم» أن النبي ﷺ قال: «أول ما خلق الله من خلقه هو شريك بن حذاف، وهو بشبه أمة هذه الرواية» لأنه ابن عم عيسر، انه.

(١) «شرح الرقاعي» (٣/١٨١).

(٢) «فتح الباري» (٩/٤١٨).

(٣) سورة النور الآية ٤.

ثالث - فإن شريك بن سحماء وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن معتب بن النجد بن النجلائي، وهكذا نصيره:



كما تقدم قريباً من أنسابهم، وما تقدم قريباً من كلام الحافظ في «الفتح» من ابن الكثير أن امرأة عويمر هي بنت عاصم المذكور، واسمها خولة يخالفه ما في «الإصابة»^(١)، ونصه: خولة بنت عاصم، امرأة هلال بن أمية هي التي قدفها، ففرق بينهما النبي ﷺ يعني بالملعان، بها ذكر، ولا يعرف لها زوجة، قاله ابن منجد، اهـ.

ولم يذكر الحافظ في «الإصابة» امرأة اسمها خولة زوجة عويمر، وكذا الذهبي في «التحريد» ذكر خولة بنت عاصم زوجة هلال بن أمية التي لاغتها، ففرق رسول الله ﷺ بينهما، ولم يذكر غيرها.

ثم قال الحافظ في «الفتح»^(٢): وفي مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج لعاصم: يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحماء علواً بطنها وأنها نحلي، وما فرقتها منذ أربعة أشهر، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني: لا عين بين عويمر النجلائي وامرأته، فأذكر حملها الذي في بطنها، وقال: هو لابن سحماء، ولا يستنع أن يتهم شريك بن سحماء بالمرأتين معاً.

(١) (٧٨/٨)

(٢) فتح الباري (١١٨/٩).

وأما قول ابن الصاع في الشامل: ^(١) بن الثعربي ذكر في التمهيد: أن
 أم حلائي فذقت وجهه بشريك من سحماء وهو مهو في الغفل، ولما القادف
 بشريك هلال بن أمية، فكأنه لم يعرف مستند الثعربي في ذلك، وإذا جاء الأخير
 من طريق متعذر، فإن بعضها يعذر به صأ، والجمع ممكن، فتعين انحصار أنه
 فهو أولى من التعميط، ^(٢) أهـ. وفقد هلال امرأته بشريك معروف في الروايات
 عند الشيخين وغيرهما

قال الثعربي ^(٣) روى ابن سعد في الطبقات في ترجمة عويمر عن
 عبد الله بن جعفر قال: شهدت عويمر بن الحارث النخعي - وقد روى امرأته
 بشريك من سحماء، فلأغن بينهما رسول الله ﷺ، وهي حامل، قرأتهما
 بتلاعنان قائمين عند المصرا، ثم وبذت، فألحق الولد بالمرأة، وجاءت به أشبه
 الناس بشريك، وكان عويمر قد لأمه قومه، وقالوا: امرأة لا تعلم عليها إلا
 حيراً، فلما جاء أشبه بشريك عنده الناس، وعاش المولود سنين، ثم مات،
 وعاشت أمه بعده بمرأ، وصار شريك بعد ذلك بحالة سوء.

قال الواقدي: وحدثني الضحاك بن عثمان أن عويمراً، وسأله الحديث
 إن أن قال: ولم يجد رسول الله ﷺ عويمراً في فذقه بشريك، ونسب إلى
 شريك في قصة هلال أيضاً، ويجمع بينهما بأنهما واقعتان ونفي التمس منه
 شيء، ^(٤) أهـ.

وقال الزرقاني ^(٥): لا مانع أن ينهم شريك بكن من امرأته عويمر
 وهلال، فلا يعارض ما في الصحيح، أن هلالاً فذق امرأته بشريك بن
 سحماء، ^(٦) أهـ.

(١) عمدة القاري: (٦/٣١١)

(٢) شرح الزرقاني: (٣/١٨٨)

فَأَذْهَبَ فَأَتَى بِهَا.

وذكر الحافظ في الإيضاح^(١) في ترجمة شريك، روى حلال امرأته به، لا روى العجلاني امرأته به، وأما يذكر بن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة خولة قصة النعمان، وذكر في ترجمة عويمر العجلاني عن الطبري، هو الذي ذكره راجعه شريك بن سحابة، فلا يخفى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك هي سحابة بنت سبيع من المهاجرين، كان قادم من ثوبك، فوجدتها حائضاً، فغسلها بالماء، ثم مات، وغاشت أمه بعده ببرأها.

وقال في ترجمة شريك بن سحابة بن معيث بن الجند بن عجلان البجلي هو شريك بن سحابة، نسب في ذلك الحديث إلى أمه، وهو الذي قذف حلال بن أمية بامرأته، ثم

رقان السوي في التمهيد الاستيعاب^(٢) عويمر العجلاني، وهو صاحب النعمان الذي يجرى (زوجته شريك بن سحابة، ثم قال: حلال بن أمية، وهو الذي روى امرأته شريك بن سحابة، وقال في التمهيد: انحلت هي التي وجد مع امرأته حلالاً، وثلاثاً على ثلاثة أهوال. أبعدها أنه حلال بن أمية، والثاني: عاصم بن عدي، والثالث: عويمر المحلبي، قال الإمام أبو الحسن النواحي: أظهر هذه الأقوال أن عويمر، لكثرة الأحاديث، وانفقوا على أن اموتوه زانياً شريك بن سحابة، ثم

(فأذهب فأتى بها) يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف أنه صاحب المسألة ولعل ذلك كان منوحي، حتى أنزل في قصتها، فأدوم فيه أن السائل وإن كان زوراً، فيؤيد به الأمر إلى الله، فإنه حلال، فكان، و... أو يكون منه ذلك له قبل الوحي، كما في العتق^(٣).

(١) (٢/٢٠٤).

(٢) (٢/١١٠).

(٣) (٢/٢٠٤).

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاغْنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلت: ويؤيد الثاني ما حكى المحافظ من حديث من عمر - رضي الله عنه - في قصة المملاني بعد قوله: إِنْ تَكَلَّمْتُ بِكَلِمٍ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ مَكَثْتُ بِمَكَثٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. لَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَاءَهُ، فَقَالَ: إِنْ الَّذِي سَأَلْتَهُ عَنْهُ قَدْ ابْتَدِئْتُ بِهِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ أَخِيرَ الْفَصَةِ قَبْلَ ذَلِكَ.

قال المحافظ^(١): واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره، فلم تراضيا من يلاعن بينهما فلاغرن لم يصح؛ لأن في اللعان من التغليب ما يقتضي أن يختص به الحاكم، وفي حديث من عمر: فتلاهن عليه، أي الآيات التي في سورة النور.

(قال سهل: فتلاهن) فيه حذف تقديره، فتدب فأنى بها قسائلها فأنكرت، فأمرت باللعان فتلاعن (وأنا مع الناس)، قال الناجي^(٢): يدل على أنه ليس من ساء اللعان لاستنار به، بل من ساء إحضار الناس ليظهر أمره بحقوق نسب بالزوج أو انتفاله عنه، ولا يكون إلا عند الإمام أو الحاكم؛ لأنه حكم يقتضيه إلى حاكم به، اهـ. (عند رسول الله ﷺ) راد في رواية لفسخاري: في المسجد، ونوحم عليه آيات التلاعن في المسجد، وهذا أحد في هذا الحديث: بعد العصر، وفي حديث عبد الله بن جعفر: عند العير، وسنده ضعيف.

قال المحافظ^(٣): واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضرة الحاكم، وبمجمع من الناس، وهو أحد أنواع التغليب، ثابها: الزمان، ثابها: المكان، وهذا التغليب مستحب، رقبيل واجب، اهـ.

وقال تموفق^(٤): اللعان لا يصح إلا بمحضر من الحاكم أو من يقوم

(١) فتح الباري (٩/٤٥٠).

(٢) المنصبي (٤/١٧٦).

(٣) فتح الباري (٩/٤٥١).

(٤) المعني (١١٦/١٧٦).

مقامه، وهذا مذهب الشافعي، لأنه يُحْكَمُ أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته إليه ولا عن بينهما، ولأنه إما يحين، وإما شهدت، وأيهما كان ضمن شرطه الحاكم، وإن تراضيا غير الحاكم بلا عن بينهما لم يصح ذلك؛ لأن النعان مسمي على التغليب والتشكيك، فلم يجر بغير الحاكم كالخذ، سواء كان الزوجان حزينين أو مملوكين في ظاهر كلام الحنفي.

وقال أصحاب الشافعي: نفيد أن بلا عن بين عده وأخته، ويستحب أن يكون النعان بحضور جماعة من المسلمين، لأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حدانته أسنانهم، فدل ذلك على أنه حضره جمع كثير، لأن الصبيان يحضرون المجالس تبعاً لأزجاله، ولأن النعان يبي على التغليب مبالغة في الردع به؛ وفعله في الجماعة أنفع في ذلك، ويستحب أن لا يقتصوا على أربعة، وليس شيء من هذا واجباً، ويستحب أن يتلاعبا قياماً، ثم روي عن النبي ﷺ أنه قال نهلال بن أمية: قم، فاشهد أربع شهادات، ولأنه إذا قام شاهدته الناس، فكان أبلغ في شهرته، ويستحب كثرة التجمع، وليس ذلك واجباً، وهذا كله قال أبو حنيفة والشافعي، ولا أعلم به مخالفاً.

ولا يستحب التغليب في اللعان مكان ولا زمان، وبهذا قال أبو حنيفة؛ لأن الله تعالى أطلق الأمر بطلاقه ولم يقيده بزمان ولا مكان، فلا يجوز تقيده إلا بتدليل، ولأن النبي ﷺ أمر الرجل بإحضار امرأته، ولم يخصه بزمن، ولو خصه بذلك لقل، ولم يهمل.

وقال أبو الخطاب: يستحب أن يتلاعبا في الأيمان والأماكن التي تعظم، وهذا مذهب الشافعي، إلا أن عنده في التغليب بالمكان قولين: أحدهما: أن التغليب به مستحب، كالزمان، والثاني: وجب لأن النبي ﷺ لاهن عند المنبر، فكان عمله بياناً للزمان.

ومعنى التغليب بالمكان أنهم إذا كانا بمكة لأخر بينهما بين الركن

قُلْنَا فَرَعًا مِنْ ثَلَاثِهِمَا.....

والثَّامِ. والثَّامِيَةُ عِنْدَ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي بَيْتِ الْمُحَدِّثِ عَدِ انْصَحَرًا. وَفِي مَنْثَرِ الثَّامِيَانِ فِي حَوَامِجِهَا، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَعِنْدَ الْعَصْرِ، وَالصَّحِيحُ لِأَوَّلِهِ. وَلَوْ سَجَّحَ ذَلِكَ لَعَلَّهُ الَّذِي ﷺ وَلَوْ فَعَلَهُ لَنَقَر، وَلَمْ يَدْخِ إِعْمَالَهُ، وَتَرْكُهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَأَعْنِ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَالْأَمْرُ هُنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْدِيثِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِنْ لَبِثَ هَذَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ بِحُكْمِ الْأَثَمَةِ، أَمَّا:

وَقَالَ الثَّامِي^(١): هُوَ جَائِزٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ النَّهَارِ، وَأَمَّا مَنْثَرُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَكَمَ: فَلَمْ يَخْصُ سَوَاعِدَ دُونَ وَقْتٍ. قَالَ سِ وَهَبٌ: يَكُونُ بِإِثْرِ صَلَاةٍ، قَالَ ذَلِكَ: وَيَلْزَمُ مَكْنُوتُ أَحَبِّ إِلَيَّ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْدِ الْعَصْرِ. وَلَمْ يَكُنْ سَاعَةً، يَرِيدُ أَمَّا يَحِينُ نَفْصِي لَتَغْلِيظِ، فَتَغْلِيظُ بِأَكْوَاتٍ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِجَابَةِ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَرْكَبُهُمْ وَنَهُمُ عَذَابُ النَّارِ الْحَدِيثُ: رَفِيهِ: رَجُلٌ أَقَامَ سَاعَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ أَعْيَيْتَ بِهِ كَذِبًا وَكَذًا، فَصَلَّاهُ.

وَفِي ذَلِكَ فَالْعَلَّةُ اجْتِمَاعُ النَّاسِ مَعَ الْإِنْصِرَافِ مِنْ عِبَادَةِ تَذَكُّرِ اللَّهِ، وَتَنْهَوِي عَنِ الْبَاطِلِ، وَقَالَ سَيِّدُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُعْجِزِينَ: لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِثْرِ صَلَاةٍ، وَفِي مَقْطَعِ الْحَقْوَى، فَكَانَتْ حَقْلُ ذَلِكَ شَرْطًا كَالْمَعْنَى، وَأَمَّا التَّغْلِيظُ بِالْمَعْنَى فَإِنَّهَا يَحِينُ لَيْعًا لَهُ دَائِلٌ بِحُجَاجٍ إِلَى التَّغْلِيظِ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَغْلِيظَ بِالْمَعْنَى كَالْمَعْنَى فِي الْحَقْوَى، وَرَعِيَّةُ جَمَاعَةِ الْعَصَمَاءِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَقْلَامًا فِي الْمَسْجِدِ، أَمَّا:

(أَقْلَامًا فَرَعًا مِنْ ثَلَاثِهِمَا) يَرِيدُ أَكْمَلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ ذَلِكَ، مَا يَحِبُّ فِي حَقِّهِ، قَالَ - الْحَافِظُ^(٢) -: لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ حَدِيثٍ - هِيَ صِلَةُ ثَلَاثِهِمَا،

(١) «المنظر» (٧٤/٢).

(٢) «مع التلخيص» (١٢٥/٩).

قَالَ عُمَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ كُنْتُهَا.....

الا ما في رواية الأوزاعي في تفسير من البخاري بلفظ: «فأمرهما بالملاعنة بما سمي الله في كتابه»، وطاعره أنهما لم يزيدا على ما في الآية، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند مسلم صحيح في ذلك، فإن فيه: «فبدأ بالرجل فتشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين»، ثم ثنى بالمرأة»، الحديث.

وحديث ابن مسعود نحوه، لكن زاد فيه «فذهبت لشعير» فقال النبي ﷺ: «نه»، فأبى فالتعب، وفي حديث أنس عند أبي يعنى وأصله في مسلم: «دعا النبي ﷺ فقال: «أشهد بالله إنك لمن الصادقين فيما وميتها به من الزنا»»، فتشهد بذلك أرماء، ثم قال له في الخامسة: «ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين»»، فعمل، ثم دعاه، فأمر نحوه، فلما كان في الخامسة سكنت مكانة حتى ظنوا أنها ستعترف، ثم قالت: لا أفصح فمي منذ اليوم، فمضت على القول، وصرح في حديث أنس بأنها في قصة هلال بن أمية، فإذ كانت القصة وحيدة وقع الزعم في تسمية الملعون، كحيزم بن غير واحد ممن ذكر قبل ذلك، فهذه زيادة من الثقة فتعتمد، وإن كانت متعددة، فقد نت منها في قصة امرأة هلال، انتهى مختصراً.

(قال هويمر: كذبت) حسب التاء على السكتيم (عليها) يا رسول الله إن أمسكتها شرط قدم عليه. الحواب، وفي رواية لأوزاعي: إن حسنها فقد طلمتها، قال انسجي^(١) يريد إن أمسكها بعد ما علم وتيقن من حالها الموجب للعائها، فهو كاذب عليها، ويحتمل أن يريد به أن ذلك مما بين كده، وهو كما قال: إن من زعم أن زوجته قد زنت وثبت في حقه اللعان إما برؤية أو قذف أو انقضاء من حمل، لم يظهر منه من البناء على ذلك، السكوت عنه طویل

فَطْلَفُهَا ثَلَاثًا

العدة، أو وطنها، أو الاستاذ بها ما يدل على إحداها، فإنه يبطل حقه من الطلاق، وينبغي لها فعنه كده، ويجب عليه الحد، وهو الذي قاله مالك رحمه الله تعالى وأما ما ذكره

وكوجه الثاني: أنه يقول: إني أحكم على نفسي بحكم الكتاب إن أمسكتها، كما يقول الغافل: أن فاسق إن لم أفعل كذا، وأنا أقارم إن تركت حقه، اهـ.

(فَطْلَفُهَا ثَلَاثًا) قال النجاشي: يريد أنه نفي هذه اللفظة، وهو قوله: ثلاث، ويحتمل أن يريد، به أن ذلك مقتضى قوله: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، لأن المحرم من قوله: هذه أن من دس صدفه أن لا يمكنه التمسك معها، ولا الإمساك بها على حكم الزوجة، وهذا يقتضي الطلاق الثلاث؛ لأنه لو طلقها طلاقاً رجعياً، لكان في معنى الممسك بها، اهـ.

ويزيد الأول ما قال الحافظ: وهي رواية ابن إسحاق، علمت إن أمسكتها فهي الطلاق فهي العلق وهي الطلاق، وقد نفرد بهذه الرواية، ثم يتابع عليها، وكأنه رواد للمعنى لا اعتقاده مع جمع الطلقات الثلاث كلجنة واحدة، اهـ.

يحيى أن الظاهر أنه طلقها ثلاثاً بلفظ واحد، وهذا ترجيح السحاري على حديث الباب؛ لأن من حوز الطلاق الثلاث قال المحافظ^(١) وتغلب على المتعارفة في الملاحة وقعت بنفس اللعان، فلم يصادف طفلته إيها ثلاثاً موقفاً، وأحجب ذلك الاحتجاج به من كون الذي ينفق لم يذكر عليه يقع الثلاث مجموعة، ولو كان مفعولاً ذكره، ولو وقعت الفرق بنفس اللعان، اهـ.

وهي رواية لأمي داود: فطلقها ثلاث تطلقات، فأنعده رسول الله ﷺ.

قِيلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ مَالِكٌ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا، بَعْدَ سَنَةِ الْمُتَلَاعَيْنِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ٢ - بَابِ مَنْ أَحَازَ طَلَاقَ الثَّلَاثِ.

وَمُسْلِمٌ فِي: ١٩ - كِتَابِ النِّكَاحِ، حَدِيثٌ ١.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَوِيْمَرُ - دَمِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا كَانَ حَامِلًا بِأَنَّ الثَّلَاثَ مَرْقَةٌ، وَطَرَأَ أَنَّ الثَّلَاثَ لَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ، فَأَرَادَ تَحْرِيمَهَا بِالطَّلَاقِ، كَلَّمَ فِي «الْمَرْقَةِ»^(١).

(قِيلَ أَنْ يَأْمُرَهُ) أَيِ عَوِيْمَرًا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِطَلَّقَهَا، قَالَ الْبَاجِي^(٢): لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ الْمُتَلَاعِينَ بِأَمْرِ الْفِرَاقِ مِنَ الثَّلَاثِ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِقَوْلِهِ، وَلَمْ يَرُدَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَوْلِهِ: فَيَقْضِي بِمَا صَحَّ عَنْهُ، رَوَاهُ ابْنُ مَوْزِينٍ عَنْ عِيْسَى، قَالَ: إِنِّي لِأَحِبُّ الزَّوْجَ أَنْ يَطْلُقَ بِمِثْلِ مَا صَنَعَ عَوِيْمَرُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَيَكْفِي فِي ذَلِكَ مَا مَضَى مِنْ سَنَةِ الْمُتَلَاعَيْنِ أَنْهُمَا لَا يَتَنَاجَاكَانِ أَبَدًا.

(قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الرَّهْرِيُّ: (فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْفِرْقَةِ، وَفِيهِ: غَيْرُهَا. كَمَا سَبَقَتْ (بَعْدَ) بِفِصْمِ الدَّالِ أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ (سَنَةِ الْمُتَلَاعَيْنِ)، فَلَا يَجْتَمِعَانِ بَعْدَ الْمَلَاعَةِ أَمَدًا، قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ أَنَّ الْمَرْقَةَ بَيْنَهُمَا سَنَةٌ أَوْ بَيْنَ الْمُتَلَاعَيْنِ، وَحَتَّمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ اسْتِحْبَابَ إِظْهَارِ الطَّلَاقِ بَعْدَ الثَّلَاثِ عَلَى مَا قَالَ عِيْسَى بْنُ دِينَارٍ، وَحَتَّمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ وَقُوعَ الْفِرْقَةِ بَيْنَهُمَا بِانْقِضَاءِ الثَّلَاثِ وَتَأْيِيدِ التَّحْرِيمِ، اهـ.

وَفِي «الْبَاجِيِّ»^(٣): فَصَارَ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَفِيبَ الثَّلَاثِ سَنَةِ الْمُتَلَاعَيْنِ، لِأَنَّ

(١) «مَرْقَةُ الْعَفَافِ» (٢٠٩/٦).

(٢) «الْمُسْتَقَى» (٧٣/١).

(٣) «مَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ» (٣/٣٩٠).

عويماً ظلَّ زوجته ثلاثاً بعد اللعان عند رسول الله ﷺ، فأخذها رسول الله ﷺ، فحبس عن كل ملاءمة أن يطلوه، فلما امتنع بهو القاضي مداه في التذريق، فيكون ملاقاً، اهـ.

وسط الحافظ في «الفتح» الاختلاف في أن قوله: فكانت تلك إنع من كلام الرمزي أو غيره، وقال: إذا ذكر المدايع في «غرائب مالك» اختلاف الرواة على ابن شهاب، ثم على مالك في تعيين من قال: فكان فوائها سنة، هل هو من قول سهل أو ابن شهاب؟ وذكر ذلك الشافعي، وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا تمتع نسبه إلى سهل.

وترجم البخاري على حديث الباب فباب اللعان ومن طلق بعد اللعان قال: «الحافظ»: في الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع المروة في اللعان بنفس اللعان أو بقطاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج؟ مذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان، فإن ماتت وغالب أصحابه: بعد فراغ المرأة، وقال الشافعي وأتباعه وسجنون من المالكية: بعد فراغ الزوج، وأصلُّ بأن اللعان السرة إنما شرع لدفع انحط عنها بحلالت الرجل، فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب وزوال الفرائض.

ونظير فائدة الخلاف في الثوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل، وفيما إذا علّق طلاق امرأة بغرض أخرى، ثم لائن الأخرى، وقال الشوري وأبو حنيفة وأتباعهما: لا تقع الفرقة حتى يوقع عليها الحاكم، وعن أحمد وروائيه، ذهب عثمان النبي أن لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج، واحتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن، ولأن ضامر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداءً، ويقال: إن عثمان نفرد بذلك، لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن

زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه، ومقابلته قول أبي عبد أن الفرة بين الزوجين تقع بنفس الغنغ ولو لم يقع اللعان.

وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة، فإذا أدخل به عوقب بالفرقة تخطيطاً عليه، وقال أيضاً استدلالاً بقوله: «طلقها ثلاثاً» أن الفرة بين المتلاعنين شوقف على تطبيق الرجل، كما قاله عثمان البتي، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر: فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين، من حديث مهمل يحدّث ابن عمر - رضي الله عنهما - في قصة واحدة، وظاهر حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن الفرة وقعت بفرق النبي ﷺ، اهـ.

وقال الرازي في «التفسير الكبير»^(١) اختاب المجتهدون في رفع الفرة باللعان على أربعة أقوال، أحدها: قال عثمان البتي: لا أرى ملائمة الزوج امرأته تقتضي شيئاً يوجب أن يطلقها، الثاني: قال أبو حنيفة وصاحبه: لا تقع الفرة حتى يفرق الحاكم بينهما، الثالث: قال مالك وأتباعه وزفر: إذا فرغ من اللعان وقعت الفرة، وإن لم يفرق الحاكم، الرابع: قال الشافعي: إذا أكمل الزوج الشهادة فقد زال عرش امرأته، ولا شغل له أبداً، ألعنت أو لم تعنت، ثم بسط في وجوه استدلالهم.

وقال الموفق^(٢): الفرة بين المتلاعنين لا تحصل إلا بتعاقبهما جميعاً، وهل يعتبر تفرق الحاكم بينهما؟ فيه روايتان، إحداهما: أنه معسر، ولا تحصل الفرة حتى يفرق الحاكم بينهما، وهو ظاهر كلام الخرقي، وقول أصحاب الرأي: لقول ابن عباس في حديثه: «افرق رسول الله ﷺ بينهما»، وهذا يقتضي أن الفرة لم تحصل قبله، وفي حديث عويس قال: «كذبت عليها يا رسول الله

(١) (١٣٣/١٧٠ - ١٧٢).

(٢) «المنعني» (١٦/١٤٤).

إن أمسكتها، فعقلها ثلاثاً قبل أن يأسر رسول الله ﷺ، وهذا يقتضي إمكان إمساكها، وأنه وقع طلاقه ولو كانت العرقمة وقعت قبل ذلك لما وقع طلاقه ولا أمكه إمساكها.

والرواية الثانية: تحصل العرقمة بمجرد إمساكها، وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي عبيد عنه وأبي ثور، وداد، وإبراهيم النخعي، وروى ذلك عن أبي عمار له روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: المستلحان يفرق بينهما ولا يجتمعان، وأما رواه سعد، فإنه معنى يقتضي التفريق التعبد، فلم يقتض على حكم الحاكم فالرضاء، وعلى كت الروايتين لا تحصل العرقمة قبل شيء اللعان منهما.

وقال الشافعي: لا تحصل العرقمة بلعان الزوج وحده، لأنها عرقه حصلت بالقول، فحصل بقول الزوج وحده، كالطلاق، ولا نعلم أحداً وافق الشافعي - رحمه الله - على هذا القراء، والشرع إنما ورد بالتفريق بين المستلحين، ولا يكون مستلحين بلعان أحدهما، وإنما فرق الله بينهما بعد تمام اللعان منهما، فالتفريق يرفع العرقه قبله تحكُّم بخلاف حاله إذا ثبت هذا.

فإن قلنا: إن العرقه تحصل ببعائهما، فلا نحصل إلا بعد إكمال اللعان منهما، وإن قلنا: لا نحصل إلا بتفريق الحاكم لم يجز له أنه يفرق بينهما إلا بعد كمال لعانتهما، فإن فرق قبل ذلك كان تفريقه باطلاً، ووجوده كعدمه، وبهذا قال مالك. وقال الشافعي: لا تقع العرقه حتى يكمل الزوج لعمانه، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: إذا فرق بينهما بعد أن لا يحل كل واحد منهما ثلاث مرات أحداً لثمة والعرقه سائغة، وإن فرق بينهما بأحد من ثلاث، فالعرقه باطله؛ لأن من أتى بثلاث فقد أتى بالأكثر، فيتعلق الحكم به، ثم إذا تم اللعان فالحاكم أن يفرق بينهما من غير استلانهما، لأنه يفرق بينهما ولم يستأنههما، ومنى قلنا: إن العرقه لا تحصل إلا بتفريق الحاكم فلم يفرق بينهما،

٣٥/١١٥٥ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رجلاً لأعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ، وانفصلت.....

فالتكاح باقٍ بحاله؛ لأن ما يبطل نكاح لم يوجد. اهـ. وسيأتي الكلام على تأكيد تقريبي قريباً.

قال الزرقاني^(١): وقد زاد سويد بن سعد عن مالك، وكان حاملاً، وأبكر حملها، وكان زوجها يدعى إليها، ثم جرت النسبة في المرات أن يرثها ويرث عنه ما ترغى الله لها، قال ابن عبد البر: وهذه الألفاظ لم يروها عن مالك فيما عرفت سويد.

وتعقبه الزرقاني بأنه لو انفرد به سويد عن مالك فيه أصح، فقد رواه يونس عن مالك وابن جريج عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل مثل رواية سويد، وفي رواية لأبي داود، أنها جاءت بالسويد عن الصنفه ثني تعدد في عويصر^(٢) وسجوه في رواية ابن عريق.

٣٥/١١٥٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً) هو عويصر العجلاني، كما جزم به النعيني والزرقاني، وبه جزم صاحب «التعليق المحمدي»^(٣) تبعاً لمقدمة فتح الباري، وقال الشيخ في «البدل»^(٤): هو عويصر أو حلال.

(لأعن امرأته) أي زوجته خولة بنت خيسر العجلانية، قاله الزرقاني تبعاً لمقدمة فتح الباري^(٥) (في زمان رسول الله ﷺ) بتمام الكلام على تعيين الوقت قريباً (وانفصلت) ما لباه في آخره في نسخ الهندية وبعض المصرية، وهكذا في البخاري^(٦) برواية ابن كثير عن مالك، ورواية هبيل الله عن نافع، وفي كثير

(١) شرح الزرقاني، (١٩٩/٣١).

(٢) (٤٥٣/٩).

(٣) بدل المحمود (١٠٠/١٠٢).

بين ولدها

الصبرية الشريفة باللام بدل اللام، وهكذا مسطحة المرفأني، فقال: تألف صون
سائفة فعرفية فلهذا فلام أي شراً، وفي رواية بألف بدل اللام، اهـ.

وبدأ المحافظ^{١١١} تحت رواية ابن بكير: ذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة
عن مالك ذكره بخط: «مواتنقل» وفي بعض النسخ بدل الفاء فلام أخوه، وكأنه
تصحيف، وإن كان جمعاً ظاهراً، معناه قريب من الأول، اهـ.

وفي الصحيح في المتن بالفاء: البعل يفتح واء، فيكون: البعل. ومنه
حديث ابن عمر أن فلاناً استحل من ولده أي شراً به (من ولدها) والحداد
أشربه البخاري من رواية ابن بكير عن مالك بلفظ «فانتقى»، قال الطبيب: الفاء
سببية، أي «الملاعة مسببة الانتفاء» وتعبه الاحتفاظ وقال: إن أراد أن الملاعة
سبب لبس الانتفاء، فحججه، وإن أراد أن الملاعة سبب وجود الانتفاء، فاجس
كذلك، فإنه إن لم يتعرض للغير الولد في الملاعة لم ينتفع، والحديث في
«الموهبة» بلفظ: «أغنى» ما رواه لا بالماء.

وفي تفسير الثوري من البخاري من وجه آخر عن نافع بلفظ: «أن رجلاً روى
أمراته» وانتمى من ولدها، فأمرها: انتهى بفتح فتلاد، فوضع أن الانتفاء سبب
الملاعة لا العكس، وأصل هذا الحديث على مشروعية النكاح انتهى أصله
وعن أحمد: ينتهي الولد بمجرد النكاح، وأما ما يعرف من الرجل أن ذكره في النكاح

وهو نظره: لأنه لو استلحقه نطفه، وإنما يؤخر نكاح الرجل مع أحد النذف
عنه، وثبتت زنا السراق، ثم يجمع عليها فيحد بالنعته، وقال ابن أبي عمير: إن نفي
نكاح في الملاعة انتهى، وإن لم يعرف له فيه أن يبعد النكاح لا انتفاء، ولا
عندة على المرأة، اهـ.

وقال السوفي^{١١٢} في شروط الملاعة: «شروط الرابع أن يذكر نفي الولد في

(١١) صحيح البخاري (٨٠-١٢٠).

(١٢) المعجم (١١٠/١٥٢).

فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا

المعان، فإنه لم يذكره ثم استدل بأن بعد الطلاق، يذكر نفية، وهذا ظاهر خلاف الحرفي، واختار القاسي ومذهب الشافعي، وقد أنكرنا لا يخرج أثر ذكر الولد ونفيه، ويستلزم رواية الغرائز، ولأن حديث سهل لم يذكر فيه الولد، وقال فيه: «ففرق رسول الله ﷺ بينهما»، وقضى أن لا يدعى ولده أب، ولا يرعى ويحضان رواية أبو داود^(١).

وفي حديث رواه مسلم عن عبد الله أن رجلاً لأعس امرأته غلي شهية رسول الله ﷺ، ففرق النبي ﷺ، والحق الولد بأبيه، ولما أن من مخطئ حتى باللعان، ثم ذكره شرطاً كالمسألة، وأنه ثابته ما في المعان أنه ينبت زناها، وذلك لا يوجب نفى الولد، كما لو أنكرت به أو قامت به بيعة، فأمر حديث سهل، فلم يرد فيه فكانت حجة على ما ذكره عسقاء من رواية السخوي، وروى ابن عسقاء رضي الله عنه: «أن رجلاً لأعس امرأته في زمن رسول الله ﷺ، وانصى من ولدها، الحديث والزينة من الثقة مقبوله، فعلى هذا لا بد من ذكر الزنا في كل العقدة، ومع الحق في الخصومة لأنها من لفظ المعان، أنه

وفي ذلك ما^(٢)، هو قاضها طلياً، وفيه الزنا، ذكر في المعان الأربع، ثم يلحق القاسي ذلك القول بواجته مائة.

(فرق) يشهد الزنا (رسول الله ﷺ بينهما) أي من المتلاعنين، واستدل به الحجة على أن مجرد اللعان لا يحصل به تفريق، بل لا بد من حكم حاكم يفرق بينهما، قال صاحب الصانع^(٣): قال أصحابنا الثلاثة: حكم اللعان وجوباً التفرقة ما دام على حال اللعان لا وفوق التفرقة نفس اللعان من غير

(١) حسن أبي داود، كتاب الطلاق، باب المعان (١١٥٥).

(٢) (١٥٦/١)

(٣) مع الصانع (٣٨٩/٦٠)

تفريق الحاكم - حتى يحوز طلاق الزوج وصهاره وإياه، ويجري التفريق بينهما قبل التفريق؟ لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - مذكور حديث الساب، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ لما لا عن يسر عاصم بن غدي ودين امرأته فارق بينهما.

وروي أن رسول الله ﷺ لا عن يسر العجلاني وامراته، فلما فارقا من اللعان فارق بينهما، فذلك الأحاديث على أن الفقرة لا تقع بعبان الزوج ولا بلعانها. إذا وقعت لما احتمل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع الفقرة بينهما بنفس اللعان، ولأن ملك النكاح كان تاماً قبل اللعان، ولأصل أن الملك منه ثبت للإنسان لا يزول إلا بإذنه أو محروجه من أن يكون مستقماً به في حقه لمجيزه عن الانفصاح به، ولم توجد الإزالة من الزوج؛ لأن اللعان لا يثبت عن روائ الملك، لأنه شهادة مؤكدة باليمين أو يمين، وكل واحدة منهما لا تنفي عن زوال العنت. ولهذا لا يزول بغير الشهادتين، والأيمان، والقدرة على الامتناع^(١) ثانية، فلا تقع الفقرة بنفس اللعان، انتهى مختصراً.

وحمل الحديث من قال: إن الفقرة تحصل باللعان أو بعبان الزوج وحده على أن المراد الإخبار عن حكم الشرع لا إيقاع الفقرة، دليل على ما روي في رواية أخرى: إلا سبيل لدفع عاها^(٢)، قال الحافظ^(٣): ونعقب بأن ذلك وقع جواباً لسؤال عن ماله الذي أخذته منه، وأجيب بأن العبرة للمعوم اللفظ، وهو نكرة في سياق النفي، فيشمل المال والبدن، ويتقضي نفي تسلط عليه بوجه من الرجوع، ووقع في آخر حديث ابن عباس عبد أبي داود: وانفس أن ليس عليه نفقة ولا حكمي من أجل أنهما يعترفان بغير طلاق، ولا متوى عنها، وهو ظاهر في أن الفقرة وقعت بينهما بنفس اللعان، اهـ.

(١) كما في لأمر، والصواب على الظاهر أنه الامتناع؛

(٢) الفتح الطاري (٢٥٩/٢)

والأحد الولد بالمرأة.

أخرجه البخاري في: ٦٨ - كتاب الطلاق، ٢٥ - باب يلحق الولد بالملأينة.

ومسلم في: ٦٩ - كتاب المغان، حديث ٨.

قال ابن القيم^(١): «واجب بأنه لو وقعت الفرج بسجود الثمان لأكر عليه النبي ﷺ تطبيقه، وقوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها»، إنما هو إنكار طلب ماله منها على ما يدل عليه عدم الحديث وهو قوله: «ها رسول الله مالي» الحديث، فدل تعريقه ﷺ على وقوع الطلاق، فلا يعارضه قول ابن عباس: من أجل أنهما يختلفان سير طلاق، فإنه من قوله، أحد، وأجاب الشيخ في «المأنة»^(٢) بوجه، حديث ابن عباس.

(والحق) ﷺ (الولد بالمرأة) يعني صرف نسب إلى أمه. وبغضه عن أبيه فنزل عنه ما فرض الله لها، كما سيأتي قريباً في مبررات ولد للملاعنة، والحديث هكذا أخرجه البخاري في «صحيحه».

قال الحافظ^(٣): قال الزاوي قطبي: تفرد مالك بهذه الزيادة، قال ابن سعد: أخبروا أن مالك تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد، ولفظه عند أبي داود: «ثم خرجت حاملاً، فكان الولد يدعى إني أمه»، ومعنى قوله: ألحق الولد بأمه، أي صيره لها وحدها، ونفاه عن الزوج، فلا توارث بينهما، وأما أمه فنزلت منه ما فرض الله لها، كما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد بلفظ: «ثم جرت المنة في ميراثها أنها نزلت وبرث منها ما فرض الله لها».

وقيل: معنى إلحقه بأمه أنه صيرها له أمه وأماً، فنزلت جميع ماله إذا لم

(١) انظر القدر: (١/١١٩).

(٢) أصل مسجود: (١٠/٢١٢).

(٣) فتح الباري: (٩/٢٦٠).

قَالَ تَالِكُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾.....

يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ آخِرٌ مِنْ وَلَدٍ وَنَحْوَهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَوَالِدَتِهِ، بِرَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ، وَزَيْدٍ أَبِيصًا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَعَنْهُ: مَعْنَاهُ أَنَّ عَصْبَةَ أُمِّهِ تُصِيرُ عَصْبَةَ بَنِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقِيلَ: تَرْتُفُّ أُمُّهُ وَخَوْنَتُهُ مِنْهَا بِاتِّغَرَضِ الْوَرْدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَرْتُفْ ذُو فَرْضٍ بِحَالٍ، فَمَصْنَعَتُهُ عَصْبَةُ أُمِّهِ.

وَاسْتَمَدَّ بِهِ عَلِيُّ بْنُ ابْنِ أَبِي ثَوَابٍ الْمَنْطِقِيَّ بِالنُّشْمَانِ نَوْكَانَ بَسْمًا حَلًّا لِلْمَلَاعِنِ كَمَا حَبَا، وَهُوَ وَاحِدٌ شَادٌّ لِمَعْرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْأَصَحُّ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ: إِنَّهَا نَحْرٌ لِأَنَّهَا رِبِيَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ، أَمَّا:

(قَالَ) الْإِسْمُ (مَالِكُ) وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الظَّاهِرِ بَيَانُ أَلْفَاظِ الْمَلَاعِنَةِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا التَّفَرُّادُ ذَكَرَ أَلْفَاظَ التَّنْجِيلِ مَوْضِعَ الْبَيَانِ.

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَوْضِعِ»^(١) أَمَّا أَرَفِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ حَدِيثٍ سَهْلٍ صِفَةُ اللَّاعِنَتَيْنِ، إِلَّا مَا فِي رَوَايَةِ الْأَرْدَرَامِيِّ فِي التَّفْسِيرِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَأَمْرُهُمَا بِالْمَلَاعِنَةِ بِمَا سَمَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَمْ يَزِيدَا عَلَى مَا فِي آيَةٍ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو عِنْدَ مُسْلِمٍ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ: «فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ ثَمَنُ الصَّادِقِينَ»^(٢) الْحَدِيثُ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ، لَكِنْ زِدْ فِيهِ: «فَدَعَيْتُ ثَلَاثِينَ»، فَقَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَبَيْتُ فَاتَّخَذْتُهُ إِلَى آخِرِهِ مَا ذَكَرَهُ اسْتِحْظَافًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَحَادِيثِ أَيْضًا هِيَ أَلْفَاظُ التَّفَرُّادِ، وَلِذَا اكْتَفَى الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ عَلَى ذِكْرِ آيَةِ الشَّرِيفَةِ

فَقَالَ: (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ أَيِ يَفْقَهُونَ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ بِاللَّهِ جَمِيعٌ زَوْجٌ بِمَعْنَى الزَّوْجَةِ، فَإِنْ حُذِفَ الشَّاءُ مِنْهُ أَفْصَحَ مِنْ إِثْبَانِهِ.

(١) مَوْضِعُ الْبَيَانِ (٩/ ٤٥٥).

وَرَبَّ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةً إِلَّا فَقَدْهُمْ فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ

إلا هي القرائن، كذا في «الجميل»^(١)، قال المياجي^(٢)، هذا يقتضي احتصاص هذا بالزوجات دون ميرهن إذا لم يكن للأزواج شهود، بما يدعون من الزوجات من الزنا («وَرَبَّ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةً إِلَّا فَقَدْهُمْ») في رفع أنفسهم وحدها: أحدهما: أنه يدل من شهوده، ولم يذكر الزمخشري غيره، والثاني: أنه نعت له على أن «إلا» بمعنى غير، ولا مفهوم لهذا، لقيد، بين يلاعن، ولو كان واجداً للشهود.

وعباره «المسهب» مع شرحه: وبلاعن ولو مع إمكان بيعة بزناها، لأنه حجة كاثنية، وصحت عن الأخذ بقضاهو الآية من اشتراط تعدد البيعة الإجماع، فدلالة مؤولة بأن يقال: فإن لم يرعب في ثبوتة فليلاعن، كذا في «الجميل»^(٣).

وقال الموفق^(٤): إذا قذف امرأته، وله بيعة تشهد زناها، فهو مستبر بين نعانها وبين إقامة البيعة؛ لأنهما بيتان، فكانت له الخيرة في إقامة أيهما شاء، كمن له بدتين شاهدان، وشاهد وامرأتان، ولأن كل واحد منهما يحصل بها ما لا يحصل بالأخرى، فإنه يحصل باللعان نفي النسب الباطل، ولا يحصل ذلت بالبيعة، ويحصل بالبيعة ثبوت زناها وإقامة الحد عليها، ولا يحصل باللعان، فإن لاحتها ونفى والدعا، ثم إرد إقامة البيعة فله ذلك، فإذا أقامها ثبت موجب اللعان (وموجب البيعة) اهـ.

(«شَهِدَةُ أَحَدِهِمْ») حجة للحنفية في مسألة خلافية تعددت أول الباب من أن حقيقة اللعان شهادتان أو أيمان.

قال صاحب «الهداية»^(٥): قال نعلاني: «شَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ وَأَيُّهُ»^(٦)

(١) (٢٦٨/٥٥).

(٢) (المعنى) (٦٦/٤).

(٣) (٢٦٩/٥٥).

(٤) (المعنى) (٢٦٩/٥٥).

(٥) (٢٦٩/٥٥).

(٦) سورة النور: الآية ٤.

عص على الشهادة واليمين، قلنا: الركن هو الشهادة، والمعركة باليمين، اهـ

وقال الساجي^(١): الذي ذهب إليه أصحابنا، أن لأدلة المعلنين أربعة، وأما
أبو حنيفة^(٢) فالتعنن شهادة، والسبيل على ما نقله قوامه أنه إلى: ﴿فَقَدْ هَدَاهُ لِقَابِهِ يُرْجَى﴾
شبهته بقرآنه فيجوز السبيل من الآية أنه قول يقطع الشهادة قوله: بالله، وهذا
معنى اليمين، فإن اليمين قد مر بيها: أشهد بالله لقد كان كذا وكذا، والثاني:
أمر أقرب على معناه والشهادة لا تشهد على فاعله، ووجه ثالث: أنه لا خلاف أن
ينفع به عن نفسه المحدث عتداء، والمحسب عند أبي حنيفة، وهذا حكم اليمين.

فأما الشهادة فلا يصح أن تقبل شهادة الأنساب ليدفع بها من نفسه
خبراً، وسواء بناء على ذلك ما روي عن ابن عباس في قصة هلال بن أمية
«قولا الأيمان لكان لي ونها شأن»، وقاعدة الخلاف في هذه المسألة أن المعلن
يصح من القامض والأتمتع، والشهادة لا تصح من القامض. ولا يصح عند أبي
حنيفة من الأتمتع، اهـ

وفي الميداني^(٣): أنا، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ﴾ الآية، والاستدلال
بآية التكريه من وجهين، أحدهما: أنه تعالى سماهم شهداء؛ لأنه استثناه
من التمهيد، والتمني من جنس التمسكتي منه، والثاني: أنه تعالى سمى
بالتعنن شهادة نصاً بشأنه عز وجل: ﴿فَقَدْ هَدَاهُ لِقَابِهِ يُرْجَى﴾ والخاصية أن الشهادة
الخاصة، وكما في حازن، ضرورة إلا أنه تعالى سماه شهادة بأنه تأكيداً للشهادة
بمسبوق، فنقله: اسم الشهادة، وقوله: بالله يمين، وهذا مذهبي أنه شهادات
مؤكدات بالآيات، وهو أولى منه قوله المحالف؛ لأنه عمل بالمعظمين في

(١) المنطوق (١/١١٩)

(٢) ميداني لمصالح (١/٣٨٣)

(٣) سورة التوبة الآية ١١

أَتَيْتُ شَهَدَتِي وَأَقْرَبُ إِلَيَّ مِنَ الْفُكْرِينِ

معين، وفيما فاته حمل اللفظين في معنيين على معنى واحد. والدليل على أنه شهادة أنه شرط فيه لفظ الشهادة وحضرة الحاكم، ولا حجة له في الحديث، لأنه روي في بعض الروايات، لولا مضي من الشهادات، انتهى مختصراً.

وقال الحافظ^(١): إن العلمان يمين، على قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة، وهو وجه للشافعية، وقيل: شهادة فيها شائبة اليمين، وقيل بالعكس، ومن ثم قال بعض العلماء: ليس يمين ولا شهادة. والذي حرد لي أنها من حيث التجزم بنفي الكذب والبات الصلح يمين، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكفي في ذلك بالظن، بل لا بد من وجود كلي منهما بالأمين صماً يصبح معه أن يشهد به.

ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال: أشهد بالله فقد كان كذا لعده حائفاً. وقد قال القفال في معاشن الشريعة: كررت أيمان النعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الخد ومن ثم سميت شهادات، اهـ.

(تَتَبَّعْ شَهَدَتِي يَوْمَ) لا بد من أربع هـ، والخامسة الآتي ذكرها. قال الحافظ: قلوا الثمن ثلاث مرات فقط، فالتسنت المرأة مثله، ففرق الحاكم بينهما، لم تقع العرقا عند الجمهور، لأن قاهر القرآن أن الحد وجب عليهما، وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فتبين الإتيان بجميعه، وقال أبو حنيفة: أحطأ السنة وتحصل الفرقة، لأنه أتى بالأكثر فمعلق به الحكم، اهـ. (يَوْمَ) أي المزوج (يَوْمَ أَتَيْنِي) فيما رمى به زوجته من الزنا.

قال الموفق: قال الوزير يحيى بن محمد بن خُسْرُو^(٢) من الفقهاء: من اشترط أن يؤاد بعد قوله: «من الصادقين» فيما ربيتها به من الزنا، واشترط في

(١) فتح الباري (٩/٢٤٤)

(٢) انظر ترجمته في «العبارة» (٤/١٧٢-١٧٣).

وَالْمَنِيَّةُ أَنْ تَعْتَ أَثُو عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ لَكَايَيْنِ ﴿٧﴾ وَيَبْرُؤًا عَنْهَا الْعَذَابَ ..

نفيها عن نفسها فيما يمتني به من الزنا، ولا أراء يحتاج إليه. لأن الله سبحانه أنزل ذلك ويؤسف، ولم يذكر هذا الاشتراط، اهـ. ﴿وَالْمَنِيَّةُ﴾: الرابع. ﴿كَلَّ﴾: فسدت أثو عليه إِنْ كَانَ مِنْ لَكَايَيْنِ ﴿٧﴾ في ذلك.

وجزم لموفق^(١) بأن يكون الثلثة في المرة الخامسة شرط، إذ قال: يشترط في صحة اللعان شروط ستة: أحدها: أن يكون محضر الإمام أو نائبه، الثاني: أن يأتي كل واحد منهما باللعان بعد إلقائه عليه، دون بادر به فلي أن يلقيه الإمام عليه ثم يصح، كما لو حلف قبل أن يحسن احكامه، الثالث: استحسان لفظاب اللعان الخمسة، فإن نقص منها نقطة لم يصح، الرابع: أن يأتي بصورته، إلا ما سيأتي من الاختلاف في إبدال لفظه بعثتها في المعنى.

الخامس: الترتيب، فإن قدم لفظ اللمعة على شيء من الألفاظ الأربعة، أو قدمت المرأة لعانها على ثمان الرجل لم يمتد به.

السادس: الإشارة من كل واحد منهما، إلى صاحبه، إن كان حاضراً، وتسميته ونسبه إن كان غائباً، اهـ.

﴿وَيَبْرُؤًا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ واحتلف في تفسير العذاب على قولين أحدهما: حد الزنا، وه قال الشافعي ومن وافقه، والثاني: الحر، وه قال الحنفية ومن وافقهم، قال الرازي في «التفسير الكبير»: قال الشافعي: إذا قذف الرجل زوجته فالواجب هو الحد، لكن المخلص منه باللعان، كما أن الواجب بقذف الأجنبية الحد، والمخلص منه بالشهود، فإذا نكل الزوج عن اللعان يلزمه الحد، فإذا نكلت المرأة عن اللعان يلزمها حد الزنا، وقال أبو حنيفة: إذا نكل الزوج عن اللعان حبس حتى يلاع، وكذا المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاع، اهـ. وبالأول قامت المالكية.

(١) المعبر (١١٥٩/١١٦).

قال الباقر^(١) إن هذا قدف المثل على امرأة فعليه الحد، وسواء أن تستغفره
بافتعاله، وذلك أبو حنيفة لا حد عليه، ولكن يحدس حتى يذعن، فإذا الذعن
الرجل، وسط عنه الحد، فإنه يعلق بلعنه أحكاماً منها، ينوب الحد عنه
وترجيده على السرقة، وإنشاء الموت إن كذب الشكك ببعض ذلك، وقال أبو
صاحبه لا شيء من ذلك، وإنما تحبس إن اشعت من إيمان، وكذا على ما
نقله من أنه **«وَيَرْجُو أَنَّهَا أَلْفَتْهُ»** الآية، وهذا يفرضي أنه قد يوجه بأنها
منعت فزوج محض، وهو محض، وإن لها أو غيرها من نصيبه - سمعان - من
وبالتالي فسد الحديث.

قال الحرابي: قد اشع شو، ولم تلحق هي، فلا حد عليها، وترجيده
بجانبها، قال الموفق^(٢) وسواء قدف أنه إذا لاغتيا، ورضعت من لبنها فلا
حد عليها، وبه قال الحرابي والأورامي وأصحاب الشافعي، ويرى ذلك حر
الحديث العقلية وعطاء العدا ساني، وذهب متكلمون وشعبي ومالك والشافعي
أنهم منه وأبو بكر وأبو إسحاق الجوزجاني وابن كمينه إلى أن عليها الحد
لأنها ساني **«وَيَرْجُو أَنَّهَا أَلْفَتْهُ»**^(٣) وهو الحد المذكور في قوله ساني،
«وَلَقَدْ كَذَّبَتْ إِثْمَاءُ إِذْ وَلَّاهُ رَبُّهُ إِذْ يَمْشِي عَلَى صَعْدٍ» فلا حد عليها
الحد، لأنه لا دليل على أن يكون به، أنه أو يذعنها أو يحد معها، ولا يجوز أن
يكون شيء من ذلك، كما سطر.

وقال: إن الشافعي لا يرى انقضاء بكون في شيء، فذهب فقهي به في
احقهم لأمر، واحداً ليلاً وأسرعها مشوهاً، فذهب إلى أن لا حد، أنه

(١) (١٢٢/١٩٥٥)

(٢) (١٢٢/١٩٥٥)

(٣) سورة النور: (١٩)

(٤) سورة النور: (١٩)

رجعت لم يجب عليها الحد، فلأن لا يجب بمجرد اعتناها من اليمين أولى،
والعذاب في الآية يجوز أن يكون الحبس أو غيره.

واختلقت الرواية فيما يصنع بها، فروي أنها تحبس حتى تلتعن أو تُقَرَّ
أربعاً، ولا يسقط النسب إلا بالتعانها جميعاً، لأن الفراش قائم حتى تلتعن،
والولد للفراش، قال القاضي: هذه الرواية أصح، وهذا قول من وافقنا في أنه
لا حد عليها، والرواية الثانية: يخلى سيلها، وهو قول أبي بكر؛ لأنه لم يجب
عليها الحد، فيجب تخليط سيلها، فأما الزوجية فلا تزور، والولد لا ينفي ما
لم يتم التعان بينهما لم قول عامة أهل العلم إلا الشافعي، فإنه قضى بالفرقة،
ونفي الولد بمجرد لحان الرجل، اهـ.

واستدل بالآية على مسألة أخرى وهي خلافة أيضاً، قال الباجي^(١): إن
بدأت المرأة باللعان فهل تعيده بعد اعتان الزوج الذي ذكره القاضي أبو محمد
عن المنعب أنها لا تحتد بما تقدم من لعانها قبل الزوج وتعيد اللعان، وهذا
الذي ذكره هو قول أشهب. والذي حكاه ابن المواز عن ابن القاسم أنها لا
تعيد اللعان. وبه قال أبو حنيفة.

وجه القول الأول ما احتج به القاضي أبو محمد من قول الله تعالى:
﴿وَيَوْمَئِذٍ مَتَى أَتَعْلَبُ﴾ الآية، وهذا يجب أن يكون بعد أن حقي عليها العذاب،
وذلك لا يكون إلا بالتعان الزوج، ووجه رواية ابن القاسم أن هذا لعان من
أحد الزوجين، فيصح أولاً كللعان الزوج، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه» باب: يبدأ الرجل بالشلاعن، قال
الحافظ^(٢): ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بلقط، «ثم قامت

(١) «المصنف» (٧٧/٤).

(٢) «فتح الباري» (٤٤٥/٩).

فشهدت فيه حاضر في أن الرجل يقدم قول المرأة في المصاهرة، وبه قال: الشافعي ومن تبعه، أشبهت من المالكية، ورجحه ابن العربي، وقال ابن القاسم: لو ابتدأت به المرأة لصح، واعتد به، وهو قول أبي حنيفة، واحتجوا بأن الله عطفه بنواؤه، وهي لا تفتني الشريب، هـ.

وفي «المحرر المختار»^(١): فإن لأعن لأعت بعده، لأنه المدعي، فلو بدأ بمعانها أعادت، فلو فرق قبل الإعادة صح لحصول المفسود، قال ابن عابدين: تولد: أعادت، ليكون مسمى اشتريب المشرعي، وظاهره الموم، تكن في الغاية. لا نجب الإعادة، وقد أخطأ المسألة، ورجحه في «الفتح» بأنه الوجه، وهو قول مالك، اهـ.

قال: وفيه نصي كلام البدائي^(٢) الموجه إذ قال: إنما يلزم بالرجوع؛ لقوله تعالى: ﴿مُتَّهِنَةٌ كَقَبِيلٍ﴾ وإنما لتعقب، فيفتني أن يكون لعان الزوج غيب القذف، فتقع لعان المرأة بعد لعان، وكذا دوي من فعله تَعْلَنَ أنه بدأ بالرجل، وهو قدوة، ولأن لعان الزوج وجب حفاؤها، لأنه أصح في العار بالقد، فهي يحفظ لها إياه، فلعان، تنفع العار عن نفسها، ودفع العار عن نفسها حتفا.

فإن أخطأ الحاكم، قبل بها ينبغي أن يمسد اللسان على المرأة، لأن اللعان شهادة، والمرأة شهادة، فقلح في شهادة الزوج، فلا يصح قبل وجود شهادته، ولأنه في باب المصاري. بدأ بشهادة مدعي، فإن لم يعد لعانها حتى فرق بينهما عدت العرقه لأن بفرقة صداد محل الإحسان، ولأنه يعم أن اللعان بين رئيس بشهادة، اهـ مختصراً.

(١) (٣/ ٥٣٦).

(٢) مدني (٣/ ٣٦٧).

أَنْ شَهِدَ رَجُلٌ شَهِدَتِ وَاللَّهِ إِنَّهُ بَيْنَ الْكَذِبِ وَالْحَقِّ (١) وَالْمُؤْمِنَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُصْذِقِينَ (٢).

(أَنْ شَهِدَ) امرأة (أَنْ شَهِدَ شَهِدَتِ وَاللَّهِ إِنَّهُ) أي الزوج (وَالْمُؤْمِنَةُ) أي ما رماها به من الزنا (وَالْحَقِّ) بالنصب (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُصْذِقِينَ) أي رماها به.

قال النووي^(١): أن أفعال اللعان فهي حصة في حق كل واحد منهما. وسبقت أفعال الإجماع بهذا الزوج، بحقيقته، ويقول له: قل أربع مرات: أشهد بالله أنني لمز قساصتين فيما رمت به زوجتي هذه من الزنا، ويشير إليها إن كانت حاضرة، ولا يحتاج مع الحضور، والإشارة إلى نسبه وتسمية كما لا يحتاج إلى ذلك في سائر العقود، وإن كانت غائبة أسماها ونسبها، فقال: امرأتي فلانة بنت فلان، ويرفع هي نسبها حتى تنفي المشاركة بينها وبين غيرها. فإذا شهد أربع مرات وقعه التحاكم، وقال له: امرأته، فإنها لموجبة، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وكل شيء أهون من نعم الله.

ويأمر رجلاً يصح يده على فيه حتى لا ينادر بالخامسة قبل الموعظة، ثم يأمر نرجلي، فيرسل يده عن فيه، فإن رآه يمضي في ذلك، قال له: قل وأني نعمة الله علي إن كنت من الكاذبين فما رمت به زوجتي هذه من الزنا، ثم يأمر المرأة بالقيام، ويقول لها: قولي: أشهد بالله أن زوجي هذا من الكاذبين، فيما رماها به من الزنا، ويشير إليه، وإن كان غائبة أسمته وتسميته، فإذا كررت ذلك أربع مرات وقعهما، ووعظهما، كما ذكرنا في الرجل، ويأمر امرأة تضع يدها على فيها، فإن رماها نمضي علم، ذلك قال لها: قولي: وأن غضب الله علي إن كان زوجي هذا من الصادقين.

وعند هذه الأفعال الخمسة شرط في اللعان، فإن أعاد بواحدة منها لم

يصح، وإن أبدل لفظ سوء بظاهر كلام الحر في أنه يجوز أن يدل قوله: إني لمن الصادقين، بقوله: فقد زنت، لأن معاهدا واحداً ويجوز لها بذلك: إنه نكح الكاذبين بقولها: لقد كذبت، وإتباع لفظ أنعموا أولى، وإن أبدل لفظ: «شهادة» بلفظ من ألفاظ اليمين فقال: أحلف أو نحو ذلك لم يفتقد به، وقال أبو الخطاب: فيه وجه آخر، أنه يمتد به، لأنه إني باليمين، فأشبه ما لو أبدل إني لمن الصادقين بقوله: لقد زنت، والمشاعى وجهان في هذا، والتصحيح أن لا يصح: لأن ما اعتبر فيه لفظ «شهادة» لم يتم غيره مقامه، ولأن اللعان يفتقد فيه التعليط، واختار لفظ الشهادات «يلغ في التعليل» فلم يحز تركه.

وإن أبدل لفظ اللعنة بالإبعاد، لم يخر؛ لأن لفظ اللعنة أبلغ في الزجر وأشد في نفس الناس، وقبل: يجوز لأن معاهدا واحداً، وإن أبدلت المرأة لعة العصب باللعنة لم يخر؛ لأن العصب أقلط، ولهذا خُصت المرأة به لأن المعيرة جزاؤها أقيح، وإلها بفعل الزنا أعظم من إثمها بالنكاح، وإن أبدل بالتسخط خرج على وجهين إما إذا أبدل الترحل لفظ اللعنة بالإبعاد، وإن أبدل الترحل لفظ اللعنة بالاعصاب احتمل أن يحرز، لأنه أبلغ، واحتمل أن لا يجوز استدلته المنصوص، اهـ.

وقال الباجي^(١): صفة الإمام، قول مالك: يقول: أشهد بالله، وهو اختيار ابن القاسم، وقول أيضاً مالك: أشهد بعلم الله، قال ابن القاسم: ويقول في الرواية: أشهد بالله إني لمن الصادقين لو أبينها تزني، بقوله في كل مرة، وقال أصح: يقول كالمروء في المكحلة، ثم يقول: نعمة الله عليه في الحامسة إن كان من الكاذبين، ثم قال: قال أصح: فإن قال هو في الحامسة: إن كنت كذبت أحزاه، ولو قالت المرأة في الحامسة مكان إن كذبت من الصادقين: إنه من الكاذبين أحزاه، وأحب إلي لفظ انفرقان، وفي كتاب محمد عن ابن

(١) المستدرج: (١/٧٧).

قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِدَّتَانِ أَنْ التَّلَاحِثَيْنِ لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا. وَإِنْ أَكْذَبَ تَقْسَمُهُ جُلْدٌ.....

وهب، يقول هو في الأربعة: أشهد بالله أني لعن الصادقين إلح، فكان أصبح أشار إلى أن لفظ اللعن غير متعين، وأن لهما أن يأتيا بأي لفظ شاء، ويرأى الإمام إذا كان موافقاً للمعنى إلا أن لفظ لقرآن، فحصل، وظاهر قول ابن وهب أن لفظه متعين بلفظ القرآن، اهـ.

وفي الآثار المختارة^(١): سمعته ما يتعلق بالنص الشرعي به من كتاب وسنة، قال ابن عابدين: قوله: من كتاب وسنة بيان للنص الشرعي، وبه استغنى عما في «البحر الطاهر» أنه أراد بالصفة الترتيب بحسب العاهية، إذ صحت على وجه السنة ثم يتعلق بها النص، وهو أن القاضي يفحصهما متقابلين، ويقوم نداء النص، فيقول الزوج: أشهد بالله أني لعن الصادقين فيما رويتها به من الزنا، وفي الخامسة نداء الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا، يشير إليها في كل مرة ثم تقول المرأة: أربع مرات أشهد بالله أنه لعن الكاذبين فيما رماها به من الزنا. وفي الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا.

(قال مالك: السنة: كذبته) عدلتا أن التلاحثين لا يتناقحان أبداً) بل يتأبد التحريم بينهما، قال ابن عبد البر: أنشأ بعض أصحابنا له قاعدة، وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون، لأن أحدهما ملعون في الجملة، بخلاف ما إذا تزوجت امرأة غير الحلالين، فإنه لا يتحقق، ونعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما التزويج معاً؛ لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون، ويمكن أن يجيب بأن في هذه المسورة اختراقاً في الجملة، كذا في «الفتح»^(٢).

(وإن) شرطية (أكذب) بقاء الفاعل أي الزوج (تقسمه) مفعول (جلد) يبتدأ،

(١) (٥٥٦/٤).

(٢) (فتح الباري، ٤/٤٥٩).

الْحَدُّ. وَأَلْحَقَ الزَّوْجَ بِهِ. وَلَمْ تُرْجَعْ إِلَيْهِ أَبَدًا.

وَعَلَى هَذَا السُّنَّةِ بَيِّنَاتٌ لَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا، وَلَا اخْتِلَافَ.

المفعول، أي الزوج (الحَدُّ) أي حد القذف (وَالْحَقُّ) بياء المفعول (الزَّوْجَ بِهِ) نائب الفاعل، يعني أن الزَّوْجَ لَا يَحِقُّ بِهِ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، سِوَاهُ كَذِّكَ فَتَكُ فَبِلِ اللِّعَانِ أَوْ بَعْدَهُ، فَوَيْنَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَلَاغِيَن تَرْوِجَ حُدَّ، وَتَمَّ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلَاغِيَن، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ لَاغِيَن هُوَ، وَقَبْلَ أَنْ تَلَاغِيَن مَيَّ، حَلَلَهُ الْحَدُّ وَبَقِيَ عَنْهَا النِّعَامُ، وَيُلْحَقُ بِهِ الزَّوْجُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَرَوَى عِيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْعَتَبَةِ، يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِسُنَّةِ الْحَمَلِ وَأَجْرِ الرِّضَاعِ وَبَعْقَتِهِ نَعْمَ - ذَلِكَ، إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ لَمَدٌ مَلِيًّا، كَذَا فِي «الْمُنْتَقَى».

(وَلَمْ تُرْجَعْ إِلَيْهِ أَبَدًا) يعني أن إكذابه نفسه بعد اللعان لا يرفع التحريم الواقع بينهما باللعان، ولا يحلُّ أن يكذب نفسه قبل إتمام اللعان أو بعده، فإن أكذب نفسه قبل إتمام اللعان، رُفِدَ فِي شَيْءٍ مِنَ لَعَانِهِ، قَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: بَعْدَهُ، وَهَذَا عَلَى تَكَاثُفِهِمَا، وَهَذَا ذَلِكَ أَنَّ اللَّعَانَ أَمٌّ يَمُّ نَعْمَ، فَوَمَا عَلَى حَكَمِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا، كَذَّ فِي «الْمُنْتَقَى»^(١).

(قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا السُّنَّةِ بَيِّنَاتٌ لَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا) أي لا شك في ثبوتها (وَلَا اخْتِلَافَ) فيها عدنا، كرره تَكْبِيدًا، فَإِنَّ الْمَوْفَقَ^(٢)، بِإِنْ الْمَرْأَةُ تَحْرِمُ عَلَيْهِ بِاللِّعَانِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ فِي طَاهِرٍ الْمَذْهَبِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ إِذَا نِمَّ يَكْذِبُ نَفْسَهُ لَا تَحِلُّ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلًا شَدِيدًا، وَأَمَّا إِذَا ذُكِّبَ نَفْسَهُ، فَالَّذِي رَوَاهُ الصَّحَابَةُ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أَيْضًا. وَجَاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ الْمُتَلَاعِنِينَ لَا يَحْتَمِلَانِ أَبَدًا، وَبِهِ

(١) (٧٨/٦).

(٢) «الْمُنْتَقَى» (١١٩/١).

قال الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشافعي والزهرري والحكم ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأبو يوسف.

وعن أحمد رواية أخرى: إن أكذب نفسه حلت له، وعاد مراضه بحاله، وهي رواية شاذة. شدَّ بها حنبل عن أصحابه، قال أبو بكر: لا نعلم أحدا رواها غيره، وبخي أن تحمل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق بينهما الحاكم، فأما مع تفريق الحاكم بينهما، فلا وجه لبقاء النكاح بحاله، وقد ذكرنا أن مذهب حسان النبي أن اللعان لا يتعلق به فرقة، وعن سعيد بن المسيب: إن أكذب نفسه، فهو خاطب من الخطاب، وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن؛ لأن فرقة اللعان عندهما طلاق، وقال سعيد بن جبير: إن أكذب نفسه ردت إليه ما دامت في العدة.

ثم قال: إن الرجل إذا فذق امرأته، ثم أكذب نفسه فلها عليه الحد، سواء أكذب نفسه قبل لعانها أو بعده، وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي. ولا نعلم لهم مخالفاً، وينحقر نسب الولد، سواء كان الولد حياً أو ميتاً، غنياً كان أو فقيراً، وصحها قال الشافعي وأبو ثور، وقال الثوري: إذا استلحق الولد الميت نظرناه، فإن كان ذا مال لم يلحقه؛ لأنه إنما يدعي مالاً، وإن لم يكن ذا مال لحقه، وقال أصحاب الرأي: إن كان الولد الميت ترك ولداً ثبت نسب من المستلحق، وتبعه نسب ابنه، وإن لم يكن ترك ولداً، لم يصح استلحاقه، ولم يثبت نسب، ولا يرث منه المدعي شيئاً؛ لأن نسب منقطع بالموت، فلم يصح استلحاقه، فإذا كان له ولد كان مستلحقاً لولده، ونسبه نسب الميت، ولما أن هذا ولد نفاه باللعان، فلكان له استلحاقه، كما لو كان حياً.

ثم قال^(١): وجملة ذلك أن الرجل إذا لعن امرأته، ونفي ولدها، ثم

(١) المذهب (١٥٦/١١).

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاطِلًا، لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رُحْمَةٌ، ثُمَّ أَتَكَرَّ حَمْلُهَا، لَأَعْتَبَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ حَمْلُهَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَتًى.....

أَكْذَبَ نَفْسَهُ لِحَقِّهِ، إِذَا كَانَ حَيًّا بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا لِحَقِّ نَفْسِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، سِوَاهُ كَلِّهِ وَنَدْوَى لَمْ يَكُنْ، وَسِوَاهُ حَلْفِهِ مَدْلًا أَوْ لَمْ يَخْلُفْ، وَسِوَاهُ تَقْدِيمِ إِنْكَارِهِ لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، فَقَدْ رَأَى سَبَبَ التَّنْيِ، وَبَطَلَ، فَجَوِبَ أَنْ يُلْحَقَهُ نِسْبَةُ سَحْكَمِ النِّكَاحِ الْمَوْجِبِ لِلْحَقِّ نِسْبَةً بِهِ، أَيْ:

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاطِلًا) بِشَيْئِدِ إِسَاءَةٍ^(١) بِمَعْنَى الْقَطْعِ، وَفِي نَسْخَةِ «بِائِثًا» وَهُوَ بِمَعْنَاهُ وَفُسِرَ يَقُولُ: (لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رُحْمَةٌ) فَهُوَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ: بَاطِلًا (ثُمَّ أَتَكَرَّ حَمْلُهَا لِأَعْتَبَهَا) لَفِي اللَّسِّ، وَوُجِعَ التَّحْرِيفُ فِي النِّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ، مَحْدَةً، «لَا» مِنْ «لَاَعْتَبَهَا» (إِذَا كَانَتْ) امْرَأَتُهُ (حَامِلًا) عَادَ هَذَا التَّكْلَامُ، وَقَدْ عَلِمَ كَوْنُهَا حَامِلًا، يَقُولُ: «أَتَكَرَّ حَمْلُهَا» لِتَقْبِيْدِهِ يَقُولُ: «وَكَانَ حَمْلُهَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَتًى».

قَالَ الْبَاحِي^(٢): يَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَمَدِ الْحَمْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَطْلُفَةَ لَا يَدْرِي أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَلَدِ قَبْلَ أَنْ تُحْبِضَ أَوْ بَعْدَ الْحَبْضِ، فَإِنْ أَتَتْهُ قَبْلَ الْحَبْضِ لِأَكْثَرِ أَمَدِ الْحَمْلِ، فَهُوَ لِأَحَقِّ بِالزَّوْجِ، إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ بِلَعَانٍ، وَأَكْثَرُ أَمَدِ الْحَمْلِ، اخْتِطَبَ بِهِ قَوْلُ التَّكْبِيرِ، فَقَالِ الْعَرَفِيُّونَ: أَرْبَعَةُ أَعْوَامٍ، وَهِيَ هَالِ أَصْبَحَ وَالشَّامُ نِي وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسُحْتُونَ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَأَشْهَبُ: سَبْعَ سَنِينَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَكْثَرُ الْحَمْلِ سِتَانًا.

وَإِنْ حَاصَتْ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ لَمْ تَمُتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ، فَهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يَلْحَقُ

(١) ١٥٥ في نسخة «الاستدكار» (٢٣٩/١٧) «مَالِكٌ».

(٢) «المتن» (٧٩/٤٤).

إِذَا ادَّعَتْهُ. مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ. فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنْهُ.

قَالَ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا. وَهِيَ حَامِلٌ. يُعْرِئُ بِحَمْلِهَا. ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَرْبِي قَلِيلًا أَنْ يَفَارِقَهَا، جُلْدَ الْحَدِّ. وَلَمْ يَلَاغِنَهَا. وَإِنْ أَنْكَرَ حَمْلَهَا بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا، لَاَعْنَهَا.

به، وإن حاضت ثلاث حوض، وقد تحبض المرأة على الحمل (إذا ادعته) يعني ادعت المرأة أن هنا الحمل من الزوج؛ لأنها إذا لم تقبل: إنه منه ولم تنسبه إليه، لم يحتج هو إلى لعان؛ لأنها قد صدقته في القذف (ما لم يأت دون ذلك) أي بعد الطلاق (من الزمان الذي يشك) بيناء المعجھول (له) أي لمي الزمان، وبين الشك بقوله: (فلا يعرف أنه) أي الحمل (منه) أو من غيره.

قال الباجي: يعني يأتي من طول الزمان ما يزيد على أكثر أمد الحمل على ما تقدم من الخلاف في ذلك، فشك حينئذ أنه منه شكاً يمنع إلحاقه به، أما في مدة الحمل فهذا الشك معنوم، بل الظاهر منه لثبوت حق الفرائض له، وبإثبات شيء من الكلام على ذلك بعد القول الآتي.

(قال) مالك: (فهذا الأمر) المختار (عندنا) هو (الذي سمعت من أهل العلم) وعزا الزرقاني^(١) لفظ من أهل العلم إلى نسخة.

(قال مالك: وإذا قذف الرجل امرأته، بعد أن يطلقها ثلاثاً، وهي حامل) حينئذ حال كونه (بقر بحملها) إذ ذلك، بخلاف المسألة المتقدمة إذ لم يكن فيها إقرار (ثم يزعم) الزوج بعد الإقرار (أنه قد رآها تربي قليل أن يفارقها جلد) بيناء المعجھول (الحد، ولم يلاعننها وإن أنكر حملها بعد أن يطلقها ثلاثاً لاعننها)

(١) شرح الزرقاني، (١/٣٩١).

قَالَ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ.

بالشرط الذي ذكر في القول الماضي (قال) مالك: (وهذا الذي سمعت) من أهل العلم.

وههنا مسألتان: الأولى: اللعان بنفي الحمل، قال صاحب (المصنف): قال مالك وأبو يوسف ومحمد: إنه بلاعن بنفي الحمل، إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر؛ لأننا ثبتنا بقيام الحمل عند نفه، فينقض القذف، وقال أبو حنيفة وأحمد والثوري: لا لعان بنفي الحمل لعدم اليقين بالحمل عند القذف لاحتمال أن ما بها نفخ. فلم يكن قذفاً، فإذا لم يكن قذفاً في الحال يكون تعديلاً بالشرط، اهـ.

وقال الخريفي: إن نفى الحمل في النعانة لم ينتف عنه حتى ينفه عند وضعها له ويلاعن.

قال الشافعي^(١): اختلف أصحابنا فيما إذا لاعن امرأته وهي حامل، ونفى حملها في لعان. فقال الخريفي وجماعة: لا ينتفي الحمل بنفيه قبل الوضع، ولا ينتفي حتى يلاعنها بعد الوضع، وينتهي الولد فيه، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة؛ لأن الحمل غير مستيقن، يجوز أن يكون ريعاً أو غيرها، فيصير نفية مشروطاً بوجوده، ولا يجوز تطبيق اللعان بشرط، وقال مالك والشافعي وجماعة من أهل الحجاز: يصح نفى الحمل، وينتفي عنه، محضين بحديث هلال، وأنه نفى حملها، فنفاه عنه النبي ﷺ، ولا يخاف أنه كان حياً، ولذا قال النبي ﷺ: «انظروها، فإن جاءت به كفا وكذا».

قال ابن عبد البر: الآثار الدالة على هذا القول كثيرة، ورجع الشافعي هذا القول، وقال أبو بكر: ينتفي الولد بزوال العرائش، ولا يحتاج إلى ذكره في اللعان احتجاجاً بظاهر الأحاديث، حيث لم ينفل فيها نفى الحمل، ولا

(١) (المعني) (١١/٦٦٠).

التعرض لنفيه، فأما من قال: إن الولد لا يقتضي إلا بنفيه بعد الوضع، فإنه يحتاج في نفيه إلى إعادة اللعان بعد الوضع، وقال أبو حنيفة ومن وافقه: إن لاعنها حاملاً ثم أتت بالولد نزعاً، ولم يتمكن من نفيه، لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذه قد بانته بلعانها في حان حملها، وهذا فيه إرغامه وتدنٍ ليس منه.

وان استلحق الحمل فمن قال: لا يصح نفيه، قال: لا يصح استلحاقه، وهو المنصوص عن أحمد، ومن أجاز نفيه، قال: يصح استلحاقه، وهو مذهب الشافعي، لأنه محكوم بوجوده، بدليل وجوب النفقة، ووقوف الميراث بغيرهما، وإذا استلحقه لم يملك نفيه بعد ذلك، فمما لو استلحقه بعد الوضع، اهـ.

وفي «الهداية»^(١) إذا قال الزوج: ليس حملك مني فلا لعان بينهما، وهذا قول أبي حنيفة، وزفر؛ لأنه لا ينفي بقيام الحمل فلم يصر فادواً، وقال أبو يوسف ومحمد: اللعان يجب بنفي الحمل إذا جاءت به لأف من ستة أشهر، قال ابن القمام^(٢) قوله: وهذا قول أبي حنيفة وزفر، وبه قال أحمد والثوري والحسن البصري والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور ويقولها قال مالك وأبو حنيفة أولاً، اهـ.

وأجاب صاحب «الدر المختار»^(٣) وابن عيينة عما أوردوا على إنكار اللعان بنفي الحمل، فأرجع إليهما، ثم شئت التخصيص.

وأما المسألة الثانية ففي «المغني»^(٤): إذا نكح امرأة نكاحاً فسنأ ثم

(١) (١/٢٧٢).

(٢) صحيح الفقيه (٤١/١٢٩).

(٣) (٣/٥٣٩).

(٤) (١/١٣٦ - ١٣٤).

قولهما، وبينهما ولد يريد نفيه، فنه أن يلاعى نسيه ولا حد عليه، وإن لم يكن بينهما ولد أحد ولا إيمان بينهما، وبهذا قال الشافعي، وقد بر حنيفة: ما حقه الولد ربي له نسيه ولا النعان؛ لأنها أجنبية، فأشبهت سائر الأجنبيات، ولد، أن هذا ولد يلحقه حكم النكاح، فكان له نفقه، كما لم كان النكاح صحيحاً، ويصدق إذا لم يكن، لقد، ولد لا حجة إلى نفقه كونه أجنبي.

وهل يثبت التحريم المؤبد؟ فيه وجهان: أحدهما: يشترط؛ لأنه لا حد صحيح أشبه لعاد الزوج، والثاني: لا يشترط؛ لأن النكاح لم يحصل به، فإنه لا نكاح سبهما يحصل قطعه به، بخلاف إحد الزوج، فإن الفرقه حصلت به، ولو لا أنها من غير ولد لم يسقط أحد، ولم يثبت لتحريم المؤبد؛ لأنه لم يفسد، فلم يثبت تحريمه، فهو أبان زوجته ثم قدفها بربنا أنبأه إلى حائل الزوجية وهي، كالمتألف قتلها، إذ كانت بينهما ولد يريد نفيه، فله أن يبعه بالإيمان، وإذا حُلَّ ولم يلعن، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: يحد ويأخذ الزينة، ولا يلعن، وهو قول عطاء، ووجه السامعين ما تقدم في أبي قلحة.

وقال عثمان الشافعي: له أن يلاعى، وإن لم يكن بينهما ولد، ويؤي عن ابن عباس والحسن أنه يلاعنها؛ لأنه قدول مضاف إلى حد الزوجية، أشبه ما لو كانت زوجته، ولأن، أنه إذا كان بينهما ولد فيه حجة إلى النكاح ففسد، كما قدفها وهي زوجته، إذ لم يكن له ولد، ولا حجة به إليه، وقد قدفها وهي أجنبية.

وإذا ثبت مطلقته الرجعية فله معها سواء كان سبهما ولد أو لم يكن، وقال ابن عباس: لا يلاعى ويحد، وقال ابن عمر: يلاعن ما دامت هي العدة، قال أحمد: وقول ابن عمر أجوده؛ لأنها زوجته وهو يرثها وثرته، فهو بلائس، وبهذا قال حابر من زيد والنخعي والزهري وقادة والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور وأصحاب الرأي.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ بِمِثْرَةِ الْحُرِّ فِي قُذْفِهِ وَلِعَانِهِ. بِخَيْرِ خَيْرِ الْحُرِّ فِي مُلَاعِنَتِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَوْلَى قُذْفَ مَمْلُوكَةٍ حَدٌّ.

وإن قذف زوجته، ثم أبانها، فله لعانها نفس عليه أحده، سواء كان له ولد أو لم يكن، روي ذلك عن ابن عباس، وبه قال الحسن والقاسم ومكحول ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر، وقال الحارث الثكفي وجابر بن زيد وقتادة والحنك: يجلد، وقال حماد بن أبي سليمان وأصحاب الرأي: لا حد ولا لعان؛ لأن اللعان إنما يكون بين الزوجين، وليس هناك برزجين، ولا بعده؛ لأنه لم يذف أجية، اهـ.

(قال مالك: والعبد بمِثْرَةِ الْحُرِّ فِي قُذْفِهِ وَلِعَانِهِ) لعدم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾^(١) الآية، وهو شامل للعبد والحُر (بخير) العبد (بخير) الحر في ملاعنته) صم السيم، قال في «المغرب» بعد لماً ولاعبه ملاعبة ولعاناً، وتلاعنوا: لعن بعضهم بعضاً، قال الباجي^(٢): وروى في «النتبية» أشهب عن مالك أن لعان العبد كالحر في الحرية، والأمة تشهد أربع مرات، وتحبس بالفضب، وإن أكذب نفسه حُذِّ تلحرة أربعين، ولا يُحَدُّ للأمة، اهـ.

(غير أنه ليس على من قذف مملوكة) حكنا في أكثر النسخ المصرية والهندية بالتأنيث، وفي بعضها «مملوكته» بضمير المضاف، وتذكير المملوك (حد)، قال الباجي: يريد سواء كان القذف عبداً أو حراً، فهذا اللفظ وإن كان بلفظ الاستثناء، فمعناه العطف، على ما مضى، والتفسير أنه؛ لأنه لا يخرج اللفظ الأول ما لم يلازم لدخل فيه، اهـ.

وقال الموفق^(٣) في صفة الزوجين اللذين يصح اللعان بينهما: قد اختلفت

(١) سورة النور الآية ٦.

(٢) «المنقى» (٨٠/٤).

(٣) «المضي» (١١٥/٦٢٢).

الرواية فيهم، فزعم أنه يصح من كل زوج من مكلفين، سواء كان مسلمين أو كافرين أو عذبيين أو فاسقين أو محدودين في ذنب أو كان أحدهما كذلك، وبه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن وربيعة ومالك وإسحاق، قال أحمد: جميع الأزواج بالتعبد، وعن أحمد رواية أخرى: لا يصح نكاح إلا من زوجين مسلمين عتليين حريين غير محدودين في الذنوب، وزعم هذا عن الزهري والنوري والأورعي وحماد وأصحاب الرأي. اهـ

وهذا الخلاف مبني على حقيقته نكاحاً من أنه أيمان، كما قال به أصحاب القول الأول، أو شهادتان، كما قال به أصحاب القول الثاني، فمن قال الأول قال النكاح نكاحاً في ذلك، قال عبد حب المصنف وهو قول الشافعي، وأهل النكاح عنه من هو أهل التيسير، وقال أبو حنيفة أهل النكاح هم أهل الشهادة، فإن كان الزوج عبداً أو كافراً أو محدوداً في ذنب حُدَّ، اهـ.

أما مسألة الاستثناء على نسخة المصنوعة، فقد ذكر الموفق: لا نكاح بين غير الزوجين، فإذا قدف نكحية محسنة حُدَّ ولم يلاعن، وإن لم تكن محسنة حرراً، ولا نكاحاً أيضاً، ولا خلاف في هذا لأنه إنما قال: **بِإِذْنِ رَبِّهِ** **النَّكَاحُ** **ثُمَّ لَمْ يَكُنْ سَرِيحاً مَكْنُوناً** ^(١) الآية، ثم خص الزوجات بقوله: **وَالْوَالِدَيْنِ يُؤْتُونَ** **أُكُوفَهُمَا** ^(٢) الآية، فيما عداهن بقي عن قصة العموم، وإن ملك أمة ثم فذها فلا نكاح، سواء كانت فراشاً له أو لم تكن، ولا حد عليه فذها، اهـ.

وأما على نسخة التدوير، فتم قال الموفق ^(٣) أيضاً: أجمع العلماء على

(١) سورة النور: الآية ٦.

(٢) سورة النور: الآية ٨.

(٣) حاشي (١٢) (٣٨١).

قَالَ مَا بَيْتُ : وَالْأَمَةُ الْمُتَسَبِّغَةُ وَالْحُرَّةُ الْمَصْرُورَةُ وَتُيَهْوِيَةُ ثَلَاثِينَ
الْحُرَّ الْمُتَسَبِّغِينَ إِذَا تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا فَأَصَابَهَا

وجوب الحد على من قذف المحصن إذا كان مكنتاً، وشرائط الإحصان الذي
سحب الحد بقذف صاحبه خمسة: العقل، والحرية، والإسلام، + جفّة عن
الزنا، وأن يكون كبيراً يجامع منه، وله يقول جدعة العلماء نديماً وحديثاً،
سوى ما روي عن داود أنه أوجب الحد على قاذف العمد، وعن ابن المسيب
وإن أبي ليلى. فاثبتوا. إذا قذف دعيته، ولها ولد مسلم يحدّ، ويختلعت الرواية
عن أحمد في الشراء البتوع، فزوي عنه أنه ترك وجه قبل الشهادة وأبو ثور
وأصحاب الرأي والثنية. لا يحدّ لوطاً لأنه حرّ عاقل عفيف يحدّ بهذا القول.
وهذا قول مالك وإسحاق، وعلى هذه الرواية لا بد أن يكون كياً يجامع منه.
رُداه أن يكون للعلام عشر. وللجدة تسع، اهـ.

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمَةُ الْمُتَسَبِّغَةُ قَدْ بَدَأَ بِهَا بِالسِّنَةِ ، لِأَن نِكَاحَ الْأَمَةِ كِتَابِيَّةٌ
بِالْإِسْلَامِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خِلَافاً لِلْحَنَفِيِّ . وَحَدَّثَ فُؤَادُ الْأَحْمَدِ ،
كَمَا نَقَضَ بِي مَا حَثَّ الشَّيْخُ عَنْ نِكَاحِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ (وَالْحُرَّةِ الْمَصْرُورَةِ
وَالْيَهُودِيَّةِ) أَيْ حُرَّاتِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، إِذَا تَزَوَّجَ الْمُسْلِمُ ، وَفَضَّلَهُمَا بِالْحُرِّاتِ
لِلْإِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ . كُلُّ ذَلِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ أَتْلَافِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ .

قَالَ الْبَاجِي^(١) : حَصَّ الْأَمَةُ بِالْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُسْلِمُ
أَمَةً كَاتِبَةً ، وَأَمَّ الْحُرَّةَ الْكِتَابِيَّةَ مَحْذُورَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ عُدِلَ عَنْ ذِكْرِ الْأَمَةِ
الْكِتَابِيَّةِ إِلَى ذِكْرِ الْحُرَّةِ ، فَلَكِنْ وَاحِدَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ ، أَنَّ مَالِكاً عَنِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ (إِذَا
تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا فَأَصَابَهَا) قَالَ : بَاجِي : لَيْسَتْ الْإِسْطِثَةُ شَرْعاً فِي صَحَةِ اللَّعَانِ وَلَا
وَجُوبِ .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ^(٢) : لَا مَرَدٍّ فِي كَوْنِ الزَّوْجَةِ مَدْخُولاً بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا

(١) «المصنوع» (٨٠/٢٢)

(٢) «المعجم» (١١٦/١٢٢)

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُوْنَ كَذِبَهُمْ﴾^(١) فَهُمْ مِنَ الْأَزْوَاجِ.

وَعَلَى هَذَا، الْأَمْرُ جُنْدًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الْخُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ،

فِي أَنَّهُ يُلَاحِظُهَا، قَالَ بَنُ السَّلْتِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ مَحْفَظُهُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَنْصَارِ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَتَنَادَى وَمَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالشُّوَرِيِّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّافِعِيُّ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهَا مُرْفُوعَةٌ مِنْهُ، كَذَا قَالَ الْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمَالِكٌ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا صَدَاقَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ حَصَلَتْ بِلَعَاتِمَا جَمِيعًا، اهـ.

(وَذَلِكَ) أَي دَلِيلُ صَحَّةِ التَّمَانِ الْمَذْكُورِ (ثُمَّ لَفَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ) الْمَسْجُودِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُوْنَ كَذِبَهُمْ﴾^(٢) الْآيَةُ (فَهُمْ) أَي الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ (مِنَ الْأَزْوَاجِ) فَصَوِّمُ قَوْلُهُ عَزَّاسُهُ بِسُلْطَانٍ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا، الْأَمْرُ) الْمَرْجُوحُ (عِنْدَنَا) قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِيِّ»: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، رَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ثُو صِلَحٌ هُوَ شَاهِدٌ، وَهِيَ أَمَةٌ، أَوْ كَافِرَةٌ وَتَحْوُ ذَلِكَ، فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا نَعَانٍ، وَاسْتَدِلَّ لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٣) بِتَعْلُوقِ الطَّرِيقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مَلَاعَةَ بَيْنَهُمْ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ»، وَرَجَّحَ الدَّارِقُطَنِيُّ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا، وَشَهِدَ لَهُ رَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ وَالْبَيْهَقِيِّ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِوٍّ، وَلَكُهُمَا ضَبْطٌ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الْخُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ)

(١) سُورَةُ النُّورِ: الْآيَةُ ١.

(٢) اسْتَنْبَاطُ ابْنِ مَاجَةَ (٢٠٧١).

أو الحرّة النصرانيّة، أو اليهوديّة، لأعنها.

فإنّ مآل ذلك، هو الرجل يلاعن امرأته فيزوج، ويكذب نفسه بقدر
يمين أو يمينين، ما لم يمتحن في الخامسة: أنّه إذا نزع قتل أن
يلاعن بلداً الحرام، ولم يفرق بينهما.

(أو) نروح (الحرّة النصرانيّة أو) الحرّة اليهوديّة) فهي كل من ذلك (لأعنها) لأن
مؤلاً من أصحاح الأسدي، والنداء أيضاً، بخلاف من قال: (إنّ النكاح
شهادته، كما تقدم قديماً، فهذه النروح كلها سيرة على هذا الاختلاف

(فإنّ مآل ذلك في الرجل يلاعن امرأته فيزوج) بكسر الزاي يرجع عن الممان
(ويكذب نفسه) من التكذيب (بعد يمين) مثلاً (أو يمينين ما) بمعنى ما دام (لم
يلعن في الخامسة) أي يرجع عنه قبل تكمين لعنه بالخمسة (إيه) بخمس نصرة
(إذا نزع) أي جيع عن حقه (قبل أن يلعن) من الخامسة (يملك) بناء المحبون
(الحمد) أي حقه الذي (ولم يفرق بينهما) لأن الفقرة لا تعني ولم يتحقق. قال
العلامة: (دامحى) هو أو أي حقيق، والشافعي

قال النياحي^(١١): أورد من المسألة بعضها المتفق عليه منها، وهو أنه إذا
أكد نفسه قبل الخامسة الواقعة منه، فإنها على كاحهما، وإن كان مدّاً عنده
حكم بكذابه معه قبل أن تأتي هي بالخامسة، وهذا المشهور من قول مالك:
لأن مذهب مالك أنه إذا أضاف نفسه قبل تمام لعنها أن الزوجية نافقة بينهما،
ولما نفع الشفقة، وإنك إنك إنك إنك.

قال السرخسي^(١٢): إن الرجل إذا فدى امرأته، ثم كذب نفسه، فلها على
الحمد، سواء كذبها قبل لعنها، أو بعده، وهذا قول الشافعي وأبي نعيم
وأصحاب الرأي: ولا نعم لهم مخالف، وذلك لأن النكاح أقيم مقدمه المنة

(١١) المغني، ١٨١/٢١

(١٢) المغني، ١١١/١٥

قال مالك، في الرجل يطلق امرأته، فإذا مضت الثلاثة الأشهر فأتته المرأة، أنا حامل، قال: إن أنكر زوجها حملها، لأعنها

في حق الزوج، فإذا أكذب نفسه بأن أن نكاحها كذب وريادة في حكمها، وتكرار لغذها، فلا أقل من أن يجب الحد الذي كان واجباً بالنفذ المتعذر.

وقال أيضاً في موضع آخر، إن المرأة تحرم عليه باللعان أربعاً مؤبداً، فلا نكاح له، وإن أكذب نفسه في ظاهر المذهب، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه إذا لم يكذب نفسه لا نكاح له إلا أن يكون قولاً شاذاً، وأما إذا أكذب نفسه، فالذي رواه الجماعة عن أحمد: أنها لا نكاح له أيضاً، وحاشا لأحبار عصر عمر وعلي وابن مسعود. رضي الله عنهم - أن المتلاعنين لا يجتمعان أبداً، وبه قال أحمد بن حنبل، ومالك، وشريك، والشافعي وأبو نوري يوسف.

ومن أحمد رواية أخرى، إذا أكذب نفسه حلفت له، وعاد عراشه بحالها، وهي رواية شاذة، لأنها حسنة عن أصحابه، ويروى أن يجعل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق بينهما التحاكم. فأب مع نصيب التحاكم، فلا وجه لبطلان النكاح بحالها، ومذهب عثمان لستي أن اللعان لا يتعلق به قرفة، وعن سعيد بن المسيب: إن أكذب نفسه، فهو مخاطب من الخطاب، وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، لأن قرفة اللعان عندهم طلاق، وقال سعيد بن جبيرة: إن أكذب نفسه ردت إليه ما دامت في العدة، اهـ.

(قال مالك في الرجل يطلق امرأته، فإذا مضت الثلاثة الأشهر) قال الشافعي: تخصي الثلاثة الأشهر بذلك، لأنها أول العدة التي تحس المرأة فيها بالحمل، ولذلك يختص بها حكم العدة دون ما قصر عن ذلك، اهـ. (فأبى المرأة) أنا حامل قال مالك في صرة المسألة المذكورة. (إن أنكر زوجها حملها لأعنها).

قار ابن أبي: ظاهره يقتضي ثبوت هذا الحكم بمجرد قولها دون ظهور الحمل، ومعنى ذلك محذور أنه إن أنكر حملها حين أدعت الحمل، أبى، اهـ.

فَإِنْ مَاتَ، بَيَّ الْأَمَةُ الْمُتَوَكِّفَةُ بِلَاغَتِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: بِقَدِّ
لَا يَطُوهَا، وَإِنْ مَلَكَهَا. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ مَضَى، أَنَّ الْمُتَوَكِّفِينَ لَا
يَتَرَاخَضَانِ أَبَدًا.

حكم الإحصاء، وكان له أن يلاعى إذا ظهر الحمل، وإذا ولدت، وقد فم تص
الحمل حين ادعائها إحصاء، ثبت له حكم الإقرار به، وأم يكن له أن يلاعى بعد
ذلك لظهور حمل ولا مولادة، اهـ. وتقدم الخلاف قريباً في اللعان بالحمل
والمطقة.

(قَالَ مَاتَ فِي الْأَمَةِ الْمُتَوَكِّفَةُ) الحُرُوجُ (بِلَاغَتِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا)
زَوْجَهَا الْمَلَاعِنَ (إِنَّ لَا يَطُوهَا) بِمَلَكَ الْيَمِينِ (وَإِنْ مَلَكَهَا) الْوَلَوُ وَحَلِيَّةٌ، مَعْنَى
وَأَنْ سَقَوُ، وَنَسَبَ مَلَكَهَا، قَالَ الْبَاقِي^(١): يَرَى أَنْ كَدَّالِ الْفَوَارِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَبَدَ
تَحْرِيمَ الْوَطءِ، وَمَا لَا سِتْنَجَ وَطْءُ مَا زَوْجِهِ، لَا يَسْبَحُ سَبْكَ الْيَمِينِ كَمَا وَتَ
الْمَحَارِمِ، وَالتَّكَاحُ أَتَمُّ مِنْ بِلَاعَةِ الْوَطءِ مِنْ مَلَكَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ التَّكَاحِ
الْوَطءُ، رُبَّمَا مَقْصُودُ التَّمْلِكِ الْوَطءُ، فَلَمَّا لَمْ يَسْنَحْ وَطْءُ التَّمْلِيعَةِ التَّكَاحُ،
فَبُذِلَ لَا يَسْتَبِيحُ ذَلِكَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ نُؤْنِي، اهـ.

قَالَ السُّوْفِيُّ^(٢): هَذَا كَانَتْ أُمَةٌ فَانْتَرَاهَا مُلَاعِنَهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ؛ لِأَنَّ
تَحْرِيمَهَا تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ، فَحُرِّمَتْ لَهُ عَلَى يَشْتَرِيهَا كَالْمَرْصُوعِ، رَهْأَ وَهَذَا
الشَّافِعِيُّ، اهـ. قَالَ مَالِكٌ دَالِمًا^(٣): أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَا لِعَانَ فِي
الْأَمَةِ، اهـ.

(وَذَلِكَ) أَيُّ وَجْهٍ عَرِضَ حَوَازِ الْوَطءِ، وَلَوْ بِمَلَكَ الْيَمِينِ، (أَنَّ الشَّيْءَ مَضَى)
مِنْ الْأَوَّلِ (أَنَّ الْمُتَوَكِّفِينَ لَا يَتَرَاخَضَانِ أَبَدًا) سَوَاءٌ كَانَتْ تَتَرَاخَضُ بِالتَّكَاحِ أَوْ
بِمَلَكَ الْيَمِينِ، وَتَدْفَعُ التَّكَلَامَ عَلَيْهِ فِي مَوَلِ مَالِكِ الشَّيْءِ، أَنَّهُمَا لَا يَتَرَاخَضَانِ
أَبَدًا.

(١) «المعنى» (٨٩/٤).

(٢) «المعنى» (١١٩/١١٩).

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ.

(١٤) بَابُ مِيرَاثِ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ

(قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا) أَيُّ قَبْلِ الْبِنَاءِ (فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ) قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوَالِغِيِّ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ، اهـ.

قَالَ السَّاجِي^(١): لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، لِأَنَّ الْفَرْقَةَ وَفَعَتْ سَبَبَ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْلَمُ بِهِ صَدَقَهُ كَالْإِعْسَارِ الْمُنْتَفِقَةِ، وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي تَرْجُمِهِ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ فُسِّخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ، اهـ.

قَالَ التَّوْفِيقِيُّ^(٢): لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجَةِ مَدْخُولاً بِهَا، أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فِي أَنَّهُ يَلَاعِنُهَا، قَالَ ابْنُ الْمُنْقِذِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ نَحَفِظَ عَنْهُ عُلَمَاءُ الْأَعْيَارِ، مِنْهُمْ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالْمُحَنِّي وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَفَتَاةُ وَمَالِكُ وَأَهْلُ الثَّمَدِيَّةِ، وَالتَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّافِعِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهَا فَرَقَتْهُ، كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَفَتَاةُ وَمَالِكُ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا صَدَاقَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْفَرْقَةَ حَصَلَتْ بِلَاعِنَتِهَا جَمِيعاً، اهـ.

(١٤) مِيرَاثِ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ

يَعْنِي حَكْمَ مِيرَاثِ هَذَا الْوَلَدِ الَّذِي لَاعَنَ فِيهِ أَبُوهُ وَأُمُّهُ، وَسَيَاتِي هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَكْرُورَةٌ فِي كِتَابِ الْغُرَافِضِ بِقَوْلِهِ: مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ وَوَلَدُ الزَّوْنِ، وَكَرَّرَ فِيهِ الْإِمَامُ هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا.

(١) الْمُنْقِذُ (٤/٨٧).

(٢) الْمُنْهَاجُ (١١/١٦٤).

٣٦/١١٥٦ - حَقَّقْنِي نَحْيِي عَنْ مَالِكَ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمَلَاحَةِ وَوَلَدِ الزُّنَا: إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقَّقَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَبِئْرَثَ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ. إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً. وَإِنْ كَانَتْ غَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا. وَوَرِثَتْ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ. وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ.

٣٦/١١٥٦ - (مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير، كان يقول في ولد الملاحة) يفتح لعين، كسرهما، وهي التي وجع ثلثان منها ومن زوجها (وولد الزنا) يانجر نحت في (إنه إذا مات) كل واحد منهما (ورثته أمه) بالرفع (حقها) بالنصب بدل من حمير ورثته (في كتاب الله) أي في آية الميراث، وهو الطلاق أو السدس في فوته عز اسمه: ﴿وَلِأَيُّوبَ إِكْرِي رَجُوعُهُ إِتْمَامًا أَلْفُسًا مِمَّا رَزَقَهُ إِذْ كَانَ قَرِيضًا فَبَدَّلَ بِكُلِّ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدًا وَوَرِثَهُ الْوَلَدُ فَلِأَيُّوبَ الْكَلْبُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيُّوبَ الْكَلْبُ﴾ وورث (إخوته لأمه حقوقهم) السدس للزواج وثلث الاثنين فصاعداً، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ يَتَرْتُ حَقَّقَهَا أَوْ أَمْرًا وَكَانَ أَحَدٌ أَوْ أَكْثَرُ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِمَّا أَلْفُسًا فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْكَلْبِ﴾ الآية.

وقلت لأنه لا يطل اسمه من جهة أمه، لأنه لا يحتاج في إلحافه بها إلى عند ذكاح، فلا يضي عنها بلعدن ولا إقرار، الزنا، اختلاء، الأب، نفس عنه سبه باللعان، ولم يثبت منه في الزنا، لأنه لا يذبح له إلا بكاح أو بذاك بعين (ويرث البقية) بالنصب أي ما بقي من نصيب الأم والإخوة (موالي أمه) في موضع الرفع فاعر يرث (إن كانت) الأم (مولاة) أي معتقة (وإن كانت غريبة) أي حرة أصلية (ورثت) الأم (حقها) بالنصب (وورث إخوته لأمه حقوقهم) كما تقدم (وكان ما بقي) بعد نصيب الأم والإخوة (للمسلمين) خير كان أي يحسن في بيت مالهم.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَلَفَعِي عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَشَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَلَى ذَلِكَ أَهْرَكَتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدُنَا.

(قَالَ مَالِكٌ: وَتَلَفَعِي عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَشَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ) نَذِي سَعْنِي عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ

(قَالَ مَالِكٌ: وَعَنِ ذَلِكَ أَهْرَكَتُ رَأْيَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلًا) التَّمْدِيدُ الْمُنَوَّرُ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّي» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لِلْأَمِّ فَرَضُهَا، وَاتَّبَعَنِي يَرُدُّ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا صَاحِبُ فَرَضٍ أَحَدٍ يَرُدُّ الْعَضْلَ عَلَيْهِمْ عَلَى قَوْلِ يَهُودِيٍّ وَشَهِدَ لَهُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: مِيرَاثُ، وَنَذِي الْمَلَاعَةِ كُلُّهُ لِأُمِّهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مِنَ السَّرْفُوحِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَحِ: «تَحْوزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَ مِيرَاثٍ عَلَيْهَا وَلَقِيْطُهَا وَوَلَدُهَا الَّذِي لَا عِنْتَ لَهُ»، إِمَّا.

وَقَالَ الْمَوْفِقُ^(١) إِذَا رَجَلَ إِذَا لَاحَظَ امْرَأَتَهُ وَبَنَى وَلَدَهَا، وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا انْتَهَى وَلَدُهَا عَنْهُ، «الْقَطْعُ نَحْصِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَلَاعَةِ، فَلَمْ يَرْتَهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ عَصْبَانِهِ، وَفَرَّتْ أُمُّهُ وَدَوَّرَ الْقُرُوصُ مَتَى فَرُوعَهُمْ. وَتَنْقَطِعُ التَّوَارِثُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْعَمَّةِ تَخْلَافًا، وَإِنْ سَأَلْتُ أَحَدَهُمْ قِيلَ تَسَامُ الْمَعَانُ وَبَرْتُهُ الْأَجْرَانِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا اكْتَمَلَ الزَّوْجُ لَعْنَتَهُ دَمَ بِنَوَارِثًا، وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ لَعْنَتِهِ، قَبْلَ لَا عِنْتَ الْمَرْأَةِ لَمْ تَرِثْ، وَلَمْ تَخُذْ، وَإِنْ لَمْ تَلَايَئِ وَرِثَتْ وَخُذَتْ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِيرَاثِ نَوَلِدِ السَّفِيِّ بِالْمَعَانِ، فَرُوِيَ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ عَصْبَتَهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ، فَتَقْبَلُ الْأَتْرَمُ وَحَنِيلٌ. يَرُدُّ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُبَّاسٍ وَابْنِ عَصْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَبِهِ قَالَ الْحَسَرُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعِظَاءُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالشُّوْرِيُّ، إِلَّا أَنَّ حَنِيلًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَجْعَلُ تَا

(١) «الْمَوْفِقُ» (١/٩٤ - ١١٦).

السهم من ذوي الأرحام أحق سهم لا سهم له. وقدم الرد على غيره، والرواية الثانية عن أحمد. أن أمه عصت، فإن لم يكن معصتها عصته، نقله أبو الحارث، وهذا قول ابن مسعود، وروي نحوه عن علي ومكحول والشمسي.

لما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ جعل ميراث ابن السلاعة لأمه. ولو ثبتها من بعدهاء ورواه أيضاً مكحول عن النبي ﷺ مرسلاً. وروي ومثله بين الأسنن عن النبي ﷺ ثعلبة البراءة، الحديث. رواه أبو داود^(١)، ولأنها كانت مدم أبيه وأمّه هي تنسأه إليهما، فقامت مقامهما هي حرة الميراث، ولأن عصيات الأم أذكرا بها. فلم يرثوا منها كقاربت الأب

نعم

وكان يريد أن ثابت يؤثرت عن ابن السلاعة كما يؤثرت من غير ابن السلاعة، ولا يجعلها عصباً لبها ولا عصبتها عصته. فإن كانت أمه مولاة لقوم جعل النبي من ميراثها لمولاهها، وإن لم تكن مولاة جعله لبيت المال، وعن ابن عباس نحوه، وبه قال سعيد بن المسيب وغيره. وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وربيعة وأبو النضار ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهل البصرة، إلا أن ثابته حبيبة وأهل البصرة جعلوا الرد وفروي لأرحام أحق من بيت المال.

فإذا خلف ابن السلاعة أمًا وخالاً، فلامه الثلث بلا خلاف، والباقي لخاله. لأنه عصبة له. وعلى الرواية الثانية هو لها كله، وهذا قول علي وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه. إلا أن ابن مسعود يعطيها إياه لكونها عصبية، والباقيون بالرد. وعند زيد الباقر بيت المال، فإن لم يترك أمه السلامة ذًا سهم فأنما لعصبة أمه في قول الجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه. هو بين ذوي الأرحام.

(١) سنن أبي داود (٢/ ١١٢، ١١٣)

(١٥) باب طلاق البكر

ثم قال^(١) في آخر البحث: والحكم في ميراث ولد الزنا في جميع ما ذكرناه، كالحكم في ولد الملاعة على ما ذكرنا من الاختلاف والأقوال، إلا أن الحسن بن صالح قال: عصبة ولد الزنا سائر المسلمين، لأن أمه ليست فراشاً، بخلاف ولد الملاعة، والجمهور على التسوية بينهما لانقطاع نسب كل واحد منهما من أبه، إلا أن ولد الملاعة يلحق الملاعن إذا استلحقه. وولد الزنا لا يلحق الزاني في قول الجمهور.

وقال الحسن وابن سيرين: يلحق الواطئ إذا أقيم عليه الحد وبيرته، وقال إبراهيم: يلحقه إذا حُلِدَ الحد أو ملك الموطوءة، وقال إسحاق: يلحقه. وذكر عن عروة وسليمان بن يسار نحوه، وروى علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال: لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة، فحقت منه أن يتزوجها مع حملها، والولد ولد له، اهـ.

وقال الشيخ في «البدل»^(٢): يقل في «البحر» عن «الفخيرة»: ثم إذا قطع النسب عن الأب، وألحق الولد بالأم يعني النسب في حق سائر الأحكام من الشهادة والركاة وعدم القصاص على الأب بقتله ونحو ذلك من الأحكام، إلا أنه لا يجري التوارث بينهما، ولا نفقة على الأب؛ لأن لففي بالمعان ثبت شرعاً، بخلاف الأهل بناء على ظنه ورعته، مع كونه مولوداً على فراشه، وقد قال النبي ﷺ: «الولد للمراش» فلا يظهر في حق سائر الأحكام، اهـ.

(١٥) طلاق البكر

أي بيان طلاق الغير المتدخل بها، سواء كانت بكرًا أو شيئاً، إلا أن الغالب فيها أن تكون بكرًا، فترجم بها. قال الموفق^(٣): أجمع أهل العلم على

(١) مظفر: «المعني» (١٢٢/٩).

(٢) «بدل المجهود» (٤٠٢/١١).

(٣) «المنهي» (٥٤٧/١٠).

٣٧/١١٥٧ - حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَبِي عُبَيْدٍ الْمَدْحُولِ بِهَا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَسْتَحِقُّ مُطْلَقُهَا رَجْعَهَا، لِأَنَّ الرَّجْعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا عِدَّةَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْكُمْ فِي الْبَيْتِ» (١). وَتَبَيَّنَ بِمَجْرَدِ اخْتِلَافِ رَجْعِ كَالْمَدْحُولِ بِهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ لَا رَجْعَ عَلَيْهَا، وَإِنْ رَجِعَ مُطْلَقُهَا فِيهَا فَهُوَ خَطَأٌ مِنَ الْخَطِئِ، يَتَزَوَّجُهَا بِرِضَائِهَا سَكَاحَ حَدِيدٍ، وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ بِطَلْقَيْنِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا اثْنَيْنِ تَرْجِعُ بِطَلْقَةٍ بَغِيرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِلَعْظٍ وَاحِدٍ حُرِّمَتْ عَنْهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّابِقِينَ وَالْأَثَمَةِ بَعْدَهُمْ، وَكَانَ عَطَاءُ وَطَارُوسُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَبُو الشَّعْثَاءِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَقُولُونَ: مِنْ مَثَلِ الْبِكْرِ ثَلَاثًا، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا قَامَ لِعَبْرِ الْمَدْحُولِ بِهَا، أُنْتُ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ ثَلَاثَ رُجْعَةٍ ثَلَاثَ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: أُنْتُ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْرَاعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَرَبِيعَةُ وَابْنُ أَبِي لَيْسَى، وَتَحَكَّى عَنْ الشَّافِعِيِّ فِي التَّنْبِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشُّرَيْبِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: لَا يَبْعُ إِلَّا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَوْعَى الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَبْعَ عَلَيْهَا شَيْءَ آخَرَ، كَمَا لَوْ دَفِنَا.

وَلَنَا: أَنَّ الْوَارِثَ يَنْتَضِي الْجَمْعُ، وَلَا تَرْتِيبُ فِيهَا، فَيَكُونُ مُوجِعًا لِلثَّلَاثِ جَمِيعًا، قَبْلَ أَنْ يَبْعَ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ: أُنْتُ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَيَفَارِقُ مَا إِذَا فَرَّقَهَا، فَهِيَ لَا تَفْعُ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَبَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِحَرْفٍ يَنْتَضِي التَّرْتِيبُ، فَهِيَ الْأَوَّلَى تَفْعُ قَبْلَ الثَّانِيَةِ بِمَنْتَضِي إِفْقَاعِهِ، أَمَّا وَحَكْيُ إِسَاجِي مَذْهَبِ إِبْرَاهِيمَ الشَّخِي مِثْلَ الْحَفْصِيِّ قَالَ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣٧/١١٥٧ - (مَالِكٌ عَنْ) مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (بْنِ شِهَابٍ) الرَّهَوِيِّ (عَنْ

(١) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: آيَةُ ٤٨.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَجَاءَ بِسُفْطِي، فَذَهَبَتْ مَعَهُ أَسْأَلَ لَهَا، فَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنَّ نِكَاحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ قَالَ: فَإِنَّمَا طَلَّقَهَا بِهَا وَاجِدَةً، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَّغْتُ أَرْسَلْتُ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ.

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، أنشأه العاصري (عن محمد بن إسماعيل بن البكير) بضم لموحدة وفتح الكاف، نُسب إلى الهندي. نفع من النسخة، أي المطبعة النوبختي من المتابعين، ورواه عن ذكره في الصحابة، كذا في «التقريب»^(١) (أنه قال: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا) أَوْ قَالَ الْمَاءَ بِهَا (لَمْ يَدْخُلْ) أَوْ ظَهَرَ لَهُ (أَنْ يَنْكِحَهَا، فَجَاءَ) (أَرَجَلَ الْمَذْكُورَ) (بِسُفْطِي، فَذَهَبَتْ) بصيغة المتكلم (مَعَهُ أَسْأَلَ لَهَا) عَمَّا أَلْفَافِي^(٢) لَفْظَ الْمَاءِ إِلَى رَوَاهِ. وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ بِأَيْدِينَا.

(فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنَّ نِكَاحَهَا) بصيغة المتكلم (حَتَّى تَنْكِحَ) بصيغة المؤنث العائد (زَوْجًا غَيْرَكَ) لأن المطبعة ثَلَاثًا لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ حَتَّى تَذَوِّقَ عَسَلَهُ وَأَخْرَجَ (قَالَ) الْمُطْبَعُونَ: (فَإِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي لِأَبِيهَا وَاحِدَةً) بِالرَّوْقِ، فَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ: مِصْرِيَّةً، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ: فَإِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي وَاحِدَةً، وَكَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ.

قال أبي حنيفة^(٣): يحصل أن يريد بقاء إنما أوقعها في دفعة واحدة، وهو أن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، فيجمع ذلك في لفظ واحد (فقال ابن عباس: إليك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل) أي زيادة سنن (واحدة) بإشاعتك

(١) «تقريب التهذيب» ١/ ١٨٦.

(٢) «شرح الموطأ» ١/ ١٩٣.

(٣) «الحنفي» ١/ ٨٣.

٣٨/١١٥٨ - وحدثني عن مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
 ثَكْبَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ،
 عَنْ غَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِثَدَّانِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍو بْنِ
 الْعَاصِ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا. قَالَ غَطَاءٌ:
 فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَّاقُ ثَكْرٍ وَاجِدَةٌ.....

الثلاث، فلو اكتفيت على الواحدة يبقى لك انفصل فخيره تستمع بها متى
 شئت.

قال محمد^(١) بعد أثر الباب: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة
 من فقهائنا؛ لأنه طلق ثلاثاً جميعاً، فوفق عليها جميعاً معاً، ولو فرقهن وقت
 الأولى خاصة؛ لأنها بانت بها قبل أن يتكلم بالثانية، ولا مدة عليها فتقع عليها
 الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

٣٨/١١٥٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن بكير) بضم
 النون حدة وفتح لكاف (ابن عبد الله بن الأشعث) المدني المصري (عن الثعمان بن
 أبي عياش) بفتح ثاء ومعجمة الزوفري (الأنصاري) أبو سلمة المدني، كان شيخاً
 كبيراً من أفضل أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، من رواة السنة إلا أبا داود (عن
 غطاء بن يسار) الهلالي المدني (أنه قال: جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن
 العاص) الصحابي ابن الصحابي (عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه؟) أي
 يمسه؟ (قال غطاء: فقلت) ناله تمحل في الفتيا، وقد سأل لسائل ابن عمرو؟
 لأنه كان رآه في ذلك مستظلاً مخالفاً للجمهور، كما عرفت من مذهبه.

(إنما طلاق البكر واحدة) قال البابي^(٢): يحتمل اسمه وجهين؛ إما أن

(١) انظر: درمأ محمد، مع تصحيح المسجد، ٢/٥٤٢.

(٢) المتش، ٢/٨٣.

فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص: إنما أنت قاص. (الواحدة ثوبها). والثلاثة تحرقها حتى سكت زوجها غيرها.

١١٥٩/٣٩ - **وهلني عن مالك** عن يحيى بن سعيد عن

يكنى بن عبد الله بن الأشج: أنه أخبر عن معاوية بن أبي عبيد الله (الأنصاري) أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير.....

يريد أن لا يجوز به أن يخلو بـ (واحدة) أو أنه لا يزوج أن يخلوها إلا طلقة واحدة ولا حمل على شيء. لأن ذلك حكم المذحون به أيضا مع أن جواب عبد الله بن عمرو بمنع ذلك، فهو سل إلا أن يريد به أنه لا تلحقها إلا طلقة واحدة، وإن أوقع الزوج عليها أكثر من ذلك، وهو المعلوم من قول عطاء: إنه يعني مدس غطاء في ذلك معروف. كما تقدم.

(إفقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص: إنما أنت قاص) يشهد النقاد المهمة. يعني يست وطئتك القند، إنما وطئتك أن تخص على الناس واتفقوا دون أن يغيبهم (الواحدة ثوبها) أي تحرقها ثوبا، كما هو مدس غطاء الأنصار، وقد تقدم (الثلاثة تحرقها) يعني بقول عديب، فلا يجوز لها أن ترجع إليه (حتى تنكح زوجها غيره) وأدركت عديبته.

١١٥٩/٣٩ - (مالك عن يحيى بن سعيد) (الأنصاري) (عن يكنى بن

عبد الله بن الأشج) أنه أخبر عن معاوية بن أبي عبيد الله (نخبة معقدة، تردق) (الأنصاري) (المنسأ) أخبر أنه أخبر في سنة، والعجب أنه لم يذكره الحافظ في التلخيص ولا "عديب" ولا "المعجب" ولا السريفي في السطرطه وذكره رحمه الشيخ في "نذل" "عن الطبقات ابن سعد" وهو حال جامع لأمره.

(أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير) (الأنصاري) ابن النعماني - رضي الله

وعاصم بن عمر بن الخطاب قال: فحاهما محمد بن أبياس بن البكير. فقال: إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها. فعاداً ثريان؟ فقال عبد الله بن الزبير: إن هذا الأمر ما لنا فيه قول. فاذهب إلى عبد الله بن عباس، وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة. فانسأهما.

عنه - (وعاصم بن عمر بن الخطاب) وُلد في حياة النبي ﷺ ومات من سبعين، وفيل بعدهما كذا في «التزوير»^(١)

قال الزرقاني: مات ﷺ وله ستون، كذا في «الاستيعاب»، وقال أبو أحمد العسكري: وُلد في السادسة، وذكر الزبير بن بكار أن عمر - رضي الله عنه - زوجه. وأُشيق هذه الشهرة، ثم قال: حبسك. وكان من أحسن الناس خلقاً. قال ابن سيرين عن رجل حدثه: ما رأيت أحداً إلا ولا بد أن يتكلمه بعض ما لا يريد إلا عاصم بن عمر، وكان ضويلاً حسيماً حتى أن دواغه يريد على نحو شهرين. وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه، اهـ.

(قال معاوية: (فحاهما محمد بن أبياس بن البكير) أنشيتي (فقال) محمد بن أبياس (إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فعاداً ثريان؟) أي ما رأيكما في هذه المسألة (فقال عبد الله بن الزبير: إن هذا الأمر) مالم يحسب بدل من اسم الإندرة، ويروي برفع الأمر عنى «تخيره» وعلى الأثر والمخير (ما بلغ لنا فيه قول) هكذا هي النسخ الهندية، وهي قنصرية: ما لنا فيه قول^(٢)، أي ليس عدداً في قول من أقوال الضعف، أو ليس لنا فيه رأي محقق (فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة) فإنهما من أكابر الصحابة (فإني تركتهما عند عائشة) أي هما إذ ذاك في بيت عائشة (فانسأهما) بفتح السين

(١) (٣٨٥/١) والتهذيب التهذيب ٥١/٥٢.

(٢) كذا في «الموطأ» برواية أبي يعقوب (١٦٤٠).

ثُمَّ أَمَّا وَأَخْبِرْنَا مَذْهَبَ فَسَأَلَهُمَا. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَتُبَيِّنُ
بِأَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْصِلَةٌ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوَاجِدَةٌ نُسَيْبُهَا،
وَالثَّلَاثُ لِحَرَمِهَا حَتَّى نَتَكَبَّحَ رَوْحاً غَيْرَهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ
ذَلِكَ.

وسكون اللام مخفف فاسألهما، وهو كذلك في نسخة (المكتبة) بصيغة الأمر
(فأخبرنا) بجوابهما لتعلم نحن أيضاً بجواب المسألة.

(فذهب) محمد بن إمام (سألهما) عن ذلك (فقال ابن عباس لأبي هريرة:
أفقه يا أبا هريرة، فقد جاءتك معصلة) نكح المعصية أي شديده، قال صاحب
المختار الصحاح: كل لعمه مجتمعه ممتلئه مكتنزه في عصية، فهي معصلة،
وداء شغل، وأمر عضال. أي شديد أعيا الأطباء. وأعضلني فلان: عساي
أمره، وقد أعضل الأمر: اشتد واستغلغل، وأمر معضل لا يهتدى بوجهه،
والمعضلات: الشدائد، وقول ابن عباس هنا إخبار عن حفاء المسألة عليه،
وتعذر الوصول إلى وجه التصواب فيه.

(فقال أبو هريرة: الواحدة نُسَيْبُهَا) حتى إن طفلياً واحداً نصر مائة (والتلاثة
لحرمها) يعني إن ضلها ثلاثة نصر محرمه عليه، لا ترجع إليه (حتى نتكبح
رَوْحاً غَيْرَهُ) وتدون عسلته (وقال ابن عباس: مثل ذلك) أي (أقوى ابن عباس أبا
هريرة في فيه).

قال السجستاني^(١): وقد روى طبروسي وعطاء عن ابن عباس أنه كان يقول:
هي واحدة، فليعلم كاد يقول بذلك حتى سمع من قول أبي هريرة ما يغير له
التصواب فيه، فرجع إلى القول به، وقد روى محمد بن عبد الرحمن بن ثومان
أن السائل من المسألة كان رجلاً من مريضة، وأن ابن عباس قال لأبي هريرة
لما أفتى بما تقدم من قوله: زنتها يا أبا هريرة، أو وزنتها أو كلمه نسيها،

(١) المتن: (٨٤/٤)، والاستدكار: (١٧٦/٢٥٧)

عن مالك: وعلى ذلك، لأنه إذا عتقها، والشيء إذا مكثه
الرجل فلم يدخل بها، إنها تجري مجرى البكر. الواحدة تبينها،
والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره.

(١٦) باب طلاق المويض

يعني أنه أصاب به. وهذا الأثر أيضاً يؤيد ما رواه الجمهور عن ابن عباس
أن الثلاثة محرمة، كما تقدم في طلاق النكاح.

(قال مالك: وعلى ذلك، الأمر) المرجح (محمداً) بالمدونة السنوية، وتقدم
قول الشافعي، أقوال الفقهاء في ذلك.

(قال مالك: والشيء إذا مكثه الرجل، فلم يدخل بها) وضمتها قبل البناء
بها (إنها تجري مجرى البكر) ففسر قوله: تجري مجرى البكر بقوله (الواحدة
تبينها، والثلاث تحرمها) فلا تجوز للأول (حتى تنكح زوجاً غيره) إذا لا فرق
بينهما، والمدار على الطلاق قبل ذلك.

قال البيهقي: قوله: الشيء كالسكر في ذلك واضح، لأن الحكم لا يتعلق
بمكانها، وإنما يتعلق بمانها غير مدخول بها.

وتقدم في أبواب الإجماع على أن غير المدخول بها ليس الواحدة.
وله يفرق في ذلك في البكر والشيء، وقد أخرج البيهقي هذه الآثار وغيرها في
مناها.

(١٦) طلاق المويض

حكى صاحب المستدرج^(١) عن ابنه (البيهقي) فيه شئ عتبه مذهباً
للعامة منها، أنه لا يقع طلاق، حكاه ابن حزم عن عثمان، ومذاهب الأئمة

(١) (٢١) (٥٣٤).

الأربعة عنى ما حكاه هو وصاحب «المحلى» أربعة أقوال؛ الأول: أنها ثلثة ما لم تتزوج زوجاً غيره، وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق.

والثاني: أنها ثلثة وإن تزوجت بغيره أزواج، وهو مدعي مالک والثلث في رواية.

الثالث: لا ثلثة أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي نور والحنيفة للشافعي، وفي تقديم عدته الزوج فارق، وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول: مثل قولنا، والثاني: مثل قول أحمد، والثالث: مثل قول مالك.

والرابع من مناهب الأئمة: أنها ثلثة ما دامت هي العدة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال الشافعية والتخمي وابن سيرين وعمرو والنسائي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطاووس والأوزاعي ومن شربة والثلث والثوري وحمام بن أبي سليمان وأصحابنا.

قال محمد في «موطئه»: بثلثة ما دُثر في العدة، فإذا انقضت العدة قيل أن يموت فلا ميراث لهن، وكذلك ذكر هشيم يسنده عن شريح أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً وهو مريض، أن وثبها ما دامت هي عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قطعتا، اهـ.

قال صاحب «المحلى»: وهو الذي رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عمر وعائشة وابن مسعود وإبراهيم وشريح، وقال ابن الهيثم^(١): قول المالكية: كان قضاء عثمان بعد العدة معارض بشول الجمهور. إنه كان فيها، اهـ.

(١) «فتح القدير» (٤/٢٠٠).

٤٠/١١٦٠ - حَقَّقْنِي نَحْيِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ، وَكَانَ أُعْلِمُهُمْ بِذَلِكَ. وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ...

قال الموفق^(١) إذا ضلَّ الرجل امرأته طلاقاً بملك رجعتها في عدتها لم يسقط الثلث بينهما ما دامت في العدة، سواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف تعلمه؛ لأنَّ الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره، ويسلك إسكانها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق، وإن طلقها في الصحة طلاقاً يائناً أو رجعيّاً فبانت بانتقضاء عدتها، لم يتوارن إجماعاً.

وإن كان الطلاق في المرض المخوف، ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثته، ولم يرثها إن ماتت. يُروى ذلك عن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - به قال عروة وأحمد والنخعي والثوري وأبو حنيفة في أهل العراق، ومالك في أهل المدينة، وهو قول الشافعي القسيمي، وروى عن عتبة بن عبد الله بن الزبير: لا تراث ميتة، (يُروى ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - وهو قول الشافعي أبجدك، والمشهور عن أحمد أنها تراث في العدة وبمنها ما لم تنزوي، ويُروى عنه ما يدل على أنها لا تراث بعد العدة، اهـ).

٤٠/١١٦٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن طلحة بن عبد الله بن عوف) الزهري النخعي القاضي ابن أخي عبد الرحمن بن عوف بن عبد طلحة النخعي. ثقة، مكثر، فقيه، مات سنة ٩٧ وهو ابن ٧٢ سنة عن رواية البخاري والأربعة (قال الزهري) وكان طلحة أعلمهم بذلك؛ التحير الآتي من طلاق ابن عوف وتورث عثمان، ولعله قال ذلك؛ لأنَّ الرواة مختلفة في هذه القصة من أن تورث عثمان - رضي الله عنه - كان في العدة أو بعدها (وهو أبي سلمة) عطف على طلحة (ابن عبد الرحمن بن عوف) أنهما قالا: (أن عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرة.

ظَلَّقَ امْرَأَتَهُ الثَّلَاةَ وَهُوَ غَرِيصٌ. فَوَزَّئِلُهَا

(ظَلَّقَ امْرَأَتَهُ) اسمها تماضر بنت الأصم الصحابية، قال النووي
 في «تهذيب المصنفات»^(١): هي صم البنت وكسر الصاد المعجمة آخرها واو
 ميسلة، وأبوه الأصم مفتاح الجمرة وسكون الصاد المعجمة وبعدها موحدة
 ومترحة ثم غين محصنة.

قال الحافظ في «الإصابة»^(٢): تماضر بنت الأصم من عمرو بن شعيب،
 وقيل: هي تماضر بنت رباح بن الأصم، وذكر ابن سعد بسنده أن النبي ﷺ
 بعث عبد الرحمن بن عوف إلى بني كلب، فقال: إن استجابوا لك، فنزج ابنك
 معهم أو سيدهم، فلما قدم عبد الرحمن دعاهم إلى الإسلام، فاستجابوا وأقام
 من أقد منهم عيسى إعطاء الحديفة، فنزج تماضر بنت الأصم بن عمرو ملكهم،
 ثم قدم لها الصديفة، وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال محمد بن
 عمر يعني الواقدي: هي تور كلبية نكحها ذريح، ولم تلد لعبد الرحمن غير
 أبي سلمة، قال الواقدي: ثم تزوجها الزبير بن العوام بعد من عوف، فلم تلبث
 عنده إلا يسيراً حتى طلقها، وروي أنه كان في تماضر منه حلق.

(الثَّلَاة) أي ثلاث نكاحات. قال المصنف^(٣): يريد أن طلاقه إياها كان
 اثنية، مجتمعة أنه كان يرى إباحة ذلك، ويعتقل أنه طلقها بمرحلة هي ثمر
 ثلاث مصيقات، فكانت تلك التطبيقية ثلثة لأنها بها ليس عند أحد، فالت:
 الثاني من المصنفين ههنا، لما في «تهذيب النووي» والإصابة من غير طريق أنه
 كان طلقها في مرحلة تطبيق، وكنت آخر طلاقها.

(وهو غريص) مسان في سرحه ذلك (فوزئيلها) تشديد الزاء المعجمة

(١) (١/٢٢٣)

(٢) (١/٢٢٣)

(٣) «استش» (١/٨٤)

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ يَهُودِيٌّ. نَعَدَ انْقِصَاءَ عَدَّتِهَا.

١١٦٦١/١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ،
عَنِ الْأَعْرَجِ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ وَزَّاتَ نِسَاءً ابْنَ مُكَمَّلٍ.....

(عثمان بن عفان منه) أي من ابنه عوف (بعد انقضاء عدتها) فإن اليهودي في
«نهضة الملوك»^(١) ذكره جاء في رواية مالك، وجاء في رواية الشافعي عن
غير مالك أن عبد الرحمن مات وهي في العدة، فزوجه عثمان وذكر الروايات
من الأخير في «شرح مسند الشافعي» اهـ.

وتقدم عن ابن الصمام أنه قال الجمهور، وأخرج الأزهري في «المعجم»
نور بن أسير معاً، وحكى عن الشافعي أنه قال: حدثني ابن الزبير مصلياً، وهو
يشوك. وزوجها عثماناً في العدة، وحدثني ابن شهاب مطروحاً

وهي «الحومر ليني» عن الاستدكار^(٢): تختلف عن عثمان من وزَّات
زوجه عبد الرحمن في العدة أو بعدها؟ وأصح الروايات أنه وزَّجها بعد انقضاء
العدة. اهـ.

وهي «المعني»: قال ابن عوف والمأوردي: فسوت من ربع الثمن على
تأمين ألف، قيل: دبير، وقيل: دواهم. اهـ

١١٦٦١/٢ - (مالك عن عبد الله بن الفضل) من العباس من ربيعة المهاشمي
(عن الأعرج) عبد الرحمن بن عوف (أن عثمان بن عفان) - رضى الله عنه -
(ووزَّات) «شديد الزنا» (نساء ابن مكمل) روي النسخ «نساء» من مكمل: وهم
وهم، وهم تضم اليم ويكون الكاف يكرر ليم الثانية على ما ضبطه النووي
والزقاق في «مغرمها»، وهي «المعني»: به التفاضل من أفعال أم تفعليل. اهـ.
قال الشافعي: يريد - والله أعلم - عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مكمل العامي

(١) ١١٦٦١/٢ (٣٣٤).

(٢) ١١٦٦١/٢ (٣٣٤).

منه . وكان طلقها وقهر مريض .

الأعمش ، عن ثكن عامر أهل العلم عن أبي أنس بن مالك عن عبد الله بن مكي عن عوف بن عبد الحارث ، وذكر الطوري وعمر بن شبة عن النضر بن عمار ، واسترشد عن دحرجة . وقال : أكره ما يأتي في الروايات من مخلل غير يسمى

قال النضر . ومساء بعضهم عبد الرحمن ، وهو وهو ، وإنما عبد الرحمن اسمه . وذكره الحافظ في «الإصابة»^(١) في القسم الأول . هذا عبد الله بن مكي عن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب . وذكره ابن شبة في الصحيح وقال : إنه أخذ داراً ، فمدينته سنة دار نقضها . وأراد أنزلنا في فيها عثمان بعد أن جئنا نداءه . وذكر الأثير في «المعجم» أن مكيلاً أبا هذا . وذكر ابن خزيمة . وأنه عاين الذي حلفه عبد الملك . وهو . وسأله عن ذلك . كما روى عبد الرزاق^(٢) . وذكر السهلي في رواية فضاء عثمان . روى ابن عنه . في أم حاكم بنت خازم مريضة عن عبد الله بن مكي (منه) أبي من ابن مكي (لو كان طلقها وهو مريضاً) ثم مكث بعد طلاقه مستبجراً ، فوريثها عثمان بعد انقضاء العدة . كما روى أيضاً عبد الرزاق . فإنه الرواية في

وقال النجاشي^(٣) : لا يعلم من هذا الحديث من يؤلف بعد انقضاء عدتها أو قبل ذلك . وإن كان قد روى عبد الرحمن بن هرم عن أبي أنس بن مالك . إجماعاً جويدياً تحت قارظ . وأنه طلق اثنين عيين في فلاح أصدده . ثم ذكره في طلاقه إياه مريضاً . وأنها وراثاً وإن كان مريضاً لم يدخل بها . فضاء وهو مريض . أو من أفضت عدتها ونزوت بعد انقضاء عدتها . ذلك كله سواء عند مالك لأنه عدم كل حال . خلافاً لأبي حنيفة في قول : لا ثبت الشبهة في الذوات ولا بعد العدة .

(١) (١٢٠٠/١٢٢)

(٢) (١٢٠٠/١٢٣)

(٣) (١٢٠٠/١٢٤)

١١٦٢/٤٢ - وحدثني عن مالك أنه سمع زبيعة بن أبي عبد الرحمن يقول: بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألت أن يطلقها. فقال: إذا حبست ثم طهرت فأبيني. فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف. فلما ظهرت أدته، فطلقها ابنته. أو نكبتها. لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها. وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض. فزوجها عثمان بن عفان مئة، بعد نكبتها عنها.

١١٦٢/٤٢ - (مالك أنه سمع زبيعة) الراي (بن أبي عبد الرحمن يقول: بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف) وهي تناصر المذكورة قبل ذلك والمحدث هكذا أخرجه البيهقي في مسنده^(١) برواية ابن بكير عن مالك (سألت أن يطلقها) لم وقع بينهما شيء من النزاع (فقال: إذا حبست) - فحبا - ثم طهرت (فأبيني) بدان معصمه والسيد (أي أعتدي، وقولك) مراعاة سنة الطلاق؛ لأنه لا كان أصابها هي ذلك الطهر، سنة الطلاق أن تطلق في مهر لم يمس فيه.

(فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف، فلما ظهرت أدته) أي أعلمته ذلك برحمة بعثته إليه (فطلقها ابنته) أي ثلاثاً (أو نكبتها) لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها) شك من الراوي، والذي هو اتصمين من الروايات كما تقدم.

(وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض) أعاد في مرضه ذلك (فزوجها) عثمان بن عفان مئة، أي من ابن عوف (بعد انقضاء عتها) وهذا المبلغ أخرجه نحوه ابن سعد عن يزيد بن هرون عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان في تناصر سوء خلفه، وكانت عائشة تغار به، فمات مريض.

(١) (الشيخ الألباني) ٥٣٣/٧١.

١٦٦٣/٤٢ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِحْيٍ بْنِ حَبَّانٍ، قَالَ: كُنْتُ بَعْدَ جَدِّي خِزَانُ أَمْرَائِينَ هَاشِمِيَّةٍ وَأَنْصَارِيَّةٍ.....

عبد الرحمن بن حريش، «بينها شي»، فقال لها: والله لئن سألتني الله فقل لأخلفت، فقلت: والله لأمانتك، فقال: أما لا جاعليني إذا صعدت وطهرت، فلما صعدت طهرت أوسلت إليه نفسي، قال: صبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أين تذهب؟ قال: أريدني لما خير إلى عبد الرحمن أعاده الله فإني خاضت ثم طهرت، قال: أرحم الله، قال لها: لا تغفل، فوالله ما كان يبرك في شيء من ذلك، قال: والله لا أزد فاسي، قال: فأعلمه فطافها، كذا في «دعوى»^(١)

١٦٦٣/٤٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) صححه الشيخ النجدي والدمحوي النجدي، الأنصاري، قال النووي في «مناها»^(٢)، هو يندرج الحاء بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث والشيخ والأسماء، و«أنت» من تصحيفه ليكسر حاءه، وهذا غلط بلا شك، (قال: كنت عند جدِّي حبان) بن مفضل بن عمرو بن حصة الأنصاري الخزرجي الصنعائي الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت بعد فضل لا جلاوتك» والحداد في القصة مثل رجعته ثم أو لأبيه وقده^(٣) والأكرم علي الأول، مات حبان في خلافة معاوية (أمرائين) جدادها (هاشمية) وهي بنت لصعري بنت ربيعة من الحذاف من عبد المطلب، كذا في «شعبي» و«عمدة» والأخري (أنصارية) قال النووي في «جذب الأسماء» ثم أرسلها، وقد يضيئها ربيب الصغرى، وهذا غلط عظيم، ذهب هاشمية، وهي أنصارية

(١) (١٦٦٣/٤٢)

(٢) «مناها» الأسماء والنسب» (١٦٦٣/٤٢)

فصلوا الأنصارية وهي ترضع فمررت بها سنة. ثم هلك عنها ولما تحضر فقالت: أنا أرته. لم أحض. فاحتضت إلى عثمان بن عفان فقصي لها بالحيث فلامت الهاشمية عثمان. فقال:

(فطلق الأنصارية وهي) أي الأنصارية (الرضع) إذ ذلك، (مررت بها سنة لم هلك) أي مات (زوجها حيان) (ولم تحضر) (لأجل الرضاع) (فقالت: أنا أرته) لأنني لم أحض، فلم يكمل عدتي، لأنها كانت من ذوات الحريم. ولم فصل إلى حد الإباح، فعليه كانت بالاقراء.

قال الباجي^(١) ورويت أن رتفاع حيفر الهاشمية يكون نسب معروف، إنغير سبب معروف، وأنا ما كان سبب معروف كترضاع والمريض، فإنها بحر الرضاع، فإنها لا تعتد إلا بالاقراء، هناك الوقت لم يضر، وقد أصبح القاضي أبو محمد في ذلك بالاحصاء، اهـ.

(فاحتضت) أي الهاشمية والأنصارية، ولم السبع الهاشمية. فاحتضت، بصيغة التدوير أي التريق، (أي عثمان بن عفان) - روى الله عنه - قال الباجي وعنده عبي (زيد بن ثابت، فقال لهما: ما قربان؟ فقالا: بوي أمه نرته؛ لأنها ليست من القواعد الثلاثي ينص من المحيض، ولا من اللاتي لم يحض، فهي عنده على حريمها، ما كان لم يسعها إلا الرضاع، فأنزع حيان الله، فلما حامت حيفر بنو مازحان، فورثت عنه وتسللت عنه الوفاة. قال القاضي أبو محمد: فأجمعوا على أن التأخير بالرضاع لا يسوغ الاحتداد بهر المحيض. وروى ذلك بأنها ليست ممن لم يحض، ولا ممن يتن من المحيض، اهـ.

(فقصي) عثمان - روى الله عنه - (لها) أي الأنصارية (بالميراث) أي المشاركة في الميراث مع الهاشمية (أعلام الهاشمية عثمان) - روى الله عنه - (في أنها إذ طلقت، فكيف اشتركتها في الميراث) (فقال عثمان - روى الله عنه -

هَذَا عَمَلُ أَبِي عَمَّتْ. هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا. يُعْنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.
 ٤٤/١١٦٤ - وَحُثِّنِي عَنْ مَائِكَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ
 يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَإِنَّهَا تَرْتَدُّ.

(هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمَّتْ) عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا) أُنْصَحَ -
 (يُعْنِي) يُعْنِي شِهَابٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِابْنِ عَمَّتْ (عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ)

قال القاضي: أراد عظيم نفسها بأن ما حكم به - ولامت عليه - ثم يحكم
 به - لا بعد مضى مدة المدة - وأن ابن عمها عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي لا شك
 هو من شفاقة عليها وإرادته أن يتركها هو سر أضي بذلك

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فقد روي بسنده إلى عبد الله بن أبي
 بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له: حيان من سَفَدَ، طلق امرأته وهو صحيح،
 وهي نرِصع اسنة - مكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، بمنعها الرضاغ أن
 تحيض - ثم مرض حيان بعد أن طلقها سبعة أشهر أو ثمانية فقبل له: أن
 ادركك تريد أن ترتد؟ فقال لا هله - فحضرني ابن عثمان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
 وحضره إله - فذكر له شأن امرأته - وعنده علي بن أبي طالب - وبنو ثابت
 فقال لهما عثمان: ما تريد؟ فقالا: نرى أنها رتد إلى مات - ويرتد إلى ماتت -
 فإنها ليست من المروعة الثلاثي قد يشك من ثم حيض، وليست من الأنكر
 الثلاثي لم يمنع المحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير،
 فرجع حيان إلى أمه - فأخذ منها - فقلت الرضاغ حاضبت حيضاً - ثم
 حاضبت حيضاً آخرين، ثم توفي حيان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة
 الأربعين عنها زوجها، وورثت

٤٤/١١٦٤ - (مَائِكَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ) الزهري (يقول) أيضاً: (إِذَا طَلَّقَ
 الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَإِنَّهَا تَرْتَدُّ) قال ما تقدم عن عثمان وعلي،

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ طَلَّقَهَا وَفَرَّ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَهَا نِصْفُ الْمَصْدَاقِ وَلَهَا الْعِمْرَاتُ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ، وَالْعِمْرَاتُ.

(قال مالك: وإن طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها، فلها نصف المصداق) قال الباقي: وفيه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء ابن شهاب والتخمي وغيرهم، وقال الحسن البصري: لها المصداق كاملاً، والدليل على ما نقوله أن هذه مطلقة قبل البناء بها، فلم يكن لها المصداق كاملاً، كما لو طلق في الصحة (ولها العمرات) وروي نحو ذلك عن عطاء خلافاً للزهري وهمر بن عبد العزيز (ولا عدة عليها) خلافاً للحسن في قوله: لها المصداق والعمرات وعليها العدة.

وقال الموفق^(١): لو طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل ادخول بها، فقلل أبو بكر: فيها أربع روايات: لإحدها: لها المصداق كاملاً والعمرات وعليها العدة، واعتارها أبو بكر، وهو قول الحسن وعطاء وأبي حنيفة، لأن العمرات ثبت للدخول بها لقراره منه، وهذا فارٌّ، وإذا ثبت العمرات ثبت وجوب تكميل المصداق، وينبغي أن تكون العدة عدة الوفاة. لأننا جملناها في حكم من توفي عنها، وهي زوجة.

الثانية: لها السبرات والمصداق ولا عدة عليها، وهو قول عطاء.

الثالثة: لها العمرات ونصف المصداق، وعليها العدة، وهذا قول مالك في رواية أبي سعيد عنه.

والرابعة: لا ميراث لها ولا عدة عليها، ولها نصف المصداق، وهو قول جابر بن زيد، والتخمي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأكثر أهل العلم، اهـ.

(وإن دخل بها ثم طلقها، فلها المهر كله) لتكمله بالدخول (والعمرات) مطلقاً عند الإمام مالك، وفي تفاصيل عند الأئمة كما في أول الباب.

(١) المقني، (١/١٧٢).

الْبِكْرُ وَالْتَّيِّبُ فِي هَذَا عَيْنًا سَوَاءً.

(١٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي مَتْعَةِ الطَّلَاقِ

(قال مالك: البكر والتَّيِّبُ في هذا الحكم حدتنا سواء) إذ لا فرق بين البكر والتَّيِّبِ في ذلك.

(١٧) مَا جَاءَ فِي مَتْعَةِ الطَّلَاقِ

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا بَنِيَّ الْكَافِرِينَ﴾ الآية، قال صاحب «التمليق المنجد»^(١) المطلقة لا تخلو إما أن تكون مدخوئة أو غير مدخوئة. وعلى كل تقدير لا يخلو أن يكون المهر مسمى وجبت المتعة عندنا، لقوله تعالى: ﴿لَا يُنَافِخُ عَلَيْكَ مَدْخُوئَةُ وَالْمَهْرُ غَيْرُ مَسْمُومٍ وَجَبَتْ الْمَتْعَةُ عِنْدَنَا، لقوله تعالى: ﴿لَا يُنَافِخُ عَلَيْكَ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فُرُشَةً وَبَرَّهِنَّ﴾ وظاهر الأمر الوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشمس والنخعي والزهرري والثوري والشافعي في رواية وعنه أنه يجب نصف مهر مثل، وقال مالك والثليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة بل مستحبة.

قال الموفق^(٢)، إذا طَلقت الْمُنْكَوِّهَةَ^(٣) انْصَحَ قَبْلَ الدَّخُولِ، فليس لها إلا المتعة، نص عنها أحمد في رواية الجماعة، وهو قول من ذكر، وزاد معهم إسحاق وأبا عبيد وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى أن الواجب لها نصف مهر متبها، وقال مالك: المتعة مستحبة، لأنه تعالى قال: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْشِينَ﴾^(٤) فخصهم بها، فدل على أنها على سبيل الإمان والتفضل، أنه.

(١) (٢/٥٥٤).

(٢) النسخ (١٠٠/١٣٩).

(٣) المروءة غير مهر نسئ نفوسة، بكسر الواو وفتحها.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

وإن كانت المطلقة غير مدخولة والمهر مسمى، فلا متعة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِأَرْبَاعٍ ۚ وَلَوْلَا ظَنُّهُم بِبَنَاتِهِمْ فَذَٰلِكَ سَعَىٰ ۚ﴾ (١).

قال المؤلف: ومن وجب لها نصف المهر لم تجب لها متعة، سواء كانت من سُمِّي لها صداق أو لم يُسم لها صداق، تكن فُرُض بعد العقد، وبهذا قال أبو حنيفة حين سمي لها، وهو قديم قول الشافعي، وروى عن أحمد: لكل مطلقة منافع، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب والحسن وسعيد بن جبير وأبي قلابه والزهري وقشادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِأَرْبَاعٍ ۚ﴾ (٢).

ولما قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْكِحُوا أَوْ قَوَّضْتُمَا فَرْصَةً ۖ وَتَتَوَهَّرَا ۚ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِأَرْبَاعٍ ۚ﴾ الآية، فخص الأولى بالمتعة. والثانية: بتصف المفروض مع نفسه النساء قسمين وإثباته لكل قسم حكماً فبدل ذلك على اختصاص كل قسم بحكمه، اهـ.

وفي صورتين اليائنتين من الصور الأربع تستحب المتعة، وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا لعير المدخولة والمهر غير مسمى، وقال مالك: المتعة مستحبة في الجميع كذا في (اليائنة) وغيرها، اهـ بزيادة من (المعنى).

وفي (المحلى) قال الشافعي في التجديد وأحمد في رواية: تجب لكل مطلقة إلا لعير المدخولة المفروض لها، فهي مُتَّة في حقها، ويُحكى عن علي، وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية: يستحب للمدخولة مطلقة، وتجب لعير المدخولة التي لم يُسم لها، فإذا سُمِّي لها لم تُسَمَّ في حقها، اهـ.

(١) سورة الأحزاب الآية ٤٩.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١١.

١١٦٥/٤٥ - **حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن**
عبد الرحمن بن عوف ضيق امرأته له، فسق برجلته.

ثم قال المصنف ^(١) إن المروءة مودرة بحال المروج في بطنه ويعسر
 نص عليه أحمد، وهم جهة لأصحاب الشافعي، وأما جهة الآخر فكانوا معتدرة
 بحال المرأة لأن المهر يعتبر بها، كذلك المروءة لثقله مضمرة، وسهم من
 قول حمزة، في المهر ما يقع عليه الاسم، كما يخبر من المصنف، قلت، وإن
 قوله يعني: ثم هو تكريم قدومه الآية، وهذا نص في أنها معتدرة بحال المروج.

ثم خالف الزيادة عن أحمد فيها، بحري حتى أعلاها حادثة، فإذا كان
 مردداً، وإن كان مقراً بأنها قد وثقت برعاً وخجلوا (و) أو تعالي يوم، ويصو ذلك
 قال ابن عسبر والزهري والجمهور، قال ابن عسبر: أفعال السعة نخدم، ثم
 دون ذلك لثقله، ثم دون ذلك الكسرة، وهو ما ذكرنا في أدانها، فإن البري
 والأزاعي وضاع، ومالك وهو عند أصحاب رواية، فالمرء مروج، وحده،
 بالمعنى.

والزيادة الشافعية، بوضع من تمويهه بشي السكم، وغير أنه فوير
 الشافعي، وذكر القاضي في المحررات روايته لأنه أنها مضمرة، مع ما ذكره نسف
 وهو المتن، وعنده المروءة شديدة.

وهي مودرة وحده، أنتم المروءة ليسها في بطنها المرح والمفحة
 والحمار، وفي الجاهل ^(٢) عن الشافعي: أن القادر لثقله أو أن مروج عن حادثة
 ومن محسن وسعيد من تسبب والحسن والشافعي، (٣).

١١٦٥/٤٦ - **مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف ضيق امرأته له، وهي**
تدعى الجدة، من الدس والسيز (فضم) إياها (بوجهة) أي أنه سرقها، وأخرج

(١) المعنى: (١١٦٣).

(٢) المعنى: (١١٦٤/٤٥).

٤٦/١١١١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مَظْلُوقَةٍ مَتْعَةٌ. إِلَّا الَّتِي تُطْلَقُ، وَتُؤْتَى فُرْصُهَا صِدَاقٌ وَلَهُ نَسْءٌ، فَحَسْبُهَا نَصْفٌ مَا تُؤْتَى لَهَا.**
وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مَظْلُوقَةٍ مَتْعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُلْقَى مِنَ الْقَامِ بِهَا مَخْضٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

بن سعد عن ابن سير عن محمد بن إسحاق عن سفيان عن إبراهيم عن أبيه عن أم كلثوم حدثه قالت: لما طلق عبد الرحمن امرأة الكنينة بظاهر متعتها بحداه سواداً. زاد في رواية كما هي والاستدكار^(١) فيسبها تعانول دينوا.

٤٦/١١١١ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لكل مظنقة متعة) حراً لها من كتب الطلاق قال الناحي^(٢): اختلف العلماء في المتعة، وذهب مالك إلى أنها ليست مما يحرم عليها المطلق ولا يحكم بها عليه، قال مالك: إنها نحو على النكاح، ولا يقضى بها على الزوج، ويحرمه السلطان، ولا يحاكم امرءاً بها، وكل فرقة من قبل المراء قبل النساء، أو بعده فلا متعة فيها، ووجه ذلك أنها التي اختارت الفراق فلا نسأله (إلا التي تطلق وقد فرص) أي سقي على الأمد (لها صداق ولم تنسل) بناءً على قول أبي حنيفة، قبل البناء (فحبها) أي كافياً (نصف ما فرص لها) لأنه عز اسمه حصها نصف المفروض مع تقسيم النساء نسبي، كما تقدم في كلامه المعنى، ولأنه لم يحصل له كبير كسر ونقصها ما ذكر.

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: لكل مظنقة متعة) يتقدم في أول الباب مذبح الزهري إيجاباً لمصلحة.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُلْقَى مِنَ الْقَامِ بِهَا مَخْضٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

(١) (١٧٦-١٧٧).

(٢) (المعنى: ١٨٨/٥).

قَالَ مَالِكٌ: نَبَسَ لِمُتَمَتِّعَةٍ عِنْدَنَا خُدًى مَعْرُوفَةً فِي قَلْبِهَا وَلَا كَبِيرَةً.

(١٨) باب ما جاء في طلاق العبد

الَّذِي ذَكَرَ عَنْ الزَّهْرِيِّ (فَإِنْ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِمُتَمَتِّعَةٍ عِنْدَنَا خُدًى) بِشَدِّ الدَّالِ أَيْ مَقْدَارَ (مَعْرُوفَةٍ فِي قَلْبِهَا وَلَا كَبِيرَةً) قَالَ الْبَاجِي^(١): وَهَذَا عَنْ مَا قَالَ مَالِكٌ: لَا خُدًى فِي جَنْبِهَا وَلَا قَدَرُهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ عَلَى قَدَرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لَعَلَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى التَّوْبِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُتَّقِرِ قَدَرُهُ﴾. اهـ.

قَالَ ابْنُ دُرَيْمٍ: نَدَبُ الْمُتَمَتِّعَةِ وَهِيَ مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ وَلَوْ عَبْدًا نَزَوِجَتَهُ الْمُطْلَقَةُ زِيَادَةً عَلَى الصَّدَاقِ لَجَبَرُ خَاطِرُهَا عَلَى قَدَرِ حَالِهِ، قَالَ السُّوْفِيُّ: إِنْ قُلْتَ: أَيْ فَرَّقِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّفَاقِ، حَيْثُ رُوعِي فِي النِّفَاقِ حَالُهَا، وَفِي الْمُتَمَتِّعَةِ حَالُهَا فَتَطُوعٌ؟ قُلْتَ: الْغَرَى أَنْ الْمُطْلَقَةُ أَنْكَسَرَ خَاطِرُهَا بِالْإِفْرَاقِ، وَالْإِفْرَاقُ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ، فَرُوعِي فِيهَا حَالَهُ. وَنِفَاقُ الزَّوْجَةِ مُسْتَمِرَّةٌ، فَلَمْ يَشَقَّتْهَا رُوعِي فِيهَا حَالُهَا، اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي مَقْدَارِ النِّفَاقِ.

(١٨) ما جاء في طلاق العبد

قَالَ السُّوْفِيُّ^(٢): إِنْ الطَّلَاقُ مُعْتَبَرٌ بِالرُّجَالِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا، فَطَّلَاقُهُ ثَلَاثٌ، حُرَّةٌ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فَطَّلَاقُهُ اثْنَتَانِ حُرَّةٌ كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَوْ أَمَةً، فَإِذَا طُلِقَ الْمُتَنَبِّسُ خُرُفَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَوَيَ ذَلِكَ عَنْ حَمْرٍ وَعِثْمَانَ وَزَيْدٍ وَابْنِ عَسَاكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُعْتَمِدِ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُنْظَرِ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: أَيْهَمَا رَفَى نَفْصَ الطَّلَاقِ بِرَفْعِهِ، فَطَّلَاقُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ، فَطَّلَاقُ الْأَمَةِ

(١) (٨٩/٤).

(٢) المُعْتَمِدُ (١٠٠/٤٢٢).

٤٧/١١٦٧ - حَقَّقْنِي يَخْنَى عَنْ فَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ نَفِيعًا، مَكَانِيًّا كَانَ لِأُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اثْنَانِ، وَإِنْ كَانَ وَجْهًا حَرًّا، وَهُوَ أَخَذَ أَبُو ثَوْرٍ، كَمَا قَالَ السَّاحِبِيُّ^(١).

وروي عمر علي وابن مسعود أن الطلاق معتبر بالنسب، فطلاق الأمة اثنتان حرّاً كان الزوج أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث، حرّاً كان زوجها أو عبداً، وله قال الحسن وابن سيرين وعكرمة وعبيدة ومسروق والزهري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة، لما روت عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «طلاق الأمة تطلقان وقرؤها حيضتان» رواه أبو داود وابن ماجه^(٢).

ولما أن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق، فكان حكمه معتبراً بهم، وحديث عائشة، قال أبو داود: رآويه مظاهراً بن أسلم مكرراً الحديث، وقد أخرجه الدارقطني في مسنده^(٣) عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «طلاق العبد اثنتان، فلا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره»، اهـ.

وأجاب الشيخ في «البدل»^(٤) عن ضعف مظاهرو، وبسطه في «التعليق الممجّد»^(٥) وقال: صححه الحاكم.

٤٧/١١٦٧ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة المون عبد الله بن ذكوان (عن سليمان بن يسار) بنحشة ومهملة تحفيدة أحد الفقهاء النخعة (إن نفيعاً) بضم النون وفتح الذاء مضجراً (مكانياً كان لأم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) قال الحافظ في «تهذيبه»: نفع مكاتب أم سلمة، ذكره ابن حبان في

(١) انظر: «السنن» (٨٩/٤).

(٢) أخرجه أبو داود من كتاب الطلاق (١٥٠٦/١)، وابن ماجه (١١٦٧/١).

(٣) «مسند الدارقطني» (٣٩/٤).

(٤) «بدل المجهول» (١٠٠/١٦٦).

(٥) (٥٠٩/٢).

أَوْ غِيَاً، إِذْ نَحْنُ امْرَأَةً حُرَّةً. فَطَلَّقَهَا اثْنَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرْاجِعَهَا.
فَأَمَرَهُ الزَّوْاجُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ.
فَلَقِيَهُ عِنْدَ الْمَرْجِ أَجَدًا بَيْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُمَا، فَاثْتَرَاهُ خَمِيصًا
فَقَالَا: حُرِّمْتُ عَلَيْكَ حُرْمَتُ عَلِيٍّ.

المختصات. روى أبو داود في حديث مالك أن أبا موفراً عن سعيد بن المسيب أن
نفيماً مكانب أم سلمة طلق امرأته حرةً تطليقتين، واستفتى عثمان، فقال:
«حرمت عليك، وقال في «التقريب»: لعله نافع المتقدم، وقال: في نافع مولى
أم سلمة مفروق من الثالثة.

(أو عيناً لها) أي لأم سلمة، وهذا شك من الراوي وهكذا بالشك في
«موطأ محمد»، وسيأتي في الروايتين الآتيتين الحزم بأنه كان مكانباً (كانت
نحنته) أي زحمت نفع (أمرأة حرة طلقها اثنين ثم أراد أن يراجعها) طلقته من أن
الحرمة لا تثبت إلا بثلاث.

(فأمره الزواج النبي ﷺ أن يأتي) أمير المؤمنين (عثمان بن عفان) - رضي الله
عنه - (فيسأله عن ذلك فلقبه عند الدرر) بالدلال والراء المهملتين المفتوحين،
قال الزرقاني^(١): موضع بالمدينة، وقال صاحب «المحلى»: جمع درجة، يريد
به درجة المسجد، وهكذا حكاه في «النعلمين المسجدة»^(٢) عن القاري، ولم
ينعرض له صاحب «معجم البلدان» وغيره، ممن تكلم في أسكن المدينة، وهذا
يزيد الثاني. (أخذاً بيد) كاتب الوحي (زيد بن ثابت فسألهم) معاً (فاثتراه
جميعاً) أي استقبلاه بالجواب استمجالاً (فقالا: حرمت) نصم الراء الخفيفة
(عليك، حرمت عليك) مرتين، كراه تأكيداً، ومعنى التحريم استنباه عدد
الطلاق والمنع من الارتجاع إلى الزوجية حتى تنكح زوجاً غيره.

(١) شرح الزرقاني، (١٩٨/٣)

(٢) (٥٠٢/٢)

وَعِدَّةُ الْحُرِّ ثَلَاثٌ حَبِصٌ. وَعِدَّةُ الْأُمَةِ حَبِصَتَانِ.

الطلاق^(١) عند ابن عمر - رضي الله عنه - ومن وافقه للزوج، كما تقدم في أول الباب مع الخلاف فيه (وعدة الحرة) إذا كانت بالاقراء (ثلاث حبص) كونها ثلاثاً إجماع، والخلاف في أن الثلاثة حبص أو أظهار.

قال الموفق^(٢): إن عدة المطلقة إذا كانت حرة وهي من ذوات القروء ثلاثة قروء بلا خلاف بين أهل العلم، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَاللَّكُفُّنَ يُرَبِّعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾^(٣) والقرء في كلام العرب يقع على الحبص، والظاهر جميعاً، فهو من الأسماء المتشركة، واختلف أهل العلم في التمراد بالآية، كما سيأتي بيانه في ترجمة مستقلة، وأثر الباب نص في أن مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - أن القرء في العدة الحبص، بخلاف ما حكى من مذهبهم أنهم إلا أن يكون له روايتان.

(وعدة الأمة حبستان) قال الموفق: أكثر أهل العلم يقولون، عدة الأمة بالقرء قرآن، منهم عمر وعلي وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وعبد الله بن عتبة والقاسم وسالم وزيد بن أسلم والزهري وقتادة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو نواز وأصحاب الرأي ومن ابن سيرين عدتها عدة الحرة إلا أن تكون قد مضت بذلك سنة، وهو قول داود للعموم قوله تعالى: ﴿وَاللَّكُفُّنَ يُرَبِّعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾

ولنا قول النبي ﷺ: «قرأ الأمة حبستان» رواه أبو داود وغيره، وهو قول عمر وعلي وابن عمر، ولم نعرف لهم مخالفاً في الصحابة، وكان إجماعاً، وهذا يخص عموم الآية.

(١) القرء: الاستكارة (١٧/ ٢٩١)

(٢) المعني (١١/ ١٩٥)

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

١١٧١/١ - **وحدثني** عن مالك، عن ماجة: أن غنذاً لهُ نزل
عمر كان بشراً: من أخذ لعنه أن ينكح، ويطلاق بيد العبد، ليس
بيد غيره من طلاقه شيء. فإنما أن يأخذ الزجر.....

١١٧١/٢ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان
يقول: من أخذ لعنه أن ينكح، أي يتزوج (الطلاق) بعد ذلك (بيد العبد) ولا
يستطيع السرا أن يطلق زوجته حياً. وأكده توضيحاً لقوله: (ليس بيد غيره) أي
غير العبد، ولو كان ميراً أو واحداً (من طلاقه شيء).

قال الباقى^(١): يريد أن السيد لا يملك أن يفرق بينه وبين زوجته، ولا
يؤفّق عليها صلحاً، ولا يبيع العبد من اختار ذلك، وإن كان له منه من
النكاح. وهذا قال جمهور الفقهاء، عمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف، وبه
أخذ مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف وداود في غير ذلك. وفي رواية أخرى
جاء من عبد الله وعبد الله بن عباس أن الطلاق بيد السيد، وقال غيرهما: إن
كان السيد زوجته، فالطلاق بيد العبد، وإن كان اشتراه مؤزجاً فله أن يفرق
بينهما، اهـ.

ويشهد للجمهور من المرفوع ما رواه ابن ماجه^(٢) والدارقطني عن ابن
عاصم قال: جاء رجل إلى أبي أنس رضي الله عنه فقال: يا رسول الله سيدي زوجته أمته،
وهو يريد أن يفرق بيني وبينها، ففعل الذي نكحته النساء، فقال: يا أيها الناس ما
بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينه وبينها، إنما الطلاق ليس
أخذ بالسرا، اهـ كما في «المحصر» وغيره.

ثم بين ابن عمر - رضي الله عنه - الفرق بين أمه لعبد وزوجه أمه ليس
للسيد حكم في زوجته، نعم له حكم في أمته، فقال: (إنما أن يأخذ الرجل) أي

(١) المتن: (١١٧١/٢).

(٢) ابن ماجه (١١٧١/٢)، ومسنن الدارقطني (١١٧١/٢).

أمة غلاميه، أو أمة وبيته، فلا جناح عليه.

(١٩٠) باب نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

تصرف بالحصة والنوط (أمة غلامه أو أمة وبيته) أي جازيت (فلا جناح) أي لاثم (عليه) لأن له أخذ مال رقيقه، قال محمد في امرئته^(١) بعد أثر الباب: ويهد ما أخذ.

(١٩١) ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

قال المعمر^(٢): إذا طلق الأمة طلاقاً رجعيّاً عليها النفقة في المدة، لأنها روجعة، وإن أدامه، وهي حامل، فلا نفقة لها، لأنها لو كانت حرة لم يكن لها نفقة، فالأمة أوسى. وإن كانت حاملاً قبل النفقة، لقوله تعالى: **فَأُولَئِكَ مَكُنْ أَزْوَاجُ** الآية، نص على ههنا أحمد، وبه قال إسحاق، وقد روي عن أبي عبد الله في نفقة الحامل روايتان. هل هي للحمل أو للحامل بسببه؟ إحداهما: للحمل، فعلى هذا لا تجب لمصيرفة الحامل أثناء النفقة، لأن الحمل مملوك مسيدها، فنفت عليه. والثاني في هذا قولان، كاهن وابن

وإن طلق بعد روجته الحامل طلاقاً دائماً فأنشئ على وجوب النفقة على الروايتين في النفقة، هل هي للحمل أو للحامل؟ فإن قلنا: هي للحمل فلا نفقة على السيد، وبه قال مالك، وروي ذلك عن الشعبي لأنه لا تجب عليه نفقة ولده، وإن قلنا: هي للحامل بسببه وجبت لها النفقة. وعدا قول الأوزاعي، اهـ.

وفي الهدية^(٣): إذا طلق الرجل امرأة فيها الشقة والسحق في عدلها رجعيّاً كان أو مائتاً، وقال الشعبي: لا نفقة للمسوقة إلا إذا كانت حاملاً.

(١) موطأ محمد بن المنكدر (٢/٢٠٢).

(٢) فليسفي (١٩١)، (٢٠٢).

(٣) (١٩٠).

قَالَ مَالِكٌ: يُبَسِّ عَلَى حُرٍّ وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلْفًا مَمْلُوكَةً، وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلْفًا حُرَّةً طَلْفًا بَابًا، نَفَقَةً وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا. إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رِجْعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى حُرٍّ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لِابْنِهِ، وَهُوَ عَبْدٌ قَوْمِ آخَرِينَ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَتَّقُو

(قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى حُرٍّ وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلْفًا مَمْلُوكَةً) أَيْ خِلَافًا بَابًا (وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلْفٌ حُرَّةً طَلْفًا بَابًا نَفَقَةً وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا)

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): يَرِيدُ الطَّلَاقُ الْبَابَ: وَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّهَا رَقِيقٌ مُسْتَعْمَلٌ. فَالنَّفَقَةُ تَنْزِيهِهُ دُونَ الْفُرُوجِ الْمَطْلُوقِ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَحَمَلَهُ الْمُسْلِمُونَ. وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ وَالْحَكَمِ أَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْفُرُوجِ الْحَرِّ يَطْلُقُ الْأَمَةَ، وَهِيَ حَامِلٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ، أَع.

وَمِنْ «الْمَحْلُوقِ»: قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ لِلْمُسْتَوَةِ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَلَوْ أَمَةً أَوْ تَحْتَ عَبْدٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ لَهَا مِثْلُهَا وَلَوْ عَمْرًا حَامِلًا. وَلَا يَزِي أَيْ شَبَابًا عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الْعَبْدِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ حَتَّى تَضَعُ، وَلَهُ عَنِ الْحَسَنِ فِي الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَمْدِ أَوْ الْأَمَةِ تَجِبُ لَهَا مِثْلُهَا يَطْلُقَانِ، وَهِيَ حَامِلَانِ، نَهَى النَّفَقَةَ، أَع.

(إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ لِلزَّوْجِ (عَلَيْهَا رِجْعَةٌ) وَهَذَا تَفْسِيرٌ يَقُولُ: بِأَنَّهُ وَجَدَ ذَلِكَ أَنَّ الرِّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ التَّكَافُحِ. فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى حُرٍّ أَنْ يَسْتَرْضِعَ) أَيْ يَسْتَحْمِلَ مَوْلَى الرِّضَاعِ (لِابْنِهِ وَهُوَ) أَيْ الْإِبْنُ (عَبْدٌ قَوْمِ آخَرِينَ) بَلْ رِضَاعُهُ عَلَى مَوْلَاهُ (وَلَا عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَتَّقُو

(١) «الْمُسْتَوِيَّةُ» (٩٠/٩١)، وَانْقَرَضَ الْإِسْتِزْكَارُ (١٧/٢٩٧).

مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُ سَيِّدُهُ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

(٢٠) باب عدة التي تفقد زوجها

٥٢/١١٧٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فَلَمْ تَقْدِرْ أَنْ تَحْمِلْ؟ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سَنِينَ. ثُمَّ نَعَتُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. ثُمَّ تَحِلُّ.

من ماله) أي مال العبد (على من^(١) لا يملك) إياه (سيده) لأنه اتفاق لعمال السيد على التفرغ، فإذا مال العبد مال السيد (إلا بإذن سيده) فيجوز له حيثه الاتفاق عليه.
قال الباجي: يريد ليس عليه رهاع ابنه، وكذلك ليس عنه نفقة، وأجمع العنانه على هذا ممن يقولون بالنفقة على الحامل، ومن لا يقول بذلك، اهـ.
وفي «المحلى»: وبه قال سائر أهل العلم.

(٢٠) (عدة التي تفقد)

يفتح أوله وكسر قافه

(زوجها)

مفعول تفقد يعني بيان عدة المفقود

٥٢/١١٧٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: أيما امرأة فقدت) فتشح الغاف (زوجها فلم تقدر أن تحملي) وهل هو حي أو مات؟ (فإنها تنتظر) بعد الحرام إلى الإمام وحكمه فيه بالفقدان عند المالكية (أربع سنين ثم تعتد) عدة المرأة (أربعة أشهر وعشرًا) سواء بنى بها الزوج المفقود أو لم يبن بها بعد. فإن رجع الزوج في هذه المدة، فهي زوجته (ثم تحل) للأزواج.

(١) هكذا في نسخة الشارح.

قال الباجي^(١): قوله: تنتظر أربع سنين إلخ لم يمتنع بما أقامت قبل أن ترفع إليه، ولو أقامت عشرين سنة، وقال عيسى عن ابن القاسم: المفقود على ثلاثة أوجه: مفقود لا يرى موضعه، فهذا يكشف الإمام عن أمره، ثم يضرب له الأجل، أربع سنين. ومفقود في صف المسلمين في قتال العدو، فهذا لا ننكح زوجته أبداً، وتوقف هي وماله حتى ينقضي تعميره، ومفقود في قتال المسلمين بينهم، لا يضرب له أجل، وتُنْظَرُ زوجته بقدر اجتهاده.

فالمفقود الذي ذكره ابن القاسم أولاً، هو الذي سأل أهله عن وجهه، ووقت انقطاع خبره، ثم يبحث عن خبره، فإن لم يوقف على خير استأنف لها ضرب أجل أربع سنين، فإن جاء في العدة، أو جاء خير حياته فهي على الزوجية، وإن لم يسمع له خبر حتى انقضت العدة اعتد عدة الوفاة، فإن جاء في لعدة فهي على الزوجية، وإن انقطع وانقضت العدة قل محبته أو مجيئه علم بحياته، فقد حَلَّتْ للأزواج.

وأما قلنا: إن الإمام يضرب لها أجلاً بعد البحث لما ذكره القاضي أبو محمد أن ذلك إجماع الصحابة، لأنه مروي عن عمر وعثمان وعلي وجماعة من التابعين، ولم يعلم لهم في عصر الصحابة مخالف، فثبت أنه إجماع، اهـ.

وقال المحقق^(٢): إذا غاب الرجل عن امرأته لم يدخل من حالين: أحدهما: أن تكون غيبة غير مقطعة بخبر، وبأنه كتابه، فهذا ليس لأمر أن تنزوج في قول أهل العلم أجمعين إلا أن يتعذر الإنفاق عليها من ماله، فلها أن تطلب فسخ النكاح، تَبْلُغُ نكاحه.

الثاني: أن يَتَقَدَّرَ، ويقطع خبره، ولا يُعْلَمُ له موضع، فهذا ينقسم قسمين:

(١) «المصنف» (٩١/٤)، وانظر بداية المجتهد (٥٢/٢)، والمهذب (٢٤٦/٢).

(٢) «المصنف» (٢٤٧/١١).

أحدهما: أن يكون ظاهر غيبته السلامة، كسفر التجارة في غير مهلكة، وإياق العبد، وطلب العلم والسياسة، فلا نزول الزوجة أيضاً ما لم يثبت موته، روي ذلك عن علي، وإليه ذهب ابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة والشافعي في الجديد، ورؤي ذلك عن أبي فلابة والنخعي وأبي حنيفة.

وقال مالك والشافعي في القديم: تزويج أربع سنين، فتعتد عدة الوفاة، وتُحل للأزواج، واحتجوا بحديث عمر - رضي الله عنه - في المفقود، مع موافقة الصحابة له، ونقل أحمد بن أسلم عن أحمد: إذا مضى عليه تسعون سنة فُهم مائتة، وهذا يقتضي أن زوجته تعتد عدة الوفاة، ثم تزوج، والمنه الأول، لأن منه غيبه ظاهرها السلامة، فلم يُحكم بموته، ولأن هذا تقدير بغير توقيف، والتقدير لا ينبغي أن يُصار إليه إلا بالتوقيف.

القسم الثاني: أن تكون غيبه ظاهرها الهلاك، كالذي يُقتل من بين أهله ليلاً أو نهاراً، أو يخرج إلى الصلاة فلا يرجع، أو يحضر إلى مكان قريب لبغضى ساحته، فلا يظهر له خبر، أو يُفقد بين الصنفين، أو يُفقد في مهلكة كبرية الحجاز، فمذهب أحمد، الظاهر أنه أن زوجته تزويج أربع سنين فتعتد، وتُحل للأزواج.

قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: ذهب إلى حديث عمر رضي الله عنه؟ قال: هو أصلها، يروي عنه من ثمانية وجوه، ثم قال^(١): رعموا أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن هذا، هؤلاء الكفايين^(٢)، وهو قول صر وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير، وبه قال عطاء وعمر بن عبد العزيز والحسن والزهرى وقناة والليث وعلي بن النعمان وعبد العزيز بن أبي سلمة، وبه يقول

(١) من نسخة «مألو».

(٢) كذا على حكاية قوله.

مالك، والشافعي في القديم، إلا أن مالكاً قال: ليس في انتظار من يُلقَد في القتال وقتٌ.

وقال سديد بن السبب في امرأة المفقود بين الضمَّين: تَرَبَّصُ سنة، لأن خلة هلاكه ههنا أكثر، ونقل عن أحمد، كنت أقول: إذا تربصت أربع سنين، ثم اعتدت تزوجت، وقد ارنيتُ فيها، وحيث الجواب فيها، فما اختلف الناس فيها، فكأنني أحب السلامة، وهذا توقف، يحتمل الرجوع عما قاله، وتبرص أبداً ويحتمل التزوج فيكون المنع ما قاله أولاً.

وقال أبو غلابة والنعمي والثوري وابن أبي نجيلى وابن شرفة وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد: لا تزوج امرأة المفقود حتى يتبين موته أو فرافه، لما روى المغيرة أن النبي ﷺ قال: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتي زوجها»^(١) وروى الحكم وحماد عن علي^(٢): لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي موته أو طلاقه؛ لأنه شك في زوال الزوجية فلم تثبت به الفرقة.

ولنا حديث عمر - رضي الله عنه - وأما حديثهم فلم يذكر أصحاب السنن، وما روه عن علي مرسل، والمعتمد منه مثل قولنا، اهـ.

وفي «المحلى»: قال أبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد في رواية: إن زوجة المفقود لا تحل فلازواج حتى يمضي مدة لا يعيش في مثلها غالباً، وقدره أبو حنيفة مائة سنة، وخلفه الشافعي وأحمد بسبعين، وفي «الترهان»: أن ترَبَّصها أربع سنين، كان قول عمر - رضي الله عنه - في الابتداء، ثم رجع إلى قول علي: إنها امرأة ابتليت، فلنصبر حتى يأتيها موت أو طلاق، روى عبد الرزاق^(٣)، وقه أن ابن جريج قال: يلحق أن ابن مسعود وافق علياً أن تنتظره أبداً، اهـ.

(١) وفي «سنن الدارقطني» (٣/٢١٢) الخبر بدل زوجها.

(٢) «السنن الكبرى» تليهن (٧/٤٤٦).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» [١٢٣٢٢] و(١٢٣٣٢).

قَالَ مَالِكٌ: وَزَنَ نَزَوِجَتٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، فَادْخَلَ بِهَا زَوْجَهَا
أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لِرُزْجِهَا. الْأَوَّلُ إِلَيْهَا.
قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَإِنْ أَفْرَكَهَا زَوْجَهَا قَبْلَ أَنْ
تَنْزَوِجَ، فَهِيَ أَحْوَجُ بِهَا.

(قال مالك: وإن تزوجت) زوجاً آخر (بعد انقضاء عدتها) أربعة أشهر
وعشرًا بعد أربع سنين (فدخل بها زوجها) الثاني (أو لم يدخل بها) بعد فرجع
زوجها الأول (فلا سبيل لزوجها الأول) حيثن (إليها).

(قال مالك: وذلك الأمر عندنا) أما بمجرد العقد مع الثاني لا ترجع إلى
الأول، إن سمى يدخل بها الثاني بعد، قال المباحي^(١): «اختلف قول مالك في
زوجة المفقود تعتق، ثم تزوج فيقدم المفقود قبل أن يبنى بها الثاني، فقال في
الموطأ: لا سبيل للأول إليها واختاره الصغير، وروى عنه أنه قال: الأول
أحقُّ بها ما لم يدخل الثاني، رواه ابن القاسم عنه واختاره، اهـ».

قال الزرقاني^(٢) بعد قول «الموطأ» ثم رجع مالك عن هذا قبل موته
تمام، وقال: لا ينفيتها عن الأول، إلا دخول الثاني غير عالم بحجانه، وأخذ به
ابن القاسم وأشهب، قال في «الكافي»: وهو الأصح من صريحتي الأثر، لأنها
مسألة فلدن فيها عمر - رضي الله عنه - اهـ. (وإن أفرقتها زوجها) الأول الثاني
كان مفقوداً (قبل أن تنزوج) الثاني (فهو) أي الأول (أحقُّ بها).

قال الموفق^(٣): فإن قدم زوجها الأول قبل أن تنزوج فهي امرأته، وقال
بعض أصحاب الشافعي: إذا صبرت لها لمدة، فانقضت بطل نكاح الأول،
والذي ذكرناه أولى، لأننا لم نجد أحدًا أباحت لها التزوج، لأن انقضاء موعده، فإذا بان

(١) «المغني» ٩٢/٩٢.

(٢) شرح الزرقاني، ٢٠/٣.

(٣) «المغني» ١١٢/١١١.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَدْرَكْتُ النَّاسَ يُشْكِرُونَ الَّذِي قَالَ تَغْضُ النَّاسُ عَلَى هَمْرَ بْنِ الْحَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ: يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ، فِي صَدَاقِهَا أَوْ فِي مَزَاجٍ.

حيث انخرم ذلك الظاهر، فلما إن قدم بعد أن تزوجت نظرنا، فإن كان قبل دخول الثاني بها، فهي زوجة الأول، تُرَدُّ إليه، ولا شيء له، وإسما التخيير بعد المدخول، وهذا قول الحسن وعطاء وعلاس بن عمرو والتخمي وثلاثة ومالك وإسحاق، وإن قدم بعد دخول الثاني بها خير الأول بين أخذها، فتكون زوجته بالعقد الأول، وبين أخذ صداقها فتكون زوجة لثاني، اهـ.

(قال مالك: وأدركت الناس) هكذا في النسخ المصرية^(١) وفي الهندية أدركت بعض الناس، والمراد بالناس العلماء أي سمعت أهل العلم أنهم (يشكرون للذي قال) أي يقول: (بعض الناس) أي بعض الرواة (على همر بن الخطاب أنه قال) أي همر، وهذا الذي حكاه بعض الناس عن عمر (بختيار) بقاء المجهول (زوجها الأول) نائب الفاعل (إذا جاء) بعد تزوجها الثاني (في) أخذ صداقها أو في (مزاج) أخذ (امراته) والعرف يتعلق بالتخيير.

والمعنى أن بعض الناس حكى عن همر - رضي الله عنه -، أن فزوج الأول إذا رجع بعد تزوج المرأة فهو مُخَيَّرٌ في أنه يأخذ المرأة إن شاء أو يأخذ الصداق إن شاء، وأهل العلم يتكرونها.

قال البيهقي^(٢): وهذا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه يشكرون هذا القول مع صحته عن همر - رضي الله عنه -، ولكنهم لا يرونه ولا يعملون به، والثاني: أنهم يشكرون الرواية عن عمر - رضي الله عنه -، وهذا قد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن المسور أن عمر وعثمان قضيا في المفقود أن امرأته

(١) هكذا في المخطوطة (١٧/٣٠٣).

(٢) المصنف (٤/٩٢).

تتراجع أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك، فإن جاء زوجها الأول خير
بين الزوجين وبين الصداق، قال الزهري: يفرسه الزوج، وقال معمر - رحمه
الله -

ونرجس السبيعي في السنة^(١) ثم قال: بخير لمنفرد إذا قدم بينهما وبين
الصداق ومن أنكره^(٢)، ثم أخرج السبيعي قصة المنفرد الذي سبوتته النجس، ثم
رجع، وقد تزوجت امرأته بعفاء عمر - رضي الله عنه -، فخير بين الصداق
وبين امرأته، وفي ظروبن: فاختار الصداق، قال حماد: وأحسبه قال: فأعطاه
الصداق من بيت المال.

وفي رواية عن عمر - رضي الله عنه - في امرأة المنفرد، قال: إن جاء
زوجها وقد روجت خير بين امرأته وبين صدقها، فإن احبب الصداق كان علم
زوجها الآخر، وإن احبب امرأته اعتدت حتى تحرق، ثم ترجع إلى زوجها
الأول، وكان لها من زوجها الآخر مهرها بما استحل من فرجها، قال من
شهد: رفض بذلك عثمان بعد عمر - رضي الله عنه -، وكان ذلك - رضي الله
عنه - بكر رواية من روى عن عمر - رضي الله عنه - في التخيير.

ثم أخرج برواية ابن بكير عن مالك قال: أدركت الناس وجه يذكرون
الذي حل بعصر الناس عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: بخير زوجها في
العقداء، والمرأ، قال مالك: إذا روجت بعد عفاها العدة، فإن دخل به أو
لم يدخل به، فلا سبيل لزوجها الأول إليها، وذلك لأمر عثمان.

ثم أخرج عن الربيع، قال: كنت لشافعي: فإذا جاءنا قال: أدركت من
سكن ما قال بعض الناس عن عمر - رضي الله عنه -، قال الشافعي: فقد رأينا
من ينكر تشبهه عمر كالمها في المنفرد، ويقول: هذا لا يشبهه، أن يكون من قضاء

فإن مالت. وبلغني أن عمر بن الخطاب قال، في امرأة بطلنها زوجها وهو عاتق، غلها، ثم إرجعها. فلا يأنفها رجعتها، وقد بلغها طلاقه فإنه إرجعها. إني إن دخل بها زوجها الآخر. إني لم يدخول بها، فلا سبيل لإرجعها إلا أن كان طلقها، إنيها.

قال مالك: وهذا أحب ما سمعت بشيء، في هذا. وفي المعتقود.

عمر - رضي الله عنه - مهمل كانت الحجة عليه إلا أن لفتت إذا حملوا ذلك على عمر - رضي الله عنه - أم بينهموا، فكانت الحجة عليهم. وفيه - جار أن يروي الفتاة عمر - رضي الله عنه - حدث واحدا، فأخذ سعيه، وبدع به؟

(قال مالك: وبلغني أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال، في امرأة بطلنها زوجها وهو) أي الزوج (غلب عنها، ثم إرجعها، فلا يعلمها رجعتها) يعني لم يلع امرأة غير الزوج (وقد بلغها طلاقه إياها) ولما بلغها غير الطلاق (فتزوجت) بعد المدة (إني) بكسر الهمزة مفتوحة عمر (إن دخل بها زوجها الآخر) أي الثاني (أو لم يدخل بها) بعد، لكن تزوجها فلا سبيل فزوجها الأول الذي كان طلقها، أولاً وقد بلغها غير الطلاق (إنيها) طهر، أسير.

(قال مالك: وهذا) المذكور في هذا الباب من سحر الإمام مالك (أحب ما سمعت إلي في هذا) أي في طلاق العاتق (وفي المعتقود) كما تقدم حكمه فرياً، ففي المسائلين مخترع الحوطاء أن المرأة تفرق على الزوج إذا لم يعجزه تعقد ولا توقف على دخول الثاني - يكون في مسألة طلاق العاتق أيضاً قولان لذلك كالمعتقود، أحدهما: قول النوطاء والثاني: قول الحديونة.

قال النووي: ^(١) هذا مذهب في النوطاء، ومذهب في الحديونة أن النبا

(١) شرح النووي، (٣) ٢٠٠

تخوت بدخول الثاني قبيلها. لا يعتد به. وهو المشهور في المذهب. ورأى اللخني أنها لا امرت بدخول، وقرن بينها وبين امرأة الحنفية بأنه لم يكن في هذا أمر ولا قضية من حاكم. بخلاف امرأة المفقودة اهـ.

وقال الباجي^(١) في غلاظ المذهب: هذا مما اختلف فيه أيضاً، فقد قال محمد بن القول في المفقود والمعتق زوجته ولم يعمم رجعه متى تزوجت؛ إن عقد الثاني عليها فينبهه أن ابن القاسم: ثم إن ما كنا وقف قبل موته بعام أو نحو في امرأة المعتق، فذلك زوجها الأول أدرك بها ما لم يدخل بها الثاني. اهـ.

وقال سموقلي^(٢): إن زوج النرجعة إذا راجعها وهي لا تعلم ضحكت المراجعة؛ لأنها لا تتفق إلى رضاها، فلم تنقر إلى الله. فإذا راجعها ولم تعلم، فأنقضت عدتها، ثم تزوجت، ثم جاء وأدعى أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة، وأقام البينة على ذلك، ثبت أنها زوجته، وأن نكاح الثاني حسن؛ لأنه نكاح امرأة غيره، وتكرر إلى الأول، سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل بها. وهذا هو الصحيح. وهو مذهب أكثر الفقهاء، منهم الشافعي، والشافعي، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي.

وروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - وعن أبي عبد الله - رواية لسة. إن دخل بها الثاني، فهي امرأته، وبطل نكاح الأول، وروي ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وهو قول مالك، وروي معناه عن سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن القاسم، ووافق لأن كل واحد منهما عقد عليها، وهي ممن يجوز له العقد في ظاهره، ومع الثاني مزية الدخول، فنكح بها، ولأن الرجعة قد صحت، وزوجت، وهي زوجة الأول، فلم يصح نكاحها. اهـ.

(١) النسخة (٩١/٤)

(٢) النسخة (٥٧٣/١٠)

(٢١١) باب ما جاء في الأقراء عدة الطلاق وطلاق الحائض

١١٧٣/٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ نَعْمَانَ عَنْ نَائِلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى أَمْرًا لَهُ
.....

(٢١١) ما جاء في الأقراء

جميع أفراد الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَكْرَهُنَّ مَا كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾^(١) والأمراد بيان تفسير الأقراء لاجتماعهم في أنها الحائض أو الضرع

وعدة الطلاق

عكذا بالوارد في جميع النسخ المصرية. وعلى هذا، فهي مسألة متفق عليها، أي بيان عدة الطلاق من أنها تكون بالأقراء لا الأشهر كعدة الوفاة. وإنما في النسخ الهندية لم يلاحظ في الإطلاق فيكون متعلق بما مر، والمعنى بيان الأقراء الواردة في العدة، فإن الأقراء لفظ مشترك، وحصل على الحائض أيضاً في كثير من النصوص، كما في أحاديث المسحاحات، فالمعصود بيان تفسير الوارد في الإطلاق.

وطلاق الحائض

مثل هو جازم أم لا؟ والمذكور في الباب على النسخ المصرية ثلاثة مسائل، وعلى النسخ الهندية مسائل.

١١٧٣/٥٤ - (ماث عن نافع أن عبد الله بن عمر) - روى الله عنه - كذا في رواية يحيى. وظاهرها الإرسال إذ ما وقع له يدرك النص، وقد رواه جماعة فهو الموطأ وغيره عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه أطلق امرأته، قال الخواري في التمهيد^(٢) وبعد جديده سهم النبي. إن اسمها هو أم - بعد

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٠.

(٢) القسم الثاني من الجزء الأول (ص ٣٧٢).

وهي حائض. على عهد رسول الله ﷺ. فقال عمر بن الخطاب
رسول الله ﷺ عن ذلك.....

لهمة وكسر السيم - بنت غمار - بكسر التعميم وبخريفه الماء والمراء - كما
شدته بن بقطعة، وعزاد لآخر سعد. وذكر أنه وجد كذلك بخط الحفاظ أبي
الفضل بن ناصر، أو بنت عمار بن شح العن المهدي والسم السندة، قال
الحافظ^(١) «والأول أولى». وأقوى من ذلك ما هي أمست أحمد بن رواية
موسى عن الثالث عن نافع، وفيه، قال عمر: «يا رسول الله إن عبد الله خلق
أمراه الثوار» الحديث، وهذا الإسناد على شرط الشيخين. ويمكن الجمع بأن
يكون اسمها أمه، ونفقه الثوار

(وهي حائض) حمنة حائلة، راد الثبت عن نافع تطبيقاً واحدة، أخرجه
مسلم، وقال: «جوز الثالث في قوله تطبيقاً واحدة، قال عياض: يعني أنه حفظ
وأقر ما تم منه غيره ممن لم يفسر كم الطلاق، روى عطاء، وروى، وقال:
طلقها ثلاثاً، ووقع عند مسلم من طين ابن سيرين، قال: «كنت، علمت مرة
يحدثني من لا أنهم أد أن عمر - رضي الله عنه - ملن امرأ ثلاثاً، وهي
حضر، فأمره أن يراجعها، فكتب: لا أنهم ولا أعرف وجه الحديث حتى
لقبت برنس بن حير، وكان ثابت. فحدثني أنه سأل ابن عمر، فحدثه أنه
خلص أمره تطبيقاً، وهي حائض، وأخرجه الدارمي ولبيه من طين
الشمعي، قال: «طلق ابن عمر - رضي الله عنه - امرأة وهي حائض واحدة».

(على عهد رسول الله ﷺ) هكذا في رواية مالك، ومثله عند مسلم من
رواية أبي الزبير عن ابن عمر، وأكثر الروايات لم يذكرها ذلك أسعداً بعد في
الخير أن عمر - رضي الله عنه - سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فاستلزم أن ذلك
وقع في عهد (فقال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (رسول الله ﷺ) عن
ذلك) أي عن حكم خلاي ابنه زاد الشيخان من رواية سالم عن أبيه: «استعبط

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ فَلَيْسَ بِجَنَاحٍ،»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لعمر - رضي الله عنه -: (مَرْءٌ) أَي ابْنُكَ (فَلَيْسَ بِجَنَاحٍ).

قال المزيدي^(١): الأمر متوجوب عند مالك وحمادة، وصححه صاحب الهداية من الحنفية، ونسب عبد الأئمة الثلاثة، وفي «المعالي»: نداء عند الشامي وأحمد وبعض الحنفية، ووجوباً عند مالك، والبعض الآخر من الحنفية، منهم صاحب الهداية، ورجحه ابن الهيثم^(٢)، قال: وهو ظاهر عبارة محمد بن الحسن في «الموطأ»، اهـ

قال الساجي^(٣): من ظنَّ حائضاً تُجبر على الرجعة، فإن امتنع، ففي كتاب من المواز عز ابن القاسم وأشهب يهتد سواء ابتداء الطلاق أو حدث، فإن أبى لتجنت الحاكم. فإن فعل، وإلا ضرب بالسط، فإن تعادى لزمه الحاكم الرجعة، وكانت له رجعة، ووجه ذلك أن امتناعه من الرجعة ويقاوم على حكم الطلاق معصية، اهـ

وقال الحافظ^(٤): احتج في وجوب الرجعة، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية والشيبور منه - وهو قول الجمهور - أنها مسنوعة، اهـ

وقال الموفق^(٥): إن ظنَّها نسيئة، وهو أن يُقْلَقَها حائضاً أو في ظنِّه أصبها، فيه إثم، ووقع طلاقه من قول عامة أهل العلم، قال ابن السكيت وابن عبد البر: لم يخائف في ذلك إلا أهل المدح والفضلان. وحكاها أبو نصر عن

(١) (٢٠١/٢١).

(٢) وضع القدير (٤١/١١٨).

(٣) «الشمس» (٤١/٩٧).

(٤) وضع الماري (٩/٣٤٩).

(٥) «المعني» (١٠/٢٢٧).

ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يَجِدُّهَا، ثُمَّ يَقْطَعُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ
بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ.....

ابن عُثَيْمٍ، وَهَذَا مِنْ الْحَكَمِ وَالتَّشْيِيعِ، وَهَكَذَا فِي «الْمَحْنِيِّ» مِنَ الظَّاهِرَةِ، مِنْهُمْ
ابْنُ حَزَمٍ وَالْخَوَارِجُ وَالْمُتَوَاضِعُونَ وَاسْتَقَارَ بَيْنَ نَيْبَةِ وَابْنِ الْقَيْمِ، وَقَالُوا: لَا يَقَعُ
طَلَاَقُهُ، لِأَنَّ اللَّهَ نَعَى أَمْرَهُ فِي قَوْلِهِ الْبَيْتِ، هَذَا طَلَّقَ فِي عَمْرٍاءَ لَمْ يَقَعِ.

وَلَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍاءَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يَقُولُ أَمْرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَفِي
رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ ^(١) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْوَرَأَيْتُ لَوْ أَنِّي طَلَّقْتُهَا لَوْلَا أَنَا
يَجِلُّ لِي أَنْ أُرَاجِعَهَا؟ قَالَ: لَا، كَانَتْ بَيْنَ سَنَكَةٍ وَتَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَالَ
يَا نَسِ بَيْنَ حَبِيرٍ لَابِسَ عَمْرٍاءَ: أَتَقْتَعُهُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْتَسِبُ عَلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ لَرَأَيْتُ ابْنَ
عَمْرٍاءَ وَاسْتَحْزَمَ؟ وَكَانَهَا أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ، وَيَسْتَحْبِبُ أَنْ يَرُاجِعَهَا لِأَمْرِ ^(٢)
بِالْمُرَاجَعَةِ، وَأَقْلَى أَعْوَالِ الْأَمْرِ الِاسْتِحْيَاءُ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي ظَهْرِ الْمَنْعَبِ،
وَهُوَ قَوْلُ الشَّوْبِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَإِنِّي لَيْسَ بِأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَهَكَذَا
بِرَأْيِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى أَنَّ الرُّجْعَةَ تَحِبُّ، وَخَتَرَهَا، وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ وَدَاوُدَ لِفَظِهِ الْأَمْرُ فِي التَّوَجُّوبِ، وَلِأَنَّ الرُّجْعَةَ تَجْرِي مَجْرَى الْمَنْعَبِ،
الْمَنْكَاحِ، وَاسْتِقَارَ عَنْهَا وَاحِدٌ، بِدَلِيلِ تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ.

وَلَمَّا أَمَرَ طَلَاقُ لَا يَرْتَفِعُ بِالرُّجْعَةِ فَلَمْ تَحِبَّ سَبِيهِ الرُّجْعَةِ فِيهِ، كَالطَّلَاقِ فِي
ظَهْرِ مَسْئَلَتِهَا فِيهِ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرُّجْعَةَ لَا مَجْرِبَةَ، هَكَذَا عَنْ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ
جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ.

(ثُمَّ يَمْسِكُهَا) مَحْزُومٌ، وَهَذَا فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ أَيْ يَدْبُرُ
إِمْسَاكَهَا، وَإِلَّا فَالرُّجْعَةُ إِمْسَاكٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ يَتْرُكُهَا (حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَحْبِسُ)
حَبْضَةً أُخْرَى (ثُمَّ تَطْهَرُ) مَرَّةً أُخْرَى (لَمْ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ) أَيْ بَعْدَ تَطْهِيرِ
الثَّانِي (وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ).

(١) إِبْنُ الدَّارِمِيِّ (٢/ ٣١).

واختلف في حكمة التأخير إلى الطهر الثاني على أقوال:

الأول: لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يُمسكها زماناً كان يحلّ له طلاقها.

الثاني: لتظهر فائدة الرجعة، فإذا أمسكها زماناً يحلّ له فيه وضوؤها، فقد يُجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها.

والثالث: ما قال ابن عبد البر^(١): إن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوطء؛ لأنه المبني من النكاح، ولا يحصل الوطء إلا في الطهر، فإذا وطئ حرم طلاقها فيه حتى تحيض، ثم تطهر، واعتبرنا مُطَهَّاة الوطء ومحلّه، لا حقيقة.

والرابع: ما قال أيضاً: إن الطلاق كره في الحيض؛ لظهور الأمانة، فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وطء كانت في معنى المطلقة قبل الدخول، وكفّت تبني على عدتها، فأراد رسول الله ﷺ قطع حكم الطلاق بالوطء، واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطء، فإذا وطئ حرم طلاقها حتى تحيض، فتطهر، وقد جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: أمره أن يراجعها، فإذا طهرت منها حتى إذا طهرت أخرى، فإن شاء طلقها، وإن شاء أمسكها، رواه ابن عبد البر.

والخامس: أنه عقوبة له على إيقاعه في الوقت المحرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له.

السادس: أن الطهر الأول مع الحيض الذي طلق فيه كثره واحد، فلو طلقها في أول طهر كان كمن طلقها في حيض.

(١) انظر: «الاستبصار» (١٨/١٦).

قِيلَ أَنْ يَمْسَهُ فَمِنْكَ أَنْبَاءُ النَّبِيِّ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النَّسَاءُ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ١ - بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَكُنْ لَكَ مِنَ النَّبِيِّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ.

وَسَمِعْتُ فِي ١٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ١ - بَابِ حَرَمِ طَلَاقِ الْحَدَائِثِ بِغَيْرِ رَوَافِدٍ حَدَّثَ يَحْيَى بْنُ وَجْهِ بْنِ جَعْفَرٍ الشَّعْبِيُّ.

وَالسَّامِعُ: مَا تَكُنَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِحَدَّثِ مَنْ أَرَادَ بِفُلْكَ أَنْ يَسْتَبْرَأَ بِهَا بَعْدَ الْحَيْضَةِ، الَّتِي دَلَّلُوا بِهَا عَلَى نَدَمٍ، ثُمَّ حَقَرُوا نَدَمَ، لِيَكُونَ تَطْبِيقُهَا بِمَعْنَى تَعْلَمُ عِلَّتَهَا، إِمَّا سَحْلٌ أَوْ سَحِيسٌ.

وَالثَّامِنُ: أَنَّ النِّسَاءَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ تَطْبِيقَتَيْنِ حَيْضَةٌ، وَالْعَامِلُ هَهُنَا بَعْضُ الْحَرَمِ، فَوَجِبَ تَكَامُلُهُ.

الْتَّاسِعُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالرَّجْعِ عَنِ الطَّلَاقِ أَوْ بِإِبْرَاقَةِ الزَّوْجِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطْءُ فِي الْحَيْضِ، وَإِذَا طَلَّقَ فِي الطَّهْرِ الْمُتَّصِلِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطْءُ فِيهِ أَيْضًا، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالرَّجْعِ عَنِ الطَّلَاقِ سَمْعِيًّا مَعَ الْوُطْءِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِ.

(قِيلَ أَنْ يَمْسَهُ) أَيُّ يُجْعَلُ مَعَ لِمَا فِي الطَّلَاقِ فِي صَهِرٍ قَدْ مَسَّ فَرَسٌ مِنْ زَيْبَانٍ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْدِي أَوْ تَمْتَدُّ لِأَقْرَبِ أَوْ تَسَحُلُ، وَلَقَدْ يَظْهَرُ لِنَحْنُ، فَيَدْمُ عَلَى التَّرَاقِ (فَمِنْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (أَنْ يُطْلَقَ لَهَا) أَيُّ الْمَعْدَةِ (النِّسَاءُ)، فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «لَا تُطَبِّقُونَهَا جِدَّتَيْنِ»^(١) قَدْ أَخْبَارِي^(٢)، فَمِنْكَ الْعِدَّةُ تَمَسُّ إِلَيْهَا عِدَّةُ الْحَيْضِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَالَةُ الطَّهْرِ، فَنَقُولُ: الْإِلَامُ فِي لَهَا سَمْعِيٌّ، فَيَكُونُ حُجَّةً لَمْ نَعْبِ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّ الْعِدَّةَ بِالْأَطْلَاقِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ مَالِحُضٌ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ أَمُورًا بِهِ نَدَمٌ،

(١) سُبُورِ الطَّلَاقِ الْآيَةُ ١

(٢) أَمْرُهُ الْخَصْبِيُّ (٦)، ٢٨٠، ٢٨١

وليس كذا، وأحب بآنا لا نُسَلِّم أن اللام عهد بمعنى في - من لعاقبة. اهـ

وفي «الشمي» قال المحقق: إن اللام في الحديث والأية بمعنى القاية والاستقبال، كما يقال: لقيته لثلاث بقرين من الشهر، يريد مستقبل ثلاث، والمعنى فثلث أي حانة النجس المدة التي أمر الله أن يطهر مستقبلاتها، انتهى، ورجع في «مسند» عن ابن عمر - رضي الله عنه - قرأ النبي ﷺ: «فطهروه» في قبل عاتقهن وهذا على تقدير كون الحديث مرموعاً، والأية قال ابن وصاح: انتهى حديثه بفتح إلى قوله: قبل أن يحس، فيكون قوله: «فثلث» مدرجاً عن ابن عمر - رضي الله عنه - اهـ

وفي «الجمل»^(١) قال البيضاوي: لعدين أي في «فنها» وهو الظاهر، فإن اللام في الأوامر وما يتلوهما نكاحين، ومن غدا العدة بالنجس على اللام بحذف مثل مستقبلات يعني بعنقها بمحذوف دل عليه معنى الكلام، أي طهروه من مستقبلات لعدين أي متوججات إليها، وإذا خلقت المرأة في الظاهر استندم على انقضاء الأول من أفرانها، هذا طاعت مستفظة بعنقها، والبراد أن طهر في ظفر لم يجامع ليد، ثم يتركن حتى تنقضي عدتهن، وأبد هذا بفراة فطهروه من قبل عدتهن. اهـ

وفي حاشي «بيان القرآن» عن «فروح» في آخر الحديث السابق: وفي «نبي»^(٢) «أيا أبا النبي إذا طالقتم النساء فطهرن» في قبل عدتهن وكان ابن عمر كما أخرج عنه ابن التمار وغيره يقرأ كذلك، وكذلك ابن عباس، وفي رواية عنهما أنها «قرأ قبل عدتهن». اهـ

وفي «الذخائر المسعدة»^(٣) عن الصداوي في شرح معاني الآثار: بس

(١) (٢٨/٨).

(٢) (٢٠/١٢).

٥٤/١١٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا تَنَقَّلَتْ حَفِصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَذَكَرَ ذَلِكَ يَعْمُرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَتْ: صَدَقَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. وَقَدْ جَدَلَهَا فِي ذَلِكَ رَجُلٌ.....

لعمري هذا الحديث هو العدة المصطلحة لكافة ما تكاد التي هو ثلاثة فروع، بل هي عدة حلاق النساء أي وقتها. وليس أن ما يكون عدة طلاق أو النساء يجب أن تكون العدة التي تعتد بها النساء. وقد جاءت العدة لمعاني، وهي حجة أخرى، وهي أن عمرو - رضي الله عنه - هو الذي حلفه رسول الله ﷺ بهذا القول. ولم يكن هذا القول عدة دليلاً على أن المرأة هي العدة هو انقضاء، فإن ما ذهب إليه أن القوم هم الحيض، أو.

قلت: وكذلك هو مذهب ابن عمر الذي وقع له النقص، فإن مذهب أن عدة الأمة حيض، كما تقدم قريباً.

٥٤/١١٧٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزحري (عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها نقلت) حكوا في السج الهدي، وفي بعض المصنفات «نقلت»، وفي بعضها الآخر أنزلت، والأول أوجه (حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) لما فطنها العبد بن الزبير من العوام (حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة) لعدم حبسها عند عائشة أم المؤمنين، فإن لقروا عندها الأظهار

(قال ابن شهاب: ففكرت) بناء المتكلم في النسخ الهندي، ويغفل فذكر بيناء المجهول في المصنف (ذلك) الأمر، أي نقل عائشة إياها في بدء الحيضة الثالثة (لعروة بنت عبد الرحمن) الأمارية. أحد المكثرين عن عائشة.

(قالت) عيرة: (صلى عروة) في غير نسخة (وقد جدلها) أي عائشة (في ذلك المس) أن الصحة والتابعون أما أن هي امرأة خلافاً شهيراً، وقد.

فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقْتُمْ. تَدْرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ؟ إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ.

الماجي^(١): وقول عمره: وقد حانها في ذلك نام، يقضي أن المجادلة مباح عند النضابة، بل هي مأمور بها، إذا كانت على وجهه من قصد إلى الحز، وطلب حفيظة الحكم، اهـ.

(فَقَالُوا) في المجادلة: (إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ^(٢))، المجيد ﴿وَاللَّطْفُ يُرْتَضَعُ بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ) جمع قرء، منفتح الثقات، وحفصة هذه لم تنم لها ثلاثة قرء، فإنها قد انتفتت في أول القرء الثالث (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) - رضي الله عنها - (صَدَقْتُمْ) في أنه عز اسمه قال: ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ (وهل تَدْرُونَ) كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية بحذف الاستفهام (مَا الْأَقْرَاءُ؟) أي ما المراد بها، ثم بيّن المراد بها، فقالت: (إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ) وحفصة هذه تمت لها ثلاثة أظهار مع الظاهر الذي وقع فيه الطلاق^(٣)

قال ابن حيد البر: لم تختلف العلماء ولا الفقهاء أن القرء ثمة يقع على الظهير والنحيضة، إنما اختلفوا في الآية، قال المعرف^(٤) القرء في كلام العرب يقع على الحيض والظهير جميعاً، فهو من الأسماء المشتركة، واختلف أهل العلم في السرد بالآية، واختلفت الرواية في ذلك عن أحمد، مروى أنها النحيض، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري والأوزاعي والعمري وإسحاق وأبي عبد وأصحاب الرأي، روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان، وأبي موسى، وعبد الله بن الصامت، وأبي النضر^(٥)، قال القاضي: الصحيح عن أحمد أن الأقراء النحيض. وإليه ذهب

(١) المتن: (٤/١٩).

(٢) سورة الفرقة الآية ٢٢٨.

(٣) انظر: الاستذكار (١٨/٦٦)، والتمهيد (١٥/٨٦).

(٤) النقي: (١١/١٩٩).

أصحابنا، ورجع عن قوله بالأطهار، فقال في رواية السباغوري: كنت أقول بالأطهار، وأنا أقحب اليوم إلى أن الأقراء الحيض، وذلك في رواية الأثرم: كنت أقول: الأطهار، ثم رقت لقول الأكار، والرواية الثالثة عن أحمد أنها الأطهار، وهو قول زيد وابن عمر وعائشة وسليمان بن يسار والنفاس من محمد ومسلم بن عبد الله، وأبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز والمزهرى ومالك والشافعي وأبي نوزة لأن الأحاديث خمس فإن: انفروا الحيض مختلف، والاحاديث خمس قال: إنه أحق بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة صحاح وقوية.

ولما أن المعهود في نكاح التمتع استعمال القرء بمعنى الحيض، فإن السبي كقوله: "ندع الصلاة أيام أقرانها" ونحوه في نكاحه استعماله بمعنى الطهر في موضع، فوجب أن يحمل كلامه على المعهود في نكاحه، ويرى عنه أنه قال: "طلاق الأمة طلاقاً وفروها حصناً" لأن ظاهر قوله تعالى: "فَوَلَّيْنَاهُ رَجُولاً" فوجب أن تكون ثلاثة كاملة، ومن جعل الأطهار ثم موحى ثلاثة لأن يكسب بطريق وبعض الثالث، فيحذف ظاهر النص، ومن جعله خيفاً أوجب ثلاثة كاملة، فيحذف ظاهر النص، فيكون أولى من مخالفته، لأن العادة استبراء، فكانت بالحيض، كما استبراء الأمة؛ لأن الاستبراء لمعرفة زيادة الرحم من الحمل، والذي يدل عليه النص، فوجب أن يكون الاستبراء به.

وقال أيضاً^(١): الحيضة اثني ثلثين فيها لا تحسب من عدتها، بغير خلاف بين أهل العلم؛ لأنه تعالى أمر بثلاثة قروء، فتناول ثلاثة كاملة، ومن قال: القروء الأطهار احتسب لها بالغير اثني ثلثين فيه هراء، فهو لحقها، وقد بقي من قروءها لحظة حيناً قرءاً، وجداً قول كل من قال: القروء الأطهار، إلا الزمهرى وحده، قال: تعد بثلاثة قروء سوى الطهر الذي ضلها فيه، وحكي عن

(١) المغيرة (١١٧-١١٨).

٥٥/١١٧٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: مَا أَفْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ نَفَهَاتِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ قَدًّا - يُرِيدُ قَوْلَ عَائِشَةَ.

٥٦/١١٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ؛ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّ الْأَحْوَصَ.....

أبي عبيد أنه إن جامعها في الطهر لم يحسب ببشبهته، لأنه ومن عُرِّمَ به طلاقاً، فلم يحسب به من العدة، هـ.

وفي موطأ محمد^(١) عن الشامي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بالمرأته حتى تحسل من حيضتها الثالثة، وأخرج ابن أبي شيبة عن مكحول أن أبا بكر وعمر وعلياً وابن مسعود وأبا الدرداء وعبد الله بن الصامت، وعبد الله بن قيس الأشعري كانوا يقولون في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين: إنه أحق بها ما لم تحسل من حيضتها الثالثة، يربها وتونه ما دامت في العدة.

٥٥/١١٧٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث المخزومي أحد الفقهاء السبعة على قول (يقوله: ما أفركت أحداً من نفهاتنا إلا وهو يقول بهذا)، وفي نسخة «ذلك»، ثم فسر الإشارة بقوله: (يريد) بهذا (قول عائشة) يعني أنهم وافقوا عائشة - رضي الله عنها - في أن الفروج الأظهر، وقد عرفت أن قول الخلفاء الراشدين أنها الحيض، فلا بد أن يقال: إنه - رحمه الله - لم يسمع قولهم، أو أراد بفقهائنا جماعة مخصوصة من علماء المدينة، فقد قال الأباجي لقول عائشة: هو مذهب أكثر علماء المدينة.

٥٦/١١٧٦ (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (وزيد بن أسلم) مولى عمر - رضي الله عنه - (عن سليمان بن يسار) أحد الفقهاء السبعة (عن الأحوص)

(١) موطأ محمد مع التعليق المسجدة (٢/٤٨١).

إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك. فكتب إليه زيد: إنك إذا دحيت في
لحم من الحنضة الثالثة، فقد نزلت منه، وبرئ منه. ولا ثروة ولا يرثها.

١١٧٧/٥٧ - وحديثي عن مالك: أن ينفذ عن القاسم بن
سليم، وسالم بن عبد الله، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وسلمان بن
سار،

عند فضاة بن عبيد، ومن هناك من الصعابة، فلم يجد عنه فيها علماً،
فكتب إلى (إلى زيد بن ثابت) الأنصاري دنيب النحوي (يسأله عن ذلك) إلا
أندي وقع.

قال النجاشي^١ "كتب معاوية إلى زيد علي ما جرت به عادة الأمراء أو
الحكام من مشاوره أهل العلم، واستدعاء فتوى أهل الحنضة فيما أشكل من
المسائل بالآفاق (فكتب إليه) في إني معاوية (زيد) في جوابه (إنها إذا دحلت
في اللحم من الحنضة الثالثة فقد) نزلت منه، (برئت منه) أي برأت الزوجه من
المزوج (وبرئ منها) أي انقطع علاقة النكاح، وانقض ما كان بينهما من
أحكام العدة من الانجاع والشفقة والسكينة والوارث والنفق من تزوج غيره.

(ولا ثروة) الزوجية إن مات الزوج (ولا يرثها) الزوج إن ماتت الزوجية،
وأخرج محمد بن سوطه، وثقله بهذا الحديث: أن رجلاً من أهل الشام بلغ
أن الأحوص، طلق امرأته، ثم ماتت حياً فدخلت في اللحم من الحنضة الثالثة،
فقال: أنا ورثته، وقال يهود: لا يرثها، فاختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان،
فقال معاوية فضاله بن عبيد، وقال من أهل الشام، فلم يجد عنهم علماً فيه،
فكتب إلى زيد بن ثابت، فكتب إليه زيد من أبناء، عذر بنحوه.

١١٧٧/٥٧ - مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن أبي بكر نصيب
- رضي الله عنه - (وسالم بن عبد الله) بن عمر رضي الله عنه (وأبي بكر بن
عبد الرحمن) من أصحاب السجود (وسلمان بن يسار) الأنصاري، والأربعة من

(١) الحديث، (١١٧٧)

وَابْنُ شِهَابٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا دَخَلَتْ الْمُطْمَئِنَّةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ دَخَلَتْ مِنْ زَوْجِهَا وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَلَا رِجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا

٥٨/١١٧٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا ضَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قوله: المدينة السبعة، (وابن شهاب) الزهري (أنهم) أي الخمسة (كانوا يقولون، إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد) تلت جدثا (وبانت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها) لأنها من أحكام العدة، وقد نسب بالحدوث في الحيضة الثالثة، وأن الأقراء الأظهر

٥٨/١١٧٨ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أنه) كان يقول: إذا ضلّق الرجل امرأته، فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه) أي برأت الزوج من نكاح (وبرئ منها) سواء عده (ولا تركه ولا مرنها)^(١) لا يقطع أحكام النكاح. وشهد بذلك عمر ومروان

(قال مالك: وهو الأمر) السراج (عقلنا) بالمدينة المنورة، يعني الجواز بالمعروف في الآية الأطهر^(٢)، وأورد عنهم ما في القول: لأطهر مخالفاً للقول، لأن الورد فيه ثلاثة قروء، ولازم تعليلنا لأطهر أن تكون العدة أقل من ثلاث لاعتداهم الطهر الذي طلق فيه. إجاب عن بعضهم بأن أصل النكاح الانقضاء من حال إلى حال. فبما تم البعير لم يرفع فيه الخلاف لحق الاتصال فثبت

(١) قوله: ولا مرنها ولا رننا مراده من سجد الشرايح

(٢) أي الأطهر لا يفسد كونه (١١٧٨، ١٢١) هو قول مالك والشافعي، والاصح عنه أنه من حسن البراء بالأمر والأطهر

٥٩/١١٧٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ لُقْطَيْلِ بْنِ أَبِي عُيْدٍ اللَّهِ، مَوْلَى الْمُهْرِيِّ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا طَلَّقَ الْمَرْأَةُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ، مِنَ الْحَبِضَةِ الْكَائِنَةِ، فَقَدْ بَاءَتْ بِنَفْسِهَا وَخَلَّتْ.

١١٨٠/٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَابْنِ شِهَابٍ،

الْأَوَّلَانِ، وَأَجَابَ عَنْ آخَرُونَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ سَجَا، فَقَوْلُهُ عَنِ اسْمِهِ (وَالْتَمَحَ أَشْهُهُ مُغْلَوْتٌ) .

٥٩/١١٧٩ - (مالك عن الفضيل) بصم الماء مصغراً (ابن أبي عبد الله) الحادي، هكذا في جميع نسخ لمصرية بل مط ابن أبي عبد الله بالتحية، وكذا في «التبهي» مرواية ابن بكير عن مالك، وكذا في كتب الرجال من «التهذيب»^(١) و«التقريب»^(٢) وغيرهما، فالظاهر أن ما في النسخ الهندية من لفظ ابن عبد الله معطوف من النسخ (مولى المهري) بفتح الميم وسكون الهاء، ثقة من رواية مسلم وغيره (أن القاسم بن محمد) ابن أبي بكر رضي الله عنه (وسالم بن عبد الله) بن عمر - رضي الله عنه - (كانا يقولان) إذا طلق (بهاء المسجول) المرأة فدخلت في الدم من الحبضة الثالثة، فقد بأت منه (وخلت) (ابن أزد أن يزوجه).

قال صاحب المعلى: في هذه الآثار دليل على أنه تنفصي العدة بمجرد الدخول في الحبضة الثالثة، وهو أصح قولي الشافعي. والثاني: متى بسفي يوم وثبلة، واختلفت الرواية عن مالك أيضاً اهـ.

١١٨٠/٦٠ - (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب وابن شهاب) المهري

(١) (٨/٢٩٢)

(٢) (١/١١٣)

وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: عِدَّةُ الْمَحْلُوعَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

١١٨١/٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: عِدَّةُ الْمَطْلُوقَةِ الْأَفْرَاءِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

(وسليمان بن يسار) لاهلاني (أنهم كانوا يقولون: عدة المطلقة ثلاثة قروء)، هكذا في جميع النسخ الهامية وأكثر المصرية، وهو الصواب شديد، فإن الأثر بهذا اللفظ تقدم في إطلاق المجامعة، وتقدم الكلام عليه، وأعاد المصنف الحديث، ووقع في شرح أبي جهم، حيث لفظ عدة المطلقة ثلاثة قروء، وعليه من شروحنا، إذ قال: يريدون التي تعدد بالأفراء، ولا خلاف في ذلك لنس القرآن: **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَرْجِعَ إِلَيْهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** (١)، **أَوْ لَا شَكَّ فِي عِدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ** (٢) إحصائية، لكن عدة المحدثنة مختلف فيها، ونذكرها فيها ثلاثة عداً، تقدمت في محلها.

١١٨١/٦٢ - (مالك أنه سمع ابن شهاب الزهري يقول: عدة المطلقة) التي تكون من ذوات الأفراء (ثلاثة قروء) هكذا سبأ الأثر في جميع النسخ المصرية من الستون والشروح، وسبأ النسخ الهامية، يقول: عدة المطلقة الأفراء، يعني تكون عدتها بأفراء، لا بالأشهر، كما في عدة الرخاء (أو الرخاء) الأفراء، يعني إن بعد ما بين القريتين لا يجمع الإحصاء بها ما لم يجمع حد الرية أو حد الإياس، وسبأني منهن قديماً في أول جامع المطلاق.

قال العمري^(١): إن كانت عدة المرأة قد يتباعد ما بين حيضتها لم تنقض عدتها، حتى تحيض ثلاث حيض وإن طالت، لأن هذه أم يرتفع حبسها، وأم تأخر عن عاداتها، فهي من ذوات الأشهر، باقية على عاداتها، فأنشبه من لم يتباعد حيضها ولا طهره في هذا محالاً، **وَمَنْ**

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(٢) "المعجم" (١١/١١٨).

٦٢/١١٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ. فَقَالَ لَهَا: إِذَا حَضَبْتَ فَأَذِينِي. فَلَمَّا حَضَبَتْ أَذِنَتْهُ. فَقَالَ: إِذَا طَهَرْتُ فَأَذِينِي. فَلَمَّا طَهَرْتُ أَذِنَتْهُ. فَطَلَّقَهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

٦٢/١١٨٢ (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن رجل من الأنصار) قال الزرقاني^(١): يحتمل أنه زوج الربيع بنت معوذ وأنه غيره (أن امرأته سألته الطلاق، فقال لها) الزواج: (إذا حضبت فأذيني) مائداً، أي أعلمني (فلما حاضت أذنته) أي أعبرته (فقال: إذا طهرت فأذيني، فلما طهرت أذنته فطلقها)

قال المياجي^(٢): قول الأنصاري لامرأته إذ سألته الطلاق: إذا حضبت فأذيني، يحتمل أن يكون في طهر قد نكحها فيه، وإيقاع الطلاق فيه ممنوع، فأمرها أن تزوجه بحيضها ليسلم طلاقه من ذلك، فلما حاضت قال لها: إذا طهرت فأذيني، لأن إيقاع الطلاق حال الحيض موقوف، فلما طهرت أوقع الطلاق في طهر لم ينكحها فيه.

(قال مالك: وهذا) أي الطلاق في طهر لم ينكحها فيه (أحسن ما سمعت في ذلك) أي في زمان إيقاع الطلاق، فإن الطلاق في الحيض - أو في طهر منها فيه محذور.

قال الموفق^(٣): أما المحذور، فإطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه، أجمع أئمتنا في جميع الأنصار وكل الأعصار على تحريمه، وينكح طلاقاً بفسخه لأن العطاء خالف السنة، وترك أمر الله تعالى وأمر رسوله، قال

(١) شرح الزرقاني (٢٠٥/٣).

(٢) المستدرج (١٠١/٤).

(٣) المعجم (١٠٠/٢٢٤).

(٢٢) باب ما جاء في عدة المرأة في بينها إذا طلقت فيه

نعمالي: ﴿مَنْ طَلَّقَ نَفْسَهُ إِبْرَتَيْنِ﴾ وقال السيوطي: «هو إن شاء طلق قبل أن يعمس، تلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء»، اهـ.

(٢٣) عدة المرأة في بينها إذا طلقت فيه

اعلم أولاً أنهم اختلفوا في مسألة النفقة والسكنى للمعتدة، فهي «التعتيق المبيح»^(١): اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وأخرون، وروى قال أصحابنا: إن للمطلقة المبتورة النفقة والسكنى في العدة، وإن لم تكن حاملاً، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى دون النفقة، وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى، اهـ.

وفي البذل^(٢) عن «البدائع»: أن المعتدة عن طلاق رجعي لها النفقة والسكنى بلا خلاف؛ لأن ذلك الشكاح قائم، فكان الحال بعد الطلاق كالحال قبله، وإن كان الطلاق ثلاثاً أو مائتاً، فلها النفقة والسكنى إن كانت حاملاً بالإجماع، اهـ. وهكذا قال النووي: إن الرجعية نجبان لها، أي النفقة والسكنى بالإجماع، وهكذا حكى عليهما الإجماع غير واحد، وقال النووي^(٣): «المطالبة الحامل البائن لها النفقة والسكنى عند عمر - رضي الله عنه - وأبي حنيفة وأخريين، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وقال مالك والشافعي وأخرون: يجب لها السكنى لا النفقة».

وأما البائن الحامل، فتجب لها السكنى والنفقة والرجعية نجبان لها

(١) (٥٥٨/٢)

(٢) البذل المبيح (٣٥/١١)

(٣) انظر الشرح صحيح مسلمة نفوي (٥/١٠، ٩٥، ٩٦)

بالإجماع، والمنعوى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكنى لها، ولو كانت حاملاً، فالمشهور أنه لا نفقة لها، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: تجب وهو غلظ، اهـ.

وقال الناجي: «وهو في سبيل زوجها، لا نفقة لها وإن كانت حاملاً». وقال الموفق^(١): «إن الرجل إذا طلق امرأته طلاقاً باتناً، فزماً أن يكون ثلاثاً أو بخنق أو مائت يفسخ، وكانت حاملاً، فلها النفقة والسكنى بإجماع أهل العلم، لأن الحمل ولده، فيزعمه الإنفاق عليه، ولا يمكن إلا بالإتفاق عليها، وإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها، وفي السكنى روايتان: إحداهما: لها ذلك، وهو قول عمر، وأبي سعيد، وابن مسعود، وعائشة، وفقهاء المدينة السبعة، ومالك، والشافعي، والرواية الثانية: لا سكنى لها ولا نفقة، وهي ظاهر المذهب. وقول علي، وابن عباس، وحابر وعطاء وطاوس، وأبو الحسن وعكرمة وميمون بن مهران وإسحاق وإبراهيم، وقال أكثر الفقهاء العراقيين: لها السكنى والنفقة، وبه قال ابن شبرمة ومن تبعه ليلي والثوري وأبو حنيفة وأبو حنيفة، وأصحابه والشيخ والعيني؛ لأن ذلك يؤول إلى غير وجه، وابن مسعود، ولأنها مقلقة فيجب لها النفقة والسكنى، كالترجمة.

وقال أيضاً^(٢): «أما المعتدة من الوفاة، فإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها ولا سكنى، وإن كانت حاملاً، ففيها روايتان: إحداهما: لها السكنى والنفقة لأنها حامل من زوجها، والثانية: لا نفقة لها ولا سكنى؛ لأن المال قد صار للورثة، وقال في موضع آخر: قال أصحابنا: لا سكنى المتوفى عنها إذا كانت حائلاً رواية واحدة، وإن كانت حاملاً فعلى روينين، والشافعي في سكنى المتوفى عنها قولان.

(١) تهذيب (١١/١٠٣).

(٢) (١١/٤٠٥).

وقال أيضاً: إذا كانت المبتوتة حاملاً، وجب لها السكنى رواية واحدة، ولا تعلم بين أهل العلم فيه خلافاً، وإن لم يكن حاملاً، ففيها روايتان: إحداهما: لا يجب لها ذلك، وهو قول ابن عباس وخامس، وبه قال نطاء وطاووس والحسن وعمر بن ميمون وعكرمة وإسحاق وأبو ثور وداود والثانية: يجب لها ذلك، وهو قول ابن مسعود وأبي نعيم وعائشة وسعيد بن المسيب والثالث: وسالم وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد، اهـ.

وقال الدردير^(١): للمعتدة المطلقة بدناً أو رجباً السكنى وجوباً على الزوج، وتلموغي عنها السكنى مدة عدتها بشرطين: إن دخل بها ولم يفره مطقة، والشرط الثاني: أن المسكن الذي هي ساكنة فيه وقت انقضاء الزوج ملكه أو جداره، فقد كراهه كنه قبل موته، ولو نفذ البعض قلب السكنى بقدره فقط، اهـ. وفي «الهندية»^(٢): إذا قتل الرجل امرأته، قلها النفقة والسكنى في عدتها رجباً كان أو بدناً، ولا نفقة تسترقى عنها، وجهها، اهـ. وفي «الطحطاوي» من «الهندية»: المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى، كان الطلاق رجباً أو بدناً أو ثلاثاً، حاملاً كانت المرأة أو لا، اهـ.

وفي «البيان»^(٣): المعتدة عن وفاة لا سكنى لها ولا نفقة في مال الزوج، سواء كانت حائلاً أو حاملاً إلى أن قال: إذا مات الزوج، انتقل ملك أسواله إلى الورثة، فلا يجوز أن تجب النفقة والسكنى في مال الورثة، سواء كانت حرة أو أمه، كبرى أو صغيرة مسلمة أو كتابية؛ لأن الحرية المسماة بالكبرى إنما لم تستحق النفقة والسكنى في عهدة الوفاة، فهؤلاء، أولى، اهـ.

(١) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٨٣).

(٢) (١/ ٢٩٠).

(٣) «بدائع الصنائع» (٢/ ٣٣٥).

١١٨٣/٦٣ - حدثني يحيى عن مائيه عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، وسليمان بن يسار، أنه سمعهم يذكران، أن يحيى بن سعيد بن الغاصر طلق أمه عبد الرحمن بن الحكم الأمية.

وقد عرفت، مما سبق أن السكنى للمثونة، وإن لم يكن حاملاً توجب عنها الحنفية، وبه قال مالك والشافعي وهو رواية لأحمد، والأخرى أنه. وهو ظاهر مذهبه أن لا سكنى لها، وبه قال داود، أما إن كانت حاملاً، فلا خلاف بين أهل العلم في وجوب السكنى.

قال الباقي^(٤١): قال مالك: للمبشرة السكنى على زوجها في العدة، ويحبس رباع عليه فيه مائة، ومعنى ذلك أن هذا حق على الزوج، وإن كان له مال يؤخذ به كما يؤخذ بسائر الحقوق اللازمة، وإذا ثبت أن لها السكنى، فلا نية في غير بيتها، ولها أن تخرج نهاراً خلافاً لأبي حنيفة، وهذا يعني لا يجوز عنه الخروج في النهار أيضاً.

١١٨٣/٦٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن
سعيد) بن أبي بكر الصديق (وسليمان بن يسار) أنه لاني أحد امة هاهنا السبعة
(أه) أي يحيى (سميها) أي القاسم وسليمان (بذكر) أن يحيى بن سعيد بن
العاصي) أبو الحارث المدني أخو عمرو بن سعيد الأسدي، وكان عند الملوك
لما قتل أخاه عمرو الأسدي سبوا إلى المدينة، فلحق ما بن الزبير، ثم آمنه
عبد قيسك بعد قتل ابن الزبير، وكان يقول: ما رأيت أفصل منه مات في حدود
الدين.

(خلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم) بن الثعالب أحي مروان، قال في
«المعتمد» هي عمرة فيما أطول، اهـ وبها جزم في «المحلى» (المعتمد) قال

$$(\lambda - \sigma : \lambda + 1 : 1) \otimes_{\mathbb{Z}} \mathbb{Z}/2\mathbb{Z} \quad (1)$$

(٦) انظر: ترجمته في "تذکرہ النہد" (١١٥/٢١٥)

فَانْتَقَلَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ. فَأَرْسَلَتْ عَدِيْشَةَ اُمُّ الْمُؤْمِنِيْنَ اِلَى
مُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ اَمِيْرُ الْمَدِيْنَةِ فَقَالَتْ: اَتَقِي اِنَّهُ وَاَزْدُ
النِّسَاءِ اِلَى بَيْتِهَا.....

الراجي: بعنمل أن يكون فلانها آخر ثلاث تطليقات، فإن ذلك الطلاق يوصف
بها انت (فانتقها) أي نفسها أيوها (عبد الرحمن بن الحكم) من موضع عانها،
وهو موضع سكنها مع زوجها. قال الراجي^(١): وذلك أن السكس وإن كانت
حقاً من حقوق الزوجية، فإن المذهب قد حفظ النسب، ولحق الله أماني به
نعتيه، فحفظ لذلك، فليس لمروحة يفسده.

فأرسلت عائشة أم المؤمنين) - رضي الله عنه - رسلاً (إلى) عم الطائفة
(مروان بن الحكم وهو يومئذ أمير المدينة) من جهة معاوية - رضي الله عنه -
(فقلت) عائشة: (أتق الله) يا مروان (وردد المرأة إلى بيتها) نعمت فيه، فإن
الراجي: أرسلت عائشة إلى مروان إنكاراً منها لانفصالها من بيتها قبل انقضائها
عندها، لأن ذلك عند عائشة وأحب عظيمها، فحبر عليه أن أنت، وجعل معي
قولها: رد امرأتي إلى بيتها، وهو أمر المدينة يومئذ، ولو كانت الزوجية لا تجز
عليه لما خاطب بذلك من إليه حكم المدينة، وإنما كنت مخاطبة المرأة من
حرصها، وتضمن أن ذلك أفضل لها.

وذلك أن انفصالها لا يخلو أن يكون بعد أو بغير علو، فقد قال ابن
الناظم في المملوكة: إذا خافت الزوجة المصلحة من وفاة زوجها سقوط
المعيب، أو قامت بقرينة ليس فيها المستحسن، وتخاف على نفسها (المعصرين)،
وما أشبه ذلك مما لا يؤمن عليه في نفسها فلها أن تخرج، وأما غير ذلك
فلا يجوز. ولو كانت في مصر من لا مصدر لخافت جد سوء، فلو ابن
الناظم: دفع امرأته إلى المستنجد: لا مال لك قال لا نستقل إلا لأمر لا

فَقَالَ مَرْوَانُ، فِي حَدِيثِ سَلِيمَانَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنِّي. وَقَالَ مَرْوَانُ، فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ: أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟

سُطِيعُ انْفِرَازِ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَبِينَةُ بِخِلَافِ الْقَرِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَدْنِيَّةَ فِيهَا مِنْ تَرْفَعِ أَمْرِهَا إِلَيْهِ، وَيَكْتَفِيهَا مِنْ تَنْقَبِ مِنَ الْجَارِ السَّوِّ وَغَيْرِهِ، وَالْقَرِيَّةُ فِي الْعَالَمِ نَبَسٌ فِيهَا سُلْطَانٌ، هـ.

(فَقَالَ مَرْوَانُ) مَجِيباً لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهَذَا اللَّفْظُ مُشْرَكٌ فِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ وَسَلِيمَانَ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ حَوَابِ مَرْوَانَ، فَحَوَابِهِ (فِي حَدِيثِ سَلِيمَانَ) بِنِ بَسَارٍ (إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) مِنَ الْحَكَمِ أبا السُّطِيعَةِ (عَلِيٍّ) فَلَمْ أَقْدِرْ عَلَى مُنْعَبِهَا، فَإِنَّ الْحَافِظَ^(١١) أَنِّي لَمْ يُخْطِئْ فِي رَدِّهَا إِلَى بَيْتِهَا، وَقِيلَ: مُرَادُهُ غُثِّي بِالْحَجَّةِ، لِأَنَّهُ اسْتَجَبَ بِالنَّسْرِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا.

(وَقَالَ مَرْوَانُ) مَجِيباً لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ) وَهَكَذَا اخْتَلَفَ فِي «مَوْطَأَ مُحَمَّدٍ»^(١٢) وَأَبِي دَاوُدَ بِرِوَايَةِ النُّعْمَنِ عَنْ مَالِكٍ، وَبَحْوٍ فِي السَّحَابِيِّ بِرِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَالِكٍ (أَوْ مَا بَلَغَكَ) دَكْسُ الْخَطَابِ لِعَائِشَةَ (شَأْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ) مِنْ خِيَانَةٍ، وَهِيَ أَخَذُ الْاضْحَالَ^(١٣) بِنِ قَيْسٍ الَّذِي وَلِيَ الْمُعَرِّقَ لِيَزِيدَ بِنِ مَعَاوِيَةَ، وَهِيَ أَسْ مَهْ، وَكَانَتْ مِنَ الْمَهَاجِرَاتِ الْأَوَّلَةِ، وَكَانَ بِهَا عَقْلٌ وَجَمَالٌ، تَزَوَّجَهَا أَبُو عَمْرٍو بِنِ حَمَصٍ، وَيُقَالُ أَبُو حَمَصٍ بِنِ عَمْرِو بْنِ الصَّغِيرَةِ الْأَمْخُورِيِّ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ حَالِدِ بْنِ كَوْثَرٍ.

فَخَرَجَ مَعَ عَنِّي لِمَا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا بِتَطْلِيْقَةٍ ثَالِثَةٍ بَقِيََتْ لَهَا، وَأَمَرَ ابْنَتِي عَمَّهُ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ وَعُمَاسُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ أَنْ يَدْعِيَا لَهَا نَسْراً وَشِعْراً، فَاسْتَفْطَنَتْ ذَلِكَ، وَشَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: أَلَيْسَ لَكَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ، هَكَذَا أَخْرَجَ قِصَّتُهَا مُسْلِمٌ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

(١١) «فتح الداعي» (١/٢٨٨).

(١٢) (ص ٢٠٦).

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ.....

واتممت الروايات عن فاطمة عن كثرتها عنها، أنها يانت بالطلاق. وروى في آخر صحيح مسلم في حديث الجعدة عن فاطمة بنت قيس نكحت ابن المغيرة. وروى من خيار شباب قريش يومئذ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ، فلما نابئت خطبني أبو جهم، الحديث، وهذه الرواية وهم، ومات ابن المغيرة مع علي رضي الله عنه باليمن بعد أن أرسل إليها بطلاقها^(١)، وقد استأذنت النبي ﷺ في الانتقال من بيت عدتها، فأذن لها فقالت: أين أنت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: عند ابن أم مكتوم، وكان أعشى تضع ثيابها عنه ولا يصرها، فلم تزل هناك حتى مضت عدتها، فأنكحها النبي ﷺ أسامة، كذا أخرجه أبو داود^(٢).

(فَقَالَتْ عَائِشَةُ) - رضي الله عنها - لمروان (لا يضررك أن لا تذكر حديث فاطمة) يعني لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب، وقال الباجي: قول عائشة لما اعترض مروان بحديث فاطمة: لا يضررك أن لا تذكر حديثها، تريد أن يحكم فاطمة غير حكم هذه، لما اعتقدت أن فاطمة إنما انتقلت؛ لأن منزلها كان غير مأموئ، واعتقد مروان أنه إما حار خروجه، كما كان بينها وبين زوجها ودوية من الشر، على ما روي عن سعيد بن المسيب أنها فاطمة كانت لبنة. وفي البخاري: عابت عائشة أي على فاطمة أشد المييب، وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش، فخير على ناحتها، فذلك أرخص لها النبي ﷺ في الانتقال، وفي التلثاني^(٣) عن ابن المسيب أنها كانت لبنة. ولأبي داود^(٤) عن سليمان بن يسار إنما كان ذلك من سوء الخلق.

(١) انظر: فتح الباري (٩/٤٧٨).

(٢) عن أبي داود (٢٢٩٦) في الطلاق، باب: من ذكر ذلك على فاطمة.

(٣) رواه أبو داود (٢٢٩٦).

(٤) عن أبي داود (٢٢٩٤).

فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ، فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.

أخرجه البخاري في ٦٨ - كتاب الطلاق، ١١ - باب قصة فاطمة بنت قيس.

قال الحافظ^(١): قد أخذ البخاري من مجموع ما ورد في قصتها الجواز على أحد الأمرين؛ إما خشية الافتحام عليها، وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحس من الثور، ولم ير بين الأمرين هي قصة فاطمة معارضة، لاحتمال وقوعها معاً في شأنها، اهـ.

(فقال مروان: إن كان بك) بكسر الخاء طاء لعائشة (الشَّرُّ) اسم كان (فحسبك) بكسر الكاف، أي يكفيك في جوار انتقال حمرة (أما بين هذين) أي حمرة ويحيى (من الشر) الشُّحُورُ للانتقال، قال الحافظ: أي إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر، فهذا السبب موجود، ولذلك قال: فحسبك ما بين هذين من الشر، وهذا مصير مروان إلى الرجوع عن رد خبر فاطمة، فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس.

كما أخرجه الثماني أن عبد الله بن عمرو بن عطاء طلق بنت سعيد بن زيد، البتة، وأنها حزمة بنت قيس، فأمرتها حالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال، فسمع بذلك مروان وأنكر، فذكرت أن شاتها أخبرتها أن رسول الله ﷺ أعتاها بذلك، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة يسأها عن ذلك، فذكرت، الحديث، وزاد في طريق تسليم، فقال مروان: ثم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة، فسادت بالعصاة التي وجدنا عليها الناس، فكان مروان أنكر الخروج مطلقاً، ثم رجع إلى الحواز بشرط وجود عارض يقتضي جوار خروجها من منزل الطلاق، اهـ.

وحديث فاطمة المذكور به أحسن ومن وافقه^(٢)، أي أن لا نفقة لها ولا

(١) افتح اساري ١٧٩/٩.

(٢) النظر: التمهيد ١٩/١١٧.

١١٨٤/٦٤ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن ابنة سعيد بن

زيد بن عمرو

سكنى، وبسط الطحاوي الكلام في جوابه، وأجاب عنه في «النهاية» بأن حدثت فاطمة زه عمر، وإنه قال: «لا تدع كتاب ربا وسنه بينا يقول امرأة، لا تدري صدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: تملقعة الثلاث النفقة والمركنى ما دامت في النعقة» وزه أيضاً زيد بن ثابت وأسامة بن زيد وحمر وعائشة، وبسط الزيلعي^(١) والحافظ في «الدرية»^(٢) في تحريجهما.

قال الحافظ - حديث فاطمة أخرج مسند والنسائي من طريق أبي إسحاق، قال: حدث الشعبي يحدث فاطمة: فأخا الأسود كذا من حصو، فخصمه به، فقال: ويحك تحدث بهذا؟ قال عمر - رضي الله عنه: - «لا ترك كتاب ربا ولا سنة نبينا ﷺ يقول امرأة لا تدري حفظت أم نسيت» زاد الثرمذي: وقد عمر - رضي الله عنه - يجعل لها السكنى والنفقة، ولا بن أبي نية عن الأسود عن عمر - رضي الله عنه: - «لا تحيز قول امرأة في دين الله، للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة» اهـ.

وفي «المثل»^(٣): وقد أسكر هذا الحديث أسامة بن زيد، فإنه كان إذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئاً رماها بما كان في يده، وكذلك أنكرته عائشة، أخرج الطحاوي هذه الأقاويل، ثم أشرح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن الناس أنكروا عليها ما تحدث به من حرورها فبر أن تحمل، وقد أنكر عمر - رضي الله عنه - ذلك بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه مكر، اهـ.

١١٨٤/٦٤ - (ماثل عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد بن عمرو) ينتج العين

(١) انظر: نصب الرأيه، (٣/٦٧٧).

(٢) انظر: «الدرية» (٢٦/٨٣)، رقم الحاشية (٦٠٩٦).

(٣) مثل المجهود، (١١/٢٣).

أمر أنس، فحدثت عنه الله بن عمرو بن عثمان بن عفان. فأنكر ذلك عليها عند الله بن عمرو.

١١٨٥/٦٥ - وحدثني من ماله، عن ماري، أن عبد الله بن عمر عفى امرأته،
عمر عفى امرأته،

(ابن قتيب) قسم: لون ومنع الفداء العدوي أحد، أعشقه، وهي قم نسيه (كانت تحت عند الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، ثوبه المطرف... يكون الفداء ومنع امرأه المنسكير، فعد، شريف، مات بمصر سنة ست وتسعين، كذا في المطرف^(١) ومن التهذيب^(٢) بدل ثوب المطرف من سنة وحمله، وهي مصروفة بضم الميم وسكون الميملة ومنع امرأه ومنهم من فتحطاء، وشهد الراوي، هـ.

(أفلقها ابنة) أي ثلاث أو أربع الثلاث أو - سنة (فأنكرت) من بينها ابنة طنبت به (فأنكر) ذلك الانتفال (عليها عبد الله بن عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه -

وأخرج ابن أبي شيبة^(٣) - عن ابن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن عمرو بن عثمان طنب - وهو علام ثبت في إسناده مروا - بت سعد بن زيد وأنها بنت قيس البنية، فأبطلت إنبها خالقتها فافضة بنت قيس، فأمرها بالانتقال من بيت عبد الله بن عمرو، وبسج بذلك سوان، فأرسل إلى ابنه سعيد، فأمره أن يرجع إلى مسكنها، وسأله ما حملك على الانتقال من قبل أن تعدل في مسكنها حتى تنقضى عدتها^(٤) فأرسلت إليه تحريم أن خالقتها أمرتها بذلك، فزعمت فافضة بنت قيس أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص، فذكر قصتها، وفي آخره: فأنكر عليها مروا، وقال: لم أسمع هذا الحديث من أحد قبلك، وسأخذ بالنقصه التي رحدثت عن أبيها.

١١٨٥/٦٥ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه أطلق امرأته

[١] (١٢٦/٦٥).

[٢] (١٢٦/٦٥).

[٣] (١٢٦/٦٥) - (٢١٠/٦٥) - (٢٥٥/٦٥).

فِي مَسْكَنِ خَلْصَةَ رَوْحِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ طَرِيقَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ. فَكَانَ بِسُكِّ الطَّرِيقِ الْآخَرِ. مِنْ أَذْيَارِ الْيَبُوتِ. كَرَاهِيَةً أَنْ يَسْأَلُوا عَنْهَا.

وَكَانَتْ تَسْكُنُ (فِي مَسْكَنِ) أختَه (حفصة زوج النبي ﷺ) خَالِ الْبَاحِي^(١)؛ بَرِيدٌ أَمَّا كَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ حَفْصَةَ، أَوْ فِي دَارِ فِيهَا سَكَنَى حَفْصَةُ (وَكَانَ) ذَلِكَ انْمَسْكَنَ (طَرِيقَهُ) أَيِ طَرِيقِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (إِلَى الْمَسْجِدِ) قَالَ ابْنُ أَبِي بَرٍ: إِمَّا أَنْ سَكَنَ ذَلِكَ الدَّارَ وَأَرْبَابُهَا أَبَاحُوا لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ أَرْفَقُ بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا الْمَسْرُ بِاسْتِحْقَاقِ رَقِيَّةِ الْمَعْمَرِ، فَلَمَّا طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذِهِ الزَّوْجَةَ اسْتَحَقَّتِ الْإِعْتِدَادَ فِي ذَلِكَ الْمَسْكَنِ تَرَكَ أَنْ يَسِرَ مِنْ بَيْتِ تِلْكَ الدَّارِ.

(فَكَانَ) ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْآخَرَ مِنْ أَذْيَارِ) بِمَنْتَحِ جَمْعِ الدَّيْرِ بِضَمِّينَ، أَيِ مِنْ حُلَمِ، (الْيَبُوتِ) إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقَانِ: إِمَّا هَذَا بَيْنَ يَدَيْ تِلْكَ الْيَبُوتِ، وَثَابِتٍ مِنْ أَذْيَارِهَا (كَرَاهِيَةً) بِتَخْفِيفِ الثَّيَابِ، (أَنْ يَسْأَلُوا عَنْهَا) قَالَ الْبَاحِي: كَانَ يَأْخُذُ طَرِيقَ أَذْيَارِ الْيَبُوتِ، لِثَلَاثِ سَبَبَاتٍ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوقَةِ أَوْ يَتَكَلَّفُ الْإِسْتِزَانَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَحِبُّ النَّظَرَ إِلَيْهَا لِكُونِهَا مَطْلُوقَةً، وَإِنْ كَانَتْ رَجَعَتْ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي دُخُولِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الزَّوْجَةِ الرَّجْعِيَّةِ، فَقِي الْمَدُونَةُ: قَالَ مَالِكٌ أَوَّلًا فِي الرَّجْعِيَّةِ: لَا يَأْسُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مَطْلُوقُهَا، وَيَأْكُلُ مَعَهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا مِنْ يَتَحَفَظُ بِهَا، ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا، وَلَا يَبْرِي شَعْرَهَا، وَلَا يَأْكُلُ مَعَهَا حَتَّى يَرَاغِبَهَا، وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي «الْعَنْبِيَةِ» أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ وَلَا يَبْرِي إِذْنَهُ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِزَانُ مِمَّا رَجَعَتْ وَإِنْ لَمْ يَبْنِ ذَلِكَ، وَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ

(١) «المتصر» (١٠٦/٩).

قد حرم الله الاستمتاع بها والتلذذ بشيء منها، فلا يجوز له النظر إليها، لأن الطلاق قد فادّ نحريم ذلك، وإنما له فيه الرجعة وإزالة التحريم بإثارة إلى الزوجية، وإذا قضا برؤية المتع، فليس له أن تلذذ بشيء منها وإن كان يريد الارتماع، إلا بشرط تقديم الرجعة ولا سائلها، وإن كان معه نكاح عنها، ولا يكون معها في موضع يتغلغل عليه وسلها، سواء كنت رجعية أو بائنة، قاله مالك، اهـ.

وقال سفيان^(١): ظاهر كلام الخوافي أن الرجعة محرمة. وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وهو مذهب الشافعي، وحكي ذلك عن عطاء ومالك. وقال القاسمي: ظاهر المذهب أنها مباحة، قال أحمد في رواية أبي طالب: لا نجسب. وفي رواية أبي لحاد: تشترط له ما كانت في العدة: فظاهر هذا أنها مباحة له، له أن يسافر بها ويحبس بها وبطأها، وهذا مذهب أبي حنيفة؛ لأنها في حكم الزوجات. اهـ.

وقال ابن التركماني^(٢): رجع إمام الحرمين أن نطلاق الرجعي لا يزيل الملك. واستدل على ذلك النووي في «الروضه» برفع انطلاق، وعدم الحد، وصحة الإيلاء، والنضار، واللعان، وثبوت الإرث، واستشهد لفظ الشافعي أن الرجعية زوجة في خمس ذات، وقال ابن حزم: وإذا هي زوجته، حاز أن يضر منها إلى ما كان ينظر قبل أن يطلقها، وأن بطأها، إذ لم يأت بضرب سمعه من شيء من ذلك. وقد سماه الله تعالى بعلًا، فقال: ﴿وَتَوَلَّوْنَهَا مِثْلَ بَعْثِهَا﴾^(٣).

وروي عن الحكم وابن المسيب أن الرطبة رجعة، وصح هذا عن الحمي

(١) الشافعي (١/٥٥٤).

(٢) المحرمات في علي هامش «السر الكبير» ص ٧٢/٣٧٢.

(٣) سورة بقره الآية ٢٢٨.

حتى وانجمها

ربطوا ريس وانحس والرهباني وعظائم، وهو أول الأوداسي، وابو أبي إلهي، وفلان
سالك وإبراهيم راهوب، إن تولى بالشيخ الرجعة فهو رجعة، وفي التواتر المتقدم
لا، من سنة، وهو المذهب، على أن الخراج في الرجعة رجعة إلا الشافعي،
قال: ليس رجعة.

وحكي صاحب الاستبصار^(١) عن الشافعي أنه إن حادى، وليس رجعة،
ولها عيب مبرر التل، فإنه: ولا أعلم أحدا أوجب حله، وهو الشافعي، وليس
قوله بالقبول، لأنها في حكم الزوجان، ثم ويرثها، ويؤتي من حلقه، وهو: لا
عنه، أنه قال: ننشئ له، وإن حادى من مذهب الشافعي، فأمر رجعة أو
تتزوج، وتعرض له، ولم يكن لأبراهيم، رضي الله عنه، بمصود في
الاستبصار عليها، ولو أراد رجعة، فكما لا يخرج من تركه الاستبصار،
فكذا لا يخرج من تركه التواتر، أبو إلهي.

وقد روى عبد الرزاق^(٢) عن عبيد الله بن عمر عن مافع بن أبي عمر
- رضي الله عنه - عن أبيه، أنه قال: نضيق، فكان يستأذن عليها إذا أراد أن يسر،
وروى عن أبيه، أنه قال: عبيد الله، وهو.

(حتى راحمتها) هكذا أخرجه البيهقي^(٣) بسند، ليس بشافعي عن مالك،
وأخرج من مذهب آخر، بسند، إلى عبيد الله عن أبيه، قال: روى ابن عمر
رضي الله عنه، امرأة مودة بنت أبي عبيد تطايعة وتطليسية، فكان لا
يدخل غيرها إلا يؤذن فيها راحمتها، على رجعتها، روى عنها.

(١) الفهرست، ٥٩، ٦٠ - ٦١.

(٢) مسند عبد الرزاق، ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٣٧٢، ٣٧٣.

٦٦/١١٨٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ مُسَيْبٍ سَمِعَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَطْلُقُهَا زَوْجَهَا وَهِيَ فِي بَيْتِ
بِكْرَاءٍ، غُلِيَ مِنَ الْكُرَاهِ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مُسَيْبٍ: عَلَى زَوْجِهَا.
قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: فَعَلَيْهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
عِنْدَهَا؟ قَالَ: فَعَلَى الْأَمْرِ.

٦٦/١١٨٦ - (مالك عن يحيى بن سعيد) - (الاصطلاح) أن سعيد بن
المسيب (مثل) يترك المحجوب (عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت
بكراء) أي (إجارية) (على من) يجب (الكره) أي كراه أب، في مدة العدة (فقال
سعيد عني زوجها) لأن سكناها في البيت واجب عليه هي المجمع (إحصاءاً
وهو غير المرحلي أيضاً عند الأئمة الثلاثة ومن رآه) وفيه خلاف لأحمد
وعبد، كما تقدم.

(قال مالك) (فإن لم يكن عند زوجها شيء) للأجرة (قال) سعيد
(فعليتها) أي غير المرأة نفسها، (قال مالك) (فإن لم يكن عندها أيضاً شيء
(قال) - مذهب - (فمضى الأمر) به في بيت المال. قال الأبي ^(١) يريد أنه لا
يكون لها أن تطلق إلى كره عندها مدته في كراهة المسكن، لأنه قال: فإن لم
يكن عنده شيء الأمر، وله ثم يرد ذلك، يقال: فإن لم تكن عند الزوج
دست حيث شاءت، ع.

قال السوف ^(٢) إن جاءت امرأة أو عرقاً أو عدواً أو نحر ذلك، أو
خافها فداها، أو كرهها عارية، أو إجارة خفضت ماله، أو معها
السكر تعدياً أو طلب به أكثر من أجرة الشئ، أو لم تجد ما تكثر به، أو لم
تجد إلا من دلتها، فلها أن تشتلي؛ لأنها حال عذر، ولا ياردها هناك أجر.

(١) القسمة ١١٤: ١١٥.

(٢) النسخة (١٦٦/٢٩١).

(٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة

٦٧/١١٨٧ - حدثني يحيى بن خالد، عن عبد الله بن يزيد

عزالي الأسود بن سفيان،

المسكن، وإما الواجب عليها فعل المسكن، لا تحصيل المسكن، وإذا عذرت
 المسكن مفضت، رتبها أن تسكن حيث شاءت، ذكره القاضي، وذكر أبو
 الحنبل أنها تنقل إلى أقرب ما يمكنها التثله إليه، وهو مذهب الشافعي؛ لأنه
 أقرب إلى موضع الوجوب، وأقرب من وجب عليه الركة في موضع لا يجد فيه
 أهل التثله، فإنه ينقلها إلى أقرب موضع يجدهم فيه، ولنا، أن الواجب
 سقط لعذر، ولم يرد الشرع به بدل، فلا يجب كما لو سقط العذر، اهـ.

وفي الدار المختارة^(١)، تعتد في بيت وجب فيه، ولا يخرج منه إلا أن
 تخرج أو يهشم المنزل أو تحلف انها منه، أو لا تجد كراه البيت، ونحو ذلك
 من الضرورات، فخرج لأقرب موضع إليه، وفي الطلاق حيث شاء الزوج، اهـ.

(٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة

قد تقدم في أول الباب السابق أن المعدة بالدفعة لا نفقة لها ما دام
 إذا كانت حائلاً، واحتلوا في الحامل، وهكذا لا خلاف بينهم في أنه
 المطلقة الرجعية لها النفقة، وهكذا لا خلاف بينهم أن المطلقة الباقية إذا كانت
 حائلاً فلها النفقة، واحتلوا فيما بينهم إذا كانت حائلاً ولا نفقة لها عند
 الأنبياء الثلاثة، ومن واقعهم بخلاف الرجعية^(٢) ومن واقعهم، فعندهم لها أيضاً
 النفقة

٦٧/١١٨٧ - (مالك عن عبد الله بن يزيد) الأعور (مولى الأسود بن سفيان

(١) ١٥٨٩/٣

(٢) انظر: الدر المنثور (٢/٢٦٩)

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ
أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ
.....

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الْخُرَاسِيُّ (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ) م.
خَاتَمُ الْفَرَنْجِيَّةِ (أَبَا عَمْرٍو) هَذَا الْعَمَلُ (بَنُ حَفْصٍ) م. الْفَرَنْجِيَّةُ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ م.
عَمْرُ بْنُ سَعْدٍ م. الْخُرَاسِيُّ السَّجُودِيُّ الْفَرَنْجِيُّ، وَفَقَالَ: م. حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو م.
الْمَعْبُودُ، وَفَقَالَ: أَوْ حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو م. الْمَعْبُودُ م. عَمَّ حَالَهُ بَنُ ابْنِهِ م.
الْمَعْبُودُ، اِخْتِلَافٌ فِي الْمَعْنَى، فَفَقِيلَ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ، وَقِيلَ:
عَبْدُ الْحَمِيدِ، قَالَ الْبَزْزُغَانِيُّ^(١)، هُوَ الْأَكْبَرُ، بِإِثْنِ عَشَرَ، هُوَ الْأَشْهُرُ، لَخَرَجَ مَعَ
عَمِّي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى الْبَيْتِ فِي الْعَهْدِ الثَّانِي، فَمَاتَ مَاتًا، وَفَقَالَ: بَلِ
رَجَعِي إِلَيْهِ، أَنَّهُ شَهِدَ مَوْجَ الشَّامِ.

فَقَدْ رَوَى السَّيَاسِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: إِبْنِي
أَعْتَمِدَ الْحَكَمَ مِنْ عَمِّي خَاتَمُ بْنُ تَوْبَلٍ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ: عَمِّي هَذَا
عَامِلًا سَعِيدًا، رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ، قَالَ فِي التَّحْقِيقِ: مَا هَذَا بَلْ هُوَ فِي أَوَاخِرِ
حَيَاتِهِ صَلَّى عَلَى الصَّخْبِ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ ابْنِي فَاطِمَةَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهِيَ
وَهِيَ، وَصَاحِبُ الْخُصَّةِ فِي هَذَا عَمْرٍو.

وَوُجَّعَ فِي آخِرِ الصَّحِيحِ مَسْئَلَةٌ فِي حَدِيثِ الْحَدَاسَةِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ عَمْرِو
بِكَلِمَتِ امْرِئِ الْمَعْبُودِ، فَاصْبِ فِي الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا مَاتَتْ حَطَبِي
أَوْ حَوْسِي، أَلْجَأَتْ، وَهَذِهِ الشَّرَافَةُ أَيْضًا، وَهِيَ، تُكَلِّمُ الْوَلَدَ حَصْبًا عَلَى أَر
الْمَرَادِ مَيْدٍ، بِمَرَاةٍ أَوْ أَصِيبَ فِي مَاءٍ، أَوْ حَوْسِي، حَكَاهُ الْهَوَارِيُّ وَغَيْرُهُ،
قَالَ الْحَافِظُ: وَالْمَعْنَى يَظْهَرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِمَوْتِهَا: أَصِيبَ، مَاتَ عَلَى حَالِهِ، وَقَالَ
فِي بَعْثِ عَمِّي إِلَى السَّوْدِ، وَفَقَدْ قَالَ أَنَّهُ أَصِيبَ فِي الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنِي
فِي طَعْمِهِ بَنُو، أَوْ

(١) شرح الزبيري (١٠٧-١٠٨)

طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ. وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ.....

قال النووي^(١): «اختلفوا في وقت دفنائه فقيل: توفي مع علي - رضي الله عنه - غيب طلاقها ما كمن، حكاه ابن عبد البر، وقيل: بل عاش إلى سلافة عمر - رضي الله عنه - حكاه البخاري في «التاريخ»، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): «إن أبا عمرو بن حفص، حكاه رواد مائت وابن شهاب وغيرهما، وقلبه بعض الرواة، فقال: أبو حفص بن عمرو، وبعضهم أبو حفص بن المغيرة. قال العلماء: والمحفوظ الأول.

(طلقها البيت) بهمة وصل، ونح موحدة وتشديد فوقية، قال النووي قوله: طلقها، هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، وافق على رواية الثقات على اختلاف المآظهم في أنه طلقها ثلثاً أو البيت أو آخر ثلاث تطليقات، وجاء في آخر صحيح مسلم في حديثه الجساسة ما يؤمم أنه مات، قال العلماء: ليست هذه الرواية على ظاهرها بل هي وهم أو مزورة.

وأما قوله في رواية: أنه طلقها ثلاثاً. وفي أخرى: طلقها البيت، وفي رواية: طلقها آخر ثلاث تطليقات، وفي رواية: طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها وفي رواية: طلقها، ولم يذكر عدداً ولا غيره.

فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقين، ثم طلق هذه المرة الطلقة الثالثة، من روى أنه طلقها عطفاً أو واحدة أو آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر، ومن روى البيت فمراد طلقها طلقة صارت بها مبسوطة بالثلاث، ومن روى ثلثاً أراد به تمام الثلاث.

(وهو غائب بالشام) هكذا في رواية «المعوض»، والحديث أخرجه مسلم^(٣)

(١) شرح النووي، علم، صحيح مسلم، (٩٥/٦٠/٥).

(٢) شرح الزرقاني، (٢٠٧/٣).

(٣) صحيح مسلم، (١٤٨٠)، (١١٤/٢).

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ

برواية يحيى بن يحيى عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في لفظ «بالشام» بل انحصر فيه على بعض ما هو غائب، والمعروف في الروايات، ورواه العجلي أن أبا عمرو خرج مع علي - رضي الله عنه - إلى اليمن، فحدث إليها بطرفة ثالثة بقيت فيها عي من اليمن.

وفيه إشكال آخر، وهو ما قال الشيخ في «الذيل»^(١) قوله: «ومر عتبة» بخلفه «الخرجة الطحاوي عن أبي زبير المكي أنه سأل عبد الحميد عن علقم بن عبد أبي عمرو، فقال له سبب الخصم» فالتفتا إلى «ثم خرج إلى اليمن» وكذلك أخرجه سنن حديث ابن جريج عن عطاء عن عبد الرحمن بن عاصم أن كعباً أعمى، وكانت عند رجل من بني مخزوم، فأخبرته أن طأفها ثلثاً وخرج إلى بعض بني أمية، ووجه التجمع بينها أن كان ابن طلقها في الحادية، ثم يظهر أمر طلاق حتى خرج مع علي - رضي الله عنه - فوقع النزاع بينه وبين وكييل المرجح.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ مَارِعٍ عَلَى الدُّعْلَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْإِسْرَافُ عَلَى مَا نَالَهُ الْبُوهَظِيُّ، «السوري» و«مخرج».

ويشكل عليه ما في «مسلم»^(٢) عن طريق أبي بكر بن الحزم - سمعت عائشة تقول: «أرسل إلي ورجلي أنه عمرو بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة طحامي» وأرسل معه خمسة صاع من تمر، وخمسة أصع من زبيب - وهو نص في أن الحرس المزوج، ووكيله بالنصب على السفولية؛ قال النووي: فيه أن إطلاق دفع في عمية المرأة، وحوار الركالة في أثناء الحصول، وقد أجمع المؤلف على هذا الحكمين.

أول الزعماء بعداً لغيره كان إسناده هذا شعير متعة، فحسمه في

(١) «ذيل الصحيح» (٢٩/١١)

(٢) أخرجه مسلم (١١٩/٢)

فَسَحَطْتُهُ. فَقَالَ: وَإِلَيْهِ مَا بَلَكَ عَلَيْكَ مِنْ شَيْءٍ. فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «وَأَمْسِكْ لَكَ عَنِّي بَقَعَهُ».....

النفقة الواجبة عليه، أم - وهذا توجيه للحديث عند من قال أن لا نفقة للميتة، وأما من ذهب إلى أن لها النفقة لا يحتاج إلى ذلك.

(فسحطته) بكسر الخاء أي استغله مثال: استغله أي استغله ولم يمس به، فغره الطيب، وفي «المفاتيح» أي ما رقت به تكون شعراً أو تكونه قليلاً. ويمكن أن يكون من باب المحذوف والإبدال، والتفسير يرجع إلى الركن أي خصه على الوكيل، كما في «الترغاة»^(١).

(فقال الوكيل: أوأنه مائك عليا من شيء) أي غير هذا عند القائلين بوجوب النفقة، أو ولا هذا، بل نعطيهم معه نبرساً عند من لا يقول بدقة الميتة. فله نعل ثوب الوكيل، فشأت عليها ثيابها (فجاءت إلى رسول الله ﷺ) وفي نسخة: رسول الله ﷺ حذفت إلى (فذكرت ذلك له) أي ما جرى بها وبين زوجها وكلام الوكيل (فقال) ﷺ، وفي رواية نمنس، فقال: كم طلقتم؟ قلت: ثلاثاً، قال: صدق (ليس لك عليه نفقة).

قال الزباجي^(٢) «هذا يبين في أن المطلقة الميتة غير الفاسدة لا نفقة لها، خلاف لأبي حنيفة والثوري من قولهم: نكح المطلقة نفقة في العدة، والدليل على ما قوله قول ﷺ، فاطمة: ليس لك نفقة، أم.

قلت: والأعذر عن الحنفية ومن معهم أن جمعاً من الصحابة منهم عمر وعائشة - رضي الله عنهم - وغيرهما أنكروا على هذا الحديث أن يذم الإنكار، كما نكح في الجاهلية، وجمع عمر - رضي الله عنه - مخالفاً للحديث، بالنسبة، إذ قال: «لا نكح كتاب ربنا ولا سنة نبينا قول امرأة لا تعزى أحققت أم سميت».

(١) «ترغاة المفاتيح» (٢٧٦/١)

(٢) «المنهاج» (١٠٤، ١١١)

وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك. ثم قال: "قلت امرأة يغشاها أصحابي".

(وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك). قال النووي^(١): هذه قرينة عدمية، وقيل: أصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجبانة أنها أصارية، واسمها عروة، وقيل: عزلة بعين محجمة مضروبة ثم "أي: فحمة"، وهي بيت ودان بن عوف بن عمرو، وحلف في سبها قبل أنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل غيرها، وقال أيضا في حديث الحساسة: فوفاء: أم شريك من الأنصار، هذا قد أنكره بعض العلماء، وقال: إنما هي قرينة من بني عمرو، وقال آخرون: هما بيتان قرينة وأصارية، اهـ.

وذكر الحافظ في الإحصاء^(٢) هذا الحديث في ذكر أم شريك الثقرية والأصارية معا، وفي الحديث^(٣): وقع في رواية النسائي من حديث محمد بن ابن جريح في هذه النسخة قال النبي ﷺ: "فانظري إلى أم كلثوم فاعندي عندها ثم قال: إن أم كلثوم امرأة نكثت عودها فانظري إلى عبد الله بن أم مكتوم" اهـ.

وذكر الحافظ في الإحصاء^(٤) في ترجمة أم كلثوم غير مسبوقة، وقع في النسائي من قصة فاطمة العدني عند أم كلثوم بدل أم شريك وقيل: اهـ.

(ثم قال) **بَيِّنَةٌ** (تمك) بكسر الكاف أي أم شريك (امرأة يغشاها أصحابي) أي يرددون عندها ويرزونها لعلاقتها، وكانت كثيرة الله عروث والانداد في سبيل الله، ولعلهم للخروج من المشركين وغشهم، مرأى لشيء كثر أن عم فاطمة من الاعتداد عندنا خرجا من حيث إنه يغشونها التحفظ من نظروهم إليها ونظرها إليهم، واكتشاف شيء منها، وهي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة.

(١) شرح صحيح مسلم: بطوري (٥/١٠٠، ٩٦)

(٢) الإحصاء (١٢٢٨/٩١)

(٣) بدل الصحيح (١١/٣١١)

الخطابي سأ سيدة، والله نزل أن أم مكتوم.....

ونعطف لسناني^(١) في روايته مختلف المصنفين: أن أم مكتوم امرأة تكثر
شواهدا، وهي أخرى أو بطون أخرى، قالوا: انطلقوا إلى أم مكتوم، والله عليك
امرأة عذبة من الأصداء عاطفة العفة في مسيرها حار وجل، غزلها غزلها
الصبور، فزنت ما فعل، قال لا تعالي، فإن أم مكتوم كثيرة الغيرة، وهي
أنه لن يسقط عنت حمارك، أم مكتوم التي عن عذبت، مبرر أقوم بذلك
بعض، نكرهه، (نكره انعمي إلى أم مكتوم) تحدث

(اعتدي عند عبد الله بن أم مكتوم) ولما سئل امرأة يحيى بن يحيى عن
ماتت عند ابن أم مكتوم من أنسية، والإعتلاف في سمة معروف، صبر
سعد له، ربيع، عمرو، وقيل غير ذلك.

واختلف في سب أمه بغير ما فيها من بيت الزوج إلى بيت غيره، قال
الخطابي^(٢) وفي ذلك من ينادي في لسانه، والله قال: سألته سعيد بن
مسهر عن النسيئة ثلاثاً بين أمه؟ فقال هي بيت زوجي، فقال له مسهر:
وأي حديث باطل؟ فقال سعيد، سأل امرأة ذات إمار، إنها كانت ثمة، قال
الخطابي ابن مسهر: إن النساء والنسب الحطيم من الكبرياء، وهذا بعد يقتضي
أنه منها من مسكنه إلى غيره.

وتعلق في ذلك بغيره تعالى: ﴿لَا أَنْ يَأْتِيَنَّكَ لِيُفْهِمَ﴾^(٣) وفيه
بعض من هذه الحاشية المسجلة للخروج من النسب، حبيبة، وليس كذلك
المرأة في قولها من فناء، والندحة الثرة، لأن امرأتين واحد، والندحة
الندحة وجوب الزوج، وفي هذا ذهب ابن مسهر، ورد في غاشية في قصة

(١) الخطابي (٢٧٠/٢٧٠) ج (٢٢٢)

(٢) مسهر (١٠٠/١٠٠)

(٣) سورة الطلاق، الآية ١

لَإِنَّهُ رَجُلٌ أَهْمُوهُ، تَضْمِينُ ثِيَابِكَ جَنَّةً؟

فاطمه أنها كانت في مكان وحش، فحجب على ناحيتها، فلذلك ترخص لها رسول الله ﷺ.

فهذه الأقوال تدل على أنه لا يباح لها الاكتفال إلا لعذر، وإذا اختصرا في تعبير العذر، اهـ.

وتقدم ما قال عمر - رضي الله عنه - «لا ندع كتاب رب ولا سنة نبينا يقول امرأته»، وأخرج البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: ما غافلة؟ ألا تنم، الله، يعني في ذلها لا مكبي ولا نفاة.

(بابه رجل أعمى تضمين ثيابك عنده) فانه لغاري^(١) استثنى أو حال من فاعل استدى، والمعنى لا تنسى ثياب الرينة في حال العنة، ويحصل أن يكون كناية عن عدم جوار الحرج في نام العنة، أو تكون كناية عن قبحها غير محتاجة إلى التحجب، اهـ.

قلت: هذا الأخير السمي لنا في مسلم من وجه آخر، فذلك إذا وضعت عمارك لم يرك، قال النووي^(٢): احتج بعضهم بهذا الحديث على حوار ظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر أصحاب أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا مَا كَانَ بَيْنَ أَكْفَرِهِمْ وَقُرْلَهُمْ﴾ الآية^(٣)، ولأن الناسة مشتركة

ويدل عليه من السنة حديث بهار عن أم سلمة أنها كانت هي وميمونة عند نسي بكتة فدخل ابن أم مكتوم فقام بكتة، واحتج به فقاروا إنه أسمى لا

(١) «مرقاة المفاتيح» (٦/١٣٢)

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٠/١٦٦).

(٣) سورة النور: الآيات ٢٤، ٢١.

ببصرها، فقال النبي ﷺ: «أفعميا وإن أفتما؟» وهو حديث حسن رواه أبو داود^(١) والترمذي وغيرهما، وقال الترمذي: حديث حسن، ولا بلغت إلى فدح من فدح فيه بغير حجة، وأما حديث قاطعة بنت قيس مع ابن أم مكتوم، فليس فيه إذن في النظر إليه، بل فيه أنه تأمن عنده من نظر غيرها إليها، وهي مأمورة بخض بصرها، فيمكنها الاحتراز عن النظر ملا مشقة، بخلاف مكانها في بيت أم شريك، اهـ.

وقال الموفق^(٢): أما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب، فإنه محرم إلى جميعها في ظاهر كلام أحمد، قال أحمد: لا يأكل مع مطلقة، هو أجنبي لا يحل له أن ينظر إليها كيف باكن معها، ينظر إلى كفها لا يحل له ذلك، وقال القاضي: يحرم عليه النظر إلى ما عدا الوجه والكفين؛ لأنه عورة، ويباح له النظر إليها مع الكراهة إذا أمن الفتنة، ونظر لغير شهوة، وهذا ملحق الشافعي لقوله عز اسمه: «وَلَا يَتَّبِعُكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» قال ابن عباس: الوجه والكفين، وقال عليه الصلاة والسلام لأسماء بنت أبي بكر: إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا.

ولما نوله شعالي: «وَلَا تَلْبَسُوهَا سَتْرًا فَتُتَوَكَّرَ مِنْ زَوَّامِ بَهَائِرِ»^(٣) وقوله ﷺ: «إِن كَانَ لِإِحْدَاكُنْ سَكَّابَ مَمْلُوكٍ مَا يَدْرِي فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ وَحَدِيثُ انفصل مع الخثعمية المذكورة في الحج، وعن جرير بن عبد الله قال: سأله ﷺ عن نظر الفجاءة، فأمرني أن أصرف بصري، حديث صحيح، وعمر علي مرفوعاً: «لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ» رواهما أبو داود^(٤)، وأما حديث أسماء إن صبح فيحتمل أن يكون قبل نزول الحجاب.

(١) أخرجه أبو داود في اللباس (٤١١٣)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٨).

(٢) المغني (٤٩٨/٦).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٣.

(٤) أخرجهما أبو داود (٢١٤٨، ٢١٤٩).

قَالَتْ: حَدَّثْتُ قَادِسِيْنِي، قَالَتْ: كُنْتُ حَدَّثْتُ ذَكَرْتُ لَهَا، أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ.....

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَاهِرِ الْكُفْرِ وَمَا ضَمُّهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَحْسِبَ نَافِعًا لَذَلِكَ قَتْلَهُ، وَإِنْ يَكُونُ نَافِعًا لِمَنْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْإِثْمُ، وَلَا حَرَمَ لِنَفْسِ أَحَدٍ.

وَمِنْ مَنَاجِدِهِ^(١) لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا أَمْسَكَ وَجْهَهُ وَكَبَّهَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَتَّبِعْ بِهِنَّ»^(٢) إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ^(٣) فَإِنْ عَيَّ وَابْنُ عِبَّاسٍ: مَا ظَهَرَ مِنْهَا: الْكُفْلُ وَالْعَالَمُ وَالْمَرَادُ مَوْجِبُهُ وَحِوَالَةُ وَالتَّكْبُّهُ بِمَحْزُورِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ إِلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَيْهِ مِنْهُ، بِمَا أَمْسَكَ الْبُشْرَةَ لَا سِوَاهُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْمَنْظَرِ إِنْ مَا لَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ أَعَدَّ وَنَهَى عَنْ «أَبْوَابِ النَّجَسِ» فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) بَيْنَهُمَا فِي الشَّعْرِ مَشْهُورٌ.

أَقَابَةُ حَلَلَتْ بِكَسْرِ التَّاءِ، أَيِ مَرَحَتْ مِنْ عِدَّةٍ (قَادِسِيْنِي) سَمَاءُ ابْنِ سَهْلٍ، أَيِ عَلِيٍّ، وَفِي رِوَايَةِ نَسَمٍ: لَا تَتَوَلَّى بِنَفْسِكَ، هِيَ أُخْرَى أَوْ وَارِثُهَا إِلَيْهَا، أَيْ لَا تَتَوَلَّى بِنَفْسِكَ، قَالَ التَّوْبِيُّ^(٥): بَلَى، فَهُوَ حِوَالُ التَّعْرِضِ خَطَا بَابٍ وَهُوَ لِصَحْحِ عَدْلَاءِ أَعَدَّ.

وَسَمِعَهُ عِيَّاسٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ: «نَفْسِي»، وَلَا «نَفْسِي»، وَفَسَدَهُ غَيْرَ أَمْرًا بِالشَّرْطِ دُونَ تَحْقِيقِ رَدِّهِ، وَالتَّعْرِضُ أَيْ هُوَ مِنَ الْفُرُوجِ أَوْ «تَبَعَهُ» أَمَّا الْعَجِيْبُ فَلَا تَعْرِضُ فِيهِ، وَهَذَا مِنْ عَدْلِ الشَّرْطِ كَرِهَ حَرَجُهُ أَنْ يَقُولَ: لَا تَعْرِضْ بِنَفْسِكَ، وَالتَّحَدَّثُ بَرْدٌ عَلَيْهِ، وَنَظَرُ فَمَّا «الْأَبْيَ» بَأَنَّهُ إِذَا كَرِهَ هَذَا مِنَ التَّخَاطُبِ نَحَسَهُ أَوْ لَبَسَ رُكْلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ يَجِدْ حَاضِرًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِعَبْرَةٍ، أَعَدَّ.

(قَالَتْ: فَلَمَّا حَدَّثْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) بَنِي عَمْرِو بْنِ الْقَامَرِ،

(١) (١٦٨٧) (١٦٨٨).

(٢) سورة النور الآية ٣١.

(٣) شرح التَّوْبِيُّ عَنْ تَفْصِيحِ لَسَلَةٍ (١٦٨٧) - (١٦٨٨).

وَأَنَا جِهْمُ بْنُ حِشَامٍ خُطْبَاتِي

هكذا في رواية مسلم وغيره التصريح بأن أبي سفيان، ووقع في بعض الروايات بلفظ معاوية فقط، فتوهم منه بعضهم بأنه غيره، قال النووي: هذا غلط صريح، ثبت عليه سلا يغتروا به، اهـ.

(وأبا جهم بن هشام) قال النووي: أبو الجهم هذا بفتح الجيم، مكبر، وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأبيحانية، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم، وفي المروزي بين يدي المصلي، فإن ذلك يضم الجيم مصغراً، اهـ.

قلت: ونقدم الكلام على ترجمته في «كتاب الصلاة» في «باب المصل في الغزاة» وهو أبو جهم بن حذيفة، اختلف في اسمه، فقبل: عامر، وقبل: عبيد، صحابي قرشي حذوي من مسلمة الفتح، وما في «الموطأ» من قوله: ابن هشام غلط من الراوي «الموطأ»، والمعروف في الروايات أبا جهم يدون النسب، قال عياض: ذكره الناس كلهم ولم ينسبوا إلا يحيى بن يحيى الأندلسي، فقال: ابن هشام، وهو غلط، ولا يعرف في الصحابة أحد، يقال له أبو جهم بن هشام، ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة «الموطأ» ولا غيرهم، وكذا قال ابن عبد البر^(١)، إلا أنه قال: اسمه عويمر بن حذيفة بن غاتم العدوي، ويقال: اسمه عبيد بن حذيفة، قال: وفي رواية ابن القاسم: «ابن هشام» كما في رواية يحيى، اهـ.

(خطباني) قيل: فيه حواز التعريض بخطبة البائن، ونعق بأنه ليس في الحديث دلالة على ذلك، بل الظاهر أن الخطبة وقعت صريحاً بعد العدة، وفي حديث الجساسة عند مسلم: فلما تأييت خطبتي عبد الرحمن بن عوف هي نفر من أصحاب محمد، وخطبني رسول الله ﷺ على مولاه أسامة بن زيد، الحديث.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ غَضَاءَهُ عَنْ غَائِبَةٍ،
وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَتَضَعُكَ لَا مَالَ لَهُ.....»

ولا إشكال فيه نعماً في رواية عند مسلم: فخطبني خطابٌ منهم معاوية،
وأبو جهم، الحارثي، وزعيقة الصخرية فيها، مع كونها نسيئةً لدينها وجماعها
وسها وسراقتها وساقطها للإسلام، وفي هذه الأمور كانوا يدعون.

(فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يضع غداءه عن عائته) وتعاقب ما
من السكب والعتق، قال النووي: فيه تأويلان مشهوران، أحدهما: أنه كثير
الاستفزاز، والثاني: كثير الشرب لئلا، وهذا أخرج بن أبي شيبة في رواية أخرى عند
مسلم. «أبو ضراب لئلا»، وفيه فصل على حوار ذكر الإنسان بما فيه عند
الحدوث وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من العيبة المحرمة، بل من العيبة
الواحدة.

(وأما معاوية فضعفوك) يضع النقاد المهمة، أي فقير (لا مال له) صفة
كاشفة، وهذا يدل على أنه كان في غاية من الغنى قبل، وقال غيره إذا ذلك؛
لأن أباه كان كافراً، ولم يسلم بعد، ولم يعط أباه شيئاً بعد ما أسلم، وهذا
مردود، إذ صرح في «العواصم» أن معاوية وأباه من مسلمة الفتح، فالأظهر أنه
لشيخ والده، وكان شجاعاً على أمراته وولده، كما في «المعاني»^(١). وقد قال،
أمراته هنذا: يا رسول الله، إن أبنا مغيان دخل شعبيح، وليس يعطيني ما
يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم تحدثت، عند الشيخين.

واستدل الموفق^(٢) بهذا على اشتراط البسر في الكفاءة، فقال: فيه
مرأتان إحداهما هي شرط في الكفاءة لقوله ﷺ: «الحسب المال»^(٣) وقوله

(١) «معركة المظفر» (٦/٢٢٦).

(٢) «ناسخ» (٦/٢٩٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٧٧٠).

خَيْرًا وَاعْتَصَمَتْ بِهِ.

أخرجه مسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق، ٢ - باب المطلقة ثلاثاً لا شقة لها، حديث ٣٤.

النكاح (خيراً) كثيراً (واغتبطت به) بنين متبعة وفتح العادة القرنية والموحدة، أي صرّت ذا غبطة، بحيث اغتبطني النساء. لاحظ كان لي منه.

قال النووي^(١) يقال غبطته ساء ما لا أغبطه - تكسر الباء - واغتبط هو كمنعه وامتنع، وحبه فاحسن، وفي القاموس^(٢) الغبطة بالكسر: حسن الحال والمسرّة، وقد اغتبط وغبطه، كصبره وسمعه تعني بعدة عليّ أن لا يتحول عن صاحبها، والأغنياء: المتبجح بالتحول الحسنة.

وأجمل النووي الكلام على فوائد حديث فاطمة هذا، فذكر ستة عشر فائدة، وقال الفاربي^(٣) وفي شرح السنّة: فيه دليل على أن الحال معتر في الكفارة، وعلى أن الرجل إذا لم يجد نفقة أهله، وطلبت المرأة فراقه فارق بينهما، قلت: نبس مي الحديث دليل على ذلك، قال: وعلى جوار تزويج المرأة من غير كنز برصاها، فإن فاطمة هذه كانت قرشية، وأسامة من الموالي، وفيه أنه لم يعرف عدم رضا الأولياء، بل العاقل أنهم رضوا بذلك، لأجل أمره بخلافه، أهـ. والخلاص، في مسألة الكفارة شهيرو.

قال الموفق^(٤): اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفارة لصحة النكاح، فروي عنه أنها شرط له، قال: إذا تزوج العولى فعرية فارق بينهما، وهذا قول سفيان، وقال أحمد في رجل يشرب الشراب: ما هو بكفارة له، يفر، بينهما. وقال أبو كان المخرج، إذا كان فرقة بينهما، فقول عمر - رضي الله

(١) شرح النووي، على الصحيح نسبه، (٩٨/١٠/٥).

(٢) ارفقة لسانيه، (٣٦٧/٦ - ٣٩٢).

(٣) النعمي، (٣٨٧/٦ - ٣٩٦).

عنه - لا تمنع فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء. روى الخليل بإسناده، وعن أبي إسحاق تهمذاني قال: «أخرج سلمان وجريز في سر فأقيمت الصلاة، فقال جريز لسلمان: تقدم، قال سلمان: بن أنت تقدم، فإنكم تعثر العرب لا يمتنع عليكم في صلاتكم، ولا تنكح نساءكم» والحديث.

وقد روي أن النبي ﷺ قال: «لا تنكحوا أنفساً إلا من الأكفاء» روى الدارقطني^(١) إلا أن ابن عبد شير قال: هذا ضعيف لا أصل له، ولا يخرجه مسلم.

والمراد بالثانية عن أحمد: أنها ليست بشرفة، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي نحو هذا عن عمر وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحفص بن أبي سليمان^(٢) وابن سيرين، وذلك لما في وأصحاب الرأي؛ لقوله تعالى: ﴿يُنْكِحَ الْكَافِرَ عَبْدُ نَفْسِهِ الْأَنْكَرُ﴾^(٣) وقالت عائشة: إن أبا حذيفة شمس سألها، وأنها ابنة أخيه، أخرج البخاري، ونكحت فاطمة بنت قيس أمامة بأمره ﷺ، منفر عليه، وأصبح أنها غير مشرقة، وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجملة.

ولا يزوج منه امرأة لها، وذلك لأن الزوجة وكى واحد من الأولياء له فيها حق، ومن لم يرص عنهم له الفسخ، ولذلك لما تزوج رجل أخته من ابن أخيه ليرفع بها حبسه، جعل لها النبي ﷺ الخيار، فأجازت ما منع أبوها، ولم تعد اشترط لم يكن لها خيار، فإذا قلنا باشتراطها، قلنا نعتبر وجودها حال انعقد، فإن عدت بعد لم يبطل الشكاح. وإن قلنا: ليست شرطاً، فرضيت امرأة والأولياء، كلهم صَحَّ الشكاح.

(١) ابن الدارقطني (٢٤٥، ٣).

(٢) كما في الأصل، والظاهر أن أبي سلمان كما في «الشرح الكبير» وهو المعروف، أحد الشريكين في «التفريب».

(٣) سورة النحر: الآية ١٣.

روى ثم يرضى بعضهم، ليس يمنع المصنف ما خلا من أحد أو من جهة واحدة فيه رويته عن أحمد، وقولان للشافعي، إسنادهما أنه ما خلا لأحد الكفاءة من أحبيهم، والعاقلة متصرف، فيها غير رضاهم، والثانية: أنه صحيح، وهو ظاهر المذهب، كما في «الشرح الكبير» به دليل أن المرأة التي زوجها أبوه من عمر عمره خيرا ما يري بمثلها وأم يرضى الشكاح من أصله، وعلى هذه الرواية نحن ثم يرضى المصنف، وهذا قال الشافعي ومثلك.

وقال أبو حنيفة: إذا دفعت المرأة وبعض الأولياء، لم يكن نكاحي الأولياء، فسح، لأن هذا الحق لا ينحرف، وقد أسقط بعض شركاء حقه، فسقط جميعه كالأصاح، والله أن كل واحد من الأولياء بعتر رفاه، فلم يسقط برصه عيونه، ومما كانوا متساوين في النكاح أو منفوسين، مثل أن يزوج الأب غير نفسه، فإن نكاحه الفسخ، وقال مالك والشافعي: ليس لهم فسخ إذا زوج الأثرى، لأنه لا حق للأب معه، لرضاؤه لا بعير.

وقال: أنه وثي في حال بنحوه العار بفقد الكفاءة ففسك النكاح كالمتاويين.

واختلفت الرواية عن أحمد في شروط الكفاءة، فعد عبد شريطان. الدين والمصحب، يعني السيد، وعنه أنها خمسة. هذان، والحرية، والمساواة، والعتق، وذكر الشافعي في «المعزاد» أن بقية هذه الثلاثة لا يفضل المكاح روايه وحده، وإما الروايتان في الشرطين الآخرين، وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط، وذكر أبو الخطاب: أيضا. وقال مالك: الكفاءة في ثمين لا غير، قال ابن عبد البر: هذا جملة مذهب مالك وأصحابه، وعن الشافعي كقول مالك، ويقول آخر أنها الخمسة المذكورة، والسلامة من العيوب الأربعه تكون سالمة، وكانت قول أبي حنيفة والشوري إلا في الصنعة والسلامة من العيوب الأربعه.

ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين، إلا أن يكون ممن يستخر ويستر ويستره معه الصبيان، فلا يكون كفراً؛ لأن المال على الجند الفسق، ويغنى ذلك نقصاً، والدليل على اعتبار الدين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانُوا يُؤْمِنُ بِكُمْ كَمَا كُنْتُمْ فَاقْتُلُوا﴾ ولأن الفاسق مردود مردود الشهادة والرواية، غير مأمون على النفس والمال، مسلوب الولاية، ناقص عند الله وعند خلقه، قليل الحظ في الدنيا والآخرة، فلا يجوز أن يكون كفراً لعفوية ولا مساوياً لها، لكن يكون كفراً نمثله.

قال الدردير^(١): الكفاءة لغة المماثلة، والمعتبر فيها أمران: الدين أي الدين، أي كونه ذا دين غير فاسق، والحال أي السلامة من العيوب التي توجب لها الخیار في الزوج، لا الحال بمعنى الحب والنسب، وإنما تشب فقط، ولها وللولي تركها، وتزويجها من فاسق يتغير يؤمن عليها منه؛ وإلا رده الإمام، وإن رضيت لحق الله حفظاً للنفوس، وكذا تزويجها من معيب، لكن السلامة من العيب حتى للمرأة فقط، وليس لولي فيه كلام.

قال الدسوقي: الحاصل أن الأوصاف التي اعتبروها في الكفاءة ستة، أشار لها بعض بقوله:

سبب ودين صنعة حرية فقد العيوب وفي اليسار ترد

فإن ساواها الرجل في السنة، فلا خلاف في كفايته، واقتصر المصنف على ما ذكر لغو القاضي عبد الوهاب: إنها المماثلة في الدين والحال، ولا يشترط فيها المماثلة في غير ذلك من باقي الأوصاف، معنى ساواها الرجل فيها فقط كان كفراً، فإن تركتها المرأة بأن رضيت بغير كفز ولم يرخص الولي تركها، فلا ولياء الفسخ ما لم يدخل.

(١) الشرح الكبير (٢/٢٤٨).

والحاصل أن المرأة إن تركتها، فحق الولي باقي والمكس، وقوله تزويجها من قس، وذلك لأن الحق لهم في الكفاءة، فإذا أسقط أحدهما وزوجها، قال النكاح صحيحاً على الاعتماد، وحاصل ما في المسألة أن ظاهر ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رشد مع تزويجها من العاقق ابتداءً وإن كان يؤمن عندها منه، وأنه ليس لها ولا للولي الرضا به، وهو ظاهر، لأن مخالطة العاقق ممنوعة، وهجره واجب شرعاً، فكيف بخالطة النكاح.

فيذا وقع وتزوجها، فهي العتق ثلاثة أقوال: لزوم فسخه لمساؤه، وهو ظاهر النكاحي وغيره الثاني، أنه صحيح، وشهرته لتكافئه، والثالث لأصح. إن كان لا يؤمن منه، إذ الإمام وإن رخصت به.

وفي الهداية: الكفاءة في النكاح معتبرة، وإذا تزوجت امرأة نفسها من غير كفاءة، فللاولياء أن يقرأوا به، دفعاً لضرب العلل عن أنفسهم، والنكاه معتبر في النسب لأن يقع به النكاح، وتعتبر في الدين أي المديونة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومو الصحيح، لأنه من أعلى النكاح، والمرأة تعتبر بنفس الزوج فوق ما تعتبر بضعة^(١)، سبه، وقال محمد: لا تعتبر، لأنه من أمور الآخرة، فلا يثبت عليه أحكام الدنيا إلا إذا كان يصفق ويسحر منه، أو يخرج إلى الأسواق سكران، ويلعب به الغبيان لأنه مستغلب به.

ومعتبر في المذاهب، وهو أن يكون مالكاً للمهر والنفقة، وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، وأما الكفاءة هي

(١) قوله: بضعة بفتح الباء المعجمة والضم الموحدة وأمين الموحدة ومدة وحاء بكسر الصاد أيضاً، ومع لومع، وهو الثاني من الناس في النسب.

٦٨/١١٨٨ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمَسْتَوْتَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ. إِلَّا أَنْ تَكُونَ خَامِلاً، فَيَنْفَقَ عَلَيْهَا، حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا

الغنى، فمعتوه عند أبي حنيفة ومحمد، حتى إن الفاتفة في البسار لا يكادتها التقادر على المهر والنفقة، لأن الناس يتفاخرون بالغنى، ويشبهون بالفقر، وتكثر في الصنائع عند أبي يوسف ومحمد، ومن أبي حنيفة في ذلك روايتان، قال ابن الهمام: أظهرهما لا تعير في الصنائع، اهـ.

٦٨/١١٨٨ - (مالك أنه سمع ابن شهاب) الزهري (يقول: المستوتة لا تخرج من بيتها) أي لا تنقل عنها فيكون من باب سكناها، وتقدم اختلاف الفقهاء في ذلك، وبحسن أن يكون اسمها لا تخرج من بيت العدة ليلاً ولا نهاراً، فيكون من باب الحروج، وهي أيضاً خلافة عند الفقهاء، قال الموفق^(١): للمعدة اخروج في حوائجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها.

وقال محمد في موطئه^(٢): المتوفى عنها تخرج بالنهار في حوائجها، ولا تبت إلا في بيتها، وأما المطلقة مستوتة كانت أو غير مستوتة، فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها، اهـ.

وقال مالك: تخرج المستوتة أيضاً بالنهار لغضاء الحاجة، وإما تلزم بيتها هي النيس، وسواء في ذلك الرجعية والبائنة، وقال الشافعي في الرجعية: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، وقد تخرج نهاراً المستوتة، كذا قال ابن رسلان، وهكذا حكى الزرقاني مذهب مالك (حتى تحل) بانقضاء العدة (وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً، فينفق عليها، حتى تضع حملها) بقوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّى تَضَعُوا حِمْلَكُمْ﴾

(١) التلخيص (٨/١٦٣).

(٢) (ص ١٨٧).

قال مالك: وهذا الأثر عندنا.

(٢٤) باب ما جاء في عدة الأمة من طلاق زوجها

١١٨٩/٢٩ - قال مالك: «الأمر عندنا في طلاق العبد الأمة، إذا طلقها وهي أمة، ثم عتقت بعد، فعدتها عدة الأمة لا يغير عتقها عتقها كانت له عليها رجعة، أو لم تكن له عليها رجعة. لا تنقل عدتها.....»

ملخص: وتقدم الكلام والخاضع على الفقة مما سر.

(قال مالك: وهذا) المذكور الأسر) المرحح (عندنا) وهذا باعتبار السكنى، فإن الأثر موهوب للإمام مالك والعبيد، وأما في مسألة الخروج موافق للحنفية، لا غير.

(٢٤) عدة الأمة من طلاق زوجها

يعني ما نعتق بأحكام عدة الأمة إذا طلقت

١١٨٩/٢٩ - (قال مالك: الأمر عندنا) المرحح (في طلاق العبد) وكان أمر طلاق الحر (الأمة) مفعول طلاق (إذا طلقها) زوجها (وهي أمة) وقت الطلاق (ثم عتقت) بناء المجهول (بعد) يبتدأ على الأمة أي بعد الطلاق (فعدتها عدة الأمة) فإن (لا يغير عدتها). النصب مفعول (عتقها) بالرفع فاعله سواء (كانت له عليها رجعة أو لم تكن له عليها رجعة) بعض (انطلاق) الرجعي وغير الرجعي في ذلك سواء.

(لا تنقل عدتها) بالمتى من عدة الأمة إلى عدة الحر، فإن الباقي: وهذا كما قال: إن عتقت الأمة لغير العدة لا يغير عدتها سواء كان طلاقاً مائلاً أو رجوعاً، بل فإنه متى أدى على عدة الأمة، وذلك إنما يرأس في عدتها وقت

وحرّبا لنفوق أهلاق عليها، فلا معبر حكمها ما طرأ بعد ذلك عليها، والفرق بين ذلك وبين أمة يطلقونها زوجها طلاقاً رجعياً، ثم تغتسل في تعدد ثم يموت زوجها، فإنها تنظر إلى عدة الحرة عدة الحرة، ولو كان باناً لم تنتقل إلى عدة وفاة.

والفرق بينهما أن عدة الوفاة ترميها في الطلاق الرجعي، لأنها حكم من أحلهم الرجعة كالتوارث، وأحوال الطلاق والظهار وغير ذلك، وهي باقية بينهما في الطلاق الرجعي دون البائن. وإنسا وجبت عليها عدة الوفاة وهي حرة، فتلزمها عدة الحرة. وليس كذلك الأمة المطلقة فإنها لم وجب عليها عدة الطلاق، ولم يجب عليها عدة بئنت، فبئنت ثم تنتقل إلى عدة الحرة، وذلك التاميم: تنتقل إلى عدة الحرة إذا كانت طلاقاً رجعياً. واختلف قول أبي حنيفة في الطلاق بئنت فقال: لا تنتقل إلى عدة الحرة. وقال أيضاً: تنتقل: قل الطعاري: وهو القوي، لا.

وقال الموفى^(١) إذا طلقها طلاقاً سلاً، فيه الرجعة وهي أمة، فلم تنصر عنها حتى اعتنقت، بئنت على عدة حرة، وإن ضفها طلاقاً لا بعنك فيه الرجعة فأعتنقت عدت عدة أمة، وهو قول الحسن والشعبي والضحاك وإسحاق وأصحاب الرأي. وهو أحد أقوال الشافعي، والقول الثاني له: تكمل عدة أمة سواء كانت مائة أو رجعية، وهم قول مالك وأبي ثور، لأن الحرة طرأت بعد وجوب عدة عليها، فلا يعتبر حكمها كما لو كانت سائاً، وقال عطاء والزهري وقادة: بئنت على عدة حرة بكل حال، وهو القول الثالث للشافعي؛ لأن سبب العدة الكاملة إذا وجد في آثاء، تعدد اعتنقت إليها، وإن كانت مائة، كما لو اعتنقت بالشهر ثم رأت أمة.

(١) المعنى: (٨/١٣٣)

قَالَ مَا يَكُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَدُّ. يَفْعُ عَنِ الْعَبْدِ. ثُمَّ يَغْتَبُ بَعْدَ أَنْ يَفْعُ الْخَدُّ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا خَدُّهُ خَدُّ عَبْدٍ.

قَالَ مَا يَكُ: وَالْحَرُّ يُفْلِقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا.....

ولما أنها إذا أعتقت وهي رجمية فقد وجدت الحرية، وهي روضة تعتد عدة الوفاة، لو مات، فوجب أن تعد عدة الحرائر، وإن أعتقت وهي يانس، فلم توجد الحرية في الزوجية، فم يجب عليها عدة الحرائر، لأن عدة الرجمية تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات، فانتقل إلى عدة الحرائر، واليهائن لا تسأل إلى عدة الوفاة فلا تنقل إلى عدة الحرائر كما لم تنقصت عدتها، وما ذكرناه حالك يَنْقُضُ ما إذا مات زوج الرجمية، فإنما ينقل إلى عدة الوفاة، اهـ.

وفي «الهداية» إذا أعتقت الأمة في عتقها من طلاق رجعي فتعتقت عتقها إلى عدة الحرائر، لقام التكاثر من كل وجه، وإن أعتقت وهي موبة أو موفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها إلى عدة الحرائر، والالتكاثر كالموبة أو الموت، اهـ.

قَالَ مَا يَكُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ أَي مِثْلُ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا عَدَّتْ (الْحَدُّ) بِالرَّفْعِ (يَفْعُ) أَي بِحَبِّ (عَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ يَفْعُ) سَاءَ السَّجْدِ (بَعْدَ أَنْ يَفْعُ الْحَدُّ عَلَيْهِ) أَي بَعْدَ أَنْ يَلْزِمَهُ. وَيَحِبُّ عَلَيْهِ بَيْنَ اسْتِيفَانِهِ (فَإِنَّمَا خَدُّهُ خَدُّ عَبْدٍ) يَعْنِي نَصْفَ خَدِّ الْحَرِّ لِلزَّوْجَةِ حَالِ الْعُبُودِيَّةِ، فَلَا يَفْلِقُ بِعَقْدِهِ إِلَى خَدِّ الْحَرِّ، وَبِهِ جَرَّهُ الْمَوْفَى إِذَا قَالَ^(١): إِذَا زَوَّيْتُ الْعَبْدَ ثُمَّ عَتَقْتُ خَدُّهُ الرَّدِيقُ، لِأَنَّهُ إِسْمٌ يَدُومُ عَلَيْهِ الْحَدُّ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ. اهـ. وَلَمْ يَحِبُّ بِهِ خِلَافًا، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: إِنْ قُلَ بَعْدَ عَقْدِهِ: زَوَّيْتُ وَأَنَا عَبْدٌ لِرَبِّهِ خَدُّ عَبْدٍ، أَعِيدَ

قَالَ مَا يَكُ: وَالْحَرُّ يَفْلِقُ: وَجْهَهُ (الْأَمَةُ ثَلَاثًا) أَي بِمِثْلِكَ ثَلَاثَ تَطْلِيفَاتٍ

(١) «المفاتيح» (٢/٢٤٤).

وَتَعْتَدُ بِحَيْضَتَيْنِ. وَالْعَبْدُ يُطْلَقُ الْحُرَّةُ تَطْلِيفَتَيْنِ. وَتَعْتَدُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.
 فَإِنْ مَاتَ فِي الرَّحْلِ لَمْ يَكُنْ نَحْتَهُ الْأَمَةُ، ثُمَّ يَشَاعُهَا فَيُعْتَقُهَا؛
 إِنَّمَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَيْنِ، مَا لَمْ يُصْبَهَا.....

(وتعتد الأمه حيضتين) ولا ينتقل عدتها إلى عدة الحران لم تكون زوجها حراً
 (والعبد يطلق) زوجته (الحررة تطلقين) فإنها في حقتها بمزاج ثلاث (وتعتد ثلاثة
 قروء) ولا ينتقل عدتها إلى عدة الإماء، تكون زوجها عبداً، وذلك لما تقدم في
 كتاب طلاق المعدة أن مذهب الإمام مالك وسن وقعه في ذلك أن الطلاق
 بالرحال، والمعدة بالنساء خلافاً للحقيرة

(قال مالك في الرجل يكون نَحْتَهُ الْأَمَةُ) أي يكون متزوجاً بها (ثم يشاعها)
 وانفسخ النكاح. لأن ملك اليمين يوجب فسخ النكاح، وحلت له حيث ملك
 اليمين (فيعتقها) إنها تعد عدة الأمه حيضتين) لأن فسخ النكاح ماذنها وهي
 أمة، فلم يشاعها المنفق بعدة لعدة الحره (ما لم يصبها) أي لم يجامعها بعد
 الشراء ملك الحر.

قال ابن أبي شيبة^(١): من اشترى زوجته فقد انفسخ النكاح، وحلت له بملك
 اليمين، فإن اشترىها قبل أن يدخل بها، ثم أعتقها فلا عدة عليها، لأن القرقة
 وقعت قبل النساء، ولكنه إذا أعتقها سبوا بحصة. لأن عقد ملك اليمين يبطل
 عند النكاح، وإذا بطل ثم بطل لعقد النكاح حكم في المدة لعدم البناء، فإن
 اشترى بعد أن دخل بها، فأعتقها قبل أن يمسها، اعتدت عدة الأمه قرأين،
 على حسب ما وحيت عندها المدة حين انفسخ، ولا تتغير عدتها بحقوقها، هذا
 قول مالك وأصحابه، وقال الكوفيون: تعتد بثلاثة أقراء، اهـ.

وفي النهاية: كما لو اشترى أم ولد ثم أعتقها، قال ابن القيم^(٢).

(١) المجموع (١: ١٠٢).

(٢) معجم القدي (١: ١٠٢).

وَإِنْ أَصَابَهَا الْعَدَّةُ وَلَمْ يَكُنْ يَشَاءُهَا قَدْ بَلَغَ عَدَّتُهَا. وَلَمْ يَكُنْ عَلَيَّهَا إِلَّا الْإِسْتِثْرَاءُ بِحَيْضَةٍ.

أَيُّ كَمَا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ امْرَأَةً هِيَ أَمُّ وَلَدِهِ إِذَا كَانَتْ أَمًّا، فَإِنَّهُ يَنْتَسِخُ النِّكَاحُ بِالشِّرَاءِ. وَلَمْ يُظْهِرِ الْعَدَّةَ حَتَّى حُلِّ وَطْئُهَا بِذَلِكَ الْيَمِينِ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَنْعٍ يُظْهِرُ، غَيْرَ أَنْ هَهُنَا تَجِبُ عَلَيْهَا عَدَّةٌ أُخْرَى، لِأَنَّهَا أُمٌّ وَلَدٍ أَعْتَقَتْ وَتَدْخُلُ الْعِدَّتَانِ، فَيُحِبُّ عَلَيْهَا الْإِحْدَادَ، وَإِلَى أَنْ تَذْفَعَ عَدَّةَ النِّكَاحِ، وَهِيَ حَيْضَتَانِ مِنْ وَقْتِ الشِّرَاءِ، لِأَنَّهَا عَدَّةُ النِّكَاحِ، وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهَا فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُخْرَى، لِأَنَّهَا عَدَّةٌ أُمٌّ وَلَدٍ أَعْتَقَتْ، أَمَّا

وَقِي الْعَابَةُ: قَوْلُهُ: ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهَا ثَلَاثَ حَيْضَاتٍ، حَيْضَتَانِ مِنَ النِّكَاحِ نَحْتَنِبُ فِيهِمَا مَا تَحْتَنِبُ مِنَ الْخُرُوجِ وَالْمُتَزِينِ وَحَيْضَةٌ مِنَ الْفَتْقِ لَا تَحْتَنِبُ فِيهَا، لِأَنَّهَا لَمَّا اشْتَرَاهَا فَسَدَ النِّكَاحُ، وَوَحَّتِ الْعَدَّةُ، أَلَا نَرَى أَنَّهُ لَا سَحَرُ أَنْ يَشْرَوْجَهُ، وَإِنَّمَا يَمْ يَظْهَرُ حُكْمُ الْعَدَّةِ فِي حَقِّهِ لِمَنْعٍ، هُوَ مَلِكُ الْيَمِينِ، فَإِذَا زَالَ الْمَنْعُ ظَهَرَ حُكْمُ الْعَدَّةِ فِي حَقِّهِ أَنْفَاءً، وَلِزِمَ الْإِحْدَادُ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَهِيَ تَجِبُ مِنَ الْعَتَقِ خَاصَّةً، فَلَا يُلْزِمُهَا الْإِحْدَادُ، أَمَّا

(وَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا قَبْلَ هَذَا) فَهِيَ مَمْنُونَةٌ عَلَيْهَا لِفَسْخِ النِّكَاحِ بِالْمَلِكِ إِذَا أَعْتَقَهَا (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِسْتِثْرَاءُ بِحَيْضَةٍ) قَالَ الشَّافِعِيُّ (١) وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْمَلِكِ يَهْدِمُ حُكْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَوَطْءُ الْعَتَقِ يَهْدِمُ حُكْمَ الْوَطْءِ بِالنِّكَاحِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَسْنَى أَمَّهُ وَطْئَهَا، فَيَمِيزُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ نَسْتَبْرِئَ الْحَيْضَةَ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنَ الشَّهْوَةِ

ثُمَّ قَالَ: هَذَا إِذَا كَانَتْ سَبِيًّا نَعْتَدُ بِالْأَفْرَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ نَسَبٍ بِالشَّهْوَةِ لِمَصْرُورٍ أَوْ كَبِيرٍ، فَعِدَّتُهَا مِنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَهُوَ قَالَ سَبِيٌّ بِنِ سَبِيَّةٍ وَبَيْعَةٌ وَحَدِيثُ أَبِي الْمُنْذِبِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ

(١) انتهى (١٠٧، ١٠٨).

(٢٥) باب جامع عدة الطلاق

٧٠/١١٩٠ - حَقَّقْنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ النَّخَعِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ: أَلَيْسَا امْرَأَةٌ طَلَّقَتْ فَتَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رُفِعَتْهَا حَيْضَتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَتْ بِمَدَّةِ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَلَّتْ.

البصري والتخمي، وقال أبو حنيفة والشافعي: عدتها شهر ونصف، وقال الزهري وحطاب: عدتها شهران، والدليل على ما نقوله أن الأشهر بدل من الأقراء، فلم تختلف بكثرة الأقراء وقتها، اهـ.

(٢٥) باب جامع عدة الطلاق

بني الأحاديث المختلفة المتفرقة في عدة الطلاق

٧٠/١١٩٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعن) بالمطف على يحيى (يزيد) بن حنينة فزاي (ابن عبد الله بن قُسيط) بقاف ومهمله مصحراً (للشبي) الملقب كلاهما (عن سعيد بن المسيب أنه) أي سعيد (قال): قال عمر بن الخطاب: أليسا امرأة طَلَّقَتْ) ببناء المجهول (تَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ) يعني لم يكمل الثلاث (ثم رُفِعَتْهَا) ببناء المجهول (حَيْضَتُهَا) نائب الفاعل أي انقطعت عنها حَيْضَتُهَا (لِإِنِّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ) فإنها غالب مدة وضع الحمل.

(فإن بان) أي ظهر في هذه المدة (بها حمل فذلك) ظاهر، انتقل عدتها إلى وضع الحمل (وإلا) أي إن لم يظهر بها حمل في غالب المدة (اعتدت بعد) تربعس (التسعة الأشهر) يجعلها في حكم الأيسة (ثلاثة أشهر) بالنصب مفعول، اعتدت (ثم حلت) للأزواج.

قال، الباجي^(١)، التي تحيض في عاقلها، ثم ثرفها حبصتها تنتظر تسعة أشهر، هو قول عامة أصحابنا على الإطلاق، غير ابن دهم، فإنه قال: إن كانت من نجر، فحاضت حصة أو حبصتين، ثم رعت حبصتها، فإنها تنتظر خمس سنين أقصى أمد الحمل، وإن كانت يائسة من انمحض اعتدت بالسنة تسعة أشهر، ثم ثلاثة أشهر، ثار محين. وأصحابنا لا يعرفون بينهما، وما قال الجمهور أولى. لأن التسعة أشهر هي أمد الحمل المعتاد

ثم قال: والمعتمد من الطلاق على صريين: حائض، وغير حائض، أما الحائض فهي التي قد وأت الحيض ولو مرة في عمرها، ثم لم تبلغ سنة اليأس منها، فهذه إذا طلق، فحكمها أن تعتد بالأثراء، فإن لم تر حبصاً انظرت تسعة أشهر، وهذا مذهب عمر - رضي الله عنه -، ووه قال ابن عباس والحسن الصوري، قال أبو حنيفة والشافعي: تنتظر الحيض ألباً، والتدليل على ما نقله أن هذا إجماع الصحابة لأنه روي عن عمر وابن عباس، وليس في الصحابة مخالف، ويقول مالك قال أحمد،

قال الصوفي^(٢): إنها تعتد سنة، تسعة أشهر منها تحيض فيها لتعلم براءة رحمها، لأن هذه العدة هي غالب مدة الحمل، فإذا لم يبين الحمل فيها علم براءة الرحم ظهراً، فتعتد بذلك عدة الآيات ثلاثة أشهر، هذا قول عمر - رضي الله عنه -، قال الشافعي - وهذا قضاء عمر - رضي الله عنه - بين المهاجرين والأنصار، ولا يكره منهم منكر، وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه، وروي ذلك عن الحسن.

وقال الشافعي في قول آخر: نرخص أربع سنين أكثر مدة الحمل، ثم تعتد

(١) (٢٨٠/٤٤)

(٢) المعنى (٢٩٤/١١)

بشعته أشهر، لأن هذه المدة هي التي طيس بها برادة رجمها، فوجب اعتبارها
استبطلت، وقال: فإن الجديد: تكون في مدة أحد حصى تحيط، أو تبلغ حد
الإيمان، فعند حين ذلك ثلاثة أشهر، وهذا قول حاتم بن يزيد ومجاهد وطاووس
والشعبي والشافعي والزهري وأبي الزناد والوزري وأبي عبيد وأبو العرق، لأن
الأعداد بالأنهر جعل حد الإياس، فلم يحذف، ولمدة يسيرة
ولنا الإجماع الذي حده الشافعي، اهـ.

فإنه ومنهجه الحنية في ذلك ما من حديث قول الشافعي، فقد صرح
ابن نجيم في الشعر^(١) أن المدة عند طهر لا تعد بالأنهر، بل عدتها
بالحصى إلى أن تبلغ إلى حد الإياس، وهو خمس وخمسون سنة في
المختار، اهـ.

وأخرج مجاهد في حديثه^(٢) أن عمر رضي الله عنه لما كور، ثم
أخرج أم علقمة بن قيس حتى إنه أنه طلاقاً منك إلى حصة، وصحبت حبيبة أو
حبنتين، ثم رجع حببتهما عنهما ثمانية عشر شهراً، ثم ماتت، فسأل علقمة
عنه أنه من مسعود عن ذلك فقال: هذه امرأة حسن الله عقلت من الهباء فكنت،
ثم أخرج عن الشعبي أن علقمة بن قيس مات من عسر - وهو الله عنه - عن
دنت، فأمره بأكل ميراثها، قال محمد: فهذا أكثر من تسعة أشهر وثلاثة أشهر
بعده، فهذا أخذ، وهو قول أبي حنيفة العامة من فقهاءنا.

لأن المدة في كتاب الله عز وجل عسى أن يمد أوجه لا حد من هذا
أدعاهي حتى تضع، والتي لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي بلغت من
الحصى ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حبض، فهذا الذي ذكره ابن سعد
الحافظ إلا غيره، اهـ.

(١) الشعر المرقى (٢: ٢٢٠).

(٢) (ص ٢٧٧). (١) تلمذ المسند (١: ٢٥٨).

وحدثني عن مالك، عن يافعي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: «طلاق الرجلين، وأعداء النساء».

(١١٩١/٧١ - حدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «عدو المسخافة نساء».

وقال المحقق في التلخيص^(١) لفتوى من مسعود أخرجه البيهقي بسند صحيح، ذكر قال: «سبعة عشر شهراً أو ثمانية عشر، فكل من أتى ما قيل: أن لا مخالعة، ففتوى عمر - رضي الله عنه - أبس بصحيح، وقد أخرج البيهقي أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور، ثم قال: «والذي ذكره هذا كذا في كتب الشافعي رحمه الله في التلخيص، ثم رجع عنه في الحديث إلى قول من مسعود - رضي الله عنه - وحصل كلام عمر على كلام عبد الله: فقال: قد حصل قول عمر - رضي الله عنه - أن يكون في المرأة قد بلغ - السن التي من أعيانها من ستم - ينزل من المحصر، فلا يكون من ذلك أقول ابن مسعود - رضي الله عنه - وذلك وجه عدل، هو

قد - ونقدم في طلاق المهرض أن تشار - عك - رضي الله عنها - أفضا في مرة حين من ومقد وقد مدت بها سنة، ولم تحض بأحد ميراثها من زوجها، وذكر البيهقي في باب عدة من نساء حصرها.

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأعمش عن (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: «طلاق للرجال» يعني العيرة في الطلاق ثم جاز، فإذا كان المراجع حراً بطلاق ثلاث تعاقبات، سواء كانت الزوجة حرة أو أمراً - وإن كان الزوج عدواً تغلظ امرأته بطلاقين، سواء كان حرة أو أمراً، ولم تكن واحدة الثلاثة حرة) لتجديده، إذ قالوا: العيرة في الطلاق أيضاً للمرأة كما تقدم، يسط في أول طلاق العبد. (والعدة للنساء وهذا مما لا خلاف فيه).

(١١٩١/٧١) (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال: عدة المسخافة سنة) أي التحريم في العدة سنة، قال ابن يافعي^(٢): «إن لم تعبر بين

(١) (٢٣٦/٢٣٦)

(٢) الشرح (١/٣١٢، ٣١٣)

الذين بلا خلاف، فمن ميزت فعدتها بالأثر، لا دفسة على المشهور، وقول ابن القاسم، وقال ابن وهب: مائة مطلقاً، وهذا وإن كان عن مالك.

وقال النجاشي^(١): ويحد رمي من السوازل عن مالك أنه قال: عدة المستحاصة هي الفطاني سنة كالسرية، تسعة أشهر استبراء، وثلاثة أشهر عهدة، كانت أو أمه أو كذاية، يعني هذا يتناول قول ميمية في أن التسعة الأشهر استبراء، والثلاثة الأشهر عدة، ولذلك استوى عهدة سكرم المحرة والأمة، لأن العهدة للأمة لا يختلفان فيها، وهذا إذا كانت العجائز لا تسير شاء، وإن فصل ذلك بها لم يجمع العام، فإن تغير حكمها، فلا يخلو أنه لا يقل إلى حوض أو إلى اغتراف دم، فإن استعدت إلى حوض يطل حكم الاستحاصة، فعدت بالأثر، قال مالك في سنن أبيه^(٢).

وقال السوفي^(٣): المستحاصة لا يخنو إما أن يكون لها حوض محكوم به، بعادة أو تمييز أو لا تكون كذلك، فإن كان لها حوض محكوم به بذلك، فحكمها به حكم غير المستحاصة، إذ مرت لها ثلاثة فودء انقضت عدتها، قال أحمد: المستحاصة تحت أيام أفرائيم التي كانت تُعرف، وإن عشت أن لها في كل شهر خمسة، ولم تعلم موضعها، فعدتها ثلاثة أشهر، وإن شئت في شيء برهنت حين تدبر أن الفودء الثلاث قد انقضت.

وإن كانت عدة لا تحييها، أو ناسية لا تعرف أنها وقتاً ولا تعبيراً، من أحمد فيها رواية، إحداهما: أن عدتها ثلاثة أشهر، وهو قول مكره، وعدة أبي عبيد، والثانية: تحت سنة سبيلة من أعت حبسها، لا تدري ما ردها، وهو قول مالك وإسماعيل، هـ.

(١) المصنف، (١٠٩/٤)

(٢) المصنف، (٢١٩/١)

استقبلت الحيض فإن مرّت بها تسعة أشهر قيل أن تحيض. اعتذرت
ثلاثة أشهر. فإن حاضت الثانية قيل أن تستكمل الأشهر الثلاثة.
استقبلت الحيض. فإن مرّت بها تسعة أشهر قيل أن تحيض. اعتذرت
ثلاثة أشهر. فإن حاضت الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض.
فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر. ثم حلت ولزوجها في ذلك
عليها الرجعة قبل أن تحل. إلا أن يكون قد تم طلاقها.

قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها
رجعة، فاعتذرت بغض عدتها، ثم ارتجعتها،

(استقبلت الحيض) أي استأنفت العدة بالحيض، لأنها صارت من دوات الفروء
(فإن مرّت بها) مره أخرى بعد الحيض المذكور (تسعة أشهر قيل أن تحيض)
نائباً أي اتصلت تسعة أشهر من يوم طهرها من تلك الحيضة أم لو فيه دماء
(اعتذرت ثلاثة أشهر) كما تقدم (فإن حاضت الثانية قيل أن تستكمل الأشهر الثلاثة
استقبلت الحيض) أي استأنفت العدة بالحيض

(فإن مرّت بها) بعد الحيض الثانية أيضاً (تسعة أشهر قيل أن تحيض) نائباً
(اعتذرت ثلاثة أشهر) كما تقدم. لأنها صارت آتية بعد الحيضة الثانية (فإن
حاضت الثالثة) فحينئذ (كانت قد استكملت عدة الحيض) توجد أن ثلاثة فروء
في العدة (فإن لم تحض) نائباً (استقبلت ثلاثة أشهر، ثم حلت) للأزواج
(ولزوجها في ذلك عليها) أي في تلك العدة التي مرّت قبل استكمال ثلاثة
فروء. وقبل استكمال سنة غالية عن الحيض (الرجعة) لبقاء العدة مع طول
مدتها. (قبل أن تحل) أي قبل أن تكمل العدة (إلا أن يكون) الرجل (قد تم
طلاقها) فلا رجعة له عليها.

(قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها رجعة) أي
طلقها رجعيّاً (فاعتذرت بغض عدتها) ولم تستكمل السنة كلها (ثم ارتجعتها)

ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسِئَهَا: أَنَّهُ لَا يَنْبِيئُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَدَّتِهَا.
وَتَهَا فَنَسِئْتُ بِرَأْسِ يَوْمٍ ضَلَقْتُا عِدَّةً مُسْتَقْبِلَةً. وَفَقَدْ ظَنِمَ رُوحُهَا لِنَفْسِهِ
وَإِخْطَاءُ. إِنْ كَانَ ارْتَحَمَهَا وَلَا حَاجَةَ لَهَا بِهَا.

روى (ثم فارقتها قبل أن ينسئها) أي طلقها بعد الرجوع قبل انقضاء عدتها
ثبتي) العدة الآتية (على ما مضى من) بعض (عدتها) لأن الرجعة تهمم لعدة
(وأنها تستأنف) العدة (من يوم طلقها) زوجها مرة ثانية (عدة مستقبلية) معقولة
لأنفسه.

قال الساجي^(١): لأن حكم الرجعية ينال حاكم لعدة، فإذا تبين مراجعته
بعضت العدة، فإذا وقع بعد ذلك طلاق استأنفت العدة، لأنها مدحون بها، لم
يستبرأ زوجها فانقضت عدتها، فترت العدة، ولم يصح البناء على ما ظنم
(وإبطال الرجعة لعدة، فلزم ارتداد الحام من يوم الطلاق الذي (وقد ظنم
زوجها) ما قبل ظنم (نفسه) معقولة (وإخطاء) في فعله ذلك (إن كان ارتجعها
والحال أنه (لا حاجة له بها)

وقد روي ابن جرير عن ابن عباس: كثر الفرجان يطلو امرأته ثم يراجعها
قبل انقضاء عدتها ثم يطلونها، يفعل ذلك مكرراً، ويخصها، فنزل الله قوله
طَلَّقَتْ أَلَيْسَ فَبَيْنَ أَجْأَيْنَ^(٢) الآية.

ومنها قوله: تَحْبِكُوهُنَّ حَرَارًا مُفْتَدًى وَأَوْفَى بِفَعْلٍ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ^(٣) وروى
ابن جرير عن الصدي سرت في رجل من أولياء. يدعى ثابث بن بك: طلق
امرأته حتى إذا انقضت عدتها إلا يومين أو ثلاثاً واحمداً، ثم طلبت مضارفاً،
فأمر الله: ﴿وَلَا تَحْبِكُوهُنَّ حَرَارًا مُفْتَدًى﴾.

(١) (الاصح: ١١٠/٢)

(٢) سورة الشراء، الآية ٢٣١.

(٣) سورة انفرة، الآية ٢٣١.

قَالَ مَالِكٌ ، الْأَمْرُ عِنْدَهُ ، أَنَّ نِكَاحَ الْوَدْعَةِ ، رُفُوجُهَا
 كَإِمْرَةٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ رُفُوجُهَا ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا بِ مَا دَامَتْ فِي عَدَّتِهَا ، فَإِنْ
 انْقَضَتْ عَدَّتُهَا ، فَلَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا ،
 لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ صَلَاحًا ، وَإِنَّمَا فَسَحَحَ بِهِ الْإِسْلَامُ بَعْدَ طُلَاقِ .

الْوَدْعَةِ ، ثُمَّ رَدَّ الْإِسْلَامَ ، وَكَانَ أَمْرٌ صَاحِبٌ فِي نِكَاحِ مَدْحُولِهَا حَيْثُ كَانَ وَجِبَ
 سَدًا كَوَافَةً لَهَا ، وَنَحْوُ طُلَاقِ الْوَدْعَةِ ، فَطُلُقَتْ عَلَى نِظَامِ .

(قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَمْرُ عِنْدَهُ أَنَّ امْرَأَةً إِذَا أَسْلَمَتْ وَزَوَّجَهَا كَافِرٌ ، ثُمَّ أَسْلَمَ
 زَوْجُهَا) ، ثُمَّ إِسْلَامُهَا (فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا) أَيِ مَرْجِعِهَا (فَمَا دَامَتْ فِي عَدَّتِهَا) بِرَدِّهَا ،
 عَنِ مَنْ رَجَعَهَا (فَوَلَّى انْقَضَتْ عَدَّتُهَا) فَلَا إِسْلَامَ (فَلَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهَا) أَيِ لَمْ
 يَحِلَّ نِكَاحُهَا (وَإِنْ تَزَوَّجَهَا) زَوْجُهَا الْمُسْلِمُ (بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا) بِخَاتَمِ سَدِّهِ (لَمْ
 يَحِلَّ) بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعَدَّتِ عَنْ رَدِّهَا (ذَلِكَ) لِطُلُقِهَا (أَيِ وَقَعَ بَيْنَهُمُ إِسْلَامُ) عَلَى عَدَّتِهَا
 (طُلَاقًا) فَإِنْ نَكَحَ مِنْ بَعْدِ الْإِسْلَامِ وَجَعَلَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَصَمَةِ شَاكِلٍ وَطَلَّقَ
 بِتَشْتَعِلٍ (فَوَنِمَا فَسَحَحَ) صَبِيحَةَ الْفَأَمْرِ (وَالْإِسْلَامُ) بِذَلِكَ (بِفِرْعِ طُلَاقِ) وَجَعَلَ
 قَالَ الشَّعْبِيُّ أَحَدَهُ .

قَالَ الشَّعْبِيُّ أَنَّ رَدَّ امْرَأَةٍ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ الْوَلِيِّينِ أَوْ الشَّعْبِيِّينَ أَوْ فَخْرًا
 بِرُجْحٍ بَوَاقِيَةِ أَوْ مَحْبُوسَةٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا ، فَعَجَلَتْ عَدَّتُهَا بِهَا مِنْ حَيْثُ إِسْلَامُهَا ،
 وَتَكُونُ مَدْحُولَةً فَطُلُقَ طُلَاقًا وَجَعَلَ الْوَدْعَةَ ، وَإِنْ أَمْرٌ حَيْثُ لَا تَعْدُ
 الْمَدْحُولَةُ ، بَلْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ عَدَّتُهَا (وَالْإِسْلَامُ عَلَى الْأَمْرِ) وَكَانَ أَمْرٌ وَجَعَلَ
 الْوَدْعَةَ حَيْثُ .

وَأَمَّا شَاكِلٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَجَعَلَ ذَلِكَ عَلَى عَصَمَةِ الْعَدَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَسِمِ
 الْأَمْرَ وَوَجَعَلَ الْمَرْأَةَ ، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ مِنْ الْأَمْرِ كَانَ طُلُوقًا ، لِأَنَّ نَفَرَهُ حَصَلَتْ
 مِنْ عَدَّتِهَا ، فَطُلُقَ طُلَاقًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ الْأَمْرِ كَانَ عَدَّةً ، لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا تَسْلُكُ

(٢٦) باب ما جاء في الحكمين

٧٢/١١٩٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَرْثَدٍ: أَنَّهُ بَدَّعَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْحَكَمَيْنِ، الْمَلْدُونِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

الطلاق، وقد على أنها فرقة فسخ، أنها فرقة باختلاف الدين، فكان فسخاً، كما لو أسلم الزوج وأتت المرأة، ولأنها فرقة بغير لفظ، فكانت فسخاً كفرقة الرضاغ، اهـ.

وذكر صاحب «الهداية» اختلاف الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف في ذلك، قال ابن الأمام^(١)، والخاص أن أبا يوسف لا يفرق بين التفريق في الصورتين، فيجعله فسخاً لا ينقص شيئاً من عدد الطلاق، وأبو حنيفة ومحمد يجعلان الفرقة بإزاء الزوج طلاقاً، وإبـاء المرأة فسخاً، اهـ.

وقال محمد في «موطنه»^(٢)، إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الروح الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى أن يسلم فُرق بينهما، وكانت غرقتهما تطليقة باتنة، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم الحنفي، اهـ.

(٢٦) ما جاء في الحكمين

للمدين جاء ذكرهما في القرآن المجيد كما سنأتي ساء

٧٢/١١٩٢ - (مالك أنه بلغه) مما جاء يعزق عديله ثابتة ورواها عبد الرزاق والبيهقي وغيرهما (أن علي بن أبي طالب) - رضي الله عنه - قال في الحكمين المدينين قال الله تبارك وتعالى) في الآية الشريفة الآتية، وقال البيهقي في

(١) «منح القادر» (٢/٢٨٨).

(٢) «موطن» محمد مع الطاهر الممجد» (٢/٥٧٤).

﴿وَأِنْ جِئْتُمْ بِشِقَاقٍ بَيْنَهُمَا.....﴾

«الدر»^(١): أخرج الشافعي في «الأم» وعبد لرزاق^(٢) ومعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «سننه» عن عبيدة السلماني في هذه الآية قال: جاء رجل وامرأة إلى علي - رضي الله عنه - ومع كل واحد منهما فتاة من الناس، فأمرهم علي - رضي الله عنه - فبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها.

ثم قال للحكمين: تدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتم أن نجسنا أن نجسها، وإن رأيتم أن نفرقا أن نفرقا، قالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما علي فيه وليي، وقال الرجل: أما العرق فلاء، فقال علي - رضي الله عنه - : كذب والله حتى نقرأ بثلث الذي أقرت به.

وقال الياحي^(٣): قول علي - رضي الله عنه - ذكر أنه في شأن عقيل بن أبي طالب وفاطمة بنت عتبة من ربيعة بعث في أمرهما عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان، فقال علي - رضي الله عنه - للحكمين: تدريان ما عليكما؟ إن رأيتم أن نجسها جمعنا، وإن رأيتم أن نفرقا فرقنا.

وأخرج السيوطي في «الدر»^(٤) برواية عبد الرزاق وغيره عن ابن عباس قال: بعثت أمي ومعاوية حكمين، فقبل لنا: إن رأيتم أن نجسها جمعنا، وإن رأيتم أن نفرقا فرقنا، والذي بعثهما عثمان - رضي الله عنه - ﴿وَأِنْ جِئْتُمْ بِشِقَاقٍ بَيْنَهُمَا﴾^(٥) فيه وجهان: أحدهما: أن الشقاق مصدر مضاف إلى ييهما،

(١) «الدر المستور» (١/٢٩١).

(٢) انظر «الاستبصار» (١/١٨٠).

(٣) «المنظوم» (٤/١١٣).

(٤) «الدر المستور» (١/٢٩٢).

(٥) سورة النساء: الآية ٣٥.

«أَبْتَوُا حَكَمًا بَيْنَ أَهْلِهِ وَحَكَمًا بَيْنَ أَهْلَيْهَا»

ومعناها: الطرفين، والأصل شقاق بينهما، لكن اتسع فيه، فأضيف المصدر إلى طرده. وطريقته باقية، بل نحو مكر الليل والنهار أي بل مكر في الليل والنهار.

والثاني: أنه خرج عن الظرفية، وفي كسائر الآسماء، قال أبو البقاء: «البيان هنا الموصل للكائن بين الزوجين، والشفق العداوة والمخاطبة، وتسمي الخلاف شقاقاً، لأن المخالف يفعل ما يشق على صاحبه، أو لأن كلا منهما صار في شق أي جانب، والاضمار إلى الزوجين، وإن لم ينجر له ذكر، ﴿فَابْتَوُا حَكَمًا﴾ أي رجلاً عدلاً يصلح للحكومة والإصلاح بينهما ﴿بَيْنَ أَهْلِهِ﴾ أي أقاربه ﴿وَحَكَمًا بَيْنَ أَهْلَيْهَا﴾ لأن الأقارب أعرف ببيواطن الأحوال.

قال صاحب «الجميل»^(١): البحث واجب، وكونهما من أهلهما مذروب، وقال الباجي^(٢): ذهب جمهور العلماء إلى أن المخاطب بقوله: ﴿وَبَيْنَ بَيْنْتُمْ﴾ الحَكَم، المراد بقوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي كُلَّهُمَا إِلَهُهُنَّ﴾ الحكمان، ومن صفة الحكيم التي هي شرط في صحة كونهما حكيمين: الإسلام، والبلوغ، والحرية، والذكورة، فإن عدم شيء من ذلك لم يجز تحكيمهما برضا الزوجين، ولا سعة السلطان، قال مالك، وكذلك العدالة، وهما صفات أخر هي من صفة كمالهما أن يكونا من أهلهما، وأن يكونا فقيهين، اهـ.

قال الموفق^(٣): إذا وقع بين الزوجين شقاق نظر الحاكم، فإن كان له أنه من المرأة فهو نشوز، وله حكم آخر، وإن كان من الرجل أسكنهما إلى جانب ثقة يمنع من الإضرار بهما، والتعدي عليهما، وكذلك إن كان من كل

(١) (٥٠/٢).

(٢) «المعتمد» (١١٣/٢).

(٣) «الحنفى» (٢٦٣/١٠).

إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا.....

واحد منهما بعد، أو ادعى كل واحد منهما أن الآخر ظلمه، فسكنتهما إلى جانب من يُشرف عليهما، فإن لم شجياً ذلك وتساوى اشتر بينهما، وسف الشقاق، بحث الحاكم حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فنظرا بينهما، وبعلا ما يريان المصلحة

وإذا كانت الرواية عن أحد، ففي شهادته أو وكيلان أو حاكمان، والحكماء لا يكونان إلا عدلين بالثبوت عدلين مسلمين، لأن هذه من شروط العدالة، سواء قلنا: هما حكام أو وكيلان، لأن الوكيل إذا كان متعلقاً بنظر الحاكم لم يجز أن يكون إلا عدلاً، ويكونان ذكراً، لأنه مقتضى الرأي والنظر، قال القاضي: ويُشترط كونهما سراً، وهو مذهب الشافعي، لأن العبد عنده لا نفع لشهادته، فتكون الحرية من شروط العدالة، والأولى أن يقال: إن كانا وكيلين ثم تُعبر الحرية، لأن تركيل العبد جائز، وإن كانا حكيمين اعتبر الحرية، ويعتبر أن يكونا عالقين بالجمع والتفريق، لأنهما يتصرفان في ذلك، فيعبر علمهما به، والأولى أن يكونا من أهلها، فإن كانا من غير أهلها جاز، لأن القرابة ليست شرطاً في الحكم ولا الوكالة، فكان الأمر بذلك إرشاداً واستحباباً.

قال البرقي^(١) ولو جادل الزوجان ذلك إلى رجل واحد، جاز إذا كان من أهل الحكم، قاله ابن القاسم في «المأرقة»، ولا يحوز ذلك السلطان، لأن في ذلك إسقاطاً لحق الزوجين، اهـ.

(إِنْ يُرِيدَ) أي الحكمان (إِصْلَاحًا) أي قطعاً للحصومة، وهذا شامل للصالح والفرق (يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا) أي بين الزوجين.

قال صاحب «الجميل»^(٢): أي كانت بينهما صحبة، وقبولهما ناصحة

(١) «الشفعة» (١/١٣٠).

(٢) (٢/٥٠).

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ إِلَهُمَا الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا، وَالْاجْتِمَاعُ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ
 الْحَكَمَيْنِ يُجُوزُ قَوْلُهُمَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ، فِي الْفَرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ.

لوحه الله تعالى، فذلك رتب على هذه الإرادة توفيق الزوجين أي بركة فيه
 الحكمين وسعيهما في الخير تقع الموافقة بين الزوجين، وفي «السمير»:
 الضميران في «يريدان» وفيهما يجوز أن يعودا على الزوجين وأن يعودا على
 الحكمين، وأن يعود الأول على الحكمين، والثاني على الزوجين، وأن يكونا
 بالعكس، اهـ. ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ غَاثٌ غَلِيظًا﴾ بكل شيء، ﴿خَبِيرًا﴾ بالمواطن (إن) هذه
 مقولة قال علي (إليهما) أي الحكمين (الفرقة بينهما والاجتماع) فيمضي على
 الزوجين ما اتفقا عليه من الفرقة والاجتماع.

(قال مالك: وذلك) أي كون الفرقة والاجتماع معاً إليهما، وسبأتي ذكر
 انشراح إليه نصاً (أحسن ما سمعت من أهل العلم) مع الاختلاف بينهم في ذلك
 كما سبأتي بيانه (لن الحكمين) وهذا بيان للامتناع إليه (يجوز) أي ينعذ قولهما
 بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع معاً بنهر توكيل، ولا إذن من الزوجين،
 قال ابن عبد البر^(١): أجمعوا على أن قولهما نافذ في الجمع وإن لم يؤثرا
 الزوجان، واختلفوا في الفرقة، ثم حكى عن الجمهور نفوذ قولهما فيه من غير
 توكيل، وعن كثير أنه ينعذ في الجمع ولا ينعذ في التفريق.

قال الموفق^(٢): اختلفت الرواية عن أحمد في الحكمين، ففي إحداهما
 أنهما وكيلان لهما لا يملكان التفريق بينهما إلا بإذنهما، وهذا مذهب عطاء
 وأحد قولني الشافعي، وحكي ذلك عن الحسن وأبي حنيفة لأن البضع حقه،
 والمال حقه، وعما رشيديان، فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما

(١) انظر: الاستدكار (١٨/١١١).

(٢) المنهاج (١٠/١٦٣).

أمر بولاية عديتها، وإلزامه به، والديه أيتها حاشيتان، وإلزاما من شعلا، من بركات من
 جامع و توفيق، عموين و توفيق عموين، ولا يحتاجان إلى توسيل التوسعين، لا
 وحدهما

والى سحر ذلك من علي، ومن عباس، وأبي سلمة من عبد الرحمن،
 ونسبهم، والصحفي، وسعيد من خبير، ومالك، والأولاني، ورسحان، وابن
 الزبير، لأنه عند سماعه سمعها حكيم، وأم بهن، وسما الزبير، ثم قال
 بعين، إلى أن يروى، ثم قال، بحسب الحكمين، ألكا، ثم قال، فإن قلت قد
 كبلان، فلا يعلل سناً على - ذلك المثل لم تمل فبما - أنه من حلاق أو
 صانع، - لأن المرأة لو كبلها في الجامع، والجامع على - يراه

فإن استعد من التوكيل ثم يجبره، روى ذلك أيتها حكيمتان، فليهما بتقدير
 من بركات من شعلا و جامع، فبما ذلك عبيتها ربيب، و أياها، أم

وبسبب الخصائص هي، حكم المبرأ، أن مقتضى الآية أن الحكيمين
 وكما أن، وأتى على ذلك برأين، وقال: ثم يسمي علي من إيمان أنه
 حكيم من أبي حنيفة وأصحابه، بهم ثم يعرفوا أمر الحكيم، قال: أم بكر، هذا
 بكسر طاءهم، وأمر الحكيمين معصومين عليه في الكتاب، فكيف يجوز أن
 يخطئ عابهم مع، أنهم من الأعم والأعم، وأكر، عنهم أم الحكيمين يعرف أن
 مكروا وكبلين، أحدهم، وكبل المرأة، والآخر وكل الزوج، وكذا روى عن علي
 - رضي الله عنه -، ثم ذكر حديث عبيد الله بن الحارث في أول الكتاب، ثم
 قال: فأخبر علي - رضي الله عنه - أن قول الحكيمين بسا نحو، برضا المرء مني،

قال: وروى بسببهم أن علي - رضي الله عنه - بعد خبره به، للتأخير على
 التزوج، لأنه لم يرض بكتاب، قال: ولم يأخذه بالتواكل، وروى - أحدهم

(٢٧) باب يمين الرجل بطلاق ما لم ينكح

الرضا بكتاب الله، قال: وليس هذا عنى ما ذكره، لأن الرجل لما قال: أما الفرقة فلا، قال علي: كذبت، أما والله لا تفعلت مني حتى تُفَرِّقَ كما أفرقت، فإنما أنكروا على الزوج ترك التوكيل بالفرقة، وأمره أن يركل بالفرقة، وما قال الرجل: لا أُرْسِي بكتاب الله حتى ينكر عليه، وإنما قال: لا أُرْسِي بالفرقة بعد رضى المرأة بالتحكيم.

وفي هذا دليل على أن الفرقة عليه غير نائمة إلا بعد توكيله بها، قال: وقد روي عن ابن عباس وغيره أنهم قالوا: ما مضى به الحكمان من شيء فهو جائز، وهذا عندنا كذلك أيضاً، ولا دلالة فيه على قوله، لأنهم لم يقولوا: إن فعل الحكمين في الجمع والتفريق جائز بغير رضا الزوجين، بل جاز أن يكون منهم أن الحكمين لا يمتنعان التصريح إلا برضا الزوجين بالتوكيل، ولا يكونان حكمين إلا بذلك، أم.

(٢٧) بيمين الرجل بطلاق ما لم ينكح

استعمل ما في العاقل على لغة، وقد تقدم في أبواب الظهار أن العلماء كافة أجمعوا على أن تنجز الطلاق على الأجنبية لا بصح، مثل أن يقول أحد: زوج فلان طالق أو هذه المرأة طالق، وإن تزوجها بعده، لا يقع أيضاً عليها الطلاق، ولا خلاف بينهم في ذلك أصلاً، أما تعليق الطلاق، فالخلاف فيه شهور معروف في الفقه والأصول^(١).

ومذهب الحنفية في ذلك أن الرجل إذا علق الطلاق أو العتق إلى الميت أو سب الميت فبصح التعليق، ويُشَدُّ في الطلاق والعتق معاً، مثل أن يقول: أرحل: إذا زوجت فلانة فهي ضائق، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، أو إذا

(١) انظر: في هذه المسألة، الفتح القدير (٢/١٢٧)، المصنف (١٠١/٤٧٤)، والمهذب (٢/٩٨).

ملكك هذا العبد فهو حر، أو كل عيد ملكك فهو حر، فيبطل الطلاق، والعق في الصور كلها، قول واحد، لا خلاف بين الحنفية في ذلك.

ولا يصح الطلاق ولا العتق عند الشافعية لا تجبر ولا تعليقاً لا تعميماً ولا تخصيصاً، وللإمام أحمد في ذلك ثلاث روايات: الأولى مثل الحنفية، والثانية مثل الشافعية، والثالثة التفريق بين الطلاق والعتق، ففي الطلاق مثل الشافعية، وفي العتق مثل الحنمية، واختلفت الحنابلة في ترجيح، فنعلم من رجح الرواية الثانية كالموقف، ومنهم من اختار الثالثة كالأخري.

وللإمام مالك في ذلك ثلاث روايات، الأولى: المرجوحة عدم الوقوع مطلقاً، وهي رواية ابن وهب والمعزومي عنه، والثانية: الثبوت في ذلك، والثالثة: الراجحة في المذهب، وهو المشهور المعروف من مذهبه، والمختار عند المالكية أنه إن عين امرأة أو عبداً، مثل أن يقول: إن تزوجت هذه المرأة أو ملكك هذا العبد، أو نسهما إلى قبيلة أو مكان أو زمان لزمه الطلاق والعتق، وإن أطلق وتعمم مثل أن يقول: كل امرأة أتزوجها أو كل عيد ملكك. فلا يعتمد الطلاق ولا العتق، وفي «الجوهرة النفية» عن «الاستذكار»^(١) لم يختلف عن مالك أنه إن عم لم يلزمه، وإن سمي امرأة أو أرضاً أو قبيلة لزمه، اهـ.

قال الباجي^(٢) لرواية ابن وهب والمعزومي: ليست هذه الرواية بالمشهورة، قال ابن عبد البر^(٣): روي أحاديث كثيرة في عدم الوقوع إلا أنها معلولة عند أهل الحديث، ومنهم من يصحح بعضها، وأحسنها ما رواه الثرمذي وغيره مرفوعاً: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، ولأبي داود «لا طلاق إلا فيما يملك».

(١) انظر: «الاستذكار» (١٨/١١٩).

(٢) المصنف (٤/١١٥).

(٣) انظر: «شرح الزوفاي» (٣/٢١٤).

٧٣/١١٩٣ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْخَطَّابِ،

قال البخاري: هو أصح شيء في الطلاق قبل النكاح، وأجيب عنهما بأننا نقول بموجبهما، لأن الذي دللنا عليه إنما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح، ولا نزاع فيه، وإنما النزاع في التزامه قبل النكاح، اهـ.

قال الشيخ في «البدل»^(١): والجواب عن الأحاديث المذكورة أنها محمولة على نفي التنجيز، لأنه هو الطلاق، وأما المعلق به، فليس به بل عرضية أن يصير طلاقاً، وذلك عند الشرط، والحمل مأثور عن السلف كالشعبي والزهري، قال عبد الرزاق في «مصنفه»^(٢): أنا معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة هو كما قال، فقال له معمر: أوليس قد جاءه إلا طلاق قبل النكاح ولا عتق إلا بعد ملكه قال: إنما ذلك أن يقول: امرأة فلان طالق وعبد فلان حراً، اهـ.

٧٤/١١٩٣ - (مالك أنه بلغه) وقد روي الآثار عن هؤلاء، وعن غيرهم في ذلك عند ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي وغيرهم (أن عمر بن الخطاب) قال الزرقاني^(٣): مما روي عنه يستد فيه ضعف وانقطاع، لكنه يعتد بما صح عنه من علق ظهار امرأته على نزوجها، فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر، اهـ. وفي «الجواهر النقي» عن «الاستفكار»^(٤): ولا أعلم أنه روي عن عمر - رضي الله عنه - في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح، وإنما روي عنه فيمن ظاهر عن امرأة، وجائز أن يقاس على هذا الطلاق، اهـ. وحديثه في الظهار مرفوع في بابه.

(١) بدل المجهول (٢٧٢/١٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١/١٢٠) ج (١١١٧٤).

(٣) شرح الزرقاني (٣/٢١٤).

(٤) (١١٥/١٨).

وَابْنُ سَهَابٍ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ. كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ
بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَحَّهَ ثُمَّ كُنِمَ، إِنْ فَبِتَ لَا يَزِمُ لَهُ إِذَا تَكَحَّهَ.

يحيى بن سعيد قال: كان مسلم وقاسم وعمر بن عبد العزيز يرونه جزءاً، وعن
أبي أسامة عن عمرو بن حمزة أنه سأل سافراً والقاسم وأبياً بكراً عن
عبد الرحمن، وأبى بكر بن حزم، وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال: يوم
أنزج فلانة فهي طالق الله، فقاتوا كلهم: لا ينزجها.

(وابن سهاب) الزهري، وصلة بين أبي شيبه عن حماد بن خالد عن
هشام بن محمد قال: قال الزهري: إذا وقع النكاح وقع الطلاق، وقال
الزبلي^(١): روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر عن الزهري أنه قال في
رجل قال: كن امرأة أنزجها فهي طالق، وكان أمه أشربها فهي حرة. هر كما
قال، فقال معمر: أوليس قد جاء ولا طلاق قبل نكاح، فولا عتق إلا بعد
ملك، قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلان طالق، وعبد فلان، حر
(وسليمان بن يسار) الهلالي المدني أحد الفقهاء السبعة كلهم (كانوا يقولون). إذا
خلف الرجل والسلي في معنى الحلف كما ثبت في محله (بطلاق المرأة)
المعينة عند مالك، ومن وافقه، والمطلقة عند الحنفية (قبل أن يتكحها).

قال الجاجي^(٢): يريدون أن يقول: إن تزوجتك فأنت طالق، أو يقول: إن
تزوجتك ثم دخلت الدار فأنت طالق، فيضيف الطلاق إلى النكاح، وأما إذا لم
يُضيف الطلاق إلى النكاح، فإنه لا يلزم شيء، مثل أن يقول لأخيت أنت طالق،
ثم ينزجها، فدخلت اندار، فهذا لا خلاف أنه لا يلزم من ذلك شيء، قال
ابن حبيب. هذا مجمع عليه، هـ. وكذا حكى الإجماع عليه غير واحد.

(ثم اسم) أي حث (إن ذلك) الطلاق (لازم له إذا تكحها) قال الزبلي^(٣).

(١) نصب الرتبة (٣/١٣٣).

(٢) المستضى (١/١٦٥).

(٣) انظر: نصب الرتبة (٣/١٣٣).

وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ، يَمْنَعُ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهِ طَالِقٌ: إِنْهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ قَبِيلَةً أَوْ امْرَأَةً بِعَيْتِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ انْطَلَقِي. وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهِ طَالِقٌ. وَمَالُهُ صَدَقَةٌ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا، فَحَبِطَ. قَالَ:

أُخْرِجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّعِهِ» عَنْ سَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ، وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّحْعِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ، وَالْأَسَدِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. رَأَى مَكْرَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَمَكْحُولٌ، فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فِيهِ طَالِقٌ. أَوْ يَوْمَ أَتَزَوَّجُهَا فِيهِ طَالِقٌ، أَوْ كُنْ امْرَأَةً أَتَزَوَّجُهَا فِيهِ طَالِقٌ، فَأَمَّا: هُوَ كَمَا قَالَ، وَفِي نَقْطٍ. يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، إِذَا:

(مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ) قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيقِ»: هَذَا الْبَلَاغُ أَسَدُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْأَسَدِ سَنَهُ إِذَا. (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ فَيَمْنَعُ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهِ طَالِقٌ: إِنْهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ) أَيُّ لَمْ يُعَيَّنْ (قَبِيلَةً) بِعَيْتِهَا (أَوْ امْرَأَةً بِعَيْتِهَا) أَيُّ الْمَرْأَةِ الْفُلَانِيَّةِ مِثْلًا (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيُّ لَا يُلْزَمُهُ هَذَا الصَّلَاقُ الْعَرُوسِي. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا جَاءَ سَدُّ نَدَبِ الْمَكَاحِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الَّذِي تَنَادَمَ فِي أَقَاوِيلِهِمْ، وَجَدْنَاهَا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ امْرَأَةٌ أَوْ قِسْلَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ لَزِمَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَعْينْ بَلَّ أَضْلَقَ كُلُّ انْتِصَاءٍ لَمْ يَلْزَمْ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ) فِي هَذَا آثَابُ يَعْنِي فِي تَعْلِيلِ انْطِلَاقِ.

(قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ) وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ كَثْرَتُ (أَنْتِ انْطَلَقِي) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا (وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهِ طَالِقٌ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا (وَمَالُهُ) كَذَلِكَ (صَدَقَةٌ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا) فَتَعَلَّقَ بِالصُّورِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ (فَحَبِطَ) أَيُّ فَعَلَ الَّذِي عُلِقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ الصَّدَقَةُ، (قَالَ) مَالِكٌ فِي هَذِهِ الصُّورِ

أما نساؤه، فمطلق خمس فاء، وأما قبيلة: فكل امرأة أنكحها فهي طالق فإنه إذا تم إسم امرأة بعينها، أو قبيلة أو أرضاً أو نحو هذا، غلبت بزمه ذلك، وليرزوج ما شاء، وأما ما ذكر في بطله.

(٢٨) باب أجل الذي لا يمس امرأته

١١٩٤/٧٤ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أنه كان يقول: من تزوج امرأة

المرأة (أما سائر ما قلناه) بضم النون المعجمة وتشديد اللام جمع صلت، وهي نسخة عدي، والمعنى أن في الصورة الأولى بعينها، ومطلق سائر واحد كانت أو متعده (كما قاله) لعنه نعليه في الخصوص.

(وأما قوله) في الصورة الثانية: (كل امرأة أنكحها فهي طالق فإنه إذا لم يمس) ولم يعين (مرأة بعينها) ولم يذكرها بالقبيلة (أو قبيلة) بالانصب، عطف على امرأة أي لم يعين المرأة بعينها إلى القبيلة (أو أرضاً) أو لم يعينها بالقبيلة إلى السدة (أو نحو هذا) أي لم يعينها نوع أحد من أنواع التعيين، كالحميلة أو المرداء (فليس يلزمه ذلك) التعليل لما تقدم من الإجماع مائة أن التعليل العمومي لا يصح عنه خلاف التخصيص (وليرزوج ما شاء) لعدم لزوم الطلاق.

(وأما) في الصورة الثالثة (ماله فليصدق) أي يجب عليه التصديق (بطله) عند الإجماع مائة، وذلك لما تقدم في أبواب النذور أن من حلف تصديق جمع سائر يجب تلك عده، وفي المائة أنه عشرة مدافع للعلماء، بل أكثر من هذا.

(٢٨) باب أجل الذي لا يمس امرأته

يعني الذي لا يقدّر على جميع مرأته لأعتراسه ونحوه في الذكر لغيره زماناً فلعلاج، فهذا بيان هذا التمران كما يقول: ومن أي وجه يستأ؟

١١٩٤/٧٤ - (مالك عن ابن شهاب) لرحمته (عن سعيد بن المسيب) أنه كان يقول: من تزوج امرأة هكذا في الجمع المتصديقة، وهو قوله سائر في

فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْتَهِيَ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ سِتَّةٌ.....

النسخ الهندية من نطق امرأته (فلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْتَهِيَ) أي بجاسمها، قال الساجي^(١): ظاهره أنه سترض عنها، ظن أنه يستطيع ذلك، فاعترض عنها، لأن المجبوب المسبوح لا يستعمل فيه ذلك إلا أن يكون بمعنى أنه ظهر إلى الزوجة ذلك منه المؤثر في منع الوطء، (فإنه يُضْرَبُ لَهُ) بساء المجهول أي يعين الحاكم (أجل ستة) بالإضافة، أو تنوين أجل ستة بالنصب، وعين السنة لأنها مستوعبة لجميع التصورات الموافقة له والمخالفة، فأبيح له أن يتعاني في جميعها لبصل إلى المعاناة على الوجه الذي يرافقه مع ما في ذلك من سعة المدة والفسحة، كذا في الاستغنى^(٢).

وقال الموفق^(٣): ضربت نه ستة أشهر به الفصول الأربعة، فإن كان من يَبْسُ زال في فصل الرطوبة، وإن كان من رطوبة زال في فصل الحرارة، وإن كان انحراف من مزاج زال في فصل الاعتدال، فإذا مضت الفصول الأربعة، واختلقت عليه الأهوية فتم تزله، حُثِمَ أنه خلقت، وحكي عن أبي عبيدة أنه قال: أهل الطب يقولون: الماء لا يستمر في البدن أكثر من ستة، ثم يظهر.

قال ابن الهمام^(٤): لا يد من مدة معرفة لكون الامتناع لعلة معترضة أو أفة أصلية في أصل الخلقة، فقدون بالنسبة، لأنها معرفة لذلك، لأنه إن كان من علة معترضة، فلا يخلو من كونها من غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة، والشئ تشمل على الفصول الأربعة، كل فصل بأحد هذه الكيفيات، فانصيف حار بابس، والخريف بارد بابس، والشتاء بارد رطب، والربيع حار رطب، اهد.

(١) «السنن» (١١٧/٤).

(٢) (١١٨/٤).

(٣) «المعني» (٨٣/١٠).

(٤) «فتح القدير» (١٢٨/٤).

ثم قال الموقن: وما حل سنة في قول عامة أهل العلم: وعن الحارث بن ربيعة أنه أحل رجلاً عشرة أشهر، اهـ.

قال البيهقي^(١) قال ابن حبيب: الاعتراض والغنة والحصر والخفاء والحب، وقال أبو محمد: هي أربعة أشياء: الاستراض والغنة والحب والخفاء، قال ابن حبيب: الاعتراض هو مصفة من يأتي انشاء، ويجمع بينهما جمع بعضهن، واعتراض عن بعض، والعين، قال ابن حبيب: لا ينشر ذكره، هو كالأصبع في الجسد لا يتقص ولا ينقطع، ولحصر امرء ابن حبيب منكره، قال: هو الذي خلق بغير ذكر أو بذكر صغير لا يمكن به وطء، وقال أبو محمد: العين هو الذي ذكره شديد الضعف، لا يمكنه الجماع مثله، والعصى هو لمتنع الأنثى.

فأما العيص والتحصن والمعجوب فمن أمه منهم بحال، فلا وجه الخيار في فترته دون ضرب، أجل: لأن كل واحد منهم قد أمه بمعنى لا يرجى رؤاه، وهو مما يوجب الخيار للمراجعة، فعلى أنكر ذلك منهم، فقد قال ابن حبيب في الحصور والمعجوب أو مفضوع الحصى: يعني هذا بالحصى على الثوب.

وقال البيهقي: عني إذا كان لانساء أن ينظرون إلى الفرج فيما يصدق فيه انشاء، جاز لمرحال شهود أن ينظروا إلى هذا، إذا كان غير مطلق فيه، وأما لمعترض، فإن أمر بذلك فلا يخفى أن يكون حراً أو عبداً، فإن كان حراً ضرب به أهله، وإن كان عبداً، فقد روى ابن القاسم عن مالك: أنه منعه من بيعه.

وقال البيهقي: اختلف في أجل العبد، فوجه القول بأنه سنة، باعتباره بالمرء، ولأن العرض في ذلك باعتباره بتأثير الأرض فيه، وذلك يستوي فيه المرء

(١) المسمى (١١٨/٤)

والعبيد، فأشار إلى أنها مقرئة مالك، وبها قال الجمهور، ووجد القول بأنها ستة أشهر، أنها مدة نفيه من العراق، فكان له فيها نصف مدة الحر كمدة الإيلاء، اعد.

قال الموفق^(١): العتق هو العجز عن الإيلاج، مأخوذ من غي، أي اغترض، فإذا كان الرجل كذلك فهو عيب به، ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تُضرب له مدة، يختبر فيها ويعلم حاله، وهذا قول عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة - رضي الله عنهم -، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والشامي وقتادة، وعليه فتوى فقهاء الأصناف منهم مالك، وأبو حنيفة، وأصحابه، والشافعي، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وشذَّ الحكم بن عيينة، وداود، فقالا: لا يزل، وهي امرأته.

وروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - نفعه امرأة عبد الرحمن بن الزبير، قال لها النبي ﷺ: «تريدين أن ترجعي إلى دقاعة؟ لا، حتى تدوفي عيبي، ويدفوق عيبيتك» ولم يضرب له مدة.

ولنا ما روي أن عمر - رضي الله عنه - أجل العتق سنة، وروي ذلك الدارقطني بإسناده عن عمر وابن مسعود والمغيرة بن شعبة - رضي الله عنهم -، ولا يخالف لهم، ورواه أبو حفص عن علي، ولأنه عيب يمنع النوط، فأثبت الخياو كالجب في الرجل، والمؤث في المرأة، فأما الغتر، فلا حجة لهم فيه، فإن المدة إنما تُضرب له مع اعتقائه، وطسب المرأة ذلك، ولم يوجد واحد منهما، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك، وقال: إني لأعزُّها عزُّك الأديم.

قال ابن عبد البر: وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه، فلا معنى لضرب المدة، وصح ذلك قول النبي ﷺ: «تريدين أن ترجعي إلى دقاعة؟ ولو كان

(١) «المفتي» (١٠/٨٢).

فَإِنْ مَسَّهَا، وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قبل طلاقه لما كان ذلك إليها، وقيل: إنها ذكرت معصية، وشئته مهددة الثوب،
ولذلك قال النبي ﷺ: «حتى تدوفي عسيته» والمعازر عن الوطء لا يحصل منه
ذلك، اهـ.

وقال الباجي^(١): لا خلاف بين الفقهاء في ذلك فيما نعلم إلا رواية عن
عني - رضي الله عنه - لا تثب - وأفراد داره بقوله: لا يؤجل الخرج، ولا خير
المزوجة، وهو محجوج بالإجماع، اهـ.

(فإن مسها) أي حانها في هذه المدة فيها (وإلا فرق) يساء المجنون من
التفريق أي يجرى أحكام (بينهما) قال الموفق^(٢): فإذا انقضت المدة فلم يطق
فيها فلها الخيار، فإن اختارت الفسخ لم يجر إلا بحكم الحاكم، لأنه مخالف
فيه. فإذا لم يفسخ، وإذا أن يرد إليها فتفسخ هي في قول عامة القائلين به،
ولا يفسخ حتى تختار الفسخ، وتطلبه، لأنه لحقها، فلا تحجز على استيعاده
كالفسخ بالإعسار، وإذا فسخ فهو فسح، ونبي طلاق، وهذا قول الشافعي،
وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: يفرق الحاكم بينهما، ويكون تطليقه، لأنه
عرقه لعدم الوطء، وكانت خلافاً لعقود المولى، اهـ.

وفي «المحلى»: فرق القاضي بينهما «تطليقه». وتبين بطلانها عند أبي
حنيفة، ولها كل المهر. إن خلا بها، ونصفها إن لم يخل بها، وقال الشافعي
وأحمد: فسح لا يجب المهر، ولا المستعة، ونجس المدة، لأنه عرقه من
جهتها، اهـ.

وقال الباجي^(٣): إن انقضت السنة، وأقر بعدم الوطء كان لها الخيار في

(١) «المحلى» (١/١١٨).

(٢) «تدوير» (١/١٨٥).

(٣) «المحلى» (١/١١٩).

٧٥/١١٩٥ - وَحَقَّقْتُني عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: مَتَى

يُفَرِّقُ

أَنْ تَقِيمَ عِنْدَهُ أَوْ تَفَارِقَهُ، ثُمَّ نَيسَ لَهَا أَنْ تَفَارِقَ دُونَ إِذْنِ السُّلْطَانِ، قَالَهُ ابْنُ حَبِيبٍ، وَوَرَى أَبُو زَيْدٍ عَنْ ابْنِ انْقِاسِمٍ أَنَّ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ، وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَا يَدْرِي سِ حَاكِمٌ يَحْكُمُ بِهِ، وَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي، أَنَّ احْتِكَامَهُ لِمَا ضَرَبَ لَهُ الْأَجَلَ، فَقَدْ حَكَمَ سِ بِأَوَّلِ بَيْتِهِ.

وَالطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ طَلَقٌ بَاطِلٌ، وَلَا رُجْعَةَ لَهُ، وَحَكَمَ بِإِفْخَاقِ الطَّلَاقِ أَنْ يُولِيَ الزَّوْجَ بِإِيقَاعِهِ، فَيُوقِعُ مِنْهُ مَا شَاءَ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ إِيقَاعِهِ، فَالْحَاكِمُ يَقْضِي نِكَاحَهُ بِطَّلَاقٍ خِلَافًا لِلشَّاعِرِ، وَإِنَّمَا يُوَقِّعُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ طَلَقًا وَاحِدًا تَكُونُ بَاطِلًا، لِأَنَّهَا قُلُ الدَّخُولِ، فَلَا رُجْعَةَ فِيهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِيقَاعِ أَكْثَرِ مَرَّةٍ.

فَإِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا قَضَى «الْمَوَازِيَةَ»: رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: إِذَا ضَرَبَ لَهَا الْأَجَلَ بِشَرْبِ الْبَنَاءِ، فَلَهَا نَحْفُ الصَّدَاقِ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ مَرَّةً: لَهَا جَمِيعُهُ، وَبِهِ أَخَذَ ابْنُ انْقِاسِمٍ، ذَلِ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: وَإِنْ دَفَعْتَهُ بَعْدَ طَوْلٍ لَعْنَتُهُ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجْلِ فَلَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ، أَمْ.

وَفِي «الْمَحَلِّ»: رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ أَحْلَى النِّسَاءَ سِتَّةَ، فَإِنْ أَتَاهَا إِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَرِ»: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْنَدِ الْمَكِّيِّ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْهُ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، وَأَجَلُهُ حَوْلًا، فَسَمِعَتْ نَقْصَ الْحَوْلِ وَثُمَّ بَصَلَ إِلَيْهَا خَيْرَهَا، فَاخْتَارَتْ مَسَهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَجَعَلَهَا نَظْلَقَةً بَاطِلَةً، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْخ.

٧٥/١١٩٥ - (مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ) الْزَهْرِيُّ (مَتَى يَضْرِبُ) سَاءَ

لَهُ أَجَلٌ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا.

(٢٩) باب جامع الطلاق

لَهُ أَجَلٌ) بل هي زوجته (ولا يفرق بينهما) قال الزرقاني^(١): أي ما لم تنفرد
فلها الطلاق بالضرر كما بين في الفروع، اهـ.

قال الباجي^(٢): هذا على ما قال مالك أن من مس امرأته ولو مرة
واحدة، ثم اعترض عنها، فإنه لا يوجب له سنة، ولا يفرق بينهما، ولا حجة
نها عليه في ذلك، وعلى هذا قضاء الأمصار غير أبي ثور، فإنه قال: يوجب،
وهو محجور بالإجماع قبله، ولأن العلامة الواحدة يكمل بها الصداق،
فيبطل بها الاعتراض، اهـ.

قال الموفق^(٣): أكثر أهل العلم على هذا يقولون: متى وطئ امرأته مرة،
ثم ادعت عجزه، ثم تسنخ دعواها، ولم تضرب له مدة، منهم عطاء، وطلووس،
والحسن، والرهري، وقتادة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو
عبيد، وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور: إن عجز عن وطئها أجل لها، لأنه
عجز عن رطئها، قبضت حقها، كما لو حبس بعد الوطء، ولنا أنه قد تحققت
قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته، فلم تضرب له مدة، ولأن حقوق
النزولية من استقرار المهر، والعدة ثبتت بوطء واحد، وقد وجد، وأما الحب
فإنه يتحقق به العجز، فافترقا اهـ.

(٢٩) جامع الطلاق

أي الأحاديث المتفرقة في الطلاق

(١) شرح الزرقاني، (٤/١٦٦).

(٢) المنهاج، (١/١٢٢).

(٣) المنهاج، (١٠/٨٨).

٧٦/١١٩٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ

قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
.....

٧٦/١١٩٦ - (سالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال) بلغني أن

رسول الله ﷺ قال: قال ابن عبد البر^(١) هكذا رواه جماعة رواة عالم واهل
وأكثر رواة ابن شهاب، ورواه ابن بونس عن ابن شهاب عن عمار بن محمد بن
سويد أن رسول الله ﷺ قال غيلان بن سلمة الثملي حين أسلم، فذكره.

ووصفه الترمذي^(٢) ومن رآه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن
أبيه، وقال الترمذي: هكذا روى معمر، حدث محمد بن إسماعيل يقول: هذا
عمر محفوظ، والصحيح: روى شعب وعمره عن الزهري، قال: حَدَّثَنِي عَنْ
مُحَمَّدَ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّمَلِيِّ أَنَّ غَيْلَانَ: فذكره، ويقولون: إنه من خط معمر عما
حدث به بالخراف، اهـ.

قال الترمذي^(٣) وقد حدث به جماعة من أهل المدينة عن معمر،
ويقال: إن معمرأ حدث بالبصرة أحاديث وهم فيها، وتنفست مسلم في كتاب
تفسيره من علماء، ويثابرا شافيا، فقال: كان عبد الزهري في قصة غيلان
حديثان أحدهما مرفوع، والآخر موقوف، فأدرج معمر المرفوع على إسناده
لموقوف، فاما المرفوع، فرواه عثقل عن الزهري، قال: بلغني عن عثمان بن
محمد بن أبي غيلان غيلان فذكره، وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم
عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر، وتسلم ميراثه من أبيه. اهـ.

قال: أي أدرجه في قوله هو في عهد إسحاق بن إسماعيل عن معمر عن
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم، وبخته بمشقة سرقة، فقال النبي ﷺ

(١) ٧٦/١١٩٦ (١٨١/١٩٦)

(٢) سنن الترمذي (٣/١٢٦)، ومنه ابن ماجه ج (١٩٥٤)

(٣) شرح الترمذي (٣/١٢٦)

تُرْجِي بِنْتُ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ

«احترمتهن أرساء، فلما كان في عهد عمر بن الخطاب ساءه، وقسم ماله بين سيد، فباع ذلك عمر، فقال: والله لي لأطير الشيطان فيما يسترق مني السمع، سمع سمولك، فقدده في نفسك ولا أراك نمكت لا فتيلاً، وأيم الله لترحلن في مالك وليراحمن نساك أو لا ورتهن منك، ولأمرن بغيرك ويرجم كما يرجم قبر أبي رعال، ومات عيلان في آخر خلافة عمر، اه كلام الرقناني ملخص في الإحصاء».

(الرجل من ثقيف أسلم) وهو عيلان بنت النعمان المحممة، ابن سلمة بن معتب بمهمة فمشتاة فتيمة ثم مودة، ابن مالك التقي، كذا في «الفتح»، مكى الطائف، وأسلم بعد فتح الطائف، وكان أحد وجوه ثقف، وقيل: إنه أحد من نزل فيه: «وَعَلَى زُلَيْفَى الْقَرْيَتَيْنِ عِثْرٌ» وهو أول من بني له أصل بالطائف، ومات في آخر خلافة عمر، وثقيف قبيلة كبيرة في أهل الطائف والحجاز، وكون هذا الرجل هو غيلان على ما جزم به أكثر أشراف الحديث في هذه الرواية، لما تقدم في الروايات عن الزهري التصحيح بذلك، ولا فقد كان في نفسه عدة رجال لهم عشر سوة

قال ابن الجوزي في «الفتح» في تسمية من جاء الإسلام، وعند الرجل منهم عشر نسوة: مسعود بن مصعب، مسعود بن عمرو، عمرو بن مسعود، سفيد بن عبد الله، غيلان بن مسلمة، أبو عقيل بن مسعود بن عامر، كلهم من ثقف، اه.

وقال أيضاً في موضع آخر: روى الزهري قال: بلغنا، فذكر حديث الباب، ثم قال: اختلف في هذا الثقبى هو عيلان بن مسلمة، وقيل: عمرو بن مسعود، وقيل: إنه أبو مسعود بن جند يائيل بن عمرو، وأن السوة كانت لداية. اه.

والطاهر الأول، فإن عمرو قيل: إنه استشهد في أول ما أسلم، وأبو

وعنده عشر نسوة، حين أسلم الثقيفي «أُمسك بنهن أربعاً. وفارق سائرهن».

مسعود بن عبد الباقيل ليس في الصحاح أحد مع أنه صاحب ثمانية، وهذه عشرة. (وعنده عشر نسوة) فأسمر معه، قاله الزرقاني (حين أسلم الثقيفي) قال الزرقاني: ظرف مقال. والأوجه عندي أنه ظرف لكان عنده عشر نسوة.

(أُمسك) وفي رواية آخر، وهذه مقولته **يُطْلَق**، ولفظ مسند في «موسمه» قال لرحل من ليف، وكان عنده عشر نسوة حين أسلم الثقيفي. فقال: أُمسك، (منهن أربعاً وفارق سائرهن) أي: فيهن.

وفي الحديث مسألتان، أولهما ما قال الشيخ في «البدل»^(١): استدل به الجمهور على تحريم الزيادة على أربع. ودعيت نظرية إلى أنه يحل للرجل أن يخرج تسعاً، ولعل مرجع قوله تعالى: **لَا تُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاكُمْ يَتَّبِعُونَ سُبُلَ شَرِّهِمْ** لا باعتبار ما فيه من التعديل تسع، اهـ.

وفي مسرج الإقناع^(٢): قال بعض الحوارج: الآية تدل على جواز تسع. وقال بعضهم: تدل على تسع عشرة، يعني أن المعدول يدل على التكرار، ومجسوم ذلك ما ذكرناه، وهذا يخرق للإجماع، اهـ.

وحكى صاحب النجاة هاتين القولين عن الروافض إذ قال بعد ذكر الآية: ويكون هذه الظاهر معدولاً، فإن قيل: معناه تسع أو ثمانية عشر كما أن الروافض للجمع؟ فنسأله: هذا الزعم هو الذي أوقع الرافضة - لعنهم الله - في التسمية بينهم وبين أقصا الموجودات أو زبادهه عليه. فإن منهم من ذهب إلى جواز التسع، ومنهم من ذهب إلى جواز ثمانية عشر، نظراً إلى معنى المعدول وخرق الجمع.

(١) مثل المجموع (١٠/١٣٧).

(٢) (٣/١٣٦).

لكن ليس الأمر على ما ذهبوا، لأن المراد بمثل هذا الكلام أحد هذه الأعداد، قال الفقهاء: لا وجد لعمل هذا على الجمع، لأن الإدارة على السبع بهذا الخط من السعي في التكلام، والتكلام الحيد مرة عن ذلك، وقد صرح أن رسول الله ﷺ فرق بين غيلا وبين ما زاد على الأربع حين أسلم، ولم يفرق عن أحد في حياته ولا بعد، ثم يثبت هذا أنه جمع بين أكثر من أربع نسوة مكحرا، اهـ.

وقال ابن الهيثم^(١): أختار أبو ذؤيب تسعة من النساء، ونقل عن النخعي وابن أبي ليلى، وأجاز العوارج ثمانى عشرة، وحكي عن بعض الناس إباحة أي عدة شاء بلا حصر. قال الشيخ^(٢): وأجابوا عن حديث غيلان بنغفي وحديث نوفل بن معاوية عند النخعي بإدخالها من العقال، وأنشدوا ما نسب إلى رسول الله ﷺ جمع بين تسعة، وقد قال نسي: *خُلِفَ كُنْ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ حَتَّى* وأنا دعوى اختصاصه بأربعة على الأربع، فلم يثبت عليه دليل.

وقد نعت بأن محسور الأحاديث المذكورة في الباب لا تنصرف عن عدة الحسن لعبد، فتقتصر مجموعها للاحتجاج، وإن كان كل واحد منها لا يحل عن مقال. ويؤيد ذلك كون أقسام من الفروج المحرمة فلا يجوز الإقدام على شيء منها إلا بدليل، وأيضا هذا الخلاف مسوق بالإجماع على عدم حيز الزيادة على الأربع، كما صرح بذلك في البحر، ألا ترى أن الصحابة مع عدة اتابعهم رسول الله ﷺ وكثرة فرائضهم وتحتهم في الساء لم يرد واحد منهم على الأربع، فهذا كما صريح في أن الزيادة على الأربع مختصة برسول الله ﷺ، اهـ.

وفي شرح الإنعاق^(٣): ذكر ابن عبد السلام في شريعة موسى - عليه

(١) فتح الباري (٣/١١٤).

(٢) انظر: مذهب الجمهور (١٠/٣٩٠).

(٣) (٣/٣٦٤).

الحرام - التعرز من غير حصر تعلباً لمصلحة الزوج - ، في شريعة موسى - عليه السلام - لا يجوز غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء ، وراحت شريعة محمد عليه السلام وعلى سائر الأنبياء مصلحة الزوجين ، كان الزوج يربي : مصلحة الرجال كمنه : لا يمنع بالنسبة ، ومصلحة النساء أغيرة لأنها لا تجد كزوجها أن يمنع غيرها ، وقيل : كدور السيدات للتبذير بجارية سوى - أزي - وكان لداود غلبة السلام مائة امرأة ، وتوفي سنة عن تسع .

قال النووي في «تهذيبه»^(١) عن فتادة : تزوج رجل خمساً من أمراء ، ودخل بسلامت عشرة ، وحسب حين إحدى عشرة ، وتوفي عن تسع ، ورد «السيوطي» في «المسيرة» من دخل بينا $\frac{1}{2}$ أو فلففه حين المدخول ، غطها ولم يفتد عنها ثلاثين ، وقيل في حكمة تخصيص الأربع : مراعاة الأخلاق ، لا يريه في الاندراك المبركة عنها أربع أشهر ، ورد بعضهم عدد بعدم اعتبارها في الرقي مع تمام الأخلاق ، إلا أن يقال : إن الحكمة لا يرم الطراد ، أو

ثلاث : وثبت حكم آخر يظهر بأدنى التأمل : منها : أن الرجل إذا تزوج امرأة ، فأكمل ما بينه وبين المتوفى ثلاثة أشهر ، وبعد ظهور العرس بضره اجماع ، فلا بد أن تكمل ، ويحتج إلى الثانية ، وشيئ حملها أبعد كذلك بعد ثلاثة أشهر ، ويحتج إلى الثالثة ، وحائتها أبعد كذلك لا بد أن تكمل من ثمانية بعد ثلاثة أشهر ، إن كان فيه قوة ، وفي هذه التسعة أشهر نصع الأولى حملها ، تكن تقرب عهدها بالولادة ، وتعتلها بالثامن وغيره لا بد أن يتركها شهرين أو أكثر منها شيئاً ، فلا بد أن يحدج إلى الرابعة

وبعد ذلك أشهر تستغل هي بحملها ، لكن تنسج الأولى لفرقة كل الشراخ ، وهذا ما تعضي عهدها ثلاثة أشهر ، وثاني زمان شعنها تنسج الثانية

(١) إجماع الأئمة والفقهاء (٢٧٠) .

كذلك، وعلم جرأ، فلا بد مرجح من أربعة مساء، ولا يحتاج إلى الحاسه.

والعبد لعا كان فيه الشقال بخدمة مولاه أيضاً اشترك فيه أمون: خدعة المولى والاشقال بالزوجة، فلا بد أن يحتاج إلى تصف ما يحتاجه نحر، وهو طاهر

وقد السائة الثانية فقد قال الموفى^(١): إن الكافر إذا أسلم ومعه أكثر من أربع سر، فأسلم في هفتين، أو كن كتيبات لم يكن له مساكهن بغير خلاف معلوم، ولا يمسك إمسك أكثر من أربع، فإذا أحب ذلك اختار أربعاً منهن، ويرش سائرهن، سواء تزوجن في عقد واحد، أو في عقود، وسواء أحرار الأوتل أو الأواخر، نص عليه أحمد، وبه قال الحسن ومالك، والليث، والأوزاعي والثوري، والشافعي، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، إن كان مزوجهن في عقد الفسخ فكاح صحيح، وإن كان في عقد، فكاح الأوتل صحيح، ونكاح ما زاد على أربع باطل، اهـ.

وفي النذل^(٢) من الشيوكاني: ذهبت لعترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوزاعي والرهري وأخذ قول الشافعي إلى أنه لا يفر من أذكحة الكفار إلا ما وافق الإسلام، فيقولون: إذا أسلم الكافر وتحت أختان وحجب عليه إرسال من تأخر عقدها، وكذلك إذا كان تحت أكثر من أربع أسست من تقدم العقد عليها مهر، وأسلم من تأخر في عقدها إذا كانت خامسة أو نحو ذلك.

وحكى النعني في «شرح الضعادي» مذهب الأوزاعي في فجمع بين الأختين كأبي حنيفة، وبما زاد على أربع كشافعي وغيره، وحكى مذهب

(١) المعنى (١٤/١٠).

(٢) بدون المعهود (١٠/٣٨٠).

الثوري موافقاً لأبي حنيفة، فإذا سجد في مسوطته^(١) بعد ترك الباب: وبهذا تأخذ بخيار منهن أربعاً أبتهن شهراً، ويفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي، اهـ.

وأوضح الأجوبة حندي من حديث الباب وما في معناه أن العقد كان في نزل التحريم، فكان صحيحاً إلى أن طرأ التحريم، فلو لم يختار أربع منهن ومشاركة سائرهن، كرحل له امرأتان، فطلق إحداهما ثلاثاً، فيقال له: اختر لها شئت، لأن العقد كان صحيحاً إلى أن طرأ التحريم.

وقال الشيخ في «النبذ»^(٢) تبعاً لمصاحب «المنهاج»: وأبي حنيفة وأبي يوسف أن الجمع محرم على المسلم والكافر جميعاً، لأن حرمة نيت لمعنى معقولة، وهو خوف الجور في إيذاء حقوقهن، والإفضاء إلى قطع الرحم، وهذا لمعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر، إلا أنه لا يتعرض لأهل الذمة مع قيام الحرمة، لأن ذلك ديانتهم، وهو غير مستثنى من عهودهم، وقد نُهيّا عن التعرض لهن من مثله بعد إعطاء الذمة، وليس لنا ولاية التعرض لأهل الحرب، فإذا أسلم فقد زال المنع، فلا يمكن من استيفاء التجمع بعد الإسلام، فإذا كان تزوج الخمس في عقد واحد فقد حصل نكاح كل واحد منهن جميعاً، إذ ليست إحداهن بأولى من الأخرى، والجمع محرم، وقد زال المنع من التعرض، فلا بد من الاسترخاء بالتفريق.

وإذا تزوجهن على الترتيب في عقود متفرقة فنكاح الأربع منهن وقع صحيحاً، لأن الحر يملك التزوج بأربع نسوة مسلماً كان أو كافراً، ولم يصح

(١) «مرطاً محمد مع التعلق المسجد» (٢/ ٥٦٠).

(٢) «نبذ المجهورة» (١٠/ ٢٨٦).

٧٧/١١٩٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَحُمَيْدَ بْنَ غُبَلٍ الرَّحْمَنِيِّ عَوْفَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ؛ كُلُّهُمْ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَيْمًا امْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجُهَا تَطْلِقُهُ أَوْ تَطْلِقَتْنِي ثُمَّ نَزَحَهَا حَتَّى تَحِلَّ وَتَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَيَمُوتَ عَنْهَا أَوْ يُطْلَقَهَا، ثُمَّ يَنْكِحَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلُ، ...

نكاح النكاحية لخصوله جميعاً، فيعرق بينهما بعد الإسلام، وأما الأحاديث: ففيها إثبات الإختيار للزوج المسلم، لكن ليس فيها أن له أن يختار ذلك بالنكاح الأول أو بنكاح جديد، فاحتمل أنه أثبت له الإختيار ليعيد العقد عليهن، ويحتمل أنه أثبت له الإختيار ليمسكهن بالعقد الأول، فلا يكون حاجة مع الاحتمال، مع ما أنه قد روي أن ذلك قبل تحريم الجمع، اهـ.

٧٧/١١٩٧ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب) التابعي ابن الصحابي (وحميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري (وعبد الله) بضم العين مفعلاً (ابن عبد الله) بفتح العين مكبراً (ابن عتبة) بضم العين وسكون الهمزة الموحدة (ابن مسعود) عند الله^(١) (وسليمان بن يسار) الهلالي (كلهم) من أجرة التابعين (يقولون) روي نسخة: يقول، أي كل واحد منهم (سمعت أبا هريرة يقول: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (يقول: أيمًا امرأة طلقها زوجها).

نقط محمد في موطنه^(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته (تطليقة أو تطليقتين) أي ما دون الثلاث (ثم نزعها حتى تحل) أي أتمت العدة (وتنكح) بعد ذلك (زوجاً غيره) أي غير الأول (فيموت عنها) الزوج الثاني (أو يطلقها) مثلاً (ثم ينكحها زوجها الأول،

(١) حكاه في الأصل.

(٢) (ص ٩٠) «الطليق المسجد» (٢/٥٢١)

فَإِنَّمَا تَكُونُ جَنَّةٌ عَلَى مَا بَيْنِي مِنْ طَلَاقِهَا .
قَالَ مَالِكٌ : وَعَنْ ذِي الشَّوْثَةِ عَدْنًا ، أَنَّهَا لَا اخْتِلَافَ فِيهَا .

فإنها تكون عندئذ أي عند الزوج الأول (على ما بقي من طلاقها).

يعني تكون عندها على اثنين إن كان طلقها أولاً واحدة، وتكون على واحدة، فتكون عينة بها إن كان طلقها أولاً أثير، قال محمد بعد ذلك: وبهذا نأخذ، فأما أبو حنيفة، فقال: إذا عادت إلى الأول بعد ما دخل بها الآخر عادت على طلاق جديد ثلاثة طلاقات مستتبات، وفي أصلي أن الصراف هو قول ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم -، أما قلت، وبه قال أبو يوسف.

(قال مالك: وعلى ذلك الحكم المذكور (السنة) النذبة (عندنا التي لا اختلاف فيها) على علمنا مدار الهجرة، في الموضع^١: البصري إذا بات زوجته منه، ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحوال: أحدها: أن تنكح غيره وصيها، ثم يتزوجها الأول، فهذه ترجع إليه على طلاق ثلاث بإسراع أهل نكح، فانه ابن المدي، قلت: وقد كان طلقها زوجها الأول ثلاثاً كما يدل عليه سياق الكلام، والثاني: أن يطلقها دون الثلاث، ثم يعود إليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثاني، فهذه ترجع إليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف، تعلمه.

والثالث: طلقها دور الثلاث، ففصت عدتها، ثم نكحت غيره، ثم تزوجها لأول، وعن أحمد فيها روايتان، إحداهما: أنها ترجع على ما بقي من طلاقها، وهذا قول كبار الصحابة عمر وعلي، وأبي ومعاذ وعمر بن حصين وأبي هريرة، وروي ذلك عن زيد وعبد الله بن عمرو بن العاص، وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن ومالك والثوري وابن أبي ليلى، والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر.

(١) فاصمي (١٠٠/٥٣٢).

٧٨/١١٩٨ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْأَحْنَفِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمُّ وَلَدٍ لِبُعْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْأَخْطَابِ. قَالَ: فَذَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْأَخْطَابِ.

والرواية الثانية عن أحمد أنها ترجع إليه على طلاق ثلاث، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء والنخعي وشريح وأبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن وطء الزوج الثاني مثبت للحل، عيشت حلًّا يَنْسُخُ لثلاث تطلعات كما بعد الثلاث، لأن طء الثاني يهتدم التطلعات الثلاث، فأولى أن يهتدم ما دونها، ولنا أن وطء الثاني لا يحتاج إليه في الإحلال للزوج الأول، فلا يغير حكم الطلاق. اهـ. ويسط البحث في المسألة في أصول الفقه.

٧٨/١١٩٨ - (مالك عن ثابت) بن عياض (الأحنف) الأعرج العدوي مولاهم ثقة من رواية الشجين وغيرهما، وترك لفظ ابن بين ثابت والأحف في الفسخ الهندية، وهو موجود في جميع النسخ المصرية^(١) (أنه زوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي ابن أخي عمر - رضي الله عنه - ولد في حياته وَاللَّهُ، فأحضره أبو أمه عنده وَاللَّهُ نحته، ومسح رأسه، ودعا له بالبركة، فكان نبيياً عادلاً. وزوجه عنه عمر - رضي الله عنه - بنته قاطبة، ووئي امرأة مكة ليزيد بن معاوية، ومات سنة بضع وستين.

(قال) ثابت: (فذهاني) ابنه (عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) ذكره رحمه الحفاظ في «التعجيل»^(٢) ولم يذكر حاله، بل ذكر في حديث الباب. ثم قال: قال ابن الحنبل: بين يحيى بن يحيى التميمي في روايته عن مالك أنه عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد، وذكره البخاري في «التاريخ» وقال: أظنه أخا عبد الحميد بن عبد الرحمن بن يزيد. اهـ.

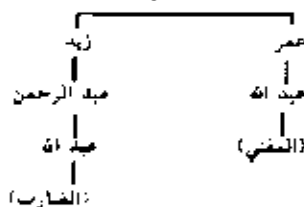
(١) انظر: «الاستدراك» (١٨/١٤٩).

(٢) (ص ٢٢٧).

فَجِئْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ. فَإِذَا سَبَاطٌ مَوْضُوعَةٌ. وَإِذَا قُبْدَانٌ مِنْ حَدِيدٍ. وَغُبْدَانٌ لَهُ قَدْ أَجْلَسَهُمَا. فَقَالَ: طَلَّقْهَا وَلَا، وَالَّذِي يُحْلِفُ بِهِ، فَعَلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا.

قلت: وأخرجه البيهقي برواية القعنبي وزين أبي نونس عن مالك، بلفظ «فدعاني عبد الله بن عبد الرحمن»، ولم يسه إلى جده، ثم أخرجه برواية الحميدي عن سفيان عم عمرو عن ثابت الأعرج قال: «تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فدعاني ابنه ودعا غلامين» الحديث، فهذا نص في أنه ابنه لا ابن عبد الرحمن بن يزيد.

الخطاب



(فَجِئْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سَبَاطٌ) جمع سوط (موضوعة) عنه (وَإِذَا قُبْدَانٌ) تشبة قيد (من حديد وقبدان) تشبة عبد (له قد أجلسهما عنده) بلفظ الحميدي عبد البيهقي^(١) فدعاني ابنه، ودعا غلامين له، فرطوني وضروني بسبطه، وقالوا: لتطلقنها أو لنمعلن ولنمعلن.

(فَقَالَ لِي) عبد الله: (طَلَّقْهَا وَلَا) أي إن لم تفعل (والذي يحلف به) وهو الله انني لا إله إلا هو (فعلت بك كذا وكذا) أي لأوجعتك بالسباط، وأضربك فوق ذلك، وفيه: حكى الربيعي^(٢) من ألفاظ هذا الحديث، قال في: تزوجت أم ولد

(١) مثل السهقي (٢٨/٢٣٥٨).

(٢) نصب الراية (٣/٢٢٤).

قَالَ: فَقُتِلْتُ. هِيَ بَطْلَانُ الْفَأَى قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عَتِدِهِ، فَأَدْرَكْتُ عَيْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بِضَرْبِ مَكَّةَ. فَأَخْبِرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي. فَتَعَيَّنَ عَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاٍ. وَإِنَّهُ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْكَ. فَارْجِعْ إِلَيَّ أَهْلِكَ. فَإِنَّ قَلَمَ تَقْرُونِي نَفْسِي حَتَّى أَتَيْتُ عَيْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ، أَمِيرُ سَنَاهَا. فَأَخْبِرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي. وَيَا لَذِي قَالَ لِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَقَالَ لِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْكَ. فَارْجِعْ إِلَيَّ أَهْلِكَ. وَكُنْتُ إِلَى جَانِبِ بْنِ الْأَسْوَدِ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ أَمِيرُ نَجْدِيَّةَ.

أبي مغيرة رضي الله عنه، فإنه لا يزال أضربك حتى نموت، ثم قال: طلقها وإلا فعلت (قال ثابت: افعلت: هي الطلاق الفأى) أي ألف مرة أخرجت من عتده (وأردت السفر إلى مكة (فأدركت) ابن عمه (عبد الله بن عمر) من الحطاب (بضرب مكة) قال ثابت: (فأخبرته بالذي كان من شأني) وما مضى علي من الطلاق بالإكراه والتهديد.

(فتعَيَّنَ عَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) - رضي الله عنه - على سعيد عمه (وقال لي: (ليس ذلك بطلاق) للإكراه (وإنها لم تحرم عليك) بذلك الذي قلت سكرها (فارجع إلى أهلك) ذاتها زوجتك (قلم تقروني نفسي) ونسخت البيهقي برأيه المتعني وغيره. عن ذلك معن تقري نفسي، وهي نسخة قلم تقرني، أي لم يجر في نفسي القرار من قوله (حتى أتيت عبد الله بن الزبير) - رضي الله عنه - (وهو يومئذ بمكة أمير عليها) فشكوت إليه (فأخبرته بالذي كان من شأني) وما مضى علي من عبد الله بن عبد الرحمن، وأخبره أيضاً (بالذي قال لي عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - من أنها لم تحرم علي.

(فقال لي عبد الله بن الزبير) أيضاً إنها (لم تحرم عليك). فارجع إلى أهلك، (وكتب) ابن الزبير (إلى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير البدينة) من جهة ابن الزبير وبني مرثد سنة سبع رستين بعد مصعب، كما هي الرحلة

تَأْمُرُهُ أَنْ لَعَائِبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَأَنْ يَخَافَ بَنِي وَثِيلِ أَهْلِي. قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَجَهَّزْتُ صَفِيَّةَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، امْرَأَتِي، حَتَّى أَذْخُلْتُهَا عَنِّي، بِعَلَمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ثُمَّ دَعَوْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَوْمَ عُرْسِي، بَوَلِيَّتِي، فَجَاءَنِي.

الحجازية عن امرأة الحرمين (يأمره) أي يأمر من الزبير حذراً (أن يحاسب عبد الله بن عبد الرحمن) أي يُعزِّزه على ظلمه (وأن يحلي) أي يفتي أسباب التحلية (بني وبين أهلي) أي زوجتي التي طلقتها مكرهاً.

(قال) ثابت: (فقدمت المدينة فجهزت) بصيفة الغائب (صفية) فاحل خُزْنَتْ وهي ابنة أبي عبيد كما في رواية البيهقي (امرأة عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - بدل من صفية (امرأتي) معمول جهزت (حتى أدخلتها) أي أدخلت صفية امرأتي (هلي) شد ألباء (يعلم عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - أنه فأكند وثوية لما أفتاه أولاً.

(ثم دعوت عبد الله بن عمر) من الخطاب (يوم عرسي بوليّتي، فجاءني) في الدعوة، فلم يأت طلاق المكرة ليس بشيء عند ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما.

قال الموفق^(١): لا تختلف الرواية عن أحمد أن طلاق المكرة لا يقع، ودوي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة، ومه قال عكرمة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطاء وطا-ووس وعمر بن عبد العزيز وابن عون وأيوب السخيتاني وماتت والأوراعي والمشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وأجازة أبو قلابة والنسعي والنخعي والزهري والثوري وأبو حنيفة وصاحبه، لأنه طلاق من مكلف في محل يملكه، فيشذ كطلاق غير المكرة.

قلت قول النبي ﷺ: إن الله وضع عن أمتي الخطأ والسببان وما

(١) المعاني (١٠/٢٤٠).

استكرهوا عليه، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْإِخْلَاقُ فِي إِخْلَاقٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢)، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْقُسَيْبِيُّ: سَمِعَاهُ فِي إِكْرَاهٍ، وَلَوْلَا هَذَا مِنْ حَمِيَّتِنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، لَوْلَا مُخَالَفَتُهُمْ فِي عَصْرِهِمْ لَيَكُونُ بِجَمَاعَةٍ، اهـ.

قلت: وقد اختلف في ذلك عن عمر - رضي الله عنه - فقد روى البيهقي عنه ما يدل على أنه أبان المرأة في طلاق الإكره، وقال: الرواية لأبى شيبة يعني عدم الطلاق.

وقال العيني^(٣) فمن يرى طلاق المكره: قال ابن حزم: نسخ أيضاً عن الزهري وشاذة وسعيد بن جبلة، وروى الفرج بن فضالة عن شعور بن شراحيل أن امرأة أكرهت زوجها علم طلاقها فضفد، فرفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه، فأمرهم طلاقها، وعن ابن عمر رضي الله عنه نحوه وكذا عن عيسى بن عبد العزيز، اهـ.

وراد صاحب الجوهر لثني^(٤) عن الاستدكار^(٥) فمن أجاز طلاق المكره ابن المصنف وأبى فلاه، وشرحاً في رواية، وبسط الكلام على حديث: «الطلاق في إخلاق» وكذا بسط عليه الحافظ في «المنهاج» ورجح أن الرواية تنظر في إخلاق قال أبو داود^(٦): الإخلاق أظنه المنصب.

(١) مشي من ماجه (٦٤٩/١).

(٢) مسند أبي داود (٢١١٣).

(٣) معجمه نقاري (٢٥٩/١٤).

(٤) الجوهر، الذي على ما من السنن المجري (٣٥٨/٧).

(٥) الاستدكار (١٥٣/١٨).

(٦) اظهر: بطل المجهود (٣٨١/١٠).

٧٩/١١٩٩ **وحدثني عن فائلك، عن عبيد الله بن يسار:**
قال: سمعت عبيد الله بن عمر قرأ: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء
فطلقوهن لئلا يغرنكم. -

قلت: وأما الاستدلال بحديث النجاشي على رفع انعكاسه مشكك، فإن المعروف الآنم فقط، ألا ترى أنهم أجمعوا على وجوب الدية في قتل الخطأ، وحكى ابن رسلان عن أصحاب الشافعي أنهم قرؤوا: يبر أن ينوي الطلاق، فالأصح أن يتم، ومن أن لا ينوي فالأصح أن لا يتم.

وفي المحلى: عن إبراهيم: روى السبع على مفرقه، ثم طلق لأجزاء طلاق، وهو المأثور عن ابن عمر والزهرى وقفاة وسعيد بن جبيرة، أخرجه عنهم عبد الرزاق، وروى محمد والعباسي بإسنادهما عن صفوان الثقفاني أنه امرأة كانت تنقص زوجها، فوجدته نائماً، فأخذت شفرة وجلست على صدره، ثم سرته، وقالت: ليطننني ثلاثاً أو لأذعنك، فاشد الله، وأبى، فطلقها ثلاثاً، ثم جاء إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن ذلك، فقال النبي ﷺ: فلا قبلوة في طلاق.

قلت: ذكره الربيعي في نصب الراية^(١) وتكلم على الغاري من قبله وحقوا الأصح، وحكى عن البخاري وابن أبي حاتم أن كلا منهما مكر الحديث.

٧٩/١١٩٩ - (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر - رضي الله عنه - (قال: سمعت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (قرأ) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ لسراة أشفة بغيره ما بعده، أو قل أيام، كذا في «الجلالين» وعلى الأولى أطلق لفظ النبي، وأريد به أمته، فكانه قبل. يا أيها الأمة، وقيل: في الكلام حذف أي النبي وأمه على سبيل ﴿يَرْبِّكُمْ﴾ كذا في «الحملة» ﴿إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ﴾ أي أذعن طلاقها (فطلقوهن لقبول) بضم القاف والياء وبإسكانها (عدتهن) قال القسيري وغيره: هذه القراءة على التفسير لا

قَالَ مَالِكٌ: يُغَيَّرُ بِذَلِكَ. أَوْ يُخْلَسُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً.

أَمَّا هَذِهِ، وَنَدَّيْهَا فِي بَعْضِ طَرِيقِ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ رَأَى
الْحَدِيثَ بِحَقِّهِ. فَطَلَّقَهُمْ فِي فَمِّ عَذْرَاهُ، أَوْ فِي فَمِّهَا مِنْ مَسْتَقْبَلِ بَعْضِهِمَا
أَيَّ عَدَّةٍ ابْتَدَأَ شَرَّحَهُمْ فِي الْعَدَّةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يُطَلَّقَ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «مَدَّ
مَدَّ ابْنُ عَدَّةٍ بِحَسَبِ مَنْ يَحْبِبُ، وَنَدَّ أَكْثَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى مَنْ يَحِبُّ بِنَاحِيَةٍ
وَنَبِيلٍ أَيْهَا مَحَاوِظَةُ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَضَمِّي اللَّهُ عَلَيْهِ - لِأَنَّ طَلَّاقَ الْمَرْأَةِ عِنْدَهُ أَنْ
يُخْلَسَ فِي كُلِّ ظَهْرٍ أَوْ فِي أَيْ ظَهْرٍ سَكَنَ أَوْ بِذَنْبِ يَدِ الطَّلَاقِ وَيُؤَدِّعُهُ مَرَّةً
وَاحِدَةً لَا يُتَبَعُهَا فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ صُلْفَةً ثَانِيَةً، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الطَّلَاقُ بِإِفْخَاقِ
الطَّلَاقِ فِي الظَّهْرِ ثَانِيًا وَلَا نَسَبٌ لَهُ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: فِي أَوَّلِ الطَّلَاقِ سِتَّةُ الطَّلَاقِ أَوْ يَطْلُقُهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ
عَمَلُهَا حَتَّى يَنْفَضِيَ عَدَّتُهَا. إِنْ أَرَادَ بِسِتَّةِ الطَّلَاقِ، وَرَ طَلَّقَهَا فِي الْفَرْقِ الثَّانِي
طَلْقَةً، وَفِي الثَّلَاثِ طَلْقَةً، فَإِنْ تَفَضَّلَتْ بِنَاحِيَةٍ لَيْسَتْ لِمَعْنَاهُ، وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ: طَلَّاقُ السِتَّةِ أَنْ يَطْلُقَهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ طَلْقَةً، فَتَنْفَضِي عَدَّتُهَا وَقَدْ صَفَّيْتُهَا
لِلْأَمَانَةِ، وَإِنْ أَتَتْهَا لَا بِأَمْنٍ بِهِ لَمْ يَنْجَعِهَا فِي خِلَافِ ذَلِكَ. وَجاءَ قَوْلُ
مَالِكٍ قَوْلَهُ أَعَادَ: «بِأَعَادَ قَوْلَهُ لِبَعْضِ مَنْ» وَعَادَ بِقَضِي إِفْخَاقِ الطَّلَاقِ بِعَدَّةٍ لَهُ،
وَالْعَدَّةُ الثَّانِيَةُ لَا عَدَّةَ لَهَا فَلَا يَتَوَلَّيْهَا إِلَّا بِسِتَّةِ طَلَّاقٍ، أَوْ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: طَلَّاقُ السِتَّةِ أَيْ انْفِصَالُ الَّذِي أَدَّتْ السِتَّةَ فِي دَعْوَةٍ
وَلَيْسَ انْفِصَالُهَا سِتَّةً، لِأَنَّ بَعْضَ الْحَقْلِ إِلَى أَنْ يَطْلُقَ وَاحِدَةً أَوْ ثَمَنًا يَطْلُقُ
لَمْ يَطْلُقْ فِيهَا بِلَا إِدْرَافٍ فِي عَدَّةٍ وَلَا مُدَافَةٍ، وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى حَمِيعِ الشُّبُهَاتِ.

[١] (٢٩١) (١٦١٩٨١) حديث

[٢] (٢٩١) (١٦١٩٨١) حديث

١٦٠٠ / ٨٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حَسَنٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ**
أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قِيلَ أَنْ
تَنْقُضِي عَدَّتَهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ، فَعَدَّتْ رَجُلٌ إِلَى
امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا شَاءَتْ انْقِصَاءَ عَدَّتِهَا رَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا
ثُمَّ قَالَ:

سَأَلْتُ أَوْفَعَ أَكْثَرَ مِنْ بَاعِدَةٍ أَوْ مِثْلٍ وَصَلَّى أَوْ تَعَصَّى أَوْ مِثْلَ طَلَّقَ مِثْلَهَا فِيهِ، أَوْ
 أَوْفَعَ أُخْرَى فِي عِدَّةٍ رَجَعَهَا، هـ.

قال الموفق: "طَلَّقَ الْمَرْأَةَ الْبَتَّى وَاقِلَ أَمْرِ اللَّهِ وَأَمْرَ رَسُولِهِ فِي ذَلِكَ،
 وَالْأَخْبَرُ الْمَذْكُورُ هُوَ الطَّلَاقُ فِي ظَهَرِهِ يَصْطَلِقُ بِهِ، ثُمَّ يَرْجِعُهَا حَتَّى تَنْقُضِي
 عَدَّتَهَا، وَلَا يَقْدِرُ طَلَاقٌ أُخْرَى قَبْلَ نِصَاءِ عَدَّتِهَا، وَلَمْ يَطْلُقْهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ
 أَظْهَارٍ كَذَلِكَ حَكَمَ بِتِلْكَ حَكَمِ جَمِيعِ الثَّلَاثِ فِي ظَهَرِ وَاحِدٍ، قَالَ أَحْمَدُ: طَلَاقٌ
 أَلْفَ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعُهَا حَتَّى يَجْعَلَ ثَلَاثَ جَعَلٍ."

كذا قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد، وقال أبو حنيفة والثوري
 وسائر الكوفيين: أَلْفَ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَةٍ طَلَّقَهَا ثَمًّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسْرٍ
 أَلْفَ أَنْ يَمْتَسِلَ تَطْلِيقٌ، فَيَقْتُلُوا كُلَّ فَرَةٍ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:
 طَلَاقٌ أَلْفَ أَنْ يَطْلُقَهَا تَطْلِيقَةً، وَهِيَ طَاهِرَةٌ فِي غَيْرِ حِمَامٍ، فَإِذَا حَمِصَتْ، وَطَلَّقَ
 طَلَّقَهَا أُخْرَى، فَإِذَا حَامِصَةٌ، وَطَلَّقَ طَلَّقَهَا أُخْرَى، ثُمَّ تَعَدَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَبْصَةٍ، هـ.

١٦٠٠ / ٨٠ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: إذا طلق رجل، ورجعها
 وصله في آخر الحديث (كان الرجل) في زمان الحاضنة وبه الإسلام (إذا طلق
 امرأته ثم ارتجعها قيل أن تنقض عدها كان ذلك) حقا لله (وإن رجلا طلقها ألف
 مرة فعده) فصح التسميم أي قصد (رجل إلى امرأته، فطلقها حتى إذا شاورت) أي
 فارتأت (الرجوع عدها راجعها ثم طلقها) عن طريق الجاهلية (ثم قال) أخرج

وَاللَّهُ لَا أَوْلِيَّكَ إِلَهٌ وَلَا تَحْلِينَ لِي أَبَدًا. فَأَنزَلَ اللَّهُ تبارك وتعالى:
﴿الطَّلَاقُ مَرْكَاتَانِ قَامَسَاكَ يُعْرَفُ أَوْ يُشْرِعُ بِأُخْتِكَ﴾.....

(والله لا أوليك إله) أي لا أمستك إني بمسم الهزة كما هي النسخ الهدية وهكذا
في الترمذي والبيهقي وغيرهما، وهو انصواب. فإنه من الإيواء، وفي جميع النسخ
المصرية سد الهزة ولا وجه له، قال المراجع: أوى إلى كذا انصب إليه بأوى أرباً
ومأوى، وأواه غيره يزويه إيواء، قال تعالى: ﴿سَتَأْتِيَ آلَ يَحْيَىٰ﴾ وقال: ﴿وَتَقْوَىٰ
بِإِلَهِكَ مِنْ قَضَاءٍ﴾.

(ولا تحلين أبداً) بفتح الحنة والحاء المهملة وتشديد اللام أي لا
تخرجين من عدتك أبداً، وزيد في النسخ الهدية لفظ لي قبل أبداً، ولا وجه
له، وليس هذا في روايات الترمذي والبيهقي وغيرهما من كتب الحديث، ولفظ
انزمتي^{١١} من حديث عائشة حتى قال رجل لأمراءه: والله لا أطلقك، فتبين
متى، ولا أوليك أبداً. قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك. فكما هست عدتك
أن تنفضي واجعتك، فدهيت المرأة حتى دخلت على عائشة، فأخبرتها،
فسكتت عائشة حتى جاء النبي ﷺ، فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل
القرآن - ﴿الطَّلَاقُ مَرْكَاتَانِ﴾

(فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿الطَّلَاقُ﴾) أي التطبيق الذي يراجع بعده
﴿مَرْكَاتَانِ﴾ أي شئان، ثم بعد ذلك ﴿قَامَسَاكَ﴾ أي فمليكم بمسائكم بعده بأن
تراجعوه من ﴿يُعْرَفُ﴾ من غير ضراء عيبن. يعني إذا راجعها بعد التطليقة
الثانية، معلب أن يمسكها بالمعروف، وهو كل ما عرفت في الشرع من أداء
حقوق النكاح وحسن الصعبة ﴿أَوْ يُشْرِعُ بِأُخْتِكَ﴾ أي مع إحصان من نحو
ذل مال لهم حبراً لحاظهم أو عدم المصاهرة، وقيل: هو أن يؤدي إليها جميع
حقوقها المالية، ولا يذكرها بعد المفارقة بسوء ولا ينفّر الناس عنها.

(١) أخرجه الترمذي (١١٩٠).

فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيداً مِنْ يَوْمَيْهِ. مَنْ كَانَ ظَلَّقَ مِنْهُمْ أَوْ لَمْ يَطْلُقْ.

وفي «الفرطية»: «التسريح يحتمل لفظه معنيين: أحدهما: تركها حتى تتم العدة من الطلقة الثانية، وهذا قول لسدي والفسحاك، والمعنى الآخر، أن يطلقها ثلاثة تسريحا، وهذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما، وهو أصح بوجوه ثلاثة: أحدها: ما رواه الدارقطني^(١) عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ ثَلَاثٌ﴾ فليتم صارت ثلاثة؟ قال: إسماء، بعد وفاة. أو تسريح بوجاهة. وفي رواية هي الثالثة، الثاني: أن التسريح من أفعال الطلاق، الثالث: أن لتعيين يعطي أنه أحدث فعلاً مكرراً على الطلقة الثانية، وليس في الترك إحداث فعل يُغَيِّرُ منه بالتعجيل.

قال أبو عمر^(٢): أجمع العلماء على أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ﴾ (الحسن) هي الطلقة الثالثة، وإياهما تخبرني بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدِّهَا﴾. وعلى المعنى الأول أي إذا أريد به تركها حتى تنقضي العدة، فيكون الطلقة الثالثة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدِّهَا﴾ الآية. (فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ) أي من يوم نزول الآية، ولفظ الترمذي. (فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً).

(من كان منهم طلق) نساء قبل ذلك (أو لم يطلق) يعني استأنفوا بعد الطلاق من ذلك اليوم، سواء طلق واحد منهم قبل ذلك أو لم يطلق، ولم يعدوا التطلقات الماضية، وهذا الحديث مرسل، وتابع ما ذكرنا على إرساله عبد الله بن ربيعة، وعبد بن سلمان، وجوز من عبد الحميد. وجعفر بن عون كلهم عن هشام عن أبيه مرسلًا.

(١) «الدارقطني» (٤/٢١).

(٢) انظر: «الاستبصار» ١/٨٨، ١/١٥٨، و«شرح الترمذي» (٣/١٩٩).

٨١١٦٠٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الثَّقَلِينِيِّ:**
أَنَّ الرَّحْلَ كَانَ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ لَمْ يَرَاهَا وَلَا حَاجَةً لَهَا بِهَا، وَلَا يُرِيدُ
إِسْكَانَهَا، كَيْفَمَا نَظَرَتْ بَنَاتُ، نَهَبًا أَمْعَدَ يُصَارِحُنَّ، فَأَتَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى
وَتَعَالَى - «وَلَا تُكْذِبْنَ مِرًا» ثُمَّ لَدُوْا وَمِنْ بَيْنِكُمْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» -

ووصلته الشرمذني^(١)، والحاكم وغيرهما من طريق يعلى بن شبيب عن
مرويه عن طريق محمد بن إسحق فلاهه عن هشام عن أبيه عن عائشة، قال
الترمذي: والعموم أصح عن حديثه بعضه عن شبيب، وأخرج الأرملة عن
حدث ابن إدريس عن هشام، وبكلا الطريقين أخرجه البيهقي^(٢) موصولا من
طريق يعلى بن شبيب، ثم موصولا من طريق الشافعي عن مالك، ثم قال: هذا
مرسل، وهو الصحيح، قاله البخاري وغيره، اهـ

٨١١٦٠٧ - (مالك عن ثور) بثلاثة في أوله (ابن زيد) برأي في أوله
اللقيلي) بك الألف المهملة (أن الرحل) في رسم الجاهلية، واستمرت العدة
في رده الإسلام (كان يطلق امرأته لم يراها) في آخر العدة (ولا حاجة له بها)
أي بالمرأه يعني لا يكون مراجعتها ذات حاجة إليها (ولا يريد إسكانها) بل راح
(كَيْفَمَا نَظَرَتْ بَنَاتُ) أي ما رآه من بناتها (أَمْعَدَ) أي بعثها مرة أخرى، وإذا
خاضت العدة أن يحتم مراجعتها مرة أخرى، وكذلك مرة بعد مرة، وعلم جوا
البيضاؤها) أي ينقض المرأة في المنة بأن لا يزوجها، ولا حلها حتى تسكن
زوجاً غيره.

أما قوله عز وجل وتاركة وتعالى «وَلَا تُكْذِبْنَ مِرًا» ما ترجمه (الميراث)
منقول به تأكيد للامر - (مسألة سمعته المذكور قبل ذلك) (وَلَا تُكْذِبْنَ) عليهم
يتطوون لحبس (فمن بينكم ذلك) أي الإمساك للإصرار (فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)

(١) أسير أبو عدي (٢٩٠-٢٩١)

(٢) أسير أبو عدي (٢٩٠-٢٩١)

يُعْظَمُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ.

٨٢/١٢٠٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَنُتَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سَيَّلَا عَنْ طَلَّاقِ الْإِسْكَرَانِ؟ فَقَالَا: إِذَا طَلَّقَ الْإِسْكَرَانُ جَزَا طَلَّاقَهُ. وَإِنْ قُتِلَ فَبَيْتُهُ.

بتعريضها إلى عذاب الله عز وجل (يعظمهم الله) عز وجل (بذلك) (بذلك) قال ابن عبد البر: أفاد هذا وما قبله أن نزول الآيتين في معنى واحد متطابق، وذلك حسن الرجل ومراحمها بقصد الإضرار، بعد.

وفي «الذخيرة العنقودية»^(١): أخرج ابن جرير وابن المنذر عن السدي قال: نزلت هذه الآية في رجل من الأنصار يدعى ثابت بن يسار طلق امرأته حتى إذا انقضت عدتها إلا يومين أو ثلاثة رجعا ثم طلقها. ففعل ذلك بها حتى مضت لها تسعة أشهر يقبضها. فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْذِرُ﴾ الآية، وأخرج البيهقي وغيره عن الحسن في هذه الآية، قال: هو الرجل يطلق امرأته، فإذا أرادت أن تنفص عتقها أشهد على رجعتها، يريد أن يطول عليها.

٨١/١٢٠٢ - (مالك أنه بلغه) هكذا أخرجه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك، وأسنده ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة (أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلوا) بناء المجهول (عن طلاق الإسكرا؟ فقالا) أي كلاهما (إذا طلق الإسكرا جاز طلاقه وإن قتل) الإسكرا أحداً (قتل به) بيت المجهول.

قال المزيли^(٢): أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٣) أن عمر - رضي الله عنه - أجاز طلاق الإسكرا بشهادة نسوة، وأخرج عن عطاء ومجاهد والحسن

(١) (١٢٢٧/١).

(٢) «مصنفه» (٢٢٤/٣).

(٣) (٣٧/٥).

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا لم يجد الرجل ما ينطق على امرأته فرق بينهما.

رخص الله عليهما ومن سيرى وأكثر الفقهاء، وبالشافعي في ذلك قولان أحدهما: يلزمه الطلاق، وعنده أكثر أصحابه.

والثاني: لا يلزمه، وإن قال النسفي: وبالسبل على ما نقول: أن كل من يلزمه القطع بالسرفه والنفصاص في القتل يلزمه الطلاق، ولا خلاف في إلزامه لقطع بالسرفه إلا ما روي عن عثمان البيني، وليس معنى يعتد بخلافه، وهو معجوج الإجماع فيه، وأما انفصاص في القتل فلا خلاف فيه، اهـ.

وفي المحلى: فيمن لا يجد طلاق السكران هو المروي عن ابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد، وهو قول زهر وإسحق وسعد، وأحنافه، أصحابي والكرخي، وفي التازمانية: والفتوى عليه، اهـ.

قال الحافظ في المصنف: "عن الشافعي قولان: السطح منها وهو وجه، والخلاف عندنا بطله، لكن الترجيح بالعكس، اهـ".

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول) ريباني وصله في آخر الحديث (إذا لم يجد الرجل ما ينطق على امرأته فرق بينهما) السجول (بينهما) لأن نطقها لازم له، فإذا عجز عنها فلا بد من التفريق، وسط الباحي في فروع هذه المسألة

وأخرج البيهقي "بسند إلى شافعي أما عثمان عن أبي الزناد، قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينطق على امرأته، قال: يفرق بينهما، قال: أبو الزناد، قلت: شئ؟ قال سعيد: شئ، قال شافعي: والغلو يشبه قول سعيد أنه إذا تكلم سنة من رسول الله يفرق.

(١) صحيح الترمذي (٢٤٩/١)

(٢) نظره الاستدلال (١٨١/١٨٦)، ومعرفة أكثر (١٨١/١٨٦) (١٨١/١٨٦).

(٣) المسالك (١٨١/١٨٦)

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ، أَتَزَكَّتْ أَهْلُ أَنْعَلَمَ يَلْدَنَا.

ثم أخرج بسنده إلى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينطق على امرأته، قال: ينفق سنهما، وعن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بحقه.

(قال مالك: وعلى ذلك) أي على جواز التفريق بالإعسار (أدركت أهل العلم بيلدنا) قال الموفق^(١): إن الرجل إذا منع مرأته النفقة لعسرته، وعدم ما ينفق فالمرأة محيرة بين الصبر عليه وبين فراقه، وزوي نحو ذلك عن عمر وعلي وأبي هريرة - رضي الله عنهم -، وبه قال ابن المسيب والحسن وعمر بن ميمون العزيز وربيعه وحماد ومالك ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور.

وزعم عطاء والزهري وابن شبرمة وأبو حنيفة وصاحباه إلى أنها لا تملك فراقه بذلك، ولكن يرفع يده عنها لتكتسب، لأنه حق لها عليه، فلا يفسخ النكاح لمجره عنه كالمدين، وقال الحنفي: يجب أن لا ينفق.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسَاءَلُوا عَنْ أَنْعَلَمَ يَلْدَنَا﴾^(٢) وليس الإمساك مع ذلك الإنفاق إسقاطاً بمعروف، فينبى التسريح.

وزوي عن ابن المسيب أنه شئت، وهذا ينصرف إلى منة رسول الله ﷺ، وقال ابن المسيب: ثبت أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن سائهم، فأمرهم بأن يُعْفُوا أو يُطْلَقُوا، فَإِنْ ظَنُّوا يَغْتَابُوا بِنَفَقَةٍ مَا مَضَى^(٣)، ولأنه إذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوطء، والصبر فيه قتل، لأنه إنما

(١) المصنف (١/١٦١).

(٢) سورة المائدة الآية ٢٢٩.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٦٩).

هو فقد لذة وشهوة يقوم لبذل بدونه، فلأن بيت بالمعجز عن النفقة اني لا يقوم البذل إلا بها أولى، اهـ.

وقال ابن التركماني بعد ما ذكر: أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد إلخ: ذكر ابن حزم أنه لا حجة لهم فيه، لأنه لم يُخاطب بذلك إلا أغبياء فادبر عن النفقة، وليس فيه ذكر حكم المفسر، بل قد صح عن عمر - رضي الله عنه - إسقاط طلب المرأة للنفقة إذا أعسر بها الزوج.

ثم قال ابن حزم: ثم نحد لأهل هذه المقالة حجة أحلاً إلا تعلّقهم بقول ابن المسيب إنه سنة، وقد صح عنه قولان: أحدهما: يُجر على مفارقتها، وإلا يفرق بينهما، وهما مختلفان، ولم يقل إنه سنة رسول الله ﷺ، ولو قال ذلك كان مرسلاً، وفعله أراد سنة عمر - رضي الله عنه - كما روينا من فعله.

ثم ذكر الآثار عن لا يفرق بالإعسار، ثم قال: ويؤيد ما قلنا قوله تعالى: ﴿إِن يَنْقُضِ الذَّكَرُ بَيْنَ سَعْيٍ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وذكر أيضاً حديث مسلم عن جابر أن أبا بكر - رضي الله عنه - قال: يا رسول الله لو رأيت امرأة خارجة سألتني النفقة، فتمت إليها، فوعدت عنها، فضحك رسول الله ﷺ وقال: «من حولي كما ترى سألتني النفقة، فقام أبو بكر - رضي الله عنه - إلى عائشة بجاً عنها، وقام عمر - رضي الله عنه - إلى حفصة بجاً عنها، كلاهما يقول: تسألني رسول الله ﷺ ما ليس عنده الحديث، ومن المحال المتعفن أن يُضِرَّ طالبة حق^(١)، اهـ.

وفي «المحلى»: قال الشافعي: إن لها حق الفسخ إن أعسر الزوج مალأ وكباً لإيذاته بأقل نفقة أو كسوة أو مسكن أو مهر واجب قبل ودهء كذا في «المستهاج».

(١) انظر: «الجوهر النقي على هامش السنن الكبرى» (١٧: ٢٧٠).

(٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

وقال أبو حنيفة - ليس لها ذلك، بل تؤمر باستدانة عليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ ذُو عُرْشٍ قَتَلْتُمْ إِلَىٰ عُرْشِهِ﴾^(١) وهو قول الثوري وابن أبي نبيس والحسن وسعد بن أبي سليمان والظاهرية، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن وعطاء بن الرحل يعجز عن نفقة امرأته، لا يفرق بينهما، أثبتت فلتصبر، اهـ.

وأجاب في الهداية^(٢) عن قولهم: إن التعريق للنفقة أولى من التفریق بالمجب والمعتق، لأن الحاجة إلى النفقة أقوى، بقوله: ولما أن حقه يطل وحفا يتأخر، والأول أقوى في الضرر، وهذه لأن النفقة تصير ديناً يعرض القاضي، فتشترئ في الزمان الثاني.

وفوت المال وهو تابع في النكاح لا يلحق بما هو المقصود، وهو الشغل، وبط ابن الهمام^(٣) استدللهم بالمعقول وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ ذُو عُرْشٍ﴾ الآية، وبالمعقول، وأجاب عن قول سعيد: سنة تأنه - رحمه الله - قد يطل ذلك على غير سنة يطل، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

(٣٠) عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

كان فيه شيء من الاختلاف في السلف، ثم أجمع أئمة الفتوى وجمهور الفقهاء على أن عدتها وضع الحمل، قال الباجي^(٤): وبه قال علماء الأمصار، ولا تعلم فيه مخالفاً إلا ما روي عن ابن عباس - وقد رجع عنه، وقد روي عن علي أنه قال: آخر الأجلين، اهـ.

(١) سورة البقرة الآية ٢٨١.

(٢) (١/٢٨٧).

(٣) فتح القدير (١/٢٠٢).

(٤) المنقذ (١/١٣٢).

قال الموفق^(١): أجمع أهل العلم في جميع الأقسام على أن المطلقة الحامل تنقضي عدتها بوضع حملها، وكذلك كل مفارقة في الحياة. وأجمعوا أيضاً على أن الماتوفى عنها زوجها إذا ماتت حاملاً لأجلها وضع حملها، إلا ابن عباس. وروي عن علي من وجه أنه تعتد راقصي الأجلين، وقائه أبو السنايل من يحك في حياته ﷺ فرد عليه النبي ﷺ قوله، وروي عن ابن عباس أنه رجح إلى قول الجماعة لما بلغه حديث سبيعة، وذكره الحسن ولشعبى أن تنكح من دسها، ونحكي عن حماد وإسحاق. أد عدتها لا تنقضي حتى تطهر. وأبو سائر أهل العلم هذا القول، وقالوا: لم وضعت بعد ساعة من وفاة زوجها حل لها أن تتزوج، ولكن لا يطانها زوجها حتى يظهر من نفاسها، وتغتسل.

وذلك لقوله عز اسمه: ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْحَامُ أُولَئِكَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهَا طَهَّرَ اللَّهُ لُبَّكَ﴾ وروي عن أبي بن كعب، قال: قلت للنبي ﷺ: ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْحَامُ أُولَئِكَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهَا طَهَّرَ اللَّهُ لُبَّكَ﴾ للمطلقة ثلاثاً أو لتستوي عنها، قال: هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها وقال ابن مسعود: من شاء بامتنه أو لاعتنه، أن الآية التي في سورة النساء، القصص: ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْحَامُ أُولَئِكَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهَا طَهَّرَ اللَّهُ لُبَّكَ﴾ نزلت بعد النبي في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُفْرٍ﴾ الآية، يعني أن هذه الآية هي الأخيرة.

فتقدم على ما خالفها من عموم الآيات المتشبهة ويخصر بها عمومها، ٨. وحديث أبي بن كعب أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بطرق متعدة إلى أبي، كذا في «الفتح»^(٢).

وقال أيضاً^(٣): قال جمهور العلماء من اتسلف وأئمة الفتوى في

(١) «المعنى» (١١/٢٢٧)

(٢) «الفتح الباري» (٨/١٦٥١)

(٣) «الفتح الباري» (٩/١٢٩٤)

٨٣/١٢٠٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ
سَعْدِ بْنِ قَبِيصٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سُبُلُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ امْرَأَةِ الْخَامِرِ يَتَوَفَّى غُلًّا
زَوْجَهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَحَرُّ الْأَجْلِينَ

الأمصور، إنه الحامل إذا مات زوجها نحل جميع الحمل، وحائض في ذلك
عبي فقال: تعذت أحر الأجلين، أخرجه سعيد بن منصور وغيره عن عبي بن
صحيح، وبه قال ابن عباس، وبه قال ابن عباس رجع عنه، وبقرينة أنه
المتوفى من أنباء وفاة الجماعة في ذلك، ووافقت سحنون من المالكية علياً -
رضي الله عنه - بقوله المصديقي وغيره، وهو مروي عن ابن عباس، لأنه يحدث خلاف
بعد سنن الإجماع، اهـ

٨٣/١٢٠٣ - (مالك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس) بن عمرو الأنصاري
أخرى صحيحة، هي «الطوط» ثلاثة أحاديث مرووعة هذا ثانيها (عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن أنه قال: سئل) بقاء السجود، ونظراً لحادي في التفسير^١ برواية
يحيى عن أبي سلمة، قال: «ما رجى إلى ابن عباس، وأبو هريرة جالس عده،
فقال: أوتيت في امرأة وأنت بعد زوجها بأربعين ليلة؟ فقال: ابن عباس أخر
الأجلين، الحديث»

قال الحافظ: لم أقف على اسم الرجل السائل (عبد الله بن عباس وأبو
هريرة عن امرأة الحامل يتوفى عنها زوجها؟ بقاء وأنت بعد زوجها بأربعين ليلة
كما تقدم عن البخاري، ووقع عند الإسماعيلي، قيل لأن ابن عباس في امرأة
وضعت بعد وفاة زوجها مشرين ليلة: يصلح أن يتزوج؟ قال: لا، إلى آخر
الأميين، قال أبو سلمة، فقلت: قال لله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَعْمَالُ يُكْتَلَمُ﴾ الآية
قال: هي من الطلاق.

(فقال ابن عباس: «لست بها» آخر الأجلين) يعني تتبرأ من أربعة أشهر وعشرة،

(١) انظر: فتح الباري (٩٥٣/٨) ج (٤٩٠/٩).

وقال أبو هريرة: إذا ولدت فخذ حلت. فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة، وزوج ثلثي ^{بني} فأنها عن ذلك؟ فقالت أم سلمة: ولدت مسبعة الأسلمية.....

إن وصفت قس ذلك، وإن وصفت ولم يصح تترى إلى أن نصح (وقال أبو هريرة: إذا ولدت فقد حلت، قال الناجي^(١): قول ابن عباس بأبي هريرة كان برأيهما دون غيره، ولو كان عند أبي هريرة النص الذي أظهره أم سلمة لاستبح به كما احتج به أم سلمة؛ لأنهم إنما كانوا يبدون في احتجاجهم بالنص.

(فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة زوج النبي ﷺ، ولطقت البخاري في التحيث المذكور: فأرسل بن عباس غلامه كريماً إلى أم سلمة سألها، ولا مانع من أن أم سلمة أخذت فحب مع كريب، ويحتمل أن أم سلمة لها سألها وأحر من عباس برأيتها أوامر ابن عباس قرأ بعد ذلك لتثبت الرواية أو العكس، وسيأتي الوسط في ذلك.

(سألها عن ذلك، فقالت أم سلمة: ولدت مسبعة) يصح لسنن الترمذي وفتح الباع حلة وبعين مهينة مصححاً أداة التحارث (الأسلمية) كصحابة زوج سعد بن حولة، قال الفاكهي: هي أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية، ولم تحلف، فزالت أيام الامتداد، دخلتها النبي ﷺ. ورد على زوجها غير عتق، وتزوجها عمر - ووفق العفيلي بينها وبين الأسلمية، ورد ابن حيد الس، فقالت: لا يصح ذلك عندني، كذا في الإصافة^(٢)

وقال العيني: قيل: هي أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية، وتزوجها سعد بن حولة، الخ.

قلت: ولا خلاف بين أهل الرجال أن صاحبة قصة العدة هي زوجة

(١) المعنى: (١٣٢/١).

(٢) (١٠٢/٨).

يُعَدُّ وفاة زوجها، يَصِفُ شَهْرًا.....

سعد بن خولة، توفي زوجها في حجة الوداع، قال الحافظ^(١): وقع في مغازي البخاري سبعة بنت الحارث، وذكره ابن سعد في المغازي، وقع في رواية لابن إسحاق عند أحمد، سبعة بنت أبي برزة الأسلمي. فإن كان محفوظاً فهو أبو برزة تَعْرِ غير الصحابي المشهور، فهو إما كنية للحارث والد سبعة أو نسبت إلى جد لها، اهـ.

(بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة. وقد توفي في حجة الوداع. ونقل من عبد الله بن الزبير عن ذلك، قال الحافظ. وفيه نظر، فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح، وذكر لطبري أنه مات سنة سبع، وهي رواية عند البخاري في المغازي أنه قتل، ومعظم الروايات أنه مات وهو المعتزل، اهـ. قال الثعني^(٢): مات بمكة في حجة الوداع هو الصحيح، اهـ. وفي الإصابة: سعد بن خولة لفرشي العامري، وقيل: من صفائهم من مواليهم، قال ابن هشام: هو فارسي من اليمن، حالف بني عامر، ذكره موسى بن عقة وغيره في البدرين، وله ذكر في «الصحاحين» حيث قال رحمته الله: تكن الناس سعد بن خولة برئي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة، وفي «الصحاحين» في حديث سبعة: أنها كدت لحاء سعد بن خولة، فوفى عنها في حجة الوداع، اهـ. قلت: وسبأتي شيء من سعد بن الروماني في قوله رحمته الله. تكن الناس سعد بن خولة.

(بمكة شهر) وفي رواية البخاري بعد موته بأربعين ليلة، وفي لفظ لمسلم «فم تمسك» أن وضعت، وفي «مختصر عبد الرزاق»: سبع ليل، وعن إبراهيم التيمي: سبع عشرة ليلة، أو ثلثا العشرين ليلة، وعن عكرمة بن خالد وأروين بن لؤي: وسبع بعد قال. يقول بعضهم: مكث سبع عشرة ليلة، ومنهم من يقول: أربعين ليلة، وعند أحمد عن سبعة: علم أمكث إلا شهراً.

(١) فتح الباري (٩/ ١٧٧).

(٢) مسند العامري، (١٤/ ٣١٤).

فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهلاً

حتى وضعت، وفي النسائي: عشرين ليلة، وفي رواية لأحمد: فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت، وغير ذلك ذكرها الحافظ في «الفتح»^(١)

وقال: والجمع بين هذه الروايات متعذر لانحداد القصة، ولعل هذا هو السر في إبهام من أئمتهم التمدد، إذ محل الخلاف أن تصح دون أربعة أشهر وعشرين، وأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر، وما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال، وفي رواية «الخطابي» ثماد أوسع، فهو في مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استضئت النبي ﷺ لا في مدة بنية الحمل، وأكثر ما قيل فيه بالتمسرح شهرين، وبغيره دون أربعة أشهر، اهـ.

وقال السيوطي في «النداء»^(٢): أخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن مردويه عن أبي السند، أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاث وعشرين يوماً، الحديث، وأخرج ابن أبي شيبة وابن مردويه عن سبعة الأسامي أنها وضعت بعد وفاته بحسر وعشرين ليلة، الحديث.

(فخطبها رجلان أحدهما شاب) هو أبو البشر بفتحين على ما ضبطه الحافظ في «الإصابة»، وخطبه في «الفتح» كسر الموحدة. وسكون المعجمة، ابن الحارث السدوسي من بني عبد الدار كما أحاده ابن وضاح، واستتركة ابن الذمعي واس فتعود (والآخر كهلاً) وهو من نسله الشيخ، ورمات الكهولة من الثلاثين إلى الأربعين، كما في «الحمل» وهو أبو السند، يفتح السين المعجمة واسن والموحدة المكسورة، اختلف في اسمه: قتل: عمرو، وقل: عامر، وقيل: حبة موحدة حة مهملة وقيل: بنون، وقيل: ليمرد، وقيل: أصرم، وقيل: عبد الله، ووقع في بعض الشروح بعض، جزم الحافظ في «الفتح»^(٣) بأنه غلط، وذكر سبب الزهيم.

(١) (١٢٣/٦).

(٢) «المدر المستور» (١٩٢/٨).

(٣) «مع تنزيه» (١٧٢/٩) و«ظرف نظير تهذيب» (١٢١/٦).

فَحَفِظْتُ إِلَى الثَّلَاثِ فَقَالَ الْكَهْلُ: سَمِ تَجْلِي نَعْدُ وَكَانَ أَهْلُهَا غِيَاً.
وَرَجَا، إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا، أَنْ يُؤْتِيَهُمْ بِهَا.....

أقول: اسمه كَتَيْبَةُ، ابن يعقوب بن حمزة ثم حسنة ثم كافي بن حزن جعفر،
ابن العباس بن عتبة، وقيل: هو ابن يعقوب بن العجاج بن العنبر كان من
المؤلفة، وسكن الكوفة، وكان شاعراً.

قال العسبي^(١): وكان من مسند الفتح، ومات بسكة، نقل عنه مدي عن
البحري لا أعلم أن أبي السائل عاش بعد النبي ﷺ، كما قاله، فكيف حرم ابن
معد أنه عاش بعد ﷺ، ويؤيد ما قاله ابن أبي شيبة بعد ذلك،
وأولها سائل بن أبي السائل، ومضى ذلك أن يكون أبو السائل غاص
بعد ﷺ، لأنه وقع في رواية الموطأ أنها تزوجت الشاب، وكذا في رواية
داود بن عاصم أنها تزوجت في من مومنا.

ونقدم أن قصتنا كانت بعد حجة الوداع، فيحتاج - إن كان الشاب داخل
عليها، ثم طلقها - إلى زمان عدة منه، ثم إلى زمان التحلل حتى تضع، وتشد
سائل، حتى صار يؤد بكى، كما في الموطأ.

(فحفظت) فتح لعمري، وتقدم الطاء السبعين في مائة ومثلت (إلى
الشباب) عن عادة النساء المدة (فقال الكهل) كذا في النسخ الهندية وهو
الأوجه، وهي النسخ المصرية مجله، فقال النسخ^(٢)، وانفراد واحد، وهو أبو
السائل المذكور (سم تجلي) أي لم يذبح من العدة (بعد) وإليه على السند،
رابط البحري تخلفها أبو السائل، قالت أم كعبه، فقال: راض ما يصح أن
تلك حتى يعتد آخر الأختين (وكان أهلها) أي ابن - (شيباً) - حتى
جميع تمت كذا، رخص (ورجى) أبو السائل أن إذا جاء أهلها أن يؤثروها بها.

(١) نسخة أخرى: (٣٢٩، ١٦٦).

(٢) نسخة أخرى: (١٦٦، ١٧٠).

صحاح رسول الله ﷺ فذكرت أنه ذاك فقال: فقد خُلب وانكحي من شئت^١.

أمره ساني من: ٦٧ - كتاب الطلاق، ٥٦ - باب عدة الحامل المتوفى ١٢٠٤/٤٧

١٢٠٤/٨٤ - وحديثي عن ذلك، من نافع، من عبد الله بن عمر: أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل؟ فقال: عبد الله بن عمر: إذا وضعت حملها فقد خُلب.....

أي يقدمونه على غيره. قال الساجي: وما أن يسرهوا رعبها عنه إلى الرعب فيه، لا أنهم يملكون جوارها على ما لا يريد، هـ

(فجاءت) مسعة رشي الله عليها (رمون الله ﷺ) ونظير يُخرب هي الساجي، فلما قال في ذلك، حدثت علي ساني حين أسئت، وأمرت رسول الله ﷺ فذلك، حدث (فذكرت له) ﷺ (ذلك) الأمر (فقال) ﷺ: (قد خُلبت) كسر اللام أي خرجت من عدتك بوضع الحمل (فانكحي من شئت) رد من رواية الأسود عن أبي السدبل، وذلك رغم أنه أبي السدبل، رواه أبو السدبل.

١٢٠٤/٨٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل) بناءً المجهول (عن امرأة يتوفى عنها زوجها وهي) الحائض حالية الحامل، فقال عبد الله بن عمر: رشي الله عليها (إذا وضعت حملها) بعد مدة زوجها ولو كان ثم يفي بعد (فقد خُلب) قال مالك في «المدة»: ما أخذت امرأة من مضمه أو علقه أو شئ، يستغفر الله وإذا فاته تنقضى به العدة، ويكون به الأمانة وليد، كذا في «المعنى»^٢.

ونظير محمد في الموت^٣ قال: إذا رجعت ما في بطنها حلت، وإن

١١١ (١٢٣/٤٤).

١٢١ (ص ١٩٤).

فأشهره رجل من الأنصار قال سأله أن يزوج ابنه الخفاف قال: لم
وضعت وزوجها على سريرها لم يذفر بعد، لحقت.

١٢٠٥/٨٥ - **وحدثني عن مالك**، عن هشام بن عروة، عن
أبيه، عن المسور بن مخرمة: أن أخته: أن سبيغة الأسلمية نسبت
بعده وفاة زوجها بإبائه.....

هذا منهي أثر، ثم قال: قال محمد. وهذا مأخذ في العدا والعدا جميعاً.
تحدثني عنها بالولادة، مع قول أبي حنيفة.

ورد في رواية أخرى (فأشهره) أي من عبد رجل من الأنصار (وكان)
الأنصاري (عنده) أي عبد. من عمر - رضي الله عنه - (أن عمر بن الخطاب)
رضي الله عنه - (قال: لو وضعت) المرأة حبلها (وزوجها على سريرها) أي
(لم يذفر بعد) لأنه، على النصب (لحقت) أي خرجت من العدة.

١٢٠٥/٨٥ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور) بكسر الميم
وسكون السين المشددة وفتح الواو وآخره وا، (بن مخرمة) بفتح الميم وسكون
الميمجمة (أنه) أي المسور (أشهره) أي عروء (أن سبيغة) بنت الحارث
(الأسلمية) نسبة إلى أسلم بنه شهره

قال الحافظ^(١): يحتمل أن يكون المسور حممه أو أرميه عن سبيغة أو
حضر النعبة، فإن حضر خطبه النبي ﷺ في شأن دأله الرأواء، وكانت قبل
نعه سبيغة، فلعله حضر نعه سبيغة أيضاً. هـ

(نعت) هم الذين على المشهور. وفي لغة بفتحها. والله مكشور: في
نفسه (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة (بليال) وفاة تقدم الاختلاف التوسع في
مشارها

(١) فتح الباري (١/٢٧١)

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مِنْ بَيْتِهِ».

أخرجه البخاري في ١٨ - كتاب الطلاق، ٣٩ - باب الأولات لأهل
أبويهن أن يضمن سملهن.

٨٦/١٢٠٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يُسَافِرٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تَفَسَّرَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا
بِلَالٍ فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِذَا وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَلَتْ. وَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَجْنَبِيِّ، فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ.....

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي جَوَابِ اسْتِظْهَارِهَا (فَقَدْ حَلَلْتَ) سَكَّرَ الْقَاءَ
(فَأَنْكِحِي مِنْ بَيْتِهِ) وَلِتَحْدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ مَالِكٍ
هَذَا السَّدِّ، بَعْدَ مَا سَمِعَهُ لَأَسْمَاءَ ثَمَّتْ حَدَّثَ رِفَاعَةَ زَوْجَهَا نُبَيْلًا، فَبَدَأَ
لَهَا بِبَيْتِهِ وَتَدَبَّرَتْهُ أَنْ يَكُنَّ مَذْرُوعًا، فَكَلَّمَهَا.

٨٦/١٢٠٦ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يُسَافِرٍ) السُّدَنِيِّ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) الْأَنْصَارِيَّ الْحَرَّ الْحَبِيرَ (وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) الْمُرَمَرِيَّ النَّحْصِيَّ الْمُنْمِيَّ (اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تَفَسَّرَ) مَبْطُوءٌ،
سَاءَ الْمَحْضُورُ... وَيَحْتَمِلُ الْمَعْلُومُ (بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَالٍ) يَعْنِي مَائِلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ وَعَشْرَ عَدَّةِ الْوَفَاةِ (فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِذَا وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَلَتْ)
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَزْوَجَتُ الْأَقْرَانَ يُكَلِّفُونَ أَرْبَعِينَ خَلْفَةً»^(١) (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ)
عِدَّتُهَا (آخِرُ الْأَجْنَبِيِّ) مِنْ وَجْهِ الْحَدِّ وَعَدَّةُ الْوَفَاةِ، وَتَعْرِفُ ابْنَ عَبَّاسٍ الْأَبِي
الْأُولَى عَلَى الْفَلَاحِ.

(فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ) ذَلِكَ الْزُّوْرَانِي^(٢) (فَعَلِمَ أَنَّهَا) نَامٍ لِحَاجَتِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) شرح الزُّوْرَانِي (٣/ ٢٢٠).

فَقَالَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي. يَقْبِضُنِي أَنْ سَلَمَةَ. فَبِعْتُمُوهُ كُرْبِيًّا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَهَا عَنْ ذَلِكَ.

عند ابن عباس لما استفتني، كما في البخاري وغيره، ولعل البخاري برواية شيبان عن يحيى عن أبي سلمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس، وأبو هريرة جالس معه، فقال: أفقتي في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة، فقال ابن عباس: آخر الأجلين، قلت أنا: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَتْلَهُنَّ أَنْ يَصْنَعَنَّ حَلَهُنَّ﴾ قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة، الحديث

قال المحقق^(١): روى عن الإسماعيلي قبل لابن عباس في امرأة وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة: أ يصلح أن تتزوج؟ قال: لا، إلى آخر الأجلين، قال أبو سلمة: فقلت: قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَتْلَهُنَّ أَنْ يَصْنَعَنَّ حَلَهُنَّ﴾ قال: إنما ذلك في الطلاق، وأخرج مسلم من طريق سليمان بن يسار أن أبا سلمة وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة، وهما يذكران المرأة تنص بعد وفاة زوجها ملدا، فقال ابن عباس: عدتها آخر الأجلين، فقال أبو سلمة: خلت، فجعلتا يتنازعان، فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي، الحديث (فقال) أبو هريرة: (أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة) قال العيني^(٢) قال ذلك عن عاده الغريب إذ ليس هو ابن أخيه.

(فبعثوا كريباً) بضم الكاف وفتح الراء (مولى عبد الله بن عباس) وفي لفظ لثخثوي، فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة بماله، (إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ يسألها عن ذلك) هنا هو المصحف أن القصة لأم سلمة، وهي معروفة لها، وما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة، وذكر مع قصته مع ابن عباس وأبي هريرة، قال: فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث،

(١) صحيح البخاري، (٦٥٦/٨).

(٢) عمدة القاري، (١٣/١١١).

فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ:

سبعة فهو شاذٌّ، وصالح بن أبي حسان مختلف فيه، كنا في «الفتح».

(فجاءهم) أي كريب (فأخبرهم أنها) أي أم سلمة (قالت) ظهري، أن
أبا سلمة أخذ عن كريب، وتقدم في قول الباب عن أبي سلمة، قال: دخلت
على أم سلمة، وفي «السخاري» بطريق الأعرج عن أبي سلمة أن ربيب بنت
أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة، وفي «النسائي» من طريق داود بن
إبي عاصم، أن أبا سلمة أخبره، فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة، وفيه
قال أبو سلمة: أخبرني رحن من أصحاب النبي ﷺ أن سبيعة الأسلمية، مذكر
قصتها، وأخرجه أحمد من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال:
دخلت على سبيعة.

قال الحافظ^(١): هذا الاختلاف على أبي هريرة لا يفتح في صحة الخبر،
فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها، فكانه لما
بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها، ثم دخل
على سبيعة صاحبة القصة، ثم تحللها عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهذا
الرجل يحصل أن يكون هو المسور بن مخرمة. ويحتمل أن يكون أبا هريرة،
فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة: أشهد على ذلك، يحتمل أن
يكون أبو سلمة أبهمه أولاً، لما قال: أخبرني رجل، اهـ.

ويحتمل عندي أن أبا سلمة سمع القصة أولاً عن رجل من الصحابة،
وزبيب، ولأجل ذلك اختلف مع ابن عباس - رضي الله عنه - على جلالته
وصحته، ولما أرسلوا قريباً إلى أم سلمة، لأنه قد كان سمعها عن زبيب عنها،
ثم دخل أبو سلمة بنفسه مع كريب أو بعده، عن أم سلمة، ثم عن سبيعة
صاحبة القصة للثبوت في ذلك.

(١) «فتح الباري» (١/٢٧٩).

وَلَدَتْ سَبْعَةً الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ زَوَاجِهَا بِبَيْتِهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَدَحَلْتِ فَاكْحِي مَنْ شِئْتِ».

أخرجه النسائي في: ٢٧ - كتاب الطلاق - ٥٦ - باب عدة المتوفى عنها
زوجها

وعز يحيى بن سعيد. أخرجه مسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق - ٨ - نقصاء
عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل - حديث ٤٧٠
وله طرق في الصحيحين والنسائي.

قَبْ مَا بَلَكَ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عِنْدَهُ.

(٣١) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل

(ولدت سبعة الأسلمية بعد وفاة زوجها ببكال فذكرت) سيكون التاء في
سبعة (ذلك لرسول الله ﷺ) لما أذكر عليها أبو السائل (فقال) يَحْلِي: (فدَحَلْتِ
فاكحي من شئت) قال الزرقاني^(١): وهذا الحديث ليس عند الثعني وابن بكير
في الموطأ وهو عند غيرهما.

(قال مالك: وهذا الأمر) عندنا (الذي لم يزل) أي استمر (على أهل العلم
يبلدنا) وتقدم أنه صحيح عليه عند فقهاء الأمصار وأصحاب الفتوى في لأحصار
إلا ما روي عن علي وابن عباس - رضي الله عنهما -

(٣١) مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل

«علم أن جهنم ثلاثة مساكن، كلها حلاقية، وطائفة ناس إحداها بالآخرى
على نقلة المذاهب، إحداها: وجوب سكني المتوفى عنها على الزوج، يعني في
ماله، الثانية: الكلام على حوار خروجها عن بيت. الثالثة: ليل أو نهاراً شعوا معها،
والثالثة: لا اعتداد في بيتها الذي يقع فيه عنها، سواء كانت المسكن عليها، أو على

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٢١)

٨٧/١٢٠٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ

زوجها، والثالثة هي المتقصودة ههنا، كما تدل عليها الروايات الواردة في الباب، أما الأولى، فتقدم الكلام عليها، والخلاف فيها في أول باب عدة المرأة في بيتها بقدر طلق لبعده، وأما الثانية، فتقدم الكلام عليها في آخر ما جاء في نفقة المطلق.

وأما الثالثة المذكورة ههنا، فقد قال الموفق^(١) : ومن أوجب على المتوفى منها زوجها الاعتداد في منزلها عمر وعثمان، وزوي ذلك عن ابن عمر، وابن مسعود، وأم سلمة، وبه يقول مالك، والثوري، والاوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي، وإسحاق، وقال ابن عبد البر : وبه يقول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، وقال جابر بن زيد، والحنبل، وعطاء : تعتد حيث شامت، وزوي ذلك عن علي، وابن عباس، وجابر، وماتية، قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدلتها عند أهله، سكنت في بيتها، وإن شامت خرجت تقول الله تعالى : ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾^(٢) الآية، قال عطاء : ثم جاء الميراث، فنسخ المسكني تعتد حيث شامت. رواهما أبو داود^(٣).

ولنا حديث فرعية الآتي في الباب، رآه مالك والأثرم، وهو حديث صحيح، فخص به عثمان في جماعة التصحية، فتم ينكره، وإذ ثبت هذا، فإنه يجب الاعتداد في المنزل الذي مات زوجها وهي مائة به، سواء كان ممنوكاً لزوجها، أو بإجارة أو بدوية، لأنه عَنْ قال الفرعية : أمكني في بيتي، ولم تكن في بيت بملكة زوجها، اهـ.

٨٧/١٢٠٧ - (مالك عن سعيد) يكسر العين والتحتية هكذا في رواية يحيى، وقال أكثر رواة الموطأ : سعد سمكون الممين، بلون الباء، قال ابن عبد البر^(٤) : وهو الأشهر، قلت : وفيه ذكره أهل الرجال، لكن في رواية

(١) المعنى (١١/٢٩٠).

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤.

(٣) ابن أبي داود (٥٣٧).

(٤) نظر الاستدكاره (١٨/١٨٠)، والتطبيق المجيد (٢/٥٦١)، والتخصي (٥٧).

عن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، أن الفريضة بنت مالك بن سنان، وهي أخت أبي سعيد الخدري،

لقمسي عن مالك عند أبي داود أيضاً، النخبة مثل يحيى (عن إسحاق بن كعب بن عجرة) بضم العين لمسته، وسكون نعيم، النوى الندى خلفه لأخبار من روافد الأربعة. ثمة مات سنة ١٠١٠هـ، يروي عن إسحاق بن سعيد بن كعب، كما سيأتي (عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة).

ذل الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(١) بحديث زوجها أبي سعيد الخدري كذا في «التحريز» من زيادة، وقد سلك فيه أبو إسحاق بن الأصبغ، فإنه ذكرها في دليله على «الاستيعاب» - وهذا ذكرها ابن فتحون، وذكرها غيره في التابعين - ورواها عن زوجها أبي سعيد وأخته الفريضة في السنن لأربعة، وذكرها ابن حبان في الثقات.

(أن الفريضة) بضم الفاء، ومنع الزاء، وسكون النخبة، ويصح المعبر لمحمد، قال الحافظ في «الإصابة»^(٢): كذا عند الأكثر، ووقع لي أسنن أسنن في سياق حديثها الفريضة، وحيد الطحاوي الفرقة (بنت مالك بن سنان) الصحابي (وهي أخت أبي سعيد الخدري) - رضي الله عنه - الصحابي، لفهيم، ونسبت هي سعة أم شيوان، ومدار حديثها علم، سعيد بن إسحاق، يوقع في بعض طرق حديثها في عهد إسحاق بن راهوية، أن سمها كنية بنت مالك، وترجم لها الفرقة، ولها كنية، كذا في «الإصابة» و«التحذير».

(١) ٩٧/٨/١١

(٢) ١٠٦/٨/٢١

(٣) أخرجه السنن (١٩٧/٦)

أَخْبَرْتَهَا: أَنَّهَا حَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، فَإِنَّ رُوحَهَا خَرَجَ فِي ظَلَبٍ أَغْلَبَ لَهُ أَبْقَا. حَتَّى إِذَا كَانُوا بِمَرْفَافِ الْقُدُومِ أَذْرَكَهُمْ فَنَقَلُوهُ. قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ.....

وفي «التمليح المسحوق»^(١): أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَاكِمِ وَمِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدِ بْنِ كَعْبٍ بِنِ عَجْرَةَ عَنِ عَمَّتِهِ وَهَنْبٍ، وَقَالَ: هَذَا صَحِيحُ الْإِسْنَادِ مِنَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَنْدَلُسِيُّ: هَذَا الثَّانِي: سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ أَشْهُرُ عَمَّا، وَإِسْحَاقُ بْنُ سَعْدٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا يَحْيَى الْأَنْدَلُسِيُّ، أَيْ وَسَطَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ

(أَخْبَرْتَهَا) أَيْ زَيْنَبُ (أَنَّهَا حَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَمَعَهَا أَشْهُوَاهَا، كَمَا فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (تَسْأَلُهُ) أَيْ تَسْأَلُهُ فِي (أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ) بِفِصْلِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الدَّالِّ مِنَ الْأَنْصَارِ (فَإِنَّ رُوحَهَا) كَانَ الْخُرُوجُ فِي ظَلَبٍ أَغْلَبَ (أَفْرَكَهُمْ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ. وَفِصْلُ الْمَوْحَدَةِ، جَمْعُ عَبْدِ (لَهُ أَبْقَا) فَخُتِ الْمَوْحَدَةُ، أَيْ هَرَبُوا.

(حَتَّى إِذَا كَانُوا بِمَرْفَافِ الْقُدُومِ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ، مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ «المجد»: جَنَلٌ بِالْمَدِينَةِ، وَفِي «معجم البلدان»: اسْمُ جَبَلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. كَذَا فِي «الزَّيْنِ»^(٢)

(أَفْرَكَهُمْ) وَفِي النُّسخِ الْمَعْصَرِيَّةِ^(٣) بَدَلَهُ لَحَقَهُمْ (فَنَقَلُوهُ). قَالَتْ فَرِيعَةُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ وَنَعِظَ ابْنُ مَاجَةَ^(٤) بِرِوَايَةِ صَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَتْ: خَرَجَ زَوْجِي فِي ظَلَبٍ

(١) (٣/٥٦٢)

(٢) «بَابُ الْمَجْهُودِ» (١١/٦٤٤).

(٣) «الْإِسْنَادُ» (١٨/١٧٩).

(٤) «ابْنُ أَبِي مَاجَةَ» (١٠/١٢٠٣).

قَوْلُ زَوْجِي لَمْ يَتَرَكَنِي فِي مَسْكَنِي تَمِيكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«نَعَمْ» قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ. حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ.....

علاج له، فأمرتهم بطرف القدم، فقتلوه، فحاء نعي زوجي وأنا في دار ابن
دبر الأنصار شاسعة من دار أهلي، فَنَبِيتُ الْمَسِيحَ ﷺ، فَنَبِيتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ
جَاءَ نَعْيَ زَوْجِي وَأَنَا فِي دَارٍ شَاسِعَةٍ عَنْ دَارِ أَهْلِي، وَدَارِ إِخْوَتِي، وَلَمْ يَدَعْ مَالًا
يَنْفَقَ عَلَيَّ، وَلَا مَالًا وَرَثَتُهُ، وَلَا دَارًا يَمْلِكُونَهَا. فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِي، فَالْحَقُّ
بِدَارِ أَهْلِي وَدَارِ إِخْوَتِي، فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَأَجْمَعُ لِي فِي بَعْضِ أَمْرِي، قُلْ:
فَاعْمَلِي إِنْ شِئْتَ.

قَالَتْ: فَخَرَجْتُ قَرِيرَةً عَيْي لَمَّا قَضَى اللَّهُ لِي عَلَى نَسَائِنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي مَعْضِ الْحَجَرِ، دَعَانِي، فَقَالَ: كَفِّ زَهْمَتِ؟
قُلْتُ: فَفَصَصْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: اسْكُنِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ مَيِّ زَوْجِكَ حَتَّى
يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَحْلَهُ، فَعَمِلْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، أَمَّا:

(فَإِنْ زَوْجِي لَمْ يَتَرَكَنِي فِي مَسْكَنِي يَمْلِكُهُ وَلَا) فِي النَفَقَةِ (ذَالِ الْمُبَاحِ):
يَحْتَمِلُ أَنَّهَا اعْتَقَدَتْ أَنَّ لِلْمُسَوِّفِ عَنْهَا زَوْجَهَا نَفَقَةً فِي مَالِهِ، وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ
الْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّهَا حَمَلَتْ ذَلِكَ مِنْ عَثَرِهَا فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى قَوْمِهَا، لِأَنَّ اكْتِسَابَهَا
نَفَقَتَهَا. وَالنَّسَبَ فِيهَا هَبَاكُ لَمْ يَكُنْ لَهَا حِينَ لَمْ يَكُنْ زَوْجُهَا مِمَّنْ تَرَكَ مَالًا تَنْفَقُ
عَلَيْهِ نَفْسُهَا مِيرَاثًا مِنْهُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَشْرَعْ مِمَّا عَرِضَتْ مِنْ حَازِلِهَا إِلَّا الْإِنْتِقَالُ
إِلَى قَوْمِهَا. وَالْمُسَوِّفُ عَنْهَا زَوْجَهَا لَا نَفَقَةَ لَهَا. وَإِنْ كُنْتُ حَامِلًا، لِأَنَّ نَفَقَةَ
الْحَمْلِ لَيْسَ بَدِينٍ ثَابِتٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِعَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَمَّا:

(قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ) ارْجِعِي إِلَى أَمْرِكَ (قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ)
بَعْدَ قَوْلِهِ ﷺ (حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ نَجَبٍ
وَلَفْظِ أَبِي دَاوُدَ بِرَوَايَةِ الْفُغْنِي عَنِ مَالِكٍ: حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ أَوْ فِي

ثلاثي رسول الله ﷺ، أو أمر بي فبدلت له فقال: كيف قلت؟^(١)
 وقدمت عليه القضية التي ذكرت له من شأن زوجي فقال: «الذي
 في بينك حتى يبلغ الكتاب أجله»

لمسجد البيت، وهكذا نثبت في الترمذي رواية عن من قال: «والسني
 رواية الأمامي عن من قال: (ثلاثي رسول الله ﷺ) بحسن الحديث أو أمر بي
 فتبدلت له» أن الزوج قد سأل عن الزوجة، كما خرج به الأثر الثاني، وهذا
 تعليق المسألة أو أحد من الروايات، وهكذا نثبت آخره الترمذي وأبو داود.
 لم يذكر السني رواية من قال: «فيها روايات سابقة آخر».

(فقال) (١٦٠٧) (كيف قلت؟) أي أمد من ذلك (فردت) أي أعادت إعلانه
 لقضية التي ذكرت له (أو لا فمن شأن زوجي) وجروحه في طلب أمه ثم
 «فطلب» أنها ليست من مسكن ذلك، وهي رواية ثالثة وكانت في دار
 ناصبه. بعد النبي بي رواية حسن بن سعيد بن إسحاق أنها قالت مع زوجها
 في يوم من فري السعدية، فمكث الزوج في مدينتها وذكر أمها في منزل
 بسر لها، وإما أنه أن ثلثي منزل إخوتها بالأمه وهي أخرى له وهي تربية
 لا تستمر من سنة زوجها إلى أمها

(فقال) (١٦٠٨) (مكثي) صم الخاف (في بينك حتى يبلغ الكتاب أجله) أي
 قضى القدر، وهو مبيت من فري السعدية ولا تأملوا حقيقة أن يحتاج حتى
 يبلغ الكتاب أجله^(٢) ربه مطول كثير، ولا تأملوا أن حقه كما بسطه السني ولم
 في الآية، كما في «العين المجددة»^(٣)

في الساجور^(٤) قاله في الفرقة نعيم لم يسمع من ذلك بحسن أن

(١) - سواء العدة إلا ٢٢٢

(٢) (١٦٠٨)

(٣) - السني (١٦٠٨)

قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ؟ فَأُخْبِرْتُهُ. فَأَتْبَعَهُ وَقَضَى بِهِ.

أخرجه أبو داود في: ١٣ - كتاب الطلاق، ٤١ - باب في المتوفى عنها نسفل.

والترمذي في: ١١ - كتاب الطلاق، ٢٣ - باب ما جاء في نعت المتوفى عنها زوجها.

والسائي في: ٢٧ - كتاب الطلاق، ٦٠ - باب مقام المتوفى عنها زوجها من بيتها حتى تمهل.

يكون على وجه النسخ للحكم الأول، ويحتمل أن يكون اعتقد أولاً في قولها أن زوجها لم يتركها في مسكن بمنكها، ولا يملك سكناً، وكان لفظها محتملاً لذلك، فأمرها بالانتقال على ذلك، ثم رأى أن لفظها محتمل، فاسترحمها وأمرها بأن تعبد القصة، فحس من إعدادها أنها نعت أن يكون ترك منزل يملك رقبته، وأنها مع ذلك في منزل قد ملك زوجها سكناً إما باكرأ أو هبة أو رجة من الوحوه، فأمرها بالمقام وإتمام الحصة، اهـ.

وفي التكرار الذي في: أما أنه يُخْلَعُ قال: نعم اجتهداً ثم أدى رأيه على خلاف ذلك، ووجه الاجتهاد الأول أنه فهم من سؤالها أن انبئت الذي كان يسكنها لم يكن مملوكه، وليست لها نفقة حتى تستأجرها، فأمرها بالخروج، ثم لما علم أن المالكين عليهم لا يخرجونها، ولا يقابلونها بأجرة انبئت. فسمها من الخروج، أو كاد الحكم الأول اجتهداً، والثاني وحياً، أو لأنه كان مستحلاً في أمر لم يتهم القصة، والأول أولى، اهـ.

(قالت: فأعتمدت فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان) أي حنار (عثمان بن عفان) - رضي الله عنه أميراً للمؤمنين (أوسل إلي) رسولاً (فسألني عن ذلك) الأمر (فأخبرته) بالقصة، وبخضاء رسول الله ﷺ في تلك القصة (فأتمه وقضى به) محضر من الصحابة، ولم يكر عليه أحد، واستدل به على

عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يقرأ لعنوني عني
أزواجهن من النساء، فتسعين الحج

العاصر (عمر سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (كان
يرد) أي يرجع (المتوفى عنهن) أزواجهن من النساء، سبع المرحلة، والمدة صحراء
بطرف ذي الحليفة، ورد في بعض الروايات: «دابة إجماعه ثلثة منها» (بمعنى
الحج) قال محمد في أمهات^(١)، وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وأما
من فتيلها، لا يفي لأمره، أي تسافر في عذب حتى تنفسي من فلاق كانت
أو موت، اهـ.

قال الزاجي^(٢): قد روي عن القسم ع مالك في تفسير هذا الحديث،
إنما ذلك لما كانت من أهل المدينة، وما قرب منها ثم بحرمن، فإذا أحرم
فقدن، وليس ما صحت، وهذا فساد قريب جداً، وأما التأخذ فعلى صريخ.
تأخذ نس في الرجوع منه مطلقاً، وتأخذ معنى فيه المصلحة.

أما الأول فقد قال بن القاسم في «المعونة»: ليس فيه إرجع (المعونة)
حتى تنفسي عنها من وفاة أو طلاق، فكان عمر - رضي الله عنه - يرد من
البيدة، وقد قال ابن القاسم في الشيء يخرج من الأندلس بريد الحج: لو أم
يكن صدف إلا عسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة مهلك زوجها، قال مالك في الشيء
مخرج، إن كان امرأة قريباً وتجد ثمة رجعت، فعدت في بيتها، ولم وصل
أهلية تعد لزوجها، لأجل قد تاعدت، اهـ.

وهو المعروف^(٣)، المتعددة من التوبة ليس فيه أن مخرج إلى الحج ولا إلى
غيره، روي ذلك عن عمر وعثمان، وبه قال ابن المسيب والقاسم ومالك

(١) مؤلفاً محمد بن الطلق، (المعتمد) ٢٠١، ٢٢٠.

(٢) المسمى (١٢٨، ١٢٩).

(٣) المعتمد (١٢٠، ١٢١).

والشافعي وأبو عبيدة وأصحاب الرأي والشافعي، وإن عرجه، وعتق زوجته في الطلاق. يثبت إن كانت قرينة، وإن تعددت مغلقت في سمره، ومثل ما لك: إذا ما تم عرجه، والعصم أن العبد لا يرد لأنه يطرأ، وعابها مشقة، ولا بد لها من سمر

ويجوز الشريب بما لا تقتصر فيه الخلافة. وهذا قول أبي حنيفة إلا أنه لا يرى لتفصيل إلا في مسيرة ثلاثة أيام. فقال متى كان يلبس يلبس مكنها دون ثلاثة أيام، فعليه الرجوع إليه، وإن كان قوي ذلك لزمها النسيء إلى مفصلها، وإن كان في موضعها الذي هو به موضع يسكنها الإقامة فيه، وإن لم يمكنها الإقامة فصلت إلى مفصلها، وقال الشافعي إن فرغت إبلان، ولها اختيار بين الرجوع والسلام.

وإن علمه، حوت الرجوع إذا كانت قريبة ما ولى سعيد عن جبر من مسعود عن ابن المسيب، قال: نومي أرواح سألتهن حاجات أو معصيات، فرددني عمر من ذي النخيلة حتى يعتدني في بيوتهم، متى رجعت، وقد بقي عيب شيء من عتبتها لزمها أن تأتي به في منزل زوجها، إلا خلاف يعلمه منهم في ذلك^(١).

وأخرج ابن أبي شيبة^(٢) عن حميد الأعمش أن عمر وعثمان رؤساء أسوة حواج أو معصيات حتى اعتدني في بيوتهم، وعن إبراهيم أن ابن مسعود رددت حجة ومعتصمات حرجين في سنتين، وعن سعيد بن المسيب أنه قال: ألبسني عنها والمصلحة لا تصح ولا يمتنع، وعن ابن عمر أنه زجر امرأة تصح في عهدها، وأخرج أيضاً عن عطاء أن عائشة أتتني مع كل يوم في عتبتها.

(١) - طار السن الكبير: ليثي (١٢٣/٧).

(٢) - المصنف: ١٢٩/٤١.

وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد: أنه بلغه أن السائب بن خباب توفي. وإن أمر أنه جاث على عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها. وذكرت له خيراً لهم بقناة. وسأله من يصلح لها أن تبيت؟ فقالت: ففكرت تخرج من المدينة سحراً، فتضجع في حرجهم، فنزل فيه يوماً. ثم تدخل المدينة إذا أمنت، فبيت في بيتها.

وعن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً بالمطعنات ثلاثاً وانتهى عنهن أرواحهن أن يحججن في عدتهن، وعن حسب المعلم قال: سألت عطاء عن المطلقة ثلاثاً والمنوفى عنها رجلاً في عدتها؟ قال: نعم، هل حبيب وكان النعمي يقول مثل ذلك.

(مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن السائب بن خباب) بمجموعة ومحدثين المصنف أبو مسلم صاحب المصنوعة، مولى فاطمة بنت عتبة، ع صفة، مات قبل ابن عمر رضي الله عنه - كما في «المترجم». وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»، وذكر الاختلاف في صحبه، وفي أنه هو مولى فاطمة أو غيره، وفي أن كنبه أبو مسلم أو أبو عبد الرحمن، (توفي وأمراته) هي أم مسلم على ما حكى الزرقاني^(١) عن لباجي، لكن النسخة التي بين يدي من المصنف فيها أم سليم.

(جاءت إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (تذكرت له وفاة زوجها، وذكرت له خيراً لهم بقناة) بفتح القاف والنون نزة حصاة، موضع بالمدينة، وفي «المعلل»: بفتح القاف وخفة النون، محرى الماء تحت الأرض (وسأله هل يصلح لها أن تبيت فيه؟ لأنها عن ذلك) يعني نهاها عن القيام في حرجها ليلاً (فكرت تخرج من المدينة سحراً) أي غيل الضجر (فتضجع في حرجهم) أي تصل إليه بعد انفجر (فنظل فيه يوماً) أي يقرب فيه طول النهار (ثم تدخل المدينة إذا أمنت فبيت في بيتها).

(١) انظر المصنف الزرقاني، (٣/٢٢٤).

٨٩/١٢٠٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْمَرْأَةِ الْبَدُونِيَّةِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، إِنَّهَا تَتَوَفَّى حَيْثُ انْتَرَى أَهْلُهَا.

قَالَ الْبَاجِي^(١)، قَالَ مَالِكٌ: نَهَا أَنْ تَخْرُجَ سَحَرًا قَبْلَ الصُّبْرِ، وَتَأْتِيَ بِهَا الْمَغْرِبَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَشَاءِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَذَا مَقْصُودُ الْحَبِثِ فِي بَيْتِهَا، أَوْ.

وَيَقْدَمُ فِي أَمْرٍ مَا جَاءَ فِي نَفْسَةِ الْمَطْلُوعَةِ أَنَّ لِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْخُرُوجَ لِحَوَائِجِهَا نَهَارًا عِنْدَ آتَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، لَا حِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَوَازِ الْخُرُوجِ لِلْمَطْلُوعَةِ الْمَبْنُوتَةِ وَالرَّجْمِيَّةِ كَمَا تَقْدَمُ هُنَاكَ.

٨٩/١٢٠٩ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ، أَيْ غَرْوَةُ سَ الزَّوْجِ) (كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْبَدُونِيَّةِ) أَيْ سَاكِنَةِ الْبَادِيَةِ يَعْنِي الصَّحْرَاءَ وَالْبُرْهَةَ، كَانَ الْبَاجِي يَرِيدُ أَصْحَابَ الْعُمُودِ، دُونَ أَصْحَابِ الْغُرَى (يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، إِنَّهَا) أَيْ الْبَدُونِيَّةُ (تَتَوَفَّى) بِالنِّسَاءِ لِقَوْفِهِ بَعْدَ لُتُوثِ فِي جَمِيعِ نَسَبِ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ غَيْرِ الْبَاجِي كَمَا سَبَقَتْ (حَيْثُ انْتَرَى) كَذَلِكَ بِالنِّسَاءِ فِي غَيْرِ «الْمُسْتَقَرِّ» (أَهْلُهَا).

قَالَ صَاحِبُ «الْمَجْمُوعِ»^(٢) فِي بَابِ انْتَرَى فِي لَفْظِ تَوَفَّى: «إِنَّهَا تَتَوَفَّى حَيْثُ انْتَرَى أَهْلُهَا» أَيْ تَنْتَفِضُ وَتَتَحَوَّلُ، أَوْ قَالَ الْمَجْدُ: «الْتَوَفَّى: الْتَفَارَ، وَالتَّحَوَّلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ» أَوْ. وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّسَاءِ بِمَعْنَى الْفَصْدِ، فَهَلْ صَاحِبُ «مَخْتَارِ الصَّحَاحِ»: نَوَى يَتَوَفَّى تِلْكَ وَنَوَافَ، عَزَمَ، وَانْتَرَى مَتَلَهُ، وَفِي «الْمَعْنَى»: مِنْ انْتَرَى انْتَرَى تَوَلَّاهُ، وَغَيْلٌ، تَرْتَحِلُ حَيْثُ ارْتَحَلَ قَوْمُهَا مِنَ النَّوَى بِمَعْنَى تَبَعِهِ، أَوْ.

وَفِي «الزَّرَقَانِي»: قَالَ الْبَاجِي: أَيْ تَنْتَزِلُ حَيْثُ يَنْتَوُوا مِنْ انْتَرَى الْمَسْرُومِ، أَوْ.

(١) - «الْمَجْمُوعُ» (١/١١٩).

(٢) - «جَمْعُ حَرَارِ الْأَمْوَالِ» (١/٨٠٦).

هكذا حكاها عنه، ولم أجد في اللغة، ولا في الناحي، بل فيه «إيها» بلوي حيث اتوى أهلها، قال: ومعنى قوله: تنوي مع أهلها حيث أتوا ستر حيث نزلوا. من نويت المنزل، وأهلها عشرين الذين ترجع إليهم، ونحسب بهم، اهـ. وهذا يوافق أهل اللغة.

وقال الباغي^(١) في معنى الأثر المذكور: قوله: في المرأة البدوية يريد أصحابها، العمود دون أصحاب، أقوى، فإذا توفي عنها زوجها وهذه حولها، ثم افترق الجمع الذي كانت فيهم، فصار أهلها وبني أبيها إلى جهة، وصار أهل زوجها إلى جهة أخرى، صدرت مع أهلها وأوتى إليهم، وكانت معهم؛ لأنه لا يسكنها البقاء في الموضع الذي كانت به حين الوفاة لانتقال أهله عنه، ولم يكن وطناً لزوجها، فيكون أحق بسكناها من غيره.

إنما هم قوم يقيمون الكلأ وتتجمعون النساء، ويحشرون اليوم في ستر، ويفترقون عند اختيار بعضهم غير لجهة التي اختارها. لأهرون، وليس كذلك المرأة من أهل الأمصار والقرى، فإنها لا تزور من سكنها، لأن ذلك المنزل كان منزلاً لزوجها احتوى بها، وهي أمه، إذا أقامت فيه، والمعتاد من حال أهلها وبني أبيها المتمدن والاسنيطان، فليس لها أن تنقل بانفصالهم حتى تنفصل عنها، اهـ.

وقال الموقر^(٢): البدوية^(٣) الحضرية في الاعتداد في منزلها الذي مدت زوجها، وهي ساكنة فيه، فإن انتقلت السحابة انتقلت معها، لأنها لا يمكنها المقام وحدها، وإن انتقل أهلها انتقلت معهم إلا أن يبقى من الحاجة من لا نحاف على نفسها معهم، فتكون مخيئة بين الإقامة والرحيل، اهـ. وفي المختار الفصاح: قوم حنة أي تزور وفيهم كثرة، اهـ.

(١) المقضي (١٣٩/٤)

(٢) المقضي (١٩٨/١١)

ثَانِ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

٩٠/١٢١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ. عَنْ نَافِعٍ. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَبْتَئِ الْمُنُوقَى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَلَا الْمَبْتُوتَةَ إِلَّا فِي بَيْتِهَا.

(٢٢) باب عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها

(قال مالك: وهو الأمر عندنا) يحيى أثر عروة هر الأمر الثالث عندنا في المسألة، إنها تنوي ميت انتهى أهلها.

٩٠/١٢١٠ - (مالك عن نافع عن عدي بن عمر) رضي الله عنهما (أن) كان يقول: لا تَبْتَئِ الْمُنُوقَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَا الْمَبْتُوتَةَ (أي المعلقة) (إلا في بيتها) قال الناجي^(١). يريد البيت تسكن فيه عني حسب ما كانت تسكنه قبل وفاة زوجها، من كان مسكناً واحداً فهي على ما كانت فيه، وإن كانت في حجرتها بيوت كثيرة، وكانت تسكن بيتاً منها، وفيه معاهد لها أن يبيت من ذلك حيث شاءت، لأن جميع المسكن الذي هو فيه من حجرتها وأسطوانتها وبيتها سكن لها، فلها أن تبيت حيث شاءت منه.

ولو كانت في مقصورة من الدور. وفي النار مقاصير تقوم آخرين لم يكن لها أن تبيت إلا في حجرتها التي في يد، ومعنى ذلك أنه لم يكن لها سكنى غيرها من الدور، بل كانت ملاكاً لغيرها فلا بحق لها أن يبيت فيه كائن الدور، أم.

(٢٢) عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها

مختلفه بين أهل العلم، وعن أحمد في ذلك ثلاث روايات، المشهور منها أن عدتها حنفية كاملة^(٢). وهو قول ابن عمر. وروي ذلك عن عثمان.

(١) البكري ١/١٣٩.

(٢) انظر البكري ١/١٣٩.

وعائشة والحسن والسحسي والقاسم بن محمد وأبي فلابة ومكحول ومالك
والشافعي وأبي عبد الله أبي ثور.

والرواية الثانية عن أحمد: أنها تعد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرًا، وهو
قول سعيد بن المسيب، وأبي عبيد، وأسن سيرين، وسعد بن جبلة،
وسايد، وخلاس بن عمرو، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، ويزيد بن
عبد الملك، والأوزاعي، وأحمد بن محمد، لما روي عن عمرو بن العاص أنه قال:
«لا تعدوا عليا سنة نبينا» عدة أم الولد إذا توفي عنها سبعة أشهر
وعشرًا. رواه أبو داود^(١).

وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية ثالثة. تعدث شهرين وخمسة أيام،
قال السوفن: لم يجد هذه الرواية عن أحمد في «الجامع» ولا أظنها صحيحة
عن أحمد، وروى ذلك عن عطاء وعطاء بن وهب وقنادة، لأنها خير السورت أمة،
فكانت عدتها عدة الأمة.

والرابع: مذهب الحنفية أن عدتها ثلاث حيض؛ لأنها حرة مستبرقة،
فكانت مستبراؤها بثلاث حيض كالحررة المطلقة، وروى ذلك عن علي وابن مسعود
وعطاء والسجستاني وأحمد بن محمد، وأحمد بن محمد، وأحمد بن محمد، وأحمد بن محمد،
وابن سيرين والشافعي والبخاري.

وهي «الهداية»: إذا مات مؤنث أم الولد أو اعتنتها، فعدها ثلاث حيض،
وقال الشافعي: حيضة واحدة، وإماما فيه عمر - رضي الله عنه - فإنه قال: عدة
أم الولد ثلاث حيض، قال ابن القيم^(٢): روى ابن أبي شيبة بسند عن
يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم الولد إذا عتقت أن تعدث بثلاث

(١) سنن أبي داود (٢٣٩/٦).

(٢) فتح القدير (١٤٩/٤).

٩١/١٢١١ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنَّ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

حَبِصَ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَكَبَ بِحَسَنٍ وَأَيُّهُ، فَأَمَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْوَفَاءِ كَذَلِكَ حَافَهِ أَعْلَمُ، وَنَحْسُ يُلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ ثَلَاثَ حَبِصَ فِي اتَّعَنَ مِنْ شَخْصٍ قَوَاهُ بِهِ فِي الزَّوَالِ، أَلَا يَرَى أَنَّ عُمَرُو بْنَ الْعَاصِ قَالَ يَوْمَ، وَيُؤَيَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَلَا نَعُدُّوهُ عَلِيًّا سُبَّةً نَبِيَّةَ الْحَدِيثِ الْمُنْقَطِعِ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «مُحَبَّبِهِ»، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، لَكِنِ قَالَ الثَّارِقُطْنِيُّ: قَبِيصَةٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرُو، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ عِنْدَنَا غَيْرُ حَاضِرٍ إِذَا كَانَ قَبِيصَةً ثَقَّةً، اهـ.

وَمِنْ «الْمَعْنَى»^(١) قَالَ ابْنُ الْمُنْتَزِعِ: ضَعَفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ حَدِيثَ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ، وَهَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عُمَرُو فَقَالَ: لَا يَصَحُّ، اهـ.

وَمِنْ «الذَّارِيَةِ»: أَعْلَهُ الثَّارِقُطْنِيُّ بِأَنَّهُ قَبِيصَةٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرُو. وَقَالَ أَحْمَدُ مَتْنَهُ، وَزَادَ هَذَا حَدِيثَ مَكْرَمٍ وَالصُّوْبِ وَقَعَهُ، اهـ.

وَالْخَامِسُ: مَدْعَبُ الظَّاهِرِيَّةِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ إِذْ قَالَ: وَحَدَّثَ الظَّاهِرِيَّةَ لَا إِسْرَافًا عَلَى أَمِّ الْوَلَدِ، وَتَرَوُجُ إِلَى شَأْنٍ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَادِلًا، وَهَذَا إِسْرَافٌ عَلَى غَدَمِ اعْتِبَارِهِ الْقَاسِمِ الْحَلِيِّ، اهـ.

٩١/١٢١١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَصْبَارِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) ابْنُ الصَّدِيقِ الْأَكْبَرِ (يَقُولُ: إِنَّ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بَنِي مَرْوَانَ أَحَدَ أَمْرَاءِ سَيِّدَةِ، وَثَلَاثَةَ عَشْرَ وَصَحْبَيْنِ وَوَرِثِي الْخِلَافَةِ بَعْدَ وَفَاةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْبُدُ مِنْ أَخِيهِ سُلَيْمَانَ، إِذْ كَتَبَ فِي مَرْغَرٍ وَفَاتَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ بَعْدَهُ عُمَرَ مِنْ عَمَلِ الْعَزِيزِ، وَبَعَثَهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَحَدَ عَنْهُمْ الْبَيْعَةَ عَلَى الْمَكْتُوبِ، مَخْتَرَةً، وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ، وَتَرَوُجُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي رَجَبِ سَنَةِ

فَرَّقَ بَيْنَ رَجَالٍ وَبَيْنَ نِسَائِهِمْ. وَكَثُرَ أَمْهَاتُ أَوْلَادِهِمْ هَلَكُوا. وَتَزَوَّجُوهُمْ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ. فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَحْتَدُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرَ وَعَشْرًا.

١٠١١هـ، فاستخلف يزيد بعده، وأقام أربعين يوماً، يسير بكرة عمر بن عبد العزيز، ثم عدل من ذلك ثباً ثباتاً ومات. يزيد في آخر شعبان سنة ١٠٥هـ والأثر هكذا أخرجه مالك في «الموطأ»، وبرواية أخرجه البيهقي بسنده من طريق مكبر عن مالك، وفيه أيضاً يزيد بن عبد الملك. وأخرجه ابن أبي شيبة، فذكر محل يزيد أنه عبد الملك، وبرواية ذكره ابن أبي شيبة في «الموطأ»^(١)، وسعه لحفظ في «الدرية»، ولم يتعرض عن هذا الاختلاف.

وأما ابن أبي شيبة^(٢): حدثنا الشافعي عن يحيى بن سعيد قال: سمعت أبا القاسم وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرّق بين رجال ونساءهم كثر أمهات أولاد، فذكر بحو «الموطأ»: ولم يتعرض لهذا الاختلاف شرح «الموطأ» أيضاً.

(فرق) يزيد بين رجال وبين نساءهم الذين تذكروا بعد الاستبراء بحضه (وكن) النساء، (أمهات أولاد رجال هلكوا) عدة رجال أي ماتوا عنهم، (ففرّق) لذلك (فتزوّجوهن) أي المراهات الذين فرق بينهم وبين نساءهم بعد (حيضه أو حيضتين) بعد موت نساءهن، وهكذا يلفظ «أو» في رواية ابن أبي شيبة، وأن يحتمل ذلك، ويحتمل التزوج بأن منهن من تزوّج بعد حيضه ومنهن من تزوّج بعد حيضتين.

والآن نذهب بزيد موطأً سذهب ابن السبّيت وغيره، كما تقدم في السذهب الثاني من السذهب المذكورة في ترجمه الباب (ففرّق بينهم حتى يحدون أربعة أشهر وعشرًا) يعني ليس ثباً ثباتاً بعد الاستبراء بحضه أو حيضتين، حتى يحدون عدة النكاح أربعة أشهر وعشرًا.

(١) (٢٤٨/٥)

(٢) «موطأ» ابن أبي شيبة (١١٩/٢)

فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ - يَقُولُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا مَا مِنْ غَيْرِ مِنَ الْأَزْوَاجِ

٩٢/١٢١٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: عَذَّةٌ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سِتْرٌ خَصَصَ.

(فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) سَخَّرَ عَلَى فِعْلِ يَزِيدُ (سَخَّرَ اللَّهُ) تَعَجُّبًا مِنْ فِعْلِ يَزِيدُ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَرَفَ اسْمَهُ، فَقَالَ: (يَقُولُ اللَّهُ) ذَلِكَ عَلَى صِيغَةِ (كُنْ) أَيْ (يَزِيدُ) - (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) يَزِيدُ عَنْ نَفْسِهِمْ لَوْنًا نَهْمًا وَتَعَجُّبًا، فَحَصَلَ عَنْ اسْمِهِ تَرْبِيعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لِلْأَزْوَاجِ وَنَهْمَاتِ الْأَزْوَاجِ، وَنَهْمُ الْأَزْوَاجِ، وَبِئْسَ الْأَزْوَاجُ، وَبِئْسَ الْوَلَدُ، (لَهُ مِنْ أَيْ) نَهْمَاتِ الْأَزْوَاجِ (مِنْ الْأَزْوَاجِ) فَكَيْفَ يَمْتَدُّ عَذَّةُ الْأَزْوَاجِ

قَالَ الدَّاحِي^(١)، وَقَوْلُ الْقَاسِمِ: يَقُولُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْفِعْلُ بِمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ غُلُوٌّ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ مِنَ الْأَيْدِ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا، فَصِيغَةُ مِنَ الْقَاسِمِ أَنْ يَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: (إِنَّ اسْمَ الْأَزْوَاجِ لَا يَسْأَلُ نَهْمَاتِ الْأَوْلَادِ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُ الرُّوحَانِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَنْتَهَ بِذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ بِمَا قَالَهُ الْقَاسِمُ) لِحَوَالِ أَنْ يَنْتَهَ هَذَا الْحَكْمُ لَيْسَ مِنْ غَيْرِ نَهْمَةٍ وَقَدْ شَرَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَسْوَاحِ الْأَدْنَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَاسِمُ شَعَرَ بِذَلِكَ الْخَطَأِ مِنَ الْأَيْدِ، خ.

٩٢/١٢١٢ - (مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) - (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) - (أَنَّهُ قَالَ: عَذَّةٌ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى) بِنَاءً مُجْهَرًا، (عَنْهَا سِتْرٌ خَصَصَ) وَأُخْرِجَ السِّتْرُ^(٢) بِرُوحَانِ الْحَمْرِ عَنْ خَافِئِ قَلْبِهِ، سَتَلَ بَيْنَ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ

(١) - دَرَدَ اسْمُهُ الْأَيْدِ ٢٣٤

(٢) - وَالْمَعْنَى: (أَنْ يَكُونَ)

(٣) - أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ (س) ١٢٠٢، (الْأَمْرُ) ٢٤٦١.

(٤) - (الْكَوْنُ) ١٨٨٧/١٨٨٨.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ، إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَبْعَةٌ، خَافَةً.

عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ؟ نَعَمْ، عِدَّةُ، فَتَأْتِي رَحْلًا، إِذَا عَمَلْنَا - رَضِيَتْ عَنْهُ - كَانَ يَقُولُ: ثَلَاثَةَ أَقْرَبَ، فَقَالَ: عَمَلْنَا حَبْرًا وَأَعْمَلْنَا قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَفِي ٥ - الْأَسَاءَةِ صَحَابَ، مِنْ قِيلٍ: إِبْطَالُ الْعِدَّةِ عَلَيْهِ تَحْوِيرٌ، وَأَمَّا ابْنُ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: مَنْ هِيَ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ؟ وَحَصَّيْتُ الْمَذْهَبَ الْقَاسِمِي ابْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْحَبْرَةِ، أَنَّ تَحْوِيلَ الْإِسْرَاءِ، وَلَيْسَتْ بِعِدَّةٍ، وَفِي الْقَدِيمَةِ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَعِدَّتُهَا حَبْصَةٌ، كَعِدَّةِ أَحَدٍ لِرَافَةِ ثَلَاثَةِ حَيَضٍ.

وَعِدَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ هَذِهِ أُمُّ مَوْضُوعَةٍ ثَمَانِيَّةٌ يَدِينُ، عَدَمُ يَجِبُ فِيهَا عِدَّةٌ، وَإِسَاءَةُ الْإِسْرَاءِ، كَالْأَمَةِ أَيْ لَمْ تَدَدْ مِنْ سَبْعَةٍ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَنَّهَا لَوْ مَاتَتْ سَبْعَةً، أَوْ أَعْتَقَهَا فِي حَبْصَةٍ ثُمَّ تَحْرَجَ عَنْهَا، حَتَّى تَحْضِرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَخِلَافُ الْأَمَةِ إِذَا سَاعَهَا سَبْعَةً فِي أَوَّلِ سَبْعَةِ أَجْزَاءِ ذَلِكَ مِنْ إِسْرَائِهِمْ، وَمَعْنَى ذَلِكَ، أَنَّهُ يَحْضِرُ فِي أَمِّ الْوَلَدِ الْخُرُوجُ مِنَ طَهْرِ ابْنِ حَبْصَةٍ، وَهَذَا حَكَمُ الْعِدَّةِ، إِذَا.

وَفِي التَّحْوِيلِ اخْتَفِيَتْ^(١)، قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْعِلْمَاءِ»: قَدْ يَخْتَلَفُونَ، أَمَّا لَا يَحْجُزُ لَهَا التَّوْبِيعُ مَدَّةَ الْحَبْصِ، فَلَا عَلَى أَنَّهَا عِدَّةٌ، لَا إِسْرَاءُ، لِأَنَّ الْإِسْرَاءَ لَا يَصِحُّ التَّوْبِيعُ كَالْأَمَةِ لِمُسْتَبْرَأَةٍ، وَإِنَّا نَدَّتْ أَنَّهَا عِدَّةٌ، وَأَمَّا نَجِدُ فِي الْعِدَّةِ حَبْصَةً وَتَحْوِيلًا، وَجِبَتْ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثَةَ حَيَضٍ، إِذَا.

مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أَنَّ أَبِي تَحْمَدٍ (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّيَ) عَنْهَا (سَبْعَةٌ حَبْصَةٌ) وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢)

(١) «اِخْتَفِيَتْ» (١١٧١/٢١).

(٢) «اِخْتَفِيَتْ» عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) (١١٧١/٢٢).

(٣) «اِخْتَفِيَتْ» (١١٧١/٢٣).

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا
قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ تَحِيضُ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

سنده عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: عدت أم الولد بعثتها سبعة أو يومين عنها حيضة.

وأخرج سننه إسحاق بن عطاء بن أبي رباح أن امرأة عدت بثلاث حيض بعد التي هي أم إبراهيم، قال: وهذا منقطع، وسويته بن عبد العزيز ضعيف، ورواية الجماعة عن عطاء مذهبه دون الرواية، اهـ.

وأخرج ابن أبي شيبة^(١) عن أيوب قال: سألت الحكم والزهري عن عدت أم الولد إذا توفي عنها سبعة أو ثلث السنة، قال: ما السنة؟ قال: أعفت بريرة، فأعدت عدة الحر.

(قال مالك: وهو) أي المذكور في كتاب ابن عمر والفاطم من أن عدتها حيضة (الأمر) المرحح (عندنا) إن كانت المرأة ممن تحيض.

(قال مالك: فإن لم يكن ممن تحيض فعديتها ثلاثة أشهر) وهو المشهور عن أحمد، قال السرفق^(٢): إن كانت مؤيسة بثلاثة أشهر، وهذا المشهور عن أحمد، وهو قول الحسن وابن سيرين والشافعي وأبي فلاحة وأحمد فولبي الشافعي، ومالك عمر بن عبد العزيز وأهل المدينة والمقوسلي، فصار لا تنبأ الحبلى في أقل من ثلاثة أشهر، فأعجب قولهم، وعن أحمد رواية أخرى: أنها تنبأ شهر، وهو قول ثانٍ للشافعي، لأن الشهر قائم مقام العدة في حق الحر والأمة المطلقة، فكذلك في الاستبراء.

وذكر الفاضل رواية^(٣) أنه تنبأ بشهرين كعدة الأمة المطلقة، ولم أر لذلك وجهاً، ولو كان أميراً أوها شهرين لكان أميراً ذات القربى، فقرأين،

(١) «المعجم» (١١٨/٢).

(٢) «المختار» (١١١/٢٦٥).

(٣٢٢) باب عدة الأمة إذا توفي سيدها أو زوجها

ولم نعلمه قطناً. وقال سعيد بن المسيب وعطاء والنسائي وانحدكم في الأمة التي لا تحيض تستمر بأشهر ونصف، ورواه جابر عن أحمد، فإنه قال: قال عطاء: إن كانت لا تحيض، محبس وأربعون ليلة، قال غملي: كذلك. أذهب لأن عدة الأمة المطلقة كذلك. والشهور عن أحمد الأول.

قال أحمد بن القاسم: قلت لأبي عبد الله: كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان حيضة، وإنما جعل الله في القرآن مكان كل حيضة شهراً؟ فقال: إنما قلنا ثلاثة أشهر من أي شهر، فإنه لا يتبين في أقل من ذلك، فلو عمر من عبد العبر بحبه الله - سأل عن ذلك، وجعل أهل الحميم والفواجل، فأخبروه أن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر، فأعجب ذلك، ثم قال: ألا تسمع إلى مور، ثم مسعود: إن المطلقة أربعين يوماً، ثم عطف أربعين يوماً، ثم مضعة بعد ذلك، قال أبو عبد الله: فإذا خرجت النكاح صار بعدها مضعة، وهي لحيم، وبين حينئذ، وقال لي: هذا معروف عند النساء، فاما شهر فلا معنى فيه، ولا نعلم به قطناً.

قلت: وكذلك عدة الاحدية ثلاثة أشهر، قال صاحب الهداية^(١): ولو كانت من لا تحيض، فعندها ثلاثة أشهر، اهـ، ولا إشكال على المحتج؛ لأن ثلاثة أشهر عندهم محل ثلاثة قرو، وهذا موافق لمعنى القرآن.

(٣٢٣) عدة الأمة إذا توفي سيدها وزوجها

هكذا في النسخ الهندية بلفظ الواو، وهو الأوجه عندي كما سيأتي. وفي جميع النسخ انه صرية بلفظ «أو زوجها»، وهكذا في «المحلى» بلفظ «أو»، قال أبو عيسى^(٢): لا أعلم أحداً من الرواة قال: سيدها إلا يحيى. ولا خلاف أن الأمة إذا توفي سيدها لا عدة عليها، إنما عليها الاستبراء، حيضة اهـ.

(١) (١٧٤/١).

(٢) (١٧٤/١٨).

قال الموفق^(١): وإن مات عن أمه كان بصيها، فاستبرأها بما ذكرنا في
 لم الموت؛ لأنها تراث نسيدة، فأشبهت أم الولد، إلا أنها إذا كانت من ذوات
 القربى، فاستبرأها بحبضة، رواية واحدة؛ لأنها لا تصبر حرة، اهـ.

وأيضاً لم يذكر المصنف في الباب رواية في موت السيد. وهذا أيضاً
 بدو على أن لفظ السيد في الباب ليس في محله، ويؤيده أيضاً أن عدنها عند
 وفاة السيد تقدمت في الترجمة السابقة، وهذا كله على النسخ المشهورة بلفظ
 أولاد، وما في بعض نسيدة من لفظ «زوجها» بلفظ الولد، فلا يبعد أن يكون
 تعرض هو هذا، فإن هذه النسألة شهيرة بين العلماء خلافة عند اقتضاها. لكن
 الآثار الواردة في الباب لا يوافق هذه أيضاً، لكن لا علينا أن نذكر حكم
 المسألة، كما يشير إليها الترجمة بلفظ الولد.

قال الموفق^(٢): يد مات زوجها وسببها، ولم تعلم أيهما مات أولاً،
 فعلى قول أبي بكر ليس عليها استبراء؛ لأن تراث سيد قد زال عنها، ولم
 تعد إليها، وعليها أن تعتق وفاة زوجها عدة الحرائر. ولأنه يستل أن سدا
 مات أولاً، ثم مات زوجها، وهي حرة، فتزومها عدة الحرة لتخرج من العدة
 بغير، وعلى القول الآخر إن كان بينهما شهران وخمسة أيام فما دون، فليس
 عليها استبراء؛ لأن السيد إن كان مات أولاً فقد مات، وهي زوجته، وإن كان
 مات آخر، فقد مات، وهي معتدة، وليس عليها استبراء في هاتين الحالين،
 وعليها أن تعتق بعد موت الآخر منها عدة الحرة، وإن كان بين موتيهما أكثر
 من ذلك، فعليها بعد موت الآخر منها أطول الأجلين من أربعة أشهر وعشراً،
 واستبراء بحبضة، فوجب الجمع بينهما بإسقاط القرض بيقين.

(١) النسخ (٢٧١/١١).

(٢) النسخ (٢٦٨/١١).

٩٣/١٢١٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، كَانَا يَقُولَانِ: عِدَّةُ الْأَمَةِ: إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا، شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ.

قال ابن عبد البر: وعلى هذا جميع القائلين من العلماء بأن عِدَّةَ الْأَمَةِ من سبعا بعبئة، ومن زوجها شهران وخمس ليالٍ. فإن جهل ما بين موهنهما فإن حكم فيه كما لو علمت أن بينهما شهرين وخمس ليالٍ احتياطاً لإسقاط الفرض بيقين، كما أخذنا بالاحتياط في الإيجاب بين عدة حرة وحيضة، فيما إذا علمت أن بينهما شهرين وخمس ليالٍ.

وقول أصحاب الشافعي في هذا القول مثل قول أصحابنا، وكنتك قول أبي حنيفة وأصحابه، إلا أنهم جعلوا مكان الحيضة ثلاث حيضات بناء على أصلهم في إسراء أم الولد.

وقال ابن المنذر: حكمها حكم الإمام، وعليها شهران وخمسة أيام، ولا نقلها إلى حكم الحرائر إلا بإحاطة أن الزوج مات بعد المولى، وقول: إن هذا قول أبي بكر عد التعزيز أيضاً اهـ.

٩٣/١٢١٣ - (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار) التابعين الشهرين (كانا يقولان: عدة الأمة إذا هلك) أي مات (عنها زوجها شهران وخمس ليالٍ) لأن عدتها نصف عدة الحرة، ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت أنه قال: عدتها عدة الحرة، وعلى ما قدمناه الإجماع، كذا في «المتقى»^(١).

وقال المنوق^(٢): أما الأمة المتوهر عنها زوجها، فعدها شهران وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم، منهم ابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار

(١) «المنظر» (١١١/٤).

(٢) «المنقي» (٢٢٤/١١).

٩٤/١٢١٤ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب مثل ذلك.

قال مالك: في العبد يطلق الأمة طلاقاً ثم يتيها فيه، له عليها فيه الرجعة، ثم يموت وهي في عتقها من الطلاق؛ إنَّها تعتد عدة الأمة المتوفى عنها زوجها. شهرين وخمسة ليالٍ.

والزهري وقتادة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم، إلا ابن سيرين فإنه قال: ما أرى عدة لأمة إلا عدة المرأة، إلا أن تكون قد مضت في ذلك سنة، فإن السنة أحق أن تسلم، وأخذ بظاهر النص وعسوم، ولنا اتفاق الصحابة على أن عدة الأمة المطلقة على النصف من عدة المرأة، فكذاك عدة الوفاة، اهـ.

٩٤/١٢١٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (مثل ذلك) أي المذكور عن ابن المسيب وسليمان.

(قال مالك في العبد يطلق) زوجها (الأمة طلاقاً ثم يتيها فيه) تشديد المشاء الفوقية، ثم أمر بقوله: لم يتيها به بقوله: (له عليها فيه) أي في هذا الطلاق (الرجعة) بأن طلقها واحدة لأن المطلق عيب وهو لا يملك إلا اثنين عندهم، والمطلقة أمة، وهي محل انطليقين فقط عندنا، فهذه الأمة المذكورة ثبتت بالاثنتين عند الكل، فيحمل على أنه طلقها واحدة.

(ثم يموت) الزوج (وهي) الواو حائض أي الزوجة إذ ذلك (في هبتها من الطلاق) الرحمي المذكور (إنها) بعد طاعة زوجها (تعتد عدة الأمة المتوفى عنها زوجها) يعني تستغل عدة الطلاق لكون رجعياً إلى عدة كوفاء، يعني تعتد شهرين وخمسة ليالٍ) وهي عدة الوفاة للأمة.

قال الباقى^(١): وذلك أنها لما كانت رجعية وكانت من الأزواج ما دامت في النكاح، ولزمها عدة الوفاة وهي أمة، فكان عليها شهران وخمسة ليالٍ، ولو

(١) المعنى (١٢١/٤).

وأنه، إن عادت وله غاليه رجعة. أنه لم يَحْضُرَ مِرْفَعة بعد العلق، حتى سَوَتْ، يعني في عَدَّتْها من طلاقه. اعتدَّتْ عِدَّةَ الْحُرَّةِ السَّنَوِيَّ غَنِيَّ زَوْجَتِهَا. أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ بَعْدَ مَا غَنَتْ. فَعَدَّتْهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ.

قد ذكر لطلاق ما ذكرنا لم نسل إلى عدة الوفاة لأنها ليست من الزوجات، كما لو انفصل العدة. وإن كانت لأن المرأة ما كانت قبل العدة من الرجعي تكون في حكم الزوجات.

قال الموفق^(١): الرجعية زوجة يُلْحَقُ طلاقه وضهاره ونكاحه وبهرت أصلهما صداحه بالاجتماع. غير وثقل في أول عدة الأمة من طلاق زوجها في كلام الموفق بحثاً أن عدة الرجعية تنقل إلى عدة الوفاة لو مات (ولأنها) أي الأمة (إن عادت وله) الوفاة حاله (عليها رجعة) يعني عادت في العدة من الرجعي.

(ثم لم تحتر فراقه بعد العلق حتى يموت وهي) لو لم يات لها في عدها من طلاقه (الرجعي) اعتدَّتْ عِدَّةَ الْحُرَّةِ السَّنَوِيَّ عَنْهُ زَوْجَتِهَا وهي (أربعة أشهر وعشراً) يعني تنقل عدتها إلى عدة الحرائر لأن يموت حاضياً، وهي حرة، ويكونها في هذه من الرجعي في حكم الزوجات، فكان الموت حاضياً، وهي زوجة.

والله أشد يقيناً. (وذلك) أي وحده الانتقال إلى عدة الحرائر لأنها إتعا وقعت عليها) أي لرمي (عدة الوفاة) وهي حرة لأن إيجابها مات (بعد ما غنت عدتها عدة الحرة) قال الزرقاني^(٢) فلو كان المصلح ما كان له ينقله موته في عدتها على المذهب. أنه، وذلك لأن الحظفة الماتة يمتد بزوجته.

(١) «النجاشي» (١٠٠/٢٥٥).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/٢٢٠).

العزل، فقال أبو أمامة: ما أرى مسلماً يجعله، وعند أبي حنيفة أن علياً - رضي الله عنه - كان يكرهه، كما في «التعليق المحمّد»^(١)

وقال السمرقني^(٢): العزل مكروه، ورُوي كراهته عن عمر - رضي الله عنه - وابن عمر، وابن مسعود، ورُوي ذلك عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أيضاً، ورُيت الرخصة فيه عن هني، وسعد بن أبي وقاص، وأبي أيوب، وزيد بن ثابت، وحابر، وابن عباس، والحسن بن علي، وخباب بن الأثر، وابن المسيب، وطاووس، وعطاء، والنخعي، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، ورُوي أبو سعيد قال: «كُبرَ بمنّي العزل عند رسول الله ﷺ فقال: لم يفعل أحدكم» ولم يقل: لا يعمل، اهـ.

وحكى الحافظ في «الفتح»^(٣) عن ابن حزم تحريم العزل، لقوله عليه السلام: «ذلك الوأد الخفي» أخرجه مسلم، وحكاها وجهاً للشافعية، كما سيأتي في كلامه في آخر الباب.

واختلف في علة النهي، فقيل: بتفويت حق المرأة، وقيل: لقطع اللذة عنها، فقد روي عنه ﷺ أنه قال: «إذا جامع الرجل أهله فليصدها، ثم إذا قضى حاجته، فلا يجعلها حتى تنقضي حاجتها»، وقيل: لما فيه من تغليب النسل، وقد حدث النبي ﷺ على تكثير النسل، فقال: «أخرجوا الوفود الولود، فإنني مكاثرتكم الأمم» رواه أبو داود^(٤)، وقال: سواء ولو خبر من حسناه عقيم^(٥)، ذكره الموقر، وقيل: لما فيه من معاندة القدر.

(١) (٤٩٥/٢).

(٢) «المعجم» (٢٢٨/١٠).

(٣) «فتح الباري» (٣٠٨/٩).

(٤) «مسند أبي داود» (٢٠٥٠).

(٥) «أوردته العنبر في مجمع الزوائد» (٢٤٨/٤).

٩٥/١٢١٥ - حَقَّقْتُ فِي نَحْوِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَبِي مُخَبَّرٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ أبا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ.....

٩٥/١٢١٥ - (عالمك من ربيعة) (الرأي (أبي عبد الرحمن) فروخ (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة، قال ابن سيد الأبر^(١): هذا من رواية النظير عن النظير والكبير عن الصغير (عن ابن مخبر) بضم الهم وفتح حاء مهملة مصغراً اسمه عبد الله (أنه قال: دخلت المسجد، فرأيت أبا سعيد الخدري) الصحابي الشهير جالساً في المسجد (فجلست إليه) مفتتحة لفرائده (فما كنت من المزل) أي حكمه أمر جائز أم لا؟ (فقال أبو سعيد الخدري) في جوابه علي حسب رأيهم في مثل هذه الأمور أنهم يخبرون ما عتداهم عن رسول الله ﷺ في ذلك من القول والفعل والتقرير.

(خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الصاد والمهملة وكسر الهمزة فاف لثب، واسمه جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة، بطن من خزاعة، وأقرب جذيمة بذلك، لحسن صوته، وكان أول من غنم من خزاعة، وأصل المصطلق معنق، أدلت التاء شاه للصاد، قاله القسطلاني^(٢).

واختلف في هذه الغزوة في أنها سنة ست أو خمس أو أربع، وقيل: من قال: سنة أربع فهو ساقط، ورجح الحفاظ كونها سنة خمس، وقال صاحب

(١) شرح الرافعي (٣/٣٢٦).

(٢) إرشاد الساري (٥/١٣٧).

قَاضِيًا سَبِيًّا مِنْ سَبِيِّ الْعَرَبِ.

«الحميم»: هو الأصح، وحزم الظري وغيره منه ست^(١)، وبه حزم «صاحب المجمع»، وسببها أنه بلغ النبي ﷺ أن بني المصطلق يجمعون له، وقد قدم الحادث بن أبي صرار^(٢) فخرج إليهم حتى لقبهم على ساء منهم. يقال: التمرى، قريب إلى الساحل، فتزاحف الناس، واقتتلوا، فنهزمهم الله، وتل منهم وتقتل رسول الله ﷺ نساءهم وأبناءهم وأموالهم، كذا ذكره ابن إسحاق بأسانيد مرسله.

والذي في البخاري من حديث بن عمر يدل على أنه أغار عليهم على حين غفلة، ونفذه «أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وأنعامهم يستغي على النساء، فقتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم»، الحديث، فيحصل أن يكون حين الإيقاع بهم ثباتاً قليلاً، فمما كثر فيهم القتل «نهزموا»، كذا في «الفتح»^(٣).

ومرجع البخاري في «صحيحه» «غزوة بني المصطلق من خزاعة»، وهي غزوة المريسج^(٤)، قال الحفاظ: يضم اليهم وفتح الراء وسكون التحتانيين بينهما مهنة مكسورة وآخره عين مهنة، ماء لبني خزاعة.

(قَاضِيًا سَبِيًّا) أي الجوّاري المماليك فإن الممد: السبي ما تُسَبَّى (من سبي العرب) أي سبائهم. وتقدم من حديث ابن عمر عند البخاري: «قتل مقاتلتهم» وسبي ذراريهم^(٥). وفي رواية لمسلم^(٦): «سبينا كرائم العرب، وهذه الروايات وما في معناها سريحة في أن القصة لغزوة بني المصطلق، وروي موسى بن عقبة عن ابن محيرير عن أبي سعيد، فقال: أصبنا سبياً من سبي

(١) قال ابن عبد البر في المحرر: سب من الهجرة، والعزوة تعرف بغزوة المريسج، وغزوة بني المصطلق عند أهل النهر، الاستدكار (١٣٧/١٨١).

(٢) الط: «وجع البار» (٤٣٠/٧).

(٣) أخرجه مسلم في «الفتح» (١٤٢٨) باب حكم العزل.

فَأَشْهَتُنَا النِّسَاءُ .

هوازن، وذلك يوم حنين سنة ثمان، قال القرطبي: وَهَمَّ موسى بن عتبة في ذلك، كذا في النعبي^(١).

قال الروي^(٢): فيه دلالة لمنصب جماعة العلماء أن العرب يجري عليهم الرق، كما يجري على العجم. وبهذا قال مالك والشافعي في قوله الجديد الصحيح، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم: لا يجري عليهم الرق لشرفهم.

وهي «الهداية»^(٣): لا نوضح الحزمة على عبدة الأوثان من العرب ولا المرتدين، لأن كفرهما قد تخطط، أما مشركو العرب فلأنه ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، والمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعد ما هدي للإسلام، ووقف على محاسنه، فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة، وعبد الشافعي يسترق مشركو العرب وجوابه ما قلنا، فإذا ظهر عليهم، فساؤهم وصيبتهم في؛ لأن أبا بكر الصديق استرق نوزل بني حنيفة وصيبتهم لما أرموا، وقسمهم بين الناحين.

قال ابن النعمان^(٤): والذي استرق ذراري أوطاس وهوازن، وهذا يدل على أن نسبة عدم جواز استرقاق العرب إلى الحنفية غير صحيحة، فإن كتب الحنفية مصرحة بأن استرقاق الرجال غير جائز، وأما استرقاق نسائهم وصيبتهم فجائزه فعلى هذا ما ذكر في هذا الحديث من استرقاق مبايا بني المصطلق لا يخالف مذهب الحنفية، ولا يحتاج إلى تأويله، كذا أفاده الشيخ في «البدل»^(٥).

(فَأَشْهَتُنَا النِّسَاءُ) أي جماعهن، واستدل بذلك من أجاز وطء المشركات

(١) «شرح صحيح مسلم» (١١/١٥).

(٢) (١٠٢/١).

(٣) «فتح القدير» (٣٩٣/٥).

(٤) «نظر» «بدل المجهود» (٢٢٧/١٠).

سعد بن أبي بزة، كذا في نسخة، وشبهه، خلافاً لغيره الأمازيغ، فيه الأربعة الأربعة.
كما تقدم في أول السبع من كتاب، منه آخر الكتاب، وأجاب عنه المحققون
بجوده، كما تقدم هناك.

وقال الباغي^(١): يحصل أن بني المصطفى وإن كانوا من العرب يدينون
بغير أهل الكتاب، فلذلك حاز للمسلمين وطناً ببلاد اليمن والنجاش، أمواه
تعالى: «وَلَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْهُمْ أَوَّلًا أَلْكَفَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَبَعَثْنَا
أَنْ يَكُونُوا مَعَ بَدِيعِ الْغَرَبِ»، فاستباح المسلمون وطناً من أرضهم
منهم، هـ.

وقال الحافظ^(٢): قد فصلت من منع وطاً التبركات بحدث أبيهم
باعتدال، أن يكونوا من دار يدين أهل الكتاب وهو باطل، والاحتدال أن يكونوا
دلتهم في أول الأمر كمنع، وفي نظر، يد النسخ لا ينسب لأحسان،
وباعتدال أن تكون التبركات أسمى قبل التبرك، وهذا لا يتم مع قوله في
الحديث: أحسن الفداء، وإن المسلم لا يعاد فليس يترك

نعم، يمكن حمل الفداء على معنى أخضر، وهو أنهم يدينون المسلمون،
معتنق من الرق، ولا يلزم منه إعادتهم للمشرقيين، وحمله بعضهم على إرادة
التمنع، لأن العدة المنحرفة من بونه هو حسن، ويؤيد هذا الحمل قوله في
الرواية الأخرى: «قال: يا رسول الله إن أعياضاً ونحو الأنعام، فكيف
ترى في العرب؟» وهذا أقوى من جميع ما تقدم، اهـ.

قلت: وهذا لفظ المعاري في ذات بيع الرقيق، وقال العيني^(٣): اختلف

(١) المستدرج (١/٤٤١).

(٢) معجم التاريخ (٢/٣١٠).

(٣) معجم المعاري (١/١٥٩).

وَأَشَدُّتْ غَلْبَنَا الْعُرْبُ.....

فبهم هل كانوا أهل كتاب أم لا؟ على قولين. قال أبو محمد الأصيلي: كانوا عبدة أوثان، وإنما جاز وطؤهم قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَرِيقَيْنِ﴾^(١) وقال الدارمي: كانوا أهل كتاب، وقال ابن السني: الظاهر الأول، اهـ. وقال أيضاً في موضع آخر^(٢): اختلف السلف في حكم الوثنيات والمجوسيات فأجازهم ابن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد، وهذا قول شاذ لم يلتفت إليه أحد من العلماء، وانتفى أنمة افتوى على أنه لا يجوز وطء الوثنيات لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَرِيقَيْنِ﴾^(٣) وإنما أباح الله تعالى وطء نساء أهل الكتاب خاصة، وإنما أطلق الصحابة على وطء سبائ العرب بعد إسلامهن؛ لأن سبي هؤلاء كان سنة ثمان، وسي بني المصطلق مئة ست، وسورة البقرة من أول ما نزل بالمدينة، فقد علموا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَرِيقَيْنِ﴾^(٤) وتقرر عندهم أنه لا يجوز وطء الوثنيات البتة حتى يسلمن.

وروي عبد الرزاق بسنده عن الحسن بن علي: كنا نغزو مع أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أصاب أحدهم حارية من الغي، فأرأنا أن يصببها أمرها فاغسلت ثم علمها الإسلام، وأمرها بالصلاة واستبرأها بحيضة ثم أصابها، اهـ.

(واشدت) أي قويت (غلبنا العربة) بفهم المهمل والزاي الساكنة فقد الأزواج والنكاح، قال في «القاموس»: العزب محركة: من لا أهل له، ولا تفل أعزب، أو لفل، والاسم: العُرْبَةُ والعُرْبُوبَةُ بضمبتين، قاله القسطلاني، وقال القرطبي: أي تعدر علينا النكاح لتعدر أمهاته؛ لأن ذلك لطول الإقامة؛ لأن غلبتهم عن المدينة لم تفل.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

(٢) «معجم القاري» (٩/٣٤٦).

وَأَخِيْبُ الْقَدَاءِ

فَالرَّوْقَانِي^(١) رَوَّعَهُ عِثْرٌ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ مَنَّهُمْ فِي هَذِهِ
الْعَبْرَةِ ثَلَاثَ تَعَالِيْقٍ وَعِشْرِينَ بِرُءُوسٍ فَتِلْكَ وَبَرِيدُهُ أَيْضاً مَرَّ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى
وَعَلَّاهُ أَبُو بَا الْحَرَمَةِ

(وَأَخِيْبُ الْقَدَاءِ) وَلَمَّا سَلِمَ. «وَرَعْنَا فِي الْقَدَاءِ» وَبَشَكَلَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ إِنْ
أَسْمَعَ، فَكَيْفَ يَحْضُرُ الْقَدَاءَ عَنِ^(٢) وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَكَيْفَ يَحْضُرُ وَطَوَّهِي؟
وَالْحَوَالِي أَنَّ الْقَدَاءَ بِالْقَدَاءِ لِقِيَامِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ لَيْسَانِي عَنِ يَاسَ مَيْمَنَ
الرَّوْقَانِي. «بَلْفُظَةٍ» يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا نَصِيبَ مَبِيَا وَنَحْبَ الْأَنْعَامِ فَكَيْفَ تَرَى
فِي الْعَرْلِ؟ قَالَ الْعَبْسِيُّ^(٣) عَقَلْتَهُ لِمُتَرَجِّمَةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَخْتَلِفُ لَمْ يَمْنَحْ مِنْ مَيْمَنَ
الْمَسِيحِ بَعْدَ خَاتَمِهِ إِنْ حَصِبَ الْمَسِيحُ فَنَحْبَ الْأَنْعَامِ وَالْأَنْعَامُ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي
الْبَيْعِ، قَالَ. مَنَ غَرِيْدُ أَنْ يَبْعَهُنَّ فَعَرْلُ دَغْمًا لِحَصُولِ الْقَوْلِ لِمَا مَنَ الْبَيْعِ، إِذَا
أَمِنَاتِ الْأَوْلَادَ مَرَّ بِمَحْضَاءٍ وَهُوَ حَاجَةٌ عَلَى دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَحْضُرُ بِيَعِيهِ، أَمَّا

وَقَالَ لَيْسَانِي^(٤) عَالَمُهُ أَنَّ الْحَمْلَ الَّذِي بِهِ مَنَ لَمْ يَحْضُرْ يَسْمَعُ الْقَدَاءَ
وَهُوَ الْبَيْعُ، وَمَا يَصِحُّ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْقَدَاءَ بِالنَّزْدِ إِلَى الْأَهْلِ عَنِ قَوْلِنَا إِنْهُنَّ
أَسْمَعْنَ الْأَرْبَعُ مِنْ أَسْمَعْنَ مَنَّهُنَّ نَمَّ ثَكْنُ تَرَدُّدٍ أَنْ تَرَدُّدَ إِلَى الْقَدَاءِ هَذَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ
تَعَذُّبٍ مِنْ أَسْمَعْنَ وَأَوْضَحَ^(٥) وَفَعِ ذَلِكَ «الْعَدَّةُ» بَوَاحٍ مِنَ الْبَيْعِ، فَقَالَ لَيْسَانِي عَلَى
أَنَّ الْحَمْلَ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْقَدَاءُ

وَرَجَعَهُ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْحَمْلَ لَا يَصْنَعُ الْقَدَاءَ الَّذِي يَصْنَعُ التَّرَدُّدَ
إِلَى الْأَهْلِ فِي غَدَا الْعَسْفَةِ، وَلَا مَعْنَى فِي لُصْقَةِ بِدَا حَرْجٍ أَلَمْ حَرَمَةٍ، فَلَمْ
يَسْأَلْ إِلَّا أَنْ يَرَادَ مَا يَصْنَعُ الْخُرُوجَ عَنْ ذَلِكَ النَّسَبِ إِلَى الْأَسْتِرْقَاقِ، وَعَسَى أَنَّهُ

(١) شرح ابن مكي، (٣٥٧/٣٤٤)

(٢) هذا الحديث (١٥٨١/١٥)

(٣) المستدرج، (١٤٢/١٤٢)

فَارَدْنَا أَنْ نَعْرُقَ. فَخُفْنَا. نَعْرُقُ وَرَشَدُنَا اللَّهُ رَجُلًا نَبِيًّا فَظَهَرْنَا قَبْلَ أَنْ
سَأَلَهُ؟ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَمَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا.....

ودون جميع النسخاء في جميع الاصدارات انه لا يجوز بيع أم الولد، انه.

(فأردنا أن نعزل) عن اسمها محذوف التحول (فقلنا) هي أنفسنا أو بعضها عن
بعض (نعزل) نحذف حرف الاستفهام (ورشدنا الله رجلاً نبياً) (ظهرنا) أي بسيا،
والجمعة حدية، مبرضة (فقل أن نسأله) عن العزل هل يجوز أم لا؟ وفي رواية
أوبك عزول ثم سألنا، وجمع ذهب بار منهم من سأل قبل العزل، ومنهم من
سأل بعده، أو معس عزول عمرنا عليه، فيرجع معاذ إلى الأثر (فسأله عن
ذلك) ولط الخوارزمي في التوحيد: رواية الخشري عن ابن شبيب أن ابن سريج
أخبره أنه سمع هو عائشة بنت النبي ﷺ حار رجل من الأنصار، فقال ما
رسول الله بنا نصيب شيئا ونحن احذو، كيف ترى في العزل؟ التحديد.

(تقال) وأما ما ورد في رواية حذيفة عن مالك عند الخوارزمي في الفتح:
«أو أنكم تعلمون؟» قالها ثلاثاً. وشاهد أنه يجوز ما اطلع على تعليقه بعد، (ما
عليكم) بأس أن لا تفعلوا (قال الخوارزمي) ^(١) صنع نهضة وكسرها، وفي
الرواية بالنكس، أي ليس عليكم ضرر أن لا تفعلوا العرب، رسول: زيادة لا،
ومعناه لا بأس عليكم أن تفعلوا، ومن ثم يجوز العزل. ويؤي لا عليكم أن لا
تفعلوا، محسن أن يفتي - لا عني ليد سألوه، وعلمكم أن لا تفعلوا كلام
مستأنف مؤيد له، وعلى هذا ينبغي أن تكون مفتوحة. انه.

ومن النسخاء: لا بأس عليكم أن تفعلوا، ولا زيادة، قاله المبرز،
والعنى لا حرج عليكم أن تفعلوا، انه قال ابن سيرين ^(٢) قوله لا عليكم
أن لا تفعلوا أقرب إلى التخييل، وقال ابن عوف: قال الحسن: والله يكفل هذا

(١) نسخة في نسخة (١٢٦٥) في

(٢) نسخة في نسخة (١٢٦٥) في

مَنْ نَسِيَ كَاتِبَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا رَغِي كَاتِبَتُهُ.

أخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب النساء : ١٣ - باب من سلك من نحره
وضعا

ويروى في : ٩٦ - كتاب النكاح : ٣١ - باب حكم نحره. حديث ١٦٥

أخرجه قاله الشافعي : فكان هذا لا فهموا من ذلك إلا أن ليس عما سأله عنه فكان
عندهم بعد «إلا» حديثا، فذكره لا تعزوا، ويكون قوله «عليكم» تأكيد لمنهي.
ونعقب أثر الأصل عند ١٥ المتأخر : رواية مناهة أن سلككم أن تركوا. وهو
أثر : يرى أن لا تفعلوا.

وقال غيره : أي لا يخرج عليكم أن لا تفعلوا، فيه نهي الحرج عن عدم
العمل. تأنيدهم لبوت الحرج في فعل العزل. بل هو فإن السراة نهي الحرج عن
العمل لقول : لا عليكم أن تفعلوا إلا أن أوصي أن إلا والله. فيقال : الأصل
عدم عمله ورفع في رواية جماعة عند البخاري في التوحيد : رواية
مسلم وغيره. ذكر العزل عند رسول الله ﷺ، فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم؟
ولم يفت إلا يفعل ذلك. وأثر ابن أبي عمير لم يصرح لهم بالنهي. وإنما أوصي أن
الآتي ترك ذلك.

أما من نسيه) ينحجب أن نسي (كاتبة) صفة نسيه (إلى يوم القيامة) أي
فأمر أي عدم الله خاتما إلى يوم القيامة (إلا وهي كاتبة) أي مخلوقة لا محابة،
سواء عزم أم لا. إلا ما لا في العزل.

وفي مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : «إن من حاربه من
خادمنا ومنشده وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحبل، فقال : اعزل عنها إن
مشت، فإنه سيأتها دحل لها، فلبث الرجل، ما أتته. فقال : إن الجارية ما
حيئت، فقال : قد أخبرتك أنه سيأتها ما قدر لها»^(١).

(١) أخرجه مسلم ١٠٦١-١٠٦٢.

٩٦/١٢١٦ - وحدثني عن مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه؛ أنه كان يعزل.

٩٧/١٢١٧ - وحدثني عن مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن ابن أفلح،

قلت: ووجه ذلك أن كل نطفة لا يكون منها الولد وما قدر منها الولد، لو أراد أن يعزلها لا يستطيع، بل يخرج في داخل الفرج قبل أن يترده.

وقال الحافظ^(١): في حديث الباب أشار ﷺ إلى أن الأولى ترك العزل؛ لأنه إنما كان عشية حصول الولد، فلا فائدة في ذلك؛ لأن الله تعالى إن كان قدر خلق الولد، لم يمنع العزل ذلك، فقد يسبق الماء ولا يشعر بالعزل، فيحصل الملقوق، ويلحقه الولد، ولا راد لما قضى الله.

٩٦/١٢١٦ - (مالك عن أبي النضر) بالنون والضاد المعجمة سائم بن أمية (مولى عمر بن عبيد الله) بضم العينين (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه) سعد بن أبي وقاص أحد العشرة المبشرة (لأنه كان يعزل) لأن كان ممن يرى جواز العزل، والآثر هكذا أخرجه البيهقي^(٢) برواية ابن بكير عن مالك، وأخرج برواية مصعب بن سعد عن أم ولد لسعد أن سعداً كان يعزل عنها.

٩٧/١٢١٧ - (مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله) المذكور قبل (عن ابن أفلح) هكذا في أكثر النسخ (المصرية)، وهو المؤيد بكتب الرجال فهو الأوجه، وفي النسخ الهندية «أبي أفلح» وفي نسخة الزرقاني «ابن أبي أفلح» وكلاهما ليس بوجه، وفي «موطأ محمد»^(٣) عبد الرحمن بن أفلح، وقال

(١) فتح الباري (٣٠٧/٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٢٣١/٧).

(٣) «موطأ محمد مع التعليق المعجم» (١٩٧/٢).

مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَأْبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ
كَانَ يَمْرُؤَ

٩٨/١٢١٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَائِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍ؛ أَنَّ كَانَ لَا يَمْرُؤَ. وَكَانَ يَكْرَهُ الْمَرْؤَ.

سأحت التعليق: هكذا في عدة نسخ، وكذا في شرح القاري، اهـ. هكذا
في «التهذيب» كما سيأتي، لكني لم أجده في «التهذيب» ولا «المعجم».

(مولى أبي أيوب) الأنصاري الصحابي الحلبي. قال الحافظ في
«التهذيب»^(١): «عمر بن كثير بن أولج، المديني مولى أبي أيوب الأنصاري، قال
إنساني وابن المديني والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وكأنه لم
يصح عنه شيء تفصيلاً، فأخر ذكره في «أشباح التابعين»، اهـ. روى له الستة عشر
إنساني، فني: «سنة مائة» (عن أم ولد لأبي أيوب الأنصاري) لم نسم (أهـ)،
أي أما أرب، وصرح به في «موسم حسنة» فقال: إن أبا أيوب (كان يمرؤاً)
وأخرجه أبيه في رواية ابن كثير عن مالك عن أبي أنس عن عبد الرحمن بن
أفنج عن أم ولد لأبي أيوب عن أبي أيوب أنه كان يمرؤاً، وأخرجه ابن أبي عمير
برواية الفضالة عن أبي الحسن عن عبد الرحمن بن أفنج قال: «كحب أم ولد،
أبو أيوب فأخبرني أنا ما أيوب كان يمرؤاً».

٩٨/١٢١٨ - مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان لا يمرؤ، وكان
يكراه المرؤاً أشد الكراهة حتى كان يضرب به عنقه المرؤ، كما أخرجه أسبق.
برواية ابن عوف عن نافع عنه، قال «البايع»^(٢): «روى عن سعد بن أبي أيوب أنهما
كانا يمرؤان، وكثر ذلك ابن عمر، هذا مما اختلف فيه الصحابة، فذهب
الجمهور إلى إباحته، ذهب ابن عمر وعمره إلى كراهته، والذي عليه جمهور
الفضلاء أن المرؤ جائز على شروط منكره، اهـ».

(١) ١٤٩٣/٧١.

(٢) «معجم» ١٤٢/٢٦.

٩٩/١٢١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ ضَبِيدٍ
الْمَازِنِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عُمَرَ بْنِ غَزِيَّةَ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ
زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ،

٩٩/١٢١٩ - (مالك عن ضمرة) يفتح المعجمة وإسكان الميم (ابن سعيد)
بكسر العين (المازني) الأنصاري (عن الحججاج بن عمرو) يفتح العين (ابن غزوة)
يفتح الخين المعجمة وكسر الزاي وتشدّد التحتية الأنصاري المازني السني
صحابي، كذا في «التقريب»^(١) وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(٢)
وذكره بعضهم في التابعين، منهم: المعلى وابن البرقي، وذكره ابن سعد في
الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة، وشهد مع علي - رضي الله عنه - بصفين.
من رواة الأربعة.

(أنه كان جالسا عند زيد بن ثابت) الأنصاري (فجاءه ابن قهد) بالناء في
النسخ الهندية، وسنخه الباجي من المصرية، وهكذا في البيهقي بالقاء، وفي
أكثر النسخ المصرية من «الموطأ» بأنقاف، وهكذا في «موطأ محمد»، وقال
صاحب «الإيقاع»^(٣) : يفتح (أنقاف) وسكون الهاء فدلّاه مهملة على ما في
«المعني» اهـ.

قلت : ونص «المعني»^(٤) هكذا : قيس بن قهد يفتح قاف وسكون هاء
فدلّاه مهملة، وقيل : قيس بن عمرو بن قهد، ومن قهد كذا جاء في «الموطأ»
غير منسوب بفاف مفتوحة، وقيل : بقاء إذ لا يُعرف بفاف إلا قيس بن قهد
الصحابي، اهـ.

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٥٢).

(٢) (٣٢٨/١).

(٣) «التعليق المجدد» (١٩٨/٢).

(٤) «المعني في ضبط أسماء الرجال» (ص ٢٠٦).

رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ. إِنَّ عِنْدِي جَوَارِي لِي
لَيْسَ بِنِسَائِي اللَّاتِي أَكُنُّ.....

(رجل من أهل اليمن) بدل من ابن فهد، قال الزرقاني^(١). بالغات
المفتوحة، ضبطه ابن النخّاذ، وجوز أنه قرئ بين يده الصحابي. قال في
التبصير: وفيه بعد، ولعل وجه قوله: رجل من أهل اليمن، فإن قبلاً
الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يقال فيه ذلك، وإن كان أصل الأنصار من
اليمن، نعم. وذكر الحافظ في التفسير الأول من الإحصاء: قبس من فهد
الأنصاري، ولم يذكر فيه كونه من أهل اليمن، وذكر الاختلاف في أنه هو
وقبس بن عمرو راجع، أو ابن؟ ووجه التفسير.

(فقال) ابن فهد: (يا أبا سعيد) كناية عن فهد بن ثابت (إن عندي جوار لي)
فتح الحسب جمع حارة (ليس نسائي اللاتي أكنُّ) هكذا في جميع النسخ
المصرية مرادة الألف قبل كُنُّ، وهكذا في السيفي برواية ابن مكبر عن مالك،
وضبطه الزرقاني بضم الهيمرة وكسر الكاف أي أضمر. اهـ. وقال الزاوي^(٢):
الكنُّ ما يُخفّض به الشيء، يقال: كنت الشيء جعلته في كنٍّ، ونخصر كسباً بما
يُخفّض به. أو تود، أو غير ذلك من الأجسام، قال تعالى: ﴿كُنَّ يَنْصُرُنَّ
فَكَوْنُ﴾^(٣). وأقننُ بما يسر في المقام، قال تعالى: ﴿أَوْ أَكْثَمُ﴾^(٤)
أقننكم^(٥). وسعت امرأة المزوجة كنةً لكونها في كل من حفظ زوجها، اهـ.

وفي جميع النسخ اليمنية مدرج الهيمرة فهو بصيغة الماضي، وهكذا في
«موطأ محمد بن قيس صاحب كتبت»^(٦). ليس نسائي اللاتي كن أي عندي.

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٢٢٥)

(٢) «معارف القرآن» (ص ١٧٦).

(٣) سورة الطور: الآية ٢٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

(٥) «المعجم الكبير» (٢/٤٩٨).

بِأَعْرَبَ إِلَيَّ مِنْهُنَّ. وَقَالَ كَثِيرٌ نَحْبِي أَنْ نَحْمِلَ مِنِّي. فَأَعْرَبُ؟
فَقَالَ زَيْدٌ بِنِ ثَابِتٍ: أَقْبِي يَا حُجَّاجُ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ.
إِنَّمَا نَجِيسٌ عَنَّاكَ لِنَتَعَلَّمَ بِكَ. قَالَ: أَقْبِي قَالَ فَقُلْتُ: هُوَ حَرَمُكَ.
إِنْ شِئْتَ سَفِيفَةٌ. وَإِنْ شِئْتَ أَعْظَمُتُهُ. قَالَ وَكُنْتُ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ
زَيْدٍ. فَقَالَ زَيْدٌ: صَدَقَ

فليس بأعجب إليّ، اهـ. وعليه بنى شيخ مشايخنا في «المعنى»^(١) إذ قال:
«فردى». من كثير كان مستدركه بكونه زائفاً كه بيبس از به بودند مكاج من
خوشر نزدیک من از اسناد اهـ. (بأعجب إليّ) أي أحسن وأرجب إليّ (منهن)
لكمال حسنهن (وليس كهن) قال صاحب «التعليق»: أي نسائي أو إصااتي وهو
الأنفهر، كذا في شرح القاري اهـ. فنت: الأزل بعيد (يعجبني أن تحمل
مني) لأنني قد احتج إلى البيع، وغير ذلك.

(أفأعزل؟) قال الباجي^(٢): يريد أن يعزل عن جواربه لما ذكره (فقال زيد بن
ثابت: أفته يا حجاج) وإنما أمر زيد أن يحجاج أن ينفه على معنى التلويح له أو إعلام،
لأن فيه قائله الإفتاء، (قال) حجاج: (فقلت: يغفر الله لك) يريد أنك أحق بالإفتاء
مني (إنما نجس عنك لتعلم منك) المسائل لا أن نعتي بمحضر منك (قال) زيد:
(أفته) كثر عليه الأمر فأكيد، ولم يغبل معلومته، زاء في النسخ الهندية هه أيضاً ففظ
يا حجاج، وليس هذا في النسخ المصرية (قال) حجاج: (فقلت: هو حرمك) أي
محرم زرعك الولد مقتبساً من قوله عز اسمه: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَقْرُبُوا زُرْعَكُمْ إِنِّي أَنُفِثُكُمْ﴾
(إله شئت سفيهة وإن شئت أعظمته) على معنى التخيير والإباحة، فإن الإنسان يتخير في
حرمة أن ينفه ولا ينفه، ويراد العزل من لاية أحد الأقاليم الأربعة في تفسيرها،
كما في «الدر المنثور» (قال) حجاج: (وكننت أسمع ذلك) الكلام قبل ذلك (عن زيد)
فأنتبه به، (فقال زيد: صدق) حجاج، ذكره فأيداً نكلامه.

(١) (٧١/٢)

(٢) «السنن» (١١٢/٤).

١٢٩٠ / ١٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ خُصَيْمِ بْنِ خُبَيْسٍ
الْمَكِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ دُبَيْفٌ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ
الْعُرَيْنَةِ قَدَحًا جَارِيَةً لَهُ، فَقَالَ: أَحْبَبْتَهُمْ. فَكَأَنَّهُا اسْتَحْيَتْ. فَقَالَ:
هِيَ دُبَيْفٌ. ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا أَنَا فَيَعْنِي أَنَّهُ يُعْزَلُ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْزَلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْخَبْرَةَ.....

١٢٩٠ / ١٠٠ - مَالِكٌ عَنْ حَمْدِ بْنِ قُصَيْسٍ الْعَمَكِيِّ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ لَهُ:
دُبَيْفٌ، قَالَ: مَعْجُونَةٌ مَضُوحَةٌ عَمَّى. وَابْنُ عَبَّاسٍ: الْعَمَكِيُّ مَبْرُورٌ ابْنُ عَبَّاسٍ، ذَكَرَهُ
الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ يَزِيدَ عَلَى مَا فِي السَّنَدِ. وَقَالَ أَبُو حَمْدٍ: مَاتَ سَنَةَ ١١٩ هـ فِي
خِلَافَةِ هُشَيْمٍ، فَهُوَ تَحْدِثُ فِي رَجُلٍ سَمِيحًا، وَسَمِيحًا لِلْعَمَكِيِّ، ثُمَّ سَمِيَ
بِالْعَمَكِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِيَ بِسَبِّهِ السَّجَّوُونَ (ابْنُ عَبَّاسٍ) - وَاسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ - (عَنْ)
مَالِكٍ (الْعَمَلُ) قَدَحًا ابْنُ عَبَّاسٍ (جَارِيَةً لَهُ) كَانَ يُعْزَلُ عَنْهَا (قَالَ: أَحْبَبْتَهُمْ) أَيْ
السَّامِعِينَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ أَهْلِ الْجَوْرِ (فَكَأَنَّهُا اسْتَحْيَتْ، فَقَالَ)
ابْنُ عَبَّاسٍ (هُوَ ذَلِكَ) (أَحْكَمُ الْأَقْوَامِ الْمُحَقِّقِينَ) وَجاءَ الْإِبْرَاهِيمُ أَوْ إِشَارَةً إِلَى
مَكُونِهَا، وَالْعَمَلُ أَنَّ سَكَنَهُمْ جَاءَ اسْتِحْيَا عَنْهُمْ، وَكَانَ إِشْرَارًا مِنْهُمَا فَعَمَّى
ذَلِكَ.

أَمَّا مَوْجُودُ بَابِ مَعْنَى قَدَحًا: أَمَّا أَنَا فَأَقْعَنُ بِعَمَّى أَنَّهُ يَعْمَلُ قَدَحًا الْإِبْرَاهِيمِ^(١)
لَمَّا اسْتَحْيَتْ أَعْلَمَتْهُمْ أَوْ سَكَنَتْهَا أَمَّا قَدَحًا مِنْ أَحَدِ الْمَعْنَى، أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ،
فَيَجَارِرُ حِدَ الْأَمْرِ إِلَى أَمْرِ الْإِبْرَاهِيمِ عَنِ مَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ سَنَدَ
أَمْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُعْزَلُ عَنْ سَارِيَةٍ لَهُ، ثُمَّ يُرِيدُهَا، وَأَخْرَجَ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عَمَّى عَنْ الْعَزْلِ، فَلَمَّا حَارَبَهُ،
عَمَّى. عَمَّى عَنْ أَحَدٍ.

أَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْزَلُ الرَّجُلُ: مَالِكٌ: النَّمُوذَةُ الْعَرَفَةُ، أَيْ عَمَّا مَنصُوبٌ يَنْجُحُ

إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَلَا مَأْسَ أَنْ يَغْرُونَ عَنْ أُمِّهِ مَعْرِ إِبْنِهَا. وَمَنْ كَانَتْ نَحْوَهُ
أُمُّهُ قَوْمٍ. فَلَا يَغْرُلُهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.

الحاقص (إلا بإذنها) لأن لها سناً في الحماح. وعليه جهور الفقهاء. كما
سيأتي (ولا بأس) بأن يغزل أمته السلوك به (بغير إذنها) وهو كذلك عند
جمهور الفقهاء. (ومن كانت تحت أمه قوم) أعبري بأن يكون متزوجاً لا من
الأعزى (فلا يغزلها) كما في النسخ الهندية بصيغ المفعول. وفي النسخ
المصرية: فلا يغزل (إلا بإذنها) أي يذن ساداتهم، فإذا حق نسابة منعتهم
بطلب الولد لأنه يكون قريباً لهم^(١). قال عاصم: ورأى بعض شيوخنا يذنب
أيضاً لحن الزوجة. وقد أتياحي: عدي للأمة فيه حتى قد ثبت بعد النكاح،
فلا يجوز له أن يغزل إلا بإذنها وإذنها لأنه وطن روحته، وتزوجته فيه
حقاً. اهـ.

قال الأرمق^(٢): يجوز القول من أمه بغير إذنها، أصل حابه أحمد. وهو
قول مالك وأبي حنيفة والشافعي؛ لأنه لا حق لها في النوط ولا في الولد،
وفذلك لم تملك المدة بالنسب ولا الفقة. ولا يغزل عن روحته الحر، إذا
بإذنها. قال القاصي. ظاهر كلام أحمد وجوب الاستئذان، ويحتمل
الاستصحاب؛ لأن حقها في النوط دون الإنزال، بل قيل أنه يخرجه به من الفقة
والفقه.

وبالشافعية هي ذلك وجهان: الأول أبلي؛ لما روي عن عمر - رضي الله
عنه - قال: نهى رسول الله ﷺ أن يغزل عن الحر إلا بإذنها. روى أحمد في
«البيس» وابن حبان^(٣). لأن لها في نوط حقد، وغفلها في الحر حرراً، فلم

(١) وفي «الاستبصار» (١٨/١١٦) قال ابن حبان: وأما حابه «الأن لا يغزل عن الزوجة إلا بإذن مولاه».

(٢) «المبش» (١٠٠/٣٣٠).

(٣) روى أحمد (١٠/٣٣٠). وفي حابه (١١/١٦٠).

عن أبي يافث، قال: روي عن الأئمة، ومما عمل حرار الحزب شيئا يثير فيه، روى قول الشافعي المأثورا في مقهوره عند الحديث، وقيل من عباس أستاذ الحر، ولا يثأر الأئمة، لأن عمله ضررا في استيفاء ربه، بخلاف الحر، ويحتمل أن لا يضره لا عاقبة؛ لأنه لو فعل ذلك المظاهرة بالوطء، لم

وقال ابن عبد البر^(١) لا خلاف بين العلماء أنه لا يهرس من الحرمة الحرمة إلى يافث، لأن الجميع من حرها، ومنها أنه طائفة من رئيس الجميع المعروف إلا ما لا يلحقه حر، وبأنه في مثل هذا (الجميع ابن عميرة) وثبت أن المعروف عند الشافعية أن المراد لا حق لها في التحريم أصلا، ثم هي حصرية هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في حرار الحرمة الحرمة يثير فيها، قال لغزالي وغيره: حرور وهو المصحيح عند الشافعية، واحتج الجمهور لذلك بحديث عمر عند أحمد وابن ماجه مطلق انتهى عن الحر، عن الحر إلا يحلها وهي أسوة ابن أبيه، وفي الوجه الآخر للشافعية الحر بالجميع إلا الممنوع، وقضا إذا رخصت وجبت أصحابها الحرور، وقد كثر في الحر.

أما الأئمة من كتب زوجة فهي مرتبة على الحرمة إن حار فيها وفي الأئمة، وإن منع شافعية أصحابها الحرور حرورا من إردق لوند، وإن كانت سرية حار لا خلاف بعدهم، إلا في وجه حكاه الرويحي في المنع مطلقا كمنع ابن حزم، وإن كانت سرية مستندة، فالراجح الحوار فيه مطلقا؛ لأنها ليست راسخة في القرض، ولما حكمتها حكم الأئمة المروحة، هذا وافقت المذهب الثلاثة على أن الحر لا يحرر عنها إلا بإذنها، بأن الأئمة حرر عنها بحر إذنها، واحتفظوا في المروحة بعد المالكية بحتج أبي بكر سيدها، وهو حر، أبي حنيفة، والراجح سي أحمد، وقال محمد، وأبو يوسف الإذن لها، روى

(١) عمر، فتح لند (٩، ٣٠٠).

(٣٥) باب ما جاء في الإحذاد

رواية عن أحمد، وعنه بإذنها، وعنه: يباح العزل مطلقاً، وعنه: المنع مطلقاً، اهـ.

(٣٥) ما جاء في الإحذاد

قال ابن بطال^(١): الإحذاد بالمهينة امتنع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما، وكل ما كان من دواعي التجماع، وقال أهل اللغة: أصل الإحذاد المنع، ومنه سُمِّيَ الزوجان حذاداً لِمَنَعَهُ الدخول، وسُمِّيَت العقوبة حذاءً لأنها تردع عن المعصية، وقال ابن درستويه: معنى الإحذاد منع المعتقة نفسها الزينة ويدنها الطيب، ومع الحُقَاب خطبتها، والطمع فيها: كما مع الحد السمعية. وقال الفراء: سمي الحديد حديداً لِمَنَاعِهِ به أو لِمَنَاعِهِ عَلَى محاربه

وقال الخطابي: يررى بالحاء، وبالجم، وبالحاء أشهر، والجيم مأخوذ من حدود الشيء إذا قطعته، فكأن المرأة انقطعت من الزينة، وقال أبو حاتم: لم أذكر الأسماء في حلت، ولم يعرف إلا أحلت، وقال الامراء: كان القدماء يؤثرون أحلت، والآخرى أكثر ما في كلام العرب، كنا في الفتح^(٢).

وقال الموفق^(٣): تجنب المروجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزينة والمبتوة في غير منزلها، والكحل بالأثمد والنفاب، وهذا يسمى الإحذاد، ولا تعم بين أهل العلم خلاف في وجوبه على المتوفى عنها زوجها إلا عن الحسن، فإنه قال: لا يجب الإحذاد، وهو قول شاذ به عن أهل العلم، وخالف به السنة فلا يخرج محبة ويستثنى في حرمه المرأة والأمة والسلمة والذمية

(١) فتح الباري (١/١٦٦).

(٢) فتح الباري (٩/٤٨٥).

(٣) المغني (١/١٨٤).

والكبيرة والصغيرة، وقال أصحاب الرأي: لا إحداد على نعمة ولا صغيرة؛ لأنها غير مكلفين.

وثاء سموم الأحاديث، ولأن غير المكلفة تساوي المكلفة في اجتناب المحرمات كالخمر والزنا، وإنما يفترون في الإثم، ولا إحداد على غير الزوجات، كأن تولد إذا مات سيدها. قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، وكذلك الأمة التي يطلقها سيدها إذا مات عنها، ولا الموضومة بشبهة والمرتضى بها، ولا إحداد على الرجعية بغير خلاف معلوم؛ لأنها في حكم الزوجات، لها أن تتزين بزوجهما. وتستشرف له، فيرغب فيها، ولا إحداد على المتكوجة نكاحاً فاسداً؛ لأنها ليست زوجة على الحقيقة.

واختلف الرواية عن أحمد^(١) في وجوب الإحداد على المطلقة البائن، فعنه: يجب عليها، وهو قول ابن المسيب وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي، والثانية: لا يجب عليها، وهو قول عطاء وربيع ومالك وابن المنذر، وسواء قول الشافعي، اهـ. وسباني قريباً في كلام الحافظ عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد، وقال أحمد: ما كان بالعراق أشدّ تبحراً من هذين يعني الحسن والشعيبي وخفي ذلك عليهما، اهـ.

وقال الحافظ^(٢) أيضاً: الأصح عند الشافعية أن لا إحداد على المطلقة، أما الرجعية، فلا إحداد عليها إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن، فقال الجمهور: لا إحداد عليها، وقالت الحنفية: عليها الإحداد، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، والمطلقة قبل الدخول لا إحداد عليها اتفاقاً، اهـ.

(١) انظر المنهاج (١/٢٩٩).

(٢) فتح الباري (٢/٤٨٦).

١٠١/١٢٢١ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن عبد الله بن

أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حميد بن نافع، عن
 زينب بنت أبي سلمة؛ أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة. قالت
 زينب: دخلت على أم حبيبة، زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها
 أبو سفيان بن حرب.

١٠١/١٢٢١ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن

حزم) يفتح الموهلة وسكون الزاي (عن حميد بن نافع) الأنصاري أبو أفتح
 المدني، قال البخاري: يقال له حميد صغير تابعي ثقة من رواية السنة (عن
 زينب بنت أبي سلمة) ربيعة النبي ﷺ (أنها أخبرته) أي حميداً (بهذه الأحاديث
 الثلاثة) الآية أولها (قالت زينب: دخلت على) أم المؤمنين (أم حبيبة زوج
 النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان) صخر (بن حرب) من أمية الأنصاري
 الصحابي الشهر أسلم عام الفتح، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد الهجرة،
 وغلب: سنة ثلاث، ووقع في «جلائر البخاري» من طريق أبيوب بن موسى عن
 حميد بلفظ: «لما جاء نعي أبي سفيان من الشام».

قال الحافظ: في قوله: من الشام نظر؛ لأن أبا سفيان مات بالمدينة، فلا
 خلاف بين أهل العلم بالأخبار، ولم أر في هذا الحديث ثقيداً بذلك إلا في
 هذا الحديث، وأظنها وعباءة، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ ابن، لأن الذي
 جاء نعيه من الشام، وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي
 كان أميراً على الشام، لكن روى البخاري في «العدد» من رواية مالك والثوري
 كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد عن نافع بلفظ: «حين توفي
 أبوها أبو سفيان، فظهر أنه لم يسلط منه شيء، ولم يقل فيه واحد من الشام».

ثم وجدت الحديث في «مسند أبي أبي شيبه» برواية شعبة عن حميد

(١) (١٢٨٠) باب إحصاء المرأة على غير زوجها، «فتح الباري» (١٢٢١/١٢٢١).

فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ يَبِىءُ صُفْرَةً خُلُقُ أَوْ غَيْرُهُ. فَدَعَتْ بِهِ جَارِيَةً. ثُمَّ مَسَحَتْ بِعَارِضِهَا. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ. غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ.....

بلفظ: «جاء نعي أخي أم حبيبة أو حميم لها، فدعت بصفراء، الحديث. وكذا رواء الدارمي بلفظ أن أماً لأم حبيبة مات أو حميماً لها، رواء أحمد بلفظ: «أن حميماً لها مات من غير تردد»، فقوي القدر أن القصة تعدلت لترتب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد، ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان، ولا مانع من ذلك. اهـ. ويزيد بن أبي سفيان أخو معاوية صحابي مشهور، أقره عمر - رضي الله عنه - على دمشق، حتى مات بها سنة ١٩هـ، كذا في «التقريب»^(١).

(فدعت) أي طببت (أم حبيبة بطبيب) مرثب (فيه صفرة خلوق) بوزن صبور، طبيب مركب من الزعفران وغيره، وتنبط عليه، لجمرة والصفرة، ورد بإباحته تارة، وانتهى عنه أخرى؛ لأنه من طب النساء، كذا في «المجمع»، وتقدم في حديث التوليمة الكلام على التزعفر للرجال (أو غير ذلك) برفعهما^(٢) وجرهما روايتان، واقتصر النووي على الأول، قاله الزرقاني^(٣).

(فدعنت به جارية) بالنصب أي دلكت أم حبيبة بهذا المخلوق الجارية، قال الحافظ: لم أوقف على اسم الجارية (ثم مسحت) أم حبيبة يديها (بعارضها) أي جانبي وجهها (ثم قالت) أم حبيبة: (والله مالي بالطبيب من حاجة) كذا في جميع النسخ الهندية والصربية التي عندي بلفظ «من حاجة»، وليس في نسخة الزرقاني لفظ «من» بل عزاء إلى رواية، إذ قال: وفي رواية بزيادة «من» (غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحل) استدلل به على تحريم الإحداد على غير الزوج، وهو واضح، وعلى وجوب الإحداد على الزوج.

(١) «تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٥).

(٢) «الغدير إلى الخلق ولفظ المير، اهـ. ش.

(٣) «شرح الزرقاني» (٣/ ٢٢٠).

لَا مُرَاقَةَ تَوْحِيدٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي، فيدل على الحل على الزوج لا على الوجوب، وأجيب بأن الوجوب استقيد من دليل آخر كالإجماع، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداً لا يجيب، أخرجه ابن أبي شيبة، ونقل الخلان يستدعي الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداً، قال أحمد: ما كان بالعراق أشدّ تحملاً من هذين، يعني الحسن والشعبي، وخفى ذلك عليهما، اهـ.

ومخالفتها لا تقح في الاحتجاج، وإن كان فيه ردّ على من ادعى الإجماع، وفي أثر الشعبي تعقيب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسألة، إلا عن الحسن، وأيضاً حديث النبي اثبتت عينها الآتي قريباً دالاً على الوجوب، وإلا لم يمتنع التناوي المباح، كذا في «الفتح»^(١).

(المرأة) نسك بمتهمه الحنفية فقالوا: لا يجب الإحداً على الصغيرة، وذهب الجمهور إلى وجوب الإحداً عليها، كما تقدم في أول الباب (تَوْحِيدٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) نفي بمعنى النفي على سبيل التأكيد.

واستدل به الحنفية على أن لا إحداً على الذمّة لتنفيد بالإيمان، وبه قال بعض المالكية وأبو ثور، وترجم عليه السائي بذلك، وفي رواية للمالكية أن الذمّة العتوفى عنها تعتد بالأقراء، قال ابن العربي: هو قول من قال: لا إحداً عليها، كذا في «الفتح».

وقال الباغي^(٢): قد اختلف قول مالك في تعلق حكم الإحداً بالكتابة يتوهم عنها زوجها المسلم، فردى عنه أشهب لا إحداً عليها، وبه قال أبو حنيفة، وروى عنه ابن القاسم وغيره أن عليها الإحداً، وبه قال الشافعي.

(١) فتح الباري (٤٨٥/٩).

(٢) النسخ (١٤٤/٤).

أنَّ نَحْدَ عُمَرَ مِنْهُتْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ لَيَالٍ

وجه الرواية الأولى أن الإحداث عادة، والكتابة ليست من أهل العادة، ووجه الرواية الثانية أن هذا حكم من أحكام العدة، فلم الكتابة كنزوم المسكن، أم (أن نحد) بضم أوله وكسر النحد من الإحداث، وحكي فتح أوله بضم دانيه، يقال: حُرَّتِ المرأةُ وأُحْدِثَتْ، وتقدم في أول القباب أن الأصمعي أكرر حُدَّتْ (على ميت) أصل به من قال: لا إحداث على امرأة الميت؛ لأنه لم تنحضر وفاته، خلافا للماتكة، كما في «المنهج»

وقال الناجي: قوله: على ميت، يقتضي اختصاص هذا الحكم بالوفاء، وأما حكم المطلقة فلا يعمُّ له بالحدث. وقد قال مالك: لا إحداث بميت مطلقه، وبه قال الأصمعي، وقال أبو حنيفة: عليها الإحداث، ويروى عن ابن المسيب وسليمان بن يسار: لا

(فوق ثلاث ليل) فيها أن نحد عنى التحريم ثلاثاً فأقول: فإن مات في ليلة يوم أو ليلة الميت تلك الليلة، وسَدَّتِ الثلاث من التيلة لمصنعه، قال القرطبي، كذا في «الترغاني»^(١).

قال الحافظ: أخذ من هذا الخبر أن لا يراد على الثلاث في غير الرجوع إلى مكان أو غيره، وأما ما أخرجه أبو داود في «تكملة أسبل»، عن عمرو بن شعيب أن النس يبيح رجوع الممراة أن يحد على أبيها سبعة أيام، وعنى من سواد ثلاث أيام، فلم صح لكان لخصوص ذلك يخرج من هذا العموم، نكحه رسول أو معصلي؛ لأن حلي رواية عمرو بن شعيب عن التابعين لم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء، انبسط عن بعض صغار الصحابة، وأصله في حوازي الإحداث على غير أفزوج من قريب وحوه ثلاث ليل، فما دونهما، وتحريمه فيما زاد عليها، وكان هذا الخبر أبع لأجل حذف النس، ومراعاة ما وعدة النضاج الشريعة

إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَزْنَعَهُ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا.

(إلا على زوج) فإنها تحد عليه (أربعة أشهر وعشراً).

فيه عدة مباحث: الأول: ما قيل: الحكمة فيه أن الولد يتكامل تخليقه، وتنفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهله، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وقال ابن القيم في «إعلام الموفقين»: وكانت أربعة أشهر وعشراً على وفق الحكمة والمصلحة، إذ لا بُدَّ من مدة مضمرة لها، وأولى لها المدة التي يُعلم فيها وجود الولد وعدمه، فإنه يكون أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين علقة، ثم أربعين مضغة، فهذه أربعة أشهر، ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع، فقلد بعشرة أيام، لتظهر حياته بالحركة إن كان ثم حمل، اهـ.

الثاني: اختلف في المراد من هذا الأيام أو الليالي؟ وفي قولان للعلماء، الأول: قول الجمهور: إن المراد الليالي مع أيامها، فلا تحلّ حتى تدخل الليلة الحادية عشرة، والثاني: قول الأوزاعي وسلي بن أبي كثير وبعض السلف إن المراد الليالي فقط. فتقتضي العدة بمضيتها، وتحلّ في أول اليوم العاشر، كذا في «الفتح»^(١) و«العيني»^(٢).

وقال الموفق^(٣): العشر المعتبرة في العدة هي عشر ليال بأيامها، فتجب عشرة أيام مع الليالي، وبهذا قال مالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي، وقال الأوزاعي: يجب عشر ليال وتسعة أيام، اهـ.

الثالث: ما قال الحافظ^(٤): وقد ورد في حديث قوي الإسناد، أخرجه

(١) فتح الباري (٩/٤٨٧).

(٢) مسند الفقاري (٩/٩٠).

(٣) المغني (١١/٢٢١).

(٤) فتح الباري (٩/٤٨٧).

أحمد، وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت: دخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من فتل جعفر بن أبي طالب، فقال: «الآنحدي بعد يومك» هذا لفظ أحمد، وفي رواية له وابن حبان والطحاوي: لما أصيب جعفر أناما النبي ﷺ فقال: «نسلي ثلاثاً» ثم اصتعي ما شئت^(١) قال شيخنا في «شرح الترمذي»: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق، قال: بل ظاهره النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه.

قال: ومحتمل أن يقال: إن جمعاً قُتل شهيداً، والشهداء أحياء عند ربهم، قال: وهذا ضيف؛ لأنه لم يرو في حق غير جعفر من الشهداء، ممن قطع بأنهم شهداء، كما قطع لجعفر كحمزة وغيره، وأجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ، وأن الإحداد كان على المعنونة في بعض عدتها في وقت، ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشر، ثم ساق أحاديث الباب، وليس فيها ما يدل على ما ادّعاء من أنسخ، لكنه يكثر من ادّعاء النسخ بالإجماع.

وهناك أجوبة أخرى، منها: أن يكون المراد بالإحداد المقيّد بثلاث قدرأ زائفاً على الإحداد المعروف، فقلت أسماء مبالغاً في حزنها على جعفر، فنهاها عن ذلك بعد الثلاث، ومنها: أنها كانت حاملاً، فوصمت بعد ثلاث، فانقضت العدة فنهاها بعدها عن الإحداد، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى: ثلاثاً، لأنه يحمل على أنه ﷺ اطلع على أن عدتها تنقضي عند الثلاث وغير ذلك مما ذكرها الحافظ.

(١) أخرجه أحمد (٣٦٩/٦ - ٤٣٨/٦)، والطحاوي (٧٥/٢)، وابن حبان (٤١٨/٧) ح (٣١٤٨).

١٩٦٢/١٩٦٢ - فَأُثِرَتْ زَيْنَةُ، ثُمَّ دُحِضَتْ عَلَى يَسْبَبٍ مَسْبُوبٍ
جَحْشٍ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تَوَفِّيَ أَخُوَهَا،
.....

الرابع: ما قاله البرقي^(١)، اختلف في الحاصل من قوله عليه السلام: «...»
الفرق بين الزينة مني تصح أو لا يتوب بحداد غير الزيادة لفظاً، الحديث
هنا حاصر

١٩٦٢/١٩٦٢ - (قالت زينب) - أت أرى سلسلة دانست، السلسلة، وهذا
الحديث انتهى من الأمثلة الثلاثة (ثم تخلت علي) أم المؤمنين (زينب بنت
جحش) زوج النبي ﷺ حين توفّي أخوها) فها هو قوله، ثم إن قصة دخينه علي
زينب، بعد دخولها دار أبي حريق، ولا يصح ذلك، لأن زينب بنت جحش كانت
قال أبو عبد الله بأكثر من عمر سنين حتى تصحح، كنا في شعبى.

وأجاب عن هذا القول بأن في دلالة كلمة غير الدانيت ملاحاً، ونحن
مأذونا ما في كلمة هذا فيقول الأخبار لا لترتيب الحكم، ذلك كما كان
يعني، ما جعلت اليوم، ما من صنعت أسس أصحابه، إذ وأجاب عبد الحافظ
تعدد دحشها على أم حبيب، كما تقدم في الحديث الأول مرة بعد أمية،
وأمرى بعد أمية، هذا، ولا يصح ذلك إلا أنه منا بالتعدد، ويكون ذلك
عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان، وأما وفاة سنة ١٨ أو سنة ١٩ هـ، ولا يصح أن
يكون ذلك عند وفاة أمية، لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان على
التصحح، سنين بعد ادخال الفتن والأخبار، فيحصل على أنه لو كان ترتيب
المراتب، وهذا الترتيب، ترتيب الأخبار، ولم يوقع في وفاة أبي داود بسخط
مؤدحت، وهذا لا يقتضي الترتيب، إذ

ومعناه أنه في^(٢) قال البرقي في أبي داود الطيالسي، لكن السخنة التي من

(١) شرح البرقي، ٢٣٩/٢٤٠.

(٢) شرح مصدق الطيالسي، ٩١/٩٢.

ينفي من أبي داود فيه بالواو، فإن الحافظ^(١) لم يحذف من المراد به لأن
نسب ثلاثة إخوة عند الله، وعدد مفر إضافة، وعبد الله بالتصغير، فأما الكبير
فاستشهد ما حده، وكنت زينب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات
بعد مدبر، وروح النبي بكى أمها أم سلمة وهي صغيرة ترصع، فأنفى أن يكون
هو المراد ههنا، وإن كان وقع في كثير من الموطآت بلفظ «حي توفي أخوها
عبد الله» كما أخرجه الأثرظني من طريق أبو وهب وغيره عن مالك،

وأما عند غيره بمادة فيمر بآبي حميد، وكان شاعراً أعشى، وعاش إلى
خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد حزم ابن زحاح وغيره من أهل العلم
بالأخبار بأنه مات بعد أخيه زينب سنة.

بروي ابن سعد في الطبقات من وجهين: أن أبا حميد المذكور حصر
خاتمة زينب مع عمر - رضي الله عنه - وإن كان في إسنادهما إوافقي، لكن
يستدل به في مثل هذا، فأنفى أن يكون هذا المراد.

وأما عبد الله الصغير فأسلم قديماً وهاجر زوجته أم حبيبة إلى الحبشة،
ثم تنصر هناك، ومات، فتزوج النبي بكى بعد أم حبيبة، فهذا يحتمل أن يكون
هو المراد؛ لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبد الله كانت هي
من من بقيط، ولا مانع أن يحزن المرأة على بويبه الكافر، ولا سيما إذا تذكر
سوء مصيره، ولعل الرواية التي في «الموطأ» حين توفي أخوها عبد الله كانت
عند الله بالتصغير، فلم يصطلح الكتاب.

ويحتمل أن يكون أمأً لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة، أبو
برجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض
الحبشة، فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله من حش أربع
بنين، وما مثلها بفسط في مثلها، هـ.

(١) «مع الخزي» (٣/١٤٧)

فدعيت بطلب ففتمت منه، ثم قالت: والله مالي فانظرب حاجة، فخر
 أني سمعت رسول الله ﷺ على الخير يقول: «ولا يحل لامرأة تؤمِّن
 بآلِه ولبؤم الآخر تحذ غلى ميت فوق ثلاث ليلال إلا على زوج
 أربعة أشهر وعشراً»

وقال ترمذي^(١) هو عبد الله بن سحنان لما سئلى عن كثير من
 السوطنة، كتابي وذهب وغيره عند التداخي، رأيي سمعت عند ابن عباس،
 واستشكل بأن عبد الله استشهد بأحد، وزيت حيث صيرة حد، وأجيب بأن
 ابن عبد الله وغيره، حثوا أن يؤمن، ولقد تآرجح الحديث، ومعضد ان يكون
 له عبد وفاء عبد الله أربع سنين، ومثلهما يصعد ملك، ثم ذكر الاحتمالات
 الأخر من كلام الحافظ.

وبأن النبي^(٢): «لا جائز أن يكون عند الله لمخمر» لأنه قال بأحد من
 خروج النبي ﷺ زبيب بنت جحش، وأقرت الاحتمالات ان يكون عابد الله
 لاني مات صرياً على نكاحه، فلا فساد، مثله لا حرج على من مات كالأول
 خير بيب الشبهة؟ قلت: ذلك المخرج بالهبة والنطق، فتعذر ذلك، وقد يحكى
 أني بيب لما رأى قبر أمه فجعل لها امر

أفدعت) ثم التامس زيد أيضاً (نظرب فتمت منه) وفي رواية «وهي أي
 شئت من عندك» (ثم قالت: والله مالي فانظرب حاجة)، وهي رواية مرادة «من»
 (غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول) زاد في النسخ لهندية بعد ذلك (على
 الميمر) وليس هنا في النسخ المصريح، بل عراه الرزقاني إلى رواية إذ قال: زاد
 التيسر «غير الميمر» (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحذ غلى ميت فوق ثلاث ليلال إلا على زوج) فزيد (أربعة أشهر
 وعشراً) وأقدم صاحب في الحديث الأول.

(١) شرح الزواي: (٢) (٢٢١)

(٢) مسند القرني: (١٦٢٢٠)

١٢٢٣/١٠٣ - قَالَتْ زَيْنَبُ: وَنَدَّاهُ أُمِّي ثُمَّ سَفَفَهُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - يَا ابْنِي تُؤْفِي عَنْهُ زَوْجَهَا.....

١٢٢٣/١٠٣ - (قالت زينب) سألته سابقاً، وهذا الحديث الثالث (وصممت أمي أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول: جاءت امرأة هي عائكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخام كما في: «معركة الصخيرة» لأبي نعيم. قاله البرقاني^(١). وسقط الحافظ في «الفتح»^(٢)، وفي «الإصابة». عائكة بنت نعيم الأنصارية، والصواب النخدية (إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي) قال المحقق: لم تسم البت ولم يسم قبلاً، فقد عنه، امر. كذا في «الفتح»

وقال البرقاني: روى الإسماعيلي في «اللب» بمسند يحيى بن سعيد الأنصاري عنه عن حميد بن نافع عن زَيْنَب عن أمها فقالت: جاءت امرأة من قريش، قال يحيى: لا أدري، ابنة النخام أو أمها بنت سعيد، ورواه الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح بأن البنت عائكة، فعلى هذا فأمر لم نسم، فله الحافظ، كذا في «البرقاني»^(٣).

(توفي عنها زوجها) السيرة نسخرومي، قال الحافظ في «الفتح»: لم تُقب على اسم أبيه. وقد أمضاه ابن منته في «الصحبة»، وكذا أبو موسى في «الدين» عليه، وكذا ابن عبد البر، لكن استدركه ابن خثعم عليه، هـ. وفي «الإصابة»: السيرة النسخرومي، مات في عهد النبي ﷺ، وكانت زوجته بنت هاشم^(٤) بن نعيم بن عبد الله بن النخام المديونة، قالت أمها سفيان بن عيينة، والحديث في

(١) «شرح الزرقاني» (٢/٣٣٧).

(٢) «فتح الباري» (٤/١٤٣).

(٣) «شرح الزرقاني» (٢/٣٣٧).

(٤) في الأصل: بن.

وَقَدْ شَتَكْتُ عَيْنَهَا. كَتَبْتُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ دُلَا».....

«الصحيحين» عن حديث أم سلمة إلا أن الزوج لم سم، ولا مستغنية ولا ابتها، رساها ابن وهب في «موطأ»، اهـ.

(وقد اشكت) هي أي ابتي (عينها) بالزواج في نسخ الهندية، فتكون «اعلة لقوله: شكت، وفي النسخ المصرية فقط: «عينها» بالثنية، والنصب على المفعول، قال صاحب «المحلى»: هو بالرفع على التامع، وهله اقتصر النووي. ونسبة الشكايه إلى العين مجازاً، وبزيده رواية مسلم «عينها» بالثنية، وكذا هو في سعة من الكتاب. ووجوز النصب على أن الماعل ضمير مباشر في اشكت، وهي المرأة وبزيده ما لابن عباس، من رواية «الموطأ» ليعين، وروحه لعنري، وقال لعنري: إنه الصواب. وإن الرفع لعنري، وفي «درء العراض»، لا يقال. اشكت عين فلان، والصواب: أن يقال: اشكت فلان عينه، وزد عليه رواية ثنية المذكورة، اهـ.

(أفكتلها) بالفتح على ميمه جمع المتكلم في النسخ الهندية، والميمه بصيغة الواحد، المؤنث في النسخ المصرية وسير المفعول بالزواج في الأول، والثنية في الثاني. والهاء مضمومة على كل حال فقال رسول الله ﷺ: «لَا» شكنتها، قال ذلك (مرتين أو ثلاثاً) شك من الراوي (كل ذلك) بالنصب وفي النسخ بالرفع يقول (لَا) قال، انطبي: صيغة مؤكدة لقوله: ثلاثاً، قال ابن ملك: فيه «نجة لأحد على أنه لا يجوز الاحتال بالإنه للمنفوق عنها زوجها، لا في رمد، ولا في غيره، وعدنا وعند مالك يجوز الاحتال به في الرمد، وقال ابن قتي: يكتحل بالرمد لأم، ونسجه هاراً، وقال بعض علماء: يحتمل أنها أولدت الترمز، وقد علم البيه، فنهاها، كذا في «المروءة»^(١).

(١) قوله: «لَا» نزع (١٢٣٢).

وعنه «منه ما سهره» قال: وثأؤن بعضهم حديث الجاه على أنه لم ينفق الخوم، متى غلبها، وتعذب بال في حديث شعبة «فمخشوا» معنى «مبها» وهي الحرجة. ثم روى شعبة. وقد حشيت على شعبة، وفي رواية الطبراني «أما قلت في المرة الثالثة: إنها لم تكن حينها فوق ما يقطن، فقال: لا». وفي رواية عنه من حزم: «إني أخشى أن نلتقي حينها قال: لا، بل انصدنا»، ومبها صحيح، وهذا قال مالك في رواية عنه بمبها مطلقاً، وعنه يجوز إذا خاضت على عينها بما لا يجب فيه، بزه ذلك شاذة مبها بالليل.

وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها غير ما كحل، كالنقص بالضر، ومبهم من تأؤن المبي على كحل مخصوص، وهو ما ينفق التوفيق، لأن ما حصل انقضاء قد يحصل بما لا ربه فيه، فلم يحصل فيما فيه ربه. وقال طائفة من العلماء: حرم ذلك، ولم كان فيه طيب، وحاصلها انتهى على التنبيه جمعاً بين الألف، كذا في «الفتاوى».

وقال المناهي: «حتم أن أنه ما اشتكت عينها وقد مرت أفتماذي على الأكث، ويحتمل أن ترمي أنها اشتكت عينها، وهي لأن على ذلك إلا أنها استأذنت في كحل ربه، ولم تستأذن فيما خلا من العين ما لا ربه به، فما جعل خارج العين، أو يقطر فيه، فلا تكون فيه ربة، فحينها يمتنع من ذلك، كما رأى أنها سألته عما لا ضرورة بها إليه».

وبحديث مالك، روى أحفنه أنه قال: لا يمكن المتوفى عنها زوجها بالأنثى، ولا شيء فيه سواء، ولا يضره أو شيء بعد الأنثى، ولا يمكن بالأنثى فيه طيب. وفي الحديث عينها، يدل صحت عنه هذه الرواية، فبعدها

(١) موطأ الشري، (٤/٤٨٨)

(٢) الشري، (٤/٤٨٥)

عليها زوجها دخلت جفتا وبسنت شربها. ولم تفسد طبياً ولا شيئاً حتى نكح بها سنة. ثم توثق بدابة. جمار أو شاة أو طير. فتقتل به. فتقتل ما تقتضى بغيره إلا مات.

يصنعون بيناء المحبوس (عنها زوجها دخلت جفتا) بكسر الحاء وسكون الخاء سيأتي معناه في كلام مالك (وليس) بكسر الموحدة (شرب ليلها) أي أودأها. وفي رواية للصحاحين «سُرَ أحلامها» جمع حُلٍّ بكسر فكس (ولم تفسد) كذا في جميع النسخ الهندية وأكثر النسخية بالإدغام. وفي «الترغامي»^(١) غفك الإدغام. وقال يشرح أوله وسكون الميم، فبين أن أولاً ما ساكنة. وفي رواية ثم نكح بالإدغام. اهـ.

(طياً ولا شيئاً) أخر نحوه ما نزل به (حتى نكح بها سنة) سر موت زوجها

(ثم توثق) سواء المحبوس (بدابة. جمار أو شاة أو طير) ثلاثتها محروقة على المدينة من الدابة. وأما المتنوع. وإطلاق الدابة على الشاة والطيور باعتبار الثلعة قال أهل اللغة. الدابة ما يدب على الأرض. ويطلب استعمالها على ما يركب. (فتقتل به) يقاتل فمشاء مصنوعه لقاء ساكنة (فتقتل ما يقتضى بغيره) ما ذكر (إلا مات) قال صاحب «المجموع»^(٢) يقتضى^(٣) به أي تكسر ما هي فيه من اللغة. بأن تأخذ طيراً. فتدح به فرجها وتبيله. ولا يكاد يعبر ما تقتضى به. وقيل. تسح به. وتمسك حتى تصير كالخضعة. وتذهب الدعوى. اهـ.

وقال الناجي^(٤): قال مالك: معناه تتمسح به كالشربة. وقال ابن زيد عن عيسى بن أبي وهب: اختص تسح بها على أو على طيره. وقيل: إن معنى

(١) الفرج الرافعي، ١/٣٢٣.

(٢) وفي الاستدكار (١/١٨٤) تسح به جده.

(٣) المحض، ١/١١٦.

ثُمَّ تَخْرُجُ. فَتُعْطَى الْغُرَّةَ فَتُرِي بِهَا.....

ذلك أنها تنظف به حتى يبرح كنفها، ويبعد هذا في الحيوة؛ لأنه لا ينفك
به هذا، وإنما ينفك به ما وصفه مالك، وقد من مريين عن عيسى إذا معنى
تعتضى تصح به، لعلمها لأنها كانت تقيم حراً، لا تتسل ولا تعمل طيلة،
وبكثر عليها التوسع، وتشد وتلح العرق، فقل تصح شيء إلا مدت، أم.

وفي البخاري: مثل مالك: ما تعتض به؟ قال: تصح جلدها، وقال
البيهقي: أصل الأصل الكسر أو تكسر ما كانت فيه، يخرج منه بما فعله
والإدانة، وقال بن خزيمة: سألت الجعافيين عن الاعتصاف؟ فذكروا أن المعتدة
كانت لا تسرى ماء، ولا تقلم ظفرها، ولا تزيل شعرها، ثم يخرج بعد الحيض
تأخى منظر، ثم تعتض أي تكسر ما هو منه من المعتدة يعتض نسيج به قلبها،
وتشد، فلا تكاد يعيش بعد ما تفصل به، قال الحافظ: وهذا لا يخالف غير
مالك، لأنه أحسن منه، لأنه أختار الحنفية، ونهى أن الجراد به حلك قبل، أم.

وفي المشايخ: نقل الأزهري عن أم الشافعي: الشافعي والشافعية
وانتقد المصنف، أي تعدو بسرعة نحو منزل أبيها؛ لأنها كالمسحوق من نبي
متشبهه، وكذا حم في رواية الشافعي. أم. هكذا ذكره الحافظ برواية الشافعي
والشافعي، وقال: الأول أشهر، وهكذا ذكره صاحب «المجمع» وقال:
أما مشهور رواية الشافعي والشافعية، أم. قالت: والنسخة التي بأيدي من الشافعي فيها
مثل رواية الجمهور.

(ثم تخرج) استعانة من التجش (تعتض) بـ، (سجھول) (بكرة) من بحر
الابل أم القيس (قترمي) بـ، (المدام) (بها) أي البكرة أمامها، فيكون ذلك
حلالها. كما في رواية ابن الماحضون عن مالك، أي: (أيه أم) (وبه) (ع):
من وراء ظهرها قلت: هكذا في أكثر الروايات من خلفها، عند أخرج

نسائي برواية زهير عن يحيى بن سعيد عن حميد، رفته بحرب وركبها معه^{٥٦}، وعلقتها من خلال زينت موقوفاً مثل «الدوت»^{٥٧}، وأخرج رواية حماد عن يحيى بن سعيد بن موهبا بالمعنى «قد كانت إحداهن في العدة إذا لم ينفذ عنها زوجها أخاف منه، لم يقدح حائضها بغيره»^{٥٨}.

وأخصص البراءة في الروي بنيعرة، بما دونها، وهو موقوف على حديث ثابت، وقد أخذ عبد الجبار بن عبد الله، قال الحافظ^{٥٩}، هكذا في عدة روايات، لم تستند إليه، ووقع في رواية مائة عند البخاري وغيره^{٦٠}، وهو خطأ، لكنه اختصار، ونقطة: فقال لا تخمضه، قد كانت إحداهن تمكث في الماء أيامها أو شهر بينهما، فإذا كانت حرة لم يضر ذلك وقت بعدد، فلا حرج على المرأة نفسها، وهذا لا يختص بزواج روية الباطل، لأن سعة من أخصه الناس، فلا يختص على رواة رواية غيره بالأخص، ولعل الموقوف ما في رواية الثابت من البراءة التي ليس في رواية ضعف، أو

ثم قال^{٦١}، وظاهر رواية سعة أن رميت المرأة بموتف على مرور الوقت، سواء طلق من الشراء صراحة أم تضمن، وبه حزم بعض المشرّحين، وفيه حرج لها من عرجي من كتب، أو سمع، يرى من حديثها أن مقامها حرة لا يجوز عليها من بعده، أي بها كذا أو غيره، وقال عياشي، يعني الجمع بأن المثلث إذا لم ينفذ عنه، لم وقت المرأة، قال الحافظ: إذا يعني بعد، والزيادة من التمهيد مقبولة، ولا يجب، إذا كان حافظ، فإنه لا خلاف بين الروايتين حتى يحدّث بني

الجمع

٥٦. صحيح البخاري ١٩١/١٢٨٦.

٥٧. انظر الاستدراك ١٦٨١/١٢٢٧.

٥٨. صحيح البخاري ١٩١/١٢٩٠.

ثُمَّ تَزَاجِعُ، تَعْدُ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَلَبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحَفْشُ الْبَيْتُ الرَّدِّيُّ.....

واختلف في الاعداد رمي البعرة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص وانصر على البلاء الذي كانت فيه كما انحصى كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقا له، وتعظيماً لحث زوجها، وقيل: ين ترميها على سبيل المأول لعدم عودها إلى مثل ذلك، اهـ.

وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون الباء في تفتش به للتعدي أو زائدة، يعني تفتش المطر بأن تكسر بعض أعضائه، ولعل غرضهم من الإشعار بإعلاكا ما كثر فيه، ومن الرمي الانفصال عنه بالكلفة، وقال الحافظ: يرد ما تقدم من تفسير الانفصاف صريحاً، اهـ.

(ثم تراجع) بضم الفوقية فإزاء فألقب فحجم مكسورة (بعد) بالرفع على البناء أي بعد ما تقدم من الانفصاف والرمي (ما شاءت من طيب أو غيره) مما كانت مسوغة منه لتعدة.

(قال مالك: الحفش) السرد من (البيت الردي) قال النجاشي^(١): روى ابن وهب عن مالك: الحفش البيت الصغير، وكذا قال النخيل، وقال أبو عبيد^(٢): الحفش الدرج، وجمعه أحفاش، ولعله شئ البيت الصغير به وسماه باسمه، اهـ.

وقال الحافظ: فسر أبو داود في روايته من طريق مالك البيت الصغير، وبعد النسخ من طريق ابن القاسم عن مالك: الحفش الخصر، بضم المعجمة بعدها مهملة، وهو أخصر من الذي قبله، وقال الشافعي: الحفش البيت المنقلب

(١) المنبرى (١٤٦/٤).

(٢) انظر: الاستذكار (١٨/٣٢٣).

وَتَقْتَضِي تَمَسُّحُ بِهَا جِلْدَهَا كَالْمُنْشَرَةِ.

أخرج هذه الأحاديث الثلاثة:

البخاري في: ٢٨ - كتاب الطلاق، ٤٦ - باب تحذ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً.

ومسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق، ٩ - باب وجوب الإحدا في عدة الوفاة، حديث ٥٨.

١٢٢٤/١٠٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ،

أشعث البناء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القطة^(١) تجمع فيه السعدة متعها من فرل أو سحوء، وظاهر سياق القصة بآي هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية النسائي: أعدت إلى شو بيت لها، فجلست فيه، ولعل أصل الحفش ما ذكر، ثم استعمل في البيت الصغير التحقير على طريق الاستعارة، اهـ.

(وتقتضي) معناه (تمسح به جلدها كالمنشرة) هكذا في جميع النسخ الهندية، وضبطه صاحب «المحلى» بضم الميم وكسر الشين المشددة من انتشار، وفي جميع النسخ المصرية «كالمنشرة»، يعني بضم النون وسكون الشين المفعلة، قال «محلى»: بضم الميم وكسر الشين من التشير بمعنى الرقية ودفع السحر، أي تمسح الجلد كفعل المرأة التي تدفع عن نفسها السحر، وفي «القاموس» التشير: التمويه بالشر، وهي بالضم ربة يعالج بها المجنون والمريض، اهـ. وتقدم في الحديث الكلام على معناه مفصلاً.

١٢٢٤/١٠٤ - (مالك بن نافع) مولى ابن عمر (من صفية بنت أبي عبيد) زوجة ابن عمر - رضي الله عنه - (عن عائشة وحفصة) أمي المؤمنين (زوجي النبي ﷺ)

(١) القطة: الزبيل.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّ مَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى قَيْثٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ.

أخرجه مسلم في ١٨ - كتاب الطلاق، ٩ - باب «حجب الإحداد من عدة النوفاء» حديث ٦٣.

١٢٢٥/١٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَامْرَأَةٌ حَادٌّ عَلَى رُؤُوسِهَا، اشْكَبْتُ غُيَّتَهَا، ...

هكذا قالوا ليحيى بن أبي منصور مصعب وطائفة من البراءة، ولا من كبيرنا والضعفي وأخرون عن عائشة أم حفصة على الشك، وكذا رواه عبد الله بن دينار والبيهقي من سعد كلاهما عن نافع بالمشك، ورواه يحيى بن سعيد عن نافع عن صفية عن حفصة وحدها، ورواه عبيد الله عن نافع عن صفية عن حفصة عن زوايج النبي ﷺ، أخرجه ذلك عنه مسلم. وأفظع محمد بن محبوبه^(١) في الاستدلال عن حفصة أو عائشة أو غيرها جميعاً.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّ مَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ بِفَسَمِ أَوْهٍ وَكُسِرِ الْحَدِّ مِنَ الْإِحْدَادِ (عَلَى مِيتٍ فَوْقَ) أَيْ أَكْثَرَ مِنْ (ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا) عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا حَادٌّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، كَمَا زَادَهُ فِي وَاقِعٍ يَحْسَنُ مِنْ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَتَقَدَّمَ مَسَاحُتُ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

١٢٢٥/١٠٥ - (مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّحْرِيدِ»^(٢) هَذَا الْحَدِيثَ مَعْرُوفًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مِنْ حَدِيثِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَهُوَ حَدِيثٌ فِيهِ طَرَفٌ، اخْتَصَرَهُ مَالِكٌ وَأَرْسَلَهُ، أَمَّا قَوْلُ: وَسَبَّأَنِي مُوَصُولًا (أَيْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَتْ لَامْرَأَةٌ حَادٌّ بِشَدِّدِ الْفَتْحِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، بِقَوْلِ: حَادَّتِ الْامْرَأَةُ وَأَحْدَثَتْ بِسَعْنَى (عَنْ زَوْجِهَا اشْكَبْتُ) الْمَاءَ (عَيْنَهَا) بِالدَّارِ فِي الْمَسْبُوحِ

(١) امرأة محمد بن يعقوب السجستاني (١٠٤٠/١٠٤٠).

(٢) (ص: ١٧٥).

١٠٦/١٢٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَةَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ، فِي الْمَرْأَةِ يَتَوَقَّى عَشَهَا زَوْجُهَا: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتْ عَلَى بَصَرِهَا مِنْ رَمَدٍ، أَوْ شَكْوٍ أَصَابَهَا: إِنَّهَا تَكْتَحِلُ وَتَتَذَوَّى بِذَوَاءٍ أَوْ كَحْلٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَيْبٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الضَّرُورَةُ، فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ يُسَرُّ.

ولا يذهب عليك أن الرواية هكذا في نسخ أبي داود، وعليه بنى شيخنا في «اللب»^(١) والحديث أخرجه البيهقي برواية ابن داس عن أبي داود بلفظ: «تكتحل بكحل الجلاء» قال أحمد: الصواب بكحل الجلاء، الحديث بلفظ لكحل في الموضوعين، وقال المحشي: الجلاء بالنكسر الإيماء، راحلاء بضم لمهمة حكاه حجر على حجر بكحل بها، اهـ.

١٠٦/١٢٢٦ - (قال مالك: أنه بلغه عن سالم بن عبد الله) بن عمر - رضي الله عنهما - (وصفيان بن يسار) أحد الفقهاء السبعة (أنهما كانا يقولان في المرأة يتوقى عشاها) سمعوه (عنها زوجها: إنها إذا خشيت على بصرها من رمد بها) يقال: رمد من سمع إذا حاجت عيناه (أو شكوى) يفتح المعجمة وسكون الكاف (أصابها) أي البصر (إنها تكتحل وتذوى بذواء أو بكحل، وإن كان فيه طيب) يعني أنها إذا خشيت على بصرها تكتحل بأي كحل كان، ولم يخصا كحلاً من كحل. وإنما ذلك بحسب المرض، وما تدعو الضرورة إليه.

(قال مالك: وإذا كانت الضرورة أي وجدت (فإن دين الله يسر) فتكتحل، وإن كان فيه طيب، رأينا حديث المرأة التي قالت: إن أسنني اشتكت عينها أفأكحلها؟ فقال ﷺ: «لا»، قالت: إني أخشى أن تنفخ عينيها، قال: «فإن انفخأت». فقد تقدم الجواب عنه في كلام الحافظ، وقال ابن القيم، الجمهور حملوه على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها، اهـ. يعني أن خشيتها نوهي عنها.

(١) انظر «معاش بذل المجتهد» (١٦/٧٥).

١٠٧/١٢٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَتَتْهُ اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا، وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، فَلَمْ تَكُنْ تَجِدْ حَتَّى كَانَتْ عَيْنَاهَا تَرْمَضَانِ.

١٠٧/١٢٢٧ - (مالك عن نافع أن) بالمهجرة وتشديد النون في جميع النسخ المصرية وهكذا في رواية محمد، وفي النسخ الهمدانية عن نافع عن صفية أنها اشتكت منظر (أخر) بين نافع و(صفية بنت أبي عبيد) زوجة ابن عمر - رضي الله عنها - (اشتكت عيناها وهي حائض) بتشديد اللام بلا هاء؛ لأنه نعت للمؤنث، لا يشركه فيه المذكر مثل حائض وحائض (على زوجها عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - وقد تزوجها في حياة أبيه.

وحديث الباب أدرك في أنها عانت إلى موت زوجها، وحذت سببه، وفي الصحيحين وغيرهما بعدة طرق أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لما رجع من الحج استفرخ على مرأته صفية بنت أبي عبيد فجعل بين الرجلين، وكان ذلك في إمارة ابن الزبير.

قال العيني^(١)، استفرخ، بناء المعجول، أي أخبر صحتها، وقال أيضاً في موضع آخر: كانت من النساء الحائضات، توفيت في حياة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال الزرقاني الحديث (باب) إنها عوفيت، يعني في قصة الصراخ، ثم مات زوجها في حياتها كما هيء الله، ولم يتعرض لحافظ وغيره في كتب الرجال عن وقت وفاتها.

(فلم تكتحل) وأحدث بالشد في نفسها، فصبوت عني ما أصابها من مرض أو رمد في عيناها (حتى كادت عيناها ترمضان) كذا في جميع النسخ المصرية والهندية من رواية يحيى، ولعل محمد في موطئه^(٢) حتى كادت

(١) انظر «عبد القاري» (٢٠١/٥) (١٠٩٢)

(٢) انظر موطأ محمد بن النعمان المديني (٢٠١/٥٥٦)

عنها أن ثرمصاً، ثم عمل بإحصاء المهملات في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الباجي، والمهملات في رواية محمد، وبها ضبطه نونقاني^(١)، فقال: يفتح نعيم وحصاد مهملات من باب نحب بمحمد الوسخ في موفها، والرجل أرمص، والمرأة أوصاء، اهـ.

وفي «المحلى»: رخصت النعين من باب علم، إذا جسد أو مدح في عيبه، والرمص محركة: وسخ أبيض في النملين، اهـ. وفي نسخة الباجي: انضاد المعصية، لكن كلامه يدل على أن لفظ كنها من سهد الكتاب إذا قال: لرمص قذى أبيض تلفظه العين، يقال: عين رمضاء، وهذا يقتضي أن شكوى عيبتها كان أمراً خفيفاً، لأن الرمض يحدث في العين من آيسر شكوى، وهو قد أخبر أن ما أمامه كاد يبعثها ذلك، ولم يبعثه، وقال أبي النطوية: رخصت العين رمض إذا أخضرها الغدق، وهذا أشبه بحق الحديث وظاهره.

فصاع أنه كاد أن يبلغ بها أصديها من شحوى غيبتها مع إمساكها، من الكلل، إلى أن يضربها الرمض، وتضرر ورفع على مقادير مخدفة، فيحمل أنه أراد، لا أنه يضربها، رمض ضرراً شتاً عابها، قال أبو حبيد الهروي: هو من رسخان بالضم المعجمة مأخوذ من الرمضاء، هو اشتداد الحر عسي الحجازة حتى تحمي، فنقول: هاج بعينها من الحر مثل ذلك، والمشهور من الرواية: فلعاء، اهـ^(٢).

وعلم منه أن المذكور ثمين: كان تغير المعجمة، لكن المورد في الرواية المعجمة أيضاً، قال صاحب «الصحح» في رمض بالسهلة: الرمض بياض نقطه العين، ويصح في رواية الأجلان، فالرمض: الرطب منه، والغصص

(١) شرح نونقاني (٢٣٤/٣).

(٢) التنقيح (١٤٦/٤).

فَإِنْ مَاتَ: تَذَهَنَ الْمُسَوِّفُ عَنْهَا رُؤُوسَهَا بِالزَّيْتِ وَالشُّبْرِي وَغَ.
أَشْنَهْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبُّ

فَإِنْ مَاتَ: وَلَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحَذَّ عَلَى رُؤُوسِهَا شَيْئاً مِنْ
الْحَلِيِّ، خَانِئاً وَلَا خُلْخُلَاءً. وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَلِيِّ.....

المبايس، ولم تكتحل متى قادت عيناها لرمصها، ويروي بصاد من الرمضاء،
وشاة الحد يعني تهيج عيناها.

(قال مالك: ما عن) يشاء. الدار (المسوفة عنها زوجها بالزيت والشبري)
فتح السين معجمة فموحدة أو تحية ساكنة وهي السمسة (وما أشبه ذلك) من
الأذهان الأخرى (إذا لم يكن فيه طيب) قال الزرقاني^(١) ما سم تدع الضرورة
إلى العيب ولا حازه كذا قدمه، وهو المصنف في المذهب، اهـ.

قال ابن الهمام^(٢): أجمعوا على منع الأذهان المصنفة، واختلفوا في غير
السفينة، كالزيت والشبرج البحتين والسم، فمنعنا نحن ولشافعي إلا ضرورة
تحصول الترية به، وأما الزه الإمامان والظاهرية، اهـ.

وقال المرفق^(٣): لا يجوز لها استعمال الأذهان المصنفة، أما غير المصنفة
كالزيت والشبرج والسم، فلا بأس به لأنه ليس بظبي، اهـ.

(قال مالك: ولا تلبس المرأة الحاذ على زوجها شيئاً من الحلبي) يفتح
الحاء المهملة وسكون الهمزة (خائناً) بياناً للخائني (ولا خلخالاً) يفتح الخاء
المعجمة وسكون من حلي الأرجل (ولا غير ذلك من الحلبي) كسوم وقريد
وغيرهما قال صاحب المحلى: به قالت الثلاثة الباقية.

(١) شرح الزرقاني: (٣٢٦/٣).

(٢) فتح القدير: (١/١٦٣).

(٣) المغني: (١١/٢٨٦).

وَلَا تَلْبِسُ شَيْئًا مِنَ الْغَضَبِ.....

قال الساجي^(١): قال من مزين: سألت عيسى بن العصة والغضب؟ قال: نعم. وروى ابن المنذر عن مالك: لا تلبس حلياً، وإن كان حريراً، ولا خرساً قصاً ولا غيره. وفي الجملة، أد كل ما تلبسه المرأة على وجه التجميل، ولا تلبسه الحدأة، ولعل عيسى اقتصر على الذهب والفضة لما كان هذا المعروف يلقاه، ولم يكن حلياً تحريراً، ولم ينفذ بها. وأم ينص أمهاتنا على الجوهر والياقوت. والزمرد، وهم داخل تحت قوله: ولا غير ذلك من الحلي. فكان ما يقع عنه بهذا الاسم مبرور، اهـ.

وقال الموفق^(٢) في جملة ما تجسه الحدأة: الثالث، الخلي، فحرم عليه لبس الخلي كله حتى انحلت له في قول عامة أهل العلم، بقول النبي ﷺ: «ولا الخلي» وقال عطاء: «سأح حلي الفضة دون الذهب، وليس بصحيح؛ لأن النبي عاه، ولأن الخلي يريد حسنه، يدعو إلى مفاخرتها، اهـ.

(ولا تلبس شيئاً) أي ثوباً (من الغضب) ففتح العين وسكون الصاد احسنتين وموحدة، قال ابن الأثير: بروة بمعنى بهود، غالياً أي يجمع ويؤلف ثم يصح ويصح، فيأتي موشياً لبقائه ما نصب من ابصر ثم يأخذ الصبح، يقال: رأى نصباً بالتونين والإضافة، وقبل: هي بروة منخلقة.

وقال الحافظ في «الفتح»^(٣) ذكر أبو موسى الممنني في «ذيل الغرباء» عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى قمرس قمرعون، يتحد منها الحوز وعبره، ويكون أبصر، وهذا غريب، وأغرب منه قول السجستاني: إنه نبات لا سبب إلا بالبحر، وعزه لأبي حنيفة المديوري، وأغرب منه قول، الداودي:

(١) المنقذ: (٤/١٤٧).

(٢) المنقذ: (١١/٩٠٤).

(٣) فتح الباري: (٩/٤٤٦).

إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَضًا غَلِيظًا

المراد ما ثوب العصب، الحضرة وهي الجيرة، وليس له سلب في أن العصب الأخضر، اهـ. (إلا أن يكون عصباً غليظاً) فتنهـ.

قال الساجي^(١): قال ابن القاسم: لأن وفيه بمنزلة اثبات المصيبة، ولم ير غليظه بمنزلة التباب المصعق، وروى ابن العزيم عز عيسى بن دينار قال: الحائض الوضي الغليظ وحلة بعدية غليظة، وإساءة كره لها أو نكسر من العصب وثياب اليسر التحلل والبرود: لأنها رينة، اهـ.

وقد أخرج البخاري في «مجموعه»^(٢) من حديث أم عطية مرفوعاً: «أنها لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصوغاً إلا ثوب عصب»، وترجم عليه البخاري «باب تلبس الحدة بلب العصب»، قال الحافظ^(٣): كره عروة العصب، وكره مالك غليظه، وقال النووي: الأصح عند أصحابنا تحريمه، وهذا الحديث حجة لسي أجازه، اهـ.

وفي المحلى: تبعاً لأن الهمام: لا تلبس العصب عند الحصة مطلقاً، وأجازه الشافعي مطلقاً وفيه وخلفه، ومع مالك وفيه دون غليظه، والخلاف فيه الحائض، اهـ.

قال الموفق^(٤): ما ضيع غزله ثم نسج، فيه احتسالات: أحدهما: حرّم الله، وأنه أرفع وأحسن، ولأنه مصبرغ للجنس، فأشبه ما ضيع بعد نسجه، والثاني: لا يحرم لقوله ﷺ في حديث أم سلمة: «إلا ثوب عصب»، وهو ما ضيع غزله قبل نسجه، ولأنه لم يصبغ وهو ثوب، فأشبه ما كان حسناً من

(١) «المنهاج» (١/١٧).

(٢) ج (٥٣٤٤).

(٣) (٩/١٩٩).

(٤) «المنهاج» (١/٣٨٩).

وَلَا تُبَيِّنُ نَوْبًا مَصْبُوغًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّبْغِ إِلَّا بِالشَّرَافِ.....

الكتاب غير مصبوغ، والأول أصح، وأما العصب فالصحيح أنه ثبت تصبغ به الثياب، قال مباحث، «الروض الأنف»^(١): «أدوس» والعصب: نيران باليمن - لا يتنان إلا به، فأدوس النبي ﷺ للحادة في لبس ما صبغ بالعصب، لأنه في معنى ما صبغ لغير التحسين، أما ما صبغ عزله لتحسين كالأحمر والأصفر، فلا معنى لتجويره معه حصول التوبة بصبغه، كحصولها بما صبغ بعد نسجه، اهـ.

(ولا تبين نوباً مصبوغاً بشيء من الصبغ) بكثر الصاد المهمة وسكون الموحدة (إلا بالسواد) فيجوز لبسه، قال مالك في «المدينة»: لا تبين الحاد من الثياب المصبغة: الذكر، والخضر، والأصفر، والمصبغات بغير الورس، والزعفران، والمصفر، قال أبو محمد: ولا تبين الأحمر ولا الأصفر ولا الأخضر ولا الخلقي، قال مالك: صوباً كان أو كاداً أو فطراً، ولا تبين خرقاً ولا حريراً مصبوغاً زعفران ولا مصفر ولا غير ذلك، قال مالك في كتاب: ابن الموزان: لبس لها نكر الأسود، إن كان حريراً، وفي «المدينة»: وتبين أبيض حرير، قال أبو محمد: وتبين من ذلك الأسود والأبيض والسمري.

قال الباجي^(٢): «وعندي أنهم يريدون بالأسود ما يسمى عندنا غراساً، وأما ما يصبغ بالسماوي فإنه جميل وم يتجمل به، وقد قال أبو محمد: كل ما كان من الألوان يتزين به النساء لأزواجهن، فتدفع منه الحاد، اهـ.

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحاد لبس ثياب المصصرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسود، فرخص فيه مالك والشافعي - لكونه لا يتخذ للزينة، بل هو من لباس الحزن، وقال ابن دقيق: يؤخذ من مفهوم

(١) (٩٩/٧).

(٢) «المصنف» (٢٨/٢).

وَلَا تَنْشَطُ إِلَّا بِالسَّدْرِ. وَمَا أَشْبَهُهُ مِمَّا لَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا.

حديث أم عطية جواز ما ليس بمصبوغ، وهي الثياب البيضاء. ومع بعض المالكية المرتفع منها الذي يترنن به، وكذلك الأسود إذا كان مما يترنن به، وقال النووي: رخص أصحابنا فيما لا يترنن به، ولو كان مصبوغاً، واختلف في الحرير، والأصح عند الشافعية منه مطلقاً مصبوغاً وغير مصبوغ؛ لأنه أبيع للنساء للترنن به، اهـ.

وقال الموفق^(١): تحرم عليها الثياب المصبغة للتحسين، كالمعصر والمزعر وسائر الأحمر وسائر الملون للمحسن، كالأزرق الصافي والأخضر الصافي والأصفر؛ لقوله ﷺ: «ولا تلبس ثوباً مصبوغاً» أما ما لا يُقْبَضُ بصبغة حنة كالكلطي والأسود والأخضر الشَّعْبُ، فلا تُشْتَع منه؛ لأنه ليس بزينة.

وما ضُيغ غزلُهُ، ثم نُسج، فيه احتمالان: أحدهما: بحرته لبيته؛ لأنه أوقع وأحس، ولأنه مصبوغ للحسن، فأشبه ما ضُيغ بعد نسجه، والثاني: لا يحرم لقوله ﷺ: «إلا ثوب عصب» وهو ما ضُيغ غزلُهُ قبل نسجه، والآخر: أصح، ولا تُشْتَع من جسان الثياب غير المصبوغة، وإن كان رقيقاً، سواء كان من قطع أو كان أو إبريسم؛ لأن حنه من أصل خلقته، فلا يلزم تغييره. كما أن المرأة إذا كانت حسنة الخلقة لا يلزمها أن تغير لونها ونشوة نفسها، اهـ.

وقال ابن القيم: يباح لبنا ليس الأسود عند الأئمة الأربعة، وجعله الظاهرية كالأحمر والأخضر، اهـ.

(ولا تمشط) بشي: من الطيب (إلا بالسدر وما أشبهه مما لا تختمر به رأسها) كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: مما لا يختمر في رأسها، قال صاحب «المحلى»: بالنساء المعجبة أي مما لا يطيب به رأسها، والخمرة بالتحريك: الريح، يقال: وجدت خمرة الطيب أي ريحه، كذا في «المصالح» اهـ. وقال الرابع: خمرة العطيب ريحه، اهـ.

(١) النسخة (١١/٢٨٨).

١٠٨/١٢٢٨ - وحديثي عن مالك: أنه بلغه: أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة زوج النبي ﷺ وهي حادة على أبي سلمة. وقد جفنت على عينيها صبراً. فقال: أما هذا يا أم سلمة؟ فقالت: إنما هو صبر يا رسول الله.

وقال ابن الهمام^(١): تمتثل بأسمان الشط الواسعة لا الضيقة، ذكره في «الميسرة» وأطلقه الأئمة الثلاثة، وقد ورد في الحديث مطلقاً، وكونه بالضيقة يحصل معنى التزينة، وهي مستورة منها بالوسعة يحصل دفع الضرر ممنوع، بل قد تحتاج لإخراج الهوام إلى الضيقة، نعم كل ما أرادت به معنى التزينة لم يحل، اهـ.

١٠٨/١٢٢٨ - (مالك أنه بلغه) يوصله أبو داود والترمذي من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن السفيارة بن الصحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلمة، وفي أوله قصة استفتاء المرأة أم سلمة كما تقدمت قريباً (أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (زوج النبي ﷺ) وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، وهو الأوجه: لأنها لم تكن إذ ذاك زوجة له ﷺ (وهي حادة على أبي سلمة) عبد الله بن أسد المخرومي زوجها الأول.

(وقد جملت على عينيها صبراً) بفتح الصاد المهملة وكسر المعجمة في الأشهر: الداء الشرجي، وحكي سكوت الباء مع كسر الصاد وفتحها، فهي ثلاث لغات، وفي «البيان»^(٢): الصبر ككتف، ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر. عصارة شجر مرة، اهـ.

(فقال: أما هذا يا أم سلمة؟) تكبير على اكتحانها في العدة (فقالت) اعتذاراً (إنما هو صبر يا رسول الله) زاد في رواية أبي داود: «وليس فيه طيب قال: إنه

(١) «فتح القدير» (١/١٦٣).

(٢) «بذل المجاهد» (١١/٧٥).

قَالَ: «اجْعَلِي فِي اللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ».

وصنه أبو داود في: ١٣ - كتاب الطلاق، ٤٤ - باب فيما تجتنبه المعتقة في عدتها.

والثاني في: ٢٧ - كتاب الطلاق، ١٦ - باب الرخصة للحاجة أن نمشط في عدتها بالسُّر.

قَالَ مَالِكٌ: الإِحْدَادُ عَلَى الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ، كَهَيْئَتِهِ عَلَى الْبُيُوتِ قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ. تُجْتَنِبُ مَا تُجْتَنِبُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ، إِذَا هَلَكَ زَوْجُهَا.

يشب أنوجه. (قال) يُحْضِرُ: (فاجعليه بالليل وامسحيه بالنهار) فيكون أبعد من قصد الزينة، قال الباجي: يحتمل وجهين: أحدهما: الصبي الذي يضارح ما يتجمل به، والثاني: الإلباس على الناس، فالجاعل بفلد فيه، والعالم بكمه، اهـ.

(قال مالك: الإحداد على الصبية) أي الصغيرة (التي لم تبلغ المحيض كهية) أي مثل الإحداد (على) المرأة (التي قد بلغت المحيض) يعني (تجتنب) الصغيرة (ما تجتنب) إياها (المروءة البالغة إذا هلك زوجها) أي إذا مات زوج الصغيرة فلو حلت كالكبيرة.

قال الباجي^(١): هذا على ما قال: إن الإحداد يلزم الحرة الصغيرة على حسب ما يلزم الكبيرة خلافاً لأبي حنيفة، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أن امرأة سأته عن بنت لها تزوي عنها زوجها، فاشتكت عنها أنتكحها؟ فقال ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاث، ولم يسأل عن سنها، اهـ.

وفي «البخاري»: قال الزهري: ما أرى أن تقرب الصبية الطيب، لأن عليها العدة، قال الحافظ^(٢): أي إذا كانت ذات زوج قimat عنها، وقوله: لأن

(١) السخري (١٤٨/٤).

(٢) فتح الباري (٤٨٥/٩).

قَالَ فَذَلِكَ: تَجِدُ الْأَمَةَ إِذَا تَوَلَّى سِتْهَا زَوْجَهَا، شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، مِثْلَ عَدَّتِهَا.

عليها العدة، أغلبه من تصرف المصنف، فإن أثر الزهري رحمه ابن وهب في موطنه بدونها، وفي التحليل إشارة إلى أن سبب إلحاق العدة بالبايع في الإحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً، وبذلك أحتج الشافعي أيضاً، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة: أفكحلها؟ فإنه يشعر بأنها كانت صغيرة، إذ لو كانت كبيرة لقالت: أفكحل هي؟ وفي الاستدلال به نظراً لا اعتماد أن يكون معنى قولها: أفكحلها؟ أي: أفكحلها من الإكحال؟ لا.

وامتدل الحنفية بقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تزمر بالله واليوم الآخر» الحديث، تقدم في أول الباب، والعصية لا تسمى امرأة، وفي «الهداية»: لا حداد على صغيرة، لأن الخطب موضوع عنها، قال ابن الهمام^(١): لا حداد على كافرة ولا صديرة ولا محبوبة، خلافاً للشافعي ومالكية، لأنه يجب لموت الزوج، قيس النساء كالعدة، قلنا: يجب الحداد بموت نروح حقاً من حقن الشرج، ونذا لو أمرها الزوج بتركه لا يحوز لها تركه، فلا مخاطب هؤلاء به إني آخر ما بحث فيه.

(قال مالك: تعدد الأمة إذا توفي) براء المحدثين (عنها زوجها شهرين وخمسين ليالٍ مثل) أي قدر (عدتها) فإن عدة الأمة إذا هبت عنها زوجها شهران وخمسين ليالٍ إجماعاً لا خلاف فيه بين أهل العلم، إلا ما روي عن ابن سيرين أنه قال: عدتها عدة المرأة، كما تقدم في أول عدة الأمة إذا توفي زوجها، وأم وجوب الحداد على الأمة فكذلك عند الجمهور، وحكى الباجي وغيره من شراح الموطأ خلاف الحنفية في ذلك، ولما رواه: لا حداد على الأمة تتكلمه، ولا يصح النقل.

في «الهداية»: وعلى الأمة الإحداد لأنها محاطة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه إبطال حق المولى، قال ابن الهمام: يعني إذا كنت مكروهه في نكاحه

(١) فتح القدير (١/١٦٤).

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ إِحْدَادٌ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا. وَلَا عَلَى أُمِّ بَنَاتٍ عَنْهَا سَيِّدُهَا، إِحْدَادٌ. وَتَمَّا الْإِحْدَادُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ١٠٩/١٢٢٩ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ تَقُولُ: تَجْمَعُ الْإِحْدَادُ رَأْسُهَا بِالسَّدْرِ وَالزَّيْتِ.

والطلاق الماتر نشرت العلة الموجبة لأنها مخاطبة بحشوفه تعالى فيما ليس فيه إبطال حق المولى، ونسر في الإحْدَاد ذوات عنه في الاستخدام. اهـ

(قال مالك: ليس على أم الولد إحداد إذا هلك عنها سيدها، ولا على أمة يموت عنها سيدها) وكانت موطوءة (إحداد) لأنها ليستا بزوجة (وإنما الإحداد على ذات الأزواج) لقوله ﷺ في أحاديث الإحداد: فلا نجد على ميت إلا على زوج، وتقديم في أول كتاب لا إحداد على غير الميت حيث كان المولى إذا مات سيدها، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، وكذلك الأمة التي يضرها سيدها إذا مات عنها. اهـ

١٠٩/١٢٢٩ - (مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول: تجمع) فتح أوله والجمع، وسكون الحميم (الحاد وشها) أي شعر رأسها (بالسدر والزيت) الذي لا طيب به، قال المايني^(١): رأسها بالسدر والزيت على ما منعته سماء الحشرق من أن تجمع المرأة شعرها بشيء يحتفظه لها من ريحان أو سدر أو غير ذلك، فإذا كانت في حال إحداد لم تجمع إلا بما ليس به رائحة غريبة كالسدر. ويكون ما تحسسه به من الأدهان كالخلل والرياح، وهو الشيريق وما أشبه ذلك بما ليس بطيب. اهـ

قلت: وتقدم قريباً أن الدعي الذي ليس بطيب يحدود استجماعه للإحداد عند الإمامين مالك وأحمد خلافاً للأئمة الآخرين، وعندهم يحمل ذلك على الضرورة.

(كامل التكاثر والطلاق وتوابعهما بعون الله ونفسه) هكذا في النسخ الهندية، وليس عليه زيادة في النسخ المصرية، والأولى حذفها، فإذا انزعج أبصارنا من توابع التكاثر

(١) «المنظر» ١/٢٥٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩ - كتاب الرضاع

(١) باب رضاعة الصغير

(٢٩) كتاب الرضاع

قال ابن الهيثم^(١): لما كان المقصود من انكاح الوند، وهو لا يعيش غالباً في ابتداء شأنه إلا بالرضاع، وكان له أحكام تتعلق به، وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه، والرضاع والرضاعة يكسر الراء فيهما وتفتحها، أربع لغات، والرضع الخمسة، وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء، وفعله في التصحيح من باب علم، وأهل محدثاتنا: من باب ضرب، وهو في اللغة مثل اللبن من الثدي، وفي الشرع مثل الرضيع اللبن من الثدي الأدمية في وقت مخصوص أي في مدة الرضاع المختلف في تقديرها اهـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية بتأخير النسبة عن الكتاب إلا نسخة الماجي، ففيها النسبة متقدمة على الكتاب.

(١) رضاعة الصغير

هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها رضاع الصغير، وفي نسخة: رضاعة الصغيرة، وليس بواجب، وليس في نسخة هذه الترجمة، بل ذكر الروايات في كتاب الرضاع، والمعنى أن المدة رضاعة الصغير، وهي المعروفة عند جمهور الصحابة والأئمة الأربعة، قال المؤلف^(٢): من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين، وهذا

(١) «فتح القدير» (٣/٣٠٤).

(٢) «المعنى» (١٦/٣١٩).

فوق أكثر أهل العلم، روي نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وأزواج النبي ﷺ سوى عائشة، وإليه ذهب الشعبي وابن شبرمة والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، ورواية عن مالك، وروي عنه إن زد شهراً جاز، وروي شهر ذ، وقد أبو حنيفة: يُحرّم الرضاع في ثلاثين شهراً لقوله سبحانه: ﴿وَحَلَمٌ وَهَمَلٌ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١)، ولم يرد بالحمل حسن الأحشاء، لأنه يكون سنين، فعلم أنه أراد الحمل في انفصاله، وقال رفر: مدة الرضاع ثلاث سنين، وكانت عائشة ترى رضاعة الكبيرة تُحرّم، ويروى هذا عن عطاء والليث ودود، لحديث سهلة الآتي في الباب الآتي، ولما قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَرِيضِينَ وَزَلَّاهُنَّ حَوْلَى كَابِلِينَ لِمَنْ أَزْدَادُ أَنْ يُنْفَكْنَ﴾^(٢)، فجعل تمام الرضاعة حولين، فبدل على أنه لا حكم لها بعدهما، إذا ثبت هذا، فلا اعتبار بانعاشين لا بالقطام.

قلو فعلم قبل الحولين، ثم ارتضع فيهما بحصل التحريم، ولو لم يفهم حتى تجاوز الحولين، ثم ارتضع بعدهما قبل الفصام، لم يثبت التحريم، وقد ابن القاسم صاحب مالك: ثم ارتضع بعد الفصام قبل الحولين لم تحرم، لقوله ﷺ: في حديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع، إلا ما فسد الأمعاء، وكان قبل الفصام. أخرجه الترمذي^(٣)، وقال: حسن صحيح، ولنا، قوله تعالى: ﴿حَوْلَى كَابِلِينَ﴾، وروي عنه ﷺ: لا رضاع إلا ما كان في الحولين والقطام معتر سادته لا بعده، اهـ.

وقال الحافظ^(٤): عند المالكية رواية توافق لحنفية، لكن منزعهم في

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

(٣) أخرجه الترمذي ج (١١٥٦).

(٤) فتح الباري (٩/٤٦٦).

عنه رسول الله صلى الله عليه وآله في بيتك. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: فإنا
 نعم نحفظه من الرضا. فقلت عائشة: يا رسول الله، لو كان
 فلا حياء، لعلم لها من الرضا.

هذا رجل) أبيه (يشتد) ان ادخل (في بيتك) الذي فيه حفصة (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله: نعم البقرة (فلا) قال الحافظ: ثم أتت على اسمها أيضاً
 (نعم لحفصة) قال الحافظ: اللام سمي عن أبي قال ذلك عن سم حفصة، وفي
 لمحلى، فلتعذر، أي قال ذلك لأبي عم حفصة، أم، والمراد باللام الأولى،
 (من الرضا)، فقلت عائشة: فيه اثبات، ومقتضى الاتفاق خلاف. (يا رسول الله
 لو كان فلان) ست رجلا (حياء لعلم لها من الرضا) قال الحافظ: ثم أتت
 على اسمها أيضاً، ووجه من سمي بأفصح أخي أبي التميمي الثاني في الحديث،
 الثاني: أنه عاصر حتى استأذن على عائشة، وقولها: لو كان حياء يدل على أنه
 كان مات، فيحتمل أن يكون أحاً لها، ويحتمل أن تكون أم مات
 بعد عهدها به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن، أم.

فإنه لا يرد عليه شكاً، لأن الإيماء تكرار السؤال في حديث باب،
 والحديث الذي لا يسمع إلا بعد التعميم، بل باختلاف النوعية ولو كان واحداً
 بشكل تكرار سؤال عائشة، قال ابن النين: وسئل الشيخ أبو الحسن الثاني
 عن ذلك، فقال: هما خلاف من الرضا، أحدهما رضى مع أبي بكر - رضي الله
 عنه - وهو الذي قالت فيه: لو كان حياء، والآخر آخر أبيها من الرضا، قال
 الحافظ: الثاني ظاهر من الحديث، والآخر من - حديث - وفي الروايات،
 عياض، إلا أنه يحتاج إلى نقل لكونه جزم به، أم.

وقال النووي^(١) قيل هو عم واحد، وهذا غلط، فإنه نعم في الحديث

(١) مع الشريفة (١٧٣٠).

(٢) شرح النووي على الصحيح، ص (١٧٠) - (١٧١).

دَخَلَ عَلِيٌّ^(١) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا نُحَرِّمُ الْوِلَادَةَ.

^(١) أخرجه ترمذي في ٥٢ - كتب الشهادات، ٧ - باب الشهادته على الأناث والرضاع المستفيض.

ومسلم في ١٧ - كتاب الرضاع؛ ١ - باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، حديث ١

الأول مبني، وفي الثاني حيي بالصواب ما قاله القاضي، وذكر القاضي الغولير، ثم قال: قول القاضي أشبه لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من العمرة الأرضي، ولم يحتج به منه بعد ذلك، ثم.

(دخل علي) بتشديد الدال، أي هل كان يحرم أن يدخل علي للرضاعة؟ قال الدحي^(٢): قالت ذلك مع متباعدة ما أباحه ﷺ من دخول عم حفصة عليها مداحة في تحقيق الحكم، وما يتعلق به لجواز أن يكون هذا الحكم مخصص بذلك، أو يكون هناك معنى يعتبر يشترط بكونه عهد من الرضاعة، فلهذا قال لها ﷺ: نعم، شملت عموم الحكم. أم.

(فقال رسول الله ﷺ: نعم) كان يحرم دخوله عنكب، ثم من وجه فلت، فقال: (إن الرضاعة تحرم) بتشديد الراء المكسورة من التحريم (أما تحرم) أي (الولادة) يعني أن من يقع به التحريم بسبب الولادة يمتنع به بسبب الرضاعة، فكذلك إن الولادة تحرم الأعدم والإخوة والأحباب، فكذلك سبب الرضاع.

قال الحافظ^(٣): وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم منكاح وبيعها، وإنشاز تحريمه بين الرضيع وأولاد المرضعة وتزويجهم منزلة لأقارب في جوار النظر والخلوة والمصاهرة، ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمور من

(١) المصنف: (١٢٣٠).

(٢) فتح الباري (١/٩).

فَأُيِّيتُ أَنْ اِدْنِ لِي عَلِيًّا، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الياء أي بطيب الإذن هي تدخول (فأُيِّيتُ أَنْ اِدْنِ) بانحد (له علي) للتدود في الإجابة (حتى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك فقط (ومن ذلك) وليس هذا في النسخ الهندية

ويشكل على الحديث أن قصة عم حفصة لم تكن إن كانت متقدمة، فقد لم تأذن لها حينئذ؟ وإن كانت متأخرة، فكيف استعذت بالدخول هناك؟ وأجاب عنه القرطبي، أنه إذا سألان رفعا مرتين في زمانين عن رجلين، وتكرر منها ذلك، إما لأجل تبيد قصة الأولى، وإما لأنها جازت تغير الحكم، فأعادت السؤال، قال المحافظ: ولعلنا أن يقال: السؤال الأول كان في أول الفروع، والثاني بعد الفروع، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من تبيان أو تجوير النسخ، اهـ.

قلت: وقد وقع أيضا تكثير ﷺ عام، عائشة في هذا المسألة، فلي القصة روية ثالثة، وهي ما أخرجه البخاري عن سروق عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ دخل عليها، وعندها رجل فكانه نهر وجهه ففأثت. إته هي، فقال: أنظر من يغوانك، فلما الرضاة من المحاجة.

ولا يبعد من أن قصة عم حفصة كانت متقدمة، ولذا ثبت عائشة أحاديث في الدخول، ولما تكبر عليها أنسي ﷺ، وأرسلها إلى إيمان السطر والفكر في ذلك خلقت إدن دغول عنها علي إته ﷺ انصرح في ذلك. وهذا أوضح الأحوط عدي، ولا يلزم على هذا السيد، ولا تجوز النسخ.

قال الآخذه^(١)، ووجه من كلام عدل حواشي آخر، وهو أن أحد السبب كان علي، والآخر أدنى أو أحدهما كان سبباً والآخر لا ف فقط، أو

(١) انظر فتح الباري (١/٢٤١) و(١/١٥١).

ورس ابن سيرين: ثبت أن تأساً من أهل العقبة اختلفوا فيه، وعن زيش بنت أبي سلمة أنها سألت، ولصحابة من أنوف وأمهات المؤمنين، فقالوا: الرضاعة من قل الرجل لا تحرم شيئاً، وقال به من الفقهاء ربيعة الزرقي وإبراهيم بن حنيفة وابن بنت الشامي داود وأتاعه، وأغرب عياض ومن تبعه في تحصيلهم ذلك داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذلك.

قال العميني^(١) فبعض قال بعدم اعتبار لبن الفحل: داود الظاهري فيما حكاه أبو عمر في «المعجم»، والمعروف من داود خلافاً، قال القاضي عياض: لم يقل أحد من أئمة الفقهاء وأهل الفسوى بفساط حرمة لبن الفحل، إلا أهل الظاهر وابن حنيفة، والمعروف عن داود موافقة الأئمة الأربعة، واحتجوا من حيث المنظر بأن الحن لا يتصل من الرجن؟، وإنما يتفصل من المرأة، فكيف تتصل الحرمة إلى الرجل؟ والحوادث أنه قياس في مقابلة النص، وأيضاً فإن سبب اللبس هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع متبعا، وأيضاً فإن الوطء يدر اللبن، فلفحل فيه نصيب.

وفذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه وابن جريج ومالك والشامي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم. ومن قال بتحريمه علي وابن عباس وعطاء وطاروس ومجاهد والحسن والشامي والشافعي وأبو عبيد وابن الصائغ، قال ابن عبد البر: وإليه ذهب فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام وجماعة أهل الحديث، كذا في «المعني».

وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وألزم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أنفسهم بنفسهم عن أهل المدينة، ولم حالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد. وألزم به بعضهم الحنفية القائلين بأن النصيحة إذا روى حديثاً، ثم

(١) عمدة القاري (٤/١٤٤).

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ مَعْدُ مَا ضُرِبَ غِلَبُ الْحِجَابِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ:
يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٧ - كِتَابِ الْبَحْثِ، ١١٧ - بَابِ مَا يَحِلُّ مِنَ الشُّغْلِ
وَانْظُرْ إِلَى اسْمَاءِ فِي الرِّضَاعِ

وَمُسَدَّدٌ فِي ١٧ - كِتَابِ الرِّضَاعِ، ٢ - بَابِ تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنَ بَنَاتِ الْفَحْشِ،
حَدِيثٌ ٧

صَحَّ عَنْهُ الْعَمَلُ خِلَافَهُ أَنَّ الْعَمَلَ بِنَا رَأَى لَا يَحِلُّ رُؤْيَا، لِأَنَّ عَائِشَةَ صَحَّ عَنْهَا
أَنْ لَا أَعْتَدَ بَيْنَ الْفَحْشِ وَذَلِكَ مَا لَكَ فِي الْمَوَلَاةِ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو عَبْدِ
بِاسْمَاءِ حَسَنٌ، وَتُخَذَ الْجَسِيرُ، وَهُمْ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهِ، ذَلِكَ، وَجَعَلُوا بِرُؤْيَاهَا
فِي نَفْسِ نَحْوِ ثَمَنِ الْفَحْشِ، هَكَذَا يَلْزِمُهُمْ عَلَى قَاعَتِهِمْ أَنْ يَدْعُوا عَنْ عَائِشَةَ،
وَبَعْضُهُمْ عَنْ رِوَايَتِهَا، وَلَمْ تَأْنِ رُؤْيَا هَذَا الْحِكْمُ غَيْرَ عَائِشَةَ لَكِنْ نَهَى بَعْدَهُ،
لَكِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ مَا، وَهُوَ الْإِزَامُ قَوِيٌّ (١).

قَالَتْ: لَكِنَّهُ مَنِيَّ عَنِ نَفْسِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
مَذْهَبُهَا فِي الشُّعْرُومِ مِثْلَ الْأَجْمَعِيَّةِ، وَأُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْأَحْرَابِ بَعْدَ
حَدِيثِ اسْمَاءَ، قَالَ عُرْوَةُ: فَهَذَلِكَ كِتَابُ عَائِشَةَ يَقُولُ حَرَمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا
يُحْرَمُونَ مِنَ السَّبَبِ، وَهَذَا نَصْرٌ مِنْهَا عَلَى أَنَّ قِتْلَهَا مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَةِ، وَسَبَّأَنِي فِي
هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا بِهَذَا.

أَقَالَتْ عَائِشَةَ: وَتِلْكَ) بَعْضِي إِنَّهُ يَنْبَغِي بِدَحْوَلٍ أَقْلَحَ كَانَ (بَعْدَ مَا ضُرِبَ)
بِنَاءُ الْمَجْهُولِ (عَلَيْهَا الْحِجَابُ) أَنِّي بَزَلْتُ ابْنَهُ، وَفِي فَاسِدِ الْعَامَةِ لَأَسْ أَلَا تُبْهِ
فِي سِتَةِ أَمْسٍ بَزَلْتُ آيَةَ الْحِجَابِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، تَرِيدُ أَنْ يَسَاءَ دُخُولُ الْعَمَلِ مِنَ
الرِّضَاعَةِ لَمْ يَكُنْ قَلَّ الْحِجَابِ حَتَّى يَحْتَمِلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ إِذْ ذَلِكَ دَحْوَلُ
الْأَجَانِبِ (وَذَلِكَ عَائِشَةُ: يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرَمُ) فَتَحْ أَنْوَاعُ وَضَمَّ ثَانِي فِي
الْمَوْصُوعِينَ (مِنْ تَوْلَادَةٍ) وَهَذَا نَفْسُ مَعْنَاهُ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي التَّفْسِيرِ فِي رِوَايَةِ

(١) انظر الفتح العربي، (٩/ ١٥٠).

١٢٣٢ / ٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ،
أَخَا أَبِي الْقَعْبِيسِ،

شعيب عن الزهري بعد حديث الباب، قال عروة: «فذلك»، كانت عائشة تقول: «
محمود» من الرضاغة ما تحرمون من النسب»، وقد سمعت هذا له من من
رسول الله ﷺ أيضاً، قد تقدم في الحديث الماضي ذلك منها مرفوعاً، وكذا
يأتي مرفوعاً عنها في أول الباب الآتي.

١٢٣٢ / ٣ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين أنها أخبرته أن أفلح) بفتح الهمزة وسكون الفاء، وفتح اللام آخره جاء
مهملة، صحابي، قال ابن مندة: عتده في بني سليم، وقال أبو عمر: يقال
إنه من الأشعوبين (أخا أبي القعيس) بدل من أفلح، وهو بضم القاف وفتح
العين المهملة وسكون الحية، آخره سين مهملة، هكذا في «البخاري» بهذا
السنن، واختلفت الروايات في هذا الاسم، وفي «مسلم» من هذا الوجه
«أفلح بن نجس»، والمحموق الأول، ويحتمل أن يكون اسم أبيه أوجده
فعباً، فنسب إليه، فتكون كنية أبي القعيس واقت اسم أبيه أوجده.

وفي «مسلم» من رواية ابن عيينة عن الزهري: أفلح بن أبي القعيس،
وفي أخرى لمسلم: «استأذن عني من الرضاغة أبو الجعد»، وقال هشام: إنما
هو القعيس، وفي أخرى له: استأذن أبو القعيس، والمحموق أول الذي استأذن
من أفلح، وأبو القعيس أخوه، والد عائشة رضاعاً، قال الضراري: كل ما جاء
في الروايات وهم إلا من قال: أفلح أخو أبي القعيس، أو قال: أبو الجعد،
لأنها كنية أفلح.

قال المحقق: «أما اسم أبي القعيس، فلم آه، عليه إلا في كلام

جاء يستأذن عليها. وهو عمها من الرضاغة. نَعَمْنَا أَذْنُ الْحُجَابِ.
قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلِيٍّ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ
بِالَّذِي صَنَعْتُ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلِيٍّ.

أخرجه البخاري في ٦٧ - كتاب النكاح، ٩٢ - باب نير النعل.

وسلم في: ١٧ - كتاب الرضاغ ٢ - باب - تحريم الرضاغة من ماء النعل،
حديث ٣.

انذارقطني، فقال: هو والله من أفلح الأشعري، وحكى هذا ابن عبد البر.
وقال في الاستيعاب: لا أعلم لأبي القيس ذكره إلا في هذا الحديث.

(جاء) حال كونه (يستأذن عليها) أي على عائشة (وهو) أي أفلح (عنها
من الرضاغة) فيه التثنية. ومقتضى السياق وهو عسي، وفي رواية معمر بن
الزهري عند مسلم، (وكان) أبو القيس زوج المرأة التي أوفعت عائشة (بعد
ما نزل الحجاب) كذا في الهندية، وفي المصرية: بعد أن نزل الحجاب،
وهو ظرف لقوله: جاء.

(قالت) عائشة: (أبَيْتُ أَنْ أَذْنَ) بالمد (له) في المدحول (علي)، فيما جاء
رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت من منع أفلح عن المدحول علي (فأمرني) ﷺ
(أَنْ أَذْنَ) بالمد (له) في المدحول (علي) وضربه أنه ثم يأذن له في المدحول،
ووقع في رواية الثوري عن مشام عن أبي داود: «دخل علي أفلح فاستترت منه
فقال: أنتسترين مني وأنا عمك؟ قلت: من أين؟ قال: أُرِصْتُكَ امرأةً أخرى،
قلت: إنما أُرِصْتُكِ امرأةً، ولم يرضحني الرجل، الحديث» ويجمع بينهما
بأنه دخل عليها أولاً فاستترت، ودار بينهما الكلام، ثم جاء يستأذن ظناً منه
أنها قبلت قوله، فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ، كذا في «الفتح»^(١).

٤/١٢٣٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا كَانَ فِي سَخُولَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَضَّةً وَاحِدَةً، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ.

٤/١٢٣٣ - (مالك عن ثور بن زيد الدبلي) بكسر الدال المهملة وسكون الياء (عن عبد الله بن عباس) قال ابن عبد البر^(١): لم يسمع ثور عن ابن عباس، بينهما عكرمة، والحديث محفوظ لعكرمة وغيره، قلت: وأخرجه البيهقي^(٢) بسنده إلى المزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس يعمد، وأنه كان يقول: ما كان في الحولين من الرضاع (وإن كانت) الواو رضية (مضّةً واحدةً) بالرفع، وفي نسخة: وإن كان مضّة واحدة، فإِنَّهُ يَحْرُمُ (وفي نسخة: فهي تحرم، يعني الرضاع محرم مطلقاً، ولو كان قليلاً).

وترجم البخاري في صحيحه، وأما يحرم من قليل الرضاع وكثيره، قال الحافظ^(٣): هذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد في الأخبار، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والشافعية والأوزاعي، وهو المشهور عن أحمد، وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة.

ثم احتموا، فجاء عن عائشة عشر رضعات، أخرجه مالك في الموطأ، وعن حفصة كذلك، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، وأخرج عبد الرزاق عن عروة كانت عائشة تقول: لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات، وجاء عنها خمس رضعات، فعند مسلم عنها فكان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات، ثم نسخت بخمس رضعات معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ ومُنًى مما يُقرأ.

(١) الاستذكار (١٨٤/٢٥٧).

(٢) الاستذكار (٧/٤٥٨).

(٣) فتح الباري (٩/١٤٦).

رواه عنه البراء بن باسند صحيح عيب قالت "لا يحرم من حرم
رضعاً ، معارفاً ، ، إلى هذا فعب الشافعي ، وهي رواية عن أحمد ، فيه قال
أبو حرم ، وحدث أحمد في سنة ربحان وأبو حنيفة وأبو حنيفة وابن النضر
وقار ، وأساعه إلا أبو حزم إلى أن اتفقي بحرم ثلاث رضعات ، وأغرب القريظي
عقال ، ثم غلب به إذا زاد ، ويخرج منه أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن
أبيه من ثلاث أنه يقول : لا يحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ، وأن الأربع هي
التي يحرم ،

وقوي مذهبه الجمهور بأن الأضداد اختلفت في العدد ، فوجب الرضعة
أي أقل ما سئل عنه لاسم ، وقول عائشة : ثم سحر بخصم معومات ، لا
بتميز حقه على الأصح من قولنا الأصولية - لأن الفرقان لا يثبت إلا
بالشواهد ، والراوي روى عنه من أنه قرأه لا غيره ، قلنا : لا كونه قولاً ، ولا
ذكر الراوي أنه خبر بقبول قوله فيه ،

رواه العمري^(١) فمن سرق أحد ثلب الرضاع وكبره سواء غلب أو مسموم
والس عمر وأبو حنيفة وابن النضر والجمهور ونطاء ومكحولاً وطاووساً
والحنك والسمك أبو حنيفة ، والراوي الخري قول حسن رضعات

رواه البيهقي^(٢) هو الصحيح من المذهب ، وروى هذا عن عائشة
وأبو عمرو وابن الزبير وعطاء وطاووس ، وعن أحمد رواية ثانية ، أن خليله
وتشيرة يحرم ، وحكاة عن عدي وابن عباس والزهري وقتادة وحماد وغيرهم ،
وكان زعيم المذهب أن المسلمين أجسموا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في
المعد ما سطر به الصائغ ، وعن أحمد رواية ثالثة : أنه لا يحرم إلا ثلاث
رضعات ،

(١) انظر معجم القوي (١٠٠٠)

(٢) البيهقي (٣٠٩٠٠)

[illegible]

أُخرجته الفريسيون في ١١ - كتاب الدعوات - ٦ - باب ما حيا، في نس النسخ

٦/١٢٣٥ وحديثي عن مالك، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو قال: يسأل: لا رخصة إلا لمن أُرِجِعَ في الصغير، ولا رخصة لكبير.

١٢٣٤/٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عمرو) يفتح العين
 زائين الشريد، يفتح الشين الموحدة أبو النوار، الشفوي الطاعني المدجاري،
 عمرو، فقه، من ووة استة (أن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - (مثل)
 بناء المحمود (عن رجل) كانت له امرأتان، وفي الترمذي - رواية فنية وممن عن
 مالك مسند حماد بن عمار، (وأرضعت إحداهما غلاماً) أي وفداً (وأرضعت الأخرى
 جارية) أي صبية، (فقبل له) أي لاس عباس، وهذا بيد السوء (هل يتزوج)
 هذا (الغلام) هذه (الجارية؟ فقال) بن عباس: (لا) يجوز أن يتزوجها لأن
 (الطلاق) يفتح الهم (واحد) زاد المسمى بعده هذا نصيب ليس للفحل

قال مناجيب المجموع (١) : اللفاح يعجز اللسان عن رمقه الفحل، أراد أن ماء الفحل الذي خست منه وحده، واللبس الذي أُرصت كل واحدة منهم فإن أصله ماء الفحل، ويحتمل أن يكون اللفاح بمعنى الإخراج من الفج الفحل لثاقبه وأصله الفرس، وأصعب الناس إله.

١٣٥/١ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان يقول: لا رضاعة إلا لمن أوضح) بناءً المحجور (في الصغر، ولا رضاعة لكبير) حتى رضاعة تكبير لا تحرم نيتاً هي ما ذهب إليه المحجور، خلافاً لما روي

٧/١٢٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، أَرْسَلَتْ بِهِ رَهْوَ يَرْضَعُ، إِلَى أُخْتِهَا أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. فَقَالَتْ: أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كَلْثُومُ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ مَرَضَتْ

عن عائشة - رضي الله عنها - زمن تبعها، قال الباجي^(١): ولم يُخذ ذلك بالحولين، ويحتمل أن يريد أن ما قُرِبَ من الحولين في حكم الحولين، اهـ.

٧/١٢٣٧ - (مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله بن عمر أخيره) أي نافعاً (أن عائشة أم المؤمنين أرسلت به) أي بسالم (وهو) صبي (يرضع) لبناء المجهود يعني أرسلت عائشة سالماً في زمان رضاعته (إلى أختها أم كلثوم) بضم الكاف (بنت أبي بكر الصديق)، وكانت تحت طلحة، كذا في «المعلى».

وأما حبيبة بنت خارجة، توفي أبوها الصديق الأكبر وهي حامل، فوضعت بعد وفاته، وذكرها بعضهم في الصحابة خطأ، قاله الحافظ وغيره، وهي التي قال فيها أبو بكر عند وفاته: أظنها جارية، كما سيأتي في «باب ما لا يجوز من النحل»، وفي «أشهر المشاهير»: تزوجها طلحة بن عبيد الله، فولدت ذكراً وعائشة، ثم قتل عنها، فتزوجها عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، اهـ.

(فقالت) عائشة: (أرضعيه عشر رضعات) وهذا أحد الأقاويل المختلفة عن أم المؤمنين عائشة، وعلى هذا المَحْزُومُ عندها عشر رضعات لا أقل منها، وروى هذا القول عن حفصة أيضاً، كما تقدم في كلام الحافظ (حتى يدخل علي) بتشديد الياء، يعني يكون له محرماً برضاع عشر؛ لأنه يصير ابناً لأخت له رضاعاً، فيحل له أن يدخل علي بعد البلوغ أيضاً (قال سالم: فأرضعني أم كلثوم ثلاث رضعات، ثم مرضت) يسكون التاء أي أم كلثوم. قال الباجي:

فَلَمْ تَرْضَعْنِي غَيْرَ ثَلَاثِ رَضَعَاتٍ. فَلَمْ أَكُنْ أَذْخُلْ عَلَى غَائِثَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي أَنْ أَمْ كَلْتُمُوهَا ثُمَّ تَنِمَ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

مروى، ص ٢٢٢، بإضافة الرضاعي إلى ماله. ويروي في نسخة بإضافة: فمروا إلى أم كلثوم. وهو الأظهر لأن سرور سالم لم يكن يرضعها من ذلك، وإن معها في وقت من الأوقات، اهـ.

(فلم ترضعني) أم كلثوم (غير ثلاث رضعات. فلم أكن أدخل) بعد الفجر (على عائشة من أهل) أي بسبب (أن أم كلثوم لم تنم لي عشر رضعات) انتهى (تجعلني محرماً لعائشة، قال البخاري^(١): ثم روي عنها أنها قالت: لم يحل لي ذلك بخمس رضعات بحرمن، ولعل ما اعتقدته من النسخ لم يظهر لها إلا بعد فقه سالم، ولم تنم الخمس رضعات، النسخة عندها، فلم يكن يحل عليها، اهـ معاصراً.

قلت: قوله: ولم تنم الخمس النسخة مني على رواية الباب، واحتلت الرواية في هذا أيضاً، قال ابن الترمذي^(٢): وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهرري أن عائشة أشرت أم كلثوم أن ترضع سالم، فأرضعته خمساً ومائة، ثم مرضت، فلم يكن يدخل سالم على عائشة، اهـ. وقوله: إن النسخ لم يظهر لها بعد تأنيء ألفاظ الرواية المتقدمة، وإنها قالت: توفي رسول الله ﷺ وهو دعا يقرأ من القرآن.

وقال السيوطي في «التنوير»^(٣): قولها: أرضعته عشر رضعات، أهول: هذه خصوصية لأزواج النبي ﷺ خاصة دون سائر النساء، قال عبد التراز في «مصنفه»: عن معمر أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ

(١) «الحضر» (١: ٢٠٤).

(٢) «النعيم» التي على هامش «مسالك الكرم» (١: ١٥٦).

(٣) (س ١٧).

٨/١٣٣٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَغِيَةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ خَفَضَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا، فَاطِمَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ،

رَضَعَاتٍ مَمْسُومَاتٍ، وَلَسْتُ أَسْمَاءَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا، وَحَدَّثَتْ خَفَضَةَ الَّذِي يَعْنَى، وَحَيْثُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ مُتَأَمِّلٍ وَقَوْلِهِ، لَعَلَّاهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ لِمَنْ سَمِعَ بَعْضُ الْخَمْسِ إِلَّا يَعْدُ هَذَا، أَيْ .

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١) : رَوَى يَزِيدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُبَيْدٍ رَوَايَةً نَافِعٍ هَذِهِ بِأَنَّ أَصْحَابَ عَائِشَةَ الَّذِينَ هُمْ أَكْثَرُ مِنْ نَافِعٍ، وَهُمْ عُرُوفَةُ وَالْقَاسِمُ وَحَمْرَةُ وَرَوَوْا عَنْهَا خَمْسَ رَضَعَاتٍ، قَوْمٌ مِنْ رَوَى عَنْهَا عَشْرَ رَضَعَاتٍ، لِأَنَّهُ مَبِيعٌ عَنْهَا أَنَّ الْخَمْسَ كَسَمْعِ الْعَشْرِ، وَمَحَالٌ أَنْ تَعْمَلَ بِالصَّوْرَةِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ سَيُؤَيِّدُ لَأَنَّ نَافِعًا قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِبٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ حَفَظَةٍ، وَامْتِنَ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ حَفَظَةُ نَزْرَحَاتٍ أَشْرَفَةٍ، كَمَا قَالَ طَارُوسٌ فَلَا وَهْمَ وَلَا شَكَّ فِيهِ، أَيْ .

٨/١٣٣٧ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَغِيَةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ) الْخَفِيزَةُ (أَخْبَرَتْهُ أَنَّ خَفَضَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ) يَسْكُورُ الْعَيْنِ مَوْسَى صَبْرٌ مِنَ الْخَطَّابِ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّحْقِيقِ^(٢) : لَهُ ذِكْرٌ فِي «الْمَوْمِلَةِ» فَذَكَرَ حَدِيثَ الْإِسْبَاطِ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الْإِسْبَاطُ فِي رَوَايَةٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرَ ابْنَ الْحَدَّادِ، أَيْ: قَاتِلَ، وَفِي مَصْنُوفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٣) عَاصِمُ بْنُ سَعْدٍ (إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ) أَيْهَا أُمَ حَكِيمٍ سَمِعَ الْحَدَّثَ مِنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي حَبِيلٍ نَزْرَحَتُهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَوُثِّقَتْ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ، ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ، كَذَا فِي «الْبَحْرِ» .

(١) مَشْرِحُ الرُّوَايَةِ (٣١/٢٩٦)

(٢) أَصْحَابُ (٢٠٣)

(٣) (٤٨٦/٤١)

تَرَضَعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا، وَهُوَ ضَغِيرٌ يَرْضَعُ. فَتَعَلَّتْ.
فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

٩/١٢٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ. عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ. عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهِ أَخَوَاتِهَا، وَبَنَاتُ أَخِيهَا. وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهَا نِسَاءً إِخْوَانِهَا.

(ترضعه عشر رضعات). وانظر أن العشر مدار التحريم عند حفصة أيضاً، كما تقدم قول لعائشة (اليدخل) عاصم (عليها) أي على حنضة بعد ما وعه (وهو) أي عاصم حينئذ إذا أرسلت حفصة (صغير يرضع) بناء المجهول. حمالة حاليه لقوله: أرسلت، أو لقوله: ترشعه. (فتعلت) أي أرضعته فاعلمت عشر رضعات. (فكان) عاصم (يدخل عليها) أي على حنضة؛ لأنها صارت حائزاً رضاعاً

٩/١٢٣٩ - (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر لصديق - رضي الله عنه - (أنه) أي عاصم (أخبره) أي عبد الرحمن (أن عائشة زوج النبي ﷺ كَانَتْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا) أي من سنها عبر حجاب (من أرضعته) فاعل يدخل (أخواتها) فاعل أرضعته؛ لأنها نصير غائبة (وبنات أخيهما) عطف على الأخوات؛ لأنها نصير إذا جمدة أي عمدة الأم (ولا يدخل عليها من أرضعته نساء إخوانها) لعدم اعتبارها بغير العمل، فإن المرضع امرأة لا قرابة لها بعائشة.

قال الشيخ^(١) طاهره خلاف لما رونه عن النبي ﷺ أنه إذا نهى أن يدخل عليها أحد أبي القميس، والأصح أنه وقع فيه بعض الترميم فيما روي من ذلك عنها، فلم نكر لمتخالف ما سمعته من النبي ﷺ أن يدخل عليها - رضي الله

(١) المستطرد (١٥٢/٤)

١٠/١٢٣٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ الرُّضَاعَةِ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: كُلُّ مَا كَانَ فِي

عِثْهَا - تَأْوِيلُ صُرِفَتْ بِهِ مَا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ بِهِ أَنْ مَنْ أَرْضَعَتْهُ أَخَوَاتُهُ أَوْ بَنَاتُ أَخِيهَا، فَإِنَّ وَجْهَ وَجَدِ الرُّضَاعِ مِنْهُنَّ، وَمَنْ أَيْ زَوْجٍ كَانَ أَثَبَتْ حُرْمَةُ الرُّضَاعِ فِي الدُّخُولِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا نِسَاءُ إِخْوَتِهَا، فَمَنْ أَرْضَعَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهُنَّ إِخْوَتُهَا لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا. وَلَا ثَبَتَ بِهِ حُرْمَةُ الرُّضَاعِ، اهـ.

وهذا أوله الفاري في شرح موطأ محمد^(١) ونسبه صاحب المحلى: إذ قال: من أرضعه نساء إخوانها أي إذا كان لبنهن من غير إخوانها، اهـ.

وسأني في قصة سالم في الباب الآتي عن ثباجي، ما حاصله: أنها لما ترى أن لإرضاع الأخوات وبنات الأخ يسم رضاع الصغير والكبير، ولذا تأمرهن بإرضاع من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، ورضاع نساء الإخوة يختص بالصغير، لقوله ﷺ إياها: إنما الرضاعة من المجاعة، ولذا لا تنبج ودخول الرجال عليها برضاع نساء الإخوة، وهو توجيه حسن عندى.

قلت: وقد تقدم عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة»، ولفظ البخاري عن عروة كانت تقول: «حرّموا من الرضاعة ما تُحرّمون من النسب»، وهو يتناول من أرضعته نساء الإخوة أيضاً، وهو قول لها، وهذا فعل، فَيُقَدِّمُ الْقَوْلَ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ الْمَقْرَرُ، وقال ابن حبيب البير: لا حجة في ذلك؛ لأن بها أن تأذن لمن شامت من محارمها، وتنجيب من شامت.

١٠/١٢٣٩ - (مالك عن إبراهيم بن عقبة) ضم العين وسكون القاف ابن أبي عياش الأسدي السدي (أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة) المحرمة لاختلاف الناس في مدته ومقداره (فقال سعيد: كل ما كان) من الرضاع (التي

(١) انظر: «التعليق المسجّد» (٢/٥٩٢).

١١/١٢٤٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْمَهْدِ. وَإِلَّا مَا أَتَيْتَ اللَّحْمَ وَالْدَّمَ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا تُحْرِمُ وَالرِّضَاعَةُ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ تُحْرِمُ. قَالَ نَحْيِيُّ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ تُحْرِمُ. فَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ.....

١١/١٢٤٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: لا رضاعة محرمة (إلا ما كان في المهد) هو ما يبني للصبى لبنام فيه (ولا ما أتيت اللحم والدم)، وهو الذي يكون في المهد، ورضاع الكمير لا يثبت شيئاً منهما، ولترمذي^(١) عن أم سلمة مرفوعاً، «لا يحرم من الرضاع إلا ما أتى الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام»، ولأبي داود^(٢) عن ابن مسعود مرفوعاً: لا رضاع إلا ما شد العظم، وأثبت اللحم، وبطريق آخر عنه ومرفوعاً بمعناه، وقال: أنشأ اللحم.

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه كان يقول: الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم) وفقاً لقول الجمهور (والرضاعة من قبل الرجال) بكسر الهمزة وفتح الموحدة، أي من حيثهم أيضاً (تحرم) خلافاً لمن أنكروا لبن الصبي، فإنا نعم بالخلاف فيه مبسوطاً، ووافي الزهري في كلتا السائلين للجمهور.

(قال يحيى: وسمعت مالكا يقول: والرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحولين تحرم) بكسر الراء المتددة، (فأما ما كان بعد الحولين) ولو بيوم على هذه الرواية، وهي رواية «الموطأ» عن مالك، وتقدم في أول كتاب أن

(١) أخرجه الترمذي (١٦٥٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٠٥٩، ٢٠٦٠).

فَإِنْ شَبَّهَ وَكَثِيرُهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا. وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

(٢) باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبير

أروابات عن الإمام سائق في ذلك مختلفة (فإن قيل له وكثيره لا يحرم شيئاً، وإنما هو) أي الرضاع بعد الحولين (بمنزلة الطعام) وهو لا يحرم شيئاً

وقال ابن أبي: قول مالك - رحمه الله - هذا يحضل وجهين: أحدهما ما يقتضيه اللفظ من أن الحولين دالة للرضاعة دون ما يزداد عليها، وقد رواه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبو العرج، وزوي عن ابن العاصم وسحنون، والموجه الثاني: أن يريد به الحولين، وما في حكمهما؛ لأن ما زاد على الحولين عنده في حكم الحولين؛ لأنه به يتم حكمهما والمضمرة منهما^(١)، اهـ.

(٢) ما جاء في الرضاعة بعد الكبير

تقدم في أول أسباب التباين أن عائشة - رضي الله عنها - ترضى أن رضاعة الكبير تحرّم، ويروى هذا عن عطاء والليث وداود، وقال الحافظ^(٢) حكاية النووي تبعاً لأن ابن الصبيح وغيره عن داود، وكذا نقل الشرح عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب عنه، وذلك لأن هذا النوع من السوار من العائكية، وهي نسبة ذلك لداود نظراً. فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور، وكذا نقل غيره من أهل الظاهر، وهم أخير بمذهب صاحبهم، وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا، وبلغ في ذلك، هو ابن حزم، ونقله عن علي، وهو من رواية الحارث الأصمري عنه، ولذلك ضعفه ابن عبد البر.

(١) المستقى (١٤/١٥٢).

(٢) انظر: الاستدراك (١٨/٢٥٩).

(٣) فتح الباري (٩/١٤٩).

١٢٤٦/١٢ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، أنه سئل عن رضاغة الكبير؟ فقال: أخبرني عمرو بن الزبير، أن أبا حذيفة.....

وقال عبد الرزاق عن ابن جريج: قال رجل لعطاء: إن امرأة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفانكحها؟ قال: لا، قال ابن جريج: فقلت له: هذا رأيك، قال نعم، كنت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها، وهو قول النبي بن سعد، وقال ابن عبد البر: لم يختلف عنه في ذلك.

قال الحافظ: وذكر الطبري في تهذيب الآثار في مسد عبي هذه المسألة، وساق بإساده الصحيح من حمصه مثل قول عائشة، وهو مما يحسن به عموم قول أم سلمة: نأبى سائر أزواج النبي ﷺ ذلك، ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والناسم بن محمد وعمرو في آخرين، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بدادود، وذهب الجمهور إلى اعتبار العصر في الرضاغ المحرم، كما تقدم في أول الباب السابق.

١٢٤٦/١٣ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه سئل) سواء المجهول (عن رضاغة الكبير) هل يؤمر في التحريم؟ (فقال) الزهري - (أخبرني عمرو بن الزبير) قال ابن ع. الأبر^(١) هذا حديث يروي في المسند أي الموصول، لقاء عمرو عائشة وسائر أزواجه ﷺ ولقائه مهنة بنت سهيل، وقد وصله جماعة، منهم معمر وعقبى ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عمرو عن عائشة بنحوه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عمرو عن عائشة قاله الزرقاني، وقال الحافظ^(٢) بعد ما يسط الكلام على طرق الرواية: لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل، اهـ.

(نأبى حذيفة) بضم الحاء المفعلة اسمه مهشم على المشهور، وقيل:

(١) انظر: الاستذكار (٦٨/٢٧٠).

(٢) انظر: معجم البازي (٩/١٣٤).

كَمَا نَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَ خَاتِنَةَ. وَأَنْكَحَ أَبُو حَذِيفَةَ مَنَايِمًا.
وَهُوَ يَزِي أَنَّهُ ابْنُهُ. أَنْكَحَهُ بِنْتُ أُخْبِيهِ فَاطِمَةُ.....

وفي طريق مهب: أعتقته، وقالت. وال من شئت، فوالى أنا حذيفة، وفي أخرى: أعتقته سائبة، يُقْبَل يوم كيمامة، فأنى أبو بكر - رضي الله عنه - معبراته، فقال: أعتقها بإيها، فأبت أن تفعل.

(كما تبين) أي اتخذها ابناً (رسول الله ﷺ زيد من خاتنة) بن شراحيل بن كعب القرظي نسي، اليهاشي ولأه مولى رسول الله ﷺ، وجته وأبو جبه أسامة، كان أمه خرجت به تزرع قومها، فأغارث عليهم بنو النقيص، فأخذوا بزيد، وقدموا به سوق حكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لئسمة حديجة، فوهبه للنبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فأعتقه وسماه، قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: ما كنا ندعو إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿كَرِهْتُمُوهُمْ لَاتَبَيَّنْهُمْ﴾ وهاجر إلى المدينة، وشهد خراً وانخندق والحديبية وغيرها، واستشهد بمؤنه سنة ثمان من الهجرة، كما في «التعليق المسجد»^(١) عن تهنيد النويري.

(وأنكح) أي روج (أبو حذيفة سالماً) بنت أخيه، كما يأنى (وهو) أي أير حذيفة (يرى أنه) أي سالماً (ابنة) أي يعتقد أنه صار في حكم الابن في جميع الأحكام، كما سيأتي من دأبهم في ذلك (أنكحه) أماده لظول الكلام بالفصل بقوله: وهو يرى إلخ - (ابنة أخيه فاطمة)، وفي البخاري بنت أخيه هند بنت الوليد، قال الحافظ: كذا في هذه الرواية، ووقع عند مالك فاطمة فعمل لها اسمين، وكذا في «العيني»^(٢)، وقال ابن عبد البر: الصواب فاطمة، قال الزرقاني^(٣).

١٦: انظر: «التعليق المسجد» (٢/٦٠٠).

٢: «معدة القاري» (١٢/١٤٩).

٣: «شرح الزرقاني» (٣/٢٤٤).

بِسْتِ التَّوَلِيدِ بْنِ عَمَّةِ بْنِ رَبِيعَةَ. وَهِيَ تَوْقِنْدٌ مِنَ التَّوَلِيدِ جَرَتْ الْأَوَّلُ.
وَهِيَ مِنَ أَفْضَلِ أَيَّامِي فَرِيشٍ. فَلَمَّا نَزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ.....

وقال المديني: رواه يونس بن يحيى بن سعيد وشعب بن عمير عن
الزهري، فقالوا: حدث ورقي ماتت عنه. فقال فاطمة، وقصر أبو عمر في
الصحاح على فاطمة بنت الوليد، ولم يترجم لها، ولا ذكرها محمد بن سعد
في الصحاح، ووقع في فاطمة بنت عمارة، فاما نسبا لجدها، وإما كانت لهذا
أحد، نسبا فاطمة، ١١٩ في -فتح- وهي المذلة^(١) عن النذافطلي: نسبا
ماتت فاطمة، وحالته عمه عن الزهري، فقالوا: حدث وهو الصواب، وسكني
ابن النضر أن في معنى الرويات بنت أخته بضم الهمزة واستثناء الشوقية وهو
غلط.

(بنت الوليد بن عمة بن ربعة) وأصل الوليد مدر كافراً (وهي) أي فاطمة
(بومتد) أي زمان مكى بها سالم (من اسماجرات الأول) بضم الهمزة وتخفيف
الواو المفتوحة جمع الأولى.

أوهي من أفضل (أيامى فريش) جمع أيام، من لا روح لها بكرة أو شيء،
ونعنه ذكر مصانفها إظهاراً لشدة حبه سالما، فإنه أنكره بنت أبيه على
زفتها وعلو شأنها، وترجم البخاري عن حديث أبيه «ما بال الأكماء في
الدين».

قال الذهبي^(٢): مطاوعة فخر حمزة مؤيد من تزويج أبي حنيفة بنت أخيه
سالم الذي تبنت، وهو مؤيد للأسرائة من الأنصار. ولم يصر فيه الكفاة إلا في
الدين (لما أنزل الله تبارك وتعالى في كتابه) بلطف البخاري، وكان من نسبه

(١) فتح الباري، ١/٣١٥.

(٢) تذيل المسجود، ١/٣٨.

(٣) مسند البخاري، ١/٢٩.

في زيد بن حارثة، ما أنزل. فقال: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِاخْتَارِكُمْ﴾ في الذين وموالاتكم ﴿رَدُّ كُلِّ وَاجِدٍ مِنْ أَوْلَانِكَ إِلَى أَبِيهِ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَبُوهُ رَدُّهُ إِلَى مَوْلَاهُ.

رحلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه، وورث من ميراثه حتى أنزل الله: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ﴾ انحدث (في زيد بن حارثة ما أنزل) من أول آيات سورة الأنساب.
قال صاحب «الجمل»^(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ حَقُّ أُولِيَانِكُمْ أَن تَدْعُوهُمْ﴾^(٢)
أجمع أهل التفسير على أن هذا القول أنزل في زيد بن حارثة، وذكر البيهقي في «الدر» وابن كثير الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلرَّجُلِ مِنْ قَسْبِهِ﴾ الآية نزلت في زيد أو غيره.

(فقال) في جملة ما أنزل فيه، وهذا بيان لما أنزل، فيكون المراد بقوله: ما أنزل، هو قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ﴾ الآية ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ﴾ أي أحد (﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾) يعني دعاهم لأبائهم أبلغ في العدل والصدق عند الله عز وجل، وفي «المحلى»: قوله: ﴿هُوَ أَقْسَطُ﴾ تعليل لما قبله والتفسير لمصدر «ادعوا» وأقسط أفعل تمصیل، وقصد به الزيادة مطلقاً من القسط بمعنى تعدل، اهـ.

﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾ حتى تدعوهم إليهم ﴿فَلِاخْتَارِكُمْ﴾ في الذين ﴿أَيُّهُمْ أَحْوَاثُكُمْ﴾ مادعوهم بمادة لا عرق، كأن نقول له: يا أخي، يا ابن أخي ﴿وَمَوَالِيكُمْ﴾ أي بنو عمكم، كنا في «الحلالين»، قال صاحب «الجمل»: إن السولي يطلق على معاني من جعلتها ابن انعم، فإذا لم تعرفوا أباً شخصاً وأردتم خطابه، فقولوا له: يا ابن عمي. وفي «المحلى»: فقولوا، يا أخي. وموالي (رَدُّ) بناء المجهول (كل واحد فئتين) بناء المجهول (من أولئك) الذين سماهم أحد (إلى أبيه) الذي (فإن لم يعلم) بناء المجهول (أبوه رَدُّ) بناء المجهول (إلى مولاه).

(١) (١٥٠/٦).

(٢) سورة الأنساب: الآية ٨.

فَجَاءَتْ سَهْلَةً بِنْتُ سُهَيْلٍ، وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُذَيْفَةَ، وَهِيَ مِنْ بَنِي
غَامِرِ بْنِ نُؤَيٍّ.

وأخرج السيوطي في «الدرر»^(١) عن الحسن بن عثمان - رضي الله عنه -:
قال: حدثني عدة من الأقباء وأهل العلم قالوا: كان عامر بن ربيعة، يقال له:
عامر بن الخطيب، وإليه كان ينسب، فأُزيل عنه فيه، وفي زيد بن حارثة،
وسالم مولى أبي حذيفة، والمقداد بن عمرو «أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ».

وأخرج عن أبي سكرة أنه قال: قال الله تعالى: «أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ» فإنا
من لا يعلم أبوه، فإنا من إخوانكم في الدين. وأخرج عن سالم بن أبي الجعد
قال: لما نزلت: «أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ» لم يعرفوا لسالم أباً، ولكن مولى
أبي حذيفة، إنما كان خليفاً لهم.

(فجاءت سهلة) بفتح السين المهملة وسكود الهاء (بنت سهيل) بضم السين
المهملة مصغراً ابن عمرو - بفتح العين - القوشية العامرية، وأبوها صحابي
شهير، ولدت لأبي حذيفة محمد بن حذيفة، وولدت لشماخ بن معبد بكير بن
شماخ، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كذا في «التعليق
لمصجد»^(٢) عن «الاستيعاب» (وهي امرأة أبي حذيفة) وهاجرت معه إلى
الحبشة، وولدت هناك محمد، وهي امرأة زوجة أبي حذيفة الأخرى التي هي
معقبة سالم الأنصارية، هذا هو الظاهر.

وأشكل في «البدل»^(٣) تبعاً للحافظ في «الإصابة» على أنهما امرأتان،
وقال: «هو محتمل على بعد (وهي) أي سهلة (من بني عامر بن نُؤَيٍّ) بضم النون
وفتح الهمزة وببدل، والهمزة فوول الأكثر على ما ذكره النووي، كذا في

(١) «الدرر» (١/١٥٧).

(٢) (٢/٦٠٢).

(٣) «البدل المجهود» (١٠/٣٨).

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى مَالِعاً وَلَدًا،
وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ. وَأَنَا فَضْلٌ.....

«المحلى» بطن من فريش (إلى رسول الله ﷺ) متعلق بقوله: جاءت (فقالت) سهلة: (يا رسول الله كنا نرى) قيل: بضم النون بمعنى نظن، وضبطه الحافظ بفتحها بمعنى نعتقد وهو الأوجه (سالمًا) مولى أبي حذيفة (ولده) وفي أبي داود من رواية يونس عن الزهري، فكان بأبي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد، فبراني قُتْلًا (وكان يدخل علي) في بيتي (وأنا فَضْلٌ) ضبطه الحافظ وقيده بضم الفاء والمعجمة، وفي «المحلى» بضمين، وكذا في «البلد» عن «القاموس»، وفي «التعليق المجيد»^(١) بضم الفاء وسكون الصاد المعجمة.

قال الحافظ^(٢): أي مبتدلة في ثياب المهنة، يقال: تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك: وهو قول الخطابي وقيده ابن الأثير، وزاد «كانت في ثوب واحد» قال ابن عبد البر^(٣): قال الخليل: رجل فضل متوشح في ثوب يخالف بين طرفيه، فعلى هذا كان يدخل عليها، وهي متكشف بعضها، وعن ابن وهب: فضل مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: الأفضل الذي عليه ثوب واحد، لا إزار تحته، وقال صاحب «الصحيح»: تفضلت المرأة في يبتها، إذا كانت في ثوب واحد، كقميص لا كمين له، الخ.

قال النجاشي^(٤): فمعنى ذلك أنه كان يدخل عليها، وبعض حسدها مكشوفة، وقال ابن عبد البر: أصحها الذي عليه ثوب واحد لا إزار تحته لأن كشف المرأة الصدر لا يجوز عند محرم ولا غيره

(١) (٦٠٣/٢)

(٢) «فتح الباري» (٩/١٢٣).

(٣) انظر: «الإستدكار» (١٨/٣٧١).

(٤) «المعنى» (١/١٥٤)

وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ. فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِلَيْبِهَا».....

(وليس لنا إلا بيت واحد) فيشكل الاحتجاب (فماذا ترى في شأنه) أي في شأن سائمه ماذا أفعل؟

ولمسلم من رواية القاسم عن عائشة جاءت سهلة بنت سهيل، فقالت: يا رسول الله! إني أرى في وجه أبي حذيفة من دغول سائمه، وهو حذيفة، فقال: «أرضعيه». وفي لفظ قالت: إن سائماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وإنه يدخل علينا وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئاً من ذلك، فقال: «أرضعيه حرماً عليه»، فرجعت إليه، فقالت: إني قد أرضعته، فذهب الذي في نفس أبي حذيفة^(١)، كذا في «الفتح»^(٢).

ولا يبعد أن سهلة ذكرت الأمرين في السؤال ما يتعلق بنفسها من دخوله عليها فضلاً، وما يتعلق بأبي حذيفة، واقتصر الرواة على واحد منهما.

(فقال لها رسول الله ﷺ) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك لفظ: (فيما بلغنا) وليس هذا في النسخ المصرية، وهذا موصول في رواية يونس عن الرمزي عن عروة عن عائشة ((أرضعيه خمس رضعات) قال ابن عبد البر: وفي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب بإسناده «عشر رضعات»، والنسابة رواية مالك، وعنده يونس خمس رضعات، اهـ، (فيحرم) بضم الراء (بلبثها) زاد مسلم في رواية، فقالت: كيف أرضعه، وهو رجل كبير، فنسب ﷺ، وقال: قد علمت أنه رجل كبير، وفي رواية لمسلم قالت: إنه ذو لحية، قال: أرضعيه. ويشكل عليه انتظام سائمه لدى سهلة، وهي أجنبية؟

وأحجب ما احتمال أنها جلبت له اللبن. فتبره من غير أن يمتصها، وهذا

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٣).

(٢) فتح الباري (١٣٤/٩).

وَكَاثَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنَ الرُّضَاعَةِ. فَأَخَذَتْ بِذَنْبِكَ غَائِبَةً أَمْ تَسْمُومِينَ.
فَيَمْنُ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ.....

يعني على مِثْلِكَ الأئمة الأربعة. إذ قالوا: المنعوم شرب لبنها بأي رجول كان، ولا يمسى على مذهب أهل الظاهر، إذ قالوا: لا بد لحرمه الرضاع أن يمسى اثنين من الثديين، قال أبو عمر: منه وشاح الكبير أن يحلب له اللبن ويغده، وأما أن تلمسه المرأة ثديها، فلا يعني عند أحد من العلماء. وقال عباس: لكل مهلة حللت لبنها، فشربه من غير أن يمس ثديها. ولا التفت بشرتها، إذ لا يجوز رؤية الثدي ولا منه ببعض الأعضاء. قال النووي^(١): وهو حسن.

ويحتمل أن عني عن منه الحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكرم، وأبعد بعضهم بأنه رجع من ثديها، لأنه تبسم، وقال: قد علمت أنه رجل كبير ولم يأمرها بالحل، وهو موضع بيان، ومطلق الرضاع يقتضي مس الثدي، فكأنه أباح لها ذلك الزرعاني^(٢).

وقالت القاضية: إذ الرضاعة المحرمة إما تكون بالثديين ومصر اللبن منه، واستدل ابن حزم بقصة سالم على حوازم من الأبيبي لدى الأجنبية، والمقدم ثديها إذا أراد أن يرضع منها مطلقاً، ولا يصح الاستئذان لما روى ابن سعد عن الوفاقي عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة زوجت في مسقط أو إباء قدر رضعته، فبشره سالم في كل يوم حتى وضعت حملاً أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حائض، خاصة من رسول الله ﷺ لسهلة مرقاني.

(وكانت) سهلة (تراه ابناً من الرضاعة، فأخذت بذلك) الحكم (عائشة أم المؤمنين فمن كانت تحب أن يدخل) بفتح التحتانية وضم الخاء (عليها من الرجال)، الأجاب

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/١٠٠/٣٦)

(٢) شرح الزرقاني (٣/٢٤٥)

كُنْتُ نَأْمُرُ عَلَيْهَا أَمْ كُنْتُمْ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنْصَدَقِي فَأَيُّهُمَا أَحَبُّهَا.
لَمْ يَزِدْهُمْ نَهْيًا مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ.

بِأَنَّ لَحْنَ الْمَكَانَةِ نَأْمُرُ أَحَبُّهَا أَمْ كُنْتُمْ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنْصَدَقِي وَبِنْتُ أَحَبُّهَا
عِنْدَ الرِّجَالِ. وَلَقَدْ أَمَرَ دَاوُدَ عِزْلًا كُنْتُ عَائِشَةُ نَأْمُرُ بِنْتُ أَحِبُّهَا وَبِنْتُ
بُخَيْرَةَ أَوْ يَرْضَعُنَّ. الْحَدِيثُ (أَنْ يَرْضَعُنَّ هَاهُنَا) أَيْ عَائِشَةُ (مِنْ أَحَبِّهَا) مَعْدُولُ
يَرْضَعُنَّ (أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ) قَالَ ابْنُ الْأَوَّازِ: مَا سَأَلْتُ عَنْ أَحَدٍ بِهِ
عَادًا وَلَا عَائِشَةً. وَلَوْ أَنَّ هَذَا فِي رَفْعِ الْحِجَابِ اخْتَلَفَ أَمْرُهُ، وَلَزِمَهُ أَحَدُ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ تَنَاسَرُ. ابْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَرَمَ، وَهَذَا الْفَرَطِيُّ: فِي تَوَلُّدِ
ابْنِ الْأَوَّازِ عَامًّا نَظَرًا، وَحَدِيثُ الْأَعْمَرِيَّةِ نَقُصٌّ فِي أَنَّهَا أَهْلَتْ لَهُ فِي رَفْعِ
لَعَجِبٍ حَاصِلٍ، لَا تَرَى إِلَى حُوفِهِ: أَمْ تَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ؟

وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا أَنْفًا مَا نَقُصُّ مِنْ رِوَايَةِ الزُّبَيْرِيِّ^(١) تَطْرِيقُ صَبْرِيٍّ عَلَيْهَا
وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا فَأَخْرَجَتْهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ. هَكَذَا تَعْبِيرُ رَجُلٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ:
تَطْرِيقُ مَا يَحْرُسُكَ؟ بَلَى، الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجْلُوعَةِ.

قَالَ الْبَاهِي^(٢): وَلَمَّا جُمِلَتْ عَلَى التَّحْرِيمِ مِنْ سِتْرِ الْفِعْلِ، وَإِذَا كَانَتْ
تَأْمُرُ بِالرِّضَاعِ مِنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا أَحَبُّهَا وَبِنْتُ أَحَبِّهَا، وَلَا يَنْتَبِيعُ ذَلِكَ بِالرِّضَاعِ
سِوَاهُ أَحَبِّهَا، وَتَرَى أَنَّ التَّحْرِيمَ مِنْ قَبْلِ الْفِعْلِ يَخْصُرُ بِالْمَعْنَى. اهـ

وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ * الْمَعْلَى * مَأْنَاهُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتُنْهَى عَنْهَا، وَنَهَاهَا مِنْ
حَدِيثِ الرِّضَاعَةِ مِنَ الْمَجْلُوعَةِ عَلَى كَعْبِيَّةٍ، وَقَالَتْ بَارِقَةُ عَطَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَالِكًا، أَوْ
حَدَّثَتْ الْمَجْلُوعَةَ عَلَى الْحَبْرِ، عَطَاءُ، وَابْنُ حَضَرَةَ إِحْدَى الْأَوَّازِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْحَافِظُ، إِذْ
قَالَ: أَمَّا هَاهُنَا فَهِيَ مِنْ قَوْلِهِ: * الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجْلُوعَةِ * اعْتِمَادُ مَقْدَارِ مَا يَشُدُّ النَّجْرَ عَلَى لِسَنِ
الْمَرْءِ فَهُوَ يَرْتَضِعُ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ أَعْمَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ الْمَرْضِعُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٥١٠٠٤)، صحيح الزُّبَيْرِيِّ (١١٦/١).

(٢) المنتقى (١٥١/٢).

وأبي سائر أزوج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بثبث الرضاعة أحد من الناس. وقيل: لا. والله، ما يرى أن الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل، إلا رخصة من رسول الله ﷺ، في رضاعه سالم وخندة. لا. والله، لا يدخل عليهما بهذه الرضاعة أحد فعلى هذا كان أزوج النبي ﷺ في رضاعه الكبير.

أخرجه مسلم، عن طريق، عن عائشة

في ١٧ - كتاب الرضاع، ٧ - باب رضاعة الكبير، حديث ٢٦ و ٢٧ و ٢٨.

ومن طريق، عن زيد، عن سالم، عن عائشة، عن أنها

في ١٧ - كتاب الرضاع، ٩ - باب رضاعة الصغير، حديث، ٢٩ و ٣٠ و ٣١.

(وأبي سائر) أي يأمي (أزواج النبي ﷺ) غير عائشة، قال، الحافظ: وذكر الخطيب في تهذيب الأئمة، وصنف، بسند صحيح عن حفصة، عن قول عائشة، رحمها الله، ما حدث عندهم قبلها: أمي سائر أزوج النبي ﷺ (أن يدخل) يضم الحاء (عليهن) بتلك الرضاعة، الواقعة في الكبر (أحد من الناس) ردو، ردو، حمير، يضم في المهد.

(وقيل) تعانته: (لا والله ما ترى) أي نعمته، (الذي أمر به رسول الله ﷺ) سهلة بنت سهيل (في إرضاع سالم) (إلا رخصة من رسول الله ﷺ في رضاعه سالم وخندة) أي غدا، له (والله) وفي النسخ (اختصرت) والله شهادة لا هي أول القسم (لا يدخل عليهما بهذه الرضاعة أحد من الناس) تأكيد له (بخبر حسن) (فعلى هذا) نرى المذهب (كان) أزوج النبي ﷺ (غير عائشة وحفصة) (في رضاعة الكبير)

في الحافظ^(١) ودعيت المصنف إلى اهتمامه بالمصنف في الرضاع، وأجابوا

عن قصة سالم بأجوبة، منها: أنه حكى مسوح، وفيه جرم المحب الطبري، وفرزه بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة، والأحاديث الدالة على اعتبار النحولين من رواية أحداث الصحابة، فدل على تأخيرها، وهو مستند ضعيف، إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صفته أن لا يكون ما رواه مستنداً.

وأجماً في سباق قصة سالم ما يشعر بسبق التحكم باعتبار النحولين، ففي بعض طرقه: «وكيف أرضعه وهو رجل كبير، فبسم رسول الله ﷺ» وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر محتر في الرضاع المحرم.

ومنها: دهوى الخصوصية بسالم، والأصل فيه قول أم سلمة وأرواح النبي ﷺ: ما رى هذا إلا رخصة رخصه رسول الله ﷺ لسالم خاصة، وقال بعضهم: إن الأصل أن الرضاع لا يحرم، فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل، ومقي ما عداه على أصله، وقصة سالم وافعة نبي بطرقها احتمال الخصوصية، فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها.

ورأي سبط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن حنبل الأندلسي أنه توقف في أن عائشة وإن صرع عنها اغتبا بذلك، لكن لم يقع منها إدخال أحد من الأجانب تحت الرضاعة، فارتفع تاج الدين: ظاهر الأحاديث ترد عليه، وليس عندي فيه قول جازم لا من قطع ولا من ظن عائب.

قال الحافظ^(١): كذا قال، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود^(٢) في هذه القصة، فكانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أخذت أن يدخل عليها وبرأها، وإن كان كبيراً حبس وضمت، ثم يدخل عليها، وإسناده صحيح وهو سريع لأي ظن غالب وراء هذا؟ اهـ.

(١) فتح الباري ١٢٩/٩٢

(٢) أخرجه أبو داود (٢-٢١)

١٢٤٢/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ ذَاكَ الْقَضَاءِ، يَسْأَلُهُ عَنِ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ؟

روى «المعالي» - قيل: يشه آر عائشة - رضي الله عنها - رجعت عن ذلك، وهذا مخرج مسلم عن ابن أبي مليكة أنه سمع حديث القاب من القاسم عن عائشة قال: فبكت سنة أو قريباً منها لا أحدث به ربيعة، ثم لعبت القاسم، فأخبرته قال: حدثتني أن عائشة - رضي الله عنها - أخبرته، قال ابن عمر^(١): هذا يدل على أن حديث ثورث قدبماً، ولم يعمل به، ولا لقضاء الجاهل بالمسؤول على عدوه، بل تلفوه على أنه غصص - اهـ.

١٢٤٢/١٤ - (مالك عن عبد الله بن دينار) أبي عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر (أنه قال جاء رجل) قال الزرقاني: لم سم. وقال الساجي: هو أبو عيسى. ١٤ - فترجم من جبر الأفعاري. سأل ابن عمر عن رضاعه الكبير فأخبره ابن عمر بما عنده في ذلك عن أبيه. فت - أبو عيسى رجل من أكابر الصحابة شهد بدرًا وما بعدها. توفي سنة ٥٢٥ هـ عن ٨٠ سنة. كما في «التقريب»^(٢) ولم يذكره ابن عمر - رضي الله عنه - في متابجه.

وهو الزرقاني حكاية عن أبي عمر الرجل أسائل عن عمر بذلك. كما سيأتي وهو أقرب (إلى عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (وأنا معه) أي مع عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (عند ذاك القضاء) بالنسبة الموزة. وهي دار كانت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فلما استشهد وكان حله دين فبرعت الدار القضاء فيه، فسميت دار القضاء (يسأله) أي يسأل حد. لرجل ابن عمر - رضي الله عنه - (عن رضاعه الكبير) مثلاً حكمه هل هو محرم أم لا؟

(١) انظر «الاصناف» (١٨٨/٢٧٦)

(٢) «تقريب التهذيب» (٢٩/٢٤٤٧)

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ:
إِنِّي كَانَتْ لِي وَلِيدَةٌ، وَكُنْتُ أَطْوُهَا، فَصَنَدَ امْرَأَتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعْتُهَا.
فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: ذُوْنكَ، فَقَدْ وَاللَّهِ، أَرْضَعْتُهَا. فَقَالَ عُمَرُ:
أَوْجَعْتُهَا. وَأَتَ جَارِيَتُكَ فَبَنِمَا الرُّضَاعَةَ رَضَاعَةَ الصَّغِيرِ.

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - معيياً له بما رأى، وسمع في مثل هذه القصة عن أبيه (جاء رجل) قال الزرقاني^(١) قال أبو عمر: هو أبو عيسى بن جبير الأنصاري، ثم الحارثي البصري. - (إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني كنت لي وليدة، وكنت أطؤها فعمدت) منح النسيم أي فصلت (امرأتي) أي زوجتي (إليها) أي إلى الأمة (فأرضعتها) لكي تحرم علي (فدخلت) بصيغة المتكلم (عليها) أي على الأمة، وهو الأوجه، أو على الزوجة. (فقالت) الزوجة: (ذوْنكَ) اسم فعل بمعنى شذ أي خذ مني ما تحرم به عليك حاربتك، وهي «المحصل»: ذوْنكَ زبناً أي خذ، وهي «المصالح»: يقال في الإغراء بالشيء: ذوْنكَ، كذا في «المحلى».

(فقد والله أرضعتها) أي أرضعت الجارية فحرمت عليك (فقال عمر) - رضي الله عنه -: (أوجعتها) أي عَزَرْتُ زَوْجَتَكَ (وَأَتَ جَارِيَتُكَ) أي جامعها (فإنما الرضاعة) السحرة (هو رضاعة للصغير) وهكذا أخرجه البيهقي^(٢) رواية الثمامي عن مالك بهذا السند بلفظه، ثم أخرج برواية نافع عن ابن عمر قال: عمدت امرأة من الأنصار إلى حارية أزوجه، فأرضعتها، فلما جاءت زوجها، قالت: إن جاريته هذه قد صارت ابنتك، فاطنق الرجل إلى عمر - رضي الله عنه -، فذكر ذلك له، فعدل له عمر - رضي الله عنه -: عزمت عليك لما رجعت. فأصبت حاربتك وأوجعت ظهر امرأتك^(٣).

(١) إشرح الزرقاني (٢/٢٤٦).

(٢) إسن البيهقي (٧/٤٦٦)، ومصنف عبد الرزاق (٧/٤٦٢).

(٣) انظر: الاستدكار (٨/١٢٧٧).

١٤/١٢٤٣ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَقَالَ: إِنِّي مَصَّبْتُ

١٤/١٢٤٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري، قال ابن عبد البر: مضطجع متصل من وجوه، منها: ما رواه ابن عبيدة وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني، قلت: وقد أخرجه البيهقي بطرق مختلفة، منها برواية الشافعي عن مالك عن يحيى مرسلاً، ثم قال: وهذا وإن كان مرسلاً، وله شواهد عن ابن مسعود، وأخرج فيه قصصين - إحداهما: برواية ابن لابن مسعود أن رجلاً كان معه امرأته وهو في سفر، فولدت، فجمع الصبي لا بمص، فأخذ زوجها بعض لبنها ورمته حتى وجد طعم لبنها في حلقه، فأتى أبا موسى فذكر ذلك له، فقال: حرمت عليك مرثته، فأتى ابن مسعود فقال: أنت الذي ثقتني هذا بكذا وكذا، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما شد العظم، وأثبت السهم»، وفي رواية زيادة: فقال أبو موسى: لا تسألوني، وهذا الخبر فيكم.

والأخرى برواية أبي عطية قال: جاء رجل إلى أبي موسى فقال: إن امرأتي ودم لديها، فمحصنته فدخل حلقني شيء سطني، فشد عليّ أبو موسى، فأتى عبد الله بن مسعود، فقال: سألت أحداً غيبي؟ قال: نعم، أبا موسى، فشد عليّ، فأتى أبا موسى، فقال: أرغب هذا؟ فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم، وظاهر القصصين التعدد، ويؤيده أيضاً ما في «البلد»^(١) عن «البدائع»: أن سبب تورم الثدي موت الولد، لكن يأتي عن التعدد قول أبي موسى - رضي الله عنه - في كل منهما: لا تسألوني ما دام الحبر فيكم، ويأتى أيضاً أن أبا موسى لما رجع عن فباء مرة، فكيف أفنى به آخرى، فلا بد أن يرجع كل من الروایتين إلى الوحدة بالتأويل فيهما.

(أن رجلاً) ثم يسم (سأل أبا موسى الأشعري) - رضي الله عنهما - عبد الله بن قيس (فقال: إن مصبت) بكسر الصاد الأولى وفتحها وسكون

(١) انظر المجموع (١٠/٢٥).

عَنِ امْرَأَتِي مِنْ ثَدْيِهَا لَبَنًا، فَذَهَبَ فِي بَطْنِي. فَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ خَرَمْتَ عَلَيْكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: انْظُرْ مَاذَا تَقْنِي بِهِ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَصَادًا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ.

الثانية (هن) وفي نسخة من (امراتي من ثديها لبنًا) معمول مصمت: لأنه يتعدى بنفسه، وقوله: (معن) متعلق مقدم عليه أي لبنًا ناشئًا عن امرأتي (فلهب في بطني) شيء من اللبن عند المص (فقال أبو موسى الأشعري: لا أراها) بضم الهمزة أي لا أراها (إلا قد حرمت عليك) لظاهر قول عبد الله بن مسعود: «وَأَمَّا تَقْنِي» أي لا أراها (وكان ذلك اجتهادًا منه - رضي الله عنه -، ولذا قال: لا أراها، ولو كان عنده نص لم يقل بالظن، بل عنى الأمر.

وقال الباجي^(١): لعله ممن رأى في ذلك أن رضاع الكبير بحرم، وهو مذموم لم يأخذ به أحد من الفقهاء، وقد انعقد الإجماع على خلافه مع ما ظهر من رجوع أبي موسى عنه، اهـ.

(فقال عبد الله بن مسعود) لأبي موسى (انظر) بضم الهمزة أي تذكر وتأمل (ما تقني) بضم ناء، وفي النسخ المصرية: ماذا تقني (به الرجل) قال ذلك ابن مسعود بطريقين الإكثار على فتيا أبي موسى وإدعاء المدخالة له (فقال أبو موسى) لابن مسعود لما رأى مخالفته (فما تقول) وفي النسخ المصرية: فماذا تقول (أنت؟) فقال عبد الله بن مسعود: لا رضاعة محرمة (إلا ما كان في الحولين) ولفظ البيهقي^(٢) من طريق ابن مسعود: أنت تقني هذا

(١) سورة ١ ص ١٠٠ الآية ٢٣

(٢) «الحنق» ١/ ١٥٥.

(٣) «السنن الكبرى» ٧/ ١٢٦١.

فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ، خَا كَانَ هَذَا الْخَبَرُ يُبَيِّنُ أَظْهَرَكُمْ.

(٣) باب جامع ما جاء في الرضا

١٢٤٤/١٥ - وَحَقَّقْتُ بِخَبَرٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِيَّانَرٍ، عَنْ

بِكُذِّا وَكُذِّا. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَطْمُ وَأَنْتَبِذِ
الْمَلْعَمَ، وَفَدَّ أَخْرَجَ هُوَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ مَوْفُوقاً عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخْرَجَا
عَنْ مَرْثُوعٍ سَمْعَانَ، وَقَالَ: أَشَرُّ الْعُطْمِ، وَصَحَّحَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) رَفَعَهُ.

(قَالَ أَبُو مُوسَى) زَادَ ابْنُ عِيَّةٍ فِي حَدِيثِهِ يَا أَهْلَ الْكَوْفَةِ (لَا تَسْأَلُونِي عَنْ
شَيْءٍ) سَنَ السَّائِلِ (مَا كَانَ) أَيْ مَا دَامَ (هَذَا الْخَبَرُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ^(٢) عَمْدَ جَمْعِهِ
أَهْلُ الْحَدِيثِ. وَهَذَا قَطْعُ لُغَاتِهِ، وَبِكُسْرِهَا، وَقَدْ مَنَعَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْمُحَدِّدُ أَيْ
الْعَالَمُ (بَيْنَ أَظْهَرَكُمْ).

قَالَ الْبَاجِي: قَوْلُ أَبِي مُوسَى هَذَا رَجُوعٌ إِلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْحَبَرِ وَأَنْتَبِذِ
لِفَضْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رِغْمَهُ وَفَضْلَهُ وَقَصَرَ أَشْأَمَ عَلَى سَوَالِهِ لَمَّا اعْتَقَدَ مِنْ تَقْوَفِهِ
فِي الْعِلْمِ عَلَيْهِ، أَع.

وَقَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ^(٣): فَرَجُوعُ أَبِي مُوسَى إِلَيْهِ بَعْدَ ظَهْرِ انْتِصَارِهِ الْمَطْلُوعَةِ،
وَعَسَا أَقْبَاهُ بِالْحَرَمَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلذِّكْرِ النَّاخِ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ أَنْ يَذْكُرْهُ عِنْدَهُ، أَع.

(٣) باب جامع ما جاء في الرضا

١٢٤٤/١٥ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِيَّانَرٍ) الْمُدَنِيِّ مَوْلَى ابْنِ شَيْبَةَ (عَنْ

(١) الْقَطْرُ: (الْأَمْسَالُ) (١٨/٢٦٥)، وَابْنُ الْمَعْبُودِ (١٠/٣٦).

(٢) انْقَرَضَ: أَسْرَعَ الزَّمَانُ، (٣/٢٤٧).

(٣) أَصَحُّ الْقَدِيرِ (٣٦/١٢١).

سَلَامَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ عَنْهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَخْرُفُ مِنَ الْوَلَادَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي ١٦٠ - كِتَابِ الرِّضَاعِ، ١ - بَابِ مَا حُرِّمَ مِنْ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ.

١٦١/١٢٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُخَسَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْحِيدٍ:
.....

سَلَامَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ عَنْهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، تَلَاَوْا بِهِمَا (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) ذَلِكَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ^(١)، مِمَّا عَلَّقَ مِنْ يَمِينِي، بِإِذْنِ الْإِذْنِ بَيْنَ سَلَامَانَ وَتَوْحِيدٍ، وَبِهِ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ» عِنْدَ، وَالتَّحْدِثِ مَحْفُوظٍ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَغَيْرِهِ، عَنْ -أَبِيهِ- عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، هـ.

بَابُ: وَيَدُونَ الْإِذْنَ وَتَوْحِيدِ التِّرْمِذِيِّ ^(٢) - وَإِلَى وَحْدِهِ الْإِذْنَ، وَغَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ بِهَذِهِ السَّنَةِ، وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْوُضَائِعِ ^(٣) عَنْ سَلَامَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا، قُلْعَهُ سَفَرُهَا مِنَ الْبَاسِجِ أَوْ مَخْطُوعٍ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ بِالرِّضَاعَةِ وَغَيْرِهَا الْبُكَارَةُ، وَبِهَا يَأْتِيهِمْ وَغَيْرُهَا، كَذَا فِي «الْمَحَلِّ» (مِنْ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ) أَنِّي مَثَلُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْبُكَارَةِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَتَعَمَّلَ عَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ الْأَمَمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا، قُلْتُ: وَفَدَّ تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ صَدْرَ أَحَدٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي «أَوَّلِ بَابِ الرِّضَاعَةِ» عِنْدَ فِيهِ قِصَّةٌ، وَغَيْرُهَا تَكْلَامٌ عَلَى نَهْجِ الْحَدِيثِ.

١٦٢/١٢٤٥ - (مَالِكُ بْنُ) أَبِي الْأَسَدِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَسَارٍ)

(١) - مَوْطَأُ: مَوْطَأُ: (١٢٤٥/١٦١)

(٢) - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٤٥/١٦١) فِي «الْمَحَلِّ» (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ)

(٣) - مَوْطَأُ: مَوْطَأُ: (١٢٤٥/١٦١) فِي «الْمَحَلِّ» (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ)

أنه قال: أخبرني عمارة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين، عن
خادمته بنت رقيب الأسدية،

السريفة بنم عروة (أنه قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن
خادمته) بضم الجيم والفتح والهمزة على نون الجهموز. وقال الدارقطني: هي
بالجيم والذال المعجمة، ومن ذكرها بالذال: عند ضعف، قد ضعف^(١)
وكذا قال ابن كزي، وحكي بالذال المعجمة عن حماد، والحدث أخرجه
مسند - وفيه حذف من عندهم ونحو من يحيى عن مالك، وفيه: قال من
حدثنا، والمصحح ما قرأه يحيى بالذال غير منقطعة.

قال النووي^(٢): وهذا قال جمهور العلماء: إن الصحيح أنه بالهمزة
والجيم مسبوقة بـ خلاف.

وقال أبو حنيفة^(٣): هكذا في رواية يحيى بن يعقوب بالذال غير معجمة،
وقال أبو يوسف حين سمعني به: هو بالهمزة أي صحبه بالهمزة رواية جداما بالذال
المعجمة. لكن رواية جداما بالذال غير معجمة، أو

أضفت وهباً ويقال: بنت جدام. ويقال: بنت حذاف، قال الطبري
أصحون قدام بنت وهب، المختار أنه بنت حذاف، قال الشافعي: ثبت
عكاشة من محسن لأمه، وذكر النووي فيه اختلافاً، وقال: المختار أنها جدام
بنت وهب الأندلسية بنت عكاشة بن محسن المشهور. وتكون أمها خلافاً
لما قيل: إن عكاشة بن وهب راحل آخر غير المشهور (الأسدية) نسب قديماً
سكن، فأخرجته مع قومها إلى المدينة.

(١) انتهى (التهذيب: ١٠٢/١٠٢)

(٢) تاريخ الخوارج على الصحيح: مسند (١٧٦٩).

(٣) انتهى (١٠٢/١٠٢)

(٤) انتهى (التهذيب: ١٠٢/١٠٢)

أَنَّهَا أَخَذَتْهَا إِلَيْهَا. سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ قَعَسَتْ. أَنْ أَنْهَى غَيْرَ الْجَبَلَةِ. حَتَّى ذَكَرْتُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ وَدَيْسَ يَضَعُونَ ذَلِكَ. فَلَا يَحْضُرُ أَوْلَادَهُمْ».

(أَنَّهَا) أَيِ حُدَمَةٍ (أَخْبَرَتْهَا) أَيِ عَائِشَةَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(١): كَسَّ الرِّوَاةُ رَوَاهُ هَكَذَا إِلَّا أَنَّ عَامِرَ الْقَعْدِيَّ، مَجْعَلُهُ عَنْ عَائِشَةَ بِمِ بَدَلِ بَدَامَةٍ، وَكَذَا يَوَاهُ الْقَعْدِيَّ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ، وَرَوَاهُ فِيهِ كَسَاثِرُ الرِّوَاةِ عَنْ عَائِشَةَ بِمِ جَدَانَةٍ.

(أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ): وَفِي رَوَايَةٍ سَمِعْتُ مِمَّنْ رَوَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِي شَيْئًا، رَهِمُو يَقُولُ: (لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ عَرِيتَ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْعَبْلَةِ) قَالَ الْبُيُوتِيُّ: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعَبْلَةُ هِيَ كَسْرُ الْغَيْبِ، وَعَالِي لَهَا. الْعَبْلُ بِشَحْ الْغَيْبِ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ وَالْغِيَالُ بِكَسْرِ الْغَيْنِ. كَمَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ لِسَلَمَةَ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْعَبْلَةُ بِالشَّحْ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَهِيَ الْأَسْمُ مِنَ الْغُلَّةِ، وَقِيلَ: إِذَا أَرِيدَ سَهْ وَطءُ الْمَرْضِعِ جَاءَ الْغَيْبُ بِالْكَسْرِ وَالشَّحْ، وَه.

وَقِيلَ: وَ الشَّحُّ الْغَيْبُ إِلَّا مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَرَاثِمِ الْفُحْشَ فِي غَيْلَةِ الْمَرْضِعِ، وَأَمَّا غَيْلَةُ الْفُتْلِ فَبِالْكَسْرِ لَا بِالشَّحْ، وَخُذْنَاهُ فِي الْمَرَادَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، كَمَا سَبَقَ قَرِيبًا.

(حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ) أَيْ أَنَّ الرِّوَاةَ نَسَبَهُ إِلَى رُومٍ بَيْنَ عَيْسَى بْنِ إِسْحَاقَ (وَفُلَاسٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَعَدَمِ الصَّرْفِ لِلْغَيْبَةِ، لَيْسَ بِأَبٍ وَلَا أُمٍّ، وَإِنَّمَا هُمْ أَهْلُهَا مِنْ تَعَمُّبٍ صَطَلَحُوا عَلَى هَذَا الْأَسْمِ (بِعَصْمُونِ ذَلِكَ) أَيِ الْغَيْلَةِ (فَلَا يَحْضُرُ) ذَلِكَ الْفَعْلُ (أَوْلَادَهُمْ شَبَقًا) فَلِذَا لَا أَنْهَى عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ رِشْلَانَ: يَحْتَمِلُ ذِكْرُ حُدُودِ الرُّومِ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: تَكَثُّرُهُمْ، وَالثَّانِي: لِسَلَامَةِ أَوْلَادِهِمْ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ أَهْلُ طَبِّ وَحِكْمَةٍ، فَبِئَرِ

(١) انظر: (١٢٤) (١٢٤) (١٢٤). والشَّحُّ الرُّومِيَّةُ (١٢٤) (١٢٤).

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبِيلَةُ أَنْ يَمْسَسَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تَرْضَعُ.

أخرجه مسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ٢٢ - باب جوار العيلة، حديث ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢.

علموا أنه يظهر ما فعلوه: كذا في الحديث^(١).

(قال مالك: العيلة) المراد في الحديث (أن يمس الرجل) أي يجامع (امرأته وهي ترضع) سواء أنزل أو لا ينزل؛ لأنه إن لم ينزل فقد تنزل المرأة، فيسر اللبن، وقيل: إن لم ينزل فليس بعيلة. وقال الثوري^(٢): اختلف العلماء في المراد بالعيلة في هذا الحديث، فقال مالك في «الموطأ» والأصمعي وغيره من أهل اللغة: هي أن يجامع امرأته وهي مرضع، ويقال منه: انحك الرجل وأغبل إذا فعل ذلك، وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل، يقال منه: غلب وأغلب، وإناحق الأحقر بن السكيت.

وقال ابن عبد البر^(٣): تفسير مالك هو قول أكثر أهل اللغة وغيرهم، وقان الباجي بعد قول مالك: أن يمس الرجل امرأته: قال ابن حبيب: عزل عنها أو لم يعزله، وقال أبو عمران: إنما حفيظة العيلة الوطء مع الإناث إلا أن يزيد ابن حبيب أن الرجل إذا لم ينزل أنزلت المرأة وماؤها يغيب اللبن، وحكي ابن أبي زئيم أن أصل العيلة هما الضمور. يقال: جفئت غائلة كذا، أي خفت ضرره. وقال الباجي^(٤): عتني معناه أن الوطء يغيب اللبن أي يكثره، وإذا كان له وجه فأنير بالتكثير جاز أن يكون له تأثير بالضمير، اهـ.

وفي الحديث عدة أبحاث:

(١) مثل المسهوره (٢٠٩٢/٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للثوري، (١٦٠/٥).

(٣) الطبري: الاستذكار، (١٨٨/٢٨٢).

(٤) المسنى، (١٥٦/١).

الأول: ما قال النووي: سبب همه عليه السلام ما بهي عنها أنه يخاف منه صبر ابنه الرضيع، قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك ليس داءً، ولعرب ذكره وتنبه، وقال الباغي: لقد هم أن ينهى عن انعبله لما خاف من فساد أحساده، وضمف قوتهم من أحسها، حتى ذكر أن فارس والروم تعمل ذلك، فلا يضر أولادهم، ويحصل أن يريد عليه السلام أنه لا يضر ضرراً عاماً، وإنما يضر في السائر، فذلك لم يضره، ولم يخرجه رفقاً بالناس لما في ذلك من المشقة على من له زوجة واحدة فيمنع من وضها مدف، فلتحفظ بذلك المشقة، وهذه مشقة عامة، فكانت مراعاتها أرفق، ما من السلطة العامة التي لا تتحيز إلا اليسير من الأهل.

قال ابن حبيب: العرب تنفي وطه الرضيع أن يعود من ذلك صبر صريح على التولد في جسد أو بقاء، وقال القاري عن القاضي: كان العرب يحذرون عنها، ويؤمنون أنها تضر التولد، وكان ذلك من المشهورات الدخلة عندهم، فأراد عليه السلام أنه يهين عنه، فلما رأى أن فارس والروم يفعلون ذلك، ولا يولد له، ثم لا يعود على أولادهم بضر فلم يضره، اهـ. مع ما في فارس والروم من كثرة الأطباء، وهم لا يمتنعون من ذلك.

قال صاحب المعنى: انقضاء ان اجتماع حال الرضاع غير مضمون، لأن يفتوي المرأة وإنما بصره الحمل؛ لأنه ينقص اللبن ويجفقه، ولو نهى عن اجتماع فكان لخوف الحمل، قال الزرقاني: لأنه قد يكون عنه حمل، ولا يعرف. فيرجع إلى إرضاع الحامل المستثنى على مضرة، اهـ.

بحث الثاني: ما قال النووي: في الحديث جواز الاجتهاد برسول الله عليه السلام، وهو قول جمهور أهل الأصول، ونقل لا يجوز لسكته من الوحي، والنصواب الأول، اهـ. وقال عياض: به أنه عليه السلام كان يجتهد في الأحكام، قال الأسي:

وهو وجه الاجتهاد أنه لما علم برأيه أو استشهاده به لا يصح فادس (المروم) نفس العرب عنهم فلا يشارك في الحفظ، قال الناحي: فيه دليل على أنه يمتنع قد كان منصب برأس ربهين سا يادني إليه اجتهاده دون أن يبرأ عليه شيء، اهـ.

الحديث الثالث: أن مؤلفي حديث المذهب أنه يمتنع هم المهي، وفيه بـ، وبغاوصه حديث أبي داود عن أسماء بنت بريد مرفوعاً: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً» فإن الغلب لذلك انفارس جُدثاً، زاد في من رجه: «فوالله نفسي بيده إن الغلب يشارك في الحديث» قول الشيخ في القبول: «أما حديث أسماء وحداثة مسديان بوجودهما أو عدمهما» أنه في حديث أسماء أخيراً يجوز مؤكداً بالتمسك بوجوده على ما، وأخيراً من حيث حديثه بأنه لا يصح انفارس والمروم، والقول الثاني أن حديث أسماء يدل على أنه يمتنع من عند، وحديث حدامة ينتهي أنه لم يمتنع، ووجه التوقف بأن حديث حدامة معانم، فيه يمتنع على عادة العرب وحيا لا يمتنع فهم أن يمتنع، ثم لما رأى فارس والمروم أنه لا يصحهم امتنع عن الخوي، ثم أعاد بعد ذلك من الله عز وجل بأنه يمتنع، ولكن صدوره من غير مقاليد، بل هو قنبل يؤشّر أحياناً في بعض الأمور، انتهى عنه (١٦٤٥/٢٩) اهـ.

والله في ذلك من الدلائل، في إرفاقه: «الأخر» أنه يمتنع عنه دعا حديث حدامة حيث حقق أنه يمتنع إلا أن القصور قد يحفل على الكبر: قيل: «والله بشر صحيح إن ما لم يذكر أولاً حديث حدامة، ثم ذكر بعد حديث أسماء، ومن خصصه بحديث ذلك، أنه يمتنع في حديث أسماء، فإن ذلك على زعم العرب قبل حديث حدامة، ثم لما علم أنه لا يمتنع، فادس به، كما في رواية حدامة».

وبالغالب، أنه بشر صحيح أبي داود إذ قدم حديث أسماء في الامتناع، بـ

(١) بدل (المجهد) (١٦٤/٢٩)

ذكر بهاء حديث جدامة كذا في «المعجم»^(١). وفي قال الثقاري، وفيه جمع شيخ مشايخه الكندي في «الكوكب»^(٢) أن لنهي في حديث أسماء للتنزيه، واليهي الذي قصده لتحريره فلا منافاة، وحكي عن الطبري في وجه الجمع بأن نعيه ~~لأن~~ لآثر العيل، يعني في حديث جدامة كان بطلاً لا اعتقاد الجاهلية كونه مؤثراً، وإثباته يعني في حديث أسماء، لأنه سب في تجمعه مع كون المؤثر الحقيقي هو الله تعالى. اهـ.

قلت: ويظهر أن جمع بينهما أيضاً بما تقدم من كلام الناجي؛ بأنه لا يضّر ضرراً عاماً، وإنما يضّر في الدار. فلذلك لم يُعْرَفْ وفقاً بالنسب لما فيه من العشفة على من له زوجة واحدة، فيمتنع من وطئها مدة، فتصفه بذلك الشبهة، وهذه مشقة عامة، فكانت مراعاتها أرفق بأمت من المشقة الخاصة التي تسحق اليسير من الأضرار. اهـ.

وقال ابن تقيم في «التهذيب»^(٣): لا ريب أن وطء المراجع مما نعم به النبوي، ويتعذر على الرجل الصبر على امرأته مدة الرضا، ولو كان وطئهم حراماً لكان معلوماً من الدين، وكان بياناً من أهم الأمور، وإنهم أهملوا الألة وخبر القرون. ولا يصرح أحد منهم بتحريره. نقول أن حديث أسماء على وجه الإرشاد والاحتياط لئلا، وأن لا يُعْرَضَ نفسا الدين بالحديث الضعيف عليه. وإذا كان عادة العرب أن يسترضوا الأولادهم غير أمهاتهم، والمنع منه غاية أن يكون من باب سدّ الخرج، اهـ. يعني أنها إذا حصلت بسد الدين، فيفسد جسم انصي ويضعف، وربما كان ذلك في عمله.

(١) انظر: «معجم المعجم» (١٠/٦٦٦).

(٢) «الكوكب القري» (٣/٩٥).

(٣) أراد الجملة (٥/٦٣٥).

١٧/١٢٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
نُحَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: - عَشْرُ
رَضَعَاتٍ مَقْلُوباتٍ يُحْرَمْنَ - ثُمَّ نُبِئْتُ بِهِ - خَمْسٍ مَقْلُوباتٍ - فَتَوَفَّيَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

وقال الأبي^(١): احتج من قال بأن الغيبة وطء المراضع بأن إرضاع
الحامل مصر، ودليله البيان، فلا يصح حمل الحديث عليه، لأن العيلة التي فيه
لا تصرف، وهذه مصر، أم. وهذا يشير إلى وجه الجمع بطريق آخر، وهو
الأوجه عندي أن القيلة في حديث جماعة الوطاء في حالة الرضاع، وفي حديث
أسماء إرضاع الحاملة، والمعروف عند العلماء وأهل الفقه أن الثاني مصر
كثيراً.

١٧/١٢٤٦ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)
بالإسناد، وفي النسخ المصرية: عبد الله بن أبي بكر بن حزم بالنسبة إلى الجدة
(عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ)
أنها قالت: كان فيما أنزل (من القرآن) بيان لما يعني كان فيما
نزل في القرآن أولاً (عشر رضعات) يسكون الشبين ويفتح الضاد المعجمتين
(معلومات) قال المرطبي: وصفها بذلك لسرراً عما شئت في وصوله (يحرمين)
بضم التحتية وكسر الراء المشددة (ثم تسخن) بيت. المجهول أي العشر
الرضعات (بخمسة) رضعات (معلومات) يعني نزلت خمس رضعات معلومات
يحرمين، ثم نسخت فلاته أيضاً في آخر زمانه ﷺ.

(فتوفي) ساء المجهول (رسول الله ﷺ) وهن) كذا في النسخ الهندية
ودموطاً محمداً، أي خمس رضعات، وفي المصرية فوهو أي فوله عز اسمه،

فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

ولابن رباح وهي أي أية خمس وثمان ثمان (مما يقرأ) شاء المجهول رمي النسخ لمصلحة فيما يقرأ (من القرآن) أي أن بعض من العلماء إذا كان يقرأه، لأن النسخ لا يكون إلا في زمان البرهي، فكيف بعد وفاته يعني، أدب بدلة، قريب، زمان النوح.

قال الثوري لا يجوز أن يقرأ، أن تلاوتها كانت رقة، فتركها، كان الله تعالى رفع قبر هذا الكتاب المبارك عن الاحتلال والنفصال، ويرى حفظه، خمس مائة، فقال عز من قائل: فَإِذَا نَسَّيْتُمْ تِلْكَ الْذِكْرَ وَبِأَنَّهُمْ يُخَوِّفُونَ^(١) فلا يجوز على كتاب الله تعالى أن يرفع منه أية، ولا أن يمحى حرف كان يقرأ في زمان الرسالة، أم

وقال شيخ مشايخ القضاة المكي في «التكملة»^(٢): قد نزل في الأمر، (بأنه تكلم اللاني أوصيكم عشر رصعات معلومات) ثم نسخ قوله تعالى: (حسب رصعات معلومات) وحسب قال يقرأ، لا محرم الحفظ ولا كتمان، ثم نسخ ذلك بإطلاق قوله تعالى: فَإِذَا نَسَّيْتُمْ تِلْكَ الْذِكْرَ وَبِأَنَّهُمْ يُخَوِّفُونَ^(٣) هذا النسخ الثاني له مبلغ عظيم، وكانت تعلم أن الأمر باقي، وقد فُتِلَ: توفي رسول الله يقرأ والأمر على ذلك، والتدليل على مخالفة القراءات المستقيمة، استبرأه، إذ أنه كان الأمر عند وفاته يعني على تلك لحاظ القراءة كلكت، أم.

قلت: وجعل عبادي أن الصمير في من يقرأ إلى عشر النسخ، والمعنى أن عشر رصعات، سبع محسوس وثمان، سبع القرآن السبعة وثمان دلائله أيضا، لكن لما تأخرت تلاوته إلى قرب وفاته يعني، بعض من لم يبلغه النسخ كان إقراره، ومعنى هذا فلا يحتاج إلى الجواب عن أية خمس رصعات؟

(١) سورة العنكبوت الآية ٩.

(٢) (٢١٨) (٢).

قال يحيى: **قَدْ هَبَيْتُكَ، وَتَبَسَّيْتُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ.**

أخرجه مسلم في: ١٧ - كتاب الرضاع، ٦ - باب التحريم بحسب رصعته.
حديث ٢٩.

لأنه ليس بأية، بل حكم الحديث، والدليل على تأخر نسخ عشر رصعات ما روي عنها أن آية رضاع الكبر عشر كانت في صحيفة تحت سرير عبد الله بن مسعود، ومعه في ذلك رصعة واحدة، فأكلت تلك الصحيفة، ففقدت آية الرضاعة، وكانت باقيه عند عائشة - رضي الله عنها - إلى يومه، ففقدت الكتاب، ففقدت الرضاعة، ولم يتألف بعد عائشة - رضي الله عنها -.

وقال النووي^(١): **إِنَّ النِّسْخَ بِحُسْرِ رُصْعَاتِ نَاحِرِ إِتْرَالِهِ حَدُّاً حَتَّى إِذَا بَلَغَ تَوْبِي، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْرَأُ خَمْسَ رُصْعَاتٍ، وَيَحْمِلُهَا نَرَاناً مَنُوراً لَكُونَتْ لَمْ يَسْمَعْ النِّسْخَ تَكْرِبَ عَهْدِهِ، حَتَّى يَتَعَمَّقَ النِّسْخَ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ دَيْتِ، وَأَحْمَلُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَنْطَلِقُ، ٥١.**

(قال مالك: وليس العمل) أي عمل جهنم السماء من الصحابة والتابعين (على هذا) أي على الأئمة بخمس رصعات المفهوم من حديث عائشة - رضي الله عنها - بل الرضاعة فيمنها وكثيرها محرم، قال ابن عبد البر^(٢): ويحدثني أبيات تملك الشاعري تقول: لا يقع التحريم إلا بخمس رصعات، وأحب، بأنه لم يثبت قرآن، وهو قد أضافه إلى القرآن، واختلف عليها في التحريم، فليس بسنة ولا قرآن، وقال الحارثي: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد.

إن قيل: إذا لم يثبت أنه قرآن بقي الاحتجاج به في عدم الرضاعة، لأن مسائل العملية يصح استدراكها بالأحاد قبل هذا وإن قاله بعض الأصوبين، فقد أنكره أحد قديمي أهلها أنه رفعه، فليس شران ولا حديث.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٥/١٠٢٩).

(٢) انظر الاستدالة (١٨١/٢٦٥).

قال المحقق: قول عائشة لا ينهض للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين: لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوي روى هذا على أنه قول لا شيء، فلم يثبت كونه قرآناً، ولا ذكر الراوي أنه غير ليقبل قوله فيه، اهـ.

وفي «التعليق الممجذ»^(١) قال ابن الهمام وغيره: ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يقال بنسخ الخبر أيضاً أو لا؟ على الثاني ينزح ذهب شيء من القرآن لم يثبت الصحابة، ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ الشريعة، فبطل حكمه بطله يحتاج إلى دليل، اهـ.

على أن الروايات عنها - رضي الله عنها - في ذلك مختلفة جداً، فقد تقدم عنها في «الموطأ» عشر رضعات في إرضاع أم كلثوم سالماً، وروي عنها سبع رضعات، قال المحقق^(٢): أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن الزبير عنها، وأخرج عبد الرزاق عن عروة كانت عائشة تقول: لا يُحرّم دون سبع رضعات أو خمس رضعات، وعند عبد الرزاق عنها بإسناد صحيح عنها قالت: لا يُحرّم دون خمس رضعات معلومات.

وأخرج البيهقي وغيره عنها بطرق مرفوعة وموقوفة: لا تحرم المصّة ولا المضان، ومضى ذلك تحريم الثلاث، ولذا قال ابن عبد البر^(٣) وغيره: إن روايتها - رضي الله عنها - في الرضاع مضطربة، قال ابن جرير: الرواية عنها في ذلك مضطربة، وروي أنها كانت لا تحرم إلا بمشور، وروي بخمسين، والمعروف عنها بنقل الثقات أنها كانت لا تحرم إلا بسبع مع اختلاف في ذلك، قال ابن التركماني^(٤).

(١) (٥٩٨/٢)

(٢) فتح الباري (٩/١١٧).

(٣) الاستذكار (١٨/٢٦٦).

(٤) الجوامع المعنى على هامش المتن الكبير (٧/١٥٦).

«كامل الرضا بمن الله» كذلك في النسخ الهندية، وليست هذه العارة ولا شيء آخر سمناها في النسخ المصرية.

وختلفت النسخ بعد هذا الكتاب في الترتيب جداً، ففي جميع النسخ المصرية بعدها كتاب البيوع، وفي النسخ الهندية كتاب العتق والأولاء، ولما كان ترتيب هذا «الأجزاء» على وفق النسخ الهندية قدمنا كتاب العتق على كتاب البيوع.

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠ - كتاب العتق والولاء

(٣٠) كتاب العتق

هكذا في السج الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها عتقة، وهذا بمعنى، قال صاحب المحلى: العتق، العتاق: الضرة، وعتق الفرح إذا عري عسي العتيران، ومرس عتيق إذا كان سابعاً عربياً، والبيت عتيق لاختصاصه بالثمة الدفعة عنه. وقيل قلدنيه عتيها ثمة مبيعه، وتخصر إذا قدامت لرباية فوثها، وقال الحافظ: العتق تخرس العهملية بركة اسفل، يقال: عتق يعتق عتقاً تخرس أرب ويضع، وعتقاً وعتاقه، قال الأزهري: مشتق من قولهم: يعتق الفرس إذا سعى، وعبر الشيخ إذا طرد، لا الفرق بينه وبين ما عتق. وهذا حديث شاذ.

قال العيني^(١): معنى لغة القدماء من عتق تطهير إذا قري على جناحه، وفي اسنوخ. عبارة عن قوة شرعية في مملوك، وهي إزالته السلك عنه، والرفق ضعف شرعى مايت في المملوك، فيعبره عن التبرعات الشرعية، ويسميه أهلنا: المصدا، والشهادة والسلطنة وتزوج وعبر ذلك، ولعتق اسم للمعتق، يقال: عتقت العبد أعتته إذا قد عتقه، انتهى.

قال الدردري^(٢): عتق يعتق من يملك حرره ودخل لازم، يتعاضى ما يهرمه، فلا يفتار. عتق العبد عتده، بل أعتقه، انتهى.

والولاء

قال العيني^(٣): الولاء، جمع الولاء والاماء، هو حق لربنا، أو مولى من

(١) مجمع البحري: (١٦٦/٥).

(٢) معجم التنزيل: (٩١/٩١-٩٣).

(٣) الشرح الكبير: (١١١/٩٣).

(٤) معجم التنزيل: (٩١/٩٣).

(١) باب من أعتق شركاً له في مملوك

العتق، وهذا يسمى ولاء العتاقة، وسببه العتق لا الإعتاق؛ لأنه إذا ورت
قريبه بعتن عليه، ويكون ولأه نه، ونحو كان سبب الإعتاق لما ثبت نه
الولاء، لأنه لم يوجد الاعتاق، قال المحقق: قال الخطابي، لما كان
الولاء، كان سبب كان من أعتق ثبت له الولاء، كمن ولد له ولد ثبت نه
نسه، فلم يسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده، وكذا إذا أراد نقل
ولائه عن محله لم ينتقل

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بتدوين الكتاب عن التسمية إلا
نسخة الباجي، ففيها التسمية مقدمة على الكتاب، قال الزرقاني^(١)، وقد أسلفت
غير مرة أنه نارة يقدم الترجمة بكتاب؛ لأنه يجعلها كائتوان، فيجعل البسلة
مبدأ المقصود، ونارة يقدم البسلة على كتاب فتناً، انتهى.

(١) ما جاء فيمن أعتق شركاً

بكسر الشين وسكون الراء مصدر أطلق على متعلقه، والمراد بالتصيب هي
العبء المشترك، قال العيني: الشقص بكسر الشين وسكون القاف التصيب قبلاً
وكشراً. وينال نه الشقص أيضاً، ويقال نه الشرك أيضاً. وقال الداودي:
الشقص والهم والتصيب والحظ كله واحد.

له في عهد

وفي النسخ المصرية. مملوك

(١) مشرع الزرقاني ١/٤٧٧.

قال المزرقي^(١): ولذا أُسدر بلفظ المملوك في الترجمة إلى أن المراد بلفظ العبد في الأحاديث المملوك ذكراً أو أنثى، قال الحافظ وأذهب ابن حزم أن لفظ العبد في ثلاثة يتناول الأمة، وفيه نظر. وقال القرطبي: العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه والأمة اسم لمؤنث بغير لفظه، ومن ثم قال إسحاق بن راهويه: إن هذا الحكم لا يشاؤك الأنثى، وخالفه الجمهور، فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إم لأن لفظ العبد يراد به الجنس، كقوله تعالى: ﴿مَنْ سَلَطَ عَلَىٰ ذِي أُنْثَىٰ وَلَهُ أَلْفٌ مِّنَ الذَّكُورِ أُولَٰئِكَ يُفْتَنُونَ﴾^(٢) فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق، انتهى.

ثم العبد إذا كان مشتركاً بين اثنين أو أكثر، فاعتقوه معاً، فالمسألة إجماعية بين أهل العلم، قال الموفق^(٣): إن العبد متى كان ثلاثة، فاعتقوه معاً، إما بأنفسهم بأن يلقفوه، يعتقه معاً أو يُخلقوا عتقه على صفة واحدة، فتريده، مثل أن يقول كل واحد منهم: إذا دخلت الدار فتصيبني منك حرّاً، فدخل عتق عليهم جميعاً، سواء قالوا ذلك دفعة أو في دفعات متفرقة، لأن العتق في أنصبتهم يقع دفعة واحدة، وإن اختلفت أوقات تعليقها، أو بوكلوا واحداً، فبعثه أو بوكل اثنين منهم الثالث، فبعثه، فوته بهير حرّاً، وبولائه بينهم على قدر حفرهم، وهذا لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً، انتهى.

وأما إذا أعتقه سادته الاثنان أو أكثر - بهما واحدة بعد واحد، فالمسألة خلافة جدها، والاختلاف فيه واسع

ذكر النووي في عشرة مذاهب^(٤)، والعميني^(٥) على البخاري أربعة عشر

(١) الشرح المزرقي (٧٧/٤).

(٢) سورة مريم: الآية ٩٣.

(٣) العتني (٣٥٠/١٤).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠٠/١٣٧، ١٣٨).

(٥) حكمة القاري (٩/٢٧٤) كتاب الشركة، باب تخوم الأشياء بين الشركاء.

مذنباً، وعند المنحصر يزيد عليها أيضاً، وها أنا أحمل مداهمهم في ذلك مختصراً.

الأول: مذهب أربعة أن من أعتق حصه له من عبد بينه وبين آخر، لم ينفذ عنه، مثله أبو يوسف، عنه قاله الحاربي، قال الثوري: أجمع لعنه على أن نصيب المعتق يعق سائر الإعتاق إلا ما حكاه القاسم عن أربعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موراً فدان أو معسراً، وهكذا حكى عنه الحافظ بأن لا ينفذ عتق الحر من موصر ولا معسر، قال: فإنه لم يثبت عنه الحديث، انتهى.

الثاني: مذهب حمزة ومحمد بن سيرين والأسود بن برخس وإبراهيم النخعي وروث أنه من أعتق شركاً له في عبد، ضمن قبضة حصه شريكه، موصراً كان أو معسراً، يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود ومحمد بن عطاء، رضي الله عنهما - قاله العيني.

قال الثوري: مذهب زفر وبسمل البصريين أنه يُفوز على المعتق ويؤذي القيمة إذا أسره، انتهى.

قال الحافظ^(١): ذاب راف: معنى تله، ويُتوهم حصه الشريف، مؤحد إن كان المعتق موصراً، وتركب في دمه إن كان معسراً، انتهى.

وحكاه الموفق مدعياً، ولم يصبه إلى قائله، بل قال: حكى ابن المنذر قولين شاذين، أحدهما: أنه باطل، لأنه لا يمكن أن يمتنع نصه منفرداً إذ لا يمكن أن يكون إسناد مقصود حر، ونهيه عنه، لأنه لا يمكن أن يكون نصف الحر أن طلق، وخصها بوجه، ولا سبيل إلى إعتاق جسيده بطلن منه، والثاني: يعتق منه، ويكون نصيب المدي لم يعتق هي دمه المعتق يمنع بها إذا أسره كما هو المذهب، وهذاان الشاذان، انتهى.

(١) معجم الزبيري (١/١٦٦)

قلت: الأول منهما سيأتي في المذهب التاسع عشر، والثاني هو مذهب زفر وحكاه ابن المهام عن زفر ريش المريسي، وحكاه البايعي قولاً لمالك: إذا قل: فهو كان معسراً، قال مالك في كتاب ابن الجوزي، لشريكه أن يقوم عليه حصته، ويجه في ذمته، انتهى.

وقال الشوكاني في «النبيل»: حكى في «السير» عن الغريفيين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر، فليظفر هي صفة ذلك، انتهى.

الثالث: مذهب الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، أنه ينفذ عتق من أعتق، ويبقى من لم يعتق على نصيبه، يفعل فيه ما يشاء، قاله العيني. وحكى المرفقي مذهب الزهري بخلاف ذلك، كما سيأتي في كلامه في المذهب التاسع.

الرابع: مذهب عثمان البتي أنه ينفذ عتق الذي أعتق في نصيبه، ولا يلزمه شيء لشريكه، إلا أن تكون جارية رائعة، تلتصق للوطء، فإنه يتضمن للضرر الذي أدخل على شريكه، قاله العيني، وهكذا حكى السوي مذهب

وقال المؤلف^(١): قال البتي لا ينفذ إلا حصة المعتق، ونصيب البايعين باقي على الرق، ولا شيء على المعتق لما روى ابن التلي عن أبيه أن رجلاً أعتق شخصاً له في مملوك فلم يضمنه النبي ﷺ، رواه أحمد^(٢)، ولأنه لو باع نصيبه لا اختص البيع به، فكذلك العتق إلا أن تكون جارية نفيسة بغالي فيها، فيكون ذلك بمنزلة الجنابة من المعتق للضرر الذي أدخله على شريكه، انتهى.

وحكى الحافظ في «الفتح»^(٣) مذهبه بخلاف ذلك، فقال: قال عثمان

(١) «المفني» (١٤/٣٥١).

(٢) رواه أبو داود في «المسنن» (٢/٤٤٠) بطريق أحمد.

(٣) فتح الباري (٥/١٥٦).

الذي يصدق على الشريك في جميعه، ولا شيء عليه لشريكه، إلا أن تكون الامة
جميعه أراد تلوطه، ويضمن ما أدخل على شريكه بيها من الضرر انتهى. ولا
يبعد أن يكون لفظ «في جميعه» سهواً من النسخ، والحوار. في نفسه.

الخامس: مذهب الثوري واللسان والنحوي في قول، فيأبى قولاً. إن
شريكه بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء ضمن المعتق. قاله العبد، قلت: حكي
الثوري والخريف مذهب الثوري بخلاف ذلك، وذكره في حجة القائلين إنه يعتق
كله باعتقاده، ويؤتم عليه نصيب شريكه. وليس للشريك إلا تعاضد قيمة نصيبه،
فإن اعتق الشريك نصيبه بعد اعتق الأول كان لغواً لأنه صار حراً.

السادس: مذهب ابن سريج وعطاء بن أبي رباح في قول، أنه إن اعتق
أحد الشريكين نصيبه انحلعت العبد سواء كان المعتق معسراً أو ميسراً، قاله
العبد.

السابع: مذهب عبد الله بن أبي يزيد أنه إن اعتق شركاً له في عبد، وهو
مملوك، فأرد أحد أحد نصيبه بترتبه، فهو أولى بذلك إن نقد، قاله العبد.

الثامن: مذهب ابن سيرين أنه إذا اعتق نصيبه في عبد، يباقيه يعتق من
رأى من المملوكين. قال الأئمة، وهكذا حكى مذهب الثوري، لكن ذكره في
ذييل إذا كان المعتق ميسراً، وظاهر كلام الحفاظ في «الفتح» أنه لا يخص
ميسر المعتق الأول، من يعتق كله يعتق الأول، سواء كان ميسراً أو معسراً،
وكون نصيب من لم يعتق في بيت المال.

التاسع: مذهب الإمام مالك أن المعتق إذا كان ميسراً يؤم عليه خمسة
أشراكه، وأحررها لهم، وأعتق كله بعد التقربم لا قبله، وإن شاء الشريك أن
يعتق حصته، فله ذلك، وليس له أن يملكه رقيقاً، ولا أن يملكه، ولا أن
يبعه، ولا أن يديره، وإن كان معسراً فقد عتق ما اعتق، والباقي رقيق بيده
الذي هو له إن شاء، أو يملكه رقيقاً أو يملكه أو يديره، وميسراً أسر المعتق
بعد عتقه أو لم يوسر، قاله الأئمة.

وقال الحافظ: «سنبور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدين الفضة، فلم
أعتق الشريك قبل أخذ الفضة بعد عنقه، وهو أحد أقوال الشافعي، قال
الموفق^(١)، قال: لأحمد بن محمد بن دينار: «مات واشتاع في قول له: لا يعتق
إلا بدين الفضة، ويكون قول ذلك: «كأنك تشاء بعد عنقه فيه، ولا يعتق بغيره
فيه بغير اعتق» انتهى.

وقال النووي: لا يعتق إلا بدين الفضة، هو سنبور من مذهب مالك،
وهو قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي. انتهى.

وقال: «وقاهر المدعي، وغيره من الفروع» أنه لا يسقط لعنق أباقي دفع
القيمة بالتعدي على المرحوم، نعم يشترط توقيف السلطان وحكمه. انتهى.

قال الشافعي^(٢): إن ما يعتق عليه يافيه بتوقيف السلطان لا قبل ذلك،
ومعنى ذلك: أن شريكه أن يعتق حصه إن شاء. انتهى. وبه حزم. انتهى.
الشافعية^(٣).

وقال القدير^(٤): «يعتق بالحكم جميعه» قال القسري: «ما ذكر من نواقض
العتق على الشركم إذا اعتق جزء من عبده» وقال الباقي له: «أجروهم» انتهى.
من السند، كما قال ابن رشد، وقال الشافعي: «هو الصحيح من المذهب،
وميل: يكمل الشامي من غير حكم، ومن ذلك الشامي تغييره بالعتق، ولا
تداوله، ولا قول: «ثلاثة» لذلك، وفي قول المصنف: «جميعه» مباحة لأن
الاعتق على الحكم يفيته لا جميعه» انتهى.

(١) «المعنى» (١/٤٣).

(٢) «المعنى» (٦٨/٣٥٨).

(٣) «بابه» المصنف: (٣/٤٣٦٨).

(٤) «الشرح» (٤١/٤٦٤).

العاشر: مذهب الإمامين الشافعي وأحمد في المرجع عنهما، قال النووي فيما إذا كان المعتق الأول موسراً: الصحيح في مذهب الشافعي، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق ويعمرى المالكية أنه عتق بنفس الإعتاق، ويغوم عليه نصيب شريكه بقيمة يوم الإعتاق، ويكون ولأه جميعه للمعتق، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه، كما لو قتله، وقال هؤلاء: لو أعتق المعتق بعد ذلك استمر بهذا العتق، وكانت القيمة ديناً في ذمته، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة، واستمر عتق جميعه.

قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً، لأنه قد صار كله حراً، قال النووي: وبه قال ابن شبرمة والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد، قال: وأما إذا كان المعتق الأول ممرراً حال الإعتاق، فيذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم بتقد العتق في نصيب المعتق فقط، ولا يطالب المعتق بشيء ولا يستثنى العبد، بن يئس نصيب الشريك رفقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء المعتزلة انتهى.

قلت: وهذا هو المرجع في مذهب الإمام أحمد كما يحفظه الموافق بجميع فروعه.

الحادي عشر: مذهب صاحبي أبي حنيفة: أبي يوسف ومحمد، ليس له إلا الأخصان مع اليسار والسعاية مع الإعسار. ولا يرجع المعتق على العبد بشيء، والولاء للمعتق في الوجهين، وهو مذهب عداقه بن شبرمة والأوزاعي والحسن بن حي وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وقشعبي والحسن المصري وحماد بن أبي سليمان وقانق، قاله العيني.

قال ابن القيم^(١) وللشافعي قول كقولهما في اليسار والإعسار واختاره المزني من أصحابه انتهى.

(١) انظر: فتح القدير (٢/٢٦٥).

قلت: ومبني قول الصاحبين أن الحق لا يتجرأ عندهما مطلقاً؛ فإذا ثبت الحق في الجزء من المعتقد الأول سري الحق في سائرهم. وصار حراً، فلم يبق شريكه إلا النضمام عند يسار المعتقد الأول؛ ولا سعاية حشدة، والسعاية فقط عند إفسار الأول؛ لأن المفهوم من الروايات أنه إن كان عنياً ضمن، وإن كان فقيراً سعي، وهذا الانقسام يشير إلى أن لا سعاية في الأول، ولا تضمين في الثاني، وسعى في حال إفساره حراً مديوناً.

الثاني عشر: مذهب الإمام أبي حنيفة أنه إذا اعتق أحد الشريكين نصيبه وشريكه بالحيار، إما أن يعتق نصيبه أو يستسعى العبد، والولاء لهما في الموحدين، أو ضمن المعتقد الأول قبضته لو موسراً، ويرجع بالذي ضمن على العبد، ويكون الولاء حينئذ للمعتقد الأول فقط، كذا في «العيني» وغيره من الفروع.

ومنه ذلك أن الحق متحرراً عنده مطلقاً؛ فإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه لا يورث الحق في نصيب الآخر، بل يبقى العبد بمنزلة المكاتب، قلت: ولا يجوز شريكه أن يبيعه أو يهبه؛ لأنه كمكاتب، كذا في «المدر المستنارة»^(١).

قال النوري فيما إذا كان المعتقد الأول موسراً: مذهب ابن شبرمة والأوزاعي وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وسحاق يُنسب إلى العبد في حصص الشريك، وتختلف هؤلاء في رجوع العبد ما توفى في سعادته على معتقه، فقال ابن أبي ليلى: يرجع عنه، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسرية، انتهى.

قلت: وروايت أبي حنيفة في ذلك البحاري، قال الحافظ^(٢) بعد بسط

(١) (٣/٧٢٠).

(٢) اضح الباري (٥/١٥٩).

الكلام على حديث التسمية فلننفي صحه دفعه أن يقول: معنى الحديث أن
انمصر إذا أعتق حصته ثم يبر العتق في حصه شريكه، بل تنفي حصه شريكه
على حاليها، وهي الرق، ثم يسمى العبد في تنفي بقية، فيحصل نس الجزء
الذي لشريك سيده، ويدفعه إليه، ويعتق، وجعلوه في ذلك كالمكاتب، وهو
الذي حزم به البخاري.

ثم قال بعد ذلك: وقد ذهب إلى الأحذ بالاشعاع، إنه كان المعتق
معتقاً أو حقيقاً ومداخلة بالأوزاعي والبخاري وأحمد في رواية،
وأخرون، ثم احتلوا، فقال الأكثر: يعتق جميعه في التحال، ويستسمى العبد
في تحصيل قيمة نصيب الشريك، وراد أن أبي ليلى. فقال: ثم يرجع العبد
على المعتق الأول بعد أنه لشريك، وقال أبو حنيفة وحده: يخير الشريك بين
الاستعاء وبر عتق نفسه، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنه أدلة إلا للصب
الأول فقط، وهو موافق لما جرح إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب، ومن
عطاء بخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق، انتهى.

والأخذ بالتسمية رواية لأحمد، ثم هو موافق للإمام أو صاحبها، لم
يجرم به العوف، بل نكر الاستمالين، وأظهر عندي الأول.

قال المرفق^(١): وزوي عن أحمد أن الممصر إذا أعتق نفسه استسمى
العبد في قيمة حصه الباقي، حتى يؤدبها ليعتق، ثم قال: وإذا قلنا بالتسمية
احتمل أن يعتق كله، فيكون القيمة هي ذمة العبد ديناً، يستسمى في أدائها.
وتكون أحكامه أحكام الأحرار، فإن مات وفي يده مال، كان لسيده بقية
التسمية، وباقى ماله موزون، وهذا قول أبي يوسف ومحمد. ويحتمل أن لا
يعتق حتى يزوي التسمية، فيكون حكمه قبل أدائها حكم من بعده رفيق إذا

(١) انظر التسمية (١٤/٣٥٧، ٣٥٨).

مات؛ لأنه يعترف بأداء السالء، فلم يحتج قبل إعطائه كالمكاتب، انتهى.

قلت: والأوفق بما حكى من رواية أحمد هذا الثاني؛ لأنه روي عنه بلفظ الغاء حتى يؤديها فيعتق.

الثالث عشر: مذهب ابن شبرمة وابن أبي ليلى على ما تحصل من الأقوال السابقة، وهو أن المعتقد إن كان مرسراً عتق كله بنفس الإعتاق من الممر الأول، ويكون له ولأولاده، ويضمن للشريك قيمة نصيبه، فكفا حكى مذهبهما النووي والموفق وغيرهما، وإن كان المعتقد الأول مرسراً سمي العبد في نصيب الشريك، ويرجع على المعتقد الأول إذا أيسر.

قال الموفق^(١): قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة: إذا استسمى في نصيب قيمته، ثم أيسر معتقه، رجع عليه بنصف القيمة؛ لأنه هو ألجأه إلى هذا وكفاه إياه، انتهى.

وهكذا حكى النووي عن ابن أبي ليلى رجوع العبد على ستمته بما أدى في سعيته، وذكره في جملة المتأولين بأن العبد حر بالسراية، وهو ظاهر كلام الحافظ في الفتح، كما تقدم في المذهب الثاني عشر.

وقال ابن رشد^(٢): قال أبو يوسف ومحمد: إن كان مرسراً سمي العبد في قيمته لئلا يحمى حظه، وهو حر يوم أعتق من الأولاد، ويكون له ولأولاده. ربه قال الأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى وجماعة الكوفيين، إلا أن ابن شبرمة وابن أبي ليلى جعلوا للعبد أن يرجع على المعتقد بما سعى من أيسر، انتهى. وكذا قال تسرخسي: إن مذهب الصحابين، هو مذهب ابن أبي ليلى إلا في حرف واحد، وهو الرجوع على المعتقد إذا أيسر.

(١) «المغني» (١٤/٣٥٨).

(٢) «مبدية المجتهد» (٢/٢٦٧).

الرابع عشر: مذهب عطاء على ما ذكره الحافظ في «الفتح»، كما تقدم في المذهب الثاني عشر من كلامه، فقال بعد ذكر الثمانين بالاستسقاء، وعن عطاء بتحرير التبرك من ذلك وبين إخاء حصته في الرق، أسس.

والظاهر أن المراء به عطاء من أسس رباح، فإن الحسن ذكر له فليس، انتهى في المذهب الثالث من فقه غنى الرق، والذي في المذهب السادس من سعاية العبد، سواء كان المبيع مومراً أو مسروراً.

الخامس عشر: قول الظاهري. إن أعتق مزارعي، فإن دفع أي المعلن الأول بقيمة تبيته، فإن كان عتق من حين أعتق نصيبه، وإن لم يدفع القيمة تبيته أنه لم يكن عتقاً، لأن فيه حياضاً لهما، فإله الموفى في «النفى»^(١).

السادس عشر: مذهب كبير من الأشعري، فإنه قال في رجلين بينهما عبد، وأراد أحدهما أن يعتق أو يكتف، فإيهما يشاء وماله، قاله العيني، وحكى الحافظ في «الفتح» عن كبير من الأشعري أن الموقوف يكون عبد زيادة الحق ولا بعد صدوره، انتهى.

السابع عشر: مذهب الظاهرية على ما ذكره العيني^(٢)، فذهب مذهب الظاهرية أنه إذا أعتق أحد مملوك من أحد المشرك يعتق كله حين تلفظ بذلك، فإن كان له مال يفي بقيمة حصته سريته على حب طاقته، ليس للمشرك غير ذلك، ولا له أن يعتق، والولا. للذي أعتق أولاً، ولا يرجع العبد على من أعتقه بشيء، مما سعى فيه حدث له مال أو لم يحدث، انتهى هكذا ذكر العيني، وجعله مذهباً مستقلاً، وجعل مذهب صاحبي أبي حنيفة مذهباً برأيه.

ونتم فتحنا بعد بينهما قرأ، من هذا هو مؤدى مذهب الصاحبين، ثم

(١) المصنف (١٤/٣٧٤).

(٢) نظر المصنف الثاني (٩/٢٧٥).

على ما تقدم من كلام النووي في المذهب التاسع من مذهب أهل الظاهر أنه لا حتى عندهم إلا يدفع القيمة يحصل الفرق بين مذهبه ومذهبهما فأنهما لم يدبرا لتحقق على أداء القيمة، ويحصل الفرق بين لظاهرية وبين مذهب مالك أيضاً فإن مالكاً - رضي الله عنه - لم ير بالسباعية فيكون مذهبه مستقلاً غير داخل في المذاهب الفارعة، وبزعمه أيضاً أن مذهب الظاهرية فيما إذا ملك الإنسان عبداً بكامله، فأعتق شقياً منه، فلا يعتق كله وفقاً لأبي حنيفة، خلافاً للجمهور، كما سيأتي في محله.

فإذا ما لا يجوز عندهم عتق الكل يعتق البعض في عبده، فكيف يعتق كله في العبد البشري، لا يقال: إنه يدخل إذا مذهبهم في مذهب الإمام أبي حنيفة؛ لأنه يمتاز مذهبهم عن مذهب أبي العتق الأول إن كان موسراً، فللشريك ثلاث اختراعات عند أبي حنيفة، كما تقدم في المذهب الثاني عشر، وليس له عندهم عتق ما حكاه النبي، إلا التضمين فقط لا غير.

الثامن عشر: مذهب إسحاق بن راهوية أن هذا الحكم للعبد دون الإماء. قال النووي: هذا القول شاذ مخالف لتعليلهم كافة، وترجم البخاري في صحيحه «باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء»، قال الحفاظ^(١): كأنه أشار إلى رد قول إسحاق: إن هذا الحكم مختص بالذكر، وهو خطأ، وأدغم ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة، وفيه نظر.

وقال القرطبي: العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه، والأمة اسم لمؤنثه بغير لفظه، ومن ثم قال إسحاق: إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى، وخالفه الجمهور، فأم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إما لأن لفظ العبد يراد به الحنسي، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ فإنه يتناول الذكر، والأنثى

(١) منع الباري (١/ ١٥٠).

قطعا، وإنما علم طريق الإحراق لعدم العار، وفي طريق الحديث ابن عمر أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين المشركاء، الحديث.

وفي أخرى: سحر ذلك عن النبي ﷺ فظاهره أن الجميع مرفوع، وقد أخرج السارفطني عنه مرفوعاً: «من كان له شرك في شيء أو أمة» الحديث وبعد، أصرح ما وجدته في ذلك، انتهى ما في «الفتح».

التامع عشر: حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أنه لو كان العبد مفسداً مطلقاً عنه في نصبه أملاً، فيبقى العبد رقيقاً، كما كان قال النووي، وهذا مذموم باطل، انتهى.

قلت: وهذا أحد المورنين حكاهما الموفق^(١١) إياه قال: حكى ابن المنذر فيما إذا اعتق الممصر نصيبه فولين شائين. أحدهما: باطل، لأنه لا يمكن أن يقع نصيب مفرداً إذ لا يمكن أن يكون إنسان تصفه حراً وبصفه عبداً، ولا سبيلاً إلى إعتاق جميعه بطل كذا، انتهى. وتقدم كلامه تملعه في المذهب الثاني.

قال العيني: وقد أفتى ابن عبد البر بالانطلاق على هؤلاء. فقال: قد أجمع العلماء على أنقول نفوذ العنق من الشخص، سواء كان الممصر مفسداً أو مرسداً، انتهى.

العشرون: مذهب الجمهور أن من كان له مال، لكنه لا يبلغ تمام قيمة نصيب المملوك هو في حكم المورس في هذا المقدر، قال النجاشي^(١٢) ظاهر الأحاديث بذلك: «من كان له مال يبلغ ثمن العبد فمؤم عليه أن من كان له مال لا يبلغ قيمة النصيب لا يقوم عليه مطلقاً، نكح الأصح عند الشافعية، وهو مذهب مالك، أنه سري، لم القدر الذي هو مرسر به لتلبية للعنق بحسب الإمكان، انتهى.

(١١) السفي (١/١١٦)

(١٢) الفتح الشارح (١/١٥٤)

وقال الموفق^(١): إن وجد بعض ما بقي بالقيمة قُوم عليه قدر ما يملكه منه، ذكره أحمد في رواية ابن منصور، وهو قول مالك، انتهى.

قال الباجي^(٢): إن كان له مال يبلغ بعض ذلك، فقد روى القاسمي أبو محمد يُقُوم عليه من نصيب شريكه بقدر ماله، فيعتق عليه، ويبقى ما راد على ذلك لشريكه على حكم الرق، قال مسنون: إن وجد عنده بعض القيمة عتق منه بقدر ذلك ما لم يكن نافعاً لا ينزع مثله لغرمائه من الثوب له والفضل في قوته والشيء الخفيف، انتهى.

وقال العيني: قيد بقوله: «يبلغ» لأنه إذا كان له مال لا يبلغ ثمن العبد لا يُقُوم عليه مطلقاً، لكن الأصح عند الشافعية أنه يسرى إلى القدر الذي هو موزع به، انتهى.

وفي الدر المختار^(٣): ياره بكونه مالاً قد بقيت قيمة نصيب الآخر يوم الإعتاق، انتهى. وهكذا في جميع فروع الخفية.

واختلاف هذه المذاهب كلها مبني على اختلاف في أصل كلٍّ. وهو أن العتق تنجزاً عند الإمام أبي حنيفة ومن وافقه في فروع هذا الفصل مطلقاً، يعني في حالة البسر والعسر، وليس بمتجزاً مطلقاً عند صاحبيه ومن وافقهما، ومتجزاً في حالة العسر دون البسر عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم.

ويقرب من هذا اختلافهم في مسألة أخرى، وهي ما قال النووي^(٤): إذا ملك الإنسان عبداً بكماله، فأعتق بعضه فبعتق كله في الحال بغير استعاء عند

(١) المحقق (١٤٨/٣٥٦).

(٢) المستمير (٢٥٨/٦).

(٣) (٧٣٥/٣).

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي (١٠/١٣٨).

١/١٢٤٧ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَمَنْ أَعْتَقَ.....

الشافعي وسأله وأحمد والعلماء كافة، وقال أبو حنيفة: يسمى في بقية
الأمم. وخالفه أصحابه في ذلك، فقالوا بشول الجمهور، وقال الأوزاعي
عبد بن روي عن صاوم وسبعة وحماد ورواية عن الحسن، كقول أبي حنيفة،
وقال أهل الظاهر، وعن الشعبي وعبد الله بن الحسن العنبري أن للرجل أن
يعتق من عبده ما شاء انتهى.

وقال المرفق^(١): إن أعتق بعضه عتق كله في قول جمهور العلماء، وروي
ذلك عن حماد - رضي الله عنه - وإيه، وبه قال الحسن والحكم والأوزاعي
والثوري والشافعي. وقال ابن عبد البر: عامة العلماء بالتحجاز والعراق قالوا:
يعتق كله إذا أعتق نصفه، وقال طاووس: يعتق في عتقه، ويرق في بقده، وقال
حماد وأبو حنيفة: يعتق ما أعتق، ويسمى في باقيه. وحال أبو حنيفة
أصحابه، فلم يروا عليه سعة، وروي عن مالك في رجل أعتق نصف عبده، ثم
شغل عنه حتى مات، فقال: أرى نصفه حراً، ونصفه رقيقاً لأنه تصرف في
نصفه ثم يهر إلى باقيه كالبيع. انتهى.

١/١٢٤٧ - (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (أن
رسول الله ﷺ قال: من أعتق) يحتل أن (من) شرطية أو موصولة، وعلى
التقديرين. ففي من صيغ العموم، فتتناول كل من طرده عتقه، قال الحافظ^(٢):
لكن مخصوص بالاتفاق، فلا يصح من المجنون ولا من الممحرر عليه سعة،
وفي الممحرر عليه نفس، والعبد، والمريض مومن الموت، والكافر معاصي
للعلماء بحسب ما يظهر عنهم من أدلة التخصيص.

(١) الشافعي ١/١٤١ (٣٠٣).

(٢) دمع الساري ١/١٥٢ (١٥٢).

قلت: وسط الناحي^(١) في دراج نسيب الخافض والنجد. قال ابن رجب: هي من صميم الحشوم، مما شاول كل من يزيه عنده. وهو الحرام منسب السكتف، لا صبي ومجنون وعبد لم يولد له سيده، فإن أدل بامضاء يرب وقزم عليه ولا كراهة، لأن لعن قربة وليس من أهلها. ولأنه ليس بمحاطب بالنسب على الصحيح، كذا قاله الأئمة السلف.

قلت: في الكتاب اختلاف عند المالكية أيضا مدخلها الباجي، إذا كان لعن مسلماً نصرانياً لعن أحداهما حينئذ يؤزم على المعصية خاصة شركته، وإن قال الشيخ أبو الحسن: حكاه عنه القاضي أبو محمد، وحكي عن المذهب نفي التقييد، فإنه، وبه ذلك أن تكميل العتق من حقوق الله تعالى، والكفر لا يزعمون بحقوق الله تعالى، قال: ووجه إيجاب التقييد أن في تكميل لعن ثلاثة حقوق، أحدها أنه ولد مني: لم يولد، والثاني أنه ولد مني، فيجب على عدا أن يكمل عتق العتق نص، شركته من العتق المسلم، لأنه منك بين نصراني ومسلم انتهى.

قال الحافظ: وخرج بقوله: لعن، إذا عتق عليه، بأن ورد: لعن ما لعن عليه بقراءة، فلا رواية عبد الحميد، وهي أحمد رواية، انتهى.

قال النووي^(٢): إن كنت سببت من يعتق عليه مثل أن يملك سبهما من ولد، فإنه يعتق عليه ما ملك من ولد، سواء ملكه حوص أو غير حوص، كالفدية والاعتماد بالصبية، وسواء ملكه باختياره كالفدية أو غير اختياره، كالتبني، لأن كل ما يعتق به أكل يعتق به اليعصب، كالاعتاق بالقبول، ثم ينظر فإن كان معسراً لم يسر لعن، واستقر في ذلك الخبر، وإن كان موسراً

(١) - نسخة (٢٥٧/٦)

(٢) - نسخة (٣٧٢/١٦٦)

وقال المثلث يا خيراءه كانه لك بغير العبروات، سري إيه، فريمو حبيب
 احد، وفريمو لشريكه فريمو، ويهد خال ذلك وشافعي، إيه موسى.
 وقال فريمو: لا تحت غيبه إلا ما منك، سواء منك سري، أو غيره، لأن
 هذا لم ينفذ، وإيه علق عليه محكم كشري من غير اختيار منه فلم يسره، كما
 لم منك بالمبرات، وفريمو ما أعطه، لأنه كان، اختياراً، فريمو إيه.
 وإيه إيه، من سب العلق اختياراً منه وفريمو إيه فريمو، وإيه النصيب،
 وفريمو إيه، لأنه حصل من غير لفظة ولا لفظة، إنما إن ذلك بالمبرات من
 سري العلق فيه، سواء كان مبرراً أو معبراً، لأنه لم يتسبب إلى إعتاده، وإيه
 حصل بغير اختياره، وهذا قال ماث وأشافعي وإيه موسى، وعي أحمد ما
 يك أنه سري إلى نصيب شريكه إذا كان مبرراً، لأنه علق عليه مفضله، وهو
 موسى فريمو إلى ساق، والشهد الأول، لأنه لم ينفذ، وإذا نسبت إليه،
 فريمو.

وهي الهداية^(١٦) إذا سري إلى جلال أبي أحمد حتى نصيب الآب،
 لأنه الآب، شافعي، وفريمو، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه،
 والشريفت، اختياراً، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه،
 وإيه إيه، الشريفت، بعد من الآب شافعي، إن كان موسى، وإن كان معبراً،
 سري إيه، من نصيب فريمو شريكه، وعلى هذا الخلاف إذا مداه به، أو
 حذبه.

قال ابن فريمو^(١٧)، وأيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه، وإيه إيه،
 كالقريب بعين، وهو قول شافعي ومثلي وأحمد لعدم البيع منه، وإيه
 إيه، من علق شريكاً، علق علق اختياراً، وإيه.

(١٦) ١٢٤٧/١

(١٧) صحيح الفقيه ١/١١١ ١٢٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اشركا) كسر النبي ومكونا له، وفي رواية البخاري: القتل، وفي
أخرى: لا مصلح، والكل من (نه في عبث) أو أمة على الجمهور خلافه
لإسحاق بن راهويه، إذ حصص الحكك بالذكور، فلهذا لفظ العبد، كما تقدم في
المدخل الثامن عشر.

قال الحافظ^(١) طهره لعدم مي قتل زعيمه الذي يسمونه النجاشي
وليس بموت، عليه خلاف، والأصح من الزعم والجواب مع البراءة لا فب
إضمار من اجترأه النجاشي عليه، هو أنتم منكم كما بعد أن كانت، وإن كان
لفظ تعدد متناول للمكاتب، ثبت البراءة، وإلا فلا، ولا مانع من موت أحدكم
أثرى عليه، ومثله لو قتلناه لقي تنازل، لفظ العبد للمسلم أقوى من المتحاب،
يبرئ فادبا على الاسم.

فقد انعم من أمة ذات هوية ثم وثق تفكيرها فلا سر بها لأحد تحفظ
المنزل من ذلك أمر مألوف، ومع التردد لا يحضر شك عند من لا يرى محيد، وهو
أصح فأنجز العلماء، اهـ

(فكان له شأن) هو ما يدور في ذهنه فيكون له شأن¹³³ والجراد به حبهنا ما
يسع صلبه، الشيلاء: ورسع عليه فم: فالتدبير ما يسع على الشيلاء فانه عيان
الشيء.

قوله: **لنأخى^١** - ذل مالك من العوالم - **سأخى عليه** من قتل داره.

150 卷之三

J. V. A. J. V. A. (1978)

$$(Y \in Y, \nabla | \cdot, \mu_{\text{max}}^{\text{max}} \in \mathcal{Y})$$

(۱) انتشار یافته‌ها، کپی و توزیع رایگان است.

وقال أشهب: إنه يترك له ما يورثه لصلاته، قال ع، العلق إذا يترك له ما لا يباع على العلق، ووجه ذلك أن حكمه حكم العلق، بل أشد منه لعلق حتى العلق به. ومن نعلق حتى العلق بحاله لم يترك له إلا ما يورثه لصلاته، انتهى.

وقال الموفق^(١): والمعتبر في اليسار في هذا أن يكون له فصل عن فوت يومه وأبعده، وما يحتاج إليه من موانعه لأشبهه من الكسوة والعمسك، وسائر ما لا يقدّر له منه ما يهجمه إلى شريكه، ذكره أبو بكر في التنبيه، وقال أحمد: لا يباع فيه دار ولا ديار، ومقتضى ذلك أن لا يباع له أصل ما، وقال مالك وشافعي: يباع عليه مزارع^(٢) يته وما أنه بال^(٣) من جوده، ويقضى عليه في ذلك ما يقضى عنه في سائر الدعاوي، انتهى.

وفي «تهذيب» المعتبر يسار تنبيه وهو أن يملك من المال قدر قيمته نصيب الآخر لا يسار النفس، قال ابن القيم^(٤) قوله يسار التنبيه، هو ظاهر الرواية، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل وسحاحم وكتاب البدن. قوله يسار نعني أي نعني المحرم للصدقة، كما اختار بعض المشايخ. انتهى. وفي «المختار»^(٥) يساره يكونه إذا كان قدر قيمة نصيب الآخر سوى ماله يومه في الأصح، انتهى.

(١) «المعجم» (١٤: ١٣٤٦).

(٢) كذا في الأصل. وكذا في «الشرح الكبير» والمصواب على الصواب بالمعجمة، كما تقدم عن المصنف، انتهى.

(٣) في نسخة: دار.

(٤) «مذبح المختار» (١١: ٢٦٣).

(٥) (٢٠: ٢٢٠).

يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ

(يبلغ ثمن العبد) صفة مال أي كان له من المال ما يبلغ مفاخر ثمن بنية قيمة العبد، يعني قيمة نصيب الشريك لا قيمة جميع العبد، والتقييد بقوله: يبلغ ظاهر في أنه إما كان له من المال ما لا يبلغ قيمته، بل ينقص منه شيء، لا يقوّم عليه، والمسألة خلافية تقدمت في المذهب العثماني. والمراد ما ضمن في الحديث القيمة؛ لأن الثمن في الاصطلاح ما اشترت به النعمان، واللازم هاهنا القيمة لا الثمن، لقوله عليه السلام: قَوْمٌ عَلَيْهِ قيمة عدل، فإن كان المراد الثمن لا يحتاج إلى غريم العدل، هذا وقد ورد في عدة روايات عند البخاري وغيره بلفظ: «ما يبلغ قيمته بقيمة عدل» (قَوْمٌ عَلَيْهِ) بناء المجهول من التثنية، وظاهره اعتبار ذلك حال العتق، حتى لو كان محسوراً إذ ذلك، ثم أيسر بعد ذلك، لم يتخير المحكم.

قال الموفق^(١): السبيل في ذلك حال نلفظه بالعتق؛ لأنه حال الوجوب، فإن أيسر المحصر بعد ذلك لم يبر إعاقته، وإن أعسر المومر لم يسقط ما وجب عليه، نص نلبه أحمد، انتهى.

وبذلك قالت النخبة، وفي «الدر المختار»: يساره يكونه مالاً قدر قيمة نصيب الآخر يوم الإعاقه، قال ابن عابدين: فلو أعق وهو مومر، ثم أعسر، فلتريكه حتى يكسب ويحكمه لا. انتهى.

قال ابن الهمام^(٢): يحتر اليسار والإعصار وقت العتق، فلو كان مومراً وقت العتق فأعسر، لا يسقط عنه النسيان، ولو كان محسوراً فأيسر لا ضمان، انتهى. وعند المالكية فيه خلاف ذكره الباجي، فقال: لو كان محسوراً يوم العتق، فرفع إلى الحاكم فحكم بسقوط التثنية، ثم أيسر فلا يقوّم عليه، ولو

(١) ٢/٢٥٦ (١٢٤).

(٢) فتح القدير، (٤/٢٥٩).

تَيْمَةَ الْعَدْلِ. فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ.....

ثم يرفع حتى أَسْرَ، ففيه روايتان: إحداهما إثبات التقويم عليه، والأخرى منفيه، وقال ابن مافع: يُنْتَظَرُ إلى حاله يوم التقويم، فإن كان له مال قَوْمَ عليه، وإن كان يوم المقتى ميسراً، رُقِلَ مطرف عن مالك: إن كان أعتق وهو ميسر، فإن كان عليه يَتَمَتَّأ عند الناس كلهم ثم أَسْرَ فلا تقويم عليه، إلا أن يكون العبد غائباً، اهـ^(١).

(قيمة العدل) زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه: «لا وكس ولا شطط» التوكس بفتح التاء وسكون الكاف بعدها مهملة: القص، والشطط، بمعجمة ثم مهملة مكسرة والفتح: الجور. ووقع في رواية الشافعي والحميدي: يُقَوَّمُ عليه بأعلى القيمة، أو قيمة عدل، وهو شك من سفيان، وقد رواه أكثر أصحابه عنه «قَوَّمُ عليه تَيْمَةَ عدل» وهو الصواب، كذا في «الفتح»^(٢).

قال الفرطني: طاهره أنه يقوم كاملاً لا عتق فيه، وهو معروف المذهب، وقيل: يقوم على أن بعضه حر، والأول أصح؛ لأن سبب التقويم جنابة المقتى بشؤبه نصيب شريكه، فيشترى على ما كان عليه يوم الجنابة، كالحكم في سائر الجنابات، قاله الزرقاني، وقال العيني: يقوم على أن كله عبد، ولا يُقَوَّمُ بحسب العتق قاله أصعب وغيره، وقيل: يُقَوَّمُ على أنه من العتق، اهـ.

(فأعطى شركاءه) قال الزرقاني تبعاً للحافظ: بالبناء للفاعل، وشركاءه بالصب حكفاً رواه الأكثر، ولعضهم بالبناء للمجهول ورفع شركاءه (حصصهم) أي قيمة حصصهم، إن كان له شركاء، فإن كان له شريك أعطاه جميع أنافي، وهذا لا خلاف فيه، ففرق كان مشتركاً بين الثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه، وهي الثلث مثلاً، والثاني حصته وهي السدس، فهل يقوم عليهما نصيب صاحب

(١) المتفق: (٢٥٦/٦).

(٢) فتح الباري: (١٥٣/٥).

وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَتْدُ. وَإِلَّا فَقَدْ

التصيف بالسوية أو على قدر الحصص؟ انجهمور على الثاني، وعند المالكية وأصحابه خلاف كالخلاف في الشفعة، إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملاك؟ كما في «الفتح». قال الزرقاني^(١): انجهمور على الثاني، وهو الظهور، ومذهب «المدونة»، اهـ.

وقال العيني: فيه خلاف عند الشافعية والمالكية. والأصح عند أصحاب الشافعية أنه على عدد الرؤوس كالشفعة، وصحح ابن العربي أنه على قدر الحصص، اهـ.

ومذهب الإمام أحمد كما جرم به الخرقى، وتبعه الموفق أن الضمان يكون بينهم على عدد رؤوسهم، ينادون في ضمانه وولاء، قال الموفق: وبهذا قال الشافعي، ويحتمل أن يكون على قدر أملاكهم، وهو قول مالك في إحدى الروايتين عنه، اهـ.

وفي «البحر»^(٢) عن «المسحوقين»: لو كان العبد بين ثلاثة، لأخذهم نصفه، وللثاني ثلثه، وللثالث سدسه؛ فأعتقه صاحب النصف والثلث يضمنان السلس نصمين. والولاء للأول في النصف، وفيما ضمن من نصف السلس، وللثاني في ثلثه وفيما ضمن من نصف السلس، اهـ.

وعلم من هذه الأقوال أن مذهب الجمهور التصمين على عدد الرؤوس، لا على الحصص، فتأمل.

(وعتق) بفتح العين (عليه العبد) بعد إعطاء القيمة أو بعد التقويم والحكم كما هو المشهور عند المالكية، أو بمجرد العتق أقوال مبنية على اختلاف مذاهبهم المتقدمة في ذلك (وإلا) أي إن لم يكن له مال بل يكون مسعراً (فقد

(١) شرح الزرقاني، (٤/٧٨).

(٢) البحر الرائق، (٤/٤٠٠).

عَنْ جَدِّهِ مَا عَتَقَ^١.

أخرجه البخاري في ٤٩ - كتاب العتق ٤ - باب إيا أعتق عدد من المير.

ورسم في ٦٩ - كتاب العتق، حديث ١.

عتق منه ما عتق) قال الذهبي: هو يفتح العو من الأول، ويحور العتق والضم في الثاني، ويعقه ابن الأثير بأنه لم يفتح عو، وإنما يقال: عتق بالفتح وعتق بضم الهاء. ولا عو. عتق بضم الواو لأن الفعل لازم غير متعد. قال في التلخيص^(١).

وراد المعنى^(٢) عن «الهاء وراء» أنه مقام الله من مقام الرعاة، وقال ابن الأثير: بهذا أفتت العبد أسفه بغير رعايته، فهو معو. وأنا معو، ومعو معو، عتق أي حرره. وهذا خطأ، أصح ذلك لأنه ثلاثة وعشرون، وأفتهم من أصل التماسك، وأفتهم يعني أفتهم في حالة الإحصاء. ورسم ابن رجب: ومما روي عن أبيه: «ولا عتق منه ما عتق» مخرج من قول صاحب، مستدلاً بما في البخاري عن أبيه قال نافع: «ولا فقد عتق منه ما عتق» قال أيوب: لا أدري النسيء قاله نافع أو نسيء في الحديث.

وفي نسخة البخاري: قال ابن حزم: لم نصح هذا الرواية عن الثقة أنه من قول رسول الله ﷺ. ثم قال: وقد أفت من حرم في الصحيحين، هي مكذوبة، وهكذا قال البيهقي.

• حقق المصنف في «الفتح»^(٣) نسخها، وقال: راجع الأئمة رواية من أنسها مروية، قال الشافعي: لا أسسه ساعياً بالحديث يشك في أن مالكاً أسقط حديثه نافع من أيوب، لأنه كان ألزم من أبي وهو أسوأ، فشد أحدهما في

(١) فتح الباري (٤/ ١٥٣).

(٢) «الهاء وراء» (٤/ ٢٧٣).

(٣) (٥/ ١٥٤).

قال مالك: والأمر المأخوذ عليه عندنا في العبد يعتق سيده
منه شقصاً، ثلثة أو أربعة أو نصفه، أو سهماً من لأشهم بقدر مؤنه.

نبي. لم يترك فيه صاحبه كتاب الحجة مع من لم يتركه، وبوجه قول عامر بن
شوامي: قلت لابي عمر: مالك في زاع أحب إليك أو أبوت؟ قال: مالك،
نهي.

(قال مالك: الأمر المأخوذ عليه عندنا) أي لا خلاف. فيه عندنا عندنا (في
العبد يعتق) يتم أولاً وكسر الهمزة (سيدة) فعل (منه شقصاً) هكذا في جميع
النسخ المعتبرة، وليس هذا في النسخ الهندية، وإنما أولى عند من حذفه،
وهو كسر المحجمة وسكون الطاء، أي جزء، ثم ذكر بعض أنوارهم فسر
عندنا (ثلثة أو أربعة أو نصفه أو سهماً من لأشهم) فليلاً كان أو كثيراً (بعد
مونه) يعني بقول مالك: هذا العبد حر بعد مؤني، واختلفوا هل هو وصية أو
شبير.

قال ابن رشد^(١): الناس في التمسك بالوصية على حبسهم من لم
يترق بينهم، ومنهم من فرق بأن يحمل التفسير لآراء، والوصية غير لازمة،
والذين فرقوا بينهما اختلفوا في مطلق بقدر الحرية بعد الموت هل ينشعب معنى
الوصية أو حكم التفسير؟ أعني إذا قال: أنت حر بعد مؤني، فقال مالك: إذا
قال، وهو صحيح: أنت حر بعد مؤني، والظاهر أنه وصية، والقول فهو، هي
ذلك، ويجوز رجوعه فيها إلا أن يرد الناس.

وقال أبو حنيفة: الظاهر من هذا القول الجديد، وليس له أن يرجع،
وقول مالك قال ابن القاسم، وقول أبي حنيفة قال أشهب: قال: إلا أن يكون
هناك فرصة تدل على الوصية، وعلى قول من لم يترق بين الوصية والتفسير،
وهو شافعي، ومن قال بقوله هذا (تلفظ (هو) من ألفاظ مخرج التفسير،
نهي. وعلم منه أن هذا في حكم الوصية عند مالك.

(١) بداية التمهيد (٢/٢٨٨)

أَنَّهُ لَا يَحْتَقُّ بِهِ إِلَّا مَا أَعْتَقَ سَبَدَهُ وَسَمَى بَيْنَ ذَلِكَ التَّشْقِصِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَتَاقَهُ ذَلِكَ التَّشْقِصُ، إِنَّمَا وَجِبَتْ وَكَانَتْ بَعْدَ وَفَاءِ التَّمِيتِ، وَأَنَّ سَبَدَهُ كَانَ مُحْتَبَرًا فِي ذَلِكَ مَا نَاشَأَ، فَهَذَا أَوَّلُ الْعَتَقِ لِلْعَبْدِ عَلَى سَبَدِهِ التَّمِيتِ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَحْتَقِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ.....

وقال مالك في المسألة المشكوك فيها (أنه لا يعتق منه) سواء لم يعلم أو المجهول (إلا ما أعتق سبده) وهو الذي (سمى) وسمى (من ذلك التشقص) المذكور من ثلثه أو ربعه أو غير ذلك يعني لا يعتق إلا ما سمعه، ولا يجري عتق ذلك الجرم في أحد ذلك (وذلك) أي سبب عتق هذا العبد خاصة بدون إسماءه في كله (إن عتاقه ذلك التشقص) المذكور (إنما وجبت) أي ليست (وكانت) أي تحققت، وهو أوجه ما في النسخ الهندية من لفظ أكانه بذلك أكانت. (بعد وفاة الميت).

قال الرافعي^(١) لأنه وصيه فثبت وهو مؤدى كلام ابن رشد المذكور (وإن سبده كان محتبراً) بناءً على المفعول (في ذلك) أي إيقاع هذه الوصية (ما) بمعناه ما دام (عائلاً) أي في مدة حياته. وهذا أثر كونه وصية، فإنه كان محمداً في بقائه مدة الوصية وشيخها، ولم يكن هذا لازماً له.

قال الناجي^(٢) يريد أن من أوصى بعتق شخص من عبده أو بعتق شخص له من عبد سائر له يوم، فإنه لا يقوم عليه الآن، ولا يعتق عليه سائر، لأن عتقه بعد لم يلزم، وإنما يلزم بموته لأن به الرجوع منه في حياته انتهى (فلما وقع العتق للعبد على سبده الموصي) البيت لكونه أعتقه بعد موته (لم يكن) إذ ذلك (للموصي) البيت (إلا ما أخذ من ماله) وروى به وهو هذا التشقص المذكور (وإن يعتق) أي لم يسر العتق (في ما بقي من العبد) غير

(١) شرح الزرعي (٢/٨٠).

(٢) المحصر (١/٢١١).

لَأَنْ مَالَهُ فُذِّضَ لِغَيْرِهِ فَكَيْفَ يَحْتَقُّ مَا بَنَى مِنْ التَّعْبِيدِ عَلَى قَوْمٍ
آخَرِينَ. قَبَسُوا هُمْ ابْتَدَأُوا الْعِتَاقَ. وَلَا أُنْشَوَاهَا. وَلَا لَهُمْ التُّوَلَاءُ. وَلَا
يُلَبِّثُ لَهُمْ. وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ التَّحَبُّثُ. هُوَ الَّذِي أَحْتَقُّ. وَأُلَبِّثُ لَهُ
التُّوَلَاءُ. فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَابِ غَيْرِهِ.

الشفص المذكور (لأن ماله) سوء، ما أوصى به (قد صار لغيره) وهم النورثة
وصار العيت معسراً.

(فكيف يحتق ما بقي من العبد على قوم آخرين) وهم النورثة (ليسوا هم
ابتدأوا العتاق ولا هم أنشوها) أي لم يعفوا، ولا حملوا ملاً آخر موحياً للعتق،
من تحق عدا العلق بدون صبح منهم (ولا لهم) أي النورثة (للولاء) لعدم عتقهم
(ولا يلبث لهم) الولاء تأكيد لسي الولاء عنهم لعدم عتقهم، ونظراً لا يست
بصبغة المصارع كما في النسخ السعوية أوجه عندني مما هي النسخ الهندية من
نقط. «ولا ثبت» بصبغة الماضي

اوانما صبح ذلك) أي إعاقه (الميت) ماعل صبح اوهو الذي أعتق) بناء
الفاعل (وأثبت) ساء المفعول (له الولاء) في الحديث في قوله **يَتَّبِعُ** الولاء **لِغَيْرِ**
أعتق، (فلا يحتمل) بناء المجهول، وفي بعض النسخ الهندية «فلا يحل» (ذلك)
أي إعاقه (في مال غيره) وهم النورثة.

قال الباقى^(١): العبد يُعَيَّرُ بِبَيْتٍ مِنْ حَصَّتْ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَقُّ عَلَيْهِ
بِأَقْبِهِ إِذْ كَانَ لَهُ مَالٌ مَسْجُودٌ وَلَا يَحْتَقُّ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِكَيْهِ، قَالَ. وَهُوَ قَوْلُ
جَمِيعِ أَصْحَابِنَا، وَقَوْلُهُ مَا لَكَ فِي «مَوْطَنِهِ» وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا احْتَجَّ بِهِ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ
يَنْتَقِلُ عَنِ الْوَرِثَةِ بِمَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ إِلَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ مِنْ ثَمَرِهِ. وَلَمْ يَمَسَّكَ
إِلَّا بِمَا أَوْصَى بِعَتَقِهِ. فَلَا يَحْتَقُّ عَلَى الْوَرِثَةِ، وَصَارَ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ مِنْ أَعْيُنِ شَفْصَا
لَهُ مِنْ عِبْدِهِ. وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّفْصِ، فَإِنْ بَاقِيَ يَرِثُ، انْتَهَى مَخْضَرًا.

إِلَّا أَنْ يوصِي بِأَنْ يَتَّقَى مَا بَقِيَ مَتَّ فِي مَالِهِ. فَإِنْ ذَلِكَ لَزِمَ يُشْرِكُ بِهِ وَوَرَثَتِهِ. وَتَمَسَّ بِشُرَكَائِهِ أَنْ يَأْتُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثَلَاثَ مَالٍ الْحَبِيتِ. لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ.

(إِلَّا أَنْ يوصِي) ياء الفاعل أي الحبيت المذكور (بأن يمتن ما بقي منه) أي من العبد المذكور بعد التمسس (في ماله) أي في ثلث ماله، لأن له الوصية في ثلث ما غير (فإن ذلك لازم لشركائه وورثته) لأن الحبيت بمنزلة المهرسر إلى (ثلاثة ماله) وليس لشركائه في المهر (أن يأتوا ذلك عليه) لأنه إنما صار بمنزلة المهرسر، فسرى العتق في جميعه، وليس الشركاء إلا الضمين (وهو) أي العبد (في ثلث ماله للحبيت) أي بشرط أن يكون العبد في جملة الثلث، وإن كان قيمته (أثراً من ثلث ماله، فلا حق له في) (إيصاء بما رآه على ثلث) (لأنه ليس على ورثته في ثلث) أي في إيصاء إلى الثلث (ضرر) لأن التشريع جعل للحبيت حقاً في الثلث.

قال النجاشي^(١): يعني لو أوصى أن يتهم عليه في ماله، فقد قال مالك: يقوم في ثلثه، ووجه ذلك أنه تمسك بهذا التقدير من ماله، ولم أن يعنى عليه كالحبي تعني، وليس لشركائه أن يأبوا ذلك، ويلزمهم ويلزم ورثته يعني إذا وصى بذلك لم يكن لورثته الاعتصام منه إذا نكث بحمله، انتهى.

وقال المروزي^(٢): إذا نكث شخصاً من عبيد، فأعتقه في مرض موته أو غيره أو زامى بعتقه، ثم مات، ولم يبق ثلث ماله بقيمة نصيب الشريك لم يعنى إلا نصيبه لا خلاف تعلمه بين أهل العلم إلا قولاً شاذاً، أو قول من يرى تسعياً، وذلك أنه ليس له من ماله إلا الثلث الذي استغرفته قيمة الشخص، فبقي مهنراً بمنزلة من اعتق في صحته شقياً، وهو معسر، فإنه إن كان ثلث

(١) الله على (٢٦٦/٦)

(٢) التمهني (٢٦٦/٦٤)

ماله يعني نفقة حصّة شريكه، ففقه: وإيتان، إحداهما: مسري، التي نصيب الشريك، فيعتق العبد جميعه، ويعطى الشريك نفقة نصيبه من نفقه، لأنّ ثلث أصل لدمعش والثلث فيه -م-، وله انصرف فيه بالثبوت، ولأعتاقه، فحرقى بحرقى مال المستحيح، فيسري عتقه كسراية عتق الصحيح لموسر.

والرواية الثانية: لا يعتق إلا حصته لأنه يرد له يرد له ملكه إلى ورثته، ولا يبقى شيء يقضى به الشريك، وبهذا قال الأوزاعي، أما إذا قدر بعض عبده، وهو أن يفرّج: إذا عب قصفه سدي حر، فإن كان النصف المذموم ثلث ماله من نفير زيادة عتق ولم يسر، وإن كان العبد كره يخرج من الثلث ففي تكميل الحرية، وإيتان، إحداهما: تكميل، وهو قول أكثر الفقهاء؛ لأنّ أبا حنيفة وأصحابه يرون التدبير كالإعتاق في السراية، وهو أحد قولَي الشعبي، والرواية الثانية: لا يكمل العتق، انتهى.

وأما مذهب الحنفية في ذلك مما هي المهدية: إذا قال المولى لسيّره: إذا كنت حرّاً، أو أنت حرّ عن غير عني - أو أنت مدر، ففسار مذهب، قال ابن الهيثم^(١): لأنّ هذه الألفاظ تسري في التدبير، فإنه أو التدبير التي العتق عن غيري، وهو ثلاثة أقسام: الأول: ما يكون بلفظ إضافة كعني، ما ذكرنا، يعني نحو: أنت مدر، ومنه حرّرتك، أو أنت حر بعد موتي، والثاني: ما يكون بلفظ التمتع كأن مث: أو إذا كنت حرّاً، والثالث: ما يكون بلفظ الوصية، انتهى.

وفي الدر المختار^(٢): التدبير تعلّق عتق بموت كإذا كنت حرّاً، أو أنت حرّ عن غيري، أو أنت مدر، وموت عتق من ثلث ماله يوم موته، وسعى بمصاحبه إن سم يخرج من الثلث، وهي ثلثية إن لم يترك غيره وله وارث ثم حرق

(١) دمع المستدرج (١٦/٣٧٧)

(٢) انظر الدر المختار (٣٦/٧٤٠)

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَعْتَقَ الرَّجُلُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَبِثَ عَتَقَهُ. عَتَقَ عَلَيْهِ كُنْهٌ بِي ثَلَاثَةٍ. وَذَلِكَ أَنَّهُ (يُسَمَّى بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ. لِأَنَّ النَّبِيَّ يُعْتَقُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَوْ عَاشَرَ رَجَعَ فِيهِ. وَلَمْ يَفْعَدْ عَتَقَهُ. وَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِثُّ سَيِّدَهُ عَتَقَ ثَلَاثَ فِي مَرَجِهِ. يُعْتَقُ.....

التفسير: فإن لم يكن له وارث أو كان وأجاره عتق كله، لأنه وصية، وسعى في كل قيمته لو كان المولى مديوناً لمحيط وهو حينئذ كمكاتب أي عند الإمام، وقال: حر مديون، انتهى.

وعلم من أن في الفروع المذكورة في «الموطأ» يكون علي السعاية عند الأئمة الثلاثة للخصبة مع الخلاف بينهم في أنه حر مديون أو ببئزلة المكاتب.

(قال مالك: ولو أعتق رجل ثلث عبده وهو مريض) حال من فاعل أعتق يعني أعتق في حالة المرض ثلث عبده (فبث) بتشديد افتاء أي أحرز وأحكم (عتقه) يعني لم يعلقه على شيء (عتق) من المجرد في النسخ الهندية. وأكثر المصرية فهو ببناء المعلوم، وفي بعضها أعتق فهو بناء المجعول (عليه) أي على المريض (كله) أي كل العبد (في ثلثه) أي في ثلث مال المريض المذكور بعد موته إن مات في مرضه هذا.

(وذلك) أي وجه الفرق بين هذا وبين الذي تقدم من وصية الإعتاق (أنه ليس) هذا المريض (بمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ) الذي (يعتق ثلث عبده بعد موته) وهو الذي تقدم حكمه في القول السابق.

(الذي يعني) بناء الفاعل من الإعتاق، ومفعوله (ثلث عبده بعد موته) لو عاش رجع فيه) يعني كان الرجوع مساعاً لو شاء رجع لأبها كانت وصية، وللموصى حق في الرجوع عن الوصية (ولم يفعد عتقه) عند الرعية، بل كان وقت نقضه بعد الموت (وإن العبد) المذكور في هذا القول الثامن، وهو (الذي يبيث) بتشديد الحثالة (نه سيده) فأعنه (عتق ثلثه) مفعوله (في مرضه بعث) ببناء.

عَلَيْهِ كَلَّةٌ إِنْ عَاشَ . وَإِنْ مَاتَ أُعْتِقَ عَلَيْهِ فِي ثَلَاثِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ
الْمَمْنُونِ حَائِزٌ فِي ثَلَاثِهِ . كَمَا أَنَّ أَمْرَ الصَّحْبِ حَائِزٌ فِي مَالِهِ كَلَّةٌ .

المجهول (عليه كلة إن عاش) ولم يموت في مرضه ذلك، ولم ينظر فيه إلى ثلث
ماله، لأنه صار بمنزلة الصحيح الذي أعتق شخصاً من عبده.

(وإن مات) هذا المريض الذي يت عتق ثلث عبده في مرضه (أعتق) ببناء
المجهول (عليه في ثلثه) أي في ثلث ماله.

(وقلت) أي وجه تخصيص ثلث ماله (أن أمر الميت جائز في ثلث ماله)،
لا في زائد منه إجماعاً (كما أن أمر الصحيح جائز في ماله كلة) يعني حكم
المريض الذي مات في مرضه في ثلث ماله حكم الصحيح السالم في جميع
ماله.

قال الباجي^(١) : وهذا على نحو ما قال : إن المريض إذا أعتق جزءاً من
عبده فإنه يعتق جميعه في ثلثه، وذلك إن مات في مرضه ذلك، وقرئ مالك بين
هذا وبين الذي يؤحي يعتق ثلث عبده، بأن هذا قد لزمه العتق، وإن عاش نعم
عنده، والذي أوصى يعتق ثلث عبده لو عاش كان له الرجوع عنه، ومنى يقوم
عليه باقي العبد الذي أعتق المريض شخصاً منه.

وروى ابن سبيب عن مطرف عن مالك في الذي يعتق شخصاً له من عبد
يقوم عليه في ثلثه، سواء عثر عليه قبل أن يموت أو بعده، وقال ابن الماجشون :
لا يقوم عليه حتى يصح فيقوم عليه في ماله، أو يموت فيعتق عليه في ثلثه ما
أعتق، ولا يقوم عليه نصيب صاحبه وإن حمته الثلث، لأن التفريم لا يلزم إلا
في عتق يتمحل أو يتأجل إلى أجل قريب لا يرد فيه، وهذا قد يرد الدين،
إلا أن نكون له أموال مأمونة، فيقوم عليه، ويحلل له العتق قبل أن يموت.
وروى سحنون عن أبيه عن ابن القاسم بوقف، فإن مات فوم عليه في ثلثه أو ما
حمل منه، وإن كانت له أموال مأمونة قوم فيها، انتهى.

(١) «استنقى» (١/٦٦).

(٢) باب الشرط في العتق

وقال الموفق^(١): إن أعتق بعض عبده في مرضه فهو كعتق جميعه، إن خرج من الثلث عتق جميعه وإلا عتق منه بقدر الثلث؛ لأن الإعناق في العرض كالإعناق في الصحة إلا في اعتباره من الثلث، وتصرف الموصي في ذلك في حق الأجنبي كتصرف الصحيح في جميع ماله.

وفي «الهداية»: من أعتق في مرضه عبداً، فذلك جائز، وهو معتبر من الثلث لتملّك حق الورثة، وما نفذه من التصرف فالمعتبر فيه حالة العقد؛ فإن كان صحيحاً فهو من جميع المال، وإن كان مريضاً فعن الثلث، وكل مرض صغ منه فهو كحالة الصحة، لأن بالبرء تبين أن لا حق في ماله، انتهى مخصراً.

(٢) الشرط في العتق

قال الحافظ^(٢): الشرط بفتح أوله وسكون الراء هو ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر غير السبب، وقيل النسيئ^(٣): الشرط العلامة، وفي الاصطلاح ما يُتوقف عليه وجود الشيء ولم يكن داخلًا فيه، انتهى. ويصح تعليل العتق بالصقات كدخول النار ومحيط الأمطار، لأنه حتى بصفة، فصح كالتدبير، ومن وجد الشرط، وهو في ملكه عتق بغير خلاف تعلمه.

فإذا خرج عن ملكه ببيع أو ميراث لم يعتق، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وقال النخعي وابن أبي ليلى: إذا قال عبده: إن فعلت كذا فأنت حر، فباعه بعباً صحيحاً، ثم فعل ذلك عتق، وانتقض البيع، قال ابن أبي ليلى: إذا حلف بالطلاق. لا كملت فلاناً ثم طلقها طلاقاً بائناً، ثم كلمه حنث،

(١) «المعنى» (١٤/٢٩٢).

(٢) «فتح الباري» (٥/٣١٣).

(٣) «عمدة القاري» (٩/٦٠٦).

ورامته أهل العلم على خلاف هذا القول، كما في «شرح الكبير» والمغني^(١)

قال الخوافي^(٢) وتعليق العتق على أداء شيء، ينقسم ثلاثة أقسام؛ أحدها، تعليقه على صفة محضة كقوله: إن أديت إليّ ألفاً فأنت حر. فهذه صفة لازمة لا سبيل إلى إطلاقها، لأنه أثره محض طوع، فمن ملك إطلاقها كما هو قال: إن سلمت الدار فأنت حر، ولو أنفق السيد والعبد على إطلاقها لم يفتى بملك.

والثاني، صفة حبت معاوضة وصحة، والمغلب فيها حكم المعاوضة، وهي الكتابة النصحية. فهي مساوية للصفة المحضة في العتق بوجودها، وإطلاقها في أنه لو أبرأ السيد من المال برئ منه وعتق.

الثالث: صفة فيها معاوضة، والمغلب فيها حكم الصفة وهي الكتابة العاسدة نحو الكتابة على مجهول، أو مع إخلال شرط من شروط الكتابة. فساوي للصفة المحضة والكتابة في أنه لا يفتى بالأداء، لأنه عاقب ففانقضى علو شرطه، وبفارقتها في أن السيد فسخها ورفعها؛ لأنها قاسية، انتهى مختصر.

ومع «البدائع»^(٣): الإعتاق لا يغفر أن يكون تنجيهاً أو تعليقاً بشرط أو يكون إضافة إلى وقت، عين كونه تنجيهاً بشرط قيام الملك وقت وجوده، لأن التمتع إثبات الحق للجار، ولا عتق بدون الملك. وإن كان متخيلاً، كتعليق في الأهل بوعاد: تعلق محض، ليس فيه معنى المعاوضة، وتعلق به معنى المعاوضة فيكون تعليقاً من واحد ومعاوضة من واحد.

وتعليق المحقق بوعاد أيضاً، التعليق بما سوى الملك وبسه من الشروط، وتعليق بالملك أو بسبب الملك، وكل واحد منهما على صريحا:

(١) «المغني» (١٠٣: ١١٤)

(٢) «البدائع» (١٠٣: ١١٤)

تعليق صورة ومعتى، وتعليق معتى لا صورة، فبقع الكلام في الحاصل في المرخصين، إحداهما: في بيان أنواع التعليق ما يشترط لصحة قيام الملك وقت وجوده وما لا بشرط، والثاني: في بيان ما يظهر به وجود الشرط.

أما الأول: فالتعليق المحض بما سوى الملك وسببه، فنحو التعليق بدخول الدار، وقدم عمرو ونحو ذلك، مثل أن يقول: إن دخلت الدار فأنت حر، أو إذا قدم فلان ونحو ذلك، فإنه تعليق صورة ومعنى لوجود حرف التعليق والجزاء، وهذا النوع من التعليق لا يصح إلا في الملك، وكذا إذا أضاف اليه إلى الملك أو سبه كان الجزاء مشيقاً للوجود عند وجود الشرط، فيحصل معنى اليقين فتتأكد اليقين.

ومن هذا القبيل قول الرجل لعبده: إن أدبت إلي ألفاً فأنت حر، لأنه تعليق صورة ومعنى لوجود الشرط والجزاء فيصيح في الملك، ويتعلق العتق بوجود الشرط، وهو الأداء إليه في ملكه.

وقال بعض المشايخ: إن العتق في هذا الفصل ثبت من طريق المعاوضة، لا بوجود الشرط حقيقة كما في الكتابة، والصحيح أنه ثبت بوجود الشرط حقيقة كما في سائر التعليقات بشروطها لا بطريق المعاوضة، وقد روي عن أبي يوسف أنه قال في رجل قال لعبده: إذا أدبت إلي ألفاً فأنت حر، فإن أبا حنيفة قال: ليس هذا بمكاتب، وللمولى أن يبيعه، وكذا قال أبو يوسف ومعهده فإن أئى نبل أن يبيعه يجبر المولى على قبوله ويمتنع، فإن مات المولى قبل أن يؤدي الألف فالعبد رقيق يرث بخلاف الكتابة.

وقالوا: إن المولى لو باعه قبل الأداء صح كما في قوله: إن دخلت الدار فأنت حر، بخلاف المكاتب، فإنه لا يجوز بيعه من غير رضا المكاتب. وإن رضي تنسخ الكتابة، ومن هذا القبيل التدبير والاستيلاء؛ لأن كل واحد منهما تعليق العتق بشرط الموت، إلا أن التدبير تعليق بالشرط قولاً، والاستيلاء تعليق بالشرط فعلاً، لكن الشرط فيهما يدخل على الحكم، لا على السبب.

وأما التعليق المحض بما سوى الملك وسببه معنًى لا صورة، نحو أن يقول لأمنه: كل ولد تلدينه فهو حر، وهذا ليس بتعليق من حيث الصورة لانعدام حرف التعليق، لكنه تعليق معنًى لوجوه معنى التعليق، لأنه أوقع العتق على موصوف بصفة، وهو الولد الذي تلده، فيتوقف وقوع العتق على اتصافه بتلك الصفة، كما يتوقف على وجود الشرط المعلق به صريحاً. فلا يصح إلا إذا كانت الأمة في ملكه وقت التعليق.

وأما التعليق بالملك أو بسببه صورة ومعنًى نحو أن يقول لعبد لا يملكه: إن ملكتك فأنت حر، أو إن اشتريتك فأنت حر، وهو صحيح عندنا حتى لو ملكه أو اشتراه يمتنع، وإن لم يكن الملك موجوداً وقت التعليق، وقال الشافعي: لا يصح، ولا يمتنع، وقال بشر المريسي: يصح التعليق بالملك، ولا يصح بسبب الملك، وهو الشراء.

وأما التعليق بالملك أو بسببه معنًى لا صورة، فهو أن يقول الحر: كل مملوك لي أملكه فيما يستقبل فهو حر، ويتعلق العتق بذلك يستعيده، وأما التعليق الذي فيه معنى المعاوضة فهو الكتابة والإعتاق على ما ذكرنا إلى آخر ما بسطه.

وقال ابن رشد^(١) اختلفوا في وقوع العتق بشرط الملك، فقال مالك: يقع، وقال الشافعي وغيره: لا يقع لحنث: لا عتق فيما لا يملك ابن آدم، وشحنة الغرفة الثانية تشبيههم إياه باليمن، وألغى هذا الباب شبهة بالأعاذ الطلاني، وشروطه كشروطه، وكذا الأيمان فيه شبهة بأيمان الطلاق، انتهى. هذا كله في الشرط في العتق كما هو مؤدى ترجمة الباب. أما الشرط بعد العتق فبأني في آخر الباب.

(١) «مداية المحتهد» (٢/ ٣٧٣)

٢/١٢٤٨ - قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَهَبَتْ عِتْقُهُ، حَتَّى تَحْوزَ شَهْدَتَهُ وَتُتِمَّ حُرَّتُهُ وَتُثَبِّتَ مِيرَاثُهُ. فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ بِمَثَلٍ مَا يَشْتَرِطُ عَلَى عَبْدِهِ. مِنْ مَالٍ أَوْ حَقِّقَةٍ.

٢/١٢٤٨ - (قال مالك: من أعتق عبداً له فبهت عتقه حتى تنجز عتقه) ولم يعلقه على شيء، وذكر بعض آثار العتق نميلاً فقال (حتى تجوز شهادته) لكونه حراً، فإن العبد ليس بأهل للشهادة (وثبت ميراثه) لورثته، فإن العبد لا ميراث له؛ لأن ماله كله لمولاه، وفي النسخ تقديم وتأخير ههنا، ففي النسخ المصرية، وتتم حرته وثبت ميراثه (وتتم حرته) هكذا بالميم بعد الراء في النسخ الهندية وبعض المصرية^(١)، ولعل المراد أن التحرر ممنوع بحرته من أراد، أو أراد ماله بخلاف العبد، فإن نفسه وماله لمن اشتراه، وفي أكثر النسخ المصرية: تتم حرته، بالتحية بعد الراء، ومعناه ظاهر، يعني لا يبقى فيه أثر من الرق (فليس لسيد أن يشترط عليه) بعد ذلك شيئاً (مثل ما يشترط على عبده) زاد في بعض النسخ المصرية^(٢) بعد ذلك: فمن مال أو خدمة، وليس هذه الزيادة في أكثر النسخ المصرية ولا الهندية.

وهذا بيان لما يشترط على عبده يعني كان للسيد حقاً أن يشترط على عبده ما شاء من مال أو خدمة، أما في حال الرق فظاهر، فإن العبد يكون للخدمة، ويحوز للسيد أن يأمره بكسب. والمال المكتسب يكون للسيد، وأما عند النعمان فيجوز أيضاً بعتق عتقه على أداء مال، كما تقدم في أول الباب من كلام «المعني» و«الهداية»

وقال الحوفي^(٣): إذا قال لعبده: أنت حر، وعليك ألف عتق، ولا شيء.

(١) وفي «الاستدكار» أيضاً (١٣٤/٢٣) حرته كما في النسخ الهندية.

(٢) هذه الزيادة توجد في «الاستدكار» (١٣٤/٢٣).

(٣) المعني (١٤٠٦/١٤).

عليه؛ لأنه أعنته بغير شرط، وإن قال: أنت حر على ألف، وكذلك في حديث الرواهين، لأن «على» ليست من أدوات الشرط، والثانية: إن قيل تعد عتق، ولزمه الألف، وإن لم يقل لم يعتق، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، لأنه أعنته بغير شرط، فلم يعتق بدون قبوله، كما لو قال: أنت حر بألف، وهذه الرواية أصح؛ لأن «على» تُستعملُ بلشروط، فأما إذا قال: أعنتك على أن تخدمني منه، فقول، ففيها روايتان كائني قبلها، وقيل: إن لم يقل لم يعتق رواية واحدة، انتهى.

وفي «التهذيب»^(١): من اعتق عبده على ما لم يقل تعد عتق، وذلك مثل أن يقول: أنت حر عني ألف درهم، ومن اعتق عبده على خدمة أربع سنين، مثل العدة معترة، ولزمه خدمة أربع سنين، اهـ.

قال ابن أبي شيبة^(٢): قال ابن السمواء عن مالك فيمن قال لعتابه: أنت حر وعليك ألف دينار، فلم يرخص العبد؛ فذلك عليه وإن كرهه، وبه قال ابن وهب وعبد الملك وابن القاسم، وهو قول شعبة، وقال ابن المسيب: هو حر، ولا شيء عليه، وروى عن ابن القاسم أنه قال: وذلك أحب إلي.

وروى يحيى في «الغنية» عن ابن القاسم فيمن قال لعتبه: أنت حر على أن عليك خمسين ديناراً، أن العبد مخير إن شاء أن يبيع به، ويحمل عتقه، وإن كره، أن يكون عرقاً فلا علاقة له، وروى ابن حبيب، عن ابن الماجشون نحوه.

وجه القول الأول ما احتج به ابن السمواء أنه لزمه ذلك قبل العتق، وذلك جائز له كما له أن يلزمه ذلك لغير حرية، فلم يزد ذلك الحرية إلا صحة، ووجه

(١) (٢٩٠/٦٦).

(٢) «المستدر» (٢٦٣/٦٦).

وَلَا يُجْعَلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ. لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ
شِرْكَاءَ نَفْسٍ فِي عِيدِ قَوْمٍ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ أَعْدَلَ. فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ جِصَصَهُمْ.
وَعَتَقَ عَلَيْهِمُ الْعَتَبَةَ.

قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي مُتَابَعَةِ سَجِيدٍ أَنَّ الْعَتَقَ قَدْ أَوْقَعَهُ نَهْرُهُ؛ لِأَنَّهُ نَبِيٌّ يَسْتَنُ فِيهِ
خِيَارًا، وَلَا يُلْزَمُ الْعَبْدُ مَا أُلْزِمَ حُرٌّ أَوْ أَعْتَقَ مِنْ أَمَالٍ، كَمَا لَا يُلْزَمُ مَا أُلْزِمَ بَعْدَ
الْعَتَقِ مِنَ التَّعْسِيرِ. وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّلَاثُ مَا أَحْتَجُّ بِهِ إِلَى الْمَاجِسُونَ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ
لِلسَّيِّدِ أَنْ يَشْغُلَ ذِمَّتَهُ إِلَّا بِرِضَايِهِ، وَأَمَّا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ عَمَلًا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَتَقِ
مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: أَمْسِكْ حُرٌّ عَلَى أَنْ نَخْتُمِي سَنَةً، فَذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْعَتَقِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَمْسِكْ
حُرٌّ، وَاخْتُمِي سَنَةً، يَجُوزُ حُرٌّ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَمْسِكْ حُرٌّ عَلَى
أَنْ لَا تُدْرِفْتَنِي. قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ حُرٌّ، وَشَرَطُهُ بَاطِلٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا قَالَ
مَالِكٌ مِنْ تَعْمِيلِ الْعَتَقِ مَعَ إِيقَاعِ شَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ، وَذَلِكَ مُتَنَبِّهِ بِشَرْطِ الْعَتَقِ،
وَيَبْطُلُ مَا أَتَى مِنَ الْأَسْتِزْقِ، النَّهْيُ

(وَلَا يُجْعَلُ) السَّيِّدُ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْعَبْدِ (شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ) يَعْنِي إِذَا نِمَ
حُرِّيَّتُهُ، فَلَا يَقْدَرُ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَضْمَعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ أَمَالٍ أَوْ الْخِدْمَةِ بَعْدَ
الْعَتَقِ، فَإِنَّهُ صَارَ بِعَقْدِهِ مَالِكًا لِنَفْسِهِ وَمَالِهِ.

وَأَسَدٌ مَالِكٌ عَلَى ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا لِنَظَائِقًا دَقِيقًا، فَقَالَ: (لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ) يَكْسِرُ الشَّيْنِ وَيَكُونُ الرَّاءُ أَيِ مَصْصَةً (لَهُ فِي عِيدِ قَوْمٍ
عَلَيْهِ) يَنْبَغِي الْمَجْهُولُ (قِيَمَةُ الْعَدْلِ) فَانْزَحِبْ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ هَذَا مِمَّا أَعْدَلَ
فَقَطُّ، لَا غَيْرَ مِنْ مَالٍ وَخِدْمَةٍ، فَإِنْ كَانَ حَائِزًا لَهُ شَيْءٌ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قِيَمَةِ
الْعَدْلِ، وَأَيْضًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ هَذَا: (فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ جِصَصَهُمْ
وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى السَّيِّدِ (الْعَبْدِ) فَجَعَلَ ﷺ عَتَقَهُ مَنَوعًا لِإِزَاءِ الْقِيَمَةِ، لَا يَحْرُمُهَا
مِنْ أَمَالٍ وَاسْتِزْقَةٍ، فَجَعَلَ مِنْهُ أَيْضًا لَا يَتَّبِعُ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَهُ
عَتَقًا بَعْدَ آدَاءِ الْقِيَمَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ الْعَتَقُ خَالِصًا، أَحَقُّ بِاسْتِكْمَالِهِ عَتَقْتَهُ. وَلَا يَخْلُطُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ.

قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ أَيُّ السَّيِّدِ مَبْتَدَأُ (إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ خَالِصًا) بِدُونِ شُرَكَاءٍ أَحَدٍ بِهِ (أَحَقُّ) غَيْرُهُ (بِاسْتِكْمَالِ عَتَاqَتِهِ) مَصْدَرٌ عَنْ بَعَثِ عَتَقًا وَعَتَاqَةً (وَلَا يَخْلُطُهَا) أَوِ الْعَتَاqَةَ (بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ) بِمَنْ إِذَا لَا حَاقِلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ مِنْ أَمْرِ الْمُسْتَبْرَكِ بَعْدَ أَدَاءِ الْقِيَمَةِ، كَمَا فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ لِكَمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، فَأَوَّلَى أَوْ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَهُ خَالِصًا؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِاسْتِكْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ أَنْحَرِ عَنِ حَبْسِهِ، أَوْ عَنِ عَقْدِهِ بِشَرطٍ وَتَحَقُّقِ الشَّرْطِ، فَتَنَزَّاهُ حَرِيدَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ أَلَّا يَشْرَحَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ لَبَاسِ وَالْعَمَلِ، لِأَنَّهُ يَزِيدُ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ، وَذَلِكَ مُدْخِلٌ لِكَمَالِ حَرِيدَتِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ إِبْنُ دَاوُدَ^(١) فِي صَاحِبِ الْعَتَقِ عَلَى شَرْطِهِ عَنْ سَلْبِيئَةٍ، قَالَتْ: كُنْتُ مَسْلُوكَةً لَأَمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: اعْتَمَنْتُكَ، وَاسْتَرْطَ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عَشَيْتَ، فَفَرَرْتُ بِمَنْ لَمْ تَشْرُطْ عَلَيَّ مَا قَارَضْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا هَسَيْتَ، فَأَعْتَمَنْتَنِي، وَاسْتَرْطَ عَلَيَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٢): هَذَا وَعْدٌ غَيْرُ عَمْدٍ بِهِ الشَّرْطُ، وَأَكْثَرُ اعْتِمَائِهِ لَا يَصَحُّحُونَ بِفَقْهِ الشَّرْطِ بَعْدَ الْعَتَقِ، لِأَنَّهُ مُنْهَى لَا مَلَاqِي حُلُكًا، وَمَنْعُ الْفَجْرِ لَا يَمْلِكُهَا غَيْرُهُ إِلَّا بِإِجَازَةٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا.

وَقَدْ خْتَلَفُوا فِي هَذَا، فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُلَبِّسُ الشَّرْطَ فِي مِثْلِ هَذَا، وَيُسَمِّي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْهُ، فَقَالَ: يَشْتَرِي عَمْدَ الْحَفْصَةِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَطَ لَهُ، فَبَلَغَ لَهُ يَشْتَرِي بِالْإِذْنِ؟ قَالَ: بَعْدَ، أَنْتَهَى.

وَأَخْرَجَ ابْنُ ثَعْبَةَ حَدِيثَ سَلْبِيَّةٍ فِي الْأَبَابِ الْمَذْكُورِ مِنْ «الْمُسْتَقْبَلِ»، وَقَالَ:

(١) إِبْنُ أَبِي دَاوُدَ (١/ ٢٢) ح (٢٩٣٢).

(٢) مَعَالِمُ النَّسَبِ (١/ ١٩٦).

(٣) باب من أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم

أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، قال الشوكاني: وقد استدل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط.

قال ابن رشد: ولم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سبب أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته، قال في «البحر»: من قال: أخدم أولادي في ضيعتهم عشر سنين، فإذا مضت فأنت حر عتق باستكمال ذلك إجماعاً بحصول الشرط والوقت، انتهى.

ولا اختلاف في هذه الأقاويل؛ لأن المصدر على شرط الخدمه، إن شرطها للعتق، فلا بد من استكماله قبل ذلك، ولا فلا.

والفقاري^(١): وفي «شرح السنة»: لو قال رجل لعبد: أعتقتك على أن تخدمني شهراً، فقبل: عتق في الحال، وعليه خدمته شهراً، ولو قال: على أن تخدمني أبداً أو مطلقاً، فقبل: عتق في الحال، وعليه قيمة رقبته للمولى، وهذا لشرط إن كان مقروناً بالعتق، فعلى العبد القيمة ولا خدمة، وإن كان بعد العتق فلا يلزم الشرط، ولا شيء على العبد عند أكثر الفقهاء.

(٣) من أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم

يعني عند موته كما يبدو عليه أحاديث الباب. أما من أعتق نحو ذلك في حياته، فهو من باب التصديق بجميع ماله إلا أن العتق نافذ في جميعه، كيف؟ وقد قال النبي ﷺ: «فإن لم يكن له مال فقد أعتق منه ما أعتق»، ونفاست المقاهب في أول الباب السابق في أن عتق المعسر نافذ في حقه، لكن قال النووي في حديث منبر مائة النبي ﷺ: تأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره، فردّ تصرفه. قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل

(١) مرقاة المفاتيح (١٩/٧)

٣/١٢٤٩ - حَدَّثَنَا نَائِثُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَعِيدٍ، وَعَنْ غَيْرِ

وَاحِدٍ.....

مَالَهُ، وَحَدَّثَ ضَعِيفٌ بِلِ بَاضِلٍ، وَالْأَصْوَابُ نَحْنُ نَصْرَفُ مِنْ نَصْدَقِ بَكْرِ مَالَهُ،
الْمَعْرُوفِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): مَنْ أَعْتَلَ فِي حَيْثُهَا فَقَدْ قَالَ مَالَهُ وَأَمَّا النَّاسُ وَغَيْرُهُمْ
لَا يَسْأَلُونَ فِي عَتَقِ الصَّعِيدِ، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَعْتَقَ جَمِيعَ رَقَبَتِهِ فِي صَحْبِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ
يُقَدِّمُ وَلَا يَزِيدُ عَتَقَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ^(٢): أَمَّا الْعَرِيفُ فَالْحَمِيدُ عَلَى أَنْ حَقَّقَهُ إِنْ مَخَّ وَقَعَ،
وَبِإِنْ دَعَا، إِنْ مِنْ ذَلِكَ، وَفَأَنَّ أَهْلَ الْفَضْلِ هُوَ مِثْلُ عَتَقِ الصَّعِيدِ، انْتَهَى.

٣/١٢٤٩ - (مَالَهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لِأَنْصَارِي (وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ)

هَكَذَا بِالْعَدَدِ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ، وَهُوَ الْأَصْوَابُ، وَسَطُ الْوَاوِ مِنْ
النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ نَحْرِيفٌ مِنَ النُّسخِ، مَصَارِغٌ غَيْرُ وَاحِدٍ وَاصْفَاقٌ بَيْنَ يَحْيَى وَالْحَمِيدِ،
وَعَرِيفٌ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى، فَإِنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوحِ مَالِكٍ لَا شُيُوحَ يَحْيَى.

وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّجْرِيدِ^(٣) فِي مَرَامِيقِ يَحْيَى، فَقَالَ:
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ وَأَبِي سَبْرٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ثُمَّ
قَالَ: هَكَذَا رَوَى يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ غَيْرِ
وَاحِدٍ، وَتَابَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ رِوَاةِ «الْمَصْطَفَاءِ» وَرَوَاهُ جَمْعُهُمْ أَيْضاً عَنْ مَالِكٍ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ وَأَبِي سَبْرٍ مِثْلَهُ مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ:
وَمِنْ حَدِيثِ نَائِثِ صَحَابَةٍ مُسْتَدَّةٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ عَنْ رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ
وَأَبِي سَبْرٍ مِثْلَهُ، وَقَدْ ذَكَرَاهُ ابْنُ عَرَفَرٍ فِي «التَّحْقِيقِ»، انْتَهَى. سُبْحَانِي أَسَدُ
مَعْصُومٍ.

(١) الشَّافِعِيُّ (١/٣٦٦).

(٢) تَعْدَايَةُ الْمَجْدُودِ (٢/٣٦٦).

(٣) (ص ٢٢٨).

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي النُّعْمَنِ الْبُصْرِيِّ، وَغُنِّي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ؟

كنهم رووا (عن الحسن بن أبي النعمان) بإزاء بنحنية وخفة سين مهمة (البصري) الأنصاري موداهم، الثقة، القامل المشهور مرجع أهل التصوف مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين، وكان يرسل كثيراً ويدلّس، وقال البراء: كان يروي عن جماعة ثم يسمع منهم فيحور، ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة، كذا في «التفريب»^(١) من رواية السنة.

(وعن محمد بن سيرين) الأنصاري وهم تابعيان، فالحديث مرسل، وصله انساني من طريق قتادة وحميل الطويل وسمك بن حرب، ثلاثتهم عن الحسن البصري عن عمران بن حصير، وابن عبد البر من طريق يزيد بن إبراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران، ومسلم من طريق هشام بن حسان، وأبو داود من طريق أيوب وسجين بن عتيق ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصير، قاله كزركاني^(٢).

وقال الهادي^(٣): «هذا مرسل، وقد أسند من حديث عمران بن حصير أخرجه مسلم من رواية إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصير، وأخرجه من حديث الثغفي عن أيوب أن رجلاً من الأنصار، وبالأول أكثر، رواه ابن علية وحمام عن أيوب، قال النووي: هذا الحديث مما استدركه إندارقطني على مسلم، فقال: ثم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه عن خاله الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، قاله ابن العذائي.

قال النووي^(٤): ليس فيه تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران،

(١) (١٦٥/١).

(٢) شرح البيهقي (٨١/٤).

(٣) «المتن» (٦٠٤/٦).

(٤) شرح صحيح مسلم لنوري (١٤١/١١/٦).

أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ غَيِّدًا لَهُ، مِئَةً عِنْدَ مُؤَيَّهِ.

ولم يثبت عدم سماعه، ثم يندرج في صحة الحديث؛ لأنه ذكره متابعة بعد ذكر الطرق الصحيحة، اهـ.

وقال النوفلي^(١): رَوَاهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْحَسَنِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَابْنِ الْمُهَلَّبِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي رِيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْخُضَاعِيِّ، وَرَوَاهُ نَعْوَةُ عَنْ أَبِي عَرَبَةَ، اهـ.

(أَنَّ رَجُلًا) مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ وَابْنِ دُرَيْدٍ (فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَعْتَقَ غَيِّدًا لَهُ سِتَّةَ عَشْرَ مَوْتَةً فَإِنَّ الْفَرُضِي: الظاهر أنه نُحِرَ عَنْهُمْ فِي مَرَضِهِ، قَالَ سَحْنُونُ: قِيلَ: بَنَاهُمْ، وَقِيلَ: أَوْصَى بِهِ، فَنَحَرْنَا نَسْتَعْمَلُ الْقِرْعَةَ فِيمَا جَاءَ فِيهِ الْخَبَرُ مِنَ الْعَقِّ فِي الْمَرَضِ، أَوْ الرُّصِيَةِ فِي جُمْلَةٍ بَعْضُهُمْ بِضَيْقٍ لَكُمْ عَنْهُمْ وَلَا يَسْهُمُ بَيْنَ الْمُدِيرِينَ فِي الصَّحْفَةِ، لِأَنَّا لَمْ نَعُدْ مَا جَاءَ فِيهِ الْخَبَرُ.

قال الباجي^(٢): يريد بذلك أنه بلغته كروايتنا من وجه يجوز له التعقُّق بها، فحملها على قصتين أو على قصة ثبت فيها حكمان لا يتناقضان، فيحمل عليهما، أما الرُصِيَةُ يعقِّقهم فلا خلاف في المذهب في أنه يقرع بينهم بالسهم، وأما إن بَنَاهُمْ فِي الْمَرَضِ، فقد روى ابن المَوَازِ عَنِ ابْنِ الْغَسَّاسِ أَنَّهُ يقرع بينهم، ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن العاجشون، وقال أبو زيد وأصنع والعارف: يعق من كل واحد منهم بخير سهم، وإنما السهم في الرُصِيَةِ.

وإنما وجب الاختلاف فيه لاختلاف لفظ الحديث، ففي حديث عبد الوهاب أن ما حكم فيه النبي ﷺ، المَرَضَةُ، وإنما كان في وصية الأنصاري يعق سِتَّةَ وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّهُ أَعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ، اهـ.

زاد في رواية لمسلم وأبي داود، فقال له النبي ﷺ قولاً شديداً،

(١) النوفلي (١٢٤/٣٨٠).

(٢) النوفلي (١٢٥/٣٨٠).

فَأَمَّنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ. فَأَعْتَقَ ثَلَاثَ بَنَاتِكَ الْغَيْبِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرُهُمْ.

مرسل. وقد وصله سلم عن حماد بن حميد في ٢٧ - كتاب الأيمان،
١٢ - باب من أعتق شركاء له في عبد، حديث ٥٦.

وشرح في رواية أخرى بلفظ: «لو علمت ذلك من صليته عليه» وفي رواية
لأبي داود: «لو شهدت قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين»^(١)
(فأمنهم) أي أفرج (رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق ثلاث تلك الغيب) ولمسلم:
قد أمنهم رسول الله ﷺ فجزأهم ثلاثاً، ثم أفرج بينهم، فأعتق اثنين وأزق
أربعة، قال القاري: قال زين العرب: وذلك لأن أكثر عبيدهم الزوج، وهم
مساوون في القيمة، اهـ.

(قال مالك: وببلغني أنه لم يكن لذلك الرجل) المذكور (مال غيرهم) أي
غير الأعداء، وهكذا روي عنه مسلم وأبي داود من حديث عمران أنه لم
يكن له مال غيرهم، قال البيهقي^(٢): فإذا قلنا: إن القرعة تستعمل في العتق،
فقد روى عيسى بن دينار وسحمد بن عيسى عن ابن نافع أنه لا يسهم في الرقيق
إذا كان للمالك شيء من المال، قال ابن نافع: وإنما أسهم رسول الله ﷺ؛
لأنه لم يكن له مال غيرهم، قال ابن المزي: درست مطرفاً يقول مثل ذلك،
فثلث له: هو قول مالك، فقال: هو الذي لا يعرف غيره، وهو الذي روى
ابن المواز عن ابن القاسم أن القرعة لا تكون إلا لمن لم يدع مالا غيرهم.

وروى ابن حبيب عن مطرف وابن النجاشي أن يثلثهم في مرضه أو
أوصى بعتق بعضهم، فلم يجعلهم الثلث، فليفرج بينهم كان له مال سواهم أو

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٦٠).

(٢) المصنف (٢٩٥/٦).

لم يكن، وقد تقدم من قولي معنون ورواية غيره عن مالك أنه يسئهم إذا ضاق
الملك عنهم، وذلك يقتضي أنه لا مالاً غيرهم، وجبه القول الأول: ما في رواية
ابن علية وحمام بن زيد في هذا الحديث بمصطلح «لا مال له غيرهم» ووجه
القول الثاني: أنه ليس في حديث مالك أنه لا مال له غيرهم، فجعل عدة
الفرقة أنه اعتقهم عند موته، وظاهر حال الوجبة والمريض أنه يعتبر في ذلك
الثقة. اهـ.

قال النووي^(١): في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والمشافعي وأحمد
وابن حبان وداود، والجمهور في ثبوت الفرقة في معتق ونحوه، وأنه إذا اعتق
عساً في مومن موه، أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، فخرج بينهم،
يعتق ثلثهم بالفرقة.

قال الحوفي^(٢): وبهذا قال عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان، وقال
أبو حنيفة: يعتق من كل واحد ثلثه، ويشترى في باقيه. ورؤي نحر هذا عن
سعيد بن المسيب وشريح وإسعيى والنخعي وقتادة وحمام؛ لأنهم نسأوا في
سبب الاستحقاق، فيستأوون في الاستحقاق، وأنكر أصحاب أبي حنيفة
الفرقة، وقالوا: هي من الفقار، ولعنهم يَرْفُؤُنَ الخَيْرَ الوَارِدُ فيه لمخالفة قياس
الأصوب. اهـ. زاد فتاوى فيحيى قال يقول أبي حنيفة «الحسن» وهو راوي
الحديث.

وقال ابن رشد^(٣): من اعتق عبداً له في مرضه أو بعد موته ولا مال له
غيره، يقال مالك ومشافعي وأصحابهما وجماعة قسموا ثلاثة أجزاء، واعتق

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/١١٠ - ١١٤).

(٢) «المعنى» (١/٢٤٠ - ٢٨٠).

(٣) «بند استنبط» (٢/٢٧٩).

حزاً منهم بالفقرة، وكذلك الحكم في الوصية، وخالف أنشبه وأصيه مثلاً في العتق الميت، فقالا جميعاً: إنما القرعة في الوصية، وأما حكم العتق أنشبه فهو تحكمه العتق.

ولا خلاف في مذهبنا، أن المأثورين في كلمة واحدة، بما ضاع سهم الثلث أنه يعزى من كل واحد منهم بقدر حصة من الثلث، وقال قوم: يعزى من الجميع ثلثه، فقوم من هؤلاء، عيروا في الثلث لبيعة، وهو مزب مالت والشافعي، وقدم عتقوا العتق، عند مالت إذا كانوا ستة مثلاً عتق منهم الثلث بالبيعة، كان الحاصل في اثنين سهم، أو ثلث، أو أكثر، وذلك بقدر ما لقرعة، وقال قوم: على المعتبر المصد، فإن كانوا ستة عتق سهم اثنين، وإن كانوا سبعة عتق اثنين وثلث، هذا.

قال ابن القيم: حدثت عمر بن حارث بن حارث بن حارث، لكنهم لم يقبلوه لانقطاعه بظن، وقد علمت أن ما صح عنه مما أن يصعب بعبارة فادسه، ومن اعلم بحالته الكتاب وألمه المشهور، وكذا مخالفة العادة فخاصية بخلافه، قالوا: هذا مخالف لنسب الثقات بتحريم الميسر، فزله من حيسه، لأن خاصية تعيين الملاك أو الاستحقة في المأثور، والقرعة من هذا المأثور، لأنها توجد امتحان العتق إن ظهر كذا، لا إن ظهر كذا، وأما قضاء العتق بخلافه، فإنه خاصية يسي أن واحداً من تلك ستة أعيد، ولا يملك عتقهم من دهم، ولا نوب، ولا سحار، ولا قبح، ولا دار يستحقها، ولا شيء غليل، ولا كثير.

وما قيل: إنه قد سقى ذلك للعرب ليأخذوا عنده أو غير ذلك، فهو أيضاً من مقتضى العتق عليه؛ لأنه أندر ما، وكان مستحيلاً في العادة والعروة، فيوجب رد الزرية بهذه العلة الناطقة، كما قبلوا في المفسر بزيادة من بين

جماعة لا يعمل مثلهم عن مثلها مع اتحاد المجلس أنه يحكم بقطعة، وصار هذا من حسن الخير الواحد فيها نعم به المولى، فذلالة العادة والمكتاب على نفي مقتضاها يحكم بقطعة من بعض رواة عن عمران.

ولذلك أجمع على عدم الإقراع عند تعارض البتين للعمل بأحدهما أيضاً عند تعارض الخبرين، ونحن لا ننفي شرعية القرعة في الجملة، بل شتتها شرعاً لتطبيب القلوب ودفع الأحقاد والخدائن، كما فعل عليه السلام للسمر سائه، فإنه لما كان السمر بكل من شاء منهم جائزاً، إلا أنه ربما يتسارع الضغائن إلى من يخطئها، فكان الإقراع لتطبيب قلوبهم، وكذا إقراع القاضي في الأنصبة المستحقة والبندية بتخليف أحد المنحالفين، إنما هو لدفع ما ذكرنا من تمة الفصيل.

والحاصل أنها إنما تستعمل في المواضع التي يجوز تركها فيها لما ذكرنا من المصير، ومنه استنباهم زكريا - عليه السلام - معهم على كفالة مريم - عليها السلام - كان لذلك، وإلا فهو كان أحق بكفالتها، لأن شأنتها كانت تحته، فأبى أن يشرف بها الاستحقاق بعد اشتراكهم في -، فأولى به طاهر التوريع، لأن القرعة قد تؤدي إلى حرمان المستحق بالكلية، لأن العتق إن كان شائعاً فيهم يقع في كل منهم منه شيء، فإذا جمع الكل في واحد، فقد حرم الآخر بعض حقه، بخلاف إذا وزع، فحينئذ كل شيء.

واستدل الطحاوي في مشكل الآثار^(١) على نسخ القرعة بأن علماً - رضي الله عنه - قضى في زمانه عليه السلام بين ثلاثة وقعوا على امرأة باليمن بالقرعة، ثم بعد ذلك قضى بين الرجلين وقعا على امرأة بأن الولد بينهما، ومحال أن يكون علي - رضي الله عنه - بتضي بخلاف ما كان قضى به في زمانه عليه السلام، ولم ينكر عليه النبي عليه السلام إلا وقد اطلع على نسخ القرعة.

١٢٥٠ / ٢ - وَحَقَّقْنِي مَا بَكَ، عَنْ رُبَيْعَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ؛
أَنَّ رَجُلًا فِي إِيمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَتَى رَقِيقًا لَهُ، كُنْهَهُمُ

وَقَالَ الْبَعْضَاءُ فِي الْأَحْكَامِ ظَرَفَاءُ^(١) فِي فِصَّةِ أَسْهَمَ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَحِ بِذَلِكَ عَلَى جُوزِ الْفِرْعَةِ فِي الْعَبِيدِ بِعَقْدِهِمْ فِي مَرْبَعِهِ ثُمَّ يَمُوتُ،
وَلَيْسَ هَذَا مِنْ عَقْدِ الْعَبِيدِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الرِّصَا بِكِفَالَةِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ بِعَبْدِهِ حَاطَرٌ
فِي الْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ التَّرَاضِي عَلَى اسْتِرْدَائِهِ مِنْ حَصَلَتِ لَهُ الْحَرِيَّةُ، وَقَدْ كَانَ
عَقْدُ الْعَبْدِ نَافِذًا فِي الْجَمِيعِ، فَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بِالْفِرْعَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِ.
كَمَا لَا يَجُوزُ التَّرَاضِي عَلَى نَقْلِ الْحَرِيَّةِ عَنْ رَقْعَتِ عَلَيْهِ، وَإِلْقَاءِ الْأَقْلَامِ بِشَبِّهِ
الْفِرْعَةِ فِي التَّقْسِمَةِ، وَبِهِ تَقْدِيمُ الْحَصُومِ إِلَى الْحَاكِمِ، وَهُوَ نَظِيرُ مَا رَوَى عَنْهُ يَحْيَى
أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَجَ بَيْنَ سَيَانِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّرَاضِي عَلَى مَا خَرَجَتْ بِهِ
الْفِرْعَةُ حَاطَرٌ مِنْ عِبَرِ فِرْعَةٍ.

وَكُنْتُكَ كَذَلِكَ حَكَمَ كِفَالَتُهُ مَرِيضًا عَلَيْهِ السَّلَامُ . . . وَغَيْرِ جَانِبٍ وَفَوَاجٍ
النَّوَاسِي عَلَى نَقْلِ الْحَرِيَّةِ عَنْ رَقْعَتِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ أَمْسَكَ مِنْكُمْ نَفْسًا»^(٢) أَحْتَجُّ بِهِ
بَعْضُهُمْ فِي يَحَابِ الْفِرْعَةِ فِي الْعَبِيدِ بِعَقْدِهِمُ الْمَرِيضِ، وَذَلِكَ بِحَقِّقِ مَعْنَى أَنَّهُ
عَنْهُ السَّلَامُ مَدَّهِمْ فِي طَرَحِهِ فِي الْبَحْرِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ،
كَمَا لَا يَجُوزُ الْفِرْعَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ، وَفِي أَخَذِ مَالَهُ، فَكُلٌّ عَلَى أَنَّهُ
خَاصٌّ فِيهِ عِبْدُ السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهِ، انْتَهَى.

١٢٥٠ / ١ - (مَالِكُ، عَنْ رُبَيْعَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ) الرَّيِّ (أَنَّ رَجُلًا) لَهُ
يَسْمُ (فِي إِيمَارَةِ أَبَانَ) فَتَحَ الْهَمْدَةَ وَغَنَةَ الْوَاحِدَةَ (بَيْنَ عِثْمَانَ) بْنِ عَفْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - عَلَى نَمِيْنَةٍ فِي زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كُنْهَهُمُ) بِالنَّصْبِ نَاكِدًا.

(١) (١٢٣/٣).

(٢) سورة الصافات الآية ١٢١.

جَمِيعاً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ. فَأَمَرَ أَنَاذُ بْنُ عُثْمَانَ بِتِلْكَ الرَّقِيقِ
فَقُبِسَتْ أَثْلَاثاً. ثُمَّ أَسْهَمَ عَلَى إِيَّاهُمْ بِخُرُوجِ سَهْمِ الْمَيْتِ فَبَغْتَقُونَ.
فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ. فَتَقَى الثَّلَاثُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ.

(جميعاً) أيضاً تأكيد (ولم يكن له مال غيرهم، فأمر أبان بن عثمان) عملاً بما
تقدم من قصة **ثلاث** (بتلك الرقيق فقسمت) بباء المجهر (أثلاثاً) قال نراغب:
الثلاث أحد الأجزاء الثلاثة، والجمع أثلاث.

(ثم أسهم) أي أقرع أبان، وقال: (على إيهام يخرج سهم الميت فيمضون)
بباء التفاعل، أي الورثة يعيونه عيماً (فوقع السهم) أي خرج اسم الميت (على
أحد الأثلاث، فتقَى الثلاث الذي وقع عليه السهم) ورَقٌّ ثلاثان، وأصل مالك، ذكر
ذلك لنا فيه من صورة الاستهام، وحكي عن السلف فيه صور مختلفة^(١).

قال الباجي^(٢) وإذا أودت الفرقة بين الرقيق، فإن انقسموا على ثلاثة
أقسام معدلة قسمهم على ذلك، وأخذ ثلاث بطاقات فيكتب في كل بطاقة
أسماء من في الجزء من الميراث، وتلف كل بطاقة في طين بحضرة العدول،
وتعطى لمن يداخلها في كلمة من صغير أو كبير. ثم يخرج واحدة فتقصر، فيعنى
من فيها، رواه ابن حبيب عن مطرف وابن النماشون. وإن لم يعادل الرقيق في
انقسامه على أجزاء الثلاث، فإنه يكتب اسم كل عبد في بطاقة بعد أن تعرف قيمة
كل واحد منهم، وتكتب قيمته مع اسمه، فمن خرج سهمه متوفياً حملته
الثلاث، وإلا فما حمل منه ورَقٌّ باقيه، وإن كان أقل من الثلاث أعيد السهم حتى
يستوفي الثلاث، ورَوَى مثل ذلك كله في «المدنية» عيسى عن ابن المقاسم، **أد.**
وبسط الموفق^(٣) في كيفية الفرقة وصورها.

(١) انظر: أحكام القرآن، (٣/٤٧٨).

(٢) «المصنف» (١/٢٦٦).

(٣) انظر: «المصنف» (١٤/٢٨٣).

(٤) باب القضاء في مال العبد إذا أعتق

(٤) مال الممَّنوع

روى الشيخ النجاشي^(١) قال: قالها، وهو من العبد إذا أسقى.

إِذَا أُعْطِيَ

[illegible]

وكان من رواد الأتراك يسافروا من ابن مسعود أنه قال لعلامة عسيرة ما
 نصير إني أريد أن أعتك عتقا، فأعزى سائله، فلي سمعت رسول الله ﷺ
 يقول: أليس من أعتق عبدا، أو عبدا، فلم يخرجه سدا، فماتت نسبه،
 ولأن العبد وماله كان جميعاً للنسيب، فأراد ملكه من أحد عبدا، فمضى ملكه في
 الآخر كما لو ناسبه، وقد دل على ذلك حديث النبي ﷺ من باع عبداً وله مال
 فماله فأياه إلا أن يشتريه المراء،^(١٢)

وَأَمَّا عِدَّتُ اسْمِ حَمْدِ مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ : بِرُوحِ عَيْدِ اللَّهِ بِنِ أَبِي حَمْدٍ مِنْ أَهْلِ
بَصْرَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْعِدَّةِ ، كَانَ صَاحِبَهُ فَنَفَسَ ، وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ هَذَا
حَدِيثٌ حَقٌّ ، وَأَمَّا دَعْوَى بَنِي شَمْرٍ فَأَمَّا دَعْوَاهُ : وَهُوَ غَيْرُ دَعْوَتِهِ ، فَبِالْإِسْلَامِ أَمْرًا .

1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 26

$$d\Gamma_{\text{eff}}^{\text{eff}} = d\Gamma_{\text{eff}}^{\text{eff}} + d\Gamma_{\text{eff}}^{\text{eff}} \quad (1)$$
[illegible]

٥/١٢٥١ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ:
فَضِيتُ السَّنَةَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ.

كان هنا عندك على التفضيل؟ قال: أي لعصري على التفصيل. قبل له: فكأنه
عندك للسيد؟ فقال: نعم، للسيد مثل البيع؛ سواء. اهـ.

وقال ابن رشد^(١): قالت طائفة: المال للسيد، وقالت طائفة: ماله تبع
له، وبالأول قال ابن مسعود من الصحابة. ومن لعنهاء أبو حنيفة وأحمد
واسحاق. وبالثاني قال ابن عمر وعائشة والحسن وعطاء ومالك، وأهل
المدينة، وقال أيضاً في موضع آخر: اختلفوا في مال العبد هل يتبع في العتق
والبيع؟ على ثلاثة أقوال. أحدها: أن ماله لسيديه فيهما، وكذلك المكاتب، وبه
قال الشافعي والكوفيون. والثاني: ماله تبع له فيهما. وهو قول داود وأبي ثور،
والثالث: أنه تبع له في العتق، لا في البيع إلا أن يشترط انشترتي، وبه قال
مالك والليث، اهـ.

قلت: وحديث ابن عمر المرفوع أخرجه أبو داود بلفظ: من أعتق عبداً
وكان له مال فعلى العبد منه والقسمير يحتمل أن يكون تبعاً أو للسيد، فيحتمل أن
من رواه بلفظ: ماله للعبد، رواه بالمعنى حملاً للقسمير للعبد.

٥/١٢٥١ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري أنه سمعه يقول: مضت
السنة أي استمرت، قال ابن عبد البر: قالوا: لم يكن أحد أعظم بالسنة
الماغبية من الزهري (أن العبد إذا عتق) ببناء المجرى في الهندية، والمزيد في
المصرية (تبعه ماله) قال الزرقاني^(٢): إلا أن يستثنى السيد قبل أن يعتقه. اهـ.

وفي المحلى: به قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك: إن المال للعبد
إذا أعتقه إن لم يشترط السيد نفسه. اهـ. وهذا مصير منهم إلى أن المال

(١) إبداء المجتهد (٢/٢٧٢)

(٢) شرح الزرقاني (٤/٨٢)

فَإِنْ مَلَكَ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ ثَبَعَهُ مَالُهُ، أَنَّ الْمَكْتَابَ إِذَا كُتِبَ ثَبَعَهُ مَالُهُ. وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ. وَذَلِكَ

للسيد؛ لأنه إن كان للعبد فلا حق للسيد في الاشتراط، وعلى هذا فمعنى السنة الماضية أن السنوات لا يتعرضون لأموالهم تفضلاً منهم على عبيدهم حين عتقوا.

وقال الباجي^(١): قوله: مضت السنة إلخ يريد أن ماله يبقى على ملكه ولا يكون لسيد له انتزاعه منه إذا أعتقه ولم يستثن ماله ولا شيئاً منه؛ لأن لفظ العتق لم يشاؤله ماله، وإنما قوي ملكه له بخلاف البيع، فإنه وإن كان لا يشاؤله أيضاً إلا العبد دون ماله، فإنه يخرج إلى مالك له من انتزاع ماله ما للأول، فكان الأول أحق به؛ لأن بيعه دون ماله يستزله انتزاعه، وذلك جازم له.

وهذا حكم عتقه المباشر البذل، والوصية؛ لأن الوصية بالعتق حتى، فيلزم أن يتبع المال، وقال أشهب: ليس للورثة انتزاع مال الموصي بعتقه قبل إنفاذ عتقه، إن كان العتق معجلاً، وإن كان مؤجلاً بعد الموت، فقد قال أشهب: للورثة انتزاع ما لم يقرب الأجل، وبه قال ابن المواز، وقال ابن عبد الحكم: ليس للورثة ذلك، وأما الموصى به إلى أجل كرجل، ففي «العتبة» من سماع ابن الغاسم: أن مال العبد للموصى له برقة العبد بخلاف الهبة والصدقة، وفي «الموازية» من رواية ابن وهب عن مالك: لا يثبته ماله في وصية ولا هبة ولا صدقة ولا بيع ولا رهن، إلا في عتق جميعه أو بعضه أو الكتابة أو العتابة إلى آخر ما بسط الباجي من الفروع.

(قال مالك: ومما يبين ذلك) وذكر المشاور إليه نصاً بقوله: (أن للعبد إذا عتق ثبته ماله) يعني ما يرضعه، ويكون دليلاً عليه (أن المكاتب إذا كتب ثبته ماله وإن لم يشتترطه) انعبد المكاتب؛ لأنه أحرز نفسه وماله بالكتابة (وذلك) أي

(١) «المنهاج» (٦/٢٦٧).

أَنْ عَقْدَ الْكُتَابَةِ هُوَ عَقْدُ الْوَلَاءِ. إِذَا تَمَّ ذَلِكَ.....

وجه قياس أحدهما على الآخر (لأن عقد الكتابة هو عقد الولاء بعينه إذا تم ذلك) أي تم عتقه بأداء الكتابة، فكذلك العتق أيضاً عقد الولاء لنفسه بنعام العتق.

قال الباجي^(١): يريد أن الكتابة عقد يقتضي ثبوت الولاء كالعتق، وهو بمعنى قولنا: إنه خرج العبد عن ملكه إلى غير مالك، فهذا حكم العتق والكتابة، وإن اختلفا في أن الكتابة عتق بعرض، وكذلك القطاعة والعتق المطلق عتق بغير عرض، وهذا يدل على أن التعليل الصحيح من ذلك أنه خارج إلى غير مالك، ولر علل بأنه خارج بغير عرض بطل بالكتابة اهـ.

قلت: الظاهر أن مراد الإمام مالك بمال المكاتب ما عنده بعد أداء الكتابة، وهو للمكاتب إجماعاً، وفي الشرح الكبير^(٢): يملك المكاتب اكتسابه، ومنافعه، والشراء، والبيع، والإجارة، والاستجارة، والسفر، وأخذ الصدقة، والإنفاق على نفسه، ولذاته، ورفيقه، وكل ما فيه صلاح المال يملك المكاتب اكتسابه ومنافعه، والشراء والبيع بإجماع أهل العلم؛ لأن عقد الكتابة لتحصيل العتق، ولا يحصل إلا بأداء عرضه، ولا يمكن الأداء إلا بالاكساب، وليس له استهلاك ماله ولا هبته، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا تعلم فيه خلافاً؛ لأنه حق سيده لم ينقطع عنه؛ لأنه قد يعجز فيعود إليه، اهـ.

فعلم منه أنه يملك أمواله في زمن الكتابة بالإجماع، فيعد أدائه بدل الكتابة وصيرورته حراً بالأولى، وهو يمكن أن يكون نظيراً للمال عند العبد وقت العتق، لكن قول الماتن: إن المكاتب إذا كوتب تبعه، يدل على أن المراد المال وقت الكتابة، فالسألة خلافية.

(١) المتن، (٢٦٧/٦).

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة (٣٦٧/١٢).

وَيُتَمَلَّحُ عَلَى الْعَتَقِ وَالْمَكْتَابِ بِحُرَّتِهِ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ.....

فإن السوراني^(١) إذا كتبت العبد بوجه ما قلنا له العبد، إلا أن يندرج
المكتاتب، فإن كانت له مزية، أو ولد له فيه لبيده، وهذا عند الشافعي
والحنيني من مبالغ بأمر حذيفة وأمر بوملح والشافعي، وقال الحنيني، وعطاء،
والشافعي، ومطعم بن موسى، وعمر بن دينار، ومالك، وابن أبي ليلى، في
المكتاتب ماله له، ووافقتنا عطاء ومطعم بن موسى والشافعي وعمر بن دينار
ومالك في نفيه، اهـ.

ويشك في هذا ما يأتي في أبواب المكتاتب من حكاية الإجماع على
ذلك، وبشكل أخص، ما قلنا الموقوف أيضاً، إن المكتاتب لا زكاة عليه ولا خلاف
بعضه، فإذا أعتق هذا من أهل الزكاة حلت، فمستدرك حول الزكاة من يوم عتق.
وإذا لم التحول وجبت الزكاة إن كان تصاعداً، وإن لم يكن تصاعداً فلا شيء،
مـ. اهـ.

ورجى الإشكال طاهر أن المكتاتب إذا حلت أوقافه العادية في زمن الكفاية
أحداً، وأوقافه الموحدة وقت الكفاية أيضاً عند مالك ومرو واقفه، فكيف لا
يكون عليه زكاة؟

ويمكن انقضى عنه بد. نقدم في كلام الفرج الكسري، أنه يوم الموقوف
أن المكتاتب محجور عليه في ماله وجميع أهل العلم، ليس له استهلاك ولا
هبة، لأن حتى بيده لم ينقطع عنه، لأنه قد يعجز فيعود إليه، وما يرد أنصا
على أن مراد السعدي السائل وقت عند الكفاية الكلام الأخر، فإنه ذكر فيه
الفرق بين السائل والمؤنة، إذ ينبغي الأول دون الثاني.

ونقدم في كلام الموقوف أن الإمام مالكاً فرّق في المزار والمولد في وقت
الكفاية والمال (وليس مال العبد) والمال (المكتاتب بمزولة ما كان نهماً) أي

من ولد، إنما أولادهم بمنزلة رقابهم ليسوا بمنزلة أمهاتهم لأن
السنن التي لا اختلاف فيها، أن العبد إذا غرق بغير ماله ولم يبق له
ولد، وأن المكاتب إذا كُتِب، تبعه ماله ولم يتبعه ولده.

للمكاتب والعبد (من ولد) بل بينهما فرق ظاهر، وهو أنه (إنما) أولادهم بمنزلة
رقابهم) أي بمنزلة ذواتهم مملوكة لمسيب.

فإن ابن زبدة قال: انصروا عني أن ماله المكاتب لا يدخل في ماله
المكاتب إلا بشرط؛ لأنه عند أسر نفسه، وكذلك انصروا عني دخول ما ولد
له في الكفاية فيها، اهـ. قلت: والصواب بالولد ما كان له من أمه له، كما سيأتي
في أبواب المكاتب. أما إن كان من حرة، فهو حر تبعاً لأمه، وإن كان من أمه
مروحة، فهو مملوك لسيدها، دون الولد تبع للام في الحق وانصروا (ليسوا) أي
الأولاد (بمنزلة أموالهم) بل أموالهم ملك لهم، عند الإجماع مالك رس وقته.

قال النووي في حديث من ابتاع عبداً وله مال، انصروا: فيه دليل
على أن السيد إذا ملكه سيده مالا ملكه، وبه قال مالك والشافعي في القديم.
وقال في الجديد، وبه حجة، إن العبد لا يملك شيئاً أصلاً، والظاهر الأقول،
لأن نسبة المال إلى المملوك تشترط أنه يملك، وأنويله بأن المراد أن يكون
شبهه في يد السيد من مال السيد، وأضيف إليه للاحتصاص خلاف الظاهر، اهـ.

وجه أنه إذا كان مملوكاً له، فكيف صار لغيره بغيره بشرط، وتقدم
ابتاعه بالشرط؟ الآن السنة التي لا اختلاف فيها) عندنا (أن العبد إذا غرق تبعه
ماله) ويكون مملوكاً للعتيق بعده أيضاً، كما كان مملوكاً له قبل ذلك، (ولم يتبعه
ولده) فإن العبد إذا غرق لا يبعث معه أولاده (وإن المكاتب إذا كُتِب تبعه ماله)
فيكون مملوكاً للمكاتب كما تقدم (ولم يتبعه ولده) لأن الولد دون كالأولاد ولا
يدخل معه معاً في العتق، ولا يكتسبه.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُسْكَاتِبَ إِذَا أُلْفَسَا أُجِذْتُ أَمْوَالُهُمَا. وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِمَا، وَلَمْ تُؤْخَذْ أَوْلَادُهُمَا. لِأَنَّهُمْ لَبَسُوا بِأَمْوَالِ لَهْمَا.

(قال مالك: ومما يبين ذلك) أي الفرق بين المال والولد (أيضا أن العبد والمأذون (والسكاتب إذا أُلْفَسَا) بكثرة النون عليهما (أُخِفَت) ببناء المجهول (أموالهما وأمهات أولادهما) وتؤذى بهما النيون (ولم تؤخذ أولادهما، لأنهم) الأولاد (لبسوا بأموال لهما) بل ملك لساكنتهما، وهذا ظاهر مع الاختلاف بينهم في ديون العبد والمأذون ما يؤخذ منه.

قال ابن رشد^(١): أما اختلافهم في العبد المقتلس المأذون له في التجارة، هل يبيع بالدين في رقبته أم لا؟ فنذهب مالك وأهل الحجاز إلى أنه إنما يبيع بما في يده لا في رقبته، ثم إن أعتق اتبع بما بقي عليه، ورأى قوم أنه يباع، ورأى قوم أن الغرماء يخبرون بين يمينه وبين أن يسحق فيما بقي عليه من الدين، وبه قال شريح، وقالت طائفة: بل يلزم سيده ما عليه وإن لم يشترط، اهـ.

وفي «الهداية»^(٢): ديونه أي العبد المأذون متعلقة برقبته، يباع للغرماء إلا أن يقبله المولى، وقال زفر والشافعي: لا يَبَّاعُ، ويباع كسبه في دينه بالإجماع، ثم إن فضل شيء من ديونه قُلِّبَ به بعد الحرية، اهـ.

وفي «الشرح الكبير»^(٣): العبد المأذون له في التصرف أو الاستئانة فيما يلزمه من الدين على روايتين: إحداهما: بتعلق برقبته، وهو ظاهر قول أبي حنيفة، والثانية: بتعلق بصفة السيد، وهو الذي ذكره الخوافي، فعلى هذه الرواية يلزم مولاة جميع ما أذن، وقال الشافعي ومالك: إن كان في يده مال قضيت ديونه منه وإلا تعلق بدمته، يتبع به إذا حن وأيسر، اهـ.

(١) «إبداء المجتهد» (٢/٢٩٠).

(٢) (٢٨٩/٢).

(٣) (٥٣٤/٤).

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَوْهُ
الَّذِي ابْتِاعَهُ، مَالَهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ.
قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حُرِّجَ، أَخَذَ
هُوَ ذِمَّتَهُ، وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلَدُهُ.

(٥) باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنِّي رَأَيْتُ رَجُلًا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْأُمَّهَاتِ
أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَطَ الَّذِي ابْتِاعَهُ مَالَهُ لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ، فَلَا يَكُونُ
لِلْمُشْتَرِي إِذَا اشْتَرَوْهُ فِي الْبَيْعِ مَالُ الْعَبْدِ، وَفَإِنَّ لَدُنْهُ لَيْسَ يَدْخُلُ فِي الْمَالِ، بَلْ
هُوَ مُسْتَقِلٌّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حُرِّجَ، إِنْسَانًا (أَخَذَ) ...
الْمَجْهُولُ أَنِّي يَقَعُ فِي لَابِسٍ (هُوَ وَمَالُهُ، وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلَدُهُ) فِيهِ، وَكَانَ الْوَلَدُ
فِي حُكْمِ مَالِهِ لِأَخِيذِ الْوَلَدِ أَيْضًا فِي الْعَمَلِ، وَإِذَا لَمْ يُوْخَذْ فِيهَا عَمَلُهُ أَنَّهُ
مُسْتَقِلٌّ.

وهي «الطرح» فكيف؟ ما هو الذي يثبت العتق، قيم منقولة فهي متعلقة
برقبة العبد، سواء كان مأذوناً أم أولاداً، رواية واحدة، وله يقول أم حبيبة
وذلك معنى، وفي ما يتعلق برقبة العبد خُتِرَ السبب بين منعه للبيع وبين ماله،
فإذا بيع، وكان ثمنه أقل مما عليه، فيسبب لرب اثنين إلا ذلك - لأن العبد هو
الحائز، فلم يجبه على غيره شيء، أحد.

(٥) عتق أمهات الأولاد

بشتم الهمة وكسرها، وفجح السبب وكسرها جمع أم، وقال بعضهم: أمهات
للإسماء، وأمّهات للنسب، وقال آخرون: يقال: أمهات وأمهات، كلها في

«الحجني» عن الجديري، وقال الرابع^(١): «الأم أمينة أمهة لقولهم: أمهات وأمهة، وقبل: أهله من الضاعف لقولهم: أمات وأمة، اهـ. وأم الولد هي التي ولدت من سيدها في ملكه مع الاختلاف بينهم متى تكون أم ولد، كما تقدم في النكاح، فإذا مات السيد، فتصير هي حرة عند جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة»

قال ابن الهمام^(٢): «لا يجوز بيعها ولا تمليكها ولا هبتها، بل إذا مات السيد ولم ينحز عتقها لعن سيرة من جميع العامة، ولا تسمى تحريراً، ولو كان السيد مدوناً مستخرقاً، وهذا كله مذهب جمهور الصحابة والتابعين والمفتين، إلا من لا يعتد به كبشر العربى، وبعض الظاهرية، فقاتلوا: يجوز بيعها، اهـ»

وقال السموقى^(٣): «تعنى أم الولد من رأس المال، وإن لم يملك سواها، وهنا قول كل من رأى عتقهن، لا يعلم بينهم فيه خلافاً، سواء ولدت في الصحة أو المرض، لأنه حاصل ما نلذذه وشهوته وما يتلطف في شيوته ولذاته، يستوي فيه حال الصحة والمرض، كالذي يأكله ويلبس، اهـ»

وجامع القضاء في العتاقة

يعني الأحكام المنفردة في العتق «مجمع المصنف في الترجمة أمرين، الأول: عتق أم الولد، وهو إجماع خلافاً لمن أباح بيعها، كما سيأتي الخلاف فيه، والثاني: بعض الأقضية المنفردة في العتق، كما سيأتي»

(١) امتهادات الفرائد (٨٦).

(٢) فتح القدير (٤٣٦/٤).

(٣) المنهاج (٥٩٧/١١).

١٢٥٢/٦ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «بُيْعًا وَلَيْدَةً وَلَدَتْ مِنْ سَبِيلِهَا. فَإِنَّهُ لَا بَيْعُهَا وَلَا نَهْيُهَا وَلَا يُورَثُهَا. وَهِيَ تَشْتَعِبُ بِهَا. فَإِذَا مَاتَ نَهَى حُرَّةً».

١٢٥٢/٦ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن) أماء (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: أبا وليدة) أي أمة (ولدت من سبيلها فبنيها) أي السيد (لا يبيعها ولا يهونها) أي لا يورثها (عني لا يورثها أحد بعد موت السيد يعتقها بعد موته. والحررة لا تورث (وهو) أي السيد (يستع منهن) بالوطء والتخلف وغيرهما (فإذا مات) السيد (فهو حررة) من رأس المال، كما تقدم.

قال السوئي^(١): أحكام أمهات الأولاد أحكام الإماء في جميع أمورهن، إلا أنهن لا يُنْتَن، يعني حكمها حكم الإماء في حمل وطمثها لسيدها، واستخدامها، وملك كسبيها، وتزويجها وإجارتها، وعتقها، وتكليفها، وخلعها، وعورثها، وهذا قول أكثر أهل العلم، وحكي عن مالك أنه لا يملك إجارتها وتزويجها؛ لأنه لا يملك بيعها، فلا يملك تزويجها وإجارتها.

ولما أنها مملوكة يتفق بها، فيمنعت سيده تزويجها وإجارتها كالمدرسة، ولأنها مملوكة تعق بموت سيدها، فأشبهت المدرسة، وإنما منع بيعها؛ لأنها استحققت أن تعق بموته، وبميتها يمنع ذلك، بخلاف التزويج والإجارة، إلا أنها تحالف الأمة الغنم في أنها تعتق بموت سيدها من رأس النصال، ولا يجوز بيعها، ولا التصرف فيها بما ينقل الملك من الهبة والوقف، ولا ما يراد للبيع، وهو الرهن، ولا تورث؛ لأنها تعق بموت السيد، هـ.

وفي «العيني» - قال ابن عبد البر^(٢): اختلف السلف والجمهور من العلماء

(١) «المغني» (١/١٨١).

(٢) «نظر» (الاستدقار) (١٥٢/٢٢).

ففي عتق أم الولد وفي جوار بيعها، وكان أبو بكر وعلي وابن عباس وابن الزبير وجابر وأبو سعيد الخدري يجيرون بيع أم الولد، وبه قال نافع، وقال جابر وأبو سعيد: كان بيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، الحديث.

وفي «التعليق المجمع»^(١): ذكر ابن حزم فيهم ابن مسعود وزيد بن ثابت، وقال ابن الصمام: لكن عن ابن مسعود بسند صحيح، وابن عباس: تعتق من نصيب ولدها، ذكره ابن قدامة، فهذا يصرح برجوعها على تقليد صحة الرربة الأولى عنها، وحكى الشوكاني عنهم الناصر والباقر والصادق والمزني وفتادة، فكتب بجواز عند الباقر والصادق بشرط أن يكون بيعها في حياة سبعا، فإن مات ولها منه ولد باقٍ عتقت عندهم، وقيل: هذا مجمع عليه.

وتمسأته طريقه المذيل، وقد أفردوا ابن كثير بحصن مستغل، وحكي عن الشافعي فيه أربعة أقوال، وذكر أن جملة ما فيها من الأقوال ثمانية، انتهى.

قال أبو عمر^(٢): «والثبت عن عمر - رضي الله عنه - عدم جواز بيعها، وروي مثل ذلك عن عثمان وعمر بن عبد العزيز، وهو قول أكثر الثمانية منهم الحسن وعطاء ومجاهد وسالم وابن شهاب وإبراهيم، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث وأبو حنيفة والشافعي في أكثر كتبه، وقد أحاز بيعها في بعض كتبه، وقال المزني: قطع في أربعة عشر موضعاً من كتبه بأن لا تباع، وهو المخرج من مذهبه، وعليه جمهور أصحابه، وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد، انتهى.

وقال الموفق^(٣): روي هذا عن عمر وعثمان وعائشة وعامة الفقهاء،

(١) (٣٦٣/٣).

(٢) (١) (٣٦٣/٣) (١٢٥٢).

(٣) (١) (٣٦٣/٣) (١٢٥٢).

وروي صالح بن أحمد قال: قلت لأبي: إنني أرى شراً قد ذهب في بيع أمهات الأولاد؟ قال: أكرهه. وقد بيع علي - رضي الله عنه - وقال أحمد في رواية إسحاق بن منصور: لا يعجبني بيعهن.

قال أبو الخطاب: فظاهر هذا أنه يصح بيعهن مع الكراهة، فجعل هذا رواية ثانية عن أحمد، وأصحح أن هذا ليس رواية مخالفة لقولهم: إنهن لا يبيعن؛ لأن السلف، كما وباضافون الكراهة على التحريم كثيراً، ومثي كان التحريم ولمنع مفسر حقه في سائر الروايات وحسب حمل هذا اللفظ المحض على المفسر به، ولا يجعل ذلك اختلافاً انتهى.

وقال الطائفة^(١): وقد استقر الأمر عند الحنف على البيع حتى وفى في قلنا: ابن حزم ومن بعده من أهل الظاهر على عدم حوز بيعهن، وإليه لا شذوذ انتهى.

وقال الشوكاني^(٢): حكى ابن قدامة^(٣) إجماع الصحابة على ذلك، ولا يفتح في صحة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم من الجواز؛ لأنه قد روي عنهم الرجوع من المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن.

وأخرج عبد الرزاق عن علي - رضي الله عنه - بسند صحيح أنه رجع عن رأيه الأخير إلى قول جمهور الصحابة، وأخرج أيضاً عنه عن عبيدة السلماني. قال: سمعت عبداً - رضي الله عنه - يقول: لا يبيعن، رأيت رأي عمر - رضي الله عنه - في أمهات الأولاد أن لا يبيعن، ثم رأيت بعد أن يبيعن، قال عبيدة: فقلت له: مررتك ورأيت عمر في الجماعة أحب إلي من رأيت رجلاً.

(١) مجمع الشامي (٥/٦٦٤).

(٢) قبل الأوطار (١/١٤٩).

(٣) النظر الثماني (١/٥٧٧).

في القصة^(١)، وهذا الإسناد ممدود في أصح الأسانيد
ورواه البيهقي^(٢) من طريق أبيوب، وأخرج نحوه ابن أبي شيبة، وروى
ابن قدامة في المكارم^(٣) أن علياً - رضي الله عنه - لم يرجع رجوعاً صريحاً،
إلا ما قاله أئمة شيوخنا: أقضوا كما كنتم تقضون، وإني أفكره المحدث، وهذا
واضح في أنه لم يرجع عن جهده، وإلا أدن لهم أن يقضوا ما اجتهدواهم
الموافق لرأي من تقدم، انتهى.

وفي «المحلى»: وقال ربيعة: يتعجب عنهما أحد روين ابن ماجه واحداً من
من حديث عكرمة بن ابن عباس، قال: ذكرت أم أيرهم عند النبي ﷺ،
فقال: «أعقبوا ولدها»، وإسناده ضعف، وفي «الإصابة» لكن نه طريق أحد
فاسم من أصبه، إسناده جيد، انتهى.

واحتج الأولون بحديث جابر عند أبي داود^(٤) وإسنادي وغيره: بعد
أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، فلما كان عمر نهدي
فإنهينا، وللساني من وجه آخر: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد
رسول الله ﷺ، فلا يذكر ذلك علمنا، ولا أبعأ عن أبي سعد في أمهات
الأولاد: كنا نبيعهن في عهد رسول الله ﷺ، كذا في «الدراسة».

قال الشوكاني^(٥): وفي الباب عن أبي معوية عند الحاكم بسند صحيح
حار وإسناده ضعف، وقال الشافعي: ليس في شيء من الطرق أن النبي ﷺ
اطلع على ذلك يعني بيع أمهات الأولاد وأقربهم عليه.

(١) أخرجه عبد القزاق (١٣٢٢٤).

(٢) السلي الكبير (١٠٥/٢٤٣).

(٣) رذكرة في المعنى (١١٦/١٥٨٧).

(٤) سنن أبي داود (٤/٣٩٥٤).

(٥) قبل الأوطار (١/١٦٩).

أحمد في «مسنده»، قال: «الخطابي». ليس إسناده بذلك، وذكر البيهقي أنه أحسن شيء روي في هذا الباب، وبما قال الخطابي ثبت أنه عليه السلام قال: إنا معانر الأنبياء لا نُؤزَن، ما تركنا صدقة، فلو كانت مازية مألأ يبحث، وصار ثمنها صدقة.

وأجاب الجمهور عن حديث جابر وما في معناه بما قال ابن تيمية في «المنتقى»^(١): قال بعض العلماء: إنما وجه هذا أن يكون ذلك مباحاً، ثم نُهي عنه، ولم يظهر النهي لمن باعها، ولا علم أبو بكر بمن باع في زمانه لقصر مدته واشتغاله بأهم أمور الدين، ثم ظهر ذلك في زمان عمر - رضي الله عنه -، فأظهر النهي وانضم، وهذا مثل حديث جابر - رضي الله عنه - أيهاً كنا نستمع بالقبضة من الثمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهانا عمر، رواه مسلم، وإنما وجهه ما سبق لامتناع النسخ بعد وفاة النبي ﷺ، انتهى.

وقال الحافظ^(٢): ثم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر، فقال: كنه تقليداً لعمر، قال بعض أصحابه: لأن عمر - رضي الله عنه - لما نهى عنه، فاشتهرا قصار إجماعاً، يعني فلا عبرة بتدوير المخالف بعد ذلك، ولا بتعين معرفة سند الإجماع، انتهى. فلا حاجة إلى «الجواب عما ورد بعد الإجماع على ذلك في زمن عمر - رضي الله عنه -».

قال الموفق^(٣): فظهر إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - بدليل قول علي: كان رأيي ورأي عمر - رضي الله عنه - أن لا تباع أمهات الأولاد، وقوته:

(١) انظر: «نبيل الأوطار» (١/١٦٦).

(٢) «فتح الباري» (١/١٦٥).

(٣) «المنهاج» (١/٥٨٧).

٧/١٢٥٣ . وحديثي قالك : أَنَّهُ نَلَعَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
أَنَّهُ وَلِيدَةٌ قَدْ ضَرَبَهَا سَيْدُهَا بِنَارٍ . أَوْ أَصَابَهَا بِهَا . فَأَغْتَفَهَا .

نقصى به عمر حياته وعظمى حياته . وقول عبدة . رأي علي . رضي الله عنه .
في الجماعة أحب إلي من رأيي وحده . فإن قيل كيف تصح دعوى الإجماع
مع مخالفة علي . وابن عباس وابن الزبير ؟ قلنا . قد روي عيم الرجوع عن
المخالفة . فقد روي عبدة قال : بعث إلي علي . رضي الله عنه . وإلى شريح أن
أقصر كما كنتم نقضون . فإني أبغض الاختلاف . ثم قد ثبت الإجماع بانفاسهم
قبل المخالفة . وانفاسهم معصوم عن الخطأ . ورأي السوفى في زمن الاتفاق
خير من رأيي في الخلاف بعده . ويكون الاتفاق حجة على المخالف له منهم .
كما هو حجة على غيره .

فإن قيل : فلو كان الاتفاق في بعض العصر إجماعاً حرمت مخالفته .
فكيف خالفه هؤلاء الأئمة الذين لا تجوز سبهم إلى ارتكابه الحرام ؟ قلنا :
الإجماع ينقسم إلى مطلق . ومضون . وهذا من مضون فيمكن وقوع المخالفة
منهم له مع كونه حجة . كما وقع منهم مخالفة النصوص الضيقة . ولا تخرج
مخالفتهم عن كونه حجة . كذا ذهب . انتهى .

٧/١٢٥٣ - (ما لك أنه بلغه) وقد أسنده عند الفرقاء وغيره . بوجود (أن
عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (أنه وليدة) أي أمة (قد ضربها) أغرب على
اليد في النسخ كالمصرية بالفتحات ونحو الرداء . فكانهم ضبطوه من الغريب .
والضمير مفعول . وأغرب عليه في المسح الهدية بتشديد الراء . فكانهم ضبطوه
من المصرفة . وإسما بحرف الجر على الضمير . وكذا «المحني» يخالف ذلك
كله فيه مدله : قد جرحها (سيدا بنار أو) شك من الراوي (أصابها بها) أي
أصاب الأمة بالنار (فأغفها) أي حكم عمر بعفوها . وفي «المعنى» : حكاه
أحمد في رواية ابن منصور قال : وكذلك أقول . انتهى .

ولجيد أوراق عن معمر بن أبي أيوب عن أبي قلابة قال : أقعد سعيان بن
الأسود بن عبد الله عبي قلابة له . فاحترق عجزها . فأنت عمر - رضي الله

عنه - فأنفها، وفي «المحلى»: روى الدارقطني والحاكم عن ابن عباس جاءت جارية إلى عمر، فقالت: إن سيدي أنعمني، فأفعلنني على النار حتى احترق فرجي، فقال عمر - رضي الله عنه - هل رأى قنك منك^(١)، قالت: لا، فاعترفت له بشيء؟ قالت: لا، فقال عمر - رضي الله عنه -: عليّ به، فقال له عمر: أتعذب بعذاب الله؟ قال: يا أمير المؤمنين، أنعمتها في نفسها، قال: رأيت ذلك عليها؟ قال: لا، قال: فاعترفت لك به؟ قال: لا، قال: والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ: «لا يفاد مملوك من مالكه لأفعلنها منك، فضره مائة سوطاً، ثم قال لها: ادعيني فأنت حرة، وأنت مولاة الله ورسوله، وقال الزبيري^(٢): قال الحاكم^(٣): صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه في العتق والحدود، ونعقبه الذهبي في «مختصره»، فقال: عمر بن عيسى أنقرشي منكر الحديث، انتهى. قلت: نعقبه في العتق، وأقره عليه بعد ذلك في الحدود، وقال: صحيح.

وفي «المحلى»: قال عباس: أجمعوا على أنه لا يجب إعناق إصميد بشيء مما يفعلن به مولاة من الأمر الحفيف، واختلفوا فيما أكثر من ذلك من ضرب برح، أو حرقة بنار، أو قطع عضو، ونحوه مما فيه مؤلة، فذهب مالك والبيه إلى عتق كعد بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على ذلك. وقال - نرحم: لا يمتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس المرأة أو لحنه العبد، انتهى.

وقال الباجي^(٤): الإصانة بالنار على ضربين: أحدهما العمود، والثاني

(١) في «المستدرک» (٣٦٨/٤) بدله عبت.

(٢) نصب الراية (٣٣٩/٤).

(٣) «المستدرک» (٣٦٨/٤).

(٤) «العتق» (٢٦٩/٦).

الخصم، فأما العمد ومؤثر في إنجازه لعن: وأما الخطأ فليس مؤثر فيه، وهي التعيينية عن ابن القاسم فيمن ضرب عمده بسوط فلما عينه، قال: لا يعتق عليه، قال ابن القاسم: وإنما يعتق ما كان على وجه العمد لا على وجه الخطأ، يريد أنه يقصد فلما عينه، أما إن قصد ضربه وأخطأ فأصاب عمده فبقاها، فلا يعتق عليه، قال مسنون: ومن ضرب رأس عمده، فنزله العمد في عينه، وليس مثله يعتق به، ووجه ذلك أنه لم يقصد ذلك إنما قصد الضرب.

أما إحداه ما ينولد عنه اثنين، فهو على ضربين: ضرب يبلغ بالعمد شيئاً فاحشاً، فهذا يعتق به العمد على فاعله والملائك، وإن لم يبلغ ذلك لم يعتق به، وإنما يعتق عليه بالجماع أمرين: العمد، والمؤثر النسي الفاحش. ثم من أضيق على السيد بالمثل، فقد روى ابن الموار عن ابن القاسم: لا يعتق إلا بالحكم، وقال أذهب: بالمثل بعسر حراً، وقال ابن عبد الحكم: أما المثلة المشهورة لا أنت فيها فهو حر بنفس المثلة، وأما ما يشت فيه، فلا يعتق إلا بحكم. انتهى.

وقال ابن رشد^(١): أما من دخل حلبيهم اعنن نكرها فهم ثلاثة، من بعض الرعي، وهذا متفق عليه في أحد قسميه. وهو إذا كان السحق مومراً، وإن كان مختلف فيهما، وهما، من ملك من يعتق عليه، ومن مثل بعده، فالإعتاق بالثلاثة أصح العلماء فيه، فقال مالك والمالك والأوزاعي: من مثل عبداً أعتق عليه، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يعتق عبداً، ونسب الأوزاعي: فقال: من مثل بعد غيره أعتق عبداً، والجمهور على أن يضمن ما نقص من قيمة العبد.

ومالك ومن قال بقوله اعنن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في قصة ربيعة، وعندهما الفرق الثاني قوله **نَكَرَ** أي حدث ابن عمر: ممن لعنكم

(١) بداية المجتهد (٢/٣٦٧).

مسلوكه أن يصر به إكفاره عنه فالتوا: قلم يلزم العتق في ذلك، وإنما يذهب إليه، ولهم من طريق المعنى أن الأصل في الشرح أنه لا يكره المبدأ على عتق عبده إلا ما خصه الدليل، وأحاديث عمرو بن شعيب مختلفة في صحتها، ولم يبلغ في القوة أن يحصر بها مثل هذه القاعدة، انتهى.

وهي فالشرح الكبير: إن دقل عبده، محتج أنه أو أدبه أو نحو ذلك عتق، نص عليه يعني الإمام أحمد لحديث عمرو بن شعيب في قصة زبائح، وقال القاضي: القياس أن لا يعتق لأن سيده لم يعتقه بلفظ صريح ولا كناية، وإن ثبت الحديث وجب القياس به، وهذا القياس، انتهى.

وما استدلتوا به من قصة زبائح، فقد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد أن زبائحاً أن روج وسد غلاماً له مع جارية له، فجدع أمته وجبلاً، فأتى النبي ﷺ فقال: من فعل هذا بك؟ قال: زبائح، فدعاه النبي ﷺ فقال: ما صنعتك علي هذا؟ فقال: كان من أدبه كذا وكذا، فقال: رسول الله يتكلم ذهب فأنك حرره، فقال: يا رسول الله، فقولني من أن، فقال: رسول الله ورسوله وأوصى به المسلمون، فلما قُبض جاء إلى أبي بكر، فقال: وصية رسول الله ﷺ، فقال: نعم، سحري عليك الفضة وعلى عيالك، فأجرها على حتى فطره، فلما استخلف عمر جاءه، فقال: رجبة رسول الله ﷺ، قال: نعم، أبي يزيد؟ قال: مصر، قال: فكتب عمر - رضي الله عنه - إلى صاحب مصر أن يعطيه أرضاً يأكلها، روى أحمد^(١)، وفي رواية قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ صارخاً، فقال له: مالك؟ قال: سيدي رضي أقتل جارية له، فحبس هذا خيري، فقال النبي ﷺ: عسى بالرجل، فغلب فلم يفتقر على، فقال: يرموه، أما بجنة؟ فأتى حرره، روى أبو داود وابن ماجه، وزاد: قال: عسى

(١) روى أحمد في مسنده (٢/٢٩٨٢).

قَالَ مَا لَكَ الْأَمْرُ الْمَخْتَلِعُ عِنْدَنَا، أَنَّهُ لَا تَجُوزُ عِثَاةُ
دَخَلَ، وَغَلِيظٌ دِينٌ يُعَذِّبُ سَائِلَهُ

مَنْ نَصَرَنِي بِإِسْمِ اللَّهِ قَالَ تَنْفُوزُ. أَوْتَرْتِ بِنِ اسْتَرْفِى سَوَاسِي، فَهَلْ
يَسْرُرُ اللَّهُ بِشَيْءٍ عَلَى كُلِّ مَوْزِنٍ أَوْ حِسْمٍ، كَذَا فِي «الْمُنْيِ»^(١).

قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَذَلِّ^(٢) فِي السَّحْةِ الْمَكْنُوتَةِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ الَّذِي
عَنَى أَنَّ اسْمَهُ رُوحٌ مِنْ دِهْلَازٍ، وَالْمَعْنَى جَبَّةُ رِبَاعٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا رِبَاعُ
أَبِي رُوحٍ كَأَنَّ عَرُوسَ الْعَبْدِ، إِذْ كَانَ الْمَرْفُوعُ فِي «الْإِصْبَاهِ» فِي ثَرَجِهِ رِبَاعٌ مِنْ
سَلَامَةٍ، وَيُقَالُ: لَيْسَ رُوحٌ مِنْ سَلَامَةٍ، حَدِيثُ أَحْمَدَ تَعْدُكُورٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَدِينَةَ،
فَمِنْهُمُ الْمَعْدُ مَسْتَدْرَأٌ، وَرَوَى الْعَرُوسُ مِنْ طَبِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ
عَدُوًّا لِرِبَاعٍ مِنْ سَلَامَةِ الْحَدَاثِ، فَذَكَرَهُ. وَرَوَى ابْنُ مَدِينَةَ لِقِصَّةَ مِنْ زَيْبَاحٍ، فَسَمِعَ
سَلَامَةَ صَبِيحًا، أَتَى.

(قَالَ مَا لَكَ: وَالْأَمْرُ) اسْتَعَارَ (عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ عِثَاةُ رَجُلٍ) وَ (أَنْتَ) أَنَّهُ
يَحِبُّ اعْتِيَادَهُ دِينٌ يَحِيطُ بِعَالِهِ أَوْ بِمَنْعَرَفٍ جَمِيعٍ مَالَهُ، قَالَ التَّاجِيُّ^(٣): وَهَذَا
كَمَا قَالَ: إِيَّاهُ مِنَ أَسْأَلَةِ الْكَلْبِ بِبَدَنِهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَدِينُ عِنْدَ عَدُوِّهِ، هُنَّ فَعْلٌ ذَلِكَ،
وَأَعْتَنَى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَغْرَمُ، بِذَلِكَ يَحْكُمُ حَاكِمُهُ، وَلَيْسَ لَهُمْ رُقَّةٌ مَدُونُ الْإِعْمَارِ،
هَذَا رُفُودٌ، وَبِأَعْدَاءِ، فَنِي السَّوَابَةِ: بَرَدُ الْإِمَامِ بِهِمْ، وَبَعْتِيَّةٌ، وَمَعْنَى ذَلِكَ
أَنَّهُ يَرْجِعُهُ إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا، نَحْمُ بِأَفْرَاقِهِ أَمْرُهُمْ، فَإِنَّ كَذَا مُتَّصِلٌ
الْعَدَمُ رَدُّ عَفْهِهِ، وَرَجَعَهُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَكَمَ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ وَالْعَدَمِ. اهـ

وَقَالَ الْمَرْدُورِيُّ^(٤): إِنَّ أَحَادِثَ عَالِهِ الدِّينِ لَهُ يَصْطَحُّ عَفْهُهُ مَعْنَى مَرْدُومٍ.

(١) السُّرَّةُ: مِثْلُ (وَالْمَالِ) ٢٢٢/٢٢٣.

(٢) السُّرَّةُ: ٢٢٢/٢٢٣.

(٣) مَعْنَى: (٢٢٢/٢٢٣).

(٤) السُّرَّةُ: ٢٢٢/٢٢٣.

والغريمه رده إني آخر ما بسط في درجته، قلت: وبره تدبيره أيضاً عند ذلك،
كما مبيأتي في أبواب التدبير

وقال ابن رشد^(١): اختلفوا في حواجز عتق من أحاط أئديس زمانه، فقال
أكثر أهل المدينة ذلك وتبرره: لا يجوز ذلك، وبه حال الأوزاعي والليث.
وقال فقهاء العراق: ذلك جائز حتى يحجر عليه الحاكم، وذلك عند من يرى
التحجير منهم. وقد يخرج عن ذلك في ذلك الجواز قياساً على ما دوي عنه
في الرهن أنه يجوز، وإن أحاط الدين بمال الرهن ما لم يحجر عليه الحاكم.

وعنده من منع منه أن يملك في تلك الحالة مستحق للفرار، فليس له أن
يخرج منه شيء، بغير موافق، وهي العلة التي بها يحجر الحاكم عليه التصرف،
والأحكام يجب أن توجد مع وجود مصلحتها، وتحجير الحاكم ليس بعمه، وإنما
هو حكم واجب من موجبات العلة، فلا اعتبار بوقوعه

وعصبة الفريق الثاني: أنه قد انعقد الإجماع على أن له أن يبطأ جاريته،
ويجدها، ولا يرد شيئاً مما أنفقه من ماله على نفسه وعياله، حتى يصرح
الحاكم على يديه، فوجب أن يكون حكم تصرّفه هذا الحكم، وهذا قول
الشافعي. اهـ.

وقال لسرخسي في المبسوط: قال ابن أبي ليلى: لا يجوز عتق من
أئته القاضي، وحجبه في الدين، وعدنا، بطل عتقه إلا أن عند أبي حنيفة لا
مسألة على العدد، وعلى قول أبي برة، ومحمد يلزمه السعاية هي قيمته
للفرار، وهو بناء على مسألة الحجر بسبب الدين، اهـ.

وفي المشيخ الكبير^(٢) لأن زيادة في أحكام الحجر بسبب الدين: فمن

(١) بداية المجتهد (٢/٢)

(٢) (١٤/١٤٥).

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْعَلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ. أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْمُحْتَلِمِ. وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَنَ بَلْغَ الْحَلِمِ. حَتَّى يَلِي مَالَهُ.

أَعْتَقَ بَعْضُ رِثَقِهِ صَاحِبُ إِهْدَى الرِّبَا تَبَيَّنَ بِسَلْبِهِ وَهُوَ فَوْقَ أَسَى بِسَلْبِهِ وَبَسْطَافًا؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنْ مَالِهِ رِثَقَهُ، كَمَا قِيلَ فِي الْحَجَرِ، «فَإِنْ مَاتَ التَّصَرُّفَاتُ؛ لَا، لِلْعَتَقِ تَغْلِيظًا وَمَرَاتِي، وَالْآخَرَى لَا يَنْفَعُ عَنْهُ، وَبِهِ فَإِنْ مَاتَ رِثَقُ أَبِي لَيْلَى وَالتَّوَرِي وَالْشَّافِعِي. وَاحَارَهُ أَبُو الْعَطَلَاتِ فِي الْمَسَائِلِ: لِأَنَّهُ مُنْتَوِعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ إِذَا تَقَرَّمَ، قَلِمَ بِعَلِّ عَنْهُ، ١٢٩ مَرَّةً الْقَدِي يَنْفَعُ رِثَقَهُ مَالَهُ، إِذَا، فَإِنَّ الْمَوْفُورَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ

(وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْعَلَامِ) أَيِ النَّصَبِ وَلَوْ «إِذَا» (حَتَّى يَحْتَلِمَ، أَوْ) حَتَّى (يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْحَلِمِ) فِي النِّسْبَةِ الْهَيْدِيَّةِ، وَفِي السَّعْيِيَّةِ مَعَ الْمُحْتَلِمِ، وَلَفْظُ «أَوْ» يَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنْ لِرَاوِي، وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى قَوْلِهِ. حَتَّى يَحْتَلِمَ، أَوْ يَبْلُغَ، سَوَاءٌ كَانَ بِالْإِحْلَامِ أَوْ بغيرِهِ، وَيَحْتَمِلُ السَّرِيعَ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ «حَتَّى يَحْتَلِمَ» أَوْ يَبْلُغَ، فِي الْمَنَامِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: حَتَّى يَبْلُغَ أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَهُ بغيرِ الْإِحْلَامِ، وَالسَّرِيعِ، وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ لَمَّاحِي^{١٢٩}، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الشُّكِّ مِنْ لِرَاوِي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَكُونَ بِهِ عِلَامَاتُ الْإِحْلَامِ مَوْجُودَةً، وَهِيَ الْإِسْمَاتُ أَوْ الْإِسْمُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَكَمَ إِذَا كَانَ بَيْنَ النَّصَبِ وَغيرِهِ مِنَ الْأَتَمِينَ، وَوُجِدَتْ بِهِ عِلَامَاتُ السَّوَاءِ، حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الرَّجُلِ الْبَالِغِينَ، إِذَا، وَالْمُسْتَفْتَى إِحْتِمَالُهُ بَيْنَ لِعِلْمَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَرُشِدْ، وَالدَّوَانِي وَغيرِهِمْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِحْلَامَ لَا يَجُوزُ عَتَقُ النَّصَبِ حَتَّى يَبْلُغَ.

(وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ) الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ، بِنَاءِ الْمُحْتَمِلِ مِنَ التَّوَلَّى (أَيِ مَالِهِ) وَلَيْسَ فِي النِّسْبَةِ الْهَيْدِيَّةِ لَفْظُ «فِي» أَوْ يَكُونَ مَالَهُ فِي تَوَلَّيهِ أَحَدٌ (وَلَوْ) بَلْغَ الْحَلِمِ) وَصَلْبَةٍ، يَعْنِي وَإِنْ كَانَ نَالِغًا لَا يَجُوزُ أَيْضًا عَنْهُ (حَتَّى يَلِي) مَالَهُ (مَالَهُ) ذَلِكَ الْحَجَرُ عَنْهُ

قال الباقبي: يريد أن السفيه لا يجوز عتقه لا سيما إذا كان مؤثماً عليه ممنوعاً من التصرف في ماله، لأن ذلك حكم يرد أفعاله، وأما إن كان غير مؤثماً عليه ففي الغلبة، والموازنة، عن مالك في نسبه يابى ماله: يجوز عتقه، وروى ابن زياد عن مالك أن النبي شفعه أفعاله جائزة حتى يُعجز عنه، وهذا قول أصحاب مالك لا ابن القاسم، فإنه قال في لذي شفعه يبي: يحجر على مثله لا يجوز إمره.

فإذا قلنا: إن عتق المؤثم عليه لا يجوز، فقد قال مالك في «الموازنة»: لا يجوز عتقه وإن أحازه وليه، ووجه ذلك أنه ليس لمثله إلتلاف ماله، فإذا رُدَّ، فإنه رده كالصبي، ولما عتق السفيه أم وذهبه، فقد روى ابن الموز: أجمع مالك وأصحابه أن عتق السفيه لأم ولده لازم جائز، وروى أصحاب عن المبررة وابن داغ: أن عتقه أم ولده لا يجوز، اهـ.

وقال الدردير^(١): لا يصح عتق السفيه إلا لأم ولده؛ لأنه ليس له فيه إلا الاستمتاع وبمسير الخدمة، قال الدسوقي: لا يصح أي لا يلزم وإن كان صحيحاً، فإنه إضماره إذا رُدَّ ما لم يكن رده وليه قبله، اهـ.

وقال لعوف^(٢) في أحكام المحجور عليه لسفر أو فتن: إنه أعتق لم يصح عتقه، وهذا قول القاسم بن محمد، الشافعي، وحكي أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى أنه يصح؛ لأنه عتق عن مكف مالك تام الملك فصيح كعتق الرافض والمفسر، ويصح تدبيره وإضياده ونعتق المستولاه بعونه، اهـ.

وأما عند الحنفية فيصح عتقه، ولي «الهداية»^(٣) قال أبو حنيفة: لا يحجر

(١) «الشرح الكرم» (٢/٣٥٩).

(٢) «التمهيد» (٦/١٦٣).

(٣) (٤٣٦/٢/٣).

(٦) باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

على الحر العاقل البالغ السفيه، ونصرفه في ماله جائز، وإن كان ميذراً ينفذ ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، وقال أبو يوسف ومحمد، وهو قول الشافعي - يُتَجَرَّ على السَّعْدِ، ويُمنع من التصرف في ماله ولو باع قبل حصر القاضي جاز عند أبي يوسف؛ لأنه لا بد من حصر القاضي عنده؛ لأن الحجر نازل بين الضرر والنظر فلا بد من فعل القاضي.

وعند محمد لا يجوز؛ لأنه يبلغ محجوراً عنده، إذ العلة هي السعة بمنزلة النصاب، وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رشيداً ثم صار سفياً، وإن أعتق عبداً نفذ عتقه عندهما. وعند الشافعي لا ينفذ والأصل عندهما أن كل تصرف يؤثر فيه النهل يؤثر فيه الحجر؛ لأن السفيه في معنى المهازل من حيث أن المهازل يخرج كلامه، لا على نهج العقل لا اتباع الهوى، وإذا ضيع العتق عندهما كان على العبد أن يسمى في قيمته؛ لأن الحجر لمعنى النظر، وذلك في رد العتق، وهو منطرد، فيجب رده برد القيمة. وأما عند الإمام فلا أثر للحجر، كما تقدم قريباً.

(٦) ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

يعني بيان الأنواع التي تجوز في العتق، كمن يجب على الإنسان، فمن أعتق قد يكون متدبراً، وهو ما يكون لوجه الله تعالى من غير إيجاب، فمن أشرع قد تدب إلى ذلك في القرآن والحديث، والخصوص في ذلك كثيرة، ومن أعتق في قتال العمد، كما جزم به الدردير، وقد يكون واجباً، وهو الإعاقى للشر وللكفارة، وهي أربعة: كفارة القتلى، وإظهاره واليمين، والإمطار، وقدم الكلام على هذه الكفارات الثلاثة في أبوابها مفصلاً.

وأما عتق الشر، فقال الموفق^(١)، إذا نذر عتق رقبة فهي التي تجزئ في

(١) المعنى (١٣/٦٤١).

٨/١٢٥٤ - حَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

بَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ؛

الواجب، يعني لا تجزئ ولا رقة مذبذبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل، وهي التي تجزئ في الكفارة، لأن النذر السطوق يحمل على السعير في الشرع، والواجب أصل الشرع كذلك، وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر يعجزه أي رقة كانت صحيحة أو معيبة، مسلمة أو كافرة؛ لأن الاسم يتناول الجميع. ولنا، أن العتق يحمل على الممهور في الشرع، وهو الواجب في الكفارة، فأما إن نوى رقة بعينها أجزاء ما نوى، اهـ.

وفي هامش الزيلعي على «الكتبخ»: قال الإنفاقي: لا خلاف إلا في الرقة الكافرة، فإنها تجزئ عندما عن كعارة الظهار، والإفطار، والبمين، خلافاً لشافعي. فإنها لا تجزئ عنده، وعلى هذا الخلاف إذا نذر أن يعنق رقة، فأعق رقة كافرة، كما ذكره الإمام علاء الدين في طريقة الخلاف، وقول أحمد كقول الشافعي، اهـ.

٨/١٢٥٤ - (مالك عن هلال بن) علي بن (أسامة) نسب إلى جده، وهو

المعروف بهلال بن أبي ميمونة، ويشال له هلال بن أبي هلال البعمرى السدوسي توفي بعد سنة ١١٠ هـ من رواية الستة، لمالك عنه هذا الحديث الواحد، قاله الرزقاني^(١) (عن عطاء بن بشار) شعبة وميمونة عنبة (عن عمر بن الحكم) قال الشافعي. كما يقول مالك: عمر بن الحكم، وغيره يقول: معاوية بن الحكم السلمي.

وقال ابن عبد البر^(٢): هكذا، قال مالك، وهو رخم عبد جميع أهل العلم. والشافعي، ونيس في الصحابة رجل يقال له: عمر بن الحكم، وإنما هو

(١) اشرح الرزقاني (٨٤/٤)

(٢) انظر الاستذكار (١١٦٩/٢٣١)

معاوية بن الحكم، كما قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره.
ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة، رحدثه هذا معروف به. ومن نفس
على أن مالكاً وهم في ذلك البزور، وغيره، انتهى كذا في التوسير^(١) زاد
الزرقاني. أما عمر بن الحكم فتابعي أنصاري عتيق معروف، وقال مالك في
روايته عن ابن شهاب: معاوية بن الحكم كما قال الناس، وإنما ساء عمر في
روايته عن هلال، فربما كان الوهم عن هلال إلا أن جماعة رُدُّوه عن هلال،
فقالوا: معاوية، قال أبو عمر.

قال الزرقاني^(٢) ولا يمنع ذلك تحوير أن الوهم منه لما حدث مالكاً
وثبت لما حدث غيره، ويؤيد ذلك ما روى أبو الفصّل السليمان عن معمر بن
جس، مات لمالك: الناس يقولون: إنك تخطئ في أسمي الرجال، تقول:
عديلة النضابحي، وإنما هو أبو عبد الله، وتقول: عمر بن عثمان، وإنما هو
عمرو. وتقول: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية، فقال مالك: هكذا حفظنا،
وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ^(٣)، اهـ.

قلت: ذكر المحافظ في تهذيبه^(٤): معمر بن الحكم بن لويان، الحجازي
أبو حفص الحدي، ثم عمر بن الحكم بن رافع الأنصاري أبو حفص المدني،
وكلاهما تابعان، ثم ترجم عمر بن الحكم السلي، وروى له ثنائي وخطأ،
وقال: المحفوظ معاوية بن الحكم.

وأما معاوية بن الحكم السلمي النضابحي، قال أبو عمرة: كان ينزل
العدنة ويسكن في بني سليم، له عن النبي ﷺ حديث واحد في الكهانة والغيرة.

(١) التوسير للمعالم (ص ٥٧٥).

(٢) شرح الزرقاني (١٨٤/٤٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١١٣٦/٧).

أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَزْعِي غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ قُبِذَتْ شاةٌ مِنْ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذَّنْبُ فَأَسَمَتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَقِطْتُ وَجْهَهَا. وَعَلَيَّ رَقَّةٌ. أَفَأَعْتَقُهَا؟

والخط ونسبته العاطس وعنز الحارثية، أحسن الناس به سبابة يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة، ومنهم من يقطعه، فيجعله أحاديث، وأُسله حديث واحد، قال المحافظ: وله حديث آخر من رواية أبي كثير بن معاوية، قلت: ذكره أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب.

(لأنه) أي عسر أو معارضة (قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وتلفظ النسائي بعد قصة التمسيت، ثم اطلعت إلى عنيمة لي نزعها جارية نبي قبل أحد، والحزنية، فوجدت الذنب قد ذهب منها بشاة، فصككتها ضجةً ثم نصرفت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةً لِي) ثم تسم (كَانَتْ تَزْعِي غَنَمًا لِي) زاد في رواية مسلم وأبي داود، فن أحد والجوازنية، فإن البروي فيه دليل على جواز استخدام السيد، جازيته في الرعي، وإن كانت منفرد في الرعي، ومع هذا فلا حيب مقسده من رعيها لربية فيها أو قسده ممن يكون في الحاجة التي تزعى فيه لم يشرعها، هذا من البذل^(١).

(فَجِئْتُهَا وَقَدْ قُبِذَتْ مِنْهَا) يضم الياء على التثنية وبكونها على المؤنث الخائب، ما صاحب «المحني» إلى الأول، وانزواني إلى الثاني (شاة من الغنم) وهي نسخة وقد عدت منها شاة (فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذَّنْبُ، فَاسَمَتُ عَلَيْهَا) أي عضيت (وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ) زاد في رواية آسف كما بأسفينا، يعني أدركني من الغضب ما يدركنهم، وهذا تقديم لبيان الخبر في اللطمة (فَلَقِطْتُ وَجْهَهَا) أي صرقت وجهها بينظر كفي، وهي رواية: لتني صككتها صكة (وَعَلَيَّ رَقَّةٌ) يشبه الياء (رَقَّةٌ) واجبة (أَفَأَعْتَقُهَا؟)

(١) أخرجه المصنف ٥١/٢٦٨.

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْتِ اللَّهَ^(١) فَأَنْتِ فِي السَّعَاءِ.....

قَالَ الدَّجِيُّ^(٢): يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُنَّ أُنْ عِيبٌ وَقَدْ لَطَمَهُ بِهَا إِنْ كَانَ قَدْ شَرَعَ وَجْهَهَا، وَحَتَمَلُ أَنْ عَلَيْهِ رَقِيعَةٌ مِنْ مَعْنَى أُخْرَى كَعَارَةٌ أَوْ غَيْرُهَا، فَارْتَدَّ أَنْ سَخَعَهَا بِأَنْتِ فِي ذَلِكَ، لَمَّا قَدْ سَالَهَا مِنْ إِزَالَتِهَا، وَسَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا عَنْ مَعَارِ الْإِيمَانِ بِتَقْصِيرِ أَنْ الرِّبَاةُ كَانَتْ وَأَجِيبَهُ عَلَيْهِ مِنْ كَعَارَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْوَيْعَانُ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ لِلتَّسْلِيلِ لَا يَحْتَرِفُ فِي الْوَيْعَانِ، إِذَا

قُلْتَ: وَلَقَدْ سَأَلْتُ وَأَتَيْتُ دَاوُدَ^(٣)، وَغَيْرَ ذَلِكَ، حَتَّى كَانَتْهَا حِكْمَةً، فَعَلَّمُ ذَلِكَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: «أَفَلَا اعْتَمَرْتُمُ الْحَدِيثَ، بِأَنَّ عَلَى أَنْ يَرَادَ إِسْخَافُهَا كَانَتْ لِمُعْظِمِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَمَتْهَا، وَلَا يَدْخُلُ هَذَا فِي عَتَقِ الْعَبْدَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ أَنْ لَا يَدْفَعُ مِنَ الْحَرَمِ الشَّدِيدِ وَالشَّيْنِ الْفَاحِشِ مَعَ تَصَدُّهِ الْحَرَمِ الشَّدِيدِ.

وَلَمَّا قَالَ صَاحِبُ «الْمَعْنَى»^(٤): ثُمَّ إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِبُّ الْعَتَقَ بِاللَّطَمَةِ، وَإِنَّهُ هُوَ مَسْرُوبُ رَجَاءٍ لِكُفَّارِ ذَنْبِهِ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ^(٥) أَنَّهُ لَطَمَ مَبْرُوكَةَ، أَوْ خُزَيْمَةَ فَكَفَّرَ بِهِ أَنْ يَحْتَقِفَ، وَالْإِثْلَ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْأَمْرِ فِيهِ لِمُؤْخَرَاتِهَا، مَا دَوَّاهُ تَعَسُّبُ أَصْحَابِهِ عَنْ سَوَادِ بْنِ مَقْرُونٍ. أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمْ حَتَّى لَطَمَ أَحَدَهُمْ خَارِجِيَةً بِعَتَقِهَا، قُلُوا: لِمَنْ لَنَا حَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: فَلَمَسْتُمْ حَادِمِيهَا، فَلَمَّا اسْتَعْنَوْا عَنْهَا خَلُّوا سَبِيلَهَا، قَالَهُ النَّوَوِيُّ، هـ

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِمَا دَامَا اسْتَعْدَاها، وَلَقَدْ مَسَلَمَ وَأَتَيْتُ دَاوُدَ: «أَتَيْتِي بِهَا فَحَتَّتْ بِهَا» فَقَالَ لَهَا: (أَتَيْتِ اللَّهَ) قَالَتْ فِي السَّعَاءِ قَالَ ابْنُ حَبِّدٍ: «الْعَرَبُ هِيَ عَلَى حَدِّ: «أَسْلَمْتُ مَنْ فِي السَّعَاءِ أَنْ يَغْتَرِفَ بِهَا»^(٦) وَ«إِلَيْهِ يَنْتَعِلُ الْكَبِيرُ الْغَنِيُّ»^(٧)

(١) «الْمَعْنَى» (١/٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٢٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٩).

(٣) سَوَادُ التَّلَكِ الْأَوَّلِ ١٦٦.

(٤) سَوَادُ تَعَسُّبِ الْوَلَاةِ ١٠.

قال البايجي: نعلمها تريد وصفه بالعلوم، وبذلك يوصف كل من شأنه انعموا، يقال: مكك فلان في السماء، بمعنى علو حاله ورفعة وشرقه.

وقال السكاوي: لم يرد به التماثل عن مكانه، فإنه منزلة عنه، والرسول أعلى من أن يستل ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها مشرقة أو موحدة، لأن كفار العرب كان لكل قوم منهم صنم مخصوص بعبودته، ولعل سلفها هم كانوا لا يعرفون معبوداً غيره، فأراد أن يعرف أنها ما تعبد؟ فلما قالت: في السماء، ونفى روايه: «أشارت إلى السماء»، فهم عنها أنها موحدة، تريد بذلك نفي الآلهة الأرضية التي هي الأصنام، لا تثبت السماء مكاناً له تعالى، ولأنه كان مأثوراً بأن يكلم الناس على قدر عقولهم، ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم، ووجدنا تحفد أن المستحق للعبودية الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، لا الآلهة التي يعبدونها المشركون، فتح منها ذلك ونم يكافئها اعتقادنا هو صرف التوحيد، حقيقة، انتهى.

وقال السكاوي^(١): هذا الحديث من أحاديث المصنفين، وهي ما ذكرها، تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان، أحدهما: الإيمان به من غير غرض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثل شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد اصحابها، هل هي موحدة تُقر بأن الخالق المعبود الثعال هو الله وحده، وهو الذي إذا دعا المذاهب استقبل السماء، كما إذا صلى المصلّي استقبل الكعبة، وليس ذلك، لأنه محصور في السماء، كما أنه ليس منحصر في جهة الكعبة. بل ذلك لأن السماء قبة المذاهب، كما أن الكعبة قبة المصلين، لم هي من عبدة الأوثان التي بأيديهم، فلما قالت: في السماء، علم أنها موحدة، إلى آخر ما يحفظ من كلام القاضي عياض وغيره.

(١) شرح السكاوي على صحيح مسلم، (٥٠/٢٤)

فَقَالَ: «مَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْبَيْهَا».

(فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله) قال الباجي^(١): يقتضي أن الإيمان لا يشترط، ولا يصح الإيمان بالله مع الكفر بمحمد ﷺ (فقال رسول الله ﷺ: «أعْبَيْهَا» زاد في رواية مسلم وأبي داود، «فإنها مؤمنة» قال النووي: فيه دليل على أن الكافر لا يصبر مؤمناً إلا بالإقرار بالله ورسالة رسول الله ﷺ، وأن من أقر بالشهادتين جزءاً كفاء ذلك في صحته يسميه، وكونه من أهل القبلة والحنف، ولا يكف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، انتهى).

قال الباجي: حكم بكونها مؤمنة دون أن يسألها عن نظر واستدلال، وكذلك من أتى ليؤمن أخذنا عليه الشهادتين، فهذا أقر بهما حكماً بإيمانه، ولم نسأله عن نظره واستدلاله، وإن كنا نأمره بذلك ونحضه عليه بعد إيمانه، انتهى.

وقال النووي^(٢) في هذا الحديث: إن إعتاق المؤمن أفضل من إعتاق الكافر، وأجمع العلماء على جواز عتق الكافر في غير انكفارات، وأجمعوا على أنه لا يجزئ لكافر في كفارة القتل، كما ورد به القرآن، واحتلفوا في كفارة الظهار والميمين والجماع في نهار رمضان، فقال الشافعي والجمهور: لا يجزئ إلا مؤمنة حلاً للمطلق على المفيد في كفارة القتل، وقال أبو حنيفة والكوفيون: يجزه الكافر لإطلاق، فإنها تسمى رقية، انتهى.

وقال الموفق^(٣): لا يجزئ إلا عتق رقية مؤمنة في كفارة الظهار وسائر

(١) «المعنى» (٢٧٤/٦).

(٢) «صحيح مسلم شرح النووي» (٢٥/٥).

(٣) «المعنى» (٨٥/٨).

الكفارات. هذا ظاهر المذهب. وهو قول مالك وأصحابه. وعن أحمد رواية ثالثة. أنه يجزئ فمداً عدا كفارة القتل من الظهار وغيره. عن رقة نعمة، وهو قول عطاء والثوري والنععي وأبي ثور وأصحاب الرأي ومن المذنب، انتهى.

وظاهر كلام الثوري أنه حمل حديث الباب على العنق المذنب، وهو ظاهر رواية مسلم وأبي داود وغيرهما إذ هي تشير إلى أن العنق لمصلحة والمصلحة، ونزحه عليه في الموطأ العنق الواجب، وهو ظاهر رواية الموطأ بنقط * علي رقة*.

وبما قال النعوي: فيه دليل على أن شرط الرقة في جميع الكفارات أن تكون مؤمنة؛ لأن المرحل لما قال: صحت وفيه، فأعنيها؟ لم يطلق النبي بكلمة الجوار بل أعانها حتى امتنعها بالإيمان، ولم يسله عن حجة وجوبها، فثبت أن جميع الكفارات فيه سواء.

قال صاحب المصنف: وفيه نظر، فإن في المرسـ الآتي أن علي رقة مؤمنة، والظاهر أن المقصود راحة، وهو مسلم التعاد، فالجواب للحنابلة أن التضييق بالإيمان زيادة على المطلق في الآية، فلا يجوز نكح المواحد، ولا التمسك حتى التقييد في كفارة القتل حدثاً، من الزيادة نسخ من وجه، فلا يجوز إلا بالمواثر المشهورة، انتهى.

وفي كتاب من كتب بن مالك قال: كانت حاربه ترضع عبداً لي فأكلت من ثوبها ثياباً، ففريت وجهه بالحرارة، فندمت، فأبى الله بي بكلمة، فقلت: يا رسول الله! أعلم أنها مؤمنة لأعنيها، فقال لها رسول الله بكلمة: من أنت؟ قالت: أنت رسول الله، قال: فمن أنت؟ قالت: أنثى في السماء، فقال رسول الله بكلمة: أعنيها لأنها مؤمنة. رواه نصراني في «المكبر» الأوسط، وفيه عدا الله بن شبيب وهو ضعيف، كذا في «مجمع الزوائد».

٩/١٢٥٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَاضًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ مُزَوَّاءَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقِيَّةً مُؤَمَّنَةً.....

٩/١٢٥٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزمري (عن عبيد الله) بضم نعين

مصغراً (ابن عبد الله) فذبحها مكبر (ابن عتبة) بضم ع من إسكروا انقضاء التوبة (ابن مسعود) أحد الفقهاء (أن رجلاً من الأنصار) فذبحه لإرساله، لكنه محمول على الاتصال لنقاء عبد الله جماعة من الصحابة، قاله ابن عبد البر

قال الزرقاسي^(١)؛ وفيه نظر. يدعي أن ذلك ما وجد مرسل قط، إذ المرسل ما رفعه التابعي، وهو ابن نفي الصحابي، ويشترط هذا فلا يخفى على أبي عمر. ففعله أراد نقاء عبيد الله جماعة من الصحابة، الذين روى هذا الحديث، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن عبيد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة له، وهذا موصول، روى الحسن بن الوليد عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة، أن رجلاً من الأنصار، انتهى

زاد: أبو داود في التوراة^(٢) ورواه المصنف عن شوق بن عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي هريرة أيضاً، انتهى. فثبت ذكره في «العنق» - رواية عبيد الله عن رجل من الأنصار وعزاه لأحمد، وهي مجمع الزوائد ورواه أحمد^(٣) بإسناده رجال الصحيح.

(جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له موزونة) أي توبة (فقال: يا رسول الله إن عليّ) بتشديد الياء (راقية مؤمنة) نعله نذر عنتها أو رجعت عليه تكفارة القتل

(١) شرح الزرقاسي (٤/١٨٥).

(٢) (ص ٥٩٦).

(٣) مسند أحمد (٣/٥١، ٥٢، ٥٣).

فَوَيْلٌ لِّكُم مِّنْ أَتْرَافِهَا مُؤَمِّنَةٌ أُخِيفْتُهَا. فَقَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَتَشْهَدُونَ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

أو غيره، وذكره صاحب «المعتمد» في كتاب «تدوير» زاد في النسخ الهندية بعد
ذلك «أفأعنت بعده» «ليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، والاولى حذف
فالمصدق لأبي يانها».

(فإن كتب) بصيغة الخطاب (أترأها مؤمنة أعتقها) بصيغة المتكلم (فقال لها)
أي يلاما (رسول الله ﷺ): أأشهادين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم. قال:
أأشهادين أن محمداً رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم. أشهد بذلك رعد واحة
المسمودى عن عون عن أبي هريرة. «عاد رجل إلى رسول الله ﷺ
بجارية أعجمية، فقال: يا رسول الله إن على ركنة مؤمنة، فأعتق هذه؟» فقال: «فها
رسول الله ﷺ: أأشهادين؟ فأشارت إلى السماء، فقال لها: أأشهادين؟ فأشارت
إليه، وإلى السماء. أأشهادين؟ فأشارت إلى رسول الله، قال: فأعتقها فأنه مؤمنة» أخرجه ابن
حداد الشافعي وقال: (به حذف ابن شهاب غير المنطوق ومعه: وجعله من أبي هريرة،
وإن شهادته بقول رجل من الأنصار أنه جاء بأمة له سوداء، وهو أخفط من
عون، فأخول قوله، انتهى).

قال المروقي^(١): فإن كانت الذميمة «ما كنت أفلا تخاف»، فإن كانت «ما كنت
فيمكن أن لعبد الله فيه شبحين رجل من الأنصار رواها له عن نفسه، وأبو هريرة
رواها عن قصة ذلك الرجل، ويؤيد قوله: «نألت: نعم» على أنها قالت
بالإشارة، أو أنه وقع فيها الألفاظ، ففعلت. مع ما للفظ حين قوله: أأشهادين
إني، وأشارت إلى السماء حين قوله: أأشهادين؟ ومن أنا؟ تذكر كل من الزهري
وعون ما لم يذكر الأخير، انتهى.

(١) شرح المروقي (١/٨٦).

قَالَ: «أَتُوفِّيَنِي بِأَلْبَعْبِ نَعْدِ الْيَوْمِ؟» فَأَلْفَلَفَ: نَعَمْ. فَقَالَ
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «أَعْبَيْهَا».

والأوجه عندي أنه يجوز لما قال: «أبى الله؟ فُشِّرَتْ إِلَى الْمَاءِ: وَهِيَ كُنْ
هَذَا بِالْإِشَارَةِ كَرَّرَ رَسُولُ الْمُتَشَكِّكِينَ؟ فَأَجَابَ بِالنَّقَطِ، وَهَكَذَا فِي الْمِائَةِ مِائَةٍ
أَوْ لَا مِنْ أَمَّا؟ فُشِّرَتْ، ثُمَّ قَالَ: «أَتُشْهِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ
نَعَمْ. فَقِي الرُّوَابِيزُ احْتِسَارًا، وَهَذَا عَلَى وَحْدَةِ الْقِصَّةِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّعَدُّدِ.

(قَالَ) قَالَ: (الْمُتَشَكِّكِينَ) فِي السِّخِّ الْمَعْرُوبَةِ بِذَلِكَ تُؤْفِيَسُ (بِالْبَعْثِ بَعْدَ
الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ) قَالَ الرُّوَاهِي: هِيَ أَنَّهُ لَا يَدْعِي الشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْإِقْرَارِ
بِالْبَعْثِ، فَسِ أَنْكَرَ قُلُوبَ يَمْزُجُ، وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، سَنَهِيَ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):
أَعْبَيْهَا) زَادَ فِي زَوَايَا: «فِيهَا مُؤَمَّنَةٌ» قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «فَدُجُوْدٌ يَحْبِي بَعْدَ
هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَاهُ أَبُو مَكْيَرٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ، فَلَمْ يَذْكُرْ، فَإِنْ كُنَّا هَاهُنَا
مُؤَمَّنَةً، وَفَالَا: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيَّ رُقِيَةٌ مُؤَمَّنَةٌ فَأُفَاعِلُ هَذِهِ؟ وَرَوَاهُ الْفُجْجِيُّ
بِلَفْظٍ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحَادِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَعْبَيْهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ، فَحَذَفَ مِنْهُ «أَنْ» عَنِ رَفْعِ
مُؤَمَّنَةٍ» مَعَ أَنَّهُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الشُّوَكَّانِيُّ^(١): حَدَّثَنِي أَبِي هَرِيرَةَ الْخَرَجِيُّ أَوْ دَاوُدُ بْنُ حُدَيْثٍ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي هَرِيرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَجَابِيَةٍ سَوْدَاءَ،^(٢)
الْحَدِيثُ، وَأَخْرَجَهُ لِحَاكِمٌ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَنَّةِ
حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَذْرَاءَ حَرَمَ، وَفِي اللَّفْظِ مَخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ، وَرَوَاهُ سَعْدُ بْنُ

(١) المطبوع: لا مستدرك (٢٤١/١٦٦٩).

(٢) المطبوع: الأوصاف (٣٦٩/٣٦٩).

(٣) المطبوع: أبو داود (٣٢٨٤/٣٢٨٤).

١٠/١٢٥٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْمُقْبِرِيِّ، أَنَّهُ

قَالَ: سَمِعْتُ.....

أَبِي دَاوُدَ أَحْمَدَ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّمِيمِيُّ وَأَبِي جَبَانَ مِنْ حَدِيثِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ وَأَخْرَجَهُ الطِّرَافِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لُبَيْبٍ عَنْ أَسْمَاءَ هَالَةَ. وَالْحَكَمُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْذُورٌ حَدَّثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَدِينِيُّ. انْتَهَى.

قلت: حديث حوز عن أبيه عن حمده، وحديث بن عباس ذكرهما صاحب «المجمع الزوائد» بالفاظ مختلفة. وفيها: أن علي بن ربيعة مؤمنه. وهكذا ذكره من حديث أبي جحيفة بنجرها.

«حديث الشريد أخرجه أبو داود»^(١) من طريق محمد بن عمرو وعمره، عن أبي سلمة عن الشريد أن أمه أوصته أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فأتى النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمِي أَوْصَتْ أَنْ أَعْتَقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سَوَاءٌ نَوْبَةٌ، الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجْ أَبُو دَاوُدَ لِقَوْلِهِ: أَلْ أَحَدًا عَلَى رِوَايَةِ مَعَاذِهِ بِنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ.

وَأَخْرَجَ لِقَوْلِهِ أَمِي أَوْصَتْ أَنْ أَعْتَقَ. وَنَفَظَهُ: «فَقُلْتُ: إِنْ أَمِي أَوْصَتْ أَنْ تَعْتَقَ عَنْهَا رَقَبَةً، وَإِنْ عِنْدِي جَارِيَةٌ نَوْبَةٌ، فَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أَعْتَقَهَا عَنْهَا؟ قَالَ: أَتَنِي بِهَا فَأُتِيَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: مِنْ رِيكَ؟ قُلْتُ: اللَّهُ، قَالَ: مِنْ نِيَا؟ قُلْتُ: أَلَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ وَبِهَذَا اللَّفْظِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» بِطَرَفٍ.

١٠/١٢٥٦ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْمُقْبِرِيِّ) بِصَحِّهِ الْمَوْحُودَةِ وَفَتْحَهَا نَسَبَةً

سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانَ، وَكِلَاهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكُنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ صَرِيحِ الْأَبْرِ، كَمَا سَيَأْتِي (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ)

(١) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٤)

أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ. هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا ابْنُ زَيْنَا؟ فَقَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ.

١٢٥٧/١١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ
الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الرَّجُلِ
تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ. قَالَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ زَيْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ. ذَلِكَ
يُجْزَى عَنْهُ.

بناء المجهول (أبو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة) واجبة (هل يعتق فيها
ابن زينا؟ فقال أبو هريرة: نعم، ذلك يجزئ عنه) وأخرج ابن أبي شيبة من طريق
حفص عن محمد بن إسحاق وعبد الله بن سعيد عن سعيد بن أبي سعيد: سألت
مرأة أبا هريرة، ف سألتها عن ابن حارية لها من غير رشدة وعليها رقبة، أيجزئها؟
قال: نعم.

١٢٥٧/١١ - (مالك أنه بلغه) أخرجه ابن المنذر بسند صحيح، كما
سأني في كلام الحافظ (عن فضالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة، قاله الزرقاني
(ابن حبيب) بضم الحين بدون إضافة (للأنصاري) الأوسي (وكان من أصحاب
رسول الله ﷺ) وأول مشاعده أحد، ثم مرل دمشق، وولي قصاصها من جهة
معاوية، ومات بها سنة ٥٨ هـ، وقيل: قبلها (أنه مثل) ببناء المجهول (عن
الرجل يكون عليه رقبة) واجبة (هل يجوز له أن يعتق ولد زينا؟ فقال: نعم، ذلك
يجزئ عنه).

قال صاحب «المحلى»: «وه قال الجمهور: إنه يجوز عتقه في الكفارة،
وكرهه علي وابن عباس وابن عمرو بن العاص، أخرجه عنهم ابن أبي شيبة،
وعند البيهقي» بسند صحيح عن الزهري، نا أبو الحسن مولى عبد الله بن
الحارث. وكان من أهل العلم «بالصلاح» أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن

نوفل تستفتيه في غلام لها ابن زينة نعتفه في رقة كانت عليها؟ فقال: لا أراه بجزرك، سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول: لأن أحمل علي نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعثر ابن زينة. وقال إبراهيم والشامي: إنه لا يجوز عثر ولد الزنا في الكفارة، انتهى.

وقال الحافظ^(١): قال الجمهور: يجوز عتفه. وكرهه علي وابن عباس، وابن عمر، وأخرجهم عنهم ابن أبي شيبة بأسانيد لينه، ومنع الشعبي والنخعي والأوزاعي، والحجة للجمهور قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾. وقد صرح ملك الحائف له فبصح إعتاقه له. وقد أخرج ابن المنذر سند صحيح، عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أنه سئل عن ذلك فتبع، قال أبو الحبير: فسألنا فضالة بن عبيد، فقال: يغفر الله لعقبة، وهل هو إلا نسمة من النسم، انتهى.

وقال العيني^(٢): يجوز عثر ولد الزنا في الرقاب الواجبة، روي ذلك عن عمر وعلي وعائشة وجماعة من الصحابة، وبه قال ابن المسيب، والحسين، وطاووس، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبد، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(٣): يجوز عثر ولد الزنا، يعني في الكفارة، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن فضالة بن عبيد، وأبي هريرة، وبه قال ابن السبب والحسن وطاووس والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وابن المنذر. وروي عن عطاء والشامي والنخعي والأوزاعي وحامد أنه لا يجوز؛ لأن أبا هريرة - رضي الله عنه - روي عن النبي ﷺ: «ولد الزنا شر اثلاث» قال أبو هريرة: «لأن أمته يوسط في سبيل الله أحب إلي منه» رواه أبو داود^(٤).

(١) فتح الباري (١/٦١).

(٢) عمدة القاري (١٥/٧٥٩).

(٣) (١٦/١٢٧٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٩٣).

(٧) باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

١٢/١٦٥٨ - حدثني نايف: أنه بلغه أن غنم الله بن غنم

سئل عن الرقبة الواجبة: هل يُشترى بشرط؟ فقال: لا.

فإن مات: وذلك

وإن، وغنم في مطلق قوله تعالى: **فَوَقَّرُوا يُكْفَلُونَ** والأحداث الواردة في دمه اختلف أهل العلم في تفسيره، هذا الطحاوي: ولد الغنم هو السلام للزنا، كما يقال: إن السبيل الملازم لنهاء وقال العنقضي عن بعض أهل العلم: هو ثلاثة: أصلاً، وحضراً، ومساباً، أنكر قوم هذا التفسير وقالوا: ليس عليه من ورث والديه شيء، وقد جاء في الأحاديث: «هو شر الثلاثة إذا عمل عملهم»، فإن صح ذلك تدفع الإشكال، انتهى.

وقال أنسجي: من ربح عليه عتق رقبة فكسبه أو كسبه، غير ذلك، فإنه يجوز أن يعتق في ذلك ولد زنا؛ لأن الفحص لا يختص به، وإنما يختص بسبه. وذلك غير مؤثر في العتق كما لو كان أبواه محرمين، وقال يونس أسلم: هو خير الثلاثة ثم يعين مرأى، قال تعالى: **فَوَلَّى وَرُوحُهُ يُرَى**، وفي رواية: «يُنَى» في الإسلام شأنه تماماً، وقد روى في العبيد أشهب عن مالك: أحب إلي أن لا يعتق ولد زنا في الرقاب الواجبة، انتهى.

(٧) ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

يعني ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

١٢/١٦٥٨ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر) ومعه الله (سئل)

سواء المصحول (عن الرقبة الواجبة هل يُشترى) سواء كان جاهلاً (بشرط) أي بشرط العتق (فقال: لا) بشرط هذا الشرط.

(قال مالك وذلك) ويبياني المشاور إليه قريباً، وهو أنه لا يشتريها بشرط.

أَحْسَنُ مَا سَمِعَ فِي الرُّقَابِ الْوَاجِبَةِ. أَنَّهُ لَا يَشْتَرِيهَا الَّذِي يُعْتِقُهَا فِيمَا
وَجِبَ عَلَيْهِ. بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا. لِأَنَّهُ إِذَا قَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ
نَامَةٍ. لِأَنَّهُ يَضَعُ مِنْ نَسَبِهَا لِلَّذِي يَشْتَرِطُ مِنْ عِتْقِهَا
قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ. وَيَشْتَرِطُ
أَنْ يُعْتِقَهَا.

أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرُّقَابِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الرَّجُلِ بِالْغَنِيِّ أَوْ الْكُفَّارَةِ (أَنَّهُ لَا
يَشْتَرِيهَا) الرَّجُلُ (الَّذِي يُعْتِقُهَا فِيمَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا) لِأَنَّهُ إِذَا
فَعَلَ ذَلِكَ (أَيَّ يَشْتَرِيهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ) (فَلَيْسَتْ) هَذِهِ الرَّقَبَةُ (بِرَقَبَةٍ نَامَةٍ) بَلْ صَارَتْ
بَافِصَةً (لِأَنَّهُ) أَيُّ الْبَائِعِ (يَضَعُ) أَيُّ يَسْقُطُ (مِنْ نَسَبِهَا) لِمَا عَنِ الْعَتَقِ (الَّذِي
يَشْتَرِطُ مِنْ عِتْقِهَا) وَلَفْظُ اسْمِ زَائِدَةٍ. وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ: لَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ. فَأَعْتَقَهَا فِي الْكُفَّارَةِ عَتَقَتْ. وَلَمْ تَحْزَرْهُ عَنْ
لِكُفَّارَةٍ. قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ) هَكَذَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ وَأَكْثَرِ الْمِصْرِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي بَعْضِهَا
هَذَا اللَّفْظُ، بَلْ جَعَلَ الْكَلَامَ الْأَنِّي نَتْمَةً لِكَلَامِ السَّابِقِ (وَلَا بَأْسَ) أَيُّ يَحُوزُ (أَنْ
يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي) عَتَقِ (التَّطَوُّعِ) وَيَشْتَرِطُ أَنْ يُعْتِقَهَا (لِأَنَّ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ لَيْسَتْ
بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِ عَتَقَ نَمَاهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَبَرِّعٌ بِعَتَقِ مَا شَاءَ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ جَمِيعًا أَوْ
يَكُونُ بَعْضُهَا، فَإِنْ الْجَمَاعَةُ إِذَا كَانَتْ شُرَكَاءَ، فَأَرَادَ وَاحِدٌ عَتَقَ نَسَبَهَا لَا بَأْسَ
بِذَلِكَ إِنْ جَمَاعَةً، كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ الْبَاهِغِيُّ^(١): مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ وَاجِبَةٌ عَنْ كُفَّارَةٍ أَوْ نَذَرٍ لَا يَحْزَرْهُ أَنْ
يَشْتَرِيهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ، لِمَا احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ مِنْ أَنَّهُ يَحْظَرُ عَنْهُ مِنْ نَسَبِهَا لِمَا
شَرِطَ عَلَيْهِ مِنْ عِتْقِهَا، فَلَمْ يَعْتَقِ رَقَبَةً نَامَةً، وَرَوَى عِيْسَى فِي «الْمَدِينَةِ» سَأَلَتْ
ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ اشْتَرَى رَقَبَةً بِشَرْطِ الْعَتَقِ عَنْ وَاجِبٍ، أَرَأَيْتَ أَنْ أَعْتَقَهَا؟

(١) الْمَدِينَةُ (٢/٢٧٤).

قَالَ: إِنْ كَانَ عَائِلًا بِأَنْ سَلَكَ لَا يَسْعَى، وَعَلَيْهِ عَتَقَ رَقَبَةً أُخْرَى، وَإِنْ كَانَ حَافِلًا
عَلَى عِلْمٍ لَهُ، نُفِرَ، وَإِنْ كَانَ مُتَدَاهَا بِقِيَمَتِهَا دُونَ ثَمَنِهَا سَبْعِينَ سَنَةً، وَإِنْ كَانَ
وَصِيحًا لَمْ يَنْتَقِ شَيْءٌ، سَمَّيَ بَجْرًا، وَغَسَّه رَقَبَةً أُخْرَى، قَالَ عِيْسَى: وَيُتَعَنَّى عَنْ
أَمْرِ كِتَابِهِ: إِنْ كَانَ حَافِلًا لِيَوْمٍ يَأْمُرُ بِالْإِعْتَادِ، وَرَوَى عَنْ سِ بْنِ نَافِعٍ لَا يَجُوزُ

وَوَصَحَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ عَمَلِ الْحُلَافِ، وَأَنَّهُ مَنْ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ مَا يَتَعَدَّدُ مِنْ
أَنَّهُ لَا يَجُزِّي، فَعَمِلَ ذَلِكَ وَلَا يَجُزُّ، وَمَنْ كَانَ يَعْتَدُ إِعْرَافَ ذَلِكَ، فَهُوَ قَوْلُ فِيمَ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ نَهَى يَكُونُ حَافِلًا مَا اعْتَمَدَ، وَرَوَى ابْنُ الْقَوَارِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ اسْتَلْبِثَ
قَوْلَهُ قِيَمَتِهَا أُخْرَى رَقَبَةً سَلَطَ الْعَتَقَ عَنْ وَجِبِ أَنْ خَيْرَ وَاجِبٍ، فَدَرَسَ مَرَّةً بِعَتَقَ
عَلَيْهِ، وَإِنْ كَرِهَ، قَالَ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ يَرِيدُ وَلَا يَجُزُّهُ عَنْ الْوَاجِبِ إِذَا اقْتَرَأَ بِشَرْطِ
الْعَتَقِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: ثُمَّ رَجَعَ، أَلَا، فَقَالَ: لَا يَجُزُّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ نَفْسِي
بِحَبْلِ الْحَبْلِ، انْتَهَى.

قَالَ عِيْسَى^(١١) الْإِعْرَافُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اسْتَبْرَيْتَ مِلْكًا فَيُؤَدِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ
ذَلِكَ، وَإِلَّا، فَيَسْتَأْذِنُ عَتَقَهُ مِمَّا كُنَّا مِلْكًا لِيَكُونَ لِلْعَبْدِ بِالْعَبْدِ، انْتَهَى
وَيَعْنِي الْعَبْدَ عَتَقَ ذَلِكَ، بِالْإِعْرَافِ عَنِ هَذَا الشَّرْطِ.

قَالَ الْفَرَزْدَقِيُّ^(١٢): وَخَفِيَ عَلَى الْمُشْتَرِي مَا لَانْتَرَاهُ الْعَاسِدُ فِي قَوْلِهِ لَعَنَهُ، إِنْ
نَشِئْتُمْ فَأَنْتَ حَرٌّ، دَعَايَ لِيَجْعَلَ يَوْمَ النِّسَاءِ؟ أَلَا، عَتَقَهُ عَلَيْهِ نَفْسُ رَقَبَةٍ حَتَّى
بَانَهُ، وَإِنَّمَا عَتَقَ بِالْعَاسِدِ؟ أَلَا، الْمُحْتَدِقُ اسْبِغْهُ تَطْلُقَ عَلَى قَاسِدِهَا تَفْسِيحًا.

قَالَ الدَّوْقِيُّ: إِنْ قُلْتَ: أَلَسَّ الْعَاسِدُ لَا يَتَطَلَّقُ بِهِ أَمْسَلُهُ، فَيَقْتَصِدُ عَدَمَ
تَزْوِجِ الْعَتَقِ لِلْمُشْتَرِي شَرًّا، نَاسِدًا لِعَدَمِ دُخُولِ الْعَبْدِ فِي مِلْكِهِ، قُلْتَ: رَمَيْتَ
شُرُوفَ فُتَاهٍ تَلَحُّرًا مَعَ تَسْلِيْطِ لَتَاغٍ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْفَاحِ نَعْتَرًا، فَامْعَةً.
انْتَهَى.

(١١) أحمد المكي (١٤٩/٣٦٠).

(١٢) الترمذي الكبير (٣٠٢/٢٠٠).

وقال «العتق» في المردود في البيع. «تراجع استراط ما ينافي مقتضى البيع، وحرر على حريته» أحدهما: اشتراط ما يبي على العتاق والتمرية مثل إن شرط لمائع على المشتري عتق العبد فعلى ببيع^١ على ورائين. أحدهما: صبح، وهو مذهب مالك وظاهر مذهب الشافعي.

والثانية: الشرط فاسد، وهو مدعى أبي حنيفة لأنه شرط بنافي العتق أشبه إذا اشترط أن لا يبيعه، فإذا حكم بإساده، وحكمه حكم سائر الشروط الفاسدة، وإن حكمنا بصحته، فأعتقه المشتري، فسد وهو بالشرط، وإن لم يعتقه فبوجوب أحدهما يجر عليه، والثاني: لا يجر.

الضرب الثاني: بشرط غير العتق مثل أن يشترط أن لا يبيع، ولا يهب، وبحو ذلك، فبطل، وما أشبهها شروط فاسدة، وحل بقصد بها البيع؟ على ورائين، قال القاضى المصنوع من أحمد البيع صحيح، والثانية: بيع فاسد، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، فإذا حكمنا بصحة البيع فمباح الرجوع بما دفع بشرط من التمس، وإن حكمنا بإساده لم يحصل به ملك، سواء اتصل به القبض أولاً، ولا يتخذ تصرف المشتري به بيع ولا هبة ولا عتق، ولا غيره. وبهذا قال الشافعي. وذهب أبو حنيفة إلى أن الملك يثبت به إذا اتصل به القبض.

وقال أيضاً في موضح آخر: «لم اشتراطها بشرط العتق، فأعتقها في الكفارة عتقت، ولم تحرقه عن الكفارة، وهذا مذهب الشافعي، وروي عن بعض من يسار ما يدل على ذلك، وذلك لأنه إذا اشتراطها بشرط العتق، فأنشأه أن المبيع ينقصه من النقص لأجل هذا، فكأنه أخذ عن العتق عوضاً فلم تجزئه عن الكفارة، قال أحمد: إن كنت رقبة واحدة لم تجزئه لأنها ليست بثبة سليمة، انتهى»

(١) انظر التيسر على الشرح الكبير (٤: ٥٤، ٥٥)

وقال القدري^(١) هي قصة يروونها: فحوى الحديث يدل على حواز بيع الرقبة بشرط العتق، وإليه ذهب الشافعي والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور، ثم اختلفوا في الشرط، ومنهم من صححه، وبه قال الشافعي في الجديد، ومنهم من أنفاه، ويذهب على صحة البيع وفدده: «الشرط أنه لا يرد المقتد، وأنفذ، وحكم بطلان الشرط، وقال: إنما الولاء لمن أعتق، وبه قال ابن أبي ليلى وأبو ثور والشافعي في القديم، وذهب أصحاب أبي حنيفة والأكثرون إلى فساد العقد.

ثم قال: وقدر الفروي: «الشرط في البيع أقسام: منها: شرط يقتضيه العقد بأن شرط لتسليمه إلى المشتري، وشرك فيه مصلحة العقد، كاشتراط التضمين وسجوه، وهذان شرطان جائزان بلا خلاف، ومنها: اشتراط العتق في العبد، والأمة ترغيباً إلى العتق لقوته وسرايته، انتهى مختصراً، فكان الشافعي - رحمه الله - استثنى هذا من جملة النبي عز بيع وشرط.

وقال العيني^(٢) قال الشافعي: البيع فاسد، وبمضي العتق اتباعاً للسنة. وروي عنه: البيع جائز، والشرط باطل، وروي عنه لا يجوز نصرف المشتري بحال في البيع الفاسد، انتهى.

وقال الحافظ: إذا وقع البيع بشرط لعتق صحح على أسح المولير عند الشافعية والمالكية، انتهى.

وفي «النهاية»^(٣): من باع عبداً على أن يعتقه المشتري فالبيع فاسد، لأنه بيع وشرط، «وبقد نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط، فلو أعتقه المشتري بعد ذلك

(١) إرفاق المعاني (٨٧/٦).

(٢) صفة العار (٤٩٩/٣).

(٣) (٤٨/٢١).

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ وَلَا يَهُودِيٌّ. وَلَا يُعْتَقَ فِيهَا مُكَاتَبٌ

اغتراء بشرط العتق صحح لبيع حتى يجب عليه الثمن عند أبي حنيفة، وقالوا: يفي فاسداً حتى تحب عليه القيمة، انتهى.

(قال مالك: إن أحسن ما سمع) هو أي الإجماع مالم، وفي النسخ الهندية: سمعته (في الرقاب الواجبة) للكفاية أو التذرع (أنه لا يجوز أن يعتق فيها) أي في الواجبة (نصراني ولا يهودي) ولا غيرها من الكفار بالأول، وتقدم في الباب السابق أنه لا يجوز عتق الكافر في كفارة القتل بالإجماع، لنص الكتاب فيها بقيد الإيداع، وأما غيرها من المكفارات والتدبير فكذلك عند الإمام مالك والشافعي وأحمد في الراجح جميعاً، وعن أحمد رواية أخرى في البذر والكفارات غير القتل: الجوز بالعبد مطلقاً، وكذلك عن الشافعي في العتق خاصة وجه للمجواز، وأما عند الحنيفة، فحوز عتق الكافر في الراجح مطلقاً غير كفارة القتل.

(ولا يعتق فيها) أي الرقاب الواجبة (مكاتب) قال النجاشي^(١): عتق المكاتب على ضربين: أحدهما: أن يكاتبه ثم يعتقه عن ظهره، والثاني: أن يشتري مكاتباً ثم يعتقه عنه، أما الأول فقد روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لا يجوز في الرقاب الواجبة مكاتب ولا مدر ولا ثم ولد ولا معتق إلى أجل ولا محتل به ولا من يعتق بالخراصة، ووجه ذلك أن كل واحد منهم قد اعتق به عتق أسر للعبيد، فليس له صرفه إلى وجه آخر وحب عليه.

وأما الثاني أي كاتبه غيره فاشتراه هو، ثم أعتقه عن ظهره، فقد روى ابن السواري عن أصيبغ لا يجوز في قول مالك الأول الذي قال: يرد عتقه

(١) المنظر ٦٦٧/٦٦٨.

وَلَا مُدَبِّرَ .

ويغض اليع، وبه قال أنسب، وفي قوله الآخر يجوزته، قال ابن الموار: وهذا أحب إلي، انتهى.

وقال الموفق^(١): عن أحمد - رحمه الله - في المنكاتب ثلاث روايات: إحداهن: بجزي مطلقاً، أحدها أبو بكر، وهو مذهب أبي ثور؛ لأنه عند بجور به، فأجزأ عنه. الثانية: لا بجزي مطلقاً، وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد؛ لأن عتقه مستحق بسبب آخره، ولذا لا يملك إبطال كتابته، والثالثة، وهو مختار البخاري: إن أذى من كتابته شيئاً لم يجزه، ولا أجرأ، وبهذا قال الثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الردي؛ لأنه إذا أذى شيئاً فقد حصل العوض عن بعضه، فلم بجزي، وإذا لم يؤد، فقد أعتق رقبة كاملة.

وفي البدائع^(٢): أما تحرير المنكاتب عن الكفارة مجازة استحساناً، إذا كان لم يؤد شيئاً من بدل الكتابة، والقياس أن لا يجوز. وهو قول زهر والشافعي، ولو كان أدى شيئاً من البدل لا يجوز فيه ظاهراً الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز، ولو عجز عن أدائه بدل الكتابة، ثم أعتقه جاز بلا خلاف، سواء كان أدى شيئاً من بدل الكتابة أو لم يؤد، انتهى.

(ولا مدبراً) وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وقال الشافعي وأحمد: يجوزته المدبر، وهو قول طاووس وأبي ثور وابن المنذر، كذا في «المعنى».

وأصرح البخاري في «صحيحه» تعليقاً: قال طاووس: يجوز المدبر وأم الولد، قال الحافظ^(٣): وصله ابن أبي شيبة بلفظ «يجزى عتق المدبر في

(١) إلهام، (١٣٦/٥٢٦).

(٢) بدائع الصانع (١/٢٦٨).

(٣) فتح الباري (١/٦٠٠).

وَلَا أَلَمْ وَلَمْ وَلَا تَعْتَقُ بَنِي سَيْبِزَ

الكتاب في أيام أبول في الظهور، ووافقه الحسن في المذهب. وراشدي هي أم الولد، وحاشا للرهمي والشمسي، وكان مالك والأوزاعي لا يجزئ في تكفؤة مدره ولا أنه ولد ولا سليل عنه، ومع قول الكوفي، انتهى

وفي «البدائع» في نواظر الحواشي: أنها أن يكون الولد كماله الرقي، ثم زاد بعد ذلك دليله، وعلى هذا يحسن تحرير المذهب وأم الولد هي الكفؤة أنه لا يجوز لتباعد ربه، شذوذ الحرية من وجه أم حتى الحرية بالسير والأصلياد، حتى يمنع تملكهما ما يبيع والهبة وغيرها، انتهى

«ولا أم ولد» وهو إحدى الروايات عن أحمد، وهي مختار الخرافي، قال «الموطأ» (١): وهو ظاهر المذهب، وبه قال الأوزاعي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى، أنها سحرية، مروى ذلك عن فحس ومطرويس والتخني وعثمان التي، تنهى، وتقدم كلام صاحب «البدائع» قريباً، واختصت سحر «الموطأ» في ذكر أم ولد واستغنوا إلى سنن أبي يعقوب، والتأخير لا ضرر فيه.

«ولا معتق إلى سنين» يعني الذي سبق عنه على دفعه، قال ابن رشد: قاله عند عتق لا سأل إلى حله، وفي «الشرح الكبير» ويجزئ المعتق عنه بصفته قبل وجوده، لأن ملكه فيه ماء، ويجوز بيعه.

قال المؤلف: إن عتق عتق عبده أو أمته على صحي، وقت مثل قوله، أنت حر في رأس العبد، ثم يعتق حتر تأتي رأس العبد، وله بيعه وهبته وحازته وبيعته، لأنه إذا كان الأوزاعي والشافعي وابن المنذر، وحكي عن مالك أنه إن قال لعبده: أنت حر، في رأس العبد عتق في الحال، والذي حكاه عند ابن المبر: أنها إذا كتب جارية ثم يباعها، لأنه لا يملكها منكأ تعاد ولا يهبها،

وَلَا أَعْمَى .

وإن مات السيد قبل انوقت كانت حرة عند الوقت من رأس المال، وقد روي عن أحمد: أنه لا بطلان؛ لأن ملكه غير تام عندها، والآول أصح لما روي عن أبي ذر أنه قال لعبد: أنت هتيق إلى رأس الحول، قلولا أن انتعتق يتعلق بالحول ثم يعلقه عليه لعدم فائدته.

ولا يلزم المكاتب؛ لأنها اشترت نفسها من سيدها بعوض، وزال ملكه عن إكسابها، فإذا جاء الوقت وهو في ملكه عتق بغير خلاف نعلمه، وإن خرج من ملكه ببيع أو ميراث أو هبة لم يعتق، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وقد التزمه ابن أبي ليلى: إذ قال لعبد: إن فعلت كذا فأنت حر، فباعه بيماً صحيحاً، ثم فعل ذلك المفعول، عتق وانقضى البيع، وعمامة أهل العلم على خلاف هذا القول؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك»، ولأنه لا ملك له فلم يقع عتاقه، انتهى.

(ولا أعمى) قال الموفق^(١): لا يجزئه إلا رقبة سالمة من العيوب العُصْرَة بالعمل ضرراً يتيماً، فلا يجزئه الأعمى؛ لأنه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع، ولا المقعّد ولا مقطوع اليدين أو الرجلين، وبهذا كله قال مالك والشافعي وأبو نؤير وأصحاب الرأي، وحكي عن داود أنه جوّز كل رقبة يقع عليها الاسم اختناً بطلاق الاسم، وثنا، أن هذا نوع كفاة، فلم يجزى ما يقع عليه الاسم كالإطعام، فإنه لا يجزى أن يطعم مُتَوَسِّلاً ولا عتقاً، وإن كان يسمى طعاماً، والآية مقيدة بما ذكرناه، انتهى.

وفي «البدائع»^(٢): ومنها أي من شرائط الجواز، أن تكون كاملة الذات، وهو أن لا يكون جنس من أجناس منافع أعضائها فائتاً؛ لأنه إذا كان كذلك

(١) المعنى (١١/٨٢).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٢٧٠).

وَلَا بِأَمْسٍ أَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجْرِسِيُّ. نَطْرُوعًا لِأَنَّ الْمَلَّةَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَمَّا مَتَّ بَدُّ وَهَمًا يَفْتَهُ﴾ فَالَمُّ الْعِتَاقَةُ.

كاتب الذات هاتكة من وجهه، فلا يكون الموجود تحرير رقية مطلقه، وعلى هذا يخرج ما إذا اعتن عبداً منطوق البدين أو الرجلين أو زمناً أو أعسى، إني آخر ما بطله.

(قال مالك) وألحقه في النسخ الهندية بما سبق (ولا بأس) أي يجوز (أن يعتق النصراني واليهودي والمجوسي) وغيرهما من الكفرة (تطوعاً) وهو إجماع، لأن نين بطل لا خلافة، في جواز عتق المشرك تطوعاً، وإنما احتلوا في عتقه عن الكفرة، انتهى. كذا في «الفتح»^(١) و«المعني».

وقال المعني^(٢): عتق المسلم أفضل من عتق الكافر، وهو قول كافة العلماء، وحكي عن مالك ويعقوب أصحابه: أن الأفضل عتق الرقية انفسه وإن كان كافراً، وقال أيضاً: قد اختلف فيما إذا كان النصراني أو اليهودي أو غيرهما أكثر نعماً من انفسه. قال مالك: عتق الأجنبي أفضل، وإن كان غير مسلم، وقال أصعب: عتق المسلم أفضل، انتهى. وسيأتي في أول باب فضل عتق الرقاب.

(لأن الله تبارك وتعالى) احتج به على مدعيه من جواز عتق العبد الكافر تطوعاً، وفي الاستدلال باختلاف مع أن المسألة إجماعية، كما تقدم (قال في كتابه) في سورة محمد: ﴿وَلَمَّا مَتَّ بَدُّ﴾ أي بعد شد الموت ﴿وَلَمَّا يَفْتَهُ﴾^(٣) أي بمال أو بأسرى المسلمين (فالمرء العتاقة) هذا وجه الاستدلال بالآية، أي الممن هو إطلاقه بلا شيء، وهو العتاق.

(١) فتح باري، (١٦٩/٥)

(٢) عمدة القاري، (٩١/٣٦١).

(٣) سورة محمد الآية ٤.

قال البجلي^(١): «هذا كلام فيه تجويز» لأنه وإن كانت العتاقة نوعاً من المن إلا أن اسم العتاقة أخص بما تقدم الملك عبداً، واسم المن أخص بما من عليه قبل تقرير الملك، وذلك أن أصحابنا قالوا: إن الإمام مخير في الأسرى بين خمسة أشياء: القتل، والصداء، والمن، والاسترقاق، أو عقد الذمة، انتهى.

وقال الموفق^(٢): «إن من أئمة من أهل الحرب على ثلاثة أضرب: أحدها: النساء والصبيان فلا يجوز قتلهم، ويمسرون رقيقاً للمسلمين ينظر الشئ» لأنه يجوز بهي عن قتل النساء والقولان، وكان يجوز يسترقفهم إذا سباهم. الثاني: الرجال من أهل الكتاب والنسجوس الذين يقرؤون بالجزية، فيخير الإمام فيهم بين أربعة أشياء: القتل، أو المن، أو المصادرة بهم، أو استرقاقهم. الثالث: الرجال من عبدة الأوثان وغيرهم ممن لا يقر بالجزية، فيخير الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء: القتل، أو المن، أو المصادرة، ولا يجوز استرقاقهم، وعن أحمد جواز استرقاقهم وهو مذهب الشافعي. وسما ذكرنا في أهل الكتاب، قال الأوزاعي، وشافعي، وأبو ثور، وعن مالك كمذهبنا. وعنه: لا يجوز المن بغير عوض؛ لأنه لا مصلحة فيه، وإنما يجوز للإمام فعل ما فيه المصلحة، وسكني من الحسن وعطاء وسعيد بن جبير كراهة قتل الأسرى. وقالوا: لو من عليه أو فاداه، كما فعل بأسارى بدر، فيخير بين هذين لا غير. وكان عمر بن عبد العزيز وعياض بن عتبة يقتلان الأسرى، انتهى.

وفي المصنف^(٣): «وأما الرقاب فالإمام فيها بين خيارات ثلاثة، إن شاء قتل الأسارى منهم، وهم الرجال المقاتلة. وسبى النساء والذراري، وإن شاء

(١) «المصنف» (٢/٢٧٧).

(٢) «المصنف» (١٣/٤٤).

(٣) «مدارج الصنائع» (٦/٩٤).

استرق الكل فحمسهم وقسمهم؛ لأن الكل غنيمة إلا رجال مشركي العرب والمزندنيين، فإنهم لا يسترقون عندنا، بل يقتلون أو يسلمون، وعند الشافعي - رحمه الله - يجوز استرقاقهم، أما النساء والوداري منهم فيسترقون كما يسترق نساء مشركي العجم وذرايعهم، وإن شاء من عليهم وتركهم أحراراً بالذمة، كما فعل سيدنا عمر - رضي الله عنه - بسواد العراق، إلا مشركي العرب والمزندنيين، فإنه لا يجوز تركهم بالذمة وعقد الجزية، كما لا يجوز بالاسترقاق، وليس للإمام أن يعز على الأسير، فيشره من غير ذمة، لا يقتله ولا يقسمه.

وهل للإمام أن يغادي الأسارى؟ أما بالمان فلا تجوز عند أصحابنا في ظاهر الرواية، وقال محمد: مفاداة الشيخ الكبير الذي لا يؤمن له ولده تجوز، وعند الشافعي تجوز المفاداة بالمال كيفما كان، وأما مفاداة الأسير بالأسير، فلا تجوز عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد تجوز، انتهى.

قال ابن الهمام^(١)، هذه إحدى الروايتين عن الإمام، وعنه أنه يغادي بهم، كقول أبي يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد إلا بالنساء، فإنه لا تجوز المفاداة بهن عندهم، ومنع أحمد المفاداة بصبيانهم. وهذه رواية السير الكبير، قيل: وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: تجوز المفاداة بالأسارى قبل القسمة لا بعدها، وقال محمد: تجوز بكل حال، انتهى.

وأما المجيزون بالفس والعداء استدلوا بآية الباب، وأجاب عنه انمامون بأن قوله عز اسمه: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَكْرَةَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْقُرْآنِ﴾^(٢) إلى قوله عز اسمه:

(١) فتح القدير، (٢١٩/٥).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٩.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الْوَاحِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ فِيهَا إِلَّا رَقِيَّةٌ مُرْتَمَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَاكِينِ فِي الْكُفَرَاتِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ، وَلَا يُقْضَى فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

فَوَيْلٌ لِمَنْ يَفْعَلْهُ مِنَ الْبُخْلِ عَنْ كَيْدٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ فِي سَبْرِهِ سَرَادٍ، وَلَمْ يَحْتَمِلْ أَهْلَ التَّسْوِيرِ وَنَفَقَةَ الْأَعْيَارِ أَنْ سَوْرَةَ تَرَاءةٍ رَأَتْ بَعْدَ سَوْرَةِ مُحَمَّدٍ، فَوَيْلٌ أَنْ يَكُونَ الْحَكِيمُ الْمَذْكُورُ فِيهَا سَاسِخًا لِلْعَدَاوَةِ الْمَذْكُورِ فِي غَدِّهَا، فَإِنَّهُ الْخِصَاصُ وَغَيْرُهُ.

وَمِنْ أَسْوَاعٍ^(١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَنْ عَمِلَ بِهِمْ بَعْدَ أَسْرِهِمْ عَلَى أَنْ يَحْيِيُوا كُرَّةً لِلْمُسْلِمِينَ فَمَا لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ بِأَهْلِ حَبِيرَةَ أَوْ دِمَةَ كَمَا فَعَلَ بَيْدَا عَصْرًا، وَفِي اللَّهِ عَمَّا - بِأَهْلِ السُّودِ وَيَسْتَرْخُونَ، انْتَهَى.

وَمِنْ أَسْوَاعٍ^(٢) لِمَنْ الْعَتَاقَةُ لَا عَمْرٍ، وَقَدْ بَسَرَ بَعْضُ الْخَنِيَّةِ الْمَرْثُ بِرَبِّكَ ائْتِمَالًا وَالْأَسْرَاقُ، نَهَى - عَلَى شَرْعِهَا بِالْعَتَاقَةِ بِكَوْنِ الْمَعْنَى، أَيْ بَعْدَ الْأَسْرِ فِي، - عَلَى هَذَا بَصَحَ اسْتِدْلَالُ الْإِمَامِ مَالِكٍ - بِرَضَى اللَّهُ عَنْهُ - أَبْقَا - لِأَيَّةٍ.

أَقَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الْوَاحِدَةُ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ نَبِيُّ إِيَّامَا (فِي الْكِتَابِ) وَهِيَ كَعَارَةُ الْأَسْمَانِ وَالتَّقْطِيلُ وَالنَّطِيلُ (فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ فِيهَا إِلَّا رَقِيَّةٌ مُرْتَمَةٌ) وَنَادِمُ الْكَلَامِ عَنِ ذَلِكَ.

(أَقَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَاكِينِ فِي الْكُفَرَاتِ لَا يَنْبَغِي) أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ بِسَاءِ الْمَذْكُورِ (فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ وَلَا يُطْعَمُ) بِسَاءِ الْمَذْكُورِ (أَيُّهَا أَحَدٌ) يَكُونُ (عَلَى عَمْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ) عَلَى أَوْ دِينِ كَذَا.

(١) عِبَادَةُ النَّصَابِ (٩٤/٦١)

(٨) باب عتق النخعي عن الميت

قال الموفق^(١): في شروط من تدفع إليهم لكفارة أن يكونوا مسلمين، فلا يجوز صرعهما إلى كافر نبياً كان أو حريباً، وبذلك حال المحسن والنخعي والأوزاعي ومالك، والشافعي ونسحاق وأبو سبيد، وقال أبو ثور وأصحاب الرأي: يجوز دفعها إلى الذمي لدخوله في اسم المحسكين، فيدخل في عموم الآية، ولأنه مسكين من أهل دار الإسلام، فأجر دفع الكفارة إليه كالمسلم، وروي نحوه هذا عن الشعبي، وخرجه أبو الخطاب وجهاً في المذهب بناءً على سواد إجماعه في الكفارة، وقال الثوري: يحطبهم إن لم يجد غيرهم، انتهى.

وفي المالكي^(٢): حاز دفع غير الزكاة إلى الذمي عند أبي حنيفة، ونو راجعاً كنذر وكفارة ونظراً، خلافاً لأبي يوسف، ويقولون يعني، كذا في الدرر، انتهى.

(٨) عتق الحي عن الميت

قال ابن عبد البر: أعتقت العتق كل منهما جائر عن الميت إجماعاً، والولاء للمعتق عند مالك وأصحابه فإنه الرقاني^(٣)، وهكذا حكى الإجماع على ذلك الناس، كما سيأتي في كلامه. وكذا غير واحد

قال الموفق^(٤): من أعتق عبد، عن رجل حي مثله، أو عن ميت فالولاء للمعتق. وهذا قول الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي حنيفة، وأبي يوسف وداود، وروي عن ابن عباس أن ولأه للمعتق عنه، وبه قال أحمد، ومالك، وأبو عبيد، لأنه أعتقه عن غيره، فكان الولاء للمعتق عنه كما لو أذن له، ولما قوته الآية: «الولاء لمن أعتق»، وإن أعتق عنه بأمره، فالولاء للمعتق عنه، وهذا قول جميع من حكوا قوله في المعضلة الأولى إلا أبو حنيفة،

(١) «الأمسي» (٥٠٨/١٣).

(٢) «شرح الثوري» (١/٨٨).

(٣) «عطر» «المنقي» (١٨٧/٧).

ووافقه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وداود فقالوا: الولاء لمن يُعْتَق، إلا أنه يُعْتَق عنه بعضي، فيكون له الولاء، ويلزمه العوي، ويصير كأنه اشتراء، ثم رُفِّقَ في اعتاقه.

أما إذا كان يغير عوض فلا يصح تقدير البيع، فيكون الولاء للمعتق لعدم قوته ^{بغير} الولاء للمعتق، وعن أحمد من ذلك، وإن أنه يكمل في الاعتاق، فكان لولاء للمعتق عنه كمن لم يأخذ عوضاً، وأنه كما يجوز تقدير الجميع إذا أخذ عوضاً، فإنه يجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضاً، فإن الهبة جائزة في العبد، انتهى.

وقال السرخسي في ^{المسوط}: إذا اعتق الرجل عن حي أو مست قريب أو أجنبي فإنه أو يغير إفره، فلعن جائر عن المعتق والولاء له دور المعتق عنه في قول أبي حنيفة ومحمد. أما إذا كان سبي فإنه فيقول الكل: لأنه ليس لأحد ولاية إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه، كان قريباً أو أجنبياً، حياً أو ميتاً، فزتما ينقله العتق على ملك المعتق، فيكون الولاء له، وهذا بخلاف ما إذا تصدق الوارث عن مورثه، فإن ذلك يجزئه لأن نفوذ الصفة لا يستدعي ملك من تكون الصفة منه، ولأنه بالتصدق عنه يكسب له ثواب ولا يلزمه شيئاً، وبالعنق عنه يلزمه الولاء، ^{المواد} أن يلزم مووله الولاء بعد موته بغير رضاه.

فأما إذا كان يأذنه فملي قول أبي حنيفة ومحمد كمالك، لأن التملك من المعتق عنه بغير عوض لا يحصل إلا بالنقص ولو يوجد. وعن قول أبي يوسف، يكون الولاء للمعتق عنه، انتهى.

وفي ^{الهداية} (١١): إذا اشترى مائة بقرة ليضحوا بها، فمات

أحمدهم، وقالت النوبة: اذبحوها، عنه وبحكم أجزاءه، لأن من شرطه أن يكون قسداً لكل فريته، وقد وجد هذا الشرط، لأن النصيحة عن الغير عرفت فريته، ألا ترى أنه ﷺ ضحك عن أمته، وهذا استعسان، واعتباس أن لا يجوز، وهذا رواية من أبي يوسف، لأنه تبرع بالإتلاف، فلا يجوز من غيره كالإعتاق عن العيب، لكن أقول: النوبة قد تقع عن العبد، كالتصدق، بخلاف الإعتاق، لأن فيه إرغام المولاء على العيت، انتهى.

وفي موم «الهداية»: من مات وعليه قضاء ريقض وأوصى به فأطعمه عنه وله، ولا بد من الإيصاء عندنا خلافاً للشافعي - رحمه الله - وعلى هذا الركاة هو يعتبره بدين العبد، إذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النيابة، وثنا أنه عبدة ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء.

قال ابن الهيثم^(١) قوله: لا بد من الإيصاء أي في لزوم الإطعام على الموارث. وعلى هذا الركاة والعشر، ثم إذا أوصى فإلى يلزم الوارث إخراجهما إذا كان يخرج من الثلث، فإن زاد على الثلث لا يجب على الوارث، فإن أخرج كان منطوقاً من العتق، وبحكم يجوز إخراجهم، وثنا من محمد في تبرع الوارث، يجوز إن شاء الله، ويصح الشرع في الكسوة والإطعام لا الإعتاق، لأن في الإعتاق لا إيصاء إرغام المولاء على العيت، ولا إيجاب في الكسوة والإطعام، ثم قال: فإذا أوصى لا يجب عليه إلا بقدر الثلث إلا أن يتطوع، وعلى هذا دين صدق النظر بالصفة الواحدة والكفورات المتتالية والجمع وعدية النصيب والتصدق المستندة والخراج والحجبة، انتهى.

وقوله: «النيابي»^(٢): إذا اعتق على الميت لا خلاف في جوازها، فأبى

(١) معجم التدبر (١/١٧٨).

(٢) المستمسك (١/٢٧٧).

١٢٥٩/١٣ - حدثني مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة

الأنصاري:

الحكي فقد قال مالك وابن القاسم: من أعز عن وجه فيعلا لزمه من واجب بأمره أو بغير أمره أجزأ، وكذلك إن أطمع عنه أو كذب، وذلك كدليله عن السب وذلك أنه لا يحزنه أمره ولا يحزنه أمره لأن الأمر مذكور كما لو أعطاه عن ذلك عوصاً، ويصح أن يفرق بينهما ما كالتعبت لو استثنى المعنى عنه من معنى عليه أجزأ ما لم يوصى الميت بمثلته عنه، فلا يحزنه ولا يحزنه في الحكي أن يستثنى معنى عنه عن صوابه من معنى عليه بالملك، ولو أعطاه عوصاً على أن يعز عنه لم يحزنه، فله مالك، وابن القاسم، ومعنى ذلك أنه من باب الشراء بشرط المعنى، وقد كان ما قلناه إن استثنى الوصي الوفاة الواجب بشرط المعنى معناه، ومع بجزءه انتهى.

وقال القاسمي^(١) من اعتق عن غيره بوضعه أو بغيره فإنه فعليه، ومذهب مالك عن أجزأه أن التولية للمعنى عنه، ومذهب آتنيب والقبيل، والأوزاعي لم لا يفسر فيها، ومذهب الشافعي للمعنى أنه أعلى بلا شك، وقد أسلفنا ذلك قالوا، المعنى عنه انتهى.

وتعلم من هذا كله أن هذه مسائل كبيرة، إحداها: إحصاء الثواب إلى الميت، وهو محصل من حكمي الإجماع، فإن أبواب المنظمات الثمالية يصل بلا خلاف بين أهل السنة والجماعة، والإعطاء من الثماليات، والثانية: إجراء المعنى المرجح عن الميت، فلا يجزئ عنه الثمنية، ولا يكون الإعطاء عن الميت بدون الوصية، وهذا خلاف ما تم التعمق كماله، فالمرجع فيها الإجزاء، إن شاء الله، كما تقدم مراراً في كلام ابن القيم، ونقدم أيضاً في أبواب التبرير والصيام والحج.

١٢٥٩/١٣ - (مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري) المسمى

(١) تهذيب التهذيب، ١٥: ١٢٤٣

أَنْ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تَرِيصِي. ثُمَّ أَخْبَرْتُ ذَلِكَ بِأَنِّي أَنْ تُصَيِّحَ. فَهَلَكْتُ.
وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعْتَبَرُ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ: أَيُنْفَعُهَا أَنْ أُعْتَبِرَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: إِنْ سَعَدَ بِنُ عِبَادَةِ قَالَ
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

مسبو إلى حله، اختلف في اسم أبيه، قال لحافظ في التمهيد^(١)
والتفريد^(٢) محمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عمرة، حكاه عن ابن عمه الر
قال: قال القاضي في أطراف الموطأ: هو عبد الرحمن بن عمرو بن
أبي عمرة.

وقال أبو قلابة^(٣) روى عن القاسم، ومن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة
التابعي الكبير، وله رواية عن أبي سعيد، وما أظنه سمع منه، ولا أدركه، وإنما
روى عن عمه عمه، وروى عنه مالك هذا الحديث بواسطة، وحده أبو عمرة
صحابي، فإنه ابن عبد رار.

(أن أمه أرادت أن تروصي) يعني (ثم أخبرتك ذلك) أي أرادت أن تروصي
(أيضاً) (ولي أن تصيح فهلكت) قيل الإيهام (وقد كانت همت بأن تعتق) أي
تروصي بالعتق (قال عبد الرحمن) أي أباها، (فقلت للقاسم بن محمد) من أبي بكر
أحد القشها: (أينفعها أن أعتق عنها؟ فقال القاسم) في جواب ما سألني عن
فصة سعيد، فإنه قد وقع له، وسأل النبي ﷺ مثل ما سأل عبد الرحمن، فيكون
جواباً لسؤاله مع ذلك.

(إن سعيد بن عباد، قال لرسول الله ﷺ) يستدل أن القاسم سمعه عن
سعيد، و عن غيره من الحديث مرسل، كذا في «المسألة».

(١) «تعمير» الطحاوي، (١١٩٢، ١١٩٣).

(٢) «مناقب» ابن أبي عمير، (١١٩١، ١١٩٢).

(٣) «شرح» أبو قلابة، (١١٩١، ١١٩٢).

إِنَّ أُمِّي هَلَكَتْ. فَبُهِلَ بِعَفْهِ أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

وقال ابن عبد البر^(١): هذا مقطوع لأن القاسم لم يثنى سواء أكون جاءت قصة سعد من وجوه كثيرة متصلة فإله الرزقاني، وتقدم في كتاب ما بحسب من الذور في العتيق قصة سعد هذه برواية ابن عباس.

(إن أمي) عمرة بنت سعمود الخزرجية (هَلَكَتْ) وكان سعد مع النبي ﷺ في عريضة دومة الجندل سنة خمس، فلما رجع وجد الأم قد ماتت (فَبُهِلَ بِعَفْهِ أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، ينضمها، ولفظ النسائي من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن جنيب عن ابن عباس أن سعداً قال: أُنَجِّرُ عَنْهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ قَالَ: أَعْتِقْ عَنْ أَمَلِكِ.

قال الرزقاني^(٢): فقد وجد العتيق عن العتيق في قصة سعد من غير طريق مائة شيئاً لا كما يرويه قول أبي عمر: لا يكاد يوجد إلا من حديث مالك هذا، وأكثر الأحاديث في قصة سعد بها هي في الصدقة.

قال: ووجدت في أصل سماع أبي بخطه، أن محمد بن قاسم حدثهم أن قال: قال عن سعد بن عبادة قلت: يا رسول الله والدني كانت تصدق من مالي، وتعتق من مالي حياتها، فقد ماتت، أرأيت إن تصدقت عنها أو أعتقت عنها أترجو لها شيئاً؟ قال: نعم، قال: يا رسول الله قلني على صدقة، قال: اصدق الصدقة، قال: فما زالت حرار سعد بالعتق، انتهى.

وهذا يدل على أنه سأل العتيق والصدقة معاً، وفي آخر الأمر عمل على الصدقة. ولذا وردت الروايات في الصدقة أكثر، وقد تقدم في أبواب الذور أنه سأل عن العتيق كما أن على أنها، وهكذا أخرجه البخاري، وذكر الحافظ^(٣)

(١) الشهباء (٣٠/٢٦٠).

(٢) شرح الترمذي، (١/٨٨).

(٣) فتح الباري، (٥/٢٩٠).

١٤/١٢٦٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: تُوَفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَ مَا مَاتَ. فَأَعْتَقْتُ عَنْهُ عَائِشَةً،
رَفِيعٌ.....

الاحتمال في نفيها كان مطلقاً. أو عتق رقة، أو غير ذلك، ثم قال وفي الحديث من العوائد حوزة صداقة من الميت، وأن ذلك ينفذ يومئذ نوات انصافه إليه. ولا سيما إن كان من الولد، وهو مخصص بحسب قوله تعالى: **وَأُولَئِكَ يَتَرَكِبُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ** (١) وينفذ بالعتق عنه عبد المحبوس خلافاً للمفسر عبد السامكي، انتهى

وحكم الزرقاني عن ابن عبد البر أنه قال: كان بينهما أي الصداقة والعتق جاز من الميت إحصاءً، وقال المعيني (٢): قال ابن المذنب: أما العتق من الميت فلا أعلم فيه حيزاً أدت من رمي الله بخله. وقد ثبت عن عائشة أنها أعتقت عن أبيها عبد الرحمن، وأخبر ذلك الشافعي، وقال بعض أصحابه: لها حيز أن يطوع بالعتق وهي مال فكذلك العتق.

ومرق غيره بينهما، فقال: إنما اجزأ لأحد الأختين، والعتق لا حيز فيه، بل هي قبله. «البراء» أمر أعتق، دلالة على صحة لأن أعتق هو الدعوى من غير أمر الميت، فله كولا. فإذا ثبت له البراء، فليس لأحد منه شيء، وقد ليس بصحيح. لأن سعد سأله يحيى: هل بينهما أن أعتق عنها؟ قال: يجب. فدل أن أعتق يقع الميت، ويشهد لذلك فعل عائشة، انتهى.

١٤/١٢٦١ - (مالك عن يحيى بن سعيد) أنصاري (أنه قال: توفى عبد الرحمن بن أبي بكر) القديس فقير عائشة (في يوم نامة) فجأة بطريق مكة سنة ٨٥٣هـ. وقبل. بعدد (فأعتقت عنه) شقيقته (عائشة) أم المؤمنين (زوج

(١) سورة النجم، الآية ٣٩.

(٢) أحمد: القاري (١١٠/٤٢٢).

النبي ﷺ، رفاً كثيرة.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِيَّيَّ فِي ذَلِكَ.

النبي ﷺ رفاً كثيرة، قَالَ السرخسي في «المبسوط»: إِنَّمَا يَحْمِلُ عِدَا عَلَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِمْ، وَجَعَلَ لِيَهَا ذَلِكَ، أَنْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا سَنَى ظَاهِرُ أَلْفَاظِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ عَنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ «عَنْهُ» أَيَّ بِإِصْلَاحٍ لِلشُّوَابِ إِلَيْهِ^(١)، فَلَا إِشْكَال، قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِنِهِ»^(٢) بَعْدَ الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ: وَهَقَا نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ أَنْ يَعْنِيَ عَنِ الْمَيْتِ، فَإِنْ كَانَ أَوْصَى بِذَلِكَ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْصِ كَدَى الْوَلَاءُ لَعَنَ الْعَتَقَ، وَطَلَحَهُ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ وَفَعَلَ عَائِشَةُ (أَحْسَنُ) وَفِي النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ أَحَبُّ (مَا سَمِعْتُ إِيَّيَّ فِي ذَلِكَ) أَيَّ فِي الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَالِكاً قَالَ بِجَوَازِ الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ بِخِلَافِ مَا نَقَدِمُ مِنْ أَنَّهُ خِلَافٌ لِمَشْهُورٍ عَنِ مَالِكٍ، لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الْعَتَقَ جَائِزٌ عَنِ الْمَيْتِ إِيْجْمَاعاً.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَرَوِي فِي الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٣) عَنْ وَائِلِ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، عَقَلْنَا: إِنْ صَاحِباً لَنَا قَدْ مَاتَ، فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقُوا عَنْهُ يَحْتَقِ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوَةً مِنْ النَّارِ» ذَكَرَهُ فِي «التَّهْمِيدِ»^(٤)، أَنْتَهَى.

(١) قَالَ أَبُو عَمْرِو: لَا أَعْلَمُ خِلَافاً أَنَّ الْعَتَقَ، وَالْعَدَقَةَ، وَمَا جَرَى مِجْرَافَتَنَا مِنْ أَمْوَالِ جَنَازَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْحَيِّ عَنِ الْمَيْتِ «الْمُسْتَكْرَر» (١٣/١٨٩).

(٢) (٨٤٢).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٨٧٢).

(٤) التَّهْمِيدُ (١٢/١٥٧ - ١٦٥٨).

(٩) باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا

١٥/١٢٦٦ - حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه،

عن عائشة زوج النبي ﷺ

(٩) فضل عتق الرقاب و- جواز - عتق الزانية و- جواز عتق - ابن الزنا

ذكر فيه ثلاث مسائل

١٥/١٢٦٦ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ)

كذا رواه يحيى وأبو مصعب ومطرف وابن أبي أوس وروى بن عباد، وأرسله الأكثر وكذا حدث به إسماعيل بن إسحاق عن أبي مصعب مرسلاً، وهو عندنا في أمروهاً أبي مصعب^(١) عن عائشة، ورواه أصحاب هشام عنه عن أبيه عن أبي مراح عن أبي ذر قال ابن الجارود: ولا أعلم أحداً قال عن عائشة غير مالك. ورغم قوم أنه أرسله لما لمعه أن غيره من أصحاب هشام يخالفونه في إسناده فإنه ليس عند الر كذا في إردقاني.

وقال بن عبد البر في «التحريد»^(٢): هكذا روى يحيى هذا الحديث، وسأله أكثر الرواة، ومنهم من يرويه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً، وسأله أصحاب هشام يروونه عن هشام عن أبيه عن أبي مراح عن أبي ذر. وهذا الإسناد هو الصحيح فيه عند أهل الحديث، انتهى.

وذكره البخاري برواية هشام عن أمه عن أبي مراح عن أبي ذر، قال الحافظ^(٣): وذكر إسماعيل بن علقماً كثيراً نحو العشرين نفساً زوجه عن هشام بهذا الإسناد، وأحاديثهم مالك، فأرسله في المنصور عن هشام عن أبيه عن ابن أبي بكاة. ورواه يحيى بن يحيى الطلبي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن

(١) ج (٢٢٠)

(٢) ج (٩٢)

(٣) فتح الباري، (٢/٢٨٨)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرِّقَابِ، أَهِيَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلَاهَا تَمًا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا».

أخرجه البخاري عن أبي هريرة: ٤٩ - كتاب العقق: ٢ - باب أبي الرقاب أفضل. من حديث.

وكذلك مسلم في ١ - كتاب الزكاة: ٣٤ - باب ذوق الإبلان: ٥ - كتاب أفضل الأعمال: حديث ١٢٦١٢

عائشة. ررواه محمد بن زائدة عن عديم كرواية كجعده. قال الدارقطني: الرواية مسبوكة عن مالك أصح، والمحفوظ عن قتادة كما قال المساعدي انتهى.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ) سئل عن الرقاب، ويقط البخاري رواه أبو مروح عن أبي ذر: سئل: أي الرقاب أفضل؟ (عن الرقاب) زاد في نسخ الحديث عند ذلك لفظ (الواجبة) وتضمنت هذه الرواية في شيء من النسخ المستقيمة، والأخرى منقوبة، وله لا وجه لما ذكره في رواية المصنف. أي الرقاب الإطعام، ويقط البخاري في حديث أبي ذر قال: سألت الرقاب أفضل؟ قال: أغلها، ثم: الحديث.

(أَهِيَ أَفْضَلُ) أي العتق (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَغْلَاهَا) بالنسب المحمداً والمهنية روي بذلك وهو ما حكاهما متقرب (تَمًا) ونسبتم^١ أكثرها تمًا (وَأَنْفَسُهَا) منع من أن أكثرها رغبة (عند أهلها) قال النووي: وجاء في كلام من أراد أن يعقل ولحقه أمر لم يكن مع ما يحسن الفهم مثلاً، فأراد أن يشري بها رغبة بعشها، فوجد رغبة تامة أو رغبة منقصة، فبأنه فكر فنان أفضل، قال: وهذا بخلاف الأصحية، فإن ما أحسن السيرة فيها أفضل، لأن العتق هو أفضل الرقبة. وهذا حبيب النعم، انتهى.

(١) صحيح مسلم ج ١، ١٤٤، ١٢٤١ ما في يد كون الإبلان أنه تعالى أفضل الإبلان

١٦/١٢٦٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَيْنًا، وَأُمَّهُ.

قال الحافظ: والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق، وانتفع به أصحاب ما يحصل من النفع عتق أكثر عدداً منه، ورب محتاج إلى كثرة النعم لتعرفه على المحاييغ الذي ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب المعجم، فانضابط أن مهما أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر، واحتج به لمالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أعلى ثبناً من المملعة أفضل رخصته أصح وغيره، وقالوا: أغلى ثبناً من المسلمين^(١)، انتهى.

وتقدم قريباً أن مذهب العلماء كافة غير مالك أن الأفضل عتق المسلم، وقال عياض: لا خلاف في حواز عتق الكافر، لكن الفضل انما إنما هو في عتق المؤمن، وعن مالك أن عتق الأعلى أفضل وإن كان كافراً، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح، قال القرطبي، لحرمة المسلم ولما يحصل منه المنافع الدينية كالشهادات والجهاد وغير ذلك، انتهى.

١٦/١٢٦٢ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أنه أعتق ولد زينا وأمها) التي وست امتثالاً لأمره ﷺ كما سيأتي، قال صاحب «المحلى»: وبه أخذ الجمهور، وكرهه بعضهم، وروى أبو داود^(٢) عن أبي هريرة أن قال: «لَنْ أَمْسُحَ بِسُوطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَقَ وَلَدَ رَضِيَّةٍ»، وتقدم قريباً في بحث أجزاء عتق ولد الرقبة ما قال الجمهور: إنه كغيره في أحكام الدنيا من البيع والشراء والعتق وغيرها، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نمن على أولاد الزنا في العتق

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٢/٨٨).

(٢) مسند أبي داود (٢/٢٩٤) ج (٢٩٦٣).

(١٠١) باب مصير الولاء لمن أعتق

١١٦٣/١٧ - حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه،
عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كانت امرأة
.....

قال صاحب الصحيح الرواة: رواه الطبراني في «المعجم» وأبو داود في «المعجم»،
كما رواه يحيى بن حمزة، ولم أعرفه بغيره وبغيره من الرجال، وهو مسلم بن مسلم بن مسلم
قالت: كانت عاتكة عن عدي ولد لزيد؟ قالت: عاتكة، النبي
وقد أخرج محمد في «المعجم» ثم أخرج في «المعجم» لا يابن مالك،
وهو حسن جد لي، فعنا من عاتكة أنه سئل عن عدي أخرجها ليعتق،
والأخر لم يسمه أيهما يعني؟ قال: أخرجها ليعتق، فخرجها منور، وهو قول
أبي حنيفة والعمامة من فنهاك، انتهى.

(١٠٢) باب مصير الولاء لمن أعتق

بعض وجوه الولاء إلى الله من أولاد من طهره الله عنه أو غيره
العتق لغيره أو بابه لا يكره الولاء إلا للمعتق.

١١٦٣/١٧ - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (عائشة)
أنه أعتق من زوجها النبي ﷺ قالت: حدثت بريرة، صح لمؤمنة وراية
بينهما عتقه وأولاهما مكره، قالت ناس من الأنصار كما عهد أبي ذر
والنسائي، وقيل لغيره من بني هلال، قال ابن عبد البر «في المحرم»، هكذا أخرج
السريدي، وهو مكره، السريدي لأن أبي حنيفة، وهو مكره من فنهاك كذا في
«الفتح» «في»، وقيل لا أبي أحمد بن حنبل، وقد نظروا، فبقي لعل عتقه، وقد

(١) (١١٦٣/١٧) - (١١٦٣/١٧)

(٢) أموا محمد مع التبعين للمعجم (١١٦٣/١٧)

(٣) شرح البرهان (١١٦٣/١٧)

(٤) شرح البرهان (١١٦٣/١٧)

وقالت: أني كانت الخدي شدي شمع أوقى. في كل عام أوقية.
فأجيبني.

نظر أيضاً، وكانت تخدم عائشة قبل الخضر. في حدثت الإفات في
البراهين

(وقالت: أني كانت أهلي) ومباني بيان الكتابه لرباً في باب، وحرار
بالأمن السادات (على شمع أوقى) بوزن حرم، والأصل أوقى شمس اليا.
محدث بإحدى المائتين تحديداً، وإثباته على طريق فاضل التي كل عام أوقية)
عنه لغيره، وهي أرواح ورحمياً، وهذا هو المشهور في البراهين

ورفع في رواية عند النجاشي معلومة غريبة، خمس أوقى نجت في خمس
سنين، وحرار الإسماعيلي بأنها عطفه، ويمكن الجمع بأن الشمع أوقى،
والخمس كانت بشت عبيداً، وبه حرم القرطبي وسواء، ويعتكر عبد الله في رواية
فتية عن أبيه في التصحيح، ولم تكن أوت من كتابها شدة، وأعت بأنها
كانت حصة الأربع أوقى، قل أن نعتين بعشنة، ثم حلتها وذا، بني عليها
جمع.

وأجاب القرطبي بأن الخمس هي التي كانت فستحجب عليها بحلول
جديفة من حصة الشمع بوقي، وببدي قوله في رواية عمدة عن عائشة عند
البحاري فقال أهلي، إن شئت أعطيت ما شئى، وذكر الإسماعيلي أنه رأى في
الأصل المسموع على الشريفي: أنها كانت من خمسة أوقى، وقال إن كان
مسيبوا لهم يدع سائر الأحبار، قال لحافظ: "أمر يقع في شيء من المسموع
استعمدة الأوقى، كان يدكر على شيء من شدة أن يجمع أن معه الأوقى
الخمس شمع أوقى، ذكر يعكر على قوله، في حشر سنين، نهى.

(فأجيبني) بقصد أمر المذات من الإعادة، ووقع عند بعض رواة البحاري

«فأعطيني» بصيغة الخبر الماضي من الإيعاء، أي أعمدنتني الأوقاف عن تحصيلها، وفي رواية عند ابن خزيمة وغيره «فأعطيني» بصيغة الأمر من العتق، لكن الثابت عن مالك وغيره عن هشام الأول، كذا في «الفتح».

قال البخاري^(١): فيه دليل على جواز السعي، وأخذ صدقات التطوع تؤدى بها عن نفسها، وأما الصدقات الواجبة من الزكاة، فإن مالكاً قال: إن أعطي منها ما يتم به عتق المكاتب فجائز، وغيره أحب إلي، ولما إن يعطى منه ما يستعين به على كتابته مع شاء رقه فحلال، وليس في قول بريده: «فأعطيني»، ما يدل على زكاة، وإنما طلبت النعمون على الأداء، انتهى.

وقال الموفق^(٢): لا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الأموال لا تُعطى لعميلوك؛ لأنه لا يملكها مدفعها إليه، وما سطاء فهو لسبده، وفي «الشرح الكبير»: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ثبوت سهم الرقاب، ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة إليهم، وهو قول الجمهور، وقال مالك: إنما يصرف سهم الرقاب في إعتاق العبيد، ولا يعطى لأن يمان منها مكاتب، انتهى.

وترجم البخاري في «صحيحه» «باب استعانة المكاتب ومساواة الناس». قال الحافظ^(٣): هو من عطف الخاص على العام، لأن الاستعانة تقع بالسؤال وغيره، وكأنه يشير إلى جواز ذلك؛ لأنه ﷺ أقر بربرة على سؤالها عائشة - رضي الله عنها - في إعانتها على كتابتها، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغْتُمْ مِنْهُمْ خِطَابًا﴾ قال: حرفه، ولا ترسلوهم ﴿وَلَا عَلَى النَّاسِ﴾ فهو مرسى، أو معضل، فلا حجة عليه.

(١) «المتن» ٢٧٩/٦٦.

(٢) «المتن» ١٠٦/٤.

(٣) «فتح الباري» ١٩٠/٥.

قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَخْتَ أَهْلِكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عَذَّتُهَا وَيُخَوِّدُ لِي
وَلَاؤُكَ، فَعَلْتُ.

وقال السيوطي: وفي ذكره كذبة من لا كتب لها، قال الخاسي: فهاهنا
كلام أحمد تراخيه وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يكرهه وهو قول مسروق؛
وهو الأذاعي وعن أحمد رواية أخرى: لا يكرهه. ونم يكرهه شافعي
وسحاق وابن المنذر وطائفة من أهل العلم، واحتج ابن المنذر بأن رواية
كأنك، ولا حرفة لها، ولم يكر ذلك رسول الله ﷺ انتهى. رغبه أنه ما
في «المراسيل» من بيان الأولى

(فقالت عائشة) رضي الله عنها: (إن أحب أهلك) بكسر الكاف أي
مواليك (أن أعدها) بفتح الهمزة وضم الحين وتشديد الدال، أي أعطيها،
والضمير للأقارب (لهم) نسأ عنك (عذتها) ج أن العدة هي القدر المسموع
توزن يكفي عن الورود، لأن المعاملة كانت بالأقارب (ويكون) نائب عن
على أعدها (في ولاؤك) بفتح الواو بعد أن تنطق (فعلت) جواب الشرط.

قال ابن حبان: يحتسب أن يكره غير معنى شراء الكتاب مع يمكنه من
الأداء، ويحتمل أن يكون بمعنى شرائها لمعناها عن الأداء، أو وهم بها إلى
الرفق، قال ابن مبرس لحسن كنف جارية لعائشة رضي الله عنها - أن تشتري
بريرة وهي مكاتبته فقال: نعماء على أنها عجزت، وقاله يحيى بن يحيى عن
ابن مافع، فأما شراء المكاتب، فاحتمل فيه قول مالك، فقال: مرة إن فات
بالعاقبة لم يرد، وقال مرة: مرد وسفص البيع، ووجه القول الأول أنه فلعن النبي
أقوى من الكفارة، ووجه القول الثاني: أن النبي إنما يترتب على صحته البيع،
والبيع لا يجوز، لأن فيه نقصاً للمكاتب، وعند الكفاية عند لازم، ولا يضر
إلا بالعجز، انتهى

وترجم البخاري في «مجموعه» على حديث بريرة «بيع المكاتب إذا رضي»، قال الشافط^(١): هذا اختصار من لأحد الأقران في مسألة بيع المكاتب إذا رضي بذلك. ولو لم يسمع نفسه، وهو قوله أحمد وربيعة والأوزاعي والليث وأبو ثور، وأحد قولي الشافعي ومالك، واشتاره ابن حريز وابن المنذر وغيرهما على ضعفين لهم في ذلك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصرح القولين، وحصر المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، وجعل الزرقاني هذا القول مشهوراً، فقال: ومنعه مالك في المشهور.

وقال النوفلي^(٢): يجوز بيع المكاتب، وهو قول عطاء والنخعي والمليث وابن المنذر، وهو قديم قولي الشافعي، وحكي أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى، أنه لا يجوز بيعه، وهو قول مالك وأصحاب الرأي والجديد من قولي الشافعي، وقال الزهري وأبو الزناد: يجوز بيعه برضاه، ولا يجوز إذا لم يرص، وحكي ذلك عن أبي يوسف، قال ابن المنذر: بيعت بريرة بعلم النبي ﷺ وهي مكاتبه. ولم ينكر ذلك، فضبه أبيي بيان أن بيعه جائز، ولا أعلم خيراً بما رخصه، ولا أعلم في شيء من الأخبار دليلاً على عجزها، وتأوله الشافعي على أنها كانت قد عجزت، وكان بيعها فسخاً لكتابتها، انتهى.

وفي «النهاية»^(٣): بيع المكاتب باطل ولو رضي بالبيع، فصح روايتان، أظهر الحوازي، قال ابن عدي بن: وتنسخ الكتابة في ضمنه، لأن المروم كان لحقه، وقد رضي بإسقاطه، أما إذا باعه بغير رضاه وأجازه، لم يجز، رواية واحدة، لأن إجازته لم تتضمن فسخ الكتابة قبل العقد، انتهى.

(١) «فتح الباري» (٥/١٩٤)

(٢) «المصنف» (١١/٥٣٥)

(٣) (١٣/١٦)

فَذَهَبَتْ بِرَبْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا. فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُمْ. فَأَبَوْا عَلَيْهَا. فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ. فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا عَلَيَّ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَهَا. فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُذَيْبُهَا.....

(فذهبت) يكون الاء (بريرة إلى أهلها) أي مواليها (فقالت لهم ذلك) الذي قالته عائشة - رضي الله عنها - (فأبوا عليها) أي امتنعوا الولاء لعائشة، وفي لفظ البخاري: «فأبوا إلا أن يكون لهم» (فجاءت) بريرة (من عند أهلها) إلى عائشة - رضي الله عنها - (ورسول الله ﷺ جالس) - هي بينها.

(فقالت) بريرة (لعائشة: إني قد عرضت) بصفة المتكلم (عليهم فلك) الذي قلت لي (فأبوا علي) تشديد التحية (إلا أن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ، لأن مي وأبي معنى المي، قال تعالى: «وَتَبَايَعُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُرْهُ».

قال الرمضاني: إن قلت: كيف حاز أمي الله إلا هذا؟ ولا يقال: كرهت أو، أنقضت إلا زيدا، قلت: أجرى أمي مجرى ثم يبد، ألا ترى كيف قول «يُرِيدُونَ لِيُكْفِرُوا بِيَ اللَّهِ» بنولد: «وَتَبَايَعُ اللَّهُ»، وأوقعه موقع ثم يرد (سمع ذلك) أي قول بريرة (رسول الله ﷺ، فسألها) أي عائشة، وفي لفظ البخاري عنال: «ما شأن بريرة».

(فأخبرته عائشة) - رضي الله عنها - بالفضة، ولمسلم وابن خزيمة واللفظ له، من طريق هشام، فجاءني بريرة والنبي ﷺ جالس. فقالت لي فيما بيني وبينها ما أراد أهلها، فقلت: لا هاهنا إذا. ورفضت صوتي وتنهرتها، فسمع ذلك النبي ﷺ فسأني، فأخبرته (فقال رسول الله ﷺ: هذيبها) أي اشترها منهم، وفي لفظ البخاري «ابتاعني وأعتني».

قال الشافعي، هذا ما يدل على جواز بيع رقة العكائب، وفيه ذهب

واشترطي لهم الولاء

السجدي وذاك وأحمد، وقالوا: يصبح بعده، ولكن لا نفسح الكتابة حتى نر
أشترطي لهم الولاء، وولاءه نبياتع التي كفتيه، وأول انتفاعي
الحديث، لأنه جرى برضاها، وكان ذلك فسحاً لئلا، ومع أبو حنيفة
والشافعي جواز مع تحريم الكتابة، كذا في «المروقة»^(١١).

قلت: ما قال: إن ولأه المباح مذهب مالك، وأما عند أحمد وغيره
فولأه للمسنري

(واشترطي) نصيحة الأسر المؤمنة من الاشتراء (لهم الولاء) قال
الحافظ^(١٢)، قال ابن عبد البر وغيره: كذا يراه أصحاب هشام عن عمرو
وأصحاب مالك عنه، واستشكل سندور^(١٣) في البيع على شرط
د

واختلفوا في صحة ذلك فمنهم من أنكروا الشرط في الحديث، فرى
الخطابي في «المعلّم» أنه إلى يحيى بن أنس أنه أنكر ذلك، وعن الشافعي
في «الأم» الإثارة إلى تصغير رواية هشام المصروفة بالاشتراط، لكونه عرد
بها دون أصحاب أبيه، وروايات غيره قابلة للتأويل.

وقال غيره: إن هشاماً روى ما سمع من أبيه، وليس كما ظن،
وأنت الرواية أخرى، «قانون» هشام ثقة، حافظ، والحديث متفق على صحته،
ولا وجه لردّه، فذكر ابن حزم في «إسلام يحيى بن أنس غلط».

ثم احتسبوا في ترويه الحديث، فزعم الطحاوي أن المزني حدثه به عن
الشافعي باللفظ «واشترطوا» بهيمة قطع بحر تاء متناهية، ثم وجّهه بأن معاد الطحاوي
لهم حكم الولاء، والاشترط الإطهار، وأنكر غيره هذه الرواية بأن الذي في
«السنن» و«الأم» وغيره عن الشافعي كرواية الجمهور بلفظ «واشترطي».

(١١) «مروقة الشافعي» (٨٧٦).

(١٢) «صح حديث» (١٠٠).

ثم حكى الشيخان^(١) أيضاً تأويل لفظ الشرطي فهم بهر كلام معاني
على كفره معاني تأويل أدلة قهراً، وهذا هو المشهور عن لغزي، وحزم -
ص الحطايي، وهو صحيح عن الشافعي، ثم ذكره الشيخ في المعرفة عنه

وهذا من حريجه: إن التأويل أنه يقول من شرطي لا يصح، وقال
الجزري^(٢) إن تأويل الكلام بمعنى على هيأ صحته، لأنه فيكم أنكم الاستدلال
ولو ثبت بمعنى على ثم يتراءى، وصحته أيضاً من قول لعبد، بأنه لا بد مني
حمله ذلك من تزيين، وقال الآخرون: بأن اللفظ في الشرطي، دليل على
على جهة الاستدلال على أن لا ينفذ، في وجوده وعدمه سواء، وكان يقول
استمع أو لا تستمع، فذلك لا يبرأ منه، ويثبت هذا التأويل رواية أحمد بن
في آخر أبواب المغالب استبرها، وعليهم بشرطون، لا بد منه.

ومثل: كما ينبغي العلم أن من الشرط البائع الولاء باطل، واشبه ذلك
بأن لا يفتى على أهل بيعة، بلغة رافداً أن شرطوا ما يقدم لهم العدة
بطلبه أفسد الأمر يريد من الخصم، فثبوت دعوى ذلك لا يبرأ منه، فلهذا
والقول في ليس شرطاً، فلهذا يقول شرطي به فيسجدون أن ذلك لا
يسمى، ويبرأ منه حين خيلهم ما حال رجاء شرطون، ووطأ الخ،
فأصبح به القول بكسر الهمزة، إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بطلان، إذ لو لم
يقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطية، لا يوجب التأمل.

وقيل: الأمر به بمعنى التوبيخ لدى طاعة الأمر وعاطفة التوبيخ، فتكون
معاني: ما أفعل ما سألته وذلك لا أعني أي الأمر، ثم قاد من الشرط حرامه
ما نفس الله ورسوله عاصما، وكان من أدب العلماء أن يعطى عليهم شروطهم

(١) شرح معاني الآثار (١٢٩: ١٣٠)

(٢) شرح صحيح مسلم الجزري (١٠٠: ١٠١)

ليرتدعوا عن ذلك، ويرتدع به غيرهم، كان ذلك من أيسر الأدب، وقد عير
محمي «الشريفي» الزنجر معانفهم فيما شرعوه، ولا نظيري مراتهم فيه، فلهذا
من عاة لتجيز العتي للذوق «سارع إليه».

وقد يُعبر عن التوك والفعال، كقولهم تعالي: فَوَقَّاهُمْ بِكَرَامٍ بَوَّءَ مِنْ أَعْيُ
إِلَّا بِوَدَّيْ أَهْلِيَّاتٍ^١ أي يتركونهم يدهلون ذلك، وليس التبراد بالاذن فإعادة الإصرار
الدمج، قال ابن دقيق الجب: وهذا وإن كان محضاً له خارج عن حفظه من
عمر دلالة على «المعاد» من حيث السبق.

وقال النووي: أقوى الأخوية أن تعد لحكم خاص بعائته - رضي الله
عنها - هي هذه الخليفة، وإن سببه «المبالاة» في توسيع من هذا الشرط لتخافت
حكمه المبرج، وهو كفسخ الحج إلى العمرة^٢ في غير ذلك، كالحجة مائة في
بنة ما كانوا عليه من منع العمرة في شهر الحج، ويستند به فركوك أعت
لنصرين إننا استلزم إزالة الشك.

وتلفت أنه استدلال مختلف فيه، فلو اختلف فيه، ونفعه من ذلك الجب
أن الحصر به لا مثبت إلا بدليل، ويأت الشافعي من معنى خريف هذه
المقالة، وقال ابن الجوزي: كس في الحديث أن الشريعة «لواء» والتعريف
مبدأ للعقد، فيجعل على أنه كان سابقاً عليه، ولأمر بقره: «الشريفي» محرو
وعند لا تحت الوفاء به، ويُثبَّط باستخدام أنه لا يمكن من بعد مع علم
بأنه لا هي بذلك الوفاء.

وأغرب من حرم هذا^٣ ١٨. المحكم ثاباً بجوار شريفة اللواء «أمر
الملك» - فوقع الأمر بانسراطه في الوقت الذي كان حراً فيه، ثم صح
بالخطبة، وبشره بـ «اللعن» للواء لمن أعتى، ولا يحتمى بعدما قال «سارع».

(١) سورة المزة الآية ١٠٢.

فَاتَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». فَفَعَلْتُ غَائِبَةً ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا نَعَفُ فَمَا بَانَ رِجَانِ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا كُنْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟

نَحْدِثُ بِدْفَعٍ فِي وَجْهِ هَذَا الْحَوَابِ^(١).

(فَاتَمَّا الْوَلَاءُ) عِبْرَ مَا سَأَلْتِي لِلْحَصْرِ، لِإِبْنَاتِ الْحَكَمِ الْمَذْكُورِ، وَفِيهِ عَمَّا عَدَاهُ (لِمَنْ أَعْتَقَ) وَرَأَى التَّمَعَّةَ. (فَفَعَلْتُ غَائِبَةً) الشَّرَاءَ وَالْعَتَقَ، قَانَ الْخَطَأِ؛ وَجِبَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَا كَانَ كَلْمَةً الْمَسْبُوبِ. وَلَمْ يَتَّعَلِ الْمَسْبُوبُ وَأَوْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ مَعْدًا نَسَبَ لَهُ وَلَاؤُهُ، وَلَمْ يَرُدَّ نَسَبَ وَلَاؤُهُ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ. فَلَمْ يَجِبْ بِإِشْتِرَاقِهِمُ الْوَلَاءَ، بَلْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ نَفْوِ الْكَلَامِ، وَأَخْرَجَ بِعَلَامِهِمْ، تَكُونُ رَدُّهُ وَإِطْلَاقُ قَوْلِهِ مُبْهِمًا يُخْطِئُ بِهِ عَلَى الْغَيْرِ، وَهُوَ أَيْضًا فِي التَّنْكِيرِ، انْتَهَى.

وَأَحَادُ الشَّيْخِ فِي التَّوَكُّفِ^(٢) فَقَالَ: لَمَّا كُنْتُ حَرَمَ الشَّرْطَ الْوَاحِدَ أَمَكَّرَ أَنْ يَسْتَبِطَ مِنْ هَهُنَا إِفَادَةَ الْبَيْعِ الْعَاسِدِ مِمَّنْ اشْتَرَى، وَنَفَادَ الْعَتَقِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْعَ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَامِعًا، لَا شَرْطَ مَا لَيْسَ مِنْ مَقْضِيَّاتِ الْعَدَدِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّمَعُّدِ، وَالْإِطْلَاقِ أَيْضًا. وَاجْوَابُ سِرِّ ارْتِكَامِهِ ﷺ بِهِ مَعَ حُرْمَتِهِ، وَلَوْ حَوْبَ فَسْخِهِ أَنْ مِنَ التَّنَصُّفَاتِ مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ ﷺ لِيَبَانَ الشَّرَاحُ وَالْأَحْكَامُ، انْتَهَى.

(لَمْ يَأْمِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) غَطِيًّا (فِي النَّاسِ) نَحْمَدُ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَمَّا بَعْدَ: فَمَا بَانَ، أَيْ حَالِ (رِجَانِ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ) هَذِهِ الشَّرُوطُ (فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَيْ لَيْسَتْ فِي حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ مَسْنَدِ رَسُولِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِبَيْعِهِ جَازًا أَنْ يَقَالَ لَمَّا حَكَمَ بِهِ. حَكَمَ اللَّهُ وَقَضَاهُ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا

(١) - انظر فتح الباري (١/١٩٦).

(٢) - التَّوَكُّفُ الشَّرِي (١/٣٠٦).

مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ نَبَسَ فِي كِتَابٍ لَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ. وَإِذَا كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ. وَشَرَّهُمُ اللَّهُ.....

الولاء لمن أعنت، ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولا دلالة، فإله ابن عبد الله زاد ابن يثقال: وإجماع الأمة.

وقال القاري: أو المراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ، وقبل: المراد به القرآن، برأيه ما قال ابن مسعود في الواشمة: قلبي لا ألحق من لحن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله ثم السد، على كونه في كتاب الله بقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُ كَرِهْتُ لِمُخْذَوُةٍ﴾

(وما كان من شرط نبس في كتاب فله فهو باطل) جواب لما المرسولة المتقصية ليعني الشرط، وقبل: ما شرعية، وس زائدة (وإن كان مائة شرط) إن إصالة لمبالغة، ولا مفهوم للعدد، وقال النووي: معنى قوله: مائة شرط أنه لو شرط مائة مرة توكيداً فهو باطل.

ويؤيده قوله في رواية أخرى: وإن شرط مائة مرة، وإيها حمله على تأكيد لأن العموم في قوله: لكل شرط، وفي قوله: من اشترط شرطاً دالاً على إطلاق جميع الشروط المذكورة، فلا حاجة إلى تغييرها بالمائة، وقال: انفرصي. قوله مائة شرط خرج مخرج الكثير، يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة، ولو كثرت، كذا في القلبي^(١).

وقال الأمازيغي: الشروط ثلاثة: شرط، يفتضيه العقد، كالسليم والتصريح، فلا خلاف في جوارحه، وبزوجه، وإن لم بشرط، وشرط: لا يقتضيه إل غير مصلح له كرهين وحمل، فهو جائز، ولا يلزم إلا بشرط، وشرط: مدققت للعقد، فهذا اضطرب به العلماء انتهى.

(قضاء الله) أي حكمه (أحق) لا يتبع من الشروط المخالفة (وشرط الله)

(١) فتح الباري ١/ ٨٩.

أَوْتَقَ. وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ.

أخرجه البخاري في: ٣٤. كتاب البيوع، ٧٤. باب إذا اشترط لشرطاً فم
انبيع لا نعل.

ومسلم في: ٢٠ - كتاب العتق، ٢. باب إيمان الولاء لمن أعتق. حديث ٨.

أي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا غَرَضْتُمْ فِي أَرْبَابِكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَرَبَّمَا عَقَدْتُمُ الرِّبَا﴾
فَحُكِّمُوا فِيهِ الْآيَةُ. قاله الساجدي، وقال عياض: الظاهر عندي أنه قوله ﴿يَتَذَكَّرُ﴾
«إنما الولاء لمن أعتق»، وقوله «فبما غرضتم» أي «فبما غرضتم»، وقوله «الولاء» لحمه
كلمة نسبته «للمعتق» بالعمل به. وأفضل قبيها ليس على يابه، إذ لا مشاركة
بين الحق والباطل (وإنما الولاء لمن أعتق) ذكرنا كان أو أنشأ، واحداً كان أو
جميعاً، قال الحافظ^(١): يستلزم من كلمة «إنما» تقييد أنه لا ولاء لمن أسلم
على يديه رجل أو وقع بينه وبينه مخالفة. خلافاً للمعتقة، ولا للمستغنى خلافاً
للمعتق، وأيضاً إثباته الولاء لمن أعتق مانع. خلافاً لمن قال: يصير ولأبيه
المسلمين، انتهى.

وقال القاري^(٢): «اللام للمعتق لا للمعتق». فادفع ما قيل من إطلاق ولاء
الموالاة بإرادة اللام للمعتق، انتهى. وقال الساجدي: لا ولاء للمستغنى العتق
عد مالك والشافعي وأحمد خلافاً للإسحاق، انتهى.

وقال الباجي^(٣): قوله «إنما الولاء لمن أعتق»، قال مسنون: من أعتق
عن نفسه، لأنهم أجدهوا أن في الوصية بمنع عن نصيب الولاء للمعتق، وروى
ابن مسعود عن أبيه من أعز عبده عن غيره فولاؤه تغيير. قال كره. قال
أبو محمد: سواء أعتق عبداً، أم بغير إذنه، قال أبو حنيفة والشافعي
الولاء للمعتق إذا أعتق عنه بغير إذنه.

(١) فتح الباري (١/٢٦٢).

(٢) مرقاة المفاتيح (١/٤٨).

(٣) المغني (١/٣٨٠).

١٨/١٢٦٤ - **وَحَقَّقْتُ مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**

عُمَرَ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ.....

ودليلنا، أن الولاء، معنى يورث به على وجه التعصيب، فلا يفتقر حصوله لمن حصل له إلى إذهاب كالكسب، ومن هذا الباب عدي من يعتق في الركة، أن الولاء لجماعة المسلمين دون المعتق؛ لأنه لم يعتق عن نفسه، فقولنا **يُخَوِّفُ** هؤلاء، ليس أعني: محمول على شمره إلا أنه تعبر منه المعتق عنه غيره، انتهى.

قلت. وهذا علم ملك المالكية. ونقدم قريباً اختلاف العلماء في ذلك في العتق عن الميت، وبسط الحافظ وغيره في الثوائد المستنبطة من حديث بريده.

وقال: قال ابن مطال. **أَكْثَرُ النَّاسِ فِي تَخْرِيجِ التَّوْحِيدِ فِي حَدِيثِ بَرِيدٍ** حتى بلغوها نحو مائة وجه، وقال البرقي: **صُفِّ فِيهِ ابْنُ حَزِيمَةَ وَأَبُو جَرِيرٍ** تصنيفين كبيرين، أكثرهما فيهما من استنباط الثوائد، قال الحافظ^(١): **لَمْ أَقِفْ** على تصنيف ابن خزيمة، ووقف، على كلام ابن جرير، ولخصت منها ما تيسر، وقد بلغ بعض المتأخرين الثوائد من حديثها إلى أربع مائة، أكثرها منكلف، كما وقع نظير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث المجامع في رمضان، فسبح له ألف فائدة وقائدة، انتهى.

١٨/١٢٦٤ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن عائشة لم تؤمنين)، هكذا أخرجه الحارثي في 'صحيحه' برواية عبد الله بن يوسف عن مالك فحمله في مسند ابن عمر.

قال الحافظ: وفي رواية مسلم عن يحيى الباقوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة، فصار من مسند عائشة، وأشد من عبد الله إلى غيره.

(١) فتح الباري (١٥/١٩٢).

أَزَادَتْ أَنْ تُشْرِي جَارِيَةً تُعْتِقُهَا . فَقَالَ أَهْلُهَا : نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ
وَلَاءَهَا لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَا بَسْتَعْتَبُ ذَلِكَ .

عن مالك، وليس كذلك، فقد أخرجه أبو عوانة عن الشافعي عن مالك كذلك، وكذلك أخرجه البيهقي في (المعرفة عنه)، ويذكر أن يكون هنا «عن» لا يراد بها أداة الرواية، بل في السياق شيء محذوف، تقديره عن قصة عائشة في إرادة شراء بريدة.

وقد وقع نظير ذلك في قصة بريدة، ففي النسائي^(١) عن عروة عن بريدة أنها كان فيها ثلاث سنين، قال النسائي: هذا خطأ، والصواب رواية عروة عن عائشة، وإذا حمل على ما خرجه لم يكن خطأ، بل المراد عن قصة بريدة، ولم يرد الرواية عنها نفسها، وقد فُهِمَتْ هذه المسألة بتطابقها بما كتبه على ابن الصلاح، انتهى. قلت: وذكر الحافظ هذا الترجيح بموضع في «الفتح».

(أزادت أن تشري جارية) أي بريدة (تعتقها) بالرفع صفة جارية. وفي رواية البخاري «تعتقها» باللام، وفي أخرى «تعتقها» بالقاف، بدل اللام، فهو بالنصب من الإعتاق (فقال أهلها) أي موالها (نبيعكها) بكسر الزايف خطاباً لعائشة، وسير الغائب بريدة (على أن ولأها لنا فذكرت) عائشة - رضي الله عنها - (تلك) أي مقالهم (الرسول لله ﷺ) بعدما سألتها كما تقدم في الحديث الماضي (فقال: لا يمنعك) بنون التأكيد الثقيلة، وفي رواية مسلم بدونها (تلك) أي ما اشترطوا.

قال الزرقاني^(٢): ليس فيهما شيء من الإشكال الواقع في رواية هشام السابقة حتى قال الشافعي: لعل هشاماً أو عروة حين سمع أن النبي ﷺ قال:

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١٩٩٨).

(٢) «شرح الورقاني» (١/٩٤).

إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَىٰ.

أخرجه السخاوي (عن ابن عمر) في: ٣٤ - كتاب البيوع، ١٣ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع ٧ تعالى

ومسلم في: ٢٠ - كتاب العنق، ٢ - باب إتعا الولاء لمن أعنق، حديث ٥

١٩/١٢٦٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ تَحِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَتْ غَائِبَةٌ: إِنَّ أَخْتَ أَهْلِكَ أَنْهَ أَصْغَبَ لَهُمْ.....

لا يمتنعك ذلك، بأي أنه أمره أن يشهد لهم الولاء، فلم يقبل من حفظه عسى ما وقفاً، غاية ابن عمر، ورزأ بأن هناك ثقة، حافظ، حديثه منقول على صحته. فلا رجا لرقده، موجب تأويله بما مر

(إنما الولاء لمن أعنق) قال البخاري قيل الذي أشبهته عائشة كناية ببريرة لا رفيقها، وقد أحاراه مالك، وقائده، يؤذي إلى المتشرك، فإنه عجز رفقاً، ومعناه التناقض وأبو حنيفة، رأيه غريباً، لأنه لا بدري ما يحصل له السجوم أو الرقية، واستعمله القرافي أيضاً، انتهى.

١٩/١٢٦٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأحمري (أن بريرة جاءت تستعين) أي تطالب الإذنه على ما كانت به (عائشة أم المؤمنين) مكملاً أخرجه البخاري في صحيحه رواية عبد الله بن يوسف عن مالك، قال (الحافظ)^(١): صورة سياقه الإرسال. رغم يختلف لرواية عن مالك في ذلك، لكن رواه البخاري من طريق ابن عبيدة عن يحيى عن عمرة عن عائشة، وفي رواية عن يحيى سمعت عمرة تقول: سمعت عائشة، فظهر أنه موصول.

(فقالت عائشة: إن أحب أهلك) بكسر الكاف أي ساداتك (إن أصعب لهم

(١) صحيح أبيه (١٩٤/٥).

ثَمَنُكَ صَبِيَّةٌ وَجَذْفٌ، وَأَعْيَقْتُ، فَعَمْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبْرَةٍ لِأَهْلِهَا.
فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَرَأْتُ غَمْرَةَ أَنَّ غَدَشَةَ
ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَلِكَ زَمَانُ اللَّهِ ﷻ. فَشَرَّهَا
وَأَعْيَقَهَا. فَأَمَّا الْوَلَاءُ بِمَنْ أَهْنَى.

رواه البحري في: ٢٠ - كتاب المكاتيب، ٢ - باب بيع المكاتب، بإسناد

ثَمَنُكَ صَبِيَّةٌ وَاحِدَةٌ) أَيْ أَدَمَهُ عَاجِلًا مَرَّةً وَاحِدَةً بِشَبِيهَا تَهْ صَبَّ السَّاءُ.
(وَأَعْيَقْتُ) يَعْنِي تَبَسُّرَ تَبَسُّوْبٍ عَطْفًا عَلَى أَمْسٍ (فَعَمْتُ) يَعْنِي الشَّاءَ (مَذَكَرْتُ)
بِأَمْرِكِ الْبَاءَ (ذَلِكَ) الْأَمْرَ (بِرَبْرَةٍ) فَاسِلَ ذَكَرْتُ (لِأَهْلِهَا) عَرَبِيهَا (فَقَالُوا: لَا)
أَيُّعًا (لَا) بِشَرِّهِ (أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ).

(قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْمَذْكُورُ: (قَرَأْتُ غَمْرَةَ) أَيْ قَالَتْ (أَنَّ)
غَدَشَةَ (قَالَ الْحَافِظُ: هُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ) (ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِيهَا وَأَعْيَقْهَا، فَأَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْنَى (وَرَجَعَ الْبَحْرِيُّ
فِي «مَدِينَتِهِ» عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ) بَابُ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ

قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا اخْتِيَارٌ مِنْ أَجْلِ الْأَقْوَالِ فِي بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ
بِلَدِّهِ، وَلَمْ يَحْزَرْ بَيْعَهُ، وَهُوَ تَوَلَّى أَحْمَدَ، وَبَيْعَةُ الْأَوْرَاقِيِّ وَبَيْعُ أَبِي نُورٍ
وَأَحْمَدُ قَوْلِي الشَّامِيِّ وَمَالِكٌ، وَاسْتَدْرَكَ أَبُو حَرِيرٍ وَابْنُ الْعَدَنَةِ وَغَيْرُهُمَا عَلَى
تَمَاضِيهِ لِيَهْمَ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّهِ قَوْلِيهِ وَمَعْنَى
الْبَائِكَةِ، وَأَجَابُوا عَنْ قِصَّةِ رِبْرَةٍ بِأَنَّهَا حَبْرَةٌ مَعْنَاهَا

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ حَدِيثٌ يَرَوِي أَنَّهَا حَبْرَةٌ عَنْ
أَبِي الْحَكِيمِ، وَلَا أَشْبَهَتْ بِأَنَّهَا قَدْ حُلَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، لَكِنْ قَالَ الْفَرَطِيُّ: أَمْسَى مَا
قِيلَ: إِنَّهَا حَبْرَةٌ، كَمَا فِي رَوَايَةِ أَبِي شَهَابٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ عَائِشَةَ: «إِنْ أَحْبَبُوا

٢٠/١٢٦٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

أَنَّهُ أَقْبَضَ عَيْنَيْكَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِي مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا وَجِبَ الْمَطَالِبَةُ بِهِ
قَالَ الْوَرَقَانِيُّ^(١)، قُلْتُ: رَفَعَهُ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ مِنَ التَّكْلَامِ عَلَى
بَيْعِ الْعُكَاظِ.

٢٠/١٢٦٦ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الْعَدَوِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ)

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢): هَذَا الْحَدِيثُ مَا نَعْرِفُهُ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ، وَاجْتِنَاعُ النَّاسِ فِيهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ رَوَاهُ الْمَاجِشُونُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ خَطَأً، لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ، وَاتَّبَعُوا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.
عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعاً، وَلَمْ يَنْبَغِ أَحَدٌ، وَجَمِيعُ الْأَثْمَةِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ يَذْكُرُوا عُمَرَ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: اشْهَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، حَتَّى قَالَ مُسْلِمٌ
لَمَّا أَخْرَجَهُ فِي «صَحِيحِهِ»: النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَمَالُ عَمَةٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
عَنْ خُزَيْمَةَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَقَالَ
فِي «عِلَلِهِ»: وَرَبِّ جَلِّ مِنَ الْأَثْمَةِ بِحَدِيثِ الْحَدِيثِ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ،
فِي شَهْرِ الْحَدِيثِ لِكثْرَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُ، مِثْلَ مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
مَرْفُوعاً انْتَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَا، وَهَبَتْ، لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
رَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - مَوْجُودٌ فِي يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ، وَالصَّحِيحُ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) شرح الورقاني (٤/٩٥).

(٢) تنوير المعاليك (ص ٥٧٨).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ.

أخرجه البهري في: ٤٩ - كتاب العتق، ١٠ - باب بيع الولاء وهبته.

ومسلم في: ٢٠ - كتاب العتق، ٢ - باب نهى عن بيع الولاء وهبته، حديث ١٦٦.

قال الحافظ^(١): وفي رواية يحيى بن سعيد بن ماجة، وهو ينفرده بحديث، فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر. أخرجه أبو عروة في صحيحه من طريقهما، لكن قرن كل منهما بذهب دينار، وأخرج ابن حبان في المقات عن شعبه عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر، وقال: عمرو بن دينار لا غريب، وقد اعتمدت أبو نعيم الأصبهاني بجميع طرقه عن ابن دينار، فأورده عن حصة وثلثين مثلاً ممن حدث به عن ابن دينار إلى آخر ما بسط الكلام فيه.

وذكر أن غير واحد شَرَحُوا بِسْمَاعَ بْنَ دِينَارٍ عن ابن عمر، وأخرجوه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أبا عبد الله عن شراء الولاء، فذكر الحديث، وهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه عن ابن عمر، وليس كذلك، وروى غير واحد عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ورواه محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر عن عمر - رضي الله عنهما - قوهم، أخرجه الدارقطني وصححه، وبسط الحافظ الكلام في تحريج الحديث.

(إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء) يمنع الواو ممدوداً إن أحله من الولي، وهو القريب، وإما من الإماء، فالولاء بكسر الواو، وقيل: فيها بالتوجيهين، ويطلق على عمان، والبراد هنا ولأء الإيعام بالعتق (وعن هبته) أي الولاء. وكانوا في العاهلية يتقلوه بالبيع وغيره، فنهى عن ذلك.

قال الناجي^(٢): وأما انتقال الولاء بالمواثيق والجدد فمن باب سيرات

(١) مع الشرح (١٢٦/٤٤٣).

(٢) تنقيح (١/٣٨١).

الحقوقي بسبب المعتزل المردوث لا على أن الولاء ينتقل، وإنما هو ساقى كالتسبب، فمن باع ولاء معتقه، فقد قال الشيخ أبو إسحاق: يبطل بيعه، ويرد الفسخ على السبب، ولم يرد له لم تعترض هبته، وكان لبراء له لا للمعشوق له. لأن الولاء لا ينتقل كما لا ينتقل السبب، وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحريك التسبب، فإذا كان حكم الولاء حكم السبب، فلا ينتقل الولاء، وقالوا في المعاهدة ينقلوه بالبيع وغيره فهي الشريعة عن ذلك.

وقال ابن عبد كبر^(١١)، افق الجماعة على كمال هذا الحديث إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت ولاء سليمان بن يسار لابن عباس، وروي عبد الرزاق عن عطاء بن ميمون بن سعيد أن يأتى نعيده أن يوالي من شاء، وقال ابن خال وعبره: حدث عن عثمان حواز بيع الولاء، وكذا عن عروة، وجاء عن ميمونة حواز بيع الولاء، وكذا عن ابن عباس.

وقال الحقوقي^(١٢)، لا يفسخ بيع الولاء ولا هبته ولا أن يادد لسولا، يوالي من شاء، روي ذلك عن عمرو وعالي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم - وبه قال ابن المحصب وطائفة وإياس بن معاوية والزهرى ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه، وروي أن ميمونة وهبت ولاء سليمان بن يسار لابن عباس، وكان مكاناً، وروي أن ميمونة وهبت ولاء ساليها للعباس، وولاهم اليوم لهم. وأن عروة ابتاع ولاء عثمان أوزة فصرع من الزبير.

وقال ابن جريج: قلت لعصا: أدنت لم يوالي أن يوالي من شاء فيجوز؟ قال: نعم، راء أن النبي ﷺ يهي عن بيع الولاء وهبته، وقال: «الولاء نعمة كلحمة النسب» وقال: «لعمري الله من تولى عمر موافقه، ولأنه معنى يواته».

(١١) انظر: فتح الباري (١٥/١٦٦).

(١٢) السبني (٦/٩١).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ يَتَنَاقَشُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، عَلَى أَنَّهُ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ،

فَلَا يَنْتَقِلُ كَالْقَرَابَةِ، وَيَجْعَلُ مَوْلَاهُ شَادًّا يَخَافُ قَوْلَ النِّجْمِ هُورٍ، وَتُرَدُّ السَّنَةُ فَلَا يَغُورُ عَلَيْهِ، انتهى.

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْقَى وَابْنُ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كَحِمَّةِ النَّسَبِ لَا بِبَاعٍ وَلَا يَوْهٍ»، قَالَ (الْأَبِي^(١)): حَقًّا مِنْهُ ﷺ تَمَرِيفٌ لِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ شُرْعَاءُ وَلَا تَحَدُّ تَعْرِيفًا أَتَمَّ مِنْهُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَالْعَبْدِ نَسَبَةٌ تَشْبِيهُ نَسَبَةِ النَّسَبِ، وَلَيْسَتْ بِهِ، وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ أَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا يَهِيَ مِنَ الرِّقِّ كَالْمَعْدُومِ فِي نَفْسِهِ، وَالْمُعْتَقُ حَتَّى هُوَ مَوْجُودًا كَمَا أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ مَعْدُومًا، فَتَنْسَبُ الْأَبُ فِي وَجْهِهِ، وَأَنْسَبُهُ قَوْلُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ إِذَا قَالَ بَنِمُو ذَلِكَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْدَ كَالْمَعْدُومِ فِي الْأَحْكَامِ لَا يَقْضِي، وَلَا يَنْبِي، وَلَا يَشْهَدُ، فَأَخْرَجَهُ سَيِّدُهُ بِالْحُرِّيَةِ إِلَى وَجُودِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَتَنَاقَشُ) أَيُّ يَشْتَرِي (نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ عَلَى) شَرْطٍ (أَنَّهُ يُؤَالِي) الْعَبْدَ (مَنْ شَاءَ) قَالَ مَالِكٌ، فِي ذَلِكَ: (إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَبِهَذَا قَالِ الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: لَا وَلَا عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْمُؤَوِّقُ^(٢): وَلَا يَلْزَمُ الْمَكَاتِبَ وَالْمُعْتَقَ لِسَيِّدِهِمَا إِذَا أَعْتَقَهُ هَذَا قَوْلُ عَادَةِ الدُّقَّةَاءِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْعُرْفِ، وَحَكَى ابْنُ مِرْقَاءٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي ثَوْرٍ أَنَّهُ لَا وَلَا يَلْزَمُ عَلَى الْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ أَجْنَبِيٌّ فَأَعْتَقَهُ، وَكَانَ فَتَادَةً يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَلَا يَلْزَمُ الْمَكَاتِبَ، فَلَمْ يَكُنْ أَنْ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ، رَفَعَ مَكْحُولًا: أَمَّا الْمَكَاتِبُ إِذَا اشْتَرَطَ وَلَا يَلْزَمُ، مَعَ رِيعَةِ فَيُجَازَى.

وَلَمَّا، أَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمُعْتَقُ لِلْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيتُ مَعَالَهُ، وَمَالَهُ وَكَسْبَهُ لِسَيِّدِهِ،

(١) إكمال إيمان المعنوية (١٥٧/٢).

(٢) المعنوية (١٢٥/٩).

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُؤَاوِي مَنْ شَاءَ مَا جَارَ ذَلِكَ. لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَنَهَى (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبِهِ. فَإِذَا جَارَ لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ لَهُ، وَأَذِنَ يَأْذِنُ لَهُ أَنْ يُؤَاوِي مَنْ شَاءَ، فَبُنِيَ الْهَيْبَةُ.

فجعل ذلك له، ثم راعاه حتى عتق، فكان هو المبتدئ، ثم قال: وإن المشتري العبد نفسه من سيده بعهوض حرامٍ عتق، والولاء لسببه لأنه يبيع ماله بماله فهو مثل العتاكس سواء، والسبب هو أن يعتقهما، قالوا، له عتقهما، انتهى

قال الباجي^(١): رسل عيسى عا كرم مائت من أن يباع العبد نفسه من سيده على أن يؤاوي من شاء، أرأيت إن وقع ذلك، أليكون له أن يؤاوي من شاء؟ قال: الولاء للسيد والشرط ما قبل، انتهى. (ولو أن رجلاً أذن لمولاه) أي تعينه (أن يؤاوي من شاء ما جاز ذلك) أيضاً (لأن رسول الله ﷺ قال: الولاء لمن أعتق) فلا يجوز للمولى أن يأذن لعتيقه أن يؤاوي من شاء، وبهذا فانت الخطاء كافة خلافاً لما روي عن عطاء كما تقدم قريباً في كلام المصنف^(٢).

(ونهى) رسول الله ﷺ (عن بيع الولاء وعن هيبه) كما تقدم من حديث عمرو بن دينار (فإذا جاز لسيد أن يشترط ذلك) أي الولاء (له) أي للعبد في الصورة الأولى. وهي ما تقدم في قوله: في العبد يباع نفسه (أو) جاز للمولى أن (يأذن له) أي لعتيقه (أن يؤاوي من شاء) كما في الصورة الثانية في قوله: لو أن رجلاً أذن لمولاه (فذلك) هي (الهيبة) المهيبة فيها، فلا يجوز أصلاً

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الحادي عشر من «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» ويليهِ إن شاء الله الجزء الثاني عشر، وأوله «باب جر العبد للولاء إذا أعتق» وصلى الله على خير خلقه سيدنا ومولانا محمداً وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً كثيراً.

(١) المنقح: (١٢٦٦)

(٢) انظر: المنقح: (١٢٦٦)

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

(٢٨) كتاب الطلاق

- ٥ كتاب الطلاق لغةً، وهل هو مباح أو مكروه؟
- ٧ ١ - ما جاء في لبنة والصريح والكناية
- ٩ عن ابن عباس في رجل طلق امرأته ثلاثاً
- ١٢ الإجماع في وقوع الطلقات لثلاثة
- ١٦ هل يجوز أن يطلق ثلاثاً أو بكراً أو يحرم؟
- ٢٢ أبان بن عثمان بجعل الشئ واحدة؛ وأنكره عمر بن عبد العزيز
- ٢٣ مروان بجعل البينة ثلاثاً وقال مالك: هذا أحب إلي
- ٢٥ ٢ - ما جاء في الخلعة والبينة وأشباه ذلك
- ٢٥ اختلافهم في الكديبات العاهرة والخفية
- ٣١ عن عمر رضي الله عنه في قول رجل لامرأته: جليبي على غاربي
- ٣٧ عن عني - رضي الله عنه - في قول رجل لامرأته: أنت علي حرام
- ٤٣ عن القاسم في رجل قال لأهل امرأته: شاكمي بها
- ٤٤ في رجل فاك لامرأته: رثت منك، ورثت منك
- ٤٧ إذا قالت له: لمرأة: أنت طالق
- ٤٩ إذا قالت المرأة غير المدخول بها يجوز تجديد الكاح
- ٥٠ ٣ - ما بين من التملك
- ٥١ إذا قال لها: أمرك بذلك
- ٥٢ تخيير المرأة وقبولها: أحضرت نفسي
- ٥٣ ثور بن عمر - رضي الله عنه - بين حمل امرأها يدها، فطلقت نفسها
- ٥٤ ثور بن عمر رضي الله عنه في الحداكة، القصاص ما قصت
- ٦٠ إذا ذكر الزوج في الغلظة
- ٦١ ٤ - ما يجب فيه تطليقة واحدة في التملك
- ٦١ أثر زيد من مات في المملكة، وقوله: ارتحمتها

- رجل من نصف ملك امرأتك، ففادت أنس الطلاق منك غيبك اتحضر
 ١٢ فاحضها إلى مروي
- ٥ - ما لا بين من امتلاك
 ١٦
 ١٦
 ١٨
 ١٢
 ١٢
 ١٩
 ١٣
 ١٥
 ١٦
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الموضوع	صفحة
ديون مقدسة من أمه على حده كـ ٩٠	١٢٨
بالـ مانت لا يدخل على ارجل الاله في طاهره إلا ان حده	١٢٩
في رجل نادى كثر امرؤ تزوج عليك فيمن عظمير أمي	١٣٢
٩ - طهار العبد لخطيئته - احمر في الشراء	١٣٣
حبيب العبد في الشجر شهران	١٣٤
على بحر زل انتقوا الاصنام	١٣٦
في العبد يضام لا يدخل عليه في الاله	١٣٧
١٠ - جاء في الخيار	١٣٨
وسوء الخيار في السحاب	١٣٨
حبيب الاله لما شئت تحت حمر أو عده	١٣٩
عن عاتق - روى الله منها - كذب في رواية ثلاث عشرة الحديث	١٤٠
الحكمة - الروداد في روج	١٤٣
نزلت في ثلثه سورة - جاء فاده واما هدي	١٤٩
عن ابن عمر في الاله لها اخذوا في رويها الزوج	١٥٠
حبار الاله على الشراحي - على اشو	١٥١
الحجل - حبار شفق عده أو لا	١٥٢
قصة - رواه في الحيد - وفوقها - هو لطلاب في الشراحي	١٥٢
عن ابن مسعود فيها امرؤ لم يوحى به حمر أو سدر في شارب فمرت أو	
لا تـ	١٥٣
في الشجر قال المدحون امرؤ لا	١٥٤
المدحون إذا التمرود ووجه	١٥٥
تسبحوا إذا اختارت بعدا خير تطلق	١٥٦
١١ - ما جاء في الخلع وأما - خلع من الدنيا	١٥٦
في سحره الله المصحح إذا ما شئت	١٥٦
اختلافهم في مصحح امرؤ - كلبه من فوس المصححه	١٥٦
هل يحوز المصحح من غير المصحه صبرة	١٥٦
المصحح فلاح أو مصحح	١٥٦
المصحح بالمثل المصحح	١٥٦
المصحح من المصحه والمصحح الإبراء	١٥٦

١٧٩	الجنح أكثر من أعطائها الروح
١٨٠	١٢ - طلاق المختلعة
١٨١	بيع سنة معهود خلعت من زوجها في زمن عثمان - رضي الله عنه - إلخ
١٨٣	اخلاقيهم في هذه الحال
١٨٥	لا ترجع "المفتدة" إلى الزوج إلا بتكاح جديد
١٨٨	في الطلاق في عدة النجاس قبل الدخول
١٨٩	هل يجوز تطلاق في الحلق؟
١٩٠	١٣ - ما جاء في اللعان وجه التسمية و كساده
١٩٣	أنواع الأدف وأحكامها
١٩٥	قصة لعان عمر بن الخطاب
١٩٦	أول لعان كان في سنة
١٩٨	من رجع رجلا مع امرأته فقتله
٢٠١	وجه كراهته عليه السلام سؤال حبيب ومصدق
٢٠٢	روى لاية في قصة حبيب أو قتال
٢٠٨	أصحاب شرك وعوض وعاصم
٢١٦	لعان عند الحاكم والخليفة بالمرء والمكس
٢١٥	تعلق عمر بن الخطاب
٢١٨	هل يقع القربة باللعان أو تنقض على الحاكم؟
٢٢١	هل يقضي التوند باللعان أو يثبت به الحكم؟
٢٢٤	لعان التوكد بالأم
٢٢٥	تجب إن اللعان وأخاطب اللعان
٢٢٦	حققة اللعان تبيان أو شهادات؟
٢٢٩	نسب اللعان في إية اللعان
٢٣١	بذنه لمرأه باللعان قبل الزوج
٢٣٣	قبيل بعض اللعان بعد إقراره
٢٣٥	تحريم اللعان مؤبداً إجماعاً ومختلف فيه عند الإكذابات
٢٣٨	اللعان بالحبل واللعان بعد الطلاق
٢٣٩	إذا خلد رجل امرأته بعد الإقرار باللعان
٢٤٣	العبد كالححر في اللعان واللعان بوقت الأمانة

الموضوع	الصفحة
للعان بالأمه المسببة ونصرة الشابة	٢٤٥
بعد اذا زوج الحرة المسببة لانها	٢٤٦
إذا كذب المتلاعن معه قبل ان يخطب	٢٤٧
انطلاقه إذا مات بعد ثلاثة اشهر	٢٤٨
في الأمه تلاعن ربحها ثم خسرنا	٢٤٩
هذا الرخص امرنا قبل ان يدخل بها	٢٥٠
١٤ - ميراث ولد السلاعة	٢٥١
١٥ - طلاق البكر يعني الطلاق في الفحول	٢٥٢
هل يدع الطلاق ثلاثا قبل الدخول	٢٥٣
١٦ - طلاق المريض	٢٥٤
متلافهم في التبرأت إذا طلق في نكاح	٢٥٥
نكاح عبد المرحوم بن عوف امرأت وهو مريض	٢٥٦
١٧ - ما جاء في متعة الطلاق	٢٥٧
هل يجب المتعة أو التلذذ ونصداقها	٢٥٨
١٨ - ما جاء في طلاق العبد	٢٥٩
الطلاق في بد العبد لا السيد	٢٦٠
١٩ - ما جاء في نفقة الأمه إذا طلقت وهي حامل	٢٦١
نفقة لرصاع إذا كان لولد محمداً	٢٦٢
٢٠ - عدة امي نفقة زوجها	٢٦٣
إن تزوجت بعد الرخص ثم رجعت الزوج الأول	٢٦٤
إن تزوجت بعد الرجوع ولم تغتسل هي تزوجت	٢٦٥
٢١ - ما جاء في الأقراء، وعدة الطلاق، وعدة الحائض	٢٦٦
طهر ابن عمر - رضوه عنه - امرأته وهي حائض، احتل بها	٢٦٧
هل يجب الرجوع نكاح حائضا أو يدب	٢٦٨
هل يجب الطلاق المدعي	٢٦٩
حوادث الطلاق من الشهر الحرام أو التمتع	٢٧٠
عنت امه التي أمر الله تعالى أن تطهر لها	٢٧١
أثر عائشة رضي الله عنها في عدم العدة إذا دخلت في الحيضة الثالثة	٢٧٢
الطلاق في المهر المردود هو الطهر أو الحيض	٢٧٣

- عده المدة ثلاثة أشهر، وإن تجاوزت هذه المدة ٣١٩
- ٦٦ - مدة المرأة في بيتها إذا طلقت فيه ٣٢١
- حلافهم في النكاح والتمسك بالمعقدة ٣٢١
- مضى من بعد طلاق المرأة فطلبها أمه وتكررت عليه عائشة ٣٢١
- في غير - رضي الله عنه - طلق امرأته من مسكن خاصه فكان يسكن عليها ٣٢٠
- حلافهم في المطلقة: أم جبهة محرمات عليه أم لا؟ ٣٢٠
- حلافهم في كراهة المدة على من حو ٣٢١
- ٣٣ - ما جاء في نكاح المطلقة ٣٢٢
- حدثت له فله ست أشهر ٣٢٢
- حوالته نظر في الأجنبي والأجنبية ٣٣٢
- أنسب - انعقاد في الزكاح ٣٣٩
- النسوة لا تخرج من بيتها ٣٤٤
- ٣٤ - عده الأنة من طلاق زوجها إذا أعطت ٣٤٤
- في المرحل يتاح إرجعه ثم سخطها ٣٤٨
- ٢٥ - جامع عده الطلاق ٣٤٠
- أما إمام طهات فحاشيت ثم سخط حصتها ٣٤٠
- عده المباحة ٣٤٣
- في الرجل يراجع زوجته ثم يطلقها هل أنجب ٣٤٦
- المرأة يمسك أمه ثم حين يسقط الزكاح ٣٤٩
- ٢٦ - ما جاء في الحكمين ٣٦٠
- تفسير قوله تعالى: "فما تريا حكما من أهل حم" ٣٦٢
- تحدثت عنه قولها في المرفوعة بعد أم ل ٣٦٤
- ٢٧ - يمين الرجل بطلاق ما لم يتكبح ٣٦٦
- استلهم في طلاق ما لم يتكبح والأثر في ذلك ٣٧٠
- ٢٨ - أجل الذي لا يعمر امرأته أو اثنين أو ثلاثة ٣٧١
- النسب للمدة إلى المرأة إلى أبيها ٣٧٦
- أحد أسنة من يوم التراجع أو غير ٣٧٨
- ٢٩ - جامع الطلاق ٣٧٩
- أسنة رجل من ثلث مائة عشر مائة ٣٨١

الموضوع	الصفحة
لا يجوز لحر أن تنكح أكثر من أربع غلاماً لأهل البدع	٢٨٢
الروح الذي يهدم ما دور الذلات أيضاً أم لا ؟	٢٨٧
هل ينح طلاؤك اسكره أم لا ؟	٢٩١
تعريف - طلاق السنة	٢٩٥
كأن الزوج في الجوارح يطلق ما شاء فرب: (الطلاق مرتان)	٢٩٦
روى فونه تعالى: (ولا تنكحوا ضراًكم الآية)	٢٩٩
اختلافهم في طلاق الكرا	٣٠١
الفرقة بالإضرار	٣٠٢
٢٠ - عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً	٣٠٦
فسدة مبيغة لأسلميه وقد رخصت بعد موت زوجها	٣٠٨
٢١ - مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها	٣١٧
هاتها ثلاث مسائل - وجوب النكاح - وجوب الخروج - والأعداد هي اثبت	
الخ	٣١٧
حدث مريمه وقد قتل زوجها عبيد نه فاستأذنه من الاغفال	٣١٩
كان عمر - رضي الله عنه - يرد العتوفى منها من اليباء إذا حررت فصح	٣٢٦
ستأذنت زوجة ثمانين من حلال في حرت لها بقناة	٣٢٧
لبديهة التوبة تنوي حيث اتتف عنها	٣٢٨
عز ابن عمر لا ثبت العبوة ولا العتوفى عنها إلا في بيتها	٣٣٠
٣٢ - عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها	٣٣٠
احلافهم في ذلك	٣٣٠
فرق بين عبد انحلت بين أمهات أولاد بروجر بعد حيرة	٣٣٢
الأثار من أن عدة أم الولد حبسة	٣٣٤
٣٣ - عدة الأمة إذا توفي زوجها وسيدها	٣٣٧
عدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران وخمسة لبال	٣٣٩
في العهد يطلاق لأمة رجة ثم يموت أم عقد	٣٤١
٣٤ - ما جاء في العزل واختلافهم في حكمه	٣٤٢
حديث أبي سعيد: خرجنا في غزوة المصطلق - الحديث	٣٤٤
هل يجري الزنى على العرب؟	٣٤٦
استدل به من أباح زناه الأمة المشركة - وجواب المحصور	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
ما عليكم أن تافعلوه، ما من شدة كاشد إلى يوم القيامة إلح	٢٥٠
لا يجرى عن أسيرة إلا ماأنه وعن الأمة يكون إدنها	٢٥٧
٣٥ - ما جاء في الإحتلال ومناه	٢٦٠
الأحاديث الثلاث عن زبيب عي أم عيبه ورسب وأه صفته	٢٦٢
وفاة أبي صفير في النابية والنهي عن التذم	٢٦٢
حظت أم ملة عن النكح في العيز	٢٧١
قد كانت إحداهن في إجهالة نومي بالبره نبح	٢٧٥
كحل العلاء أو كحل العلب	٢٨٢
لا تار شيد من العصب والثوب المصوغ	٢٨٧
من لطف الصيرة والأمة؟	٢٩٢

(٢٩) كتاب الرضاع

١ - رضاعة الصغير وإخلافهم في تحديد مدة الم صاع	٢٩٥
دسور نعم مصفة عليها، ومبول عاتقة لو كان نسي حياً	٢٩٥
قواء عام، التزم الرضاغة بحرم ما نحرمت الولادة	٢٩٦
استئذان أصبح أمي، أمي الغيبس ريكار عاتقة	٣٠٩
الجميع من سألني عاتقة، وإختلاف في لبن المصل	٣١٢
مل بخره الرضاغة قبله تركيزه أو لا يا من الرضاغة	٣١٧
أرسلت عاتقة سائلاً إلى أم كلثم نرضعه عشر رضعات فلم يتم	٣٢٠
أرسلت حفصة عاتقاً إلى أخيها نرضعه عشر رضعات	٣٢٦
قال بدحر عاتقة من أرضعت أخواتها وبنات أخيه	٣٢٨
٢ - ما جاء في الرضاغة بعد الكبر	٣٢٧
قصه سالم مولى أبي حنيفة في رضاعة الكبير	٣٢٨
في رجل سأل أنا موسى مصدق لدي إمرأتي فدخل المنبر	٣٣٢
٣ - جامع ما جاء في الرضاغة	٣٣٤
حديث حنيفة لقد هجمت أن أنهي سر القية	٣٣٦
في الحديث ثلاث أبحاث هي سبب همه عليه السلام، وانسحت الأصولي في	
حنيفة عليه السلام، ولجميع به وبين حديث قاءه لا مغلدا	٣٣٩
ثان مما أنزل من القرآن عشر رضعات تبسحن بخمس	٣٤٢

(٢٠) كتاب العتق والولاء

- ١ - ما جاء قبيل من أعتق تركاً له في عبء، وفيه عشرون حديثاً ٢٩٨
- العتق متجراً أم لا؟ ومن أعتق جرداً من عبدة ٢٩٩
- السراية في العتق بدون الاختيار كالأبث ٣٠٣
- البراءة بالقبول، ومن أعتق أعتق ٣٠٦
- إذا اعتقتك سبام الموكاة فمن أعتق ٣٠٩
- الكلام في قوته عليه السلام فقد عتق منه ما عتق ٣١٩
- العتق من حكم التمييز والوصية ٣٢١
- من أعتق ثلث عبدة وهو مريض ٣٢٤
- ٢ - أشرط في عتق وأبوع عتق ٣٢٨
- ليس لمبد أن يشتد على عباء بعد أعتق ٣٢٩
- ٣ - ممن أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم ٣٣٦
- أعتق رجل ستة عند موته وأمره عليه السلام بالفرقة ٣٣٩
- مال المملوك إذا أعتق ٣٤٦
- مال المالك عند الكتابة ٣٤٩
- الموت لا يدخل في المال ٣٥١
- حالات العتق الصادق ٣٥٢
- ٥ - عتق أمهات الأولاد وحامع القضاء في العتاقة ٣٥٣
- اختلافهم في عتق المملوك ٣٥٦
- عتق الرجل لذني عليه دين يحيط بهائه ٣٥٥
- عتق النفس وتحتجور ٣٥٧
- ٦ - ما يجوز من الرقاب الواجبة ٣٥٩
- كانت في جارية ثمن قبل أحد والجارية ٣٦٢
- أمن الله فقتل في السماء ٣٦٣
- عتق الكافر في الإسلام والكنابات ٣٦٥
- قال رجل من أنصار: إن غني يهذه مؤمنة ٣٦٧
- هل يعتق ولد ربه في العتق الواحد ٣٦٩
- ٧ - ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة ٣٧٣
- لا يجوز الرتبة المملوك شرط العتق ٣٧٣

الموضوع	الصفحة
ولا يصراني ولا مكاني ، ولا مديري ولا أم رند ولا يعتق إلي أبلي	٦٣٨
لا أن من الكافر في تطوع نفوة تعالى . وإلا فأعداء .. إنج	٦٤٢
اختلافهم في الحر والبناء	٦٤٣
٨ - عتق الحي عن العيب	٦٤٦
احتلاصهم في الولاء إذا اعتق أحد من غيره	٦٤٦
نواب الإحتار لأمه	٦٥٠
٩ - فضل الرقاب وعتق الزانية وابن زنا	٦٥٤
أي الرقاب أفضل قال : أعلاها ثمن	٦٥٤
١٠ - مسير هؤلاء لمن اعتق	٦٥٧
حديث بريدة وابن أبيه هؤلاء لأهلهم	٦٥٨
هل يجوز لشكائب أحد تركها؟	٦٥٩
وهل يجوز بيع المكاتب ونحوهم؟	٦٦٠
هل يصح الكتابة بالبيع؟	٦٦١
البحث في إسامي وأنتموني	٦٦٢
البحث في حصص إنا هؤلاء لمن اعتق	٦٦٦
حدث النبي عن بيع هؤلاء وهبه	٦٧٤
العه ببيع نفسه على شرط أن يوافق من شاء	٦٧٦
فهرس في كتاب	٦٧٨